

# جوهر النظار أميرها في علمي الأدبِان والأحكام

الشيخ نور الدين عبدالقادر بن محمد السالمي  
(ت: ١٢٢٢هـ - ١١٩١م)

مُتَاحٌ عَلَيْهِ السَّلَامَانِ

أَبُو بَرَكَاتٍ حَقَّاقُ (طَبِيبٌ)      أَبُو بَرَكَاتٍ الْعَبْدِيُّ

مَبْطُوعَةٌ

إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي بَرَكَاتٍ الْعَبْدِيُّ

المجلد الثالث والمجلد الرابع

# جوهر النظم

في علمي الأديان والأحكام

الجزء الثالث والجزء الرابع

حقوق الطبع محفوظة  
لوزارة الأوقاف والشؤون الدينية  
سلطنة عمان

الطبعة الثانية

١٤٣٩هـ - ٢٠١٨م

لا يجوز نسخ أو استعمال أي جزء من هذا الكتاب في أي شكل من الأشكال أو بأية وسيلة من الوسائل - سواء التصويرية أو الالكترونية، بما في ذلك النسخ الفوتوغرافي أو سواء وحفظ المعلومات واسترجاعها - إلا بإذن خطي من الناشر.

# جواهر النظار

في علمي الأديان والأحكام



الإمام نور الدين عبد الله بن محمد السالمي

(ت: ١٣٣٢هـ - ١٩١٤م)

عَلَّقَ عَلَيْهِ الشَّيْخَانِ الْعَلَمَتَانِ

أَبُو إِسْمَاعِيلَ حَاقِبُ الرُّطَيْسِيِّ      أَبُو هُرَيْرَةَ الْعَبْرِيُّ

صَبَّطَ نَصَّهُ

إِسْمَاعِيلُ بْنُ نَاصِرِ الْعَوْفِيِّ

الجزء الثالث والجزء الرابع

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



# الجزء الثالث







## كتابُ الإِباحَةِ<sup>(١)</sup>

وَهِيَ أُمُورٌ تُدْرَى بِالْأَحْوَالِ مَعَ انْتِفَاءِ الرَّيْبِ كَالِإِذْلَالِ  
وَكَتَعَارُفٍ مِنَ الْجَمِيعِ وَكُلُّ مَا أَفْضَى إِلَى التَّوْسِيعِ  
فَحَاجَةُ النَّاسِ إِلَى التَّعَامُلِ يَكُونُ كَالِإِذْنِ وَكَالدَّلَائِلِ  
وَبَابُهُ عِنْدَ الْأُصُولِيِّينَا بِالِاسْتِدْلَالِ يُعْرَفُنْ يَقِينَا

### بابُ التَّعَارُفِ

وَهُوَ إِبَاحَةٌ بِهَا تَعَارَفُوا يَعْرِفُهَا أَهْلُ الْبِلَادِ طَرًّا  
فِي مِثْلِهِ تَسَامُحٌ<sup>(٢)</sup> النُّفُوسِ عِنْدَ انْتِفَاءِ الرَّيْبِ فِي ذَا الشَّانِ  
وَاحْتَلَفُوا فِي حُكْمِهِ أَجَازَهُ وَالْقَوْلُ بِالْجَوَازِ قَوْلُ الْأَكْثَرِ  
فَإِنَّهُ يُوجَدُ فِي الْأَخْبَارِ وَبَعْضُهُمْ يَمْنَعُهُ فِيمَا غُصِبَ  
وَلَمْ يَكُنْ فِي أَمْرِهِا تَخَالُفٌ بَأَنَّ ذَا لَمْ يُحْجَرَنَّ حِجْرًا  
وَلَمْ يَكُنْ رَيْبٌ مِنَ الْمَحْسُوسِ يُعْرَفُ حِلُّهُ بِذَا الْمَكَانِ  
بَعْضٌ وَبَعْضٌ لَا يَرَى الْإِجَازَةَ أَيْدُهُ أَيْضًا مَعَانِي الْخَبَرِ  
مَعْنَاهُ مَنْصُوصًا فَلَا تُمَارِي وَفِي يَتِيمٍ مَسْجِدٍ وَمَنْ يَغِبُ

(١) أي: المباح، فالمصدر بمعنى اسم المفعول يعني المباحات، وما يجري مجرى العرف

بين الناس. (أبو إسحاق)

(٢) قوله: «تسامح» مضاف والنفوس مضاف إليه.





يَقُولُ مَا عَلَيْهِمْ تَعَارُفٌ  
وَبَعْضُهُمْ يَمْنَعُهُ فِي الْكُلِّ  
تَعَلُّقًا بِمُقْتَضَى الْأَحْكَامِ  
وَعِنْدَهُمْ لَهُ فُرُوعٌ تُذَكَّرُ  
فَرَجُلٌ لِرَجُلٍ قَدْ أَذِنَا  
فَإِنْ تَوَضَّأَ مِنْهُ أَوْ تَغَسَّلَا  
وَهَكَذَا إِذَا سَقَى سِوَاهُ  
وَمَنَعُوا اللَّقَاطَ<sup>(٢)</sup> لِلْخَلَالِ  
وَهَكَذَا السَّايِحُ فِي الْأَنْهَارِ  
يُمنَعُ إِلَّا إِنْ يَكُنْ تَعَذَّرَا  
وَجَائِزٌ لِلْقَاطِطِ الْفَقِيرِ  
وَمَنْ دَعَا إِلَى طَعَامِ رَجُلَا  
لَيْسَ لَهُ يَأْكُلُ حَتَّى يُؤْمَرَا  
وَفِي جَمَاعَةٍ عَلَى طَعَامٍ  
لَا تَأْكُلُنَّ حَتَّى يَقُولُوا طُرًّا

لَأَنَّهُ لَمْ يَقْصِدْنَهُ الْوَاصِفُ  
وَلَمْ يَرَوْهُ حُجَّةً لِلْحِلِّ  
وغيرُهُ<sup>(١)</sup> قَالُوا مِنَ الْحَرَامِ  
نَذَكُرُ بَعْضَهَا كَمَا قَدْ ذَكَرُوا  
يَشْرَبُ مِنْ مَاءِ حَوَاهُ فِي إِنَا  
فَصَامِنٌ لِمَا بِهِ قَدْ غَسَلَا  
إِذْ لَمْ يَكُنْ لِمِثْلِ ذَا أَعْطَاهُ  
إِلَّا بِإِذْنِ صَاحِبِ الْأَمْوَالِ  
فِي زَمَنِ الْقَيْظِ مِنَ الثَّمَارِ  
مَالِكُهُ فَإِنَّهُ لِلْفُقَرَا  
يَنْتَفِعْنَ بِهِ كَمِثْلِ الْغَيْرِ  
وَلَمْ يَكُنْ أَمْرُهُ أَنْ يَأْكُلَا  
وَهُوَ مَقَالٌ مَنْ لِهَذَا حَجْرًا  
دَعَاكَ بَعْضُهُمْ إِلَى الْإِطْعَامِ  
كُلْ يَا فَتَى فَكُلْ وَلَا تَضْطَرَّا

(١) قوله: «وغيره» مبتدأ خبره ما بعده، والمعنى: أن الأحكام تقضي بأن كلاً أولى بما يملكه؛ فلا

يحل ملكه لأحد إلا بإذنه، وغير ما خرج بإذنه أو بيعه أو عطيته فهو حرام.

(٢) اللقاط: بالفتح وهو تناول ما يتساقط من ثمر النخيل مدرّكاً كان أو غير مدرّك، والخلال منه ما لم يزره.



وَإِنْ يَكُنْ دَعَاكَ رَبُّ الْمَنْزِلِ  
فَإِنَّهُ أَوْلَى بِمَا فِي الْبَيْتِ  
وَالْحُكْمُ أَنَّ ذَلِكَ الطَّعَامًا<sup>(١)</sup>  
وَمَعَ الشَّيْخِ سَلِيلُ صَقْرٍ<sup>(٢)</sup>  
فَإِنَّهُ قَدْ أَلْصَقَ الْجِدَارًا  
وَقَالَ فِيهِ إِنَّ هَذَا مَالُ  
الْإِتْكَاءِ بِجُدْرِ الْأَنْعَامِ  
وَهُوَ مَقَالٌ مَنْ يَرَى التَّعَارُفًا  
وَالشُّرْبُ وَالْوُضُوءُ مِنْ نَهْرٍ غُصْبٍ  
بِئْرِ الْيَتِيمِ جَائِزٌ أَنْ يَشْرَبَا  
إِنْ كَانَ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ يَسْتَقِي  
وَقِيلَ حُكْمُ الْمَاءِ فِي الْأَبَارِ  
لَوْ أَنَّه بِالْأَجْرِ مِنْهَا يَنْزَعُ

أَجِبُهُ فِي الْحَالِ وَمِنْهُ فَكُلِ  
وغيرُهُ تَجَمَّعُوا لِلْقُوتِ  
فَلَا نَرَى لِغَيْرِهِ كَلَامًا  
فِي قَوْلِهِ أَنْ يُتَّكَى بِالْجُدْرِ  
بِإِضْبَعٍ وَنَظَرَ الْغُبَارًا  
وَرَبُّهُ أَوْلَى بِهِ وَقَالُوا  
يَجُوزُ مَا لَمْ يَكُ ذَا انْهِدَامٍ<sup>(٣)</sup>  
فَكُنْ إِلَيْهِمْ مِثْلَ هَذَا صَارِفًا  
فَالِاخْتِلَافُ عِنْدَهُمْ فِيهِ يَجِبُ  
مِنْهَا وَأَنْ يَغْسَلَ مِنْهَا الْجَرْبَا<sup>(٤)</sup>  
بِدَلْوِهِ وَلِإِلَالِهِ يَتَّقِي  
لِمَنْ لَهُ يَنْزِعُ لَا تُمَارِي  
أَوْ كَانَ مَمْلُوكًا كَذَاكَ يُشْرَعُ

(١) قوله: «أن ذلك الطعاما» خبر أن محذوف تقديره له وإنما حذفه لإقامة الوزن وللعلم به.

(٢) قوله: الشيخ سليل صقر؛ هو العلامة الشهير أبو معاوية عزان بن الصقر الغلافقي النزوي من العلماء المتقدمين السابقين علما وزمانا. (أبو إسحاق)

(٣) قوله: «ذا انهدام»، أي: ما لم يكن ينهدم إذا اتكأ عليه؛ فإن كان كذلك امتنع الاتكاء به.

(٤) قوله: الجربا؛ هو داء معروف يكون في الإبل والغنم، وليس المراد به حصر الإباحة لغسله من تلك البئر وحده بل هو تكملة للبئ، والمراد أن الشرب والغسل لا يمنع من بئر اليتيم، وإذا جاز غسل الجرب منها جاز غيره من باب أولى، والله أعلم. (أبو إسحاق)



فَهَذِهِ فُرُوعٌ مِّنْ قَدْ مَنَعُوا  
وَلِلْمُوسَّعِينَ تَفْرِيعَاتٌ  
وَلَقَطُكَ التَّمْرِ مِنَ الْمَحْضُونَ  
لِأَنَّهُ مِنْ حِينِ مَا قَدْ حَصَّنَا<sup>(١)</sup>  
فَيَخْرُجُنْ ذَاكَ عَنِ الْإِبَاحَةِ  
وَمَا عَدَاهُ فَحَالًا يُلْتَقَطُ  
وَصِفَةُ الْخَارِبِ مَا قَدْ يَسْقُطُ  
وَهَكَذَا مَا أَسْقَطَ الطُّيُورُ  
فِي أَكْثَرِ الْقَوْلِ وَبَعْضُ رَخَّصَا  
وَقِيلَ لَا بَأْسَ عَلَى مَنْ لَقَطَا  
وَهَكَذَا أَيْضًا لِقَاطُ التَّمْرِ  
لِأَنَّهُ الْمَتْرُوكُ وَالتَّرْكُ لِمَا  
إِلَّا إِذَا كَانَ مِنَ الْحُضُونَ  
وَبَعْضُهُمْ يَمْنَعُ لَقَطَ التَّيْنِ

وَعَكْسُهَا تَلْقَاهُ مَعَ مَنْ وَسَّعُوا  
تَأْتِي بِهَا فِي نَظْمِنَا الْأَبْيَاتِ  
حِجْرٌ لِهَتِكَ حُرْمَةِ الْحُضُونَ  
تَعْرِفُ مَنَعَهُ لِمَا لَهُ بَنَى  
إِلَّا إِذَا بِقَوْلِهِ أَبَاحَهُ  
إِنْ لَمْ يَكُنْ بِخَارِبِ الرِّيحِ سَقَطُ  
مِنْهَا ثَلَاثٌ<sup>(٢)</sup> دَفْعَةً لَا يُلْقَطُ  
فَلَقَطُهُ عِنْدَهُمْ مَحْجُورٌ  
إِذِ الدَّلِيلُ فِيهِ لَمْ يُخَصَّصَا  
مِنْ أَرْضِ قَوْمٍ سُنْبُلًا إِذْ سَقَطَا  
بَعْدَ الْجَدَادِ<sup>(٣)</sup> وَذَهَابِ الْأَمْرِ  
يَمْلِكُ لَا يَجْعَلُهُ مُحَرَّمًا  
فَلَا يَجُوزُ اللَّقَطُ لِلْمَحْضُونَ  
إِذْ لَمْ يَكُنْ كَالْتَّمْرِ فِي التَّعْيِينِ

(١) قوله: «حصننا» بالبناء للفاعل، أي: بنى عليه حائطًا.

(٢) غير موجودة، أي: ثلاث حبات من ثمرة النخلة الواحدة، ودفعه مصدر واقع موقع

الحال. (أبو إسحاق)

(٣) الجداد: هو صرام الثمر.



فَرَبَّمَا شَحَّتْ بِهِ النَّفُوسُ  
 وَاللَّقَطَ لِلتَّمْرِ أَبَاحِ الْأَثْرِ  
 لَعَلَّهُ لِأَجْلِ مَعْنَى خُصَا  
 وَعَلَّهُ لِأَجْلِ الْإِقْتِيَاتِ  
 هَذَا هُوَ الْوَجْهُ لِمَا قَدْ قِيلَا  
 لِأَنَّهُ يَكُونُ كَالْأَرْطَابِ  
 وَجَائِزٌ قَدْ قِيلَ أَخَذُ الْحَطَبِ  
 وَضِدُّهَا وَهُوَ الَّذِي يُحَصَّنُ  
 كَذَلِكَ الْحَشِيشُ فِي الزُّرُوعِ  
 وَهُوَ الَّذِي يَنْبُتُ دُونَ بَدْرِ  
 لِكِنَّهُ يَنْفُضُ مَا تَعَلَّقَا  
 وَمَا بَقِيَ مِنْهُ يَرُدُّ مِثْلَهُ  
 وَإِنْ أَضَرَ وَطِيئَهُ بِالزَّرْعِ  
 أَمَّا الْمُرُورُ فِي أَرُوضِ النَّاسِ  
 لَوْ حَرَّمَ الْمَشْيَ عَلَيْهَا الْمَالِكُ  
 لِعُدْمِهِ فَرِيْبُهُ مَحْسُوسٌ  
 وَلَمْ يَكُنْ فِي التِّينِ عَنْهُمْ خَبْرٌ  
 مِنْ ذَلِكَ فِي التَّمْرِ عَلَيْهِ نَصَا  
 وَالتِّينُ يُؤْتَى لِلتَّفَكُّهَاتِ  
 لِكِنِّي فِيهِ أَرَى التَّحْلِيلَا  
 وَذَلِكَ عِنْدَ نَفِي الْمُسْتَرَابِ  
 مِنَ الْمُبَاحَاتِ لِكُلِّ الْعَرَبِ  
 لَيْسَ يَجُوزُ فَادِرٌ مَا يُبَيِّنُ  
 فَأَخَذَهُ لَيْسَ مِنَ الْمَمْنُوعِ  
 لِأَنَّهُ الْكَلَا فَعِغْرٌ حِجْرٌ  
 بِهِ مِنَ التُّرَابِ حِينَ انْطَلَقَا  
 قَالَ أَبُو الْمُؤَثِّرِ<sup>(١)</sup> فَاعْرِفْ عَدْلَهُ  
 يَلْزَمُهُ ضَمَانُهُ فِي الشَّرْعِ  
 بِأَضْرَارٍ مَا بِهِ مَنْ بَاسِ  
 فَلَا تَضِيقْ هَاهُنَا الْمَسَالِكُ

(١) أبو المؤثر: هو العلامة الشهير الصلت بن خميس الخروصي البهلوي، والمؤثر بضم الميم

وكسر الثاء المثلثة على زنة المؤمن. (أبو إسحاق)



وَقِيلَ إِنَّ عَالِمًا أَتَاهُ  
قَالَ عَلَى أَرْضِهِ يُجَدَّرُ<sup>(١)</sup>  
وَقِيلَ إِنَّ مَانِعَ الْمُبَاحِ  
وَوَضِعُ مَا لَمْ يُؤْذِ بِالرَّجُلَيْنِ  
وَذَاكَ إِنْ لَمْ يُخَشَّ مِنْهُ ضَرُّ  
وَآخِذُ التُّرَابِ مِنْهَا يَبْرَأُ  
قِيلَ وَلَوْ فِي غَيْرِهَا قَدْ رَدَّا  
لَكِنَّهُ يَحْتَاجُ لِلتَّحْرِيرِ<sup>(٤)</sup>  
فَهَذِهِ الْأَرْضُ بَعْضُهَا تَرَى  
وَبَعْضُهَا نُقْصَانُهُ يَضُرُّ  
وَمَنْ رَأَى فِي نَخْلَةٍ إِنْسَانًا  
أَعْطَاهُ مِمَّا قَدْ جَنَى مِنْ تَمْرٍ  
وَجَائِزُ أَخْذِ ذَوِي التَّعْلِيمِ  
آتٍ بِهَذَا الْقَوْلِ قَدْ أَفْتَاهُ  
إِنْ شَاءَ عَنْهَا لِلْمُرُورِ يَحْجُرُ  
كَمَنْ أَبَاحَ الْحِجْرَ فِي الْجُنَاحِ  
فِي أَرْضِ قَوْمٍ قِيلَ بِالْوَجْهِينِ<sup>(٢)</sup>  
فِي الْمَالِ فَالضَّرَارُ فِيهِ يُحْجَرُ  
بِرَدِّهِ لِمِثْلِ مَا قَدْ جَرَّ<sup>(٣)</sup>  
مَا كَانَ مِنْ أَمْلاكِهِمْ قَدْ عُدَّا  
فَلَا أَقُولُ فِيهِ بِالتَّقْرِيرِ  
زِيَادَةَ التُّرَابِ فِيهَا ضَرَرًا  
فَهَاهُنَا التَّفْصِيلُ مُسْتَمَرُّ  
يَجْهَلُهُ يَخْرِفُهَا عِيَانًا  
فَأَكْلُهُ حِلٌّ بِغَيْرِ شَجَرٍ<sup>(٥)</sup>  
هَدِيَّةُ الْمَمْلُوكِ وَالْيَتِيمِ

(١) يُجَدَّرُ، أي: يبني الجُدْر.

(٢) بالوجهين، يعني: الإباحة والمنع.

(٣) جَرَّ، أي: أخذ.

(٤) قوله: للتحرير، أي: للتبيين والتفصيل. (أبو إسحاق)

(٥) قوله: بغير شجر: بغير حُلْف. (أبو إسحاق)



وَإِنْ أَتَاكَ الْإِبْنُ مِنْ مَالِ الْأَبِ  
فَلَا يَحِلُّ أَخْذُهُ فِي الْحُكْمِ  
وَكَثْرَةُ التَّجَرِّي فِي الْأَوْلَادِ  
وَرَجُلٌ عَلَى يَتِيمٍ وَضَعَا  
فَعَلِقَ الدُّهْنَ بِهَا مِنْ رَأْسِهِ  
تَسْتَعْمِلُ الْعَبْدَ مَعَ الصَّبِيَّانِ  
فَالِإِذْنَ فِي الْعَبِيدِ مِنْ سَيِّدِهِمْ  
قِيلَ وَلَا مَوْضِعَ لِلتَّعَارُفِ  
وَإِنْ نَظَرْتَ سِيرَةَ الصَّحَابَةِ  
وَرَجُلٌ قَدْ قَالَ لِلصَّبِيِّ  
فَإِنَّ هَذَا لَمْ يَكُنْ مُسْتَعْمِلًا  
وَلَا أَقُولُ يُهْمَلُ السَّلَامَا  
لِأَنَّهُ تَحِيَّةُ الْإِسْلَامِ

بِالَّتَيْنِ وَاللَّيْمُونَ أَوْ بِالرُّطَبِ  
إِذْ لَمْ يَكُنْ ذَا ثِقَةٍ وَحَزْمِ  
أُورَثْنَا الشُّبُهَةَ فِي الْفُؤَادِ  
يَدًا لَهُ تَوَدُّدًا<sup>(١)</sup> تَخْشَعَا  
فَإِنَّ هَذَا سَالِمٌ مِنْ بَاسِهِ  
بِغَيْرِ إِذْنٍ لَا يُجَوِّزَانِ  
وَالِإِذْنَ فِي الصَّبِيَّانِ مِنَ الْدِهْمِ  
فِي الْمَوْضِعَيْنِ عِنْدَ عَبْدٍ خَائِفِ  
تَرَاهُمَا قَدْ لَازَمَا<sup>(٢)</sup> انْسِحَابَهُ  
سَلَّمَ عَلَى وَالِدِكَ الْأَبِيِّ  
لَهُ وَقَالَ<sup>(٣)</sup> يَنْبَغِي أَنْ يُهْمَلَا  
وَلَوْ مَعَ الصَّبِيَّانِ وَالْكَلامَا  
وَلَيْسَ بِالْكَلامِ مِنْ كَلامِ<sup>(٤)</sup>

(١) توددا: مفعول لأجله.

(٢) قوله: «تراهما قد لازما» هما الصبي والمجنون، والمعنى: أنك إذا نظرت إلى سيرة الصحابة رأيت هذين في معاني التعارف، وهذا هو الحق.

(٣) قوله: «وقال» يعني: أنه قال ذلك صاحب الأصل الشيخ الصانغي و«الكلاما» عطف على «السلاما». (أبو إسحاق)

(٤) قوله: «من كلام»، أي: ليس في القول من حرج. (المصنف)



إِنْ رَفَعَ الْعَبْدُ عَلَى سَيِّدِهِ  
لَيْسَ لَهُ قَدْ قِيلَ أَنْ يُؤْمَرَهُ<sup>(١)</sup>  
وَجَائِزٌ أَنْ يَرْبِطَ الْإِنْسَانَ  
فِي نَخْلَةٍ لِعَيْرِهِ أَوْ شَجَرَةٍ  
وَضَامِنٌ إِنْ بَانَ فِيهَا ضَرُّرٌ  
وَالْحَطْبُ الْمَغْضُوبُ مِنْهُ الْجَمْرُ  
وَقِيلَ لَا بَأْسَ بِأَخْذِ اللَّهَبِ  
وَالِإِنْتِفَاعِ جَائِزٌ فِي الْمَاءِ  
وَذَاكَ مَاءٌ رَبَّهُ<sup>(٣)</sup> قَدْ غَلَبَا  
وَضَائِعُ الْأَمْوَالِ لَا يُضَيِّعُ  
وَمَا عَلَى مَنْ غَسَلَ الثِّيَابَا  
بَلْ يُسْتَحَبُّ عَصْرُهَا فِي الْفَلَجِ<sup>(٤)</sup>  
وَلَمْ يَجُزْ أَنْ تُكْسَرَ الْأَنْهَارُ

مَعَ الَّذِي الْحُكْمُ غَدَا فِي يَدِهِ  
يَأْتِي بِهِ إِلَيْهِ حَتَّى يُحْضِرَهُ  
حِمَارُهُ قَدْ وَرَدَ الْبَيَانُ  
مَا لَمْ يَخَفْ مِنْهُ عَلَيْهَا ضَرَرَهُ  
مِنْهُ كَذَا قَدْ جَاءَ فِيهِ الْأَثَرُ  
لَا يُقْتَبَسُ فَإِنَّ ذَلِكَ حِجْرٌ  
لِأَنَّهُ لَيْسَ بِنَفْسِ الْحَطْبِ  
إِنْ فَاضَ مِنْ مَجْرَاهُ فِي الْأَجْرَاءِ<sup>(٢)</sup>  
وَلَمْ يَجِدْ عَنِ الضِّيَاعِ مَهْرَبَا  
فَالِإِنْتِفَاعُ مِنْهُ لَيْسَ يُمْنَعُ  
فِي فَلَجٍ يَعْصِرُهَا إِجَابَا  
وَمَا عَلَى تَارِكِهِ مِنْ حَرَجٍ  
يُطْفَأُ بِهَا مَا أَخْرَقَتْهُ النَّارُ

(١) قوله: «يؤمره» بتشديد الميم والمراد به هنا الأمر لا التأشير، فلا يأمره أن يحضر سيده إليه بل يأمر غيره لذلك.

(٢) قوله: «في الأجراء» هي جمع جرية، وهي الساقية التي يجري فيها الماء.

(٣) قوله: «ربّه» مفعول به مقدم من غلبا، والفاعل مضمرا، وهو راجع إلى الماء، أي: هو ماء غلب ربه إذا لم يقدر أن يحفظه ويمنعه عن الفيضان.

(٤) قوله: الفلج: النهر الصغير. (أبو إسحاق)



لَكِنْ يَجُوزُ الْغَرْفُ بِالْجِرَارِ  
 وَفِيهِ قَوْلٌ جَائِزٌ أَنْ تُكْسَرَ  
 بَعْدَ اعْتِقَادِ مِنْهُ لِلضَّمَانِ  
 وَالنَّضْحُ لِلْبَيْتِ مِنَ الْأَنْهَارِ  
 وَقِيلَ عَنْ مُوسَى<sup>(٢)</sup> فَتَى عَلِيٍّ  
 وَجَائِزٌ أَنْ يَأْخُذَ الْإِهَابَا  
 وَلَا يَجُوزُ أَخْذُهُ مَا دَامَا  
 لِأَنَّهُ يُمَكِّنُ أَنْ يُرِيدَهُ  
 وَحِينَ مَا غَابَ عَرَفْنَا أَنَّهُ  
 وَرَأْسُ شَاةٍ سَائِحٍ فِي الْفَلَجِ  
 لِأَنَّهُ كَمَيْتَةٍ وَإِنْ تَرَى  
 فَلُقْطَةً يَلْزَمُ أَنْ تُعَرَّفَا  
 وَالشَّاةُ إِنْ تَتْرَكَهَا الْأَرْبَابُ  
 مِنْهَا وَبِالْقُدُورِ وَالصَّفَارِيِّ<sup>(١)</sup>  
 إِذَا رَأَى فِي كَسْرِهَا أَنْ يَظْفَرَا  
 لِرَبِّهِ بِالْمِثْلِ وَالْأَثْمَانِ  
 حَجْرٌ وَقِيلَ الْحِلُّ فِيهَا جَارِي  
 أَجَازُهُ لِرَجُلٍ وَلِيٍّ  
 مِنْ مَيْتَةٍ إِنْ رَبَّهَا قَدْ غَابَا  
 صَاحِبُهَا حَيَالَهَا أَقَامَا  
 لِنَفْسِهِ أَوْ يُعْطِينَ عَيْدَهُ  
 لَيْسَ يُرِيدُهُ فَيَأْخُذْنَهُ  
 فِي أَكْلِهِ قَدْ قِيلَ نَوْعٌ حَرَجَ  
 لِدَبْحِهِ الشَّرْعِيِّ فِيهِ أَثْرَا  
 وَلَيْسَ لِلْعُرْفِ<sup>(٣)</sup> عَلَيْهِ مُقْتَفَى  
 حِينَ عَيْتٍ<sup>(٤)</sup> عَنْهُمْ وَعَنْهَا غَابُوا

(١) الجرار: جمع جرة. والصفاري: جمع صفرية، وهي قدور تعمل من الصَّفَر، يحمل فيها الماء ويطبخ فيها الطعام.

(٢) هو العلامة أبو علي موسى بن علي بن عزة العزري الأركوي، كان معاصراً للعلامة أبي عبد الله محمد بن محبوب بن الرحيل القرشي رضي الله عنهم أجمعين.

(٣) قوله: «وليس للعُرف»، أي: لا يتبع في هذا عُرف أهل البلد، ولا يدخل في معنى التعارف؛ لأنه من الأمور النادرة.

(٤) عَيْتٌ: أي: أصابها الإعياء، وأصله عييت بياءين حُذِفَ إحداهما تخفيفاً.



وَهَكَذَا إِنْ ذُبِحَتْ وَأُكِلَتْ  
 مِقْدَارَ مَا تُتَبَّحُ ثُمَّ آبَتْ  
 لِدَرِّهَا<sup>(١)</sup> وَهِيَ لَهُ لَا تَمْنَعُ  
 لِرَبِّهَا وَالْبَعْضُ فِيهِ شَدَّدُوا  
 يَمْنَعُ هَذَا الْبَابَ أَضْلًا فَاعْلَمَنَّ<sup>(٢)</sup>  
 فِي الطَّرْقِ لَيْسَ أَكْلُهُ حَرَامًا  
 فَإِنَّهُ يَضْمَنُ مَنْ قَدْ أَكَلَا  
 أَنْ يَرْجِعَنَّ صَاحِبُهُ وَيَحْمِلَا  
 أَوْعِيَةً مِنْهَا الشَّرَابُ يَحْصُلُ  
 يَشْرَبُ مَنْ لَيْسَ لَهَا بَعَارِفِ  
 وَتِلْكَ حَالَةٌ بِهَذَا تُنْبِي  
 جَمَاعَةً مُعَنُونًَا يُصَابُ  
 مِنْهُمْ وَفِي الْفَتْحِ لَهُ يُعَانُ  
 وَهُوَ شَرِيكَ مَا عَلَيْهِ مَنَعُ  
 لِصَاحِبِ لَهُ وَكَانَ غَابَا  
 مِنْ مَالِهِ أُجِيزَ حِينَ كَاتَبَا

فَأَخَذَهَا يَجُوزُ حِينَ تُرِكَتْ  
 وَقِيلَ فِي بَهِيمَةٍ قَدْ غَابَتْ  
 وَعِنْدَهَا ابْنٌ صَغِيرٌ يَرْضَعُ  
 فَبَعْضُهُمْ يَقُولُ ذَاكَ الْوَلَدُ  
 وَلَا أَرَى التَّشْدِيدَ إِلَّا قَوْلَ مَنْ  
 وَقِيلَ فَيَمَنْ يَجِدُ الطَّعَامَا  
 وَإِنْ يَكُنْ عَلَى وَعَاءٍ جُعِلَا  
 لِأَنَّهُ يُحْتَمَلُ التَّرْكُ إِلَى  
 وَإِنْ تَكُنْ عَلَى الطَّرِيقِ تُجْعَلُ  
 فَإِنَّهُ لَا بَأْسَ فِي التَّعَارِفِ  
 لِأَنَّهَا مَجْعُولَةٌ لِلشُّرْبِ  
 وَقِيلَ مَهْمَا وَصَلَ الْكِتَابُ  
 فَجَائِزٌ يَقْرُوهُ إِنْسَانُ  
 لِأَنَّهُمْ فِي الْحُكْمِ فِيهِ شَرْعُ  
 وَقِيلَ فَيَمَنْ كَتَبَ الْكِتَابَا  
 عَرَفَهُ<sup>(٣)</sup> بَأَنْ يَبِيعَ جَانِبَا

(١) قوله: لِدَرِّهَا: بفتح الدال، أي: لبنها. (أبو إسحاق)

(٢) قوله: «يمنع هذا الباب»، أي: باب التعارف.

(٣) قوله: عَرَفَهُ، أي: كتب إليه يأمره أن يبيع له شيئاً من ماله، وهو اصطلاح عُمانِي. (أبو إسحاق)



وَمَا عَلَيْهِ حَرْجٌ إِنْ بَاعَا  
 لِأَنَّهُ يُعْرَفُ بِالتَّعَارُفِ  
 وَمِثْلُ هَذَا كَانَ عَنْ بَشِيرٍ<sup>(١)</sup>  
 وَأَنَّهُ لَمَّا رَأَهُ جَبْنَا  
 فَإِنَّ أَمْرَ النَّاسِ لَمَّا يَزَلِ  
 وَدَافِعٌ لِرَجُلٍ كِتَابَا  
 يَلْزَمُهُ رُدُّ الْكِتَابِ الْأَوَّلِ  
 إِلَّا إِذَا كَانَ لَهُ دَلَالَةٌ  
 وَجَائِزٌ لِغَيْرِهِ أَنْ يَكْتُبَا  
 وَذَلِكَ لَيْسَ عِنْدَنَا شَهَادَةٌ  
 وَقَالَ بَعْضُ إِنَّهُ لَا يَكْتُبُ  
 وَمَنْ دُعِيَ إِلَى طَعَامٍ نَظَرَا  
 فَإِنْ رَأَهُ أَنْ يُجَابَ أَهْلًا  
 وَكُلُّ شَيْءٍ لَمْ يَكُنْ لِلَّهِ  
 وَعِنْدَهُمْ إِنْ وُضِعَ الطَّعَامُ  
 وَلَمْ يَكُنْ لِمَالِهِ أَضَاعَا  
 جَوَازُهُ فِي قَوْلِ كُلِّ عَارِفٍ  
 إِلَى أَخِيهِ الْعَبْدِ لِلْقَدِيرِ  
 قَالَ لَهُ خَلِّ صِفَاتِ الْجُبْنَا  
 يَجْرِي بِهِ آخِرُهُمْ عَنْ أَوَّلِ  
 يُرِيدُ مِنْهُ يَكْتُبُ الْجَوَابَا  
 لَوْ لَمْ يُرِدْهُ لِالتَّوَرُّعِ الْجَلِيِّ  
 فَتَرَكُهُ يَصِحُّ فِي ذِي الْحَالَةِ  
 حَقًّا لَهُ بِدَفْتَرٍ إِنْ طَلَبَا  
 لَكِنَّهُ ضَبْطٌ لِمَا أَرَادَهُ  
 لِأَنَّهُ قَدْ ادَّعَى مَا يَطْلُبُ  
 فَيَمْنُ دَعَاهُ كَيْفَ حُكْمَهُ يَرَى  
 أَجَابَهُ بِمَرْحَبَا وَأَهْلًا<sup>(٢)</sup>  
 لَا خَيْرَ فِيهِ وَهُوَ كَالْمُبَاهِي<sup>(٣)</sup>  
 لِلنَّاسِ فَالْأَكِلُ لَا يُلَامُ

(١) قوله: «عَنْ بَشِيرٍ» هو: العلامة الفقيه بشير بن محمد بن محبوب وأخوه العلامة عبد الله بن محمد بن

محبوب وبه يكتى والداهما الإمام محمد بن محبوب وللشيخ بشير كتاب المحاربة. (أبو إسحاق)

(٢) قوله: «أهلاً» الأولى مفعول ثانٍ لرأى والثانية مصدر غير مشتق.

(٣) المباهي: المفاخر من المباهات وهي المفاخرة.

وَلَوْ بَلَا إِذْنٍ وَذَا مَعْرُوفٌ      لِأَنَّهُ لِكُلِّهِمْ مَصْرُوفٌ  
وَإِنْ يَكُنْ بِبَعْضِهِمْ قَدْ خُصَّ      فَأَكَلَ الْغَيْرُ يَكُونُ لِيَصَّا

### باب الدلالة

إِبَاحَةٌ تَكُونُ بَيْنَ اثْنَيْنِ  
هِيَ الَّتِي تُعْرَفُ بِالِدَّلَالَةِ  
لَا يَجِدُ الْإِنْسَانُ مِنْ صَاحِبِهِ  
وَلَوْ رَأَهُ يَأْكُلُنْ مِنْ مَالِهِ  
لَا يَخْجَلُ الْآكِلُ إِنْ رَأَهُ  
فَإِنَّهُ وَلَوْ صَفَا مَا خَجَلَا  
مِيزَانُهَا بِالْقَلْبِ يُعْرَفْنَا  
تَعْرِيفُهَا بِالْقَوْلِ لَيْسَ يَلْزَمُ  
مِنْ هَاهُنَا قَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ<sup>(٢)</sup>  
لَكِنِّي وَلَوْ أَشَا أَخَذْتُ  
وَهِيَ مِنَ التَّعَارُفِ الْمُقَدَّمِ

بِغَيْرِ قَوْلٍ مُتَّصِفَيْنِ  
وَضَبَطُهَا عِنْدَهُمْ بِحَالِهِ  
مَا يَسْتَرِيْبُ فِي الَّذِي يَأْتِي بِهِ  
دَاخِلَهُ السُّرُورُ مِنْ أَحْوَالِهِ  
إِنَّ الْحَيَاءَ رِيْبَةٌ نَرَاهُ  
مِنْهُ وَلَكِنْ طَابَ حِينَ أَكَلَا  
وَكُلُّ مَا يَرِيْبُ<sup>(١)</sup> فَاحْذَرْنَا  
لِأَنَّهَا بِالْقَلْبِ حَالٌ يُعْلَمُ  
لَا أَذْرِي مَا قُلْتُمْ وَلَا تَحْدِيدَهُ  
مِنْ كَيْسٍ حَاجِبٍ لِمَا أَرَدْتُ  
أَخْصُ فِي الْمَعْنَى وَفِي التَّقَدُّمِ

(١) قوله: «يريب» بفتح الياء؛ من رابه يريبه إذا أدخل في قلبه الريب وهو الشك.

(٢) أبو عبيده: هو الإمام المحدث مسلم بن أبي كريمة التميمي، مولى لهم وهو شيخ الإمام الربيع بن حبيب أخذ عن شيخه الإمام أبي الشعثاء جابر بن زيد وضمام بن السائب الندابي وحاجب: هو أبو مودود حاجب بن مودود، وكلاهما من تلاميذ جابر بن زيد، وهما من أهالي البصرة أصلاً ومنشأً، رضي الله عن الجميع.



عَلَى جَوَازِهَا وَبَعْضٌ يَحْبُرُ  
 وَحُكْمُهَا فِي غَيْرِهِمْ مَا رَضِيَ  
 أَنْ يُخْفِينَ خِلَافَ مَا قَدْ يَدَّعِي  
 وَقَلْبُهُ مِنْ ذَاكَ فِي أَمْرٍ  
 مَنْ قَلْبُهُ مُوَفَّقٌ مُطَهَّرٌ  
 فَلَا أَقُولُ بِالْخُصُوصِ تَشْرَعُ  
 يُبَاحُ إِنْ رَضَاهُمَا قَدْ عَلِمَا  
 فِي الْمَالِ مَدْخَلَ كَذِي الْقَضِيَّةِ  
 رَأَيْتَ فِعْلَهَا مَعَ التَّصَافِي  
 أَنْفُسِكُمْ أَنْ تَأْكُلُوا إِذْ فَضَّلَا  
 مِنْ بَعْدِهَا إِلَى الصَّدِيقِ مُعْتَبَرُ  
 دَلَالَةٌ فِي الْإِضْطِلَاحِ وَضَعَا  
 قَوْلًا وَفِعْلًا إِنْ هَذَا حِلُّ  
 أَدَلُّ مِنْ دَلَالَةِ اللِّسَانِ  
 وَرُبَّ حَالٍ قَدْ يُفِيدُ الْكُلًّا<sup>(٤)</sup>

وَاحْتَلَفُوا فِي حُكْمِهَا<sup>(١)</sup> وَالْأَكْثَرُ  
 وَبَعْضُهُمْ فَيَدَّعِي بِالْأَوْلِيَا<sup>(٢)</sup>  
 كَأَنَّهُ خَافَ مِنَ التَّصْنَعِ  
 يُظْهِرُ أَنَّهُ بِذَاكَ رَاضِي  
 وَذَاكَ رِيْبَةٌ وَمِنْهَا يَنْفِرُ  
 وَإِنْ يَكُنْ قَدْ أَمِنَ التَّصْنَعُ<sup>(٣)</sup>  
 لِأَنَّ أَصْلَهَا التَّرَاضِي فَاعْلَمَا  
 وَلَيْسَ لِلْوَلَايَةِ الدِّيْنِيَّةِ  
 وَإِنْ نَظَرْتَ سِيْرَةَ الْأَسْلَافِ  
 وَقَوْلُهُ سُبْحَانَهُ وَلَا عَلَى  
 بِيُوتِ آبَائِكُمْ وَمَا ذَكَرُ  
 فَالْأَكْلُ مِنْ مَالِ الصَّدِيقِ يُدْعَى  
 وَجَاءَ فِي السُّنَّةِ مَا يَدُلُّ  
 دَلَالَةً الْحَالِ عَلَى الْمَعَانِي  
 فَرُبَّ قَوْلٍ لَا يُفِيدُ الْحَالًا

(١) قوله: «في حكمها»، أي: في حكم الدلالة.

(٢) والمراد بالأولياء: الأولياء في الدين. (أبو إسحاق)

(٣) قوله: التصنع: هو إظهار الجميل مع إخفاء ضده. (أبو إسحاق)

(٤) قوله: الكلّ، أي: القول والفعل معًا. (أبو إسحاق)



ضَابِطُهُ انْتِفَاءُ الْإِسْتِرَابَةِ  
وَإِنَّ قَوْمًا دَخَلُوا بَيْتَ الْحَسَنِ<sup>(١)</sup>  
وَسُرَّ قَلْبُهُ وَقَدْ تَهَلَّلَا<sup>(٢)</sup>  
قَالَ كَذَاكَ كَانُوا يَفْعَلُونَا  
ثُمَّ مَحَلُّ هَذَا الْإِسْتِدْلَالُ  
وَلَيْسَ فِي الْأَوْلَادِ<sup>(٣)</sup> يُسْتَدَلُّ  
فَالشَّرْعُ قَدْ خَصَّصَهَا بِالْوَالِدِ  
فَلْيُمْلَلَنْ وَلِيُّهُ إِنْ كَانَ  
وَبِرِضَى وَالِدِهِ يَسْتَعْمَلُ  
كَأَنَّهُمْ قَدْ جَعَلُوا الْمَقَالَا  
وَالْحَالُ لَا يُوجِبُ لِلتَّوَلِيَةِ  
مِنْ هَاهُنَا قَدْ أُخْرِجَ الْأَوْلَادُ  
وَجَائِزٌ لِلْمُسْتَدَلِّ يَلْبَسَا<sup>(٤)</sup>  
إِلَّا إِذَا كَانَ بِهِ نَوْعٌ مَرَضٌ

مِنْ هَاهُنَا جَاءَتْ بِهِ الصَّحَابَةُ  
فَانْدَفَعُوا فِي أَكْلِ مَا يَدَّخِرُنْ  
بِأَكْلِهِمْ مِنْ بَعْدِ مَا قَدْ دَخَلَا  
يَعْنِي بِهِ الصَّحْبَ الْمُفْضَلِينَ  
يُقَالُ فِي الْعَيْدِ وَالْأَمْوَالِ  
لِأَنَّهَا وَلَايَةٌ تَحُلُّ  
أَوْ بِوَلِيِّ بَعْدَهُ مُعَاوِدِ  
فِي آيَةِ أَحْكَمَتِ الْبَيَانَا  
عَنْ أَمْرِهِ بِالْقَوْلِ فِيمَا يَفْعَلُ  
تَوَلِيَةً فَجَوَّزُوا الْأَفْعَالَا  
وَذَاكَ مِثْلُ الْعَقْدِ لِلزَّوْجِيَةِ  
لِلَّهِ دَرُهُمْ فَقَدْ أَجَادُوا  
ثَوْبَ صَدِيقِهِ وَلَمْ يَكُنْ أَسَا  
فَهَا هُنَا الرَّيْبُ عَلَيْهَا قَدْ عَرَضُ

(١) هو: الحسن البصري التابعي المشهور.

(٢) قوله: تهللاً، أي: أشرق فرحاً وسروراً. (أبو إسحاق)

(٣) قوله: «وليس في الأولاد» يعني: أن الدلالة لا تدخل في الأولاد، لأنها كالولاية وإنما ولاية

الأولاد لأبائهم وليس لها محل إلا في الأموال.

(٤) يلبسا: منصوب بأن المقدره.



وَحَيْثُ كَانَ الرَّيْبُ فَالْحِلُّ انْتَفَى  
 مِنْ هَاهُنَا نَمْنَعُ مَا يَفْعَلُهُ  
 يَأْكُلُهُ مِنْ مَالِ غَيْرِهِ فَإِنْ  
 وَهُوَ الَّذِي يُعْرَفُ بِالْجَسَارَةِ  
 لَوْ انْتَفَى الرَّيْبُ لَمَا احتَاجَ إِلَى  
 مِنْ هَاهُنَا قَالَ الْخَلِيلِيُّ (٢) لِمَنْ  
 يَعْنِي وَلَوْ كَانَ لَهُ اسْتِدْلَالٌ  
 لِأَنَّمَا الْحِلُّ عَنِ الضَّمَانِ  
 وَمَا أُبِيحَ لَيْسَ فِيهِ أَبَدًا  
 فَأَخَذَهُ عَلَى اعْتِقَادِ أَنَّهُ  
 لِأَنَّهُ خِلَافٌ مَا قَدْ عُرِفَا  
 بَعْضُ الْوَرَى مِنْ أَكْلِ مَا يَأْكُلُهُ  
 رَأَهُ قَالَ أَبُو بَرْنِي وَلَا تَمُنْ (١)  
 عِنْدَهُمْ وَأَنَّهَا خَسَارَةٌ  
 بُرَانِهِ عَمَّا أَتَاهُ أَوْلَا  
 قَدْ جَاءَهُ لِذَلِكَ لَا تُنَافِقُنْ  
 عَلَيْهِ مَا كَانَ لَهُ اسْتِحْلَالٌ  
 وَهُوَ الَّذِي فِي ذِمَّةِ الْإِنْسَانِ  
 تَعَلَّقُ الضَّمَانِ وَقِيَّتَ الرَّدَى  
 سَيَسْتَحِلُّهُ نِفَاقٌ عَنَّهُ (٣)

### باب ما يباح في جانب الأيتام

وَأَمَرَ الْقُرْآنُ فِي الْأَيْتَامِ  
 لَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا  
 وَمَالِهِمْ (٤) بِالْقِسْطِ فِي الْقِيَامِ  
 بِفِعْلِ أَحْسَنِ الْأُمُورِ فِعْلًا (٥)

(١) قوله: «لا تَمُنْ»: من المَنِّ، أي: لا تمن علي بما أكلته، أو مِن مانته يمونه. (أبو إسحاق)

(٢) قوله: «قال الخليلي»: هو: العلامة الشيخ المحقق أبو محمد سعيد بن خلفان بن أحمد جد

الإمام محمد بن عبد الله بن سعيد الخليلي وقد سبق ذكره. (أبو إسحاق)

(٣) عَنَّهُ، أي: عارضه.

(٤) قوله: «ومالهم»: معطوف على قوله: «في الأيتام». (أبو إسحاق)

(٥) تمييز. (أبو إسحاق)

وَخِلْطَةُ الْأَيْتَامِ فِي الطَّعَامِ      جَوَازُهَا يُوجَدُ فِي الْأَحْكَامِ  
 إِنْ كَانَ مَنْ خَالَطَ لَا يِرْزَاهُ<sup>(١)</sup>      فِيمَا بِهِ خَالَطَ إِذْ أَتَاهُ  
 فَإِنْ تُخَالَطُهُمْ فَهُمْ إِخْوَانُ      لَنَا بِهِذَا جَاءَنَا الْقُرْآنُ  
 قَدْ عَلِمَ الْإِلَهُ مِنَّا الْمُفْسِدَا      وَالْمُصْلِحِينَ قَالَهُ تَهْدُدَا  
 لَوْ شَاءَ أَنْ يَعْنِتَنَا<sup>(٢)</sup> لَفَعَلَا      لَكِنَّهُ أَبَاحَهَا تَفْضُلَا  
 وَيَلْزَمُ الْحَاكِمَ وَالْوَصِيَّا      أَوْ الْوَكِيلَ يُنْفِقَ الصَّيِّبَا  
 مِنْ مَالِهِ لَوْ كَانَ بِالْبَيْعِ فَقَطْ      يَبِيعُهُ وَلَا يُقَالُ<sup>(٣)</sup> أَوْ يُحْطُ<sup>(٤)</sup>  
 لِأَنَّهَا إِقَالَةُ الْمَبِيعِ      تُفْضِي إِلَى التَّبْدِيلِ وَالتَّضْيِيعِ  
 وَإِنَّهَا نَقْضٌ لِمَا قَدْ أُبْرِمَا      وَالْحَطُّ غَرْمٌ فَاحْذَرْنَ أَنْ تَعْرَمَا  
 وَجَائِزٌ يَبِيعُهُ بِلَا نِدَا      إِذَا رَأَى الصَّلَاحَ فِي ذَلِكَ بَدَا  
 وَمِثْلُهُ الْغَائِبُ وَالْمَعْتُوهُ<sup>(٥)</sup>      يُنْفِقُ مَنْ يَلْزَمُ<sup>(٦)</sup> يُنْفِقُوهُ  
 وَالسَّيْفُ لِلْيَتِيمِ لَا يُبَاعُ      إِلَّا إِذَا خِيفَ بِهِ الضِّيَاعُ

(١) قوله: «لا يِرْزاه» بتسهيل الهمزة وأصله، لا يرزئه، أي: لا يُدخل عليه الرزية بأكله أكثر مما خالطه به. (أبو إسحاق)

(٢) قوله: «يعنتنا» أي: يضيق علينا بمنع الخلطة. (أبو إسحاق)

(٣) ولا يُقال: في الإقالة، وهو رد البيع.

(٤) الحط: إسقاط شيء من ثمن المبيع.

(٥) قوله: «المعتوه» المجنون الذي لا يفارقه الجنون. (أبو إسحاق)

(٦) قوله: «ينفق من يلزم»، أي: أن الغائب والمجنون ينفق من أموالهما من تلزمهما نفقته، فيقوم بذلك عن الغائب وكيله وعن المجنون وليه.



لِأَنَّهُ إِذَا نَشَأَ<sup>(١)</sup> يَحْتَاجُ لَهُ  
وَإِنْ يَكُ الْيَتِيمُ ذَا تَعْلِيمٍ  
وَجَائِزٌ أَنْ يُضْرَبَ الْيَتِيمُ  
وَالْخُلْفُ مَهْمَا أَبْرَأَ الْمُعَلَّمَا  
وَأَكْثَرُ الْأَقْوَالِ لَا يَبْرَأُ بِهِ<sup>(٤)</sup>  
وَإِنْ ضَرَبْتَ لَا يَكُنْ مُبْرِحًا  
وَإِنْ تَشَأْ أَنْ تَضْرِبَ الصَّبِيَّ  
وَقِيلَ إِنَّ بَانَ كَلَامُ الْكُفْرِ  
أَدَبَ عَنِ ذَلِكَ حَتَّى يَرْجِعَا  
وَجَائِزٌ فِي كُتُبِ الْيَتِيمِ  
إِلَّا إِذَا مَا غَيْرَ الْقِرْطَاسَا  
وَفِي الْيَتِيمِ إِنْ أَتَى وَقَالَ  
فَلَا يَجُوزُ أَخْذُهُ وَإِنْ يَقْلُ

وَفِي الصَّلَاحِ جَائِزٌ يَبَاعُ لَهُ  
فَأَجْرُنُ<sup>(٢)</sup> مِنْ مَالِ ذَا الْيَتِيمِ  
لِمَا بِهِ صَلَاحُهُ مَعْلُومٌ  
أُمُّ الْيَتِيمِ إِذْ بِضَرْبِ أَلْمَا<sup>(٣)</sup>  
وَذَاكَ إِنْ بَرَّحَهُ بِضَرْبِهِ  
مُؤَثِّرًا كَلَّا وَلَا مُجْرِحًا  
فَشَاوِرُنْ وَالِدَهُ الْأَبِيَّ  
مِنَ الصَّبِيِّ وَخِلَافُ الْأَمْرِ  
وَلَيْسَ يُقْتَلَنَّ قَطُّ فَاسْمَعَا  
يَنْظُرُ ذُو التَّلْقِينِ وَالتَّعْلِيمِ  
يَلْزَمُهُ ضَمَانُهُ قِيَاسًا  
هَذَا لَكُمْ مِنْ عِنْدِ زَيْدٍ آلا  
أَرْسَلَنِي بِهِ فَهَاهُنَا يَحِلُّ

(١) إِذَا نَشَأَ، أَي: كَبُرَ.

(٢) قَوْلُهُ: «فَأَجْرُنُ»، أَي: مَنْ يَعْلَمُهُ.

(٣) أَلْمَا: بِالْبِنَاءِ لِلْفَاعِلِ، أَي: أَوْجَعَهُ.

(٤) قَوْلُهُ: «لَا يَبْرَأُ بِهِ»، أَي: بِيْرَانَ الْأَمِّ، وَالضَّرْبُ الْمُبْرِحُ الْمُؤَثِّرُ، أَوْ هُوَ الَّذِي يَحْبَسُ الْمَضْرُوبَ عَنِ الْمَشْيِ مِنْ قَوْلِهِمْ فَلَانَ لَا يَبْرَأُ الْكَانَ إِذَا لَمْ يَنْتَقِلْ عَنْهُ.





وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْحَالَتَيْنِ مُشْكِلٌ<sup>(١)</sup> وَالْفَاظَةُ لَيْسَ بِحُجَّةٍ عَلَى  
وَإِنَّمَا تُعْتَبَرُ الْعَادَاتُ وَجَائِزٌ يُفْدَى مِنَ الْجَبَّارِ  
وَإِنْ يَكُ الْفِدَا مُسَاوِيًا فَلَا وَلَا يَجُوزُ الدَّفْعُ لِلظُّلَامِ<sup>(٢)</sup>  
قَبْلَ وَقُوعِ الظُّلْمِ حَتَّى لَوْ خَشِيَ<sup>(٣)</sup> لِأَنَّ رَبَّ الْعَالَمِينَ يَقْدِرُ  
وَهُوَ مِنَ التَّشْدِيدِ فِي مَكَانٍ لِأَنَّهُ بِالْخَوْفِ قَدْ تَعَلَّقَا  
يُحْفَظُ مَالُهُ إِلَى أَنْ يُؤْنَسَا

لَأَنَّ مَا الْيَتِيمِ لَا يُفْصَلُ سِوَاهُ إِنْ أَعْطَاهُ أَوْ إِنْ أَرْسَلَا  
فِي ذَلِكَ فَهُوَ الْمَنْهَجُ الثَّبَاتُ مَالُ يَتِيمٍ زَادَ فِي الْمِقْدَارِ  
يَفْدِيهِ إِذْ مِنَ الصَّلَاحِ قَدْ خَلَا مِنْ مَالٍ مَنْ غَابَ أَوْ الْأَيْتَامِ  
وُقُوعَهُ وَلِلْبِلَادِ قَدْ غَشَا يَرُدُّهُ قَبْلَ يَعُودُ<sup>(٤)</sup> النَّظْرُ  
وَالْأَنْسَبُ التَّرْخِيصُ<sup>(٥)</sup> بِالْمَعَانِي جُمْلَةٌ أَحْكَامٍ وَصَارَ يُتَّقَى  
بَعْدَ الْبُلُوغِ رُشْدَهُ مُكَيِّسًا<sup>(٦)</sup>

(١) قوله: «والفرق بين الحالتين مشكل» قلت: لا إشكال في ذلك، فإن قوله: «هذا لكم» ليس بحجة من الصبي، وأما إذا قال له: أرسلني إليك بهذا فلان، أو أرسل لك هذا معي فلان، فهو مما تقتضيه عادة الناس في إرسال الصبيان بالشيء اليسير الذي يحتمله حال الصبي في العادة.

(٢) الظُّلَامُ: جمع ظالم، ويصح أن يكون بفتح الظاء وتشديد اللام مرادًا به الواحد مبالغة في الظلم، قال الله تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [فصلت: ٤٦].

(٣) قوله: «خشى» بالفتح مبيِّنًا للفاعل. (أبو إسحاق)

(٤) قوله: «يعود» منصوب بأن المقدر.

(٥) قوله: «والأنسب الترخيص» قلت: هذا الذي أيده المحقق الخليلي رحمته الله وهو الحق إن شاء الله.

(٦) مكيسًا: حال ومعناه عاقلًا، والكيس: العاقل، وروي: «الكيس من دان نفسه وعمل لما بعد



وَذَاكَ أَنْ يَحْفَظَ مَالَهُ فَلَا  
 وَقِيلَ بَلْ وَلَايَةٌ فِي الدِّينِ  
 لِأَنَّ مَا الْفَاسِقُ لَا بُدَّ وَأَنْ  
 لِأَنَّ مَا التَّبْدِيرُ إِنْفَاقٌ عَلَى  
 وَأَوَّلُ الْقَوْلَيْنِ فَهُوَ أَوْسَعُ  
 وَلِيُشْهَدَ<sup>(٢)</sup> الْعَدْلَيْنِ عِنْدَ دَفْعِهِ  
 لَا يَبْقَى فِيهِ أَبَدًا نِزَاعٌ  
 وَقَبْلَ أَنْ يُؤْنَسَ رُشْدُهُ فَلَا  
 حَتَّى وَلَوْ رَأَى الْبُلُوغَ فِيهِ  
 يُبَذِّرَنَّهُ وَلَا يُهَمُّ مَا  
 إِنْ نَاسَ رُشْدَهُ بِمَا تَخْمِينِ  
 يُبَذِّرَنَّ مَالَهُ إِذْ يَعْصِيَنَّ  
 مَعْصِيَةَ الْإِلَهِ أَوْ مَا حُظِلَا<sup>(١)</sup>  
 إِلَيْهِ مَالَهُ بِذَاكَ يُدْفَعُ  
 لِأَنَّهُ الْأَحْزَمُ عِنْدَ وَضْعِهِ  
 وَلَا يَنَالُهُ بِهِ صُدَاعٌ<sup>(٣)</sup>  
 يُدْفَعُ لَهُ إِذْ دَفَعُهُ قَدْ حُظِلَا  
 إِذِ الْبُلُوغُ لَمْ يَكُنْ يَكْفِيهِ



(١) حُظِلَا: منع.

(٢) وليشهد: الأصل وفي نسخة: «يشهد».

(٣) صُدَاع: استعاره للأذى.

## كتابُ العطايا

وَالْمَالُ بِالْإِعْطَاءِ قَدْ يَنْتَقِلُ  
لَا يَطْلُبُ الْمُعْطِي بَذَا التَّمْلِيكِ  
فَإِنَّهُ حَتَّى عَلَى التَّصَدَّقِ  
وَقَصَرَ<sup>(١)</sup> الْبِرَّ عَلَى إِنْفَاقِ مَا  
فَإِنَّ مَنْ أَنْفَقَ بَعْضَ مَا أَحَبَّ  
فَحَصَلَ الْبِرُّ بِمَا قَدْ أَنْفَقَا  
فَبَدَلُهُ الْمَحْبُوبَ<sup>(٢)</sup> يُقْضَى إِنَّمَا  
وَهُوَ اخْتِبَارٌ لِلْعِبَادِ وَرَدَا  
مَنْ يُقْرِضِ اللَّهَ يُضَاعِفُهُ لَهُ  
فَأَطْلَقَ الْقَرْضَ عَلَى الْإِنْفَاقِ  
فَهُوَ كَمَا سَارَ عَنْهُ وَرَجَعَ  
وَإِنْ يَكُنْ لِعَوْضٍ أَعْطَاهُ  
وَإِنْ يَكُنْ فِي غَضَبٍ أَعْطَى فَلَا  
وَيُثْبِتُ الْبَيْعَ مَعَ الْإِقْرَارِ  
وَالْخُلْفُ فِي الْهَدْيِ وَفِي النُّذُورِ

مِنْ مَالِكَ لِمَالِكَ يُحَوَّلُ  
سِوَى ثَوَابِ مَالِكَ الْمُلُوكِ  
وَأَجْزَلَ الثَّوَابِ أَيُّ لِلْمُنْفِقِ  
وَذَاكَ بَعْضُ مَا نُحِبُّ فَأَعْلَمَا  
أَثَرَ غَيْرِهِ عَلَيْهِ وَاسْتَحَبَّ  
لِأَنَّهُ لِأَجْلِهِ تَصَدَّقَا  
يَطْلُبُهُ لَدَيْهِ أَعْلَا مَعْنَمَا  
بِحِكْمَةٍ بَالِغَةٍ تَقْيِيدًا  
وَهُوَ غَنِيٌّ إِنَّمَا الْقَرْضُ لَهُ  
لِأَنَّ نَفْعَهُ يَكُونُ بَاقِي  
حِينَ افْتِقَارِهِ عَلَيْهِ وَانْتَفَعُ  
فَحَظُّهُ ذَاكَ الَّذِي نَوَاهُ  
تَثْبُتُ إِلَّا إِنْ مَضَى إِذْ عَقَلَا<sup>(٣)</sup>  
فِي غَضَبٍ وَحُكْمِ ذَاكَ جَارِي  
وَالْقَوْلُ بِالثُّبُوتِ لِلْكَثِيرِ

(١) قوله: «وقصر» يشير إلى قوله: تعالى: ﴿لَنْ نَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا حُبَبْتُمْ﴾ [آل عمران: ٩٢].

(٢) المحبوب: مفعول به من المصدر وهو البذل، وبذل مضاف إلى ضمير فاعله.

(٣) وفي نسخة «غفلا». (أبو إسحاق)



وَقِيلَ مَنْ أَلَىٰ وَكَانَ قَدْ غَضِبَ  
 وَوَصَفُهُ أَنْ يَحْمِلْنَهُ الْغَضَبُ  
 تَحْمِيلُهُ الْحَرَارَةُ الْأَصْلِيَّةُ  
 وَإِنْ يَكُنْ مَنْ بَعْدَ مَا أُعْطِيَ ادَّعَىٰ  
 وَلَمْ يُصَدِّقْهُ الَّذِي أُعْطَاهُ  
 بَيِّنَةٌ<sup>(٢)</sup> عَادِلَةٌ تَشْهَدُ لَهُ  
 وَالْخُلْفُ فِي عَطِيَّةِ الْمُشَاعِ<sup>(٣)</sup>  
 وَأَكْثَرُ الْأَقْوَالِ فِيهَا تَبْطُلُ  
 وَإِنْ يَكُنْ أَتْلَفَهَا الْمُعْطَىٰ فَلَا  
 لِأَنَّهُ بِوَاسِعٍ أَتْلَفَهَا  
 وَالْقَبْضُ شَرْطٌ فَالْعَطَايَا لَا تَصِحُّ  
 فَهَبَةُ الْوَاهِبِ فِي الْحُكْمِ لَهُ  
 بِلَا طَلَاقٍ وَعِتَاقٍ لَمْ تَجِبْ<sup>(١)</sup>  
 لِذَلِكَ فَهُوَ يُعْطَىٰ حِينَ يَغْضَبُ  
 وَلَمْ يَكُنْ لَهُ سِوَاهَا نِيَّةُ  
 بِأَنَّهُ فِي غَضَبٍ قَدْ وَقَعَا  
 عَلَيْهِ أَنْ يُثْبِتَ مَا ادَّعَاهُ  
 بِأَنَّهُ فِي غَضَبٍ قَدْ فَعَلَهُ  
 أَجَازَهَا قَوْمٌ عَلَىٰ نِزَاعٍ  
 وَقِيلَ لِلشَّرِيكِ<sup>(٤)</sup> لَيْسَ تَبْطُلُ  
 يُدْرِكُهَا الْمُعْطَىٰ لِمَا تَنْقَلَا  
 وَلَمْ يَكُنْ بِالْأَعْتِدَا صَرَفَهَا  
 إِلَّا بِقَبْضِهَا وَقِيلَ بَلْ تَصِحُّ  
 حَتَّىٰ يَصِحَّ الْقَبْضُ فَأَعْرِفْ عَدْلَهُ

(١) قوله: «لم تجب»، أي: الأليّة، ومعناه: لم تلزمه اليمين التي حلفها في حال الغضب إذا لم تكن بالطلاق ولا العتاق، أما الطلاق والعتاق فإنهما يقعان من الرجل ولو كانا في حال الغضب عندنا، خلافاً لمن قال: إنهما لا يلزمان لحديث: «لا طلاق في إغلاق».

(٢) قوله: «بيينة عادلة» يحتمل أن تكون مرفوعة على الابتداء، أو فاعلة لفعل دل عليه قوله «تشهد له».

(٣) المشاع: المال المشترك بين أناس.

(٤) قوله: «وقيل للشريك ليس تبطل»، أي: الشريك في المشاع فإن كانت العطية لأحد الشركاء في المشاع فإنها تثبت، بخلاف غير الشريك، فقد قيل إنها لا تثبت إلا للشريك، وهذا هو قول الأكثر؛ لأن الأجنبي لا يمكنه قبض العطيّة.

قَبْضٍ يُرَدُّ عِنْدَهُمْ لِلْأَصْلِ  
 شَرْطٌ وَفِي الْعَكْسِ انْعِكَاسٌ يُمَضَى  
 بَيْنَهُمَا مِنْ اتِّحَادٍ عَلِمَا  
 فِي الْإِتِّحَادِ وَاحِدًا لَا اثْنَيْنِ  
 وَعَدَمِ التَّفْرِيقِ وَالتَّخَالُفِ  
 بَيْنَهُمَا وَهُوَ قَلِيلٌ إِذْ رَوَا  
 وَإِنَّمَا تَثَبَّتْ فِي قَضِيَّةِ  
 عَنْ مَا بِهِ (٣) أَوْلَادُهُ أَعْطَاهُ  
 لَهُ فَيَأْخُذْنَهُ بِحَقِّ  
 قَبْلِ الْبُلُوغِ لَا يُثَبِّتُونَا  
 إِنْ بَلَغُوا وَقِيلَ بِالْجَوَازِ (٤)  
 لِأَنَّ مَالَ ابْنِهِ لَهُ يُعَدُّ  
 يَجْعَلُهُ الْوَالِدُ فِي الصَّبِيِّ  
 فَقَالَ قَوْمٌ إِنَّهُ لِلْكُلِّ

لَوْ مَاتَ (١) مُوْهُوبٌ لَهُ مِنْ قَبْلِ  
 وَذَا عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّ الْقَبْضَا  
 وَمَا عَلَى الزَّوْجَيْنِ إِحْرَازٌ (٢) لِمَا  
 حُكْمُ الْإِلَهِ جَعَلَ الزَّوْجَيْنِ  
 عِبَارَةً عَنْ شِدَّةِ التَّالْفِ  
 وَقِيلَ بَلْ لَا بُدَّ مِنْ قَبْضٍ وَلَوْ  
 وَلَيْسَ لِلْحَمْلِ مِنَ الْعَطِيَّةِ  
 وَهِيَ إِذَا وَالِدُهُ قَضَاهُ  
 لِأَنَّهُ يَكُونُ مِثْلَ الْحَقِّ  
 عَطِيَّةُ الْوَالِدِ لِلْبَنِينَا  
 وَإِنَّمَا تَثَبَّتْ بِالْإِحْرَازِ  
 لَكِنْ لَهُ الرُّجُوعُ لَوْ حَازَ الْوَالِدُ  
 وَمِنْ هُنَا الْخِلَافُ فِي الْحُلِيِّ  
 ثُمَّ يَمُوتُ الْوَالِدُ الْمُحَلِّي

(١) قوله: «لو مات» اختلف العلماء متى يستحق الموهوب له الهبة؟ فقيل: بانفصالها من الواهب، وقيل: بل باتصالها إلى الموهوبة له.

(٢) إحرار: أي قبض.

(٣) في نسخة: «عمًا به» بالإدغام وهو أخف للوزن.

(٤) قوله: «وقيل بالجواز»، أي: جواز العطية، وهي عبارة عن ثبوتها عند من قال به، كما بين ذلك في قوله: ومن هنا الخلاف.... إلخ.



يَكُونُ مِيرَاثًا كَتَرَكَهَ الْآبُ  
وَإِنْ يَكُنْ أَعْطَاهُ غَيْرُ الْوَالِدِ  
وَقِيلَ إِنْ لَمْ يُحْرَزِ الْوَكِيلُ  
وَيَثْبُتُ الْعَطَاءُ لِلْمَسَاجِدِ  
وَيَلْزَمُ الْإِحْرَازُ فِي الْأَفْلَاحِ  
وَوَاحِدٌ مِنْهُمْ عَنِ الْبَاقِينَ  
لِأَنَّهُ فِيهِ شَرِيكَ فَهُمْ  
وَإِنْ يَكُنْ أَعْطَاهُ أَضْلَ مَالٍ  
لَا يُدْرِكُ الْمُعْطَى بِهِ رُجُوعًا  
وَإِنْ أَمَرْتَ رَجُلًا يُعْطِي رَجُلًا  
فَقِيلَ قَوْلُهُ بِذَلِكَ يُقْبَلُ  
وَأَوَّلُ الْقَوْلَيْنِ أَقْوَى مَعْنَى

إِذْ لَمْ يَكُنْ قَبْضٌ وَقِيلَ لِلصَّبِيِّ  
يَثْبُتُ دُونَ قَبْضِهِ لِلزَّائِدِ  
أَوْ الْوَلِيِّ بَاطِلٌ عَلِيلٌ  
مِنْ غَيْرِ إِحْرَازٍ مِنَ الْأَمَاجِدِ  
أَرْبَابَهَا يُوجَدُ فِي الْمِنْهَاجِ<sup>(١)</sup>  
يَكْفِي إِذَا أَحْرَزَهُ يَقِينًا  
فِيهِ سَوَاءٌ قَبْضٌ كُلٌّ يَلْزَمُ  
وَبَاعَهُ<sup>(٢)</sup> الْمُعْطَى لَهُ بِالْحَالِ  
مِنْ بَعْدِ أَنْ صَارَ لَهُ مَبِيعًا  
فَقَالَ قَدْ أَعْطَيْتُهُ وَلَمْ يَقُلْ<sup>(٣)</sup>  
وَقِيلَ دُونَ حُجَّةٍ لَا يُقْبَلُ  
لِأَنَّهُ مِثْلُ الْأَمِينِ مَعْنَا<sup>(٤)</sup>

(١) قوله: «المنهاج» هو كتاب منهاج العدل لمؤلفه الشيخ عمر بن سعيد المعدي البهلولي رَحِمَهُ اللهُ.  
(٢) قوله: «وباعه»، أي: باع له ما أعطاه إياه، فإنه لا يُدْرِكُ الرجوع في العطيّة بعدما اشتراها من المعطى بالفتح.

(٣) قوله: «ولم يقل»، أي: لم يقل المعطى شيئاً، أو هو بضم الياء من الإقالة أي لم يرد العطيّة.  
(٤) الأول من المعاني، والثاني هي مع موصولة بضمير جماعة المتكلمين أو الواحد المعظم نفسه.  
«تنبيه»: إن قيل ما الفرق بين العطيّة والهدية والهبة والصدقة والنحلة فالجواب؛ أما العطيّة: فهي تكون بين المتساويين من الناس. والهدية: تكون من الأدنى للأعلى بدليل ﴿وَأَيُّ مُرْسَلَةٍ إِلَيْهِمْ بِهَدِيَّةٍ﴾ [النمل: ٣٥]، لأن سليمان أعلى منها، والهبة من الأعلى إلى من دونه، والصدقة إنما تكون من الغني للفقير والنحلة من الآباء للأولاد، واسم العطيّة أعم، ولكل واحدة من هذه الخمس حكم يخصها مبين في محله، والله أعلم.



سَلَطَهُ فَكَيْفَ يُطَلَّبَنَا  
وَكُلُّ مَا مَرَّ يُسَمَّى صَدَقَةً  
وَحَيْثُ كَانَتْ لِلوَرَى فِيهَا مِنْ  
حَرَمَهَا الرَّبُّ عَلَى الْمُخْتَارِ  
وَفِي الْهَدَايَا صِفَةُ التَّعْظِيمِ  
مِنْ أَجْلِ ذَا كَانَتْ لَهُ حَلَالًا  
وَكُلُّ مَنْ أَهْدَى لِأَجْلِ عَوْضٍ  
قِيلَ وَجُوبًا وَأُنَاسٌ قَالُوا  
وَقِيلَ إِنْ أَهْدَى الْفَقِيرُ لِلْغَنِيِّ  
وَأَخَذَهَا حِلًّا بِلا خِلاَفِ  
حَتَّى عَلَيْهَا الْمُصْطَفَى وَبَيْنَا  
وَالْقَلْبُ مَطْبُوعٌ بِحُبِّ الْمُحْسِنِ  
أَنْتَ لِمَنْ أَعْطَيْتَهُ أَمِيرٌ  
وَإِنْ يَكُنْ أَعْطَاكَ مَالًا تَأْكُلُهُ  
فَهَذِهِ عَطِيَّةٌ ضَعِيفَةٌ  
وَهُوَ مُخَالِفٌ لِحَالِ الْعُمَرَى  
يُعْطِيهِ ذَاكَ الشَّيْءَ عُمَرُ الْمُعْطَى

بِحُجَّةٍ أَمْ كَيْفَ يَغْرَمْنَا  
لِأَنَّهُ لِرَبِّهِ قَدْ أَنْفَقَهُ  
وَيَدُ مَنْ أَعْطَى عَلَيْهِ تُرْفَعَنْ  
لِيَبْرَى مِنْ مِنَّةٍ غَيْرِ الْبَارِي  
لِأَنَّهَا تُهْدَى إِلَى الْعَظِيمِ  
لَكِنْ يُعَوِّضُنُهُ أَمْثَالًا  
إِلَيْكَ فَاقْبَلْهَا وَلَكِنْ عَوْضٍ  
بِأَنَّهُ مَكْرَمَةٌ تُنَالُ  
يَلْزَمُهُ يُكَافِئُ بِالثَمَنِ  
وَأَنَّهَا مِنْ سِيرَةِ الْأَسْلَافِ  
بِأَنَّ فِيهَا الْحُبَّ قَدْ تَعَيَّنَا  
إِلَيْهِ إِنْ شِئْتَ وَدَادًا أَحْسَنِ  
وَأَنْتَ لِلْمُعْطَى<sup>(١)</sup> إِذَا أَسِيرٌ  
أَنْتَ إِلَى أَنْ يَأْتِيَنَّهُ أَجْلُهُ  
لِأَجْلِ شَرْطِهَا أَرَى تَضْعِيفَهُ  
لِأَنَّهَا تَسْتَقْصِي مِنْهُ الْعُمَرَا  
لَا عُمَرَ مَنْ أَعْطَى إِذَا مَا أَعْطَى

(١) قوله: «وأنت للمعطي»: المعطي اسم الفاعل. (أبو إسحاق)



يَقُولُ هَذَا لَكَ طُولٌ<sup>(١)</sup> عُمْرِكَ  
فَقِيلَ لَا تَرْجِعْ نَحْوَ الْأَوَّلِ  
وَقِيلَ بَلْ تَرْجِعْ مَا لَمْ يَجْعَلَا  
وَمَا نِحْ شَيْئًا وَمَاتَ يُثْقَلُ  
إِلَّا إِذَا أَوْصَى بِهِ أَنْ يُمْنَحَا  
وَمِنْحَةُ الْأَرْضِ لِزَرْعِ الْقَتِّ  
لِلْجَزَّةِ<sup>(٢)</sup> الْأُولَى وَبَعْدَهَا سَنَهُ  
وَإِنْ يَكُنْ لِزَرْعِ مَوْزٍ مَنَحَا  
وَيَأْكُلُ الْأَبْكَارَ وَالْأُمَّاتِ  
وَلَا تَجُوزُ مِنْحَةُ الرُّمُومِ<sup>(٤)</sup>  
وَذَلِكَ إِنْ كَانُوا مِنَ الثَّقَاتِ  
لِأَنَّ أَمْرَ الثَّقَاتِ جَارٍ

وَالْخُلْفُ هَلْ تَرْجِعُ بَعْدَ ذَلِكَ  
بِمَوْتِ مَنْ عُمِّرَ بَلْ لِمَنْ يَلِي  
عَقِبَهُ كَمَثَلِهِ إِذْ جَعَلَا  
لِوَارِثِيهِ وَالْمِنَاحُ يَبْطُلُ  
فَذَلِكَ بِالْإِيصَاءِ مِنْهُ رَبِحَا  
ثَابِتَةً إِلَى تَمَامِ الْوَقْتِ  
تَمَامُ هَذَا الْوَقْتِ فِيمَا بَيْنَهُ  
تَثَبُّتٌ حَتَّى يَسْتَعْلَلَ الْمِنَحَا<sup>(٣)</sup>  
وَمَا لَهَا مِنْ بَعْدِ مَنْ ثَبَاتِ  
إِلَّا بِإِذْنِ مَنْ جِبَاهِ<sup>(٥)</sup> الْقَوْمِ  
إِذْ غَيْرُهُمْ مِنَ الْمُبْطَلَاتِ  
بِالْحَقِّ دُونَ الْأَمْرِ لِلْفُجَّارِ

(١) طول: منصوب على الظرفية المعنوية؛ أي: مدة عمره.

(٢) الجزّة: في اصطلاح أهل عُمان عبارة عن قطع جميع المدرك من زرع الفضب (البرسيم) وهو القت، ثم إذا نبت وأدرك وَجُزَّ؛ أي: قطع، سمي ذلك الجزّة الثانية وهي بالجيم والزاي المعجمة. (أبو إسحاق)

(٣) جمع منحة، والمراد به الشيء الممنوح. (أبو إسحاق)

(٤) الرموم جمع رم وهي الأثرات جمع أثرة، وهي بقايا العمران من الأطلال والأشجار والأراضي والسواقي والمياه، وما يجري مجرى ذلك، على ما بينه الصائغي رَحِمَهُ اللهُ. قال في المصنون به على غير أهله، في الباب السابع عشر: والأثرة ما كان قد سبق فيه العمران، وقال في الباب قبله: والرموم المشهورة في أيدي الناس والقرى والمزارع التي فيها الأنهار والآبار، وَيَدْعُونَهَا أَثَارَاتِ لَهُمْ، وفيها أثر العمارات فتلك رموم لأهلها، وهي قسم في الجاهلية ثبت في الإسلام... إلخ. (أبو إسحاق)

(٥) وجوه القوم وأعيانهم. (أبو إسحاق)



## كتاب الإقرار

إِقْرَارُهُ أَنْ يُفْصِحَ الْمَقَالَ  
 يُبَيِّنَنَّ عَدَدَ الْمُقَرَّبِ بِهِ  
 وَاخْتَلَفُوا إِنْ لَمْ يُبَيِّنَا  
 لِأَنَّهُ لَمْ يَقَعِ الْإِقْرَارُ  
 فَحُكْمُهُ<sup>(٢)</sup> حُكْمُ الَّذِي لَمْ يَقُلْ  
 وَبَعْضُهُمْ أَثْبَتَهُ وَالزَّمَهُ  
 لِأَنَّهُ قَدْ ثَبَتَ الْحَقُّ وَمَا  
 وَأَكْثَرُ التَّفْرِيعِ فِي الْأَثَارِ  
 وَهَذَا أَنَا أَذْكَرُهَا مُفْصَلًا<sup>(٣)</sup>  
 فَإِنْ يَكُنْ بِمَائَتِي مِثْقَالِ  
 فَإِنْ يَكُنْ حَيًّا فَبِالتَّفْسِيرِ  
 وَإِنْ يَكُنْ مَاتَ فَلَا عَلَيْهِ  
 لِعَدَمِ الْحُجَّةِ وَالْبَيَانِ  
 أَنْ عَلَيَّ لِفُلَانٍ مَالًا  
 وَذَاتَهُ وَوَصَفَهُ فِي الْمُشْتَبِهِ  
 فَبَعْضُهُمْ أَلْغَاهُ<sup>(١)</sup> فَأَعْلَمْنَا  
 مَوْقِعَهُ إِذَا انْتَفَى الْمِقْدَارُ  
 إِذْ أَجْمَلَ الْقَوْلَ وَلَمْ يُفْصِلْ  
 بِأَنْ يُفَسِّرَنَّ مَا قَدْ أَبْهَمَهُ  
 بَقِيَ سِوَى التَّفْصِيلِ مِنْهُ فَأَعْلَمَا  
 عَلَى ثُبُوتِ نَحْوِ ذَا الْإِقْرَارِ  
 مُبَيِّنًا إِثْبَاتَ مَا قَدْ جُهِلَا  
 أَقَرَّ مَا بَيَّنَّ فِي الْمَقَالِ  
 يُؤْخَذُ فِيمَا جَاءَ عَنِ بَشِيرِ  
 شَيْءٌ يَكُونُ ثَابِتًا لَدَيْهِ  
 فَمِنْ هُنَا نَقُولُ بِالْبُطْلَانِ

(١) قوله: ألغاه: أي أبطله. (أبو إسحاق)

(٢) قوله: «فحكمه حكم الذي لم يقل»، أي: حكم من لم يقر إذا لم يبين الإقرار. (أبو إسحاق)

(٣) مفصلاً: حال من أذكرها وهو بكسر الصاد، أو صفة لمصدر محذوف، أي: ذكرًا مفصلاً فيكون



وَرَجُلٌ بِمُلْكِهِ أَقْرًا  
 إِقْرَارُهُ يَثْبُتُ فِيمَا عَلِمَا  
 وَقِيلَ بَلْ يَثْبُتُ فِي الْمَجْهُولِ  
 وَلَا أَرَاهُ دَاخِلًا لِأَنَّمَا  
 وَأَخْذُهُ بِمُقْتَضَى الْمَقَالِ  
 وَاللَّفْظُ قَالِبُ الْمَعَانِي لَا سِوَى  
 مِنْ هَاهُنَا قَدْ ثَبَتَ الْمَجَازُ  
 وَذَلِكَ لَفْظٌ عَنِ مَعَانِيهِ أَنْصَرَفَ  
 وَامْرَأَةٌ لِزَوْجِهَا تُقْرُ  
 وَهِيَ بِذَلِكَ الْبَيْتِ وَالثِّيَابِ  
 فَقِيلَ إِنَّ مَا عَلَيْهَا يَدْخُلُ  
 وَذَلِكَ عَنِ أَبِي سَعِيدٍ<sup>(١)</sup> نَقْلًا  
 فَاللَّفْظُ يَقْتَضِيهِ دُونَ الْحَالِ  
 فَلَا أَرَى ثُبُوتَ ذَلِكَ أَبَدًا  
 وَبَعْضُ مُلْكِهِ اخْتَفَى وَمَرًّا  
 مِنْ ذَلِكَ دُونَ مَا عَلَيْهِ انْبَهَمَا  
 لِأَنَّهُ يَدْخُلُ فِي الْمَقُولِ  
 إِقْرَارُهُ يَكُونُ فِيمَا عَلِمَا  
 يُخَالِفُ الْقَصْدَ بِكُلِّ حَالٍ  
 فَيَثْبُتُ الْمَعْنَى الَّذِي بِهِ تَوَى  
 وَهُوَ عَلَى مَقْصُودِهِ يُجَازُ  
 بِقَصْدٍ مِنْ عَبَّرَ يَوْمًا وَوَصَفَ  
 بِكُلِّ مَا فِي بَيْتِهَا يَقْرُ  
 فِيهَا وَفِيهَا الْحَلِي الْمُسْتَطَابُ  
 فِي قَوْلِهَا يَأْخُذُ ذَلِكَ الرَّجُلُ  
 وَإِنِّي أَرَاهُ مِمَّا أُغْفَلَا  
 مَا لَمْ يَكُنْ يُقْصَدُ بِالْمَقَالِ  
 إِلَّا إِذَا كَانَ إِلَيْهِ قُصْدًا

(١) قوله: «عن أبي سعيد..» هو: الشيخ العلامة قدوة أهل الإستقامة محمد بن سعيد بن محمد الكدسي رحمته الله وقوله: «مما أُغْفَلَا» بضم الهمزة مبنيا للمفعول، أي: مما ترك من القول، وعدل عنه إلى ما سواه، وإنما قال هذا لأنه يعتبر المقاصد في غالب الأمور الشرعية، ولا يعتبر مقتضى ظواهر الألفاظ، والذي ذهب إليه الكدسي له وجه لكون ما عليها من الحلّي هو في داخل البيت، وقد عمه الإقرار؛ فالعموم يدخله فيما أقرت به، ومن اعتبر القصد فهو وجه صحيح، فالقولان متجهان في المسألة، والله أعلم. (أبو إسحاق)

وَكُلُّ مَا خَلَفْتُهُ مِنْ مَالٍ فَثَابِتٌ قِيلَ وَبَعْضٌ لَا يَرَى  
 وَمَنْ يَقُلْ دَارِي لِزَيْدٍ فَالشَّجَرُ وَإِنْ يَكُنْ قَدْ قَالَ هَذَا الْمَنْزِلُ  
 وَمَنْ يَقُلْ إِنَّ لَزَيْدٍ سَيْفًا وَوُجِدَتْ جُمْلَةٌ أَسْيَافٍ فَمَا (٢)  
 فَقِيلَ أَدْنَاهَا وَقِيلَ الْأَعْلَى وَمَنْ يَقُلْ أَكْثَرُ مَالِي أَوْ يَقُلْ  
 فَمَا عَدَا النُّصْفَ لَهُ يُقَرَّرُ وَقِيلَ فِي الْأَجَلِّ يُعْطَى الْأَفْضَلَا  
 وَمَنْ بِجُزْءٍ مَالِهِ أَقْرَأَ وَقِيلَ بَلْ يَثْبُتُ مِنْهُ الرَّبْعُ  
 وَمَنْ يَقُلْ سُدُسُ مَالِي (٤) لِعَمْرٍ

فَهُوَ لِزَوْجَتِي عَلَى الْإِجْمَالِ ثُبُوتُهُ إِذْ لَمْ يَكُنْ قَدْ فَسَّرَا  
 لَا يَدْخُلْنَ فِي الدَّارِ إِذْ بِهَا أَقْرَأُ أَشْجَارُهُ قَدْ قِيلَ فِيهِ تَدْخُلُ  
 وَذَلِكَ فِي بَيْتِي فَلَا تَحِيْفًا (١) يُعْطَى فِي ذَاكَ اخْتِلَافُ الْعُلَمَاءِ  
 وَبَعْضُهُمْ حَاصَصَ فِيهِ الْكَلَّا أَجَلُهُ فَهُوَ لِذَلِكَ الرَّجُلِ  
 لِأَنَّهُ أَجَلُهُ وَالْأَكْثَرُ مِنْ كُلِّ نَوْعٍ إِذْ عَدَا الْمَفْضَلَا (٣)  
 فَقِيلَ بَاطِلٌ إِذَا لَمْ يُدْرَى وَقَالَ قَوْمٌ يَثْبُتَنَّ السُّبْعُ  
 وَعَطَفَ الثَّوْبَ عَلَيْهِ وَافْتَصَرَ

(١) من الحيف وهو الجور. (أبو إسحاق)

(٢) فما: ما استفهامية ها هنا.

(٣) المفضلاً: يعني: الأجل لأنه صار مفضلاً عنده إذ سمّاه أجل ماله، وفي نسخة: مفضلاً، أي: هو صار مفضلاً لما أقر به لغيره.

(٤) قوله: «ومن يقل سدس مالي» إذا أقر يعني: إذا قال في إقراره: سدس مالي وثوبي لفلان صار للمقر له سدس المال وسدس الثوب، حيث عطف الثوب على سدس المال. (أبو إسحاق)



فَسُدُّسُ الثُّوبِ كَذَاكَ يُعْطَى  
 وَمَنْ أَقْرَ بِقَفِيْزٍ<sup>(١)</sup> حَبًّا  
 وَذَاكَ لِلْعُرْفِ الَّذِي تَقَدَّمَ  
 كَذَلِكَ الْقَفِيْزُ بِالْجَرِيِّ  
 وَبِاخْتِلَافِ الْإِصْطِلَاحِ أَشْكَلًا  
 وَعُرْفُنَا صَيَّرَهُ مَجْهُولًا  
 نَقُولُ إِنَّ مَنْ أَقْرَ الْيَوْمَ بِهِ  
 إِذِ الْقَفِيْزُ يَصْغُرُنَّ وَيَكْبُرُ  
 وَالْعُرْفُ فِي الْإِقْرَارِ حَتْمًا يُعْتَبَرُ  
 وَإِنْ أَقْرَ لِمَسَاجِدِ الدُّنَا<sup>(٣)</sup>  
 فَهُوَ عَلَى ذَا لِلْمَقْرِّ يَرْجِعُ  
 وَحَسَنٌ ثُبُوْتُهُ وَيُجْعَلُ  
 وَالْفُقَرَاءُ مِنْ مَسَاجِدِ الْبَلَدِ  
 وَإِنْ تَكُنْ وَضَعْتَهُ فِي الْجَامِعِ  
 إِذْ عَطْفُهُ بِذَاكَ يَقْضِي ضَبْطًا  
 يَلْزِمُهُ جَرِيٌّ بُرٌّ يُعْبَى<sup>(٢)</sup>  
 فَالْحَبُّ بِالْبُرِّ لَدَيْهِمْ عُلْمًا  
 مُقَدَّرٌ بِكَيْلِهِ الْوَفِيِّ  
 مَعْنَاهُ حَيْثُ لَفْظُهُ تَنَقَّلًا  
 لَيْسَ عَلَيْنَا نَثِبْتُ الْمَقُولَا  
 يَلْزِمُهُ التَّفْسِيرُ عِنْدَ الْمُنتَبِهِ  
 وَالْحَبُّ مُبْهَمٌ لَذَا يُفَسَّرُ  
 لِأَنَّهُ الْمَعْنَى الَّذِي مِنْهُ ظَهَرَ  
 فَبَعْضُهُمْ تَضْعِيفُهُ قَدْ حَسَّنَا  
 لِأَنَّمَا إِقْرَارُهُ لَا يَقَعُ  
 فِي الْفُقَرَاءِ إِذِ الْبُيُوتُ تُجْهَلُ  
 أَقْرَبُ مَعْنَى لِلَّذِي كَانَ قَصْدُ  
 فَقَدْ أَخَذَتْ بِمَقَالٍ وَاسِعٍ

(١) بقفيْز: القفيْز المعروف، و«حَبًّا» تمييز، أي: قفيْز من حب، والقفيْز بالراء المهملة معروف أيضًا، وهو إناء يعمل من سعف النخل يَسْعُ جَرِيٌّ حب فما دونه، وظاهر كلام المؤلف أنه يقتضي ذلك.

(٢) قوله: «يعبى»، أي: يجمع. (المصنف)

(٣) الدنا: يعني: الدنيا.

وَهُوَ الَّذِي أَرَاهُ لَا سِوَاهُ  
 لِأَنَّهَا مَصْلَحَةٌ تَجْتَمِعُ  
 وَمَنْ يَكُنْ لَهُ نَصِيبٌ مُشْتَرِكٌ  
 أَزَالَهُ<sup>(١)</sup> لِفَقْرٍ سِيرَافٍ<sup>(٢)</sup>  
 مِنْ مُلْكِهِ يَخْرُجُ لَكِنْ يَلْزَمُ  
 وَبِحُصُولِ الْقَسَمِ زَالَ الضَّرُّ  
 فَهَذِهِ مَسَائِلُ الْمَجْهُولِ  
 وَإِنْ يَكُنْ أَقْرَبَ بِالْمَحْدُودِ  
 فَذَاكَ ثَابِتٌ وَلَوْ أَشَارَا  
 يَقُولُ هَذَا الْبَيْتُ أَوْ ذَا الْمَالِ  
 لِأَنَّمَا إِشَارَةُ الْبَنَانِ  
 وَقَوْلُنَا الْمَحْدُودُ مَا قَدْ عُرِفَا  
 وَيُثْبِتُ الْإِفْرَاقَ لِلْأَطْفَالِ  
 لِأَنَّهُ يُمَكِّنُ أَنْ قَدْ لَزِمَهُ  
 وَإِنْ أَقْرَبَ لِبَنِي فُلَانٍ  
 وَعَيْرُ هَذَا الْقَوْلِ لَا أَرَاهُ  
 وَإِنْ تَفَرَّقَهُ فَلَيْسَ يَنْفَعُ  
 أَرَادَ ضُرًّا بِالشَّرِيكِ وَسَلَكَ  
 فَإِنَّ هَذَا لِلزَّوَالِ كَافِي  
 يُقَاسِمُ الشَّرِيكَ حِينَ يَقْسِمُ  
 وَقَصْدُهُ الضَّرَّ عَلَيْهِ يُؤْزَرُ  
 وَكُلُّ مَا فِيهَا مِنَ الْمَقُولِ  
 أَوْ أَنَّهُ أَقْرَبَ بِالْمَعْهُودِ  
 إِلَيْهِ حِينَ أَظْهَرَ الْإِقْرَارَا  
 لِخَالِدٍ يَثْبُتُ هَذَا الْحَالُ  
 تُفِيدُ عِلْمًا وَاضِحَ التَّبْيَانِ  
 بِعَيْنِهِ وَوَصْفِهِ وَانْكَشَافَا  
 وَمَسْجِدٍ وَغَائِبٍ بِحَالِ  
 حَقٌّ لَهُمْ أَرَادَ أَنْ يُسَلِّمَهُ  
 يَكُونُ فِيمَا قِيلَ لِلذُّكْرَانِ

(١) أزاله: أي: أقر به لفقراء سيراف؛ أو غيرها من المواضع الشاسعة إضرارًا بالشريك.

(٢) هي كورة مشهورة بناحية بلاد العجم. (أبو إسحاق)



وَلَفْظَةُ الْأَوْلَادِ تَشْمَلُنَا  
لَا يَثْبُتُ الْإِقْرَارُ مِنْ حَلَائِلٍ<sup>(١)</sup>  
لِأَنَّهُ حَقٌّ بِأَسْبَابٍ تَقَعُ  
وَقِيلَ فِي الْإِقْرَارِ بِالْمَغْضُوبِ  
وَلَسْتُ أَدْرِي مَا أَرَادَ الرَّجُلُ  
وَإِنْ يَكُنْ إِقْرَارُهُ لِمَنْ عَصِبَ  
وَفِي الْمَرِيضِ إِنْ أَقَرَّ لِسَوَى  
بِغَيْرِ خُلْفٍ وَالْخِلَافُ إِنْ أَقَرَّ  
وَإِنْ يَكُنْ قَالَ بِحَقِّ أَوْجَبَهُ  
وَمَنْ نَفَى<sup>(٤)</sup> يَجْعَلُهُ وَصِيَّةً  
مِنْ بَابِهَا إِذْ بَابُهَا الْإِقْرَارُ  
مَعَ النِّسَاءِ الذُّكُورَ فَاعْلَمْنَا  
لِغَيْرِ زَوْجٍ بِالصَّدَاقِ الْأَجَلِ  
لَيْسَ لِغَيْرِهِ إِلَيْهَا مُتَّسِعٌ  
يَثْبُتُ عَنْ حَيَانِنَا<sup>(٢)</sup> الْأَرِيبِ  
لَعَلَّهُ أَرَادَ قَدْ يَنْتَقِلُ  
مِنْهُ فَثَابِتٌ بِلَا خُلْفٍ يَجِبُ  
وَارِثِهِ يَثْبُتُ مَا بِهِ نَوَى  
لِوَارِثِهِ مَنْ نَفَى وَمَنْ أَقَرَّ<sup>(٣)</sup>  
فَهُوَ إِلَى الثُّبُوتِ أَدْنَى مَرْتَبَةٍ  
وَمَنْ أَقَرَّ يُثْبِتُ الْقَضِيَّةَ  
وَمَا لِغَيْرِهِ بِهَا اعْتِبَارُ

(١) حلائل: جمع حليلة وهي الزوجة.

(٢) «عن حياننا» هو الشيخ العلامة حيان المعروف بلقبه الشهير؛ وهو الأعرج، وهو من العلماء القدماء الذين في طبقة الربيع، وقد ظن المصنف رحمته الله أن حياناً يثبت إقرار الغاصب حيث علله باحتمال الانتقال، وهو لم يرد ذلك، وإنما أراد إقرار المغضوب منه، وقد ذهب جمهور العلماء إلى عدم ثبوته، إذ لا يصح بيعه ولا تثبت هبته فيه، وذهب الشيخ حيان الأعرج إلى ثبوت الإقرار به؛ لأن الإقرار أثبت من البيع في الاعتبار، فهذا هو مراده لا ما توهمه المصنف رحمة الله عليه. (أبو إسحاق)

(٣) أقر الثاني بمعنى أثبت.

(٤) قوله: «ومن نفى»، أي: من أبطل إقرار المريض لمن يرثه جعل إقراره مثل الإيضاء للوارث، ولا وصية للوارث، «ومن أقر» أي جعله إقراراً أثبتته وهو الأصح إذا لم يتهم بقصد إلقاء المال للوارث المحبوب.

وَحَمْلُهُ عَلَى خِلَافِ مَا اقْتَضَى  
 لَا يَثْبُتُ الْإِقْرَارُ مِنْ مَجْنُونٍ  
 كَذَلِكَ الْمَسْجُونُ إِنْ أَقْرَأَ  
 وَقِيلَ ثَابِتٌ وَقِيلَ يَبْطُلُ  
 لِأَنَّهُ يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ قَدْ  
 وَدُو الْعَمَى إِقْرَارُهُ إِذَا أَقْرَأَ  
 يَثْبُتُ وَالْبُطْلَانُ فِي إِقْرَارِهِ  
 وَقِيلَ مَنْ بِالْمُلْكِ (٤) وَالْعِتْقُ مَعَا  
 وَيَثْبُتُ الْمُلْكُ وَيَحْتَاجُ إِلَى  
 وَيَثْبُتُ الْإِقْرَارُ بِالزَّوْجِيَّةِ  
 وَهَكَذَا الْإِقْرَارُ بِالْأُبُوَّةِ  
 وَيَثْبُتُ الْعُرْفُ هُنَا فَمَنْ يَقْلُ

تَغْيِيرُهُ نَفْسُ اتِّهَامٍ عَرَضًا  
 وَأَخْرَسٍ وَذَاهِبِ الْعُيُونِ  
 فِي سِجْنِهِ بَعْضُ يَرَاهُ هَدْرًا (١)  
 فِي سَبَبِ السِّجْنِ (٢) الَّذِي قَدْ يَحْصُلُ  
 أَقْرَبُ مِنْ خَوْفِ النَّكَالِ إِنْ جَحَدَ  
 بِالْحَقِّ فِي ذِمَّتِهِ قَدْ اسْتَقَرَّ  
 بِمَالِهِ (٣) إِنْ كَانَ أَوْ بَدَارِهِ  
 أَقْرَبُ فَالْعِتْقُ لَهُ نَفْسُ ادَّعَى  
 بَيْنَهُ بِأَنَّهُ تَنَقَّلَا  
 مِنْ جَانِبَيْهَا فَادِرٍ وَالْبُنُوَّةُ  
 وَتَثْبُتُ الْأَحْكَامُ فِي الْقَضِيَّةِ  
 لِلزَّوْجِ مِنْهُنَّ فَلَانٌ لِي رَجُلٌ

- (١) هدرًا: أي: باطلاً، كما أراد امرؤ القيس بالباطل الهدر في قوله: والله لا يذهب شيخي باطلاً.
- (٢) قوله: «في سبب السجن... إلخ» يعني: أن في إقرار المسجون إطلاقين وتفصيلاً، فبعضهم أبطله مطلقاً، وبعضهم أثبته مطلقاً؛ وبعض أبطله فيما سجن من أجله، كما إذا اتهم بأخذ شيء على وجه السرقة فأنكره؛ ثم أقرب به في السجن، فهو لا يثبت عليه، ولا يؤخذ به إذا أنكره بعد الإفراج عنه على هذا القول، ويثبت فيما عدا ذلك مما لا علاقة له بأمر السجن.
- (٣) بماله، يعني: بشيء من أصول الأموال، وهو ما عدا العُرُوض المتناقلة، وهذا جارٍ على اصطلاح أهل عُمان يسْمُون النخيل وأروض الزراعة أموالاً.
- (٤) قوله: «وقيل من بالملك... إلخ» يعني: أن العبد إذا قال: أنا مملوك فلان ولكنه أعْتَقَنِي فَإِنْ يَثْبُت عليه الإقرار بالملكية، ويكون قوله أعْتَقَنِي دعوى منه محتاجة إلى البينة والله أعلم. (أبو إسحاق)



أَوْ أَنَّهُ يَقُولُ «جَوَزْتِي»<sup>(١)</sup> وَقَدْ  
 إِنَّ كَانَ ذَاكَ عُرْفُهُمْ إِنْ خَاطَبُوا  
 وَثَابِتٌ إِنْ حَ فُلَانٍ<sup>(٢)</sup> قَالَا  
 وَهَكَذَا حَالَ فُلَانٍ دِرْهَمٌ  
 وَهُوَ الَّذِي أَرَاهُ لَا سِوَاهُ  
 لَوْ لَمْ يَكُنْ يُعْتَبَرُ الْعُرْفُ هُنَا  
 عَلَى اخْتِلَافِ أَلْسِنِ الْوَرَى نَرَى  
 وَهُوَ دَلِيلٌ يَقْضِي بِالْإِثْبَاتِ  
 وَمَنْ يَقُلْ فِيمَا أَرَى أَوْ مَا مَعِيَ  
 وَهَكَذَا فِيمَا أَظُنُّ قِيلَا  
 لِأَنَّهُ أَخْبَرَ عَنِ ظَنِّ حَصَلْ  
 وَقَوْلُهُ فِيمَا أَرَى آكَدُ مِنْ  
 وَثَابِتٌ إِنْ قَالَ فِيمَا أَعْلَمُ  
 وَإِنْ يَكُنْ قَدْ كَذَّبَ الْمُقَرُّ لَهُ<sup>(٣)</sup>

عَنَى بِهَا الزَّوْجَةَ أَثْبِتْ مَا قَصَدُ  
 لِأَنَّمَا يُعْتَبَرُ التَّخَاطُبُ  
 وَبَعْضُهُمْ رَأَى بِهِ الْإِبْطَالَ  
 عَلَيَّ قِيلَ إِنْ هَذَا يَلْزَمُ  
 لِأَنَّهُ يُعْرِفُ مَا مَعْنَاهُ  
 مَا ثَبِتَ الْإِقْرَارُ مِمَّنْ بَيْنَا  
 إِقْرَارَ كُلِّ مِنْهُمْ مُعْتَبَرَا  
 عَلَى اخْتِلَافِ الْعُرْفِ وَاللُّغَاتِ  
 أَنَّ عَلَيَّ دِرْهَمًا لِلْمُدَّعِي  
 لَيْسَ بِإِقْرَارٍ فَعِ التَّفْصِيلَا  
 وَالظَّنُّ لَا يُثْبِتُ حَقًّا لِلرَّجُلِ  
 فِيمَا مَعِيَ وَلَا يُفِيدُ غَيْرَ ظَنْ  
 إِذْ عَلِمَهُ بِالْحَقِّ قَطْعًا يُلْزَمُ  
 مَنْ كَانَ بِالْحَقِّ أَقْرَّ أَبْطَلَهُ

(١) جوزته: بالجيم، هكذا يقول بعض الأعراب بعمان.

(٢) قوله: «وثابت إن ح فُلَانٍ» هذا أيضًا كذلك اصطلاح العامة من أهل عمان فأقاموا الحاء مقام لام الملك اصطلاحًا عرفيًا، والناس يعاملون على مقتضى اصطلاحاتهم في التعبير، ومثل هذا تؤيده السُّنَّةُ النبوية، والحمد لله. (أبو إسحاق)

(٣) المقر له: فاعل كذب، ومن الموصولة مفعولة.



وَهَكَذَا إِنْ قَالَ لَا أَرَاهُ  
 لِأَنَّمَا الْبُرْآنُ وَالْإِنْكَارُ  
 وَإِنْ يَكُنْ أَقْرَأَ ثُمَّ اسْتَشَنَى  
 وَذَلِكَ تَبْيِينٌ لِمَا عَلَيْهِ  
 كَقَوْلِهِ عَلِيٌّ عِشْرُونَ سِوَى  
 وَهُوَ بِلَا خُلْفٍ وَلَكِنْ يُخْتَلَفُ  
 كَقَوْلِهِ عَلِيٌّ أَرْبَعُونَ  
 فَأَخْرَجَ الْأَكْثَرَ مِمَّا ذَكَرَا  
 كَذَلِكَ الْخِلَافُ إِنْ سَاوَاهُ  
 كَقَوْلِهِ عِشْرُونَ إِلَّا عَشْرَهُ  
 لَكِنَّهُ إِنْ أَخْرَجَ الْجَمِيعَا  
 كَتَسَعَةٍ عَلِيٌّ إِلَّا تِسْعَهُ  
 لِأَنَّهُ أَقْرَأَ ثُمَّ أَنْكَرَا  
 وَيُثْبِتُ الْإِقْرَارُ بِالْتَّمَامِ<sup>(١)</sup>

عَلَيْكَ لِي وَمِنْهُ قَدْ أَبْرَاهُ  
 يَبْطُلُ عَنْهُ بِهِمَا الْإِقْرَارُ  
 شَيْئًا فَلَا يَلْزَمُ مَا يُسْتَشَنَى  
 لَجَعَلِهِ مُتَّصِلًا لَدَيْهِ  
 قِرْشٍ فَلَفْظُهُ لِبَاقِيهَا حَوَى  
 إِنْ أَخْرَجَ الْأَكْثَرَ مِمَّا قَدْ وَصَفَ  
 إِلَّا ثَلَاثَةً مَعَ الْعِشْرِينَ  
 فَهَاهُنَا الْخِلَافُ عَنْهُمْ ذِكْرًا  
 وَقَوْلُنَا أَنَّ لَهُ اسْتِثْنَاءَهُ  
 فَحَالَهُ اسْتِثْنَاءُهُ مُعْتَبَرَةٌ  
 فَلَا نَرَى اسْتِثْنَاءَهُ مَسْمُوعًا  
 فَهَاهُنَا تَثْبُتُ تِلْكَ التَّسَعَةُ  
 وَمَا لَهُ مِنْ بَعْدِهِ أَنْ يُنْكَرَا  
 كَأَنَّهُ مَا اسْتَشَنَى فِي الْكَلَامِ



(١) بالتمام: أي: بالجميع، وفيه براعة ختم الباب.



## كتاب الأمانة

وَالْمَالُ إِنْ حَفِظْتَهُ لِلغَيْرِ فَصَوْنُهُ يَلْزَمُ وَالْأَدَاءُ وَلِوُجُوبِ حِفْظِهَا الْمُعْتَادِ إِنْ خَافَ بِالمَسِيرِ أَنْ تَضِيعَا وَحَاضِرُ الفُرُوضِ لَا يُعْطَلُّ وَمِنْ هُنَا يَلْزَمُهُ أَنْ يَدْفَعَا وَمَا عَلَيْهِ إِنْ يَغِبُ دِفَاعُ وَمِنْ وُجُوبِ حِفْظِهَا يَكُونُ وَقِيلَ لَا يَكُونُ<sup>(١)</sup> فِيهَا خِصْمًا وَالْأَصْلُ يَخْتَارُ بَأَنْ يَكُونَا وَمَنْ لَهُ دَرَاهِمٌ قَدْ دُفِعَتْ

فَهُوَ أَمَانَةٌ خَلَا مِنْ ضَيْرٍ لِأَهْلِهِ إِذَا إِلَيْهِ جَاؤُوا يَنْحَطُّ عَنْهُ السَّيْرُ لِلجِهَادِ وَضَامِنٌ إِنْ فَعَلَ التَّضْيِيعَا لِفِعْلِ غَائِبٍ وَلَا يُمَهَّلُ إِنْ جَائِرٌ أَرَادَهَا لِيَنْزِعَا وَإِنَّمَا عَلَيْهِ الإِمْتِنَاعُ خِصْمًا وَأَنَّهُ لَهُ الإِيْمِينُ بَلْ أَهْلُهَا يُعْطُونَ هَذَا الحُكْمَا خِصْمًا وَعَرِضُهُ إِذَا يَصُونَا أَمَانَةٌ بِخَلْطِهَا<sup>(٢)</sup> قَدْ ضَيَّعَتْ

(١) قوله: «يكون... إلخ» اختلف في الأمين إذا ضاع شيء من أمانته من غير تضييع، فادعى على أحد من الناس أنه ضييعها بسرق أو حرق، هل تُسمع دعواه عليه؟ وهل تنصب بينهما خصومة في ذلك؟ فقال بعضهم: إنها تسمع وإن له أن يخاصم فيها؛ لأن ذلك من تمام حفظ الأمانة، وقال بعضهم: لا تُسمع وإنما يكون ذلك لصاحبها، إلا إذا كان لها ضامناً، فإن ضمنتها بشيء مما يوجب عليه ضمانها فله أن يخاصم فيها؛ لأنه صار يخاصم لنفسه، وهذا هو الأظهر، والله أعلم.

(٢) بخلطها: أي: مع دراهمه حتى لا يتميز بعضها من بعض.

إِنْ كَانَ خَلَطَهَا بِغَيْرِ إِذْنٍ  
 وَقِيلَ لَا بَأْسَ إِذَا رَأَهُ  
 وَلَا يَجُوزُ وَضْعُهَا فِي مُتْلَفٍ  
 قِيلَ وَلَوْ بِأَمْرِ مَنْ قَدْ آمَنَّا  
 لِأَنَّهُ إِضَاعَةٌ لِلْمَالِ  
 قُلْتُ وَلَكِنْ إِذْنُهُ يُسْقِطُ مَا  
 وَقِيلَ لَا تَسْتَأْمِنِ الْخُونَا  
 إِذْ جَعَلَهَا مَعَ خَائِنٍ تَضْيِيعُ  
 وَمِنْ هُنَا<sup>(٢)</sup> قَالَ أَوْلُو الصِّيَانَةِ  
 وَإِنْ تَأَمَّنْتَ لِخَائِنٍ فَلَا  
 وَخَائِنٌ أَنْتَ إِذَا عَلِمْتَ  
 شَارَكَتَهُ إِذْ خَانَ فَهُوَ يَسْرِقُ  
 وَمَنْ تَكُنْ فِي يَدِهِ أَمَانَةٌ  
 وَهُوَ بِذَلِكَ ضَامِنٌ وَإِنْ يَكُنْ

أَرَى بِخَلَطِهَا الضَّمَانَ يَجْنِي  
 أَحْرَزَ لِلْمَالِ وَلَا أَرَاهُ  
 وَضَامِنٌ بِوَضْعِهَا إِنْ تَتَلَفَ  
 بِوَضْعِهَا وَاضِعُهَا قَدْ ضَمِنَا  
 فَلَيْسَ وَضْعُهَا مِنَ الْحَلَالِ  
 كَانَ لَهُ لَوْلَاهُ حَقًّا<sup>(١)</sup> لَزِمَا  
 وَلَا تَكُنْ لِخَائِنٍ أَمِينًا  
 لِمَالِهِ وَذَلِكَ مَمْنُوعُ  
 جَزَاؤُهُ فِي فِعْلِهِ الْخِيَانَةَ  
 يُؤَمِّنُ أَنْ يَأْتِي بِسَرْقَةِ الْمَلَا  
 بِأَنَّهَا خِيَانَةٌ أُمَّنْتَا<sup>(٣)</sup>  
 وَأَنْتَ بِالسَّرْقَةِ ذَا مُنْطَلِقُ  
 فَجَعَلَهَا مَعَ خَائِنٍ خِيَانَةَ  
 أَمَّنَهَا الْأَمِينَ لَيْسَ يَضْمَنَنَّ

(١) حقًا: خبر كان.

(٢) قوله: «ومن هنا... إلخ» يشير إلى قول بعض علماء السلف؛ كفى بالمرء خيانة أن يؤمن خائنًا، أو يكون أمينًا لخائن.

(٣) خيانه: يحتمل رفعها على أنها خبر لأن؛ ونصبها على أنها مفعول ثانٍ، ويكون اسم إن ضمير الشأن، أي: إذا علمت بأن شأن القضية أنك أمنت خيانه، أي: مالا حرامًا.



لَوْ تَلَفْتَ مِنْ غَيْرِ مَا تَضْيِعِ  
وَأَلْغَيْبُ اللَّهِ وَلَا يَدْرِيهِ  
وَمَا عَلَى الْأَمِينِ مِنْ ضَمَانِ  
وَلَا يَجُوزُ الْبَيْعُ لِلْأَمَانَةِ  
إِلَّا إِذَا خَافَ الْفَسَادَ وَالْعَطَبَ  
وَإِنْ يَكُنْ فِي الْبَحْرِ أَلْقَاهَا لِمَا  
وَمَنْ فَدَى النَّفْسَ مِنَ الْجَبَّارِ<sup>(١)</sup>  
وَسَاقِطُ ضَمَانُهُ إِنْ غَلَبَا  
إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ بِذَلِكَ عَمَلٌ  
وَقِيلَ فِي مُسْتَوْدَعٍ لِحَبِّ  
فَحْطُهُ<sup>(٣)(٤)</sup> فَوْقَ سَطُوحِ الْمَنْزِلِ

مِنْهُ فَلَا ضَمَانَ لِلْجَمِيعِ  
وَسَالَمٌ مَنْ لِلْأَمِينِ أَمَّا  
وَوَظَاهِرُ الْحَالِ هُنَا يَكْفِيهِ  
إِنْ لَمْ يُقْصِرْ فَافْهَمِ الْمَعَانِي  
إِذْ لَيْسَ يَبِيعُهَا مِنَ الصِّيَانَةِ  
فَبِيعُهَا لِذَا الصَّلَاحِ مُسْتَحَبٌّ  
رَأَى مِنَ الْخَبِّ فَلَا يُغَرِّمًا  
بِهَا فَعَرِّمَهَا عَلَيْهِ جَارِي  
عَلَيْهِ وَالْعُذْرُ لَهُ قَدْ وَجَبَا  
وَلَا دَلَالَةٌ لَهُمْ إِذْ دَخَلُوا  
أَفْسَدَهُ السُّوسُ مَعًا بِالضَّرْبِ<sup>(٢)</sup>  
لِيَذْهَبَ السُّوسُ مَعَ التَّأْكُلِ

(١) قوله: «ومن فدى النفس من الجبار... إلخ» أقول: هنا عندي تفصيل، فإن كان هذا الجبار إنما قصد الأمين لغير أخذ الأمانة، وإنما أراد أن يكلفه غرم شيء من ماله، وتوعده بالقتل ففدى نفسه منه بأمانته؛ فهذا هنا عليه غرمها لصاحبها إلا إذا لم يجد شيئاً إلا الأمانة، فبعضهم يعذره ويقول: كان على صاحبها أن يتجيه بها لو حضر، وإن كان اغتصب منه الأمانة ولم يقدر على منعها منه؛ لم يكن عليه شيء فوق جهده وطاقته.

(٢) قوله: «الضرب» عبارة عن فساد الحب بأكل السوس (المصنف)

(٣) وقوله: «فحطه» أي: وضعه. و«سطوح المنزل» سقوفه وهما لغتان عُمانيتان. (المصنف)

(٤) قلت: لا وجه لتخصيصها بلغة عمان بل هما لغة عامة العرب كما في المعاجم اللغوية. (أبو إسحاق)

فَهَاجَتِ الرِّيحُ عَلَيْهِ فَعَدَا<sup>(١)</sup> فَسَاقَطُ ضَمَانُهُ مِنْ حِينِهِ  
 وَإِنْ يَكُنْ وَدَّعَهُ<sup>(٢)</sup> وَاشْتَرَطَا لِأَنَّهُ مُخَالَفُ الْمَشْرُوعِ<sup>(٣)</sup>  
 وَكُلُّ مَا خَالَفَ أَمْرَ الْمُصْطَفَى وَقِيلَ إِنَّ الشَّرْطَ ثَابِتٌ وَقَدْ  
 وَأَخِذَ مِنْ رَجُلٍ كِتَابًا زَائِدَةً عَنِ قِيمَةِ الْكِتَابِ  
 فَقِيلَ مَا عَلَيْهِ فِي الْقَضِيَّةِ وَيُقْبَلُ الْقَوْلُ مِنَ الْأَمِينِ  
 لِأَنَّهُ أَمِينُهُ إِذْ أَمَّنَا<sup>(٤)</sup> وَالْخُلْفُ فِي تَحْلِيفِهِ إِنْ أَدَّعَى  
 وَالْقَوْلُ بِالتَّحْلِيفِ يُذَكِّرُنَا وَمَنْ تَكُنْ فِي يَدِهِ وَدِيعَهُ  
 وَلَمْ يُحْصَلْ مِنْهُ شَيْئًا أَبَدًا لِأَنَّ هَذَا قِيلَ مِنْ تَحْصِينِهِ  
 ضَمَانَهَا فَذَاكَ شَرْطٌ سَقَطَا فَجَعَلَهُ فِيهَا مِنَ الْمَمْنُوعِ  
 فَذَاكَ رَدٌّ وَهُوَ بَاطِلُ الْوَفَا جَرَى عَلَى رِضَاهُمَا فَلَا يُرَدُّ  
 قَوْمَهُ بِقِيمَةٍ إِنْ غَابَا ثُمَّ أُصِيبَ مِنْهُ بِالذَّهَابِ  
 فِي الْحُكْمِ غَيْرُ الْقِيمَةِ الْأَصْلِيَّةِ بِأَنَّهَا ضَاعَتْ مَعَ التَّضْوِينِ  
 فَمَا لَهُ مِنْ بَعْدُ أَنْ يُخَوَّنَا بِأَنَّهُ لِحِفْظِهَا قَدْ ضَيَّعَا  
 فِي أَكْثَرِ الْأَقْوَالِ فَأَعْرِفْنَا فَجَاءَهُ لِأَخْذِهَا رَبِيعَةً<sup>(٥)</sup>

(١) غدا: ذهب، ويقال: غدا فلان، أي: مات.

(٢) ودَّعه: بتشديد الدال، أي: أودعه فأقام الشدَّة مقام ألف التعدية أي ترك عنده وديعة. (أبو إسحاق)

(٣) قوله: «لأنه مخالف المشروع» قلت: لعل المؤلف رَضِيَ اللهُ لَهُ لم يثبت عنده خبر اشتراط صفوان ضمان أذراعه؛ لما استعار منه النبي ﷺ، أو أنه يرى فرقاً بين الأمانة والعارية.

(٤) إذ أمنا: يصح أن يكون مبنياً للفاعل أو للمفعول.

(٥) ربيعه: اسم رجل على صورة الفرض والتقدير.



بَدَفَعَهَا<sup>(١)</sup> وَمَا بِهِ ارْتِيَابُ  
 جَوَّازٌ هَذَا لَيْسَ فِي الْأَحْكَامِ  
 صَاحِبُهَا إِرْسَالٌ مَنْ قَدْ ذَكَرَا  
 إِذْ بِاخْتِيَارِهِ جَرَى مَا يَصْنَعُ  
 وَقَالَ لِلْأَمِينِ ابْنِي فَاْمْنَعَا  
 فَبَاطِلٌ مَا قَالَهُ فَدَعَهَا  
 فَإِنَّهُ يُنْفَذُ مَا قَدْ ذَكَرَا  
 أَمْرٌ وَقِيلَ الْأَمْرُ فِيهَا يَبْطُلُ  
 وَمَالُهُ يَفُوتُ بَعْدَ الْفُوتِ  
 لِأَنَّهُ الْمَقْصُودُ فِي الْقَضِيَّةِ  
 مَعَ أَنَّهُ أَرَادَهَا فِي النَّظَرِ  
 بِأَنَّهُ سَرَقَهَا<sup>(٢)</sup> فَلِأَنَّهُ  
 لِمَنْ يَشَاءُ مَا بِهِ جُنَاحٌ  
 لَهُ وَإِنْ شَاءَ الَّذِي أَقْرَأَ  
 يَلْزَمُ بِاعْتِبَارِهِنَّ حَالٌ  
 ظُلْمًا لِأَهْلِهَا فَيَمْنَعُنَهُ

وَعِنْدَهُ مِنْ رَبِّهَا كِتَابٌ  
 فَقِيلَ مَنْ تَعَارَفَ الْأَنَامُ  
 وَضَامِنٌ لَهَا إِذَا مَا أَنْكَرَا  
 وَمَا لَهُ عَلَى الرَّسُولِ يَرْجِعُ  
 وَرَجُلٌ دَرَاهِمًا قَدْ أُوْدَعَا  
 إِنْ مَتَّ بَلٌ فِي الْفُقَرَاءِ ضَعَهَا  
 إِلَّا إِذَا أَوْصَى بِهَا لِلْفُقَرَا  
 لِأَنَّهَا وَصِيَّةٌ وَالْأَوَّلُ  
 لِأَنَّهُ قَيَّدَهُ بِالْمَوْتِ  
 وَقِيلَ إِنَّ الْأَمْرَ كَالْوَصِيَّةِ  
 قَدْ قَصُرَتْ عِبَارَةُ الْمُعَبَّرِ  
 وَإِنْ أَقْرَأَ صَاحِبُ الْأَمَانَةِ  
 فَدَفَعَهَا فِيمَا أَرَى مُبَاحٌ  
 إِنْ شَاءَ أَنْ يُعْطِيَهَا الْمُقْرَأَ  
 لَكِنْ هُنَاكَ عِنْدَنَا أَحْوَالٌ  
 إِنْ كَانَ قَادِرًا وَخَافَ مِنْهُ

(١) بدفعها: بالموحدة، أي: يأمره فيه بدفعها.

(٢) سرقها فلانة: أي: من فلانة.

وَرَدُّهَا لِأَهْلِهَا مِنْ بَابِ  
 وَهَاهُنَا لَفْظَانِ لَا بُدَّ وَأَنَّ  
 هُمَا بِمَعْنَى وَاحِدٍ<sup>(١)</sup> وَالنُّطْقُ  
 قَوْمٌ يُعَبِّرُونَ بِالْأَمَانَةِ  
 وَإِنْ يَكُنْ أَخَذَهَا لِيَنْتَفِعَ  
 فَإِنَّهَا عِنْدَهُمْ بِالْعَارِيَةِ<sup>(٣)</sup>  
 يَأْخُذُهَا وَيَعْمَلُنْ مَا يُعْمَلُ  
 وَإِنْ يَكُنْ قَدْ شَرَطَ الضَّمَانَا  
 وَضَامِنٌ إِذَا لَهَا يَسْتَعْمَلُ  
 وَذَلِكَ كَالْخَصِينِ<sup>(٤)</sup> يَضْرِبُ الْحَجْرَ  
 وَاللَّحْمُ لِلْأَكْلِ<sup>(٥)</sup> يُقَطِّعْنَهُ

نُصْرَةَ مَظْلُومٍ مِنَ الْأَصْحَابِ  
 تَدْرِيهِمَا وَدَعَاهُ أَوْ اتَّمَنَ  
 مُخْتَلِفٌ فَمِنْ هُنَاكَ الْفَرْقُ  
 وَبَعْضُهُمْ وَدِيْعَةٌ لِسَانَهُ<sup>(٢)</sup> (\*)  
 بِهَا وَبَعْدَ ذَلِكَ رَدُّهَا شُرْعٌ  
 تُعْرَفُ وَهِيَ لِلْأَنَامِ جَارِيَةٌ  
 بِهَا وَلَا ضَمَانَ فِيهَا يُجْعَلُ  
 فَالْخُلْفُ فِي ضَمَانِهَا قَدْ كَانَا  
 فِي غَيْرِ مَا لِأَجْلِهِ قَدْ تُجْعَلُ  
 بِهِ فَضَامِنٌ لَهُ إِذَا انْكَسَرَ  
 بِخَنْجَرٍ إِنْ ضَاعَ يَضْمَنْنَهُ

(١) قوله: «هما بمعنى واحد» فإن كان أراد أنهما متحدان في الحكم فمُسَلَّم، وإلا فالفرق بينهما من جهة العموم والخصوص، فالأمانة أعم من الوديعة؛ لأن الوديعة لا تكون إلا من مستودع، وأما الأمانة فإنها تكون لمن يملك أمره ومن لا يملك أمره، بل وتكون لقطعة فكل وديعة أمانة ولا عكس.

(٢) قوله: «لسانته»، أي: لغته وانتصب على الظرفية المعنوية. (المصنف)

(\*) قلت: المراد أنها منصوبة على نوع الخافض. (إسماعيل)

(٣) قوله: «بالعارية» هي بتشديد الياء على المشهور، وتخفيفها قليل، وإنما عدل إليه المؤلف لخفته في النظم ولإقامة الوزن.

(٤) الخصمين: هو الفأس.

(٥) قوله: «واللحم للأكل» اعلم أن بعض العلماء يرى الضمان بمجرد مخالفة العمل، فإن استعمل

العارية لما لم تجعل له فضاة فعلية ضمانها، وإن كان ذلك العمل أخف مما جعلت له، كما

مثل به المؤلف من تقطيع اللحم بالخنجر ومن المعلوم أن تقطيع اللحم أخف من الطعن بها =



وَالشُّوبُ يَجْعَلْنَهُ رِشَاءً\*  
 وَمُسْتَعِيرٌ لِحِمَارَةٍ إِلَى  
 تَلْزُمُهُ إِنْ تَلَفْتَ مَعَ الْكِرَا  
 وَجَائِزٌ نَسْخَكَ لِلْكِتَابِ  
 لَوْ مَنَعُوا مِنْ نَسْخِهِ لِأَنَّ مَا  
 وَلَا يَجُوزُ أَبَدًا لِأَحَدٍ  
 وَكُلُّ شَيْءٍ نَحْنُ هَذَا جَاءَ  
 نَزَوَى فَجَاوَزَ الْمَحَلَّ وَعَلَا  
 وَقِيلَ بَلْ قِيمَتُهَا بِلَا كِرَا<sup>(١)</sup>  
 إِنْ اسْتَعْرَتْهُ مِنَ الْأَصْحَابِ  
 تَأْخُذُهُ الْعِلْمُ الَّذِي قَدْ رُسِمَا  
 مَنَعَ الْعُلُومِ طَالِبًا<sup>(٢)</sup> وَمُهْتَدِي

### بابُ اللَّقْطَةِ

وَمَالٌ مُسْلِمٍ تَرَاهُ سَاقِطًا  
 تَحْفَظُهُ لَهُ إِلَى أَنْ تَجِدَهُ  
 تُعَرِّفَنَّهُ بِمَا حَوَاهُ  
 فَهَذِهِ ثَلَاثَةُ الْأَوْصَافِ  
 وَإِنْ يُعَرِّفَ بِثَلَاثٍ أُخْرٍ  
 فَكُنْ لِمَا ضَاعَ عَلَيْهِ لَاقِطًا  
 أَوْ يَبْلُغُ الْحَدَّ الَّذِي قَدْ حَدَدَهُ  
 وَعَاوُهُ عِفَاصُهُ وَكَاهُ<sup>(٣)</sup>  
 فَدَفَعُهُ بِهِنَّ قِيلَ كَافِي  
 مُخْتَلِفَاتٍ جَائِزٌ فِي النَّظَرِ

= في الأجساد، وبعضهم يقول: إذا كان ذلك العمل أخف لها مما جعلت له فلا ضمان عليه فيها

إذا ضاعت والله أعلم. (أبو إسحاق)

(\*) رشاء: جبل. (إسماعيل)

(١) قوله: «بلا كرا»، أي: لأن الخراج بال ضمان.

(٢) طالبًا: مفعول ثانٍ لمنع.

(٣) وعاوؤه: هو الإناء أو الكيس، العفاص: ما يسد به فم القارورة، وهو بكسر العين، الوكاء: الخيط

الذي يُشد به فم الإناء.



وَقِيلَ بَلْ عَلَامَةٌ تَكْفِيهِ  
 وَقِيلَ لَا تَكْفِيهِ غَيْرُ الْبَيِّنَةِ  
 الْمُضْطَفَى يَعْتَبِرُ الْأَوْصَافَا  
 لَا نَقْبَلُ الْخِلَافَ فِيمَا وَرَدَا  
 وَنَعْذِرُ الْقَائِلَ حَيْثُ قَالَا  
 أَوْ أَنَّهُ ضَعْفَ مَا قَدْ سَمِعَا  
 لَكِنْ إِذَا أَتَفَهَا مِنْ بَعْدِمَا  
 فَهَاهُنَا قَدْ قِيلَ يَطْلُبْنَا  
 فَإِنْ أَتَى بَيِّنَةٌ خَيْرُهُ  
 لِأَنَّ مَا الْخَلَاصُ بِالْإِنْفَاقِ  
 فَإِنْ لَقِيَ صَاحِبَهَا مِنْ بَعْدِمَا  
 قَالَ أَبُو نَبْهَانَ (٣) وَالْمَهْنَا  
 وَاحِدَةٌ إِذَا رَأَهَا فِيهِ  
 وَهُوَ مَقَالٌ مَا لَهُ مِنْ بَيِّنَةٍ  
 وَنَحْنُ نَحْكِي بَعْدَهُ خِلَافَا  
 فِيهِ عَنِ الْمُخْتَارِ حُكْمٌ أُسْنِدَا  
 لَعَلَّهُ لَمْ يَسْمَعْ الْمَقَالَا  
 أَوْ أَنَّهُ أَوْلَاهُ (١) أَوْ ادَّعَى  
 عَرَفَهَا وَجَاءَ مَنْ لَهَا انْتَمَى  
 بَيِّنَةٌ مِنْهُ تُبَيِّنُنَا  
 إِنْ شَاءَ غُرْمُهُ وَإِنْ شَاءَ أَجْرُهُ (٢)  
 مُعَلَّقٌ بِعَدَمِ التَّلَاقِ  
 أَنْفَذَهَا خَلَاصُهُ تَهْدَمَا  
 لَيْسَ عَلَيْهِ بَعْدُ يَغْرَمْنَا

(١) أوله: من أول الكلام إذا فسره بغير ما يقتضيه ظاهر لفظه.

(٢) أجره: أي ثوابه.

(٣) أبو نبهان: هو الشيخ العالم الرباني جاعد بن خميس بن مبارك بن يحيى الخروصي الأزدي

العماني المتوفى سنة ١٢٣٦هـ ببلد العليا من وادي بني خروص. (أبو إسحاق)

والمهنا: هو الشيخ العلامة السيد مهنا بن خلفان بن محمد البوسعيدي؛ من أهالي شريعة سمد الشأن من شرقية عُمان، وسكن والده بندر مسقط، وكان وكيل المالية للسلطان سلطان بن أحمد وأولاده، ولذلك صار يُعرف هنا بالوكيل، ونشأ ولده السيد مهنا معه بمسقط وكان معاصرًا لأبي نبهان. وكان يقول فيه إن العلم لا يذهب من عُمان ما بقي فيها السيد مهنا بن خلفان وكان زاهدًا عابدًا في غاية من الورع رحمهما الله وغفر لنا ولهم. (أبو إسحاق)



مِنْ صَحْبِنَا قَالَا بِهِذَا نَظَرًا<sup>(١)</sup>  
 عِنْدَهُمَا قُلْتُ وَلَكِنْ يُنْظَرُ  
 مُعَلَّقٌ إِنْ رَبُّهَا قَدْ عُدِمَا  
 صَاحِبُهَا لِشَرْطِهِ اللَّذْ عُهُدَا  
 بِهَا إِذَا مَا جَاءَهُ الْفَنَاءُ  
 يَضُمَّهُ وَلَا بِهِ وَكَأُ  
 إِنْ كَانَ فِيهِ جَاهِلًا بِرَبِّهِ  
 خُلْفٍ عَلَى قَوْلَيْنِ عَنْهُمْ نُقِلَا  
 الْغَائِبِ لِأَنَّهُ وَصَفُ زُكْنٍ<sup>(٢)</sup>  
 بِأَعْلَامَةٍ لَهُ مُوْتَقَّةُ  
 لِمَا نَرَى مِنْ ثِقَةٍ عَلَيْهِ  
 هُنَاكَ خِصْمٌ يَدْفَعَنَّ الْمَقُولَا  
 وَلَيْسَ يُعْطَى أَحَدٌ مَا يَدَّعِي  
 يَقُولُ مَنْ مُضَيِّعٌ أَوْ نَاسٍ  
 فِي حَدِّ طُولِهَا وَحَدِّ الْقِصْرِ

وَذَانِ مِنْ خِيَارِ مَنْ تَأَخَّرَا  
 لِأَنَّ مَا الْخَلَاصُ لَا يُكْرَرُ  
 إِنْ الْخَلَاصُ عِنْدَ مَنْ تَقَدَّمَ  
 فَلَا خَلَاصَ إِنْ يَكُنْ قَدْ وُجِدَا  
 وَمِنْ هُنَا يَلْزِمُهُ الْإِيصَاءُ  
 وَكُلُّ مَا لَيْسَ لَهُ وَعَاءُ  
 لَيْسَ عَلَى اللَّاقِطِ تَعْرِيفٌ بِهِ  
 وَجَعَلُ عَدَّهَا عِلَامَةً عَلَى  
 وَجَعَلُهُ عِلَامَةً أَظْهَرَ مِنْ  
 وَإِنْ يَكُنْ قَدْ ادَّعَاهَا ذُو ثِقَةٍ  
 فَجَائِزٌ تَسْلِيْمُهَا إِلَيْهِ  
 لَا يَدَّعِي سِوَى الَّذِي لَهُ وَلَا  
 وَقِيلَ لَا لِأَنَّ هَذَا مُدَّعِي  
 تَعْرِيفُهَا عِنْدَ اجْتِمَاعِ النَّاسِ  
 يُعَرَّفَنَّهَا مُدَّةً بِالنَّظَرِ

(١) قوله: «قالا بهذا نظرا» يحتمل أنهما لم يجداه لغيرهما، أو هو قول قد سبق إليه غيرهما، وهو في غاية القوة، اللهم إلا إذا كانت في القول الأول سُنَّةٌ صحيحة؛ فاتباع السُنَّةِ أولى وأحق.

(٢) زُكْنٌ: علم.

وَلَا قِطَّ مِقْدَارَ دِرْهَمَيْنِ  
 وَإِنْ تَزِدْ مِقْدَارَ دِرْهَمٍ فَزِدْ  
 وَأَطْوَلُ الْمُدَّةِ عَامٌ كَامِلٌ  
 وَحَمَلُوا تَعْرِيفَهَا عَامِينَ  
 وَقَالَ قَوْمٌ إِنَّهَا تُعْرَفُ  
 وَذَلِكَ فِي الْقَلِيلِ وَالكَثِيرِ  
 أَيَّامُ الْمُخْتَارِ أَنْ تُعْرَفَا  
 أُجْرَةٌ مِنْ شَادَى<sup>(١)</sup> عَلَى مَنْ لَقِطَا  
 وَجْهَانِ بَلْ قَوْلَيْنِ صَارَا بَعْدَمَا  
 وَتُصْرَفَنَّ مِنْ بَعْدِ ذَا وَتُنْفَذُ  
 لِأَنَّهَا مَجْهُولَةٌ الْأَرْبَابِ  
 وَإِنْ يَكُنْ لاقِطَهَا فَقِيرًا  
 وَجَائِزٌ مِنْ عِنْدِهِ أَنْ تُشْتَرَى  
 وَمَنْعَ الْأَصْلِ<sup>(٢)</sup> لَهُ دَفْعَ الثَّمَنِ  
 وَلَا أَرَى لِلْمَنْعِ وَجْهًا غَيْرَ مَا

تَعْرِيفُهَا فِي قَوْلِهِمْ شَهْرَيْنِ  
 شَهْرًا وَهَكَذَا تَكُونُ إِنْ تَزِدْ  
 لِأَنَّ النَّاسَ بِهِ تَكَامَلُوا  
 لِإِخْتِيَابِ زَمَنِ الْأَمِينِ  
 ثَلَاثَةَ الْأَيَّامِ ثُمَّ تُصْرَفُ  
 مَعَهُمْ وَلَا أَرْضَى بِذَا التَّقْدِيرِ  
 عَامًا فَعَامًا وَنَقُولُ بَلْ كَفَى  
 وَبَعْضُهُمْ قَدْ قَالَ مِمَّا التَّقِطَا  
 قَدْ خُرِّجَا وَقَبْلُ كَانَا عَدَمًا  
 فِي الْفُقَرَا وَذَلِكَ فِيهَا الْمُنْفَذُ  
 وَالْفُقَرَا مَوْضِعُ هَذَا الْبَابِ  
 أَوْلَى بِهَا مِنْ غَيْرِهِ مَصِيرًا  
 وَأَنْ يُقَبَّضَنَّ قِيمَةَ الشَّرَا  
 إِنْ لَمْ يَكُنْ مِنَ الثَّقَاتِ فَاغْلَمَنَّ  
 يُخْشَى مِنَ التَّضْيِيعِ فِيمَا لَزِمَا

(١) قوله: «أجرة من شادى»، أي: من عرّف بها في المجامع، قال بعضهم: هي على اللاقط لها  
 وقال آخرون على صاحبها، وهذا أولى من باب المروءة «هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ»  
 [الرحمن: ٦٠]. (أبو إسحاق)

(٢) قوله: «الأصل» أي الشيخ الصائغي. (أبو إسحاق)



كَانَ الشَّرَّاءُ مِنْ جُمْلَةِ الْمَمْنُوعِ  
تَعْرِيفَهَا وَذَلِكَ شَيْءٌ وَقَعَا  
بِأَسِّ عَلَيْهِ إِنْ لَهَا قَدْ أَكَلَا  
مِنْهُ كَذَلِكَ أَكَلُ مَا أَعْطَاهُ  
يَشَاءُ وَذَلِكَ عِنْدَنَا مَعْنَى السُّنَنِ  
فَهِيَ أَمَانَةٌ فَلَا تَحِيفَا  
لَهَا وَلَا تُضَيِّعَنَّ أَوْ تُهْمِلَا  
فِيهِ وَجَازَ لِاضْطِرَّارِ الْفِعْلِ  
مِنْهُ بِمِقْدَارِ الَّذِي يَسْتَعْمَلَنَّ  
فِي أَرْضِ قَوْمٍ دُفِنَتْ وَمَا بَدَتْ  
وَقِيلَ بَلْ لُقْطَةٌ تَسْتَقْضِي  
فِي أَرْضِهِمْ فَقِيلَ لِلَّذِي وَجَدَ  
أَوْ غَيْرِهِ مِنْ فَقْرَا الْأَنْامِ  
لَأَنَّهُ غَنِيمَةٌ مُقِيمَةٌ  
وَخُمْسُهُ لِمَنْ يَكُونُ بَاعِدًا<sup>(٢)</sup>  
لِغَيْرِهِ فِي مِثْلِ ذَا أَنْ يَغْنَمَا

وَإِنْ مَنَعْنَا خَشْيَةَ التَّضْيِيعِ  
لِأَنَّ مَا يُخْشَى بَأَنْ يُضَيِّعَا  
وَبَعْدَ أَنْ يَجُوزَ بَيْعُهَا فَلَا  
وَلِلْغَنِيِّ أَكَلُ مَا اشْتَرَاهُ  
وَذَلِكَ مَالُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ لِمَنْ  
وَقَبْلَ أَنْ تَسْتَكْمَلَ التَّعْرِيفَا  
حَافِظٌ عَلَيْهَا وَأَب<sup>(١)</sup> أَنْ تَسْتَعْمَلَا  
وَلَا قِطُّ ثَوْبًا فَلَا يُصَلِّي  
إِنْ لَمْ يَجِدْ سِوَاهُ صَلَّى وَضَمِنَ  
وَإِنْ تَكُنْ دَرَاهِمٌ قَدْ وُجِدَتْ  
فَحُكْمُهَا لِرَبِّ تِلْكَ الْأَرْضِ  
وَهَكَذَا الْخِلَافُ فِي كَنْزٍ وَجَدَ  
وَيُخْرَجُ الْخُمْسُ إِلَى الْإِمَامِ  
مَعَ عَدَمِ الْإِمَامِ كَالْغَنِيمَةِ  
وَاجِدُهُ فِي حُكْمٍ مَنْ قَدْ جَاهَدَا  
وَقِيلَ بَلْ لِمَالِكِ الْأَرْضِ وَمَا

(١) وَأَب: فعل أمر؛ أي: امتنع.

(٢) قوله: «لِمَنْ يَكُونُ بَاعِدًا»، أي: باعدًا عن الجهاد.



وَإِنَّمَا يُغْنِمُ فِي الْخَرَابِ  
وَذَاكَ كَنْزٌ وُجِدَتْ عَلَيْهِ  
مِثْلُ صَلِيبٍ عِنْدَهُ قَدْ دُفِنَا  
وَإِنْ تَكُنْ عَلَامَةٌ الْإِسْلَامِ  
وَذَاكَ مَعَ تَعَذُّرِ الْأَرْبَابِ  
وَمَا عَلَى الْمُنْكَرِ لِلْخَزِينِ<sup>(٢)</sup>  
وَوَاجِدٌ لَوْلُؤَةٌ فِي الْبَرِّ  
فَإِنَّهَا لِمَنْ لَهَا قَدْ وَجَدَا  
بَلْ إِنَّهَا تَكُونُ مِثْلَ اللَّقْطَةِ  
فَالْبُعْدُ وَالثَّقْبُ يَدْلَانِ عَلَى  
وَلَوْلُؤُ الْبَحْرِ حَلَالٌ طَيِّبٌ  
فَحُكْمُهُ لِمَنْ إِلَيْهِ سَبَقَا  
لَكِنَّهُ يُزَكِّيَنَّ<sup>(٦)</sup> الْمَعْدِنَا

أَوْ الْمُبَاحِ دُونَ ذِي الْأَرْبَابِ  
عَلَامَةٌ الْكُفَّارِ فِي يَدَيْهِ  
أَوْ حَالَةٍ نَعْرِفُ مِنْهَا الْمُدْفِنَا<sup>(١)</sup>  
فِيهِ فَمَجْهُولٌ لَدَى الْأَحْكَامِ  
أَوْ لَا فَحُكْمُهُ كَهَذَا الْبَابِ  
إِنْ جَاءَ مِنْ حَبْسٍ وَلَا يَمِينِ  
بِحَيْثُ يُمَكِّنَنَّ رَمِي الْبَحْرِ  
وَلَا كَذَاكَ حُكْمُهَا إِنْ بَعْدَا<sup>(٣)</sup>  
كَذَاكَ إِنْ مَثْقُوبَةٌ<sup>(٤)</sup> مُلْتَقَطَةٌ  
تَقْدُمُ الْمُلْكِ عَلَيْهَا مَثَلًا  
وَمَعْدِنٌ لَوْ كَانَ فِيهِ ذَهَبٌ  
إِنْ لَمْ يَكُنْ فِي مِثْلِكِ قَوْمٍ فُتِقَا<sup>(٥)</sup>  
مِنْ حِينَ مَا صَفَاهُ حُكْمًا بَيْنَا

(١) المدفنا: بكسر الفاء، أي: الدافن أهو مسلم أم كافر.

(٢) الخزين: أي: المال المخزون.

(٣) بعدا: يعني: البحر بحيث لا يبلغ هناك مده.

(٤) مثقوبة: خبر لكان المقدره بعد إن، قال ابن مالك:

وبعد إن ولو كثيرًا ذا اشتهر

ويحذفونها ويبقون الخبر

(٥) فتقا: أي: أخرج.

(٦) يزكين: بنون التوكيد وهو مبني للفاعل.



لَا يَنْظُرْنَ بِهِ تَمَامَ الْعَامِ      كَثَمْرٍ يَبْدُو مِنَ الْأَكْمَامِ<sup>(١)</sup>  
يُزَكِّهِ زَكَاتُهُ مِنْ ذَهَبٍ      أَوْ فِضَّةٍ مُطَيَّبٍ مُنْتَخَبٍ<sup>(٢)</sup>  
وَلَيْسَ فِي غَيْرِهِمَا زَكَاةٌ      وَلَوْ غَلَّتْ فِي بَيْعِهِ الْقِيَمَاتُ  
فَهَذِهِ الْفُصُوصُ وَاللَّالِي      قَدَرُهُمَا فِي النَّاسِ قَدْرٌ غَالِي  
وَذَكَرَ الْمَنَّانُ حَلِي الْبَحْرِ      وَلَمْ يَقُلْ فِيهِ زَكَاةٌ تَجْرِي

### بابُ الْوُقُوفِ

ثُمَّ مِنَ الْأَمَانَةِ الْأَوْقَافُ      تُجْعَلُ حَيْثُ اشْتَرَطَ الْوَقَّافُ<sup>(٣)</sup>  
إِنْ كَانَ شَرْطًا يَقْبَلْنَهُ الشَّرْعُ      وَلَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ فِيهِ مَنَعٌ  
وَبَاطِلٌ شَرْطٌ عَلَى خِلَافٍ      مَا يَفْتَضِيهِ الشَّرْعُ فِي الْأَوْقَافِ  
كَمَنْ يُوقِفَنَّ لِالأَوْلَادِ      مِنْ بَعْدِ مَوْتِهِ بِلا اسْتِنَادِ  
لِأَنَّهُ مِثْلُ وَصِيَّةٍ إِلَى      وَرَائِهِ لِذَآكَ قُلْنَا بَطَلًا  
وَإِنْ يَكُنْ مُسْتِنَدًا مِنْ بَعْدِ أَنْ      يَفْنَوْا إِلَى بَابٍ مِنَ الْخَيْرِ حَسَنٌ  
فَقِيلَ بَاطِلٌ كَمِثْلِ الأَوَّلِ      لِمَا بِهِ مِنْ أَثَرَةِ التَّنْفُلِ

(١) جمع كم وهو غلاف الطلع. (أبو إسحاق)

(٢) وفي نسخة:

بِرَزْكَهِ حِينَ يُرْزَكِّي ذَهَبًا      أَوْ فِضَّةً مُطَيَّبًا مُنْتَخَبًا      أبو إسحاق.  
(٣) الوُقُوفُ: بالتشديد مبالغة في الواقف، أو هو جمع واقف: أي: بضم الواو، وجمع واقف كالعُمال في جمع عامل والكتاب في جمع كاتب، والواقف فاعل من وقف المال، أي: حبسه فهو واقف، ويجوز فيه أن يجعل رباعيًا من أوقف فهو موقف بكسر القاف، والأول أكثر، والثاني هو المؤلف عند أهل عُمان.

لِلْبِرِّ بَعْدَ أَنْ فَنَى ذَاكَ الْوَلَدَ  
 مِنْ بَعْدِهِ يُشْبِهُ نَوْعَ مَكْرٍ  
 يُؤَاثِرَنَّ<sup>(٢)</sup> مِنْهُ ذَاكَ الْوَلَدَا  
 كَيْ لَا يُقَالَ إِنَّهُ قَدْ غَيَّرَا  
 وَالْحَالُ شَاهِدٌ وَأَيُّ شَاهِدٍ  
 أَنْ يَفْرُؤُوا بِهِ عَلَى الْقَبْرِ فَقَطُّ  
 فَقِيلَ ثَابِتٌ وَقِيلَ يَسْقُطُ  
 إِثْبَاتُهُ إِنْ قَبْرُهُ قَدْ عُرِفَا  
 بَيْنَ الْقُبُورِ ثُمَّ يَقْرَأُ وَيَفِي  
 وَلَسْتُ لِلْمُثَبِّتِ بِالْمُخْطِئِ  
 وَيَتَرَدَّدَنَّ إِلَيْهَا الدَّارِسُ  
 نُحْرِبُهَا وَهِيَ لِذَاكَ عُدَّةٌ  
 إِلَى خَرَابِهَا أَتَى مُشِيرَا  
 مِثْلَ بُيُوتِ اللَّهِ وَالْإِفَادَةِ  
 وَمَوْضِعِ الثَّوَابِ وَالْعَذَابِ  
 فَلَيْسَ لِلْأَعْمَالِ فِيهَا مِنْ مَحَلِّ

وَقِيلَ ثَابِتٌ لِأَنَّهُ اسْتَدَّ<sup>(١)</sup>  
 قُلْتُ وَلَكِنْ جَعَلَهُ لِلْبِرِّ  
 لَمْ يَقْصِدِ الْبِرَّ وَلَكِنْ قَصِدَا  
 فَالْبِرُّ حِيلَةٌ بِهَا تَسْتَرَا  
 وَإِنَّمَا الْأُمُورُ بِالْمَقَاصِدِ  
 وَرَجُلٌ وَقَفَ مَالًا وَاشْتَرَطَ  
 فَالْوَقْفُ ثَابِتٌ وَمَا يَشْتَرِطُ  
 وَأَكْثَرُ الْأَقْوَالِ مِمَّنْ سَلَفَا  
 قِيلَ وَيَقْعُدَنَّ إِنْ لَمْ يُعْرِفِ  
 وَلَا أَرَى ثُبُوتَ هَذَا الشَّرْطِ  
 أَتَعْمَرَنَّ<sup>(٣)</sup> قُبُورَنَا الدَّوَارِسُ  
 وَهَذِهِ الْمَسَاجِدُ الْمُعَدَّةُ  
 لَا تَجْعَلُوا بُيُوتَكُمْ قُبُورَا  
 إِذْ لَمْ تَكُنْ فِي الذِّكْرِ وَالْعِبَادَةِ  
 بَلْ إِنَّهَا مَوَاضِعُ الْخَرَابِ  
 قَدْ نَقَلُوا أَصْحَابُهَا عَنِ الْعَمَلِ

(١) قوله: «استند» أي اعتمد. (أبو إسحاق)

(٢) يؤاثرن: هو من الأثرة، وهي التخصيص، يقال: أثره بكذا إذا خصصه به.

(٣) أتعمرن: بالبناء للمفعول بعد همزة الاستفهام الإنكاري.



وَالنَّفْعُ إِنْ كَانَ لَهُ انْتِفَاعٌ  
وَالْمُصْطَفَى قَدْ زَارَهَا وَمَا قَرَى  
وَلَمْ تَكُنْ قِرَاءَةُ الْقُبُورِ  
لَوْ كَانَ خَيْرًا سَبَقَ الْمُخْتَارُ  
فَشَرَطُ مَنْ وَقَّفَ لَا أَرَاهُ  
وَكُلُّ مَا خَالَفَ أَمْرَ الْمُصْطَفَى  
ثُمَّ زِيَارَةُ الْقُبُورِ إِنَّمَا  
يَزُورُهَا وَلَا يَقُولُ هُجْرًا<sup>(١)</sup>  
وَلَا تُزَارُ أَبَدًا تَعْبُدًا  
وَاقْرَأْ هُنَاكَ وَخُذْ مَا وَقَّفَا  
لِأَنَّهَا الْقِرَاءَةُ الْمَطْلُوبَةُ  
وَالشَّرْطُ بَاطِلٌ فَلَا نَلْتَزِمُهُ  
حَسْبُكَ أَنْ تَتَّبِعَ الْمُخْتَارَا  
كَذَاكَ مَا أَوْقَفَ لِلسَّرَاجِ  
لِكِنَّهُ يُجْعَلُ فِي الْمَسَاجِدِ

يَأْتِيهِ حَيْثُ كَانَ لَا يُضَاعُ  
إِلَّا سَلَامًا وَدَعَا وَأَدْبَرَا  
بِسُنَّةِ تَوْجَدٍ فِي الْمَأْثُورِ  
لَهُ وَصَحْبُهُ مَتَى مَا زَارُوا  
بَاقٍ لِخُلْفِهِ لِمَا رَوَاهُ  
يَبْطُلُ لَوْ يَشْرِطُهُ مَنْ وَقَّفَا  
تُفْعَلُ لِلتَّذْكِيرِ بِالْأُخْرَى اِعْلَمَا  
مَنْ زَارَهَا بَلْ يَذْكَرَنَّ الْأُخْرَى  
إِنْ شِئْتَ هَذَا فَاقْصِدَنَّ الْمَسْجِدَا  
لِلْقَبْرِ وَاَعْلَمَنَّ بِأَنَّهُ وَفَا  
جَاءَ بِهَا وَأَنَّهَا مَحْبُوبَةٌ  
وَإِنْ يَكُنْ مَنْ قَدْ مَضَى يَلْتَزِمُهُ  
وَإِنْ يَقُولُوا خَالَفَ الْآثَارَا<sup>(٢)</sup>  
عَلَى الْقُبُورِ بَاطِلٌ الْمِنْهَاجِ  
لِكُلِّ قَارِيٍّ بِهِ وَعَابِدِ

(١) هُجْرًا: بضم الهاء، أي: فُحْشًا.

(٢) قوله: «حسبك... إلخ» انظر إلى تمسك هذا الشيخ العلامة المؤلف بسنة رسول الله ﷺ قال

الله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾

[آل عمران: ٣١]. (أبو إسحاق)



كَذَاكَ مَا أُوقِفَ لِلْبِنَاءِ  
 وَقَدْ مَضَى فِي النَّذْرِ لِلْقُبُورِ  
 وَإِنْ يَكُنْ شَرْطًا يُوَافِقُ الْهُدَى  
 وَمِنْ هُنَاكَ مَنْعُوا أَنْ تُحْمَلَا  
 وَإِنْ تَكُنْ قَدْ وُقِّتَ لِقَوْمٍ  
 لِأَنَّهَا تَكُونُ كَالرُّمُومِ  
 وَلَا يَصِحُّ الْبَيْعُ لِلْمَوْقُوفِ  
 مُوقَّفٌ<sup>(٢)</sup> وَنَقْلُهُ مُخَالَفُ  
 النَّقْلُ وَالتَّوْقِيفُ ضِدَانٍ فَلَا  
 وَمَنْ يُوقِفَنَّ لِلسَّبِيلِ  
 وَهُوَ طَرِيقٌ<sup>(٣)</sup> مَا بِهِ رِضَاهُ  
 وَرَجُلٌ أَرْضَ السَّبِيلِ فَسَلَا<sup>(٤)</sup>  
 وَمَاتَ ذَاكَ الصَّرْمُ مَا عَلَيْهِ مِنْ  
 وَمَا عَلَى الْمُحْسِنِ مِنْ سَبِيلِ  
 عَلَى الْقُبُورِ بَاطِلُ الْوَفَاءِ  
 مَا يُشْبِهُ الْحُكْمَ لِذَا الْمَذْكُورِ  
 إِبْطَالُهُ لَيْسَ يَجُوزُ أَبَدًا  
 كُتِبَ بِيَلَدَةٍ تُخَصُّ<sup>(١)</sup> مَثَلًا  
 فَمَا عَلَى حَامِلِهَا مِنْ لَوْمٍ  
 فَحَمَلُهَا بِشَرْطِهِ الْمَعْلُومِ  
 لِخُلْفِهِ لِحَالَةِ الْوُقُوفِ  
 لِذَاكَ فَالتَّوْقِيفُ لَا يُخَالَفُ  
 يُنْقَلُّهُ غَيْرُ مَنْ قَدْ بَدَلَا  
 فَهُوَ سَبِيلُ رَبَّنَا الْجَلِيلِ  
 يُجْعَلُ فِي الْخَيْرَاتِ مَا جَنَاهُ  
 مِنْ مَالِهَا حِينَ رَأَاهُ أَمَثَلًا<sup>(٥)</sup>  
 شَيْءٍ لِأَنَّ فِعْلَهُ فِيهِ حَسَنٌ  
 قَدْ جَاءَ فِي الذِّكْرِ عَنِ الْجَلِيلِ

(١) تُخَصُّ: بضم حرف المضارعة مبنيا للمجهول.

(٢) مُوقَّفٌ: بالبناء للمفعول، وهكذا (لا يُخَالَفُ).

(٣) وهو طريق: بإضافة طريق إلى ما، أي: طريق العمل الذي فيه مَرْضَاتِهِ.

(٤) فَسَلَا: الْفُسْلُ الْغَرَسُ.

(٥) أَمَثَلًا: أي: أَصْلَحَ.



## باب الصّافية

ثُمَّ مِنَ الْأَمَانَةِ الصَّوَّافِي (١)  
 وَأَنَّهَا فِي زَمَنِ الْإِمَامِ  
 لَيْسَ لِغَيْرِهِ بِهَا تَصَرُّفٌ  
 تُنْفَذُ فِي مَصَالِحِ الْإِسْلَامِ  
 لَوْ شَاءَ أَنْ يَبِيعَهَا أَصُولًا (٢)  
 وَالْمَنْعُ قَوْلُ الْكُدَمِيِّ (٣) الْبِرُّ  
 لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ قَالَا  
 فَهِيَ لَهُمْ وَلِلَّذِينَ جَاءُوا  
 وَبَاطِلٌ بَيْعُ إِمَامِ الْجَوْرِ (٤)  
 فَالْعَدْلُ فِيهِ الْإِخْتِلَافُ وَجِدَا  
 وَجَائِزٌ أَخَذَ الْإِمَامُ الصَّافِيَهُ  
 وَذَلِكَ لَا يَحْتَاجُ لِلْبَيِّنَةِ  
 لِأَنَّهَا فِي الْحُكْمِ كَالْأَوْقَافِ  
 فَأَمْرُهَا إِلَيْهِ بِالتَّمَامِ  
 إِلَّا بِإِذْنِهِ كَمَا يُعَرَّفُ  
 وَعِزُّهُ بِنَظَرِ الْإِمَامِ  
 يَبِيعُهَا وَعَكْسُ هَذَا قِيَالَا  
 حُجَّتُهُ مَا قَدْ أَتَى فِي الذِّكْرِ  
 وَلِلدَّوَامِ جَعَلَ الْمَقَالَا  
 مِنْ بَعْدِهِمْ تُصَرَّفُ كَيْفَ شَاءُوا  
 لَهَا فَلَا يَثْبُتُ فِي الْمَأْثُورِ  
 فَكَيْفَ بَيْعَ جَائِرٍ قَدْ اعْتَدَى  
 بِشُهْرَةٍ تَكُونُ فِيهَا قَاضِيَهُ  
 بَلْ يُكْتَفَى فِيهِ بِمَعْنَى الشُّهْرَةِ

(١) الصوافي جمع صافية، هي الأملاك والأراضي التي جلا عنها أهلها أو ماتوا ولا وارث لها، وقال الأزهرى: يقال للضياع التي يستخلصها السلطان الصوافي اهـ والصوافي ما أفاء الله على رسوله من أموال بني النضير. (أبو إسحاق)

هي الأصول من الأروض التي غنمها المسلمون من المشركين من البلدان التي أخذوها عنوة فجعلوها بيت مال.

(٢) قوله: «أصولا» تمييز محول عن المفعول أي لو شاء أن يبيع أموالها. (أبو إسحاق)

(٣) قوله: «الكدمي» هو الإمام أبو سعيد رضي الله عنه. (أبو إسحاق)

(٤) إمام الجور: من إضافة الموصوف إلى الصفة، أي: الإمام الجائر.



وَإِنْ رَأَى بَقَاءَهَا فِي يَدِ مَنْ  
وَالزَّرْعُ لِلْفَقِيرِ مَهْمًا زَرَعَا  
وَمَا لَهُ مِنْ بَعْدِ مَا قَدْ مُنِعَا  
وَلَيْسَ لِلجَائِرِ فِيهَا أَبَدًا  
وَالْمُسْلِمُونَ كُلُّهُمْ سَوَاءٌ  
وَأَكْلُهَا بَرِّخًا<sup>(٢)</sup> يَجُوزُ فَاعْلَمِ  
وَقِيلَ مَا لِلأَغْنِيَاءِ حَقٌّ  
كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةٌ فِي الأَغْنِيَا  
وَقَوْلُهُ لِلْفُقَرَاءِ دَلًّا  
إِلَّا غَنِيًّا كَانَ فِي الإسلامِ  
أَوْ أَنَّهُ يَقُومُ بِالأَحْكَامِ  
فَإِنَّهُ بَبَيْتِ مَالِ اللَّهِ  
وَقِيلَ أَرْضُ الْفُقَرَاءِ يُكْرِهَهَا  
وَلَا يَجُوزُ جَبْرُ أَهْلِ الدُّورِ

فِي يَدِهِ مَضْلَحَةٌ فَهَوَ حَسَنٌ  
مَعَ عَدَمِ الإِمَامِ ثُمَّ طَلَعَا<sup>(١)</sup>  
وَتَلَزَمْنَهُ أُجْرَةٌ إِنْ زَرَعَا  
أَمْرٌ وَإِنَّ أَمْرَهُ فِيهَا اعْتَدَى  
فِيهَا وَمَا فِي ذَلِكَ خَفَاءٌ  
لِلأَغْنِيَاءِ وَلِكُلِّ مُعْدِمٍ<sup>(\*)</sup>  
فِيهَا بَلِ الْفَقِيرُ مُسْتَحِقٌّ  
تَمْنَعُ ذَا الغِنَاءِ أَنْ يَسْتَوْفِيَا  
بِأَنَّهُ لغيرِهِمْ مَا حَلًّا  
مُنَزَّلًا مَنزِلَةَ الإِمَامِ  
أَوْ بِمَصَالِحٍ أَوْ الْمُحَامِي<sup>(٣)</sup>  
أَحَقُّ لِلصَّالِحِ لَا المَلَاهِي  
مَنْ قَامَ بِالحَقِّ لِمُكْتَرِبِهَا  
عَلَى البِنَا عِنْدَ انْهْدَامِ السُّورِ<sup>(٤)</sup>

(١) طلعا: أي: ظهر.

(٢) قوله: «برخا»، أي: مجانًا. (المصنف)

(\*) والفعل (أعدم)، واسم الفاعل (مُعْدِم). (إسماعيل)

(٣) المحامي: يعني: الذي يحامي عن الإسلام والمسلمين وبلادهم.

(٤) السور: هو البناء الحائط على المحلة أو على القرية لمنع العدو عن احتلال المحلة أو القرية

والدور هي البيوت.



مَا لَمْ يَكُونُوا حَازِرُوا الْعُدْوَانَ  
لَأَنَّهُ كَالْتُرْسِ يَحْفَظُنَا  
فَجَبْرُهُمْ كَالْجَبْرِ لِلدَّفَاعِ  
عَنِ الْبِلَادِ وَعَنِ الْمَسَاعِي (١)

### بابُ أموالِ المساجِدِ

وَهِيَ أَمَانَةٌ تَكُونُ فِي يَدِ  
وَلَيْسَ لِلْمَسْجِدِ مِنْ أَمْوَالِ  
لَكِنْ بِتَصْيِيرِ الْوَرَى إِلَيْهِ  
يَصِيرُ مُخْتَصًّا بِهِ فَيُنْفَذُ  
لَأَنَّهُمْ فِي ذَلِكَ يَجْعَلُونَهُ  
وَإِنَّمَا تَحْوِيلُهُ تَبْدِيلُ  
فَلْيَتَّقِ اللَّهُ امْرُؤًا تَوَكَّلَا  
وَلَا يَغْرَنَّكَ خُلْفُ نِقَلَا  
فَإِنَّهَا لِرَبِّنَا حُقُوقُ  
بَلْ إِنَّهَا قَدْ أُخْرِجَتْ لِلْفَضْلِ

وَكَيْلِهِ أَوْ ذِي احْتِسَابٍ مُهْتَدِي  
لَأَنَّهُ بَيْتٌ مِنَ الطَّفَالِ (٢)  
مَالَهُمْ تَقَرُّبًا عَلَيْهِ  
فِيهِ وَمَا لَهُ سِوَاهُ مَنفَعُ  
فَكَيْفَ مَنْ جَاؤُوا يُحَوِّلُونَهُ  
لِمَا عَلَيْهِ وَقَعَ الْمَبْدُولُ  
وَلِيَحْذَرْنَ مِنْ أَنْ يُقَالَ بَدَلَا  
حَقُّ لِرَبِّنَا وَبَعْضُ قَالَ لَا  
إِذْ لَمْ يَكُنْ يَمْلِكُهَا مَخْلُوقُ  
وَهِيَ لِنَوْعٍ مِنْهُ لَا لِلْكَلِّ

(١) الْمَسَاعِي: أي: الأماكن التي يَسْعَى فيها أهالي البلاد، أو هي الطرق التي يذهبون ويعودون فيها لقضاء حوائجهم.

(٢) الطَّفَال: هي اللبن التي تعمل من الطين المبلول لبناء الجدران والحوائط.



كَذَلِكَ مَا أَشْبَهَهَا يَكُونُ فَهُوَ لِنَوْعِهِ الَّذِي يَصُونُ  
فَهَذِهِ الزَّكَاةُ وَالْكَفَّارَةُ لَهَا مَوَاضِعٌ لَهَا مُخْتَارَةٌ  
وَوَضْعُهَا فِي غَيْرِهَا مَمْنُوعٌ بَلْ وَاجِبٌ أَنْ يُنْفَذَ الْمَشْرُوعُ  
وَهِيَ مِنَ الْحُقُوقِ لِلَّهِ وَمَا مَعْنَاهُ إِلَّا أَنَّهُ قَدْ حَكَمَّا  
وَلَا يَصِحُّ جَعْلُهَا كَالصَّافِيَةِ وَلَا كَمَالِ الْفُقَرَا عِلَانِيَةٍ  
لَأَنَّ مَالَ الْفُقَرَا لِلْفُقَرَا وَلِلصَّوْفِي حُكْمُهَا كَمَا جَرَى  
وَكُلُّ مَوْضِعٍ لَهُ أَحْكَامٌ وَاضِعُهَا فِي غَيْرِهِ مُلَامٌ\*  
وَالْكُلُّ حَقُّ اللَّهِ فِيهِ وَجَبَا لَكِنَّهُ يَمْنَعُ أَنْ يُقْلَبَا<sup>(١)</sup>  
وَالْخَلْقُ خَلَقَ اللَّهُ طَرًّا هَلْ تَرَى أَحْكَامَهُ مُتَّحِدَاتٍ فِي الْوَرَى  
فَهَذِهِ الْأَنْعَامُ خَلَقَ وَالْبَشَرُ خَلَقَ وَالْحَبْرُ خَلَقَ كَذَا السَّبَاعُ خَلَقَ وَالْحَبْرُ  
فَهَلْ يَجُوزُ عِنْدَكُمْ فِي الْحَقِّ تَسْوِيَةُ الْحُكْمِ لِمَعْنَى الْخَلْقِ  
كَذَلِكَ الْأَحْكَامُ فِي الْأَمْوَالِ عَلَى اخْتِلَافِهَا كَمَا فِي الْحَالِ  
وَإِنْ أَضَاعَهَا فَقِيلَ يَلْزَمُ إِبْدَالُهَا وَقِيلَ لَيْسَ يَلْزَمُ  
وَأَوَّلُ الْقَوْلَيْنِ عِنْدِي أَظْهَرُ وَهُوَ الَّذِي مَضَى عَلَيْهِ الْأَكْثَرُ

(\*) لو قال الإمام رحمته الله (يلام) على حد قول الله: ﴿فَنُؤَلِّعُ مِنْهُمُ لِمَا أَنْتَ بِمَلُومٍ﴾ [الذاريات: ٥٤] لكن أظهر في الدلالة على المراد، والفعل (لام) وهو ثلاثي واسم الفاعل منه لائم واسم المفعول ملوم لا ملام. وأما الملام فهو اسم مفعول من ألام، و(ألام) أتى بما يلام به أو صار ذا لائمة، ومنه ﴿فَالنَّقْمَةُ الْحَوْتُ وَهُوَ مُلِيمٌ﴾ [الصفات: ١٤٢]، وقد ذكر صاحب القاموس أن (ألامته) مبالغة في (ألامته) مثل (لؤمته)، وعلى هذا يصح (ملام). (إسماعيل)

(١) يُقْلَبَا: أي: يغيَّرُ وَيُبَدَّلُ.



وَمَنْ أَضَاعَهَا فَيُبَدِّلَنَا  
 عَلَى خِلَافٍ فِي الْحُقُوقِ وَافِي  
 وَغَيْرُ مَعذُورٍ لِغَيْرِ اللَّهِ  
 قَدْ كَانَ فِيهِ مُخْطِئًا لَنْ يَأْتِمَا  
 وَبِالْخَطَا فِي الْحَقِّ لِلْمَنَانِ (١)  
 لِأَنَّهُ يَضْمَنُ مَنْ فِيهَا اعْتَدَى  
 وَمَا بِهِ خُصًّا مِنَ الْأَحْكَامِ  
 لَسْنَا نَرَى عَلَيْهِ فِيهِ بَدَلًا  
 لَا أَكْلَهَا عَمْدًا لِغَيْرِ السَّاهِي (٢)  
 بِالسَّيْلِ ثُمَّ مَاتَ فَالِإِيصَا وَجَبَ  
 فَلَا يَجُوزُ الْقَوْلُ فِي إِبْطَالِهِ  
 لِمَسْجِدٍ سَمِيَ بِهِ مِنْ حِلَّةٍ  
 لَا رَجْعَةَ فِيهِ وَلَا إِنْكَارُ  
 يَجُوزُ أَنْ يَرْجَعَ فِي الْقَضِيَّةِ  
 أَوْصَى وَلَمْ يُسَمِّهِ مِنْ بَلَدٍ

لِأَنَّهَا مَوْضُوعَةٌ لِمَعْنَى  
 وَبَعْضُهُمْ قَدْ خَرَجَ الْخِلَافَا  
 يِعْذُرُهُ إِنْ كَانَ حَقَّ اللَّهُ  
 إِنْ صَحَّ ذَا التَّخْرِيجِ فَالْعُذْرُ لِمَا  
 لِأَنَّهُ يُعْذَرُ بِالنَّسْيَانِ  
 وَلَا كَذَاكَ مَنْ لَهَا تَعَمَّدَا  
 وَانْظُرْ إِلَى الصَّلَاةِ وَالصِّيَامِ  
 فَمَنْ نَسِيَ الصِّيَامَ حَتَّى أَكَلَا  
 فَهَذِهِ حُكْمُ حُقُوقِ اللَّهِ  
 وَرَجُلٌ أَوْصَى لِمَسْجِدٍ ذَهَبَ  
 لِأَنَّمَا مَوْضِعُهُ بِحَالِهِ  
 مَنْ قَالَ إِنْ مِتُّ (٣) فَهَذِي نَخْلَتِي  
 فِي قَوْلٍ بَعْضٍ أَنَّهُ إِفْرَارُ  
 وَقَالَ بَعْضٌ إِنَّهَا وَصِيَّةُ  
 وَرَجُلٌ بِنَخْلَةٍ لِمَسْجِدٍ

(١) أي: في حق الله.

(٢) قوله: «لغير الساهي» أي الناسي. (أبو إسحاق)

(٣) مت: بضم الميم وكسرهما.

فَإِنَّهَا ثَابِتَةٌ فَاثَبَتْهُ فَانْتَبِهَ  
 وَنَاذِرٌ لِمَسْجِدٍ إِرْسَالًا<sup>(١)</sup>  
 وَهَكَذَا الإِقْرَارُ وَالْوَصِيَّةُ  
 وَإِنْ يَكُنْ مَعْنَى بِهِ قَدْ خُصًّا  
 وَرَجُلٌ دَرَاهِمًا قَدْ أَرْفَدًا  
 يُؤْخَذُ مِنْهَا آلَةُ الْبِنَاءِ  
 لِأَنَّهَا مِنَ الْبِنَاءِ تُجْعَلُ  
 وَرَجُلٌ مُسْتَرْفِدٌ<sup>(٢)</sup> لِمَسْجِدٍ  
 فِي مَسْجِدٍ آخَرَ يُجْعَلْنَا  
 وَهُوَ مَقَالٌ عَنِ أَبِي الْمُؤَثِّرِ قَدْ<sup>(٣)</sup>  
 وَإِنْ أَعَانَ الْمُسْلِمِينَ ذِمِّي  
 فَمَا بِهِ بَأْسٌ كَمَا حَكَاهُ  
 لِأَنَّهَا مَرْدُودَةٌ قُرْبَاهُ  
 إِنْ كَانَ ذَا الْمَسْجِدِ لَمْ يَشْتَبِهْ  
 فَلِلْعَمَارِ حُكْمُهُ مَا لَا  
 كَمِثْلِهِ قَدْ قِيلَ وَالْعَطِيَّةُ  
 مِنَ الْمَعَانِي فَهَوَ مَا قَدْ نُصِّا  
 أَرَادَ أَنْ يَبْنِي بِهِنَّ مَسْجِدًا  
 كَذَلِكَ الدَّلْوُ لِنَزْعِ الْمَاءِ  
 إِذْ لَمْ يَكُنْ بَغَيْرِهَا قَدْ يَحْضُلُ  
 فَفَضَلَتْ عَنْهُ وَلَمْ يَسْتَنْفِدِ  
 فَاضِلُهَا وَالْبِرُّ يُقْصِدُنَا  
 حَكَاهُ فَافْهَمِ الَّذِي لَهُ قَصْدٌ  
 عَلَى بِنَاءِ مَسْجِدٍ قَدْ سُمِّيَ  
 وَلَا أُحِبُّهُ وَلَا أَرَاهُ  
 وَهُوَ عِبَادَةٌ لَنَا بِنَاهُ

(١) إرسالا: أي: نذرا مطلقا غير مخصص لشيء معلوم، والمراد بالنذر هنا العطاء للمسجد على وجه القرينة، فإن لم يخص به شيئا من وظائف المسجد، فإنه ينفذ في عمارة من بناء أو ترميم، ويدخل في ذلك تنويره وفراشه؛ لأنه من عمارة، وفي قول بعضهم: إن كل ما يُرغَّبُ المصلين فيه من الأمور التي تدعوهم إلى عمارته بالصلاة والذكر فهو من عمارة، فالعمارة على هذا حسي ومعنوي، وهذا معنى وجيه سائغ.

(٢) طلب الرِّفْد: أي: المعونة من أرفدته أعطيته وأعنته. (أبو إسحاق)

(٣) أبو المؤثر: الصلت بن خميس وقد سبق ذكره. (أبو إسحاق)



مِنَ النَّصَارَى وَمِنَ الْيَهُودِ  
فَكَيْفَ نَقْبَلُنْ هُنَا إِرْفَادَهُ  
قِيلَ لَهَا وَقِيلَ بَلْ لِلْفُقَرَا  
لِفِطْرَةٍ<sup>(١)</sup> مُحَرَّمٌ فَأَبْعِدِ  
وَبَعْضُهُمْ لِيَذَاكَ قَدْ أَبَا حَا  
وَالْفَضْلُ لِلْمُعْطِي بِذَاكَ جَارِي  
فَمَنْهَجُ التَّفْطِيرِ فِيهِ بَيْنُ  
مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْكُلَ شَيْئًا فَادِرِ  
لَأَنَّهُ قَدْ فَاتَهُ الْفُطُورُ  
فَأَكَلَهُ مِنْ بَعْدِ مِنْهَا لَا يَحِلُّ  
لَأَنَّهُ بِفِطْرَةٍ قَدْ خُصَّصَا  
يَبْقَى لَهُ حَقٌّ بِهَا فَيَأْكُلَا  
عَلَيْهِ ذَاكَ اللَّفْظُ الْمُسْتَقِلُّ  
لَا يَمْنَعَنَّ مِثْلَ هَذَا فَاعْرِفِ  
بِأَكْلَةِ قَدْ سُمِّيَتْ فُطُورًا  
فَلَا أَرَى الْكَفَّ مِنَ الْوُجُوبِ

قَدْ مَنَعُوا الذَّبْحَ لِيَوْمِ الْعِيدِ  
لَأَنَّمَا الذَّبْحُ بِهِ عِبَادَةٌ  
وَالْخُلْفُ فِي النَّابِتِ فِيهَا ذِكْرًا  
وَالْأَخْذُ مِنْ مَالِ عَمَارِ الْمَسْجِدِ  
لَأَنَّهَا لَيْسَتْ لَهُ صَلَاحًا  
لَأَنَّهَا مَصْلَحَةُ الْعُمَّارِ  
وَإِنْ يَكُنْ لِفِطْرَةٍ يُعَيَّنُ  
يُؤَكَّلُ لِلْفُطُورِ وَقَتِ الْفِطْرِ  
فَأَكَلَهُ بَعْدَ الْعِشَاءِ مَحْجُورٌ  
وَهَكَذَا مَنْ كَانَ قَبْلَهَا أَكَلَ  
قِيلَ وَلَوْ لِيْمُونَةٌ قَدْ مَصَّأ  
وَذَاكَ قَدْ أَفْطَرَ قَبْلَهَا فَلَا  
وَهُوَ تَمَسُّكٌ بِمَا يَدُلُّ  
وَمَنْ يُرَاعِ مَقْصَدَ الْمُوقِفِ  
لَأَنَّمَا<sup>(٢)</sup> قَدْ قَصَدَ الْأَجُورَا  
وَإِنَّهَا لِأَكْلَةِ الْغُرُوبِ

(١) لِفِطْرَةٍ: هُوَ مَا يُهَيَّأُ لِلصَّائِمِينَ مِنَ الْمَأْكُولِ أَوَّلَ كُلِّ لَيْلَةٍ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ؛ كَمَا هُوَ الْمَعْتَادُ فِي مَسَاجِدِ عُمَانَ.

(٢) لَأَنَّمَا: لَوْ قَالَ لِأَنَّهُ لَكَانَ أَنْسَبُ.



كَذَاكَ أَيْضًا صَائِمٌ قَدْ فَسَدَا  
 يَجُوزُ أَنْ يُفْطِرَ مِنْهَا فَاعْلَمْ  
 فَهَوَ بِحُكْمِ الصَّائِمِينَ رَجَعَا  
 وَمُفْطِرٌ مِنْهَا وَلَكِنْ قَامَا  
 وَالْخُلْفُ مَبْنِيٌّ عَلَى مَا سَبَقَا  
 وَإِنْ يَكُنْ صَامُوا بِشَاهِدٍ فَقَطُ  
 فَالْأَصْلُ<sup>(٣)</sup> قَالَ لَا يَجُوزُ أَبَدًا  
 وَجُوبَ صَوْمِهِ بِشَاهِدَيْنِ  
 بَلِ الصَّحِيحُ عِنْدَنَا وَالْأَشْهُرُ  
 فَصَائِمٌ بِشَاهِدٍ قَدْ صَامَا  
 وَيُعْطَى حُكْمَهُ فَكَيْفَ يُمْنَعُ  
 صِيَامُهُ وَلَمْ يَكُنْ تَعَمَّدَا  
 لِأَنَّهُ بِذَاكَ لَمْ يُؤْتَمِ<sup>(١)</sup>  
 مِنْ هَاهُنَا فُطُورُهُ مَا مُنِعَا  
 يُصَلِّينَ حِينَ مَا أَقَامَا  
 مِنْ اعْتِبَارِ<sup>(٢)</sup> الْحَالِ أَوْ مَا نَطَقَا  
 فَالْفِطْرُ مِنْهَا ذَلِكَ الْيَوْمَ سَقَطُ  
 وَمَنْعُهُ فَرَعٌ عَلَى مَنْ قَيَّدَا  
 وَلَمْ يَكُنْ فَرَعًا عَلَى الْقَوْلَيْنِ  
 وَجُوبُهُ بِشَاهِدٍ إِذْ يَنْظُرُ  
 مِنْ رَمَضَانَ يَوْمَهُ تَمَامَا  
 مِنْ فِطْرَةٍ فِي رَمَضَانَ تَوَقَّعُ

(١) لَمْ يُؤْتَمِ: بتشديد المثناة، أي: لم ينسب إلى الإثم.

(٢) قوله: «من اعتبار الحال... إلخ» مراده أن الخلف مبني على أمرين؛ الأول أن الاعتبار في هذا على قصد الواقف، فيكون كل ما يحصل له من الأجر والثواب واسعًا، ولو خالف مقتضى اللفظ، والثاني أن الحكم في هذه الأمور يبنى على ما تقتضيه الألفاظ، فكل شيء يكون خارجًا عن مقتضى ظاهر اللفظ فهو غير واسع، والذي يقتضيه اللفظ في وقف الفطور أن يكون لما يأكله الصائم أول كل شيء، لأنه يسمى فطورًا، فمن أكل منه بعد ما أكل من غيره فلا يكون مفطرًا به، ولكن إذا حملنا جواز الأكل على مقتضى اللفظ لم نُجْزِ له أن يأكل من ذلك الطعام إلا ما يصدق أن يسمى فطورًا، وإنما ذلك يصدق لغة على أول لقمة أو ثمرة يتناولها في أول فطره، وهذا غير مراد عرفًا ولا عادة؛ فالأولى في هذا الجواز كما مال إليه المؤلف رَحِمَهُ اللهُ بِنَاءً عَلَى قصد الواقف والعلم عند الله. (أبو إسحاق)

(٣) الأصل المراد به صاحب الأصل وهو الشيخ الصائغي. (أبو إسحاق)



وَفِطْرَةُ الْمَسْجِدِ قِيلَ يَسَعُ  
لَأَنَّهَا تُخَصُّ بِالرِّجَالِ  
إِذْ لِلنِّسَاءِ مَوَاضِعٌ مَعْرُوفَةٌ  
فَمِنْ فَسَادِ الدَّهْرِ قَدْ مَنَعْنَا  
تَزْيِينَ تَعَطَّرُ أَحَدُنَا  
قَدْ رَخَّصَ الْمُخْتَارُ لِلنِّسَاءِ  
وَقَدْ نَهَى مَنْ شَاءَتْ الْحُضُورَا  
وَقَدْ فَهِمْنَا مَا أَرَادَ الْمُصْطَفَى  
مِنْ شِدَّةِ الْمَنْعِ لَهِنَّ حَجَرُوا  
وَالْحَالُ مِنْ مَوْقِفِ الْأَمْوَالِ  
وَمَنْ يُرَاعِي مُقْتَضَى الظَّوَاهِرِ  
وَمَا بِهِ مِنْ سُنَّةٍ مَوْجُودَةٍ

فِطْرُ النِّسَاءِ مِنْهَا وَقَوْمٌ مَنَعُوا  
عِنْدَهُمْ فِي غَالِبِ الْأَحْوَالِ  
وَهِيَ بِذَلِكَ عِنْدَهُمْ مَوْصُوفَةٌ  
نِسَاءً نَا مَسْجِدَنَا لِمَعْنَى (١)  
تَبْرُجٌ وَالنَّهْيُ لَا يَسْمَعُنَا  
فِي غَيْرِ ذِي الْحَالِ بِلَا مِرَاءِ  
مَسْجِدَهُمْ (٢) أَنْ تَضَعَ الْعُطُورَا (٣)  
مِنْ ذَلِكَ وَالْحَالُ بِهِنَّ اخْتَلَفَا  
مِنْ فِطْرَةِ الْمَسْجِدِ حِينَ تُفْطَرُ (٤)  
يَقْضِي بِأَنَّ ذَلِكَ لِلرِّجَالِ  
يَقُولُ مَنَعُهُنَّ (٥) غَيْرُ ظَاهِرِ  
فَإِنَّهَا سُنَّتُهُ الْمَقْصُودَةُ

(١) قوله: «لمعنى» جار ومجرور، ومعنى مضاف إلى ما بعده في أول البيت الثاني، ويجوز قطعه عن الإضافة فيكون (تَزْيِينٌ) وما بعده مستأنفاً استئنافاً بيانياً، فكأنه قيل له: وما هذا المعنى؟ فقال: هو تزيين وتعطر، ويجوز نصبها بأحدثنا، والله أعلم.

(٢) مسجدهم: منصوب بالحضور على التوسع أو بنزع الخافض تقديره بمسجدهم. (أبو إسحاق)

(٣) في نسخة: البخورا.

(٤) تُفْطَرُ بالبناء للمفعول؛ أي: حين يفطرها، أي: يأكلها الناس.

(٥) قوله: «يقول منعهن» أقول هذا هو الصحيح، لأن للنساء الصائمات حقاً في الفطرة كما للرجال

فما معنى منعهن منها والله يقول: ﴿وَالصَّائِمِينَ وَالصَّائِمَاتِ﴾ [الأحزاب: ٣٥] فهن من جملة الصائمات الذين قصدوا بتوقيف مال الفطور. (أبو إسحاق)



فَلَا تُبَدَّلُ<sup>(١)</sup> لَا وَلَا تُغَيَّرُ  
وَإِنْ بَدَا بَاطِلُهَا فَتُطْرَحُ  
وَحُكْمُ ذِي السُّنَّةِ فِي الْأَوْقَافِ  
وَمَسْجِدٍ يُسْرَجُ فِي الشِّتَاءِ  
فَالْخُلْفُ فِي الْإِسْرَاجِ وَقْتَ الْحَرِّ  
وَالْأَصْلُ لِلتَّرْكِ يَمِيلُ وَأَرَى  
فَالتَّرْكَ عِنْدَ الْأَصْلِ لِلسَّلَامَةِ  
وَهُوَ مُرَادٌ مَنْ لَهُ قَدْ أَوْقَفَا  
كَذَلِكَ الْخِلَافُ فِي إِسْرَاجٍ  
يُخْرَجُ الْحَدِيثَ مِنْ أَخْبَارِهِ  
وَيُنشَرُ الْفَوَائِدَ الْمَوْجُودَةَ  
مَنْفَعَةً فِي الدِّينِ أَيُّ مَنْفَعَةٍ  
وَنَخْلَةُ الْمَسْجِدِ لَمَّا أَثْمَرَتْ  
فَجَائِزٌ يَخْفُهَا<sup>(٣)\*</sup> مَنْ قَامَا

مَا لَمْ تُسَنَّ لِفِعَالٍ مُنْكَرٍ  
وَيُفَعَلُ الْجَائِزُ ثُمَّ الْأَصْلُحُ  
جَمِيعَهَا يَأْتِي بِلَا اخْتِلَافٍ  
مِنْ مَغْرِبِ الشَّمْسِ إِلَى الْعِشَاءِ  
إِنْ جَاءَهُمْ سَيْلٌ لِدْفَعِ الضَّرِّ  
نَفْسِي تَمِيلُ لِلْجَوَازِ فَانظُرَا  
وَالْفِعْلُ عِنْدِي دَافِعٌ ظَلَامَةٌ<sup>(٢)</sup>  
وَإِنْ يَكُنْ تَغْيِيرُهُ لَمْ يُعْرَفَا  
بَعْدَ الْعِشَاءِ لِلْعِلْمِ وَالْإِخْرَاجِ  
وَيَقْرَأُ الْعُلُومَ مِنْ أَسْفَارِهِ  
وَهِيَ لَعَمْرِي خَصْلَةٌ مَحْمُودَةٌ  
كَيْفَ لَنَا فِي مِثْلِ ذَا أَنْ نَمْنَعَهُ  
ثَمْرَةً كَثِيرَةً قَدْ أَظْهَرَتْ  
بِهِ وَلَا يَتْرُكُهَا تَمَامًا

(١) قوله: «فلا تبدل» هو وما بعده مجزومان بلا الناهية، وقد يكون النهي للغائب في صيغة الكلام

قال تعالى: ﴿لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ٢٨].

(٢) ظلامه: أي: ظلام المسجد أو ظلام الجهل، وهذا هو الصحيح المؤيد، وقد روي الأمر بتنوير

المساجد، وقال علي بن أبي طالب: نور الله قبر عمر بن الخطاب كما نور مساجدنا.

(٣) يخفها: أي: يخف من حملها بقطع شيء من ثمرتها لئلا تضعفها كثرة الثمر، فلا تثمر في العام

القابل نظرًا لما هو أصلح.

(\*) ويفعل الناس ذلك رجاء جودة الثمرة أيضًا. (إسماعيل)



وَذَاكَ إِنْ رَأَى الصَّلَاحَ لَائِحًا  
وَإِنْ يَخْفَ عَلَى الثَّمَارِ الْفَارَا  
لَأَنَّمَا صَلاَحُهُ مَجْهُولُ  
قُلْتُ وَلَكِنْ نَفْعُهُ مَظْنُونُ  
فَهَؤُلَاءِ النَّاسُ يَفْعَلُونَهُ  
وَلَمْ يُرِيدُوا أَبَدًا ضِيَاعًا  
فَظَهَرَ الصَّلَاحُ مِنْ ذَا الْمَعْنَى  
وَالْخُلْفُ فِي الصُّرُومِ<sup>(١)</sup> قِيلَ أَضْلُ  
وَقِيلَ غَلَّةٌ وَبَيْعُهَا يَحِلُّ  
إِذْ لَيْسَ فِي بَقَائِهَا صَلاَحُ  
وَإِنْ يَكُنْ أَرَادَ مِنْهَا فَسْلا  
وَزَارِعٌ فِي أَرْضِ مَسْجِدٍ بَلا  
وَرَهْنُ مَالٍ<sup>(٢)</sup> الْمَسْجِدِ الشَّرِيفِ  
وَيُؤْخَذُ الرَّاهِنُ فِيهِ بِالْفِدا

وَمَنْعُهُ إِنْ لَمْ يَرَ الْمَصَالِحَا  
لَا يَشْتَرِي السَّمَّ لَهُ جِهَارًا  
يَكُونُ أَمْ لَا هَكَذَا يَقُولُ  
وَمَا يُظَنُّ نَفْعُهُ يَكُونُ  
فِي مَالِهِمْ وَلَا يُضَيِّعُونَهُ  
لِفَلْسِهِمْ بَلْ طَلَبُوا انْتِفَاعًا  
فَجَازَ فِي الْأَوْقَافِ أَنْ يُسَنَّا  
فَبَيْعُهَا عَلَيْهِ لَا يَحِلُّ  
قُلْتُ عَلَى الْقَوْلَيْنِ بَيْعُهَا قَبْلُ  
وَرُبَّمَا الضَّرُّ بِهَا يَلْتَأخُ  
يَفْسَلُ مِنْهَا لَا يَبِيْعُ الْكُلَّا  
إِذِنْ فَلِلْمَسْجِدِ مَا تَحَصَّلا  
لَيْسَ يَجُوزُ لِأَمْرِي عَفِيفِ  
لَأَنَّ رَهْنَهُ لَهُ نَوْعُ اعْتِدا

(١) الصرُوم: سبق ذكرها.

(٢) قوله: «ورهن مال.... إلخ» هذا البيت برمته من أبيات أرجوزة الصائغي جرى فيه على اصطلاح أهل زمانه من أهل عمان، من تسميتهم بيع الإقالة رهنًا تشبيهاً برهن العروض التي يملك فيها صاحبها الفِدا، والله أعلم.

وَالْخُلْفُ فِي الْقِيَاضِ<sup>(١)</sup> لِلصَّلَاحِ  
 وَبَعْضُهُمْ يَمْنَعُهُ إِذْ فِيهِ  
 وَبَائِعٌ ثَمَارَهَا وَغَابَا  
 إِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَى مَلِيٍّ بَاعَا  
 وَلَا يَمِينَنَ عِنْدَنَا فِي مَالِهِ  
 إِلَّا الَّذِي إِنْ لَمْ يُقَرَّرِ الْخَصْمُ بِهِ  
 وَذَاكَ إِنْ بَاعَ لَهُ وَجَحَدَا  
 فَإِنَّهُ فِي ذَا الْمَقَامِ يَحْلِفُ  
 وَقَدْ أَجَازُوا لَوَكِيلِ الْمَسْجِدِ  
 إِنْ وُجِدَ الْحُكَّامُ بَعْدَ حُكْمِهِمْ  
 وَإِنْ أَبِي عَنْ قَطْعِهِ الْوَكِيلُ  
 لِأَنَّهُ عَنْ وَاجِبٍ قَدْ امْتَنَعَ  
 وَالْجَارُ إِنْ كَانَ لَهُ الْإِنْكَارُ  
 بِمَالِهِ قِيلَ مِنَ الْمُبَاحِ  
 تَبْدِيلُ حَالِهِ الَّذِي تُلْفِيهِ  
 مَنْ اشْتَرَى فَبِالضَّمَانِ آبَا  
 وَلَا وَفِيٍّ يَضْمَنُ مَا ضَاعَا  
 وَلَا بِهِ نَحْكُمُ فِي أَحْوَالِهِ  
 يَضْمَنُهُ<sup>(٢)</sup> الْقَائِمُ حُكْمًا فَانْتَبِهْ  
 ثَمَنَهُ وَلَمْ يُقَرَّرَ أَبَدَا  
 لَهُ يَمِينًا إِنْ يَشَاءُ يُحْلِفُ<sup>(٣)</sup>  
 يَصْرِفُ مَا نَافَ مِنَ الْمُعْضَدِ<sup>(٤)</sup>  
 وَيُضْرَفَنَ عَنْ رَأْيِهِ مَعَ عُدْمِهِمْ  
 فَحَالُهُ عِنْدَهُمْ عَلِيلُ  
 لِأَنَّمَا بَقَاؤُهُ ضُرٌّ وَقَعُ  
 إِذْ غُرَسَ<sup>(٥)</sup> النَّخِيلُ وَالْأَشْجَارُ

(١) القياض: إبدال مال بمال من جنسه غالبًا.

(٢) قوله: «يضمُّه» يعني: أنه ليس لوكيل الوقف أن يقطع دعواه للوقف بيمين المنكر، إلا فيما يكون الوكيل ضامنًا له، فإنَّ له أن يحلف عليه المنكر، لأن حق الوقف ثابت عليه، فليس يضيع بيمين الحالف.

(٣) يُحْلِفُ: أي: يُحْلِفُهُ.

(٤) قوله: «المُعْضَدِ»، أي: المسطر يقال: نخل معضد، وعضد النخل والأشجار إذا سطرها عند

الغرس، لغة عُمانية. (المصنف)

(٥) غُرَسَ: هي بالبناء للمفعول.



فَتَرَكَ الْإِنْكَارَ حَتَّى غَلَا  
كَذَلِكَ الْأَحْكَامُ فِي الْوُقُوفِ  
وَاخْتَلَفُوا فِي الْقُعْدِ مِنْ مُقْتَعِدِ  
وَكَانَ مَنْ أَقْعَدَهُ خَوْوَنَا<sup>(١)</sup>  
قِيلَ لِمَنْ شَاءَ يَأْخُذَنَّ سَهْمَا  
لَأَنَّهُ بِقُعْدِهِ قَدْ انْتَقَلَ  
وَقِيلَ لَا لِأَنَّ مَنْ قَدْ خَانَ  
فَالْخُلْفُ فِي هَذَا الْمَقَامِ يُبْنَى  
وَيُثْبِتُ التَّوَكِيلُ فِي الْأَوْقَافِ  
مِنْ حَاكِمٍ قَدْ قِيلَ أَوْ جَمَاعَةٍ  
وَيُعْذَرُ الْوَكِيلُ بِالْأَسْفَارِ  
لِكِنَّهُ لِبَيْتِهِ لَا يَرْجِعُ

فَقِيلَ ثَابِتٌ عَلَيْهِ فَسَلَا  
جَمِيعَهَا فِي الْأَثْرِ الْمَعْرُوفِ  
مَاءً وَقَدْ عَرَفْتَهُ لِمَسْجِدِ  
أَوْ لَمْ تَكُنْ تَعْرِفُهُ مَأْمُونًا  
وَيُعْطِيهِ مَا نَابَ عَنْهُ غَرْمًا<sup>(٢)</sup>  
لِمَنْ غَدَا مُقْتَعِدًا وَقَدْ حَصَلَ  
لَيْسَ لَهُ تَصَرُّفٌ عَيْنَانَا  
عَلَى جَوَازِ الْقُعْدِ<sup>(٣)</sup> فِيمَا مَعْنَا  
ذَا ثِقَّةٌ عَدْلًا<sup>(٤)</sup> بِلَا خِلَافِ  
أَوْ احْتِسَابِ<sup>(٥)</sup> مَا بِهِ إِضَاعَةٌ  
لَأَنَّهُ عُدْرٌ مِنَ الْأَعْدَارِ  
مِنْ قَبْلِ أَنْ يَدْخُلَ فِيهِ نَسْمَعُ

(١) خَوْوَنَا: أي: كثير الخيانة فهو فعول بمعنى فاعل، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْمِعْ أَنْ يَسْمِعَكَ رَبُّكَ وَيَمَلَأَ صَفُوحَكَ إِذٍ تُقْرَأُ الْقُرْآنَ وَتُرَى الْعَزْزَ عَلَى الْقُرْآنِ أَنْ يَتَذَكَّرَ أَلْفًا عَسْفًا﴾ [الإسراء: ٤٥].

(٢) غرما: مصدر؛ أي: يغرمه غرما أو واقع موقع الحال بمعنى غارما.

(٣) القعد: في اصطلاح العمانيين في الأرض كراؤها، وفي الماء طناؤه، أي: بيعه للسقيا في وقت مخصوص مقدر بالساعات.

(٤) ذا ثقة عدلا: منصوب بالتوكيل على حد قوله:

ضَعِيفُ النِّكَايَةِ أَعْدَاءُهُ يَخَالُ الْفِرَارَ يُرَاحِي الْأَجَلَ

(٥) احتساب: أي: محتسب.

لِأَنَّهُ أَمَانَةٌ تُرَاعَى وَالْحَاضِرُونَ عِنْدَنَا الْقِيَامُ  
 وَإِنْ يَكُنْ فِي بَعْضِهِ مُحْتَسِبًا  
 وَلَمْ يَكُنْ يَلْزِمُهُ الْقِيَامُ  
 وَجَائِزٌ أَنْ يَعْزَلَ الْوَكِيلَ  
 إِذَا رَأَوْا مِنْهُ ضَيَاعًا قَدْ بَدَأَ  
 لِحِفْظِهِ وَلِلصَّالِحِ يُجْعَلُ  
 وَلَا تُؤَمَّنُ خَائِنًا مَوْقُوفًا  
 فَمَنْ يُؤَمَّنُ خَائِنًا قَدْ خَانَ  
 وَهَاهُنَا قَدْ تَمَّ مَعْنَى الْبَابِ  
 فَكُلُّ مَا اسْتَحْفَظْنَا إِلَيْهِ  
 لَكِنَّا نُنْفِرُهُ<sup>(٤)</sup> أَبْوَابًا  
 يَحْذَرُ أَنْ يَكُونَ قَدْ أَضَاعَا  
 يَلْزِمُهُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ حُكَّامٌ  
 وَذَلِكَ الْبَعْضُ عَلَيْهِ وَجَبَا  
 بِالْكُلِّ بَلْ فِي الْكُلِّ لَا يُلَامُ  
 جَمَاعَةَ الْمَسْجِدِ<sup>(١)</sup> فِيمَا قِيلَا  
 أَوْ أَنَّهُ فِي مَالِهِ قَدْ أَفْسَدَا  
 وَكَيْلُهُ وَإِنْ أَضَاعَ يُعْزَلُ  
 وَلَا الَّذِي<sup>(٢)</sup> لَمْ يَكُنِ الْمَعْرُوفَا  
 لِأَنَّهُ سَاعَدَهُ عِيَانَا  
 وَإِنْ يَكُنْ يَدْخُلُ فِي أَبْوَابِ  
 إِلَيْهِ أَمَانَةٌ<sup>(٣)</sup> نَرَاهُ  
 وَنَذْكُرَنَّ مَا يَخُصُّ الْبَابَا



(١) جماعة المسجد: هم الذين يُصَلُّون فيه الصلوات الخمس جماعة، ولا يتخلفون عنها إلا من عذر، ويختص بذلك أهل العقول والبصائر من أهل الحل والعقد.  
 (٢) قوله: «ولا الذي»، يعني به المجهول الحال الذي لا يعرف رشده ولا غيِّه.  
 (٣) أمانة: فيه اشتغال الفعل عن المفعول بضميره، فجاز الوجهان الرفع والنصب.  
 (٤) قوله: «نفرزه» من فرز الشيء إذا ميز بعضه عن بعض. (أبو إسحاق)



## كتاب الأموال

وَاللَّهُ رَبِّي خَلَقَ الْأَجْسَامَا  
وَجَعَلَ الصَّلَاحَ فِي الْأَمْوَالِ  
يَحْتَاجُ لِلْأَجِيرِ فِي أَحْيَانِ  
وَلِاقْتِعَادِ الْأَرْضِ وَالْمِيَاهِ  
وَيُضْلِحُ الدَّرُوبَ وَالسَّوَاقِي  
وَيَجْعَلُ الْحَرِيمَ خَوْفَ الضَّرْرِ  
وَلِلْمَوَاتِ غَيْرُ حُكْمِ الْمُلْكِ  
نَجَعَلُهُ مُرْتَبًا أَبْوَابًا

وَجَعَلَ الْمَالَ لَهَا قَوَامَا  
مُعَلَّقًا بِصَالِحِ الْعُمَالِ  
وَلِلشَّرِيكِ فِي مَقَامِ ثَانِ  
لِيُزْرَعَ الْأَرْضَ وَيَسْقَى الْوَاهِي (١)  
وَيَضْرِبَ الْحُدُودَ فِي الْآفَاقِ  
بَيْنَ نَخِيلِهِمْ وَبَيْنَ الشَّجَرِ  
وَالكُلُّ مَنْظُومٌ بِهَذَا السَّلْكِ (٢)  
وَالكُلُّ نَجَعَلَنَّهُ كِتَابًا

### باب الإجارة

وَالْبَيْعُ لِلْمَنَافِعِ الْمَعْلُومَةِ  
إِجَارَةٌ (٤) تَكُونُ فِي الْإِنْسَانِ  
وَيَجْرِي فِي الْعَبِيدِ وَالْأَحْرَارِ

مُقَدَّرًا (٣) بِوَقْتِهَا وَالْقِيَمَةِ  
وَفِي بَهِيمَةٍ وَفِي الْمَكَانِ  
عَلَى سِوَاءِ حُكْمِ الْإِسْتِئْجَارِ

(١) العطشان.

(٢) السلك: بكسر السين الخيط الذي يُجْعَلُ فِيهِ اللَّوْلُؤُ.

(٣) مُقَدَّرًا: منصوب على الحال.

(٤) إجارة: خبر المبتدأ السابق في البيت الأول وهو قوله: والبيع. عرّف الإجارة بهذا التصريف

(أبو إسحاق) اللطيف.





لِكِنَّمَا الْعَبْدُ بِإِذْنِ سَيِّدِهِ  
وَمَا بِهَا مِنْ وَصْمَةٍ<sup>(١)</sup> فِي الْحُرِّ  
فَذَلِكَ الْكَلِيمُ مُوسَى اسْتَأْجَرَ  
«يَا أَبْتَ اسْتَأْجِرْهُ» تَعْنِي مُوسَى  
وَمَهْرُهَا يَرْعَى لَهُ أَغْنَامًا  
وَقَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ قَدْ رَعَى  
وَشَرْطُهُ اللَّازِمُ فِي الثَّمَانِ  
مِنْ عِنْدِهِ تَفْضُلًا أَتَمًّا  
سَارَ بِأَهْلِهِ وَلَا حَ السَّعْدُ  
بِشَاطِئِ الْوَادِي الَّذِي يُدْعَى طُوى  
مِنْ بَعْدِ الْإِسْتِئْجَارِ كَانَ ذَاكَ  
وَإِنَّمَا الْوَصْمَةُ وَالْإِثْمُ عَلَى  
كَأَجْرِ مَنْ يَلْعَبُ بِالْمَلَاهِي  
وَالنَّائِحَاتُ مَا لَهَا أُجُورُ  
وَحَرَّمَ الْمُخْتَارُ عَسْبَ<sup>(٢)</sup> الْفَحْلِ

وَالْحُرُّ أَمْرُهُ يَكُونُ بِيَدِهِ  
لَأَنَّهَا بَعْضُ خِصَالِ الْبِرِّ  
عَلَى عَفَافِ فَرْجِهِ كَمَا تَرَى  
أَنْكَحَهُ إِبْنَتَهُ عَرُوسًا  
ثَمَانِيًّا عَدَدُهَا أَعْوَامًا  
عَشْرَ سِنِينَ هَكَذَا قَدْ سَمِعَا  
وَالسَّنَتَانِ الْفَضْلُ لِلرُّجْحَانِ  
عَشْرًا وَسَارَ بَعْدَ مَا قَدْ تَمَّا  
مِنْ طُورِهِ بِمَا رَأَهُ يَبْدُو  
حَوَى مِنَ التَّكْلِيمِ فِيهِ مَا حَوَى  
فَهَلْ تَرَى مِنْ وَصْمَةٍ هُنَاكَ  
مَنْ رَكِبَ الْحَرَامَ فِيهَا مَثَلًا  
وَأَجْرٍ سَاعٍ فِي مَعَاصِي اللَّهِ  
لِنَوْحِهَا لِأَنَّهُ مَحْجُورُ  
وَهُوَ ضِرَابُهُ لِأَجْلِ النَّسْلِ

(١) وَصْمَةٌ: بفتح الواو العيب والنقيصة.

(٢) عَسْبٌ: قال في المختار: العسب بوزن العَدْبِ كراء ضرب الفحل.



وَهَكَذَا مَهْرُ الْبَغِيِّ<sup>(١)</sup> يُحْجَرُ  
 وَالْحِلُّ<sup>(٢)</sup> يُجْزِي فِيهِ إِنْ أَبْرَاهَا  
 وَإِنْ يَكُنْ مِنْ غَيْرِ شَرْطٍ تُعْطَى  
 فَقِيلَ لَا رَدَّ عَلَيْهَا إِنْ تَتَّبَعَ  
 وَأُجْرَةُ الْكَاهِنِ فِي الْكَهَانَةِ  
 وَاخْتَلَفُوا فِي أُجْرَةِ الْحَجَّامِ  
 فَإِنْ تَكُنْ بِغَيْرِ مَا جِدَالٍ  
 لَكِنَّهَا مِنَ الْحَلَالِ الْقَدِيرِ  
 وَأُجْرَةُ الدِّينَارِ وَالِدِّرَاهِمِ  
 لِأَنَّهُ نَوْعٌ مِنَ الرَّبَا وَمَا  
 وَلَا يَجُوزُ عَمَلٌ فِيهَا غُصْبٌ  
 وَالثَّوْرُ وَالْعَبْدُ إِذَا أَكْرَاهُ  
 فَمَا عَلَيْهِ مِنْ ضَمَانٍ يُذَكَّرُ  
 وَإِنْ يَكُنْ مَا عَمِلُوا صَلاَحًا  
 لِأَنَّهُ عَلَى الزَّانِ عَلَى الزَّانِ يُمَهَّرُ  
 مِنْ بَعْدِ تَوْبَةٍ لَهُ يَرَاهَا  
 مَعَ أَنَّهَا تُعْطَى لِأَجْلِ تُوْطَى  
 وَالرَّدُّ فِي الْمَشْرُوطِ حَتْمًا قَدْ يَجِبُ  
 حُرْمٌ وَيُدْعَى عِنْدَهُمْ حُلْوَانَةٌ<sup>(٣)</sup>  
 وَعِنْدَنَا لَيْسَتْ مِنَ الْحَرَامِ  
 فَإِنَّهَا نَوْعٌ مِنَ الْحَلَالِ  
 فَأَكْلُهَا الْخَسِيسُ عِنْدَ الْحَذِرِ<sup>(٤)</sup>  
 مَحْجُورَةٌ فِي قَوْلِ كُلِّ عَالِمٍ  
 كَمِثْلِهِ حَرَامَةٌ قَدْ عَلِمَا  
 إِلَّا بِإِذْنِ رَبِّهِ إِذَا رَغِبَ  
 فِي مَالٍ مَعْصُوبٍ وَقَدْ دَرَاهُ  
 إِنْ لَمْ يَبْنُ بِذَلِكَ فِيهِ ضَرَرٌ  
 لِلْمَالِ فَالْجَوَازُ فِيهِ لِأَحَا

(١) مهر البغي: هو ما يُعطى للزانية من الأجر على الزنا، والبغي: الزانية والجمع: بغايا.

(٢) الحل: يعني: البُرْآن.

(٣) قوله: «حلوانة» الحلوان أجر الكاهن على الكهانة، والكاهن هو الذي يتعاطى الأمور المُعْتَبَةِ.

(أبو إسحاق)

(٤) الحذر: بوزن القدير، فَعِلٌ بمعنى فاعل، قال الشاعر:

حَذِرٌ أُمُورًا لَا تَضُرُّ وَتَارِكٌ مَا لَيْسَ مُنْجِيهِ مِنَ الْمَقْدُورِ

لِكِنَّهُ يَسْتَغْفِرُ الرَّحْمَانَ  
 وَالْأَجْرُ لِلْمِيزَانِ وَالْمِكْيَالِ  
 لِأَنَّمَا ذَلِكَ بَيْنَ النَّاسِ  
 وَمَنْعُ مِثْلِ ذَلِكَ لَا يَصِحُّ  
 وَمَا يَكُونُ فِعْلُهُ مَفْرُوضًا<sup>(٢)</sup>  
 بِلَا خِلَافٍ وَالْخِلَافُ نُقْلًا  
 مِنْ هَاهُنَا جَاءَ الْخِلَافُ فَاعْلَمْ  
 وَقِيلَ مَهْمَا عَلَّمَ الْأَدَابَا  
 لَا يُؤْخَذُ الْأَجْرُ عَلَى الرَّقَاءِ  
 وَذَلِكَ مَهْمَا كَانَ بِالْقُرْآنِ  
 أَحَقُّ مَا قَدْ تُوْخِذُ الْأُجُورُ  
 مَعْنَى حَدِيثٍ فِي الصَّحَاحِ يُوجَدُ  
 وَإِنْ يَكُ الرَّقَى<sup>(٦)</sup> بِنَوْعِ كُفْرٍ

كَي لَا يَكُونُ فِعْلُهُ عِصْيَانَا  
 مُجْتَنَبٌ فِي مُدَّةِ اللَّيَالِي  
 عَدْلٌ يُبَيِّنُ الْحَقَّ بِالْمِقْيَاسِ  
 مِنْ هَاهُنَا لَيْسَ عَلَيْهِ رِبْحٌ<sup>(١)</sup>  
 يَكُونُ أَجْرُهُ إِذَا مَرَّفُوضًا  
 فِيمَا يَكُونُ فِعْلُهُ تَنْقُلًا<sup>(٣)</sup>  
 بَيْنَهُمْ فِي أَجْرَةِ الْمُعَلِّمِ<sup>(٤)</sup>  
 فَأَخَذَ أَجْرَهُ عَلَيْهَا طَابًا<sup>(٥)</sup>  
 وَفِيهِ تَرْخِيصٌ عَلَى الْعِنَاءِ  
 أَوْ كَانَ بِاسْمِ اللَّهِ وَالرَّحْمَنِ  
 عَلَيْهِ قُرْآنٌ لَنَا وَنُورٌ  
 عَلَيْهِ مَنْ أَجَازَهَا يَسْتَتِدُّ  
 فَأَجْرُهُ الْحَرَامُ دُونَ شَجَرِ

(١) رِبْح: أي: أجر.

(٢) مرفوضًا: أي: مُحَرَّمًا مَثْرُوكًا.

(٣) تَنْقُلًا: أي: مَنْدُوبًا.

(٤) المعلم: أي: معلم القرآن، وقوله عليها في الشطر الثاني راجع إلى الآداب.

(٥) قوله: «عليها» أي: على الآداب. (أبو إسحاق)

(٦) الرُقَى: بضم الراء: جمع رُقِيَّة بالضم وهو مصدر رقاها يرقيه رُقِيًا. (أبو إسحاق)



أَخَذُ الْكِرَا لِمَكَّةَ مَحْجُورٌ  
فَأَرْضُهَا جَمِيعُهَا أَرْضٌ حَرَمٌ<sup>(١)</sup>  
فِيهِ سِوَاءٌ عَاكِفٌ وَبَادِي  
لَكِنْ عَلَى السَّيْرَانِ وَالْأَبْوَابِ  
وَلَا يَجُوزُ عِنْدَنَا التَّرَاضِي  
كَذَاكَ حُكْمُ الْحِلِّ وَالْإِتْمَامِ  
وَاخْتَلَفُوا فِي أَجْرَةِ الْحُلِيِّ<sup>(٢)</sup>  
إِذْ كُلُّ مَا جَازَ مِنَ الْأَعْمَالِ  
إِلَّا إِذَا مَا دَخَلْتَهُ عِلٌّ  
مِثْلُ جَهَالَةٍ تَكُونُ فِي الْكِرَا  
وَهَكَذَا جَهَالَةُ الْمَعْمُولِ  
مَنْ اكْتَرَى إِلَى الْعِرَاقِ فَسَدَا  
لَأَنَّ ذَاكَ الْأَمْرُ<sup>(٣)</sup> فِيهِ يَتَّسِعُ  
وَأَجْرَةُ الْمَرْءِ يَبُلُّ الطَّيْنََا

لَكِنْ عَلَى بِنَائِهَا يَدُورُ  
وَمُلْكُهَا مُحَرَّمٌ عَلَى الْأُمَّمِ  
وَمُلْحِدٌ فِيهِ أَخُو اسْتِبْدَادِ  
أَخَذُ الْكِرَا وَسَائِرِ الْأَسْبَابِ  
بِأَجْرَةٍ بَاطِلَةٍ الْأَغْرَاضِ  
لَأَنَّ أَضْلَهَا مِنَ الْحَرَامِ  
وَالْمَنْعُ مَا كَانَ مِنَ الْمَرْضِيِّ  
فَإِنَّ أَجْرَهُ مِنَ الْحَلَالِ  
فَإِنَّهُ بِهَا إِذَا مُعَلَّلٌ  
أَوْ مُدَّةٌ أَوْ فِي مَسَافَةٍ تُرَى  
وَكُلُّ مَا كَانَ مِنَ الْمَجْهُولِ  
مَا قِيلَ فِيهِ بِالْإِتْمَامِ أَبَدًا  
وَهَكَذَا لِخَرَسَانَ فَاسْتَمِعْ  
مَجْهُولَةَ الْمِقْدَارِ مَا يَحْوِينَا

(١) أرض حرم: يجوز أن تكون (أرض) مضافة إلى حرم وأن تُنَوَّن وتكون «حَرَمٌ» صِفَةً لَهَا.

(٢) قوله: «أجرة الحُلِيِّ» وذلك بأن يستأجر من أحد حُلِيًّا معروفًا بأجر معلوم إلى مدة معلومة يلبسه فيها، أي: يُلبِسَهُ أَهْلَهُ.

(٣) (الأمر): مبتدأ و(يتسع) خبره، وجملة المبتدأ وخبره خير إنَّ.

لَكِنْ عَنَا<sup>(١)</sup> الْمِثْلِ عَلَى مَنْ أَجَّرَا  
 وَقِيلَ مَنْ أَجَّرَ أَنْ يَضْطَّادَا  
 فَإِنَّهُ فِي حُكْمِنَا مَجْهُولُ  
 كَذَلِكَ الْقِنِيَّةُ<sup>(٢)</sup> بِالتَّجَارِ  
 لَكِنْ لَهُ الْعَنَا إِذَا قَنَاهَا  
 وَأَكْثَرُ الْأَقْوَالِ لِلأَصْحَابِ  
 حَتَّى يَكُونَ مُدَّةً مَعْلُومَةً  
 وَهَكَذَا بِنِصْفِ رِبْحِ الشَّاةِ  
 لَكِنْ لَهُ الْعَنَا وَبَعْضُ قَالَا  
 يَبِيعُ نِصْفَهَا عَلَيْهِ وَبِذَا  
 وَإِنْ يَكُنْ أَجَّرَهُ أَنْ يَعْمَلَا  
 أَدْخَلَهَا فِي عَمَلِ الْعُمَّالِ

(١) العَنَا والعَنَاءُ بالقصر والمد: التعب، واستعمل اللفظ فيما يقدر من الأجر للعامل، إطلاقاً للسبب

وإرادة المسبب. (أبو إسحاق)

(٢) قوله: «اشتجرا» أي اختلفا. (أبو إسحاق)

(٣) القنينة: يقال: قنوت الغنم وغيرها قنوة وقنيتها قنية بضم القاف وكسرهما فيهما إذا اقتنيتها لنفسك لا للتجارة أي اتخذتها، وفي عرف أهل عُمان أن يعطي الإنسان إنساناً آخر شاة أو أكثر على أن يقوم برعيها وعلفها، ويكون له نصف ثمنها؛ أو نصف أولادها أو أقل أو أكثر سنة أو أكثر، فهذا الذي عناه المؤلف رحمته الله، حيث أوجب له العناء فقط، على ما يراه له أهل الحدق من المسلمين الذين لهم الخبرة بتقويم المقومات بحسب العناء والإطعام، ورأي المؤلف إذا كانت القنينة إلى مدة معلومة فهي ثابتة، ولكن لا تزايلها الجهالة ولو إلى مدة، فالأولى إذا لم يتفقا على ما اشترطاه بينهما أن يكون للذي اقتضاها العناء. (أبو إسحاق)



وَنَفْسُهَا لَيْسَ عَلَيْهَا أَجْرٌ  
بَلْ شَرْطُهُ يَبْطُلُ وَالْعَنَا لَزِمٌ  
وَبَعْضُهُمْ أَثَبَتَ ذَلِكَ الشَّرْطَا  
وَرَجُلٌ لِرَجُلٍ قَدْ حَمَلًا<sup>(١)</sup>  
يَلْزَمُهُ تَبْلِيغُهُ لِمَنْزِلِهِ  
وَرَجُلٌ قَدْ اِكْتَرَى حِمَارًا  
وَزَادَ فِي الْحَمَلِ عَلَى مَا ذَكَرَا  
وَإِنْ يَكُنْ قَدْ اِكْتَرَى لِيَرْكَبَا  
سِوَاهُ لَوْ كَانَ سِوَاهُ أَصْغَرَا  
وَبَعْضُهُمْ رَخَّصَ إِنْ لَمْ يَكُنْ  
وَلَمْ يَكُنْ لِمُشْتَرِيِ الْخِيَارِ  
قَبْلَ تَمَامِ مَا لَهُ قَدْ عَمَلَا  
وَإِنْ رَعَى<sup>(٤)</sup> بِأَجْرَةٍ مَعْلُومَةٍ  
ثُمَّ أَرَادَ رَبُّهَا أَنْ يَحْبِسَا  
قَبْلَ تَمَامِ<sup>(٥)</sup> الْوَقْتِ وَالْأَيَّامِ

(١) حملا: أي: على دابته بالركاء.

(٢) لا يركبا: أصله لا يُرْكَبُنْ فحذف نون التوكيد و عوض عنها الألف.

(٣) البیدار: تقدم بيانه، وهو العامل في النخيل أو الحرث بجزء ما يخرج من ثمره.

(٤) رعى: أي: غنمًا بالأجر.

(٥) قوله: «قبل التمام» أي: قبل تمام المدة، وأجرة مبتدأ خبره ما بعده.



وَإِنْ يَكُ الرَّاعِي لَهَا قَدْ تَرَكَ  
وَإِنْ أَتَى الْعُذْرُ مِنَ الْجَمِيعِ  
وَأَجْرَةُ الرَّاعِي لِمَا قَدْ ذَهَبَا  
لِأَنَّهَا الْأَجْرَةُ عَنْ نَفْسِ الْعَمَلِ  
وَيُعْزَلُ الْعَامِلُ مَهْمَا أَفْسَدَا  
لِأَنَّهُ أُرِيدَ لِلْعَمَارِ  
لَكِنَّهُ يُعْطَى عَنَّا مَا عَمِلَا  
وَمَا لَهُ أَجْرٌ إِذَا لَمْ يُكْمَلِ  
وَإِنْ يَكُنْ عَمَلُهُ مَجْهُولًا  
وَقِيلَ فِي الْعَامِلِ مَهْمَا وَقَفَا  
فَلَا عَنَّا وَإِنْ يَكُنْ بِعُذْرٍ  
وَإِنْ يَكُنْ قَدْ اكْتَرَى عَبِيدًا  
فَهَرَبُوا قَبْلَ الدُّخُولِ فِي الْعَمَلِ  
وَإِنْ يَكُنْ لِعَمَلٍ مَجْهُولِ

قَبْلَ التَّمَامِ أَجْرُهُ قَدْ هَلَكَا  
لَهُ الْعَنَا<sup>(١)</sup> عَنْ شَيْخِنَا الرَّبِيعِ<sup>(٢)</sup>  
مِنَ الْمَوَاشِي حُكْمَهَا قَدْ وَجَبَا  
وَلَا يَحْطُهَا الذَّهَابُ إِنْ حَصَلَ  
لَوْ كَانَ قَبْلَ وَقْتِهِ اللَّذْ حُدِّدَا  
لَا لِفَسَادِ الزَّرْعِ وَالذَّمَارِ  
مُقَدَّرًا مُقَسَّطًا مُفَصَّلًا  
مَا كَانَ قَدْ عَيْنَهُ مِنْ عَمَلٍ  
كَانَ عَنَّا الْمِثْلُ لَهُ مَبْدُولًا  
بِنَفْسِهِ عَن زَرْعِهِ وَانصَرَفَا  
وَقُوفُهُ فَازَ بِبَعْضِ الْأَجْرِ<sup>(٣)</sup>  
لِيَعْمَلُوا أَرْضًا لَهُ بَعِيدًا  
فَلَا عَلَيْهِ أَجْرَةٌ وَلَا بَدَلٌ  
كَانَ عَلَيْهِ أَجْرُهُمْ فِي قَوْلِ<sup>(٤)</sup>

(١) له العنا: أي: له ما يستحق من عناء العمل الماضي.

(٢) والربيع: هو الإمام المحدث الربيع بن حبيب السابق الذكر. (أبو إسحاق)

(٣) فاز ببعض الأجر: أي: يعطى عناء ما عمل.

(٤) أجرهم: أي: أجر ما عملوا، أو لهم أجر ما أشغلهم عن سيدهم.



وَمَنْ يَكُنْ أَنْقَدَ لِلْغَرِيقِ  
 بِأَجْرَةٍ زَائِدَةٍ لَيْسَ لَهُ  
 كَذَلِكَ الْعَطْشَانُ إِنْ أَحْيَاهُ  
 مَعَ ثَمَنِ الْمَاءِ بِذَلِكَ الْمَوْضِعِ  
 كَذَاكَ فَيَمُنْ مَالُهُ قَدْ ذَهَبَا  
 فَقَالَ مَنْ أَخْرَجَ شَيْئًا فَهُوَ لَهُ  
 فَإِنَّهُ يُعْطَى عَنَاءَ الْمِثْلِ  
 وَإِنْ يَكُنْ قَالَ بِجُزْءٍ مِنْهُ  
 وَهَكَذَا فِي رَجُلٍ قَدْ سُرِقَا  
 قَالَ لَهُ زَيْدٌ أَنَا آتِيكَ بِهِ  
 إِنْ كَانَ ذَاكَ عِنْدَهُ أَوْ عِنْدَ مَنْ  
 وَإِنْ يَكُنْ مَوْضِعُهُ قَدْ جَهَلَا  
 وَقِيلَ قَطْعُ أَجْرَةِ الْأَجِيرِ  
 وَبَعْضُهُمْ رَخَّصَ وَالْمَانِعُ لَا  
 مِنْ وَالِجِ الْمَاءِ أَوْ الْحَرِيقِ  
 إِلَّا عَنَاءٌ مَنْ يَكُونُ مِثْلَهُ  
 بِزَائِدِ الْأَجْرِ لَهُ عَنَاءُ  
 وَلَا يُزَادُ فَوْقَهُ فَاسْتَمِعِ  
 فِي الْبَحْرِ بِانْكَسَارِ مَا قَدْ رَكِبَا  
 فَعَاصِ إِنْسَانَ لَهُ وَحَصَلَهُ  
 وَلَا يَجُوزُ أَخْذُهُ لِلْكُلِّ  
 فَثَابِتٌ لَيْسَ يَزُولُ عَنْهُ<sup>(١)</sup>  
 مَالٌ لَهُ لَمْ يَدْرِ مَنْ قَدْ سَرَقَا  
 لَكِنْ عَلَيْكَ مِائَةٌ بِسَبَبِهِ  
 يَعْرِفُهُ فَلَا لَهُ ذَاكَ الثَّمَنُ  
 فَذَلِكَ الْأَجْرُ لَهُ قَدْ حَصَلَا  
 لِعَمَلِ الْحَجِّ مِنَ الْمُحْجُورِ  
 يَرَى لَهُ سِوَى الَّذِي قَدْ بَدَلَا<sup>(٢)</sup>

(١) قوله: «وإن يكن قال بجزء منه فثابت»، أي: لأنه جُعِل، وهكذا المؤاجرة شيء زائد على العناء فإنه يثبت له ذلك.

(٢) قوله: «قد بدلا»، أي: ما بدله الأجير من الزاد والكرء.



وَكُلُّ مَا يَفْضُلُ مِنْ إِنْفَاقِهِ  
 وَقِيلَ فِي الْحَجِّ وَفِي سَبِيلِهِ  
 وَخَارِجِ بِالْحَجِّ عَنْ إِنْسَانٍ  
 إِنْ وَقَعَ الشَّرْطُ عَلَى الزِّيَارَةِ  
 وَالثُّلُثُ قَدْ قِيلَ وَقِيلَ النِّصْفُ  
 يَنْظَرُ فِي مَغَارِمِ الزُّوَارِ  
 عَلَى اخْتِلَافِ الْوَقْتِ وَالْأَسْعَارِ  
 بِقَدْرِهِ يَكُونُ الْإِنْحِطَاطُ  
 وَإِنْ أَبِي الدَّلَالُ أَنْ يَأْخُذَ مَا  
 عَلَيْهِ بِالْأَخْذِ وَلَوْ بِالْحَبْسِ  
 وَعَنْ فَتَاكِ الْقَطْنِ (٣) تَأْخُذُ النِّسَاءُ  
 وَإِنْ أَبَوْا فَلَا أَرَى الْخِيَارَا  
 وَإِنَّمَا لَهُنَّ مِنْ ذَلِكَ الْعَنَا

يَرْجِعُ لِلْوَارِثِ بِاسْتِحْقَاقِهِ  
 يُنْفِذُ (١) لَا يَرْجِعُ عَنْ مَبْدُؤِهِ  
 وَلَمْ يَزُرْ قَبْرَ النَّبِيِّ الْعَدْنَانِي  
 يُحَطُّ عَنْهُ رُبْعُ الْإِجَارَةِ  
 وَيَنْبَغِي أَنْ يَضْبِطَنَّهُ الْعُرْفُ  
 وَفِي الْعَنَا بِالْكَيْفِ وَالْمِقْدَارِ  
 فَيُجْعَلُنَّ هَذَا مِنَ الْمَعْيَارِ (٢)  
 وَذَلِكَ عِنْدِي هُوَ الْإِحْتِيَاطُ  
 تَعَامَلَ النَّاسُ عَلَيْهِ حُكْمًا  
 إِذْ عُرِفَتْهُمْ خَلَصَهُ عَنْ لَبْسِ  
 أَجْوَدَهُ (٤) طَابُوا بِذَلِكَ أَنْفُسَا (٥)  
 يَأْخُذْنَ مِنْهُ لَا وَلَا الشَّرَارَا  
 وَذَلِكَ أَجْرٌ مِثْلِهِنَّ إِنْ عَنَا

(١) قوله: «ينفذ»، أي: ما فضل عن نفقته.

(٢) المعيار: الميزان.

(٣) فتاك القطن: هو نزعه وإخراجه من أكمامه بعد انتفاشه.

(٤) قوله: «أجوده» كانت العادة بعمان في فتاك القطن أن تنتقي النساء أجوده ويضعنه على رؤوسهن، وذلك أجرهن، فإن طابت نفوس أصحابه بذلك فليس له أخذ خيار القطن ولا شراره وإنما لهن العناء.

(٥) أنفسا: تمييز.



وَفِي قِصَّةٍ<sup>(١)</sup> مَعَ النَّسَاجِ  
 وَلَيْسَ لِلنَّسَاجِ شَيْءٌ مِنْهَا  
 وَإِنْ جَرَى الْعُرْفُ بِتَرْكِهَا لَهُ  
 وَرَجُلٌ مُسْتَأْجِرٌ لِبَقْرَةٍ<sup>(٢)</sup>  
 وَقِيلَ بَلْ لِرَبِّهَا السَّمَادُ  
 وَسَاكِنُ الْمَنْزِلِ بِالسَّمَادِ<sup>(٣)</sup>  
 إِنْ كَانَ فِي أَحْوَالِهِ مُجْتَمِعًا  
 وَإِنْ يَكُنْ مُفَرَّقًا فِي الْمَنْزِلِ  
 وَرَجُلٌ يَسْكُنُ دَارَ رَجُلٍ  
 فَاجْتَمَعَ السَّمَادُ مِنْ سُكْنَاهُ  
 لَكِنْ عَلَيْهِ أَجْرَةُ السُّكْنَى تَجِبُ  
 وَعَامِلُ النَّخْلِ لَهُ مِنَ الْعِيسَى<sup>(٤)(٥)</sup>

(١) القصة: هي ما يقطعه النساج - وهو الحائك - من أقصى عمل الثوب وهو الذي لا يتأتى

إدخاله في الثوب. (المصنف)

(٢) قوله: «مستأجر لبقره»، أي: استأجرها من مالها لينتفع بلبنها مدة معلومة بأجر معلوم فسمادها

- أي زبلها - له، وقيل لصاحبها، والأول أصح إذا كان طعامها من عنده.

(٣) قوله: وساكن المنزل بالسمد، الباء متعلقة بأولى، يعني: أن ساكن المنزل بالأجر أو بالإباحة

من صاحبه فهو أولى بما يجتمع فيه من سمد دوابه، وإن كان شرط سكنه فيه أن يكون

السمد لصاحب المنزل فلا بأس به، والله أعلم.

(٤) العسي: جمع عسوة وهو العذق بعد إخراج التمر منه.

(٥) النبات الذي غلظ وييس. (أبو إسحاق)

وَحَطَبُ الْقُطْنِ وَتِينُ الْبُرِّ  
 وَهَكَذَا قِيلَ عِيسَى الذُّرَّةُ<sup>(١)</sup>  
 وَإِنْ يَكُنْ شَرْطٌ عَلَيْهِ اشْتَرَطَا  
 وَلَيْسَ لِلْعَمَّالِ مِنْ نِضَارٍ  
 لَيْسَ لَهُمْ فِيهِ نَصِيبٌ إِنَّمَا  
 وَعَامِلٌ أَرَدَتْ مِنْهُ الْعَمَلَا  
 أَفْرَضَهُ عَشْرَ دَنَانِيرَ عَلَى  
 فَقِيلَ ذَاكَ الْقَرْضُ جَائِزٌ وَلَا  
 لِأَنَّهُ قَرْضٌ عَلَى إِجَارَةٍ  
 وَإِنْ يَكُنْ أَجْرُهُمْ بِالْتَّمَرِ  
 فَقِيلَ لَا يَقْضِيهِمُ الدَّرَاهِمَا<sup>(٤)</sup>  
 وَأَجْرَةُ الْأَجِيرِ عِنْدَ الْأَكْثَرِ  
 لَا يَسْتَحِقُّ أَخْذَهَا مِنْ قَبْلِ

كَمَثَلِهِ فِي قَوْلِ أَهْلِ الْبُرِّ  
 بِقَدْرِ مَا كَانَ لَهُ مِنْ حِصَّةٍ  
 فَالشَّرْطُ لَازِمٌ إِذَا مَا اشْتَرَطَا<sup>(٢)</sup>  
 وَهُوَ الَّذِي يَنْضُرُ فِي الْآثَارِ<sup>(٣)</sup>  
 نَصِيبُهُمْ مِنَ الْجُدُورِ فَاعْلَمَا  
 فَاشْتَرَطَ الْقَرْضَ عَلَى أَنْ يَعْمَلَا  
 خِدْمَتِهِ أَوْ يَتْرُكَنَّ الْعَمَلَا  
 يَكُونُ قَرْضًا جَرًّا نَفْعًا مَثَلًا  
 فَهُوَ كَمَنْ عَجَلَ الْإِسْتِئْجَارَةَ  
 أَوْ بِالشَّعِيرِ أَوْ صُنُوفِ الْبُرِّ  
 وَالْعَكْسُ قِيلَ جَائِزٌ كُنْ فَاهِمَا  
 بَعْدَ تَمَامِ الْعَمَلِ الْمُقَرَّرِ  
 ذَاكَ لِأَنَّ ذَاكَ أَصْلُ الْبَدْلِ

(١) عسي الذرة: سنبلها.

(٢) اشترطاً: الأول مبني للمفعول والثاني للفاعل.

(٣) قوله: في الآثار جمع أثر بمعنى العقب، والمراد به ما ينظر في عقب الجزة الأولى يقال: جاء فلان في أثر فلان، أي: عقبه حالاً، والمعنى: أن العامل إذا أراد تنضير نصيبه من النابت الثاني فليس له ذلك، إنما له نصيبه من جذوره فقط (مصنّفه). (أبو إسحاق)

(٤) قوله: «فقيل لا يقضيهما الدراهما» لا يدل قوله: فقيل أن في ذلك قولاً آخر بل إن هذا لا يجوز قولاً واحداً، وهكذا إذا كان عليه حب أو تمر من قبل السلف فليس له أن يأخذ عنه دراهم بالقيمة إلا إذا رجع إلى رأس ماله.



وَقِيلَ يَسْتَحِقُّهَا مُذْعَقَدًا  
 يُجْبَرُ هَذَا لِتَمَامِ الْعَمَلِ  
 وَأَقْدَرُ الذُّنُوبِ ظُلْمُ الْأُجْرَةِ  
 فَأَعْطَاهِ الْأُجْرَةَ قَبْلَ أَنْ يَجِفَّ (١)  
 وَهُوَ عِبَارَةٌ عَنِ الْمُسَارَعَةِ  
 وَذَلِكَ الْحَالُ يَدُلُّ إِنَّمَا  
 مِنْ قَدْرِ الذُّنُوبِ (٢) أَيْضًا مَا وَرَدَ  
 وَهَكَذَا إِنْ تُقْتَلِ الْبُهَائِمُ  
 وَيُقْبَلُ الْقَوْلُ مِنَ الْأَجِيرِ  
 كَالْحَجِّ وَالصَّيَامِ مَعَ شَحْبِ (٤) الْفَلَجِ (٥)  
 لِكِنَّهُ فِي حَاضِرِ الْأَعْمَالِ  
 لِأَنَّهُ مُشَاهِدٌ وَالْأَوَّلُ  
 وَإِنْ يَكُنْ قَدْ شَرَطَ الْإِشْهَادَا

فَالْعَقْدُ أَصْلُ الْأَجْرِ إِذْ تَقَيَّدَا  
 وَذَا عَلَى مَبْدُولِهِ الْمُفْصَلِ  
 أَجِيرُهُ بَعْدَ تَمَامِ الْخِدْمَةِ  
 عَرَقُهُ وَذَلِكَ قَبْلَ أَنْ يَخْفَ  
 فَكُنْ مَوْدِيًّا لَهُ مَنَافِعَهُ  
 أَجْرْتُهُ مِنْ بَعْدِ أَنْ يُتَمَّمَا  
 ظَلَمَ النَّسَاءَ صَدَاقَهَا إِذَا نَقَدَ  
 لِغَيْرِ مَعْنَى كُلِّهَا مَظَالِمُ  
 فِي كُلِّ مَا غَابَ مِنَ الْأُمُورِ (٣)  
 إِنْ ادَّعَى بِأَنَّهُ صَامٌ وَحَجٌّ  
 لَا يُكْتَفَى فِيهِ بِنَفْسِ الْقَالَ (٦)  
 فِيهِ أَمِينٌ نَفْسِهِ فَيُقْبَلُ  
 عَلَيْهِ فِي الْحَجِّ كَمَا أَرَادَا

(١) قوله: «يجف» أي ييبس. (أبو إسحاق)

(٢) (من قدر الذنوب) أي من أحسها. (أبو إسحاق)

(٣) قوله: «ما غاب من الأمور»، أي: لم يظهر للمستأجر كما إذا أجر إنساناً بأن يصوم شهراً أو أياماً معينة أو يحج أو يقرأ القرآن أو نحو ذلك من الأمور التي يخلو فيها الأجير بنفسه، فهي إلى أمانته ويكون قوله مقبولاً إذا قال إنه عملها، إلا إذا ادعى شيئاً لا يتأتى إتمام عمله في الوقت الذي ادعى فيه إتمام العمل، كما إذا ادعى أنه أتم صيام الشهر والشهر لم يتم بعد وهكذا. (أبو إسحاق)

(٤) قشره بمسحاة. (أبو إسحاق)

(٥) قوله: «شحب الفلج»، أي: إخراج ما في ساقية النهر من التراب والحصى.

(٦) القال: أي: القول.

يَلْزَمُهُ ذَلِكَ فِي جَمِيعِ  
 وَإِنْ يَكُنْ قَدْ ادَّعَى الدَّلَالَ  
 فَإِنَّهُ<sup>(١)</sup> يَكُونُ فِي ذَا مَدَّعِي  
 وَإِنْ يَكُ ادَّعَى ذَهَابَ الثَّمَنِ  
 فَقِيلَ قَوْلُهُ هُنَا مَقْبُولٌ  
 وَقِيلَ فِي الْحَالَيْنِ مُدَّعٍ وَلَا  
 وَبَائِعٌ بِالْأَجْرِ قِيلَ يَضْمَنُ  
 وَحَامِلٌ لِرَجُلٍ مَتَاعًا  
 ثُمَّ رَأَى صَاحِبَهُ النُّقْصَانَ  
 حَتَّى يَصِحَّ عِنْدَ أَهْلِ الْحُكْمِ  
 وَرَجُلٌ أُعْطِيَ بِهِمَةً لِكَيْ  
 ثُمَّ ادَّعَى ذَهَابَهَا بِلا سَبَبٍ  
 كَذَلِكَ الرَّاعِي<sup>(٢)</sup> فَلَيْسَ يَلْزَمُهُ

مَنَاسِكَ الْحَجِّ عَنِ الرَّبِيعِ  
 أَنْ ذَهَبَتْ سِلْعَتُهُ وَالْمَالُ  
 تَلْزَمُهُ بَيْنَهُ إِذْ يَدَّعِي  
 مِنْ يَدِهِ مِنْ بَعْدِ بَيْعِ الْمُثْمَنِ  
 مَعَ يَمِينِهِ لِمَا يَقُولُ  
 يُسْمَعُ إِلَّا بِبَيَانٍ قَبْلًا  
 ضَائِعَهُ وَقِيلَ لَيْسَ يَضْمَنُ  
 بِالْكَيْلِ جَزِيًّا كَالَهُ أَوْ صَاعًا  
 تَلْزَمُهُ يَمِينُهُ مَا خَانَ  
 تَضْيِيعُهُ فَيَحْكُمُوا بِالْغُرْمِ  
 يَغْلِفَهَا بِالْجُزْءِ مِنْهُ لِلْفُتْيِ  
 مِنْهُ فَلَا ضَمَانَ هَاهُنَا وَجَبَ  
 ضَمَانَ مَا غَابَ وَلَيْسَ يَغْرَمُهُ

(١) قوله: «فإنه... إلخ»، أي: لأنه أجير في السلعة أمين في الثمن، فلذلك يقبل قوله في الثمن إن ادعى تلفه، وقيل: إنه أجير فيهما، وفي قول ثالث أنه أمين فيهما، ولكن العادة الآن صيرته أجيرًا فيهما معًا، لأنه هو الذي يستوفي الثمن.

(٢) قوله: كذلك الراعي؛ اعلم أن كل من أخذ الأجر على شيء فهو له ضامن إلا أربعة، وقد جمعهم شيخنا بقية السلف ماجد بن خميس العبدي رحمته الله في قوله:

كُلُّ أَجِيرٍ ضَامِنٌ فِي الْحُكْمِ  
 مِنْ شَائِفٍ وَرَاقِبٍ الْمَتَاعِ  
 إِلَّا الْأَلْسَى اسْتَثْنَيْتُهُمْ فِي النَّظْمِ  
 مُوَكَّلٍ بِالْأَجْرِ ثُمَّ الرَّاعِي



لِأَنَّهُ مِمَّنْ عَلَيْهِ يَحْفَظُ  
إِلَّا إِذَا فِي حِفْظِهِ قَدْ قَصَّرَا  
فَإِنَّهُ يَضْمَنُ إِنْ لَمْ يَكُنْ  
وَإِنْ يَكُنْ مِنَ الثَّقَاتِ عُدْرًا  
وَحَافِظٌ بِأُجْرَةٍ طَعَامًا  
وَقَتَّ الْمَنَامِ وَالضَّمَانَ يَسْقُطُ  
مَنْ دَفَعَ الْمَتَاعَ لِلْجَمَالِ  
فَقَالَ قَدْ ضَاعَ مِنَ الْعِثَارِ  
فَضَامِنٌ إِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ سَرَقٍ  
وَدَافِعٌ ثَوْبًا إِلَى قَصَّارٍ  
إِنَّ الْخَطَا يُضْمَنُ فِي الْأَمْوَالِ  
كَذَلِكَ الصَّانِعُ فِيمَا صَنَعَا  
مَا أَحَدَثَ الْعَامِلُ وَالْأَجِيرُ  
وَالْمَاءُ إِنْ كَانَ لَهُ قَدْ سَدًّا  
فَمَا عَلَى الْبِيدَارِ فِيمَا انْدَحَقَا<sup>(١)</sup>(٢)

بِعَيْنِهِ وَالْعَيْنُ مِنْهُ تَلَحَّظُ  
أَوْ أَنَّهُ لِغَيْرِهِ قَدْ أَجَّرَا  
أَجِيرُهُ مِنَ الثَّقَاتِ فَافْطِنْ  
لِأَنَّهُ فِي شَأْنِهَا مَا قَصَّرَا  
قِيلَ لَهُ فِي الْحُكْمِ أَنْ يَنَامَا  
عَنْهُ وَشَرَطُ النَّوْمِ عِنْدِي أَحْوَطُ  
يَحْمِلُهُ بِأُجْرَةٍ الْجَمَالِ  
مِنَ الْبَعِيرِ أَوْ مِنَ النَّفَارِ  
ضِيَاعُهُ أَوْ غَرَقٍ أَوْ حَرَقٍ  
يَقْصِرُهُ فَضَاعَ بِالْمَقْصَارِ  
وَالنَّفْسُ قَدْ قِيلَ بِكُلِّ حَالٍ  
وَالْعَمْدُ أَوْلَى بِالضَّمَانِ فَاسْمَعَا  
ضَمَانُهُ عَلَيْهِمَا يَصِيرُ  
سَدًّا وَثِقًا بَعْدَ مَا قَدْ رَدَّا  
لِأَنَّمَا عَلَيْهِ أَنْ يُوثَقَا

= وجمعهم ولده الشيخ عبد الله بن ماجد في بيت مُفْرَدٍ وهو قوله:

وَلَا يَضْمَنُ الرَّاعِي كَشَائِفٍ رَاقِبٍ وَكَيْلًا بِأَجْرٍ وَلِيَأْتُوا لِطَالِبٍ

وقوله: «ولياألوا»: أي: يحلفوا. (أبو إسحاق)

(١) اندحقا: أي: اندفق.

(٢) اندلق واندفع، والبيدار فيما يظهر هو القائم بحراسة السدود كما يرشد إليه قوله فيما يأتي:

(وذلك البیدار في عناء البيت. (أبو إسحاق)

## بَابُ الشَّرِيكِ فِي الْعَمَلِ

وَحَيْثُ كَانَ الْعَجْزُ فِي هَذَا الْبَشَرِ  
 فَاحْتِاجٌ لِلتَّاجِيرِ وَالتَّشْرِيكِ  
 فَلِلْأَجِيرِ مَا اسْتَقَرَّ مِنْ كِرَا  
 وَلِلشَّرِيكِ حِصَّةُ الثَّمَارِ  
 وَهَكَذَا يَلْزِمُهُ فِي الْعَمَلِ  
 مِثْلُ سَمَادِ الْقَتِّ وَالْحِلَالِ (١)  
 وَإِنْ يَمُتْ شَرِيكُهُ يَلْزَمُ مَنْ  
 فَيَلْزَمُ الْبَالِغَ وَالْيَتِيمَا  
 وَفِي الشَّرِيكَيْنِ إِذَا مَا أَحْضَرَا  
 فَبَذَرُ بَعْضٍ مِنْهُمَا قَدْ نَبَتَا  
 وَذَلِكَ إِنْ لَمْ يَخْلُطَا لِلْبَذْرِ  
 وَرَجُلٌ كَانَتْ لَهُ زِرَاعَةٌ  
 قِيلَ عَلَيْهِ أَنْ يَشُوفَ الطَّيْرَا  
 طَبْعًا فَلِلْمُعِينِ حَالَهُ افْتَقَرُ  
 بِالْأَخْذِ لِلْأَجِيرِ وَالشَّرِيكِ  
 وَحُكْمُهُ مُفَصَّلًا قَدْ ذَكَرَا  
 بِحَسَبِ الْوَاقِعِ فِي الْمِقْدَارِ  
 نَصِيبُهُ بِالْقَدْرِ الْمُفَصَّلِ  
 وَنَحْوِهِ مِنْ سَائِرِ الْأَعْمَالِ  
 يَرِثُهُ الْقِيَامُ حَتَّى يُدْرِكَنْ  
 كُلاً مَنَابُهُ (٢) لِيَسْتَقِيمَا  
 بَذْرًا لِأَرْضٍ رَغْبَا أَنْ يَبْذُرَا  
 فَالِاشْتِرَاكُ بَيْنَهُمَا قَدْ نَبَتَا  
 وَخَلَطُهُ مُؤَكَّدٌ لِلْأَمْرِ  
 بَيْنَ زُرُوعِ النَّاسِ وَالْجَمَاعَةِ  
 كَمِثْلِ مَا يَلْزَمُ فِيهِ الْغَيْرَا (٣)

(١) قوله: «الحلال» بمهملة هو تنقية الزرع من الكلا، وهي لغة عُمانية. (المصنف)

(٢) قوله: «كُلًّا مَنَابُهُ»، أي: يلزم كلا منهما ما ينوبه من أجر العمل؛ أي: يصير عليه بقدر حصته من المبتاع.

(٣) قوله: «أن يشوف الطير» وعبرة عن طرد الطير عن الزرع؛ لغة عُمانية، وأصلها مجاز إرساله؛

لأنه عبّر بالشوف وهو عبارة عن النظر عن ثمرته، وهو طرد الطير، ثم اشتهر استعماله فصار

حقيقة عُرْفِيَّة. (المصنف)



قَالَ بِهِ مُوسَى فَتَى عَلَيَّ  
 وَالْهَيْسُ<sup>(٢)(١)</sup> لِلْأَرْضِ عَلَى الْمُقْتَعِدِ  
 وَقَالَ بَعْضُ إِنَّمَا الْهَيْسُ يَجِبُ  
 كَذَا عَلَى الْمُقْتَعِدِ الْأَمِينِ  
 لَكِنَّمَا زِيَادَةُ الْأَحْدَاثِ<sup>(٤)</sup>  
 وَقِيلَ فِي مُقْتَعِدِ الدُّكَانِ  
 بِأَنَّ لِلْمُقْتَعِدِ الزِّيَادَةَ  
 وَقَالَ بَعْضُ إِنْ يَكُنْ قَدْ أَصْلَحَا  
 وَالْأَرْضُ وَالنَّخْلُ إِذَا مَا قُعِدَا  
 وَذَلِكَ مِنْ بَيْعِ السِّنِينِ قَدْ مُنِعَ  
 وَلَا مِبَانَاةً<sup>(٥)</sup> عَلَى الْأَمْوَالِ  
 بَلِ الَّذِي نَحْفَظُ مِنْ ثُبُوتِ

أَكْرَمَ بِهِ مِنْ ثِقَةٍ وَلِيَّ  
 بِحَسَبِ الْمَعْرُوفِ وَالْمُعَوَّدِ  
 لَهَا إِذَا الزَّرْعُ لَهَا قَدْ انْتُخِبَ  
 شَحْبُ السَّوَاقي<sup>(٣)</sup> ثُمَّ حَفَرُ الطِّينِ  
 سَاقِطَةٌ عَنْهُ بِلَا أَنْكَاثِ  
 أَقْعَدُهُ بِزَائِدِ الْأَثْمَانِ  
 وَقِيلَ لِأَوَّلِ مَا اسْتَفَادَهُ  
 فِيهِ صَلَاحًا فَلَهُ مَا رَبِحَا  
 بِجُمْلَةٍ عَنِ الصَّوَابِ بَعْدَا  
 وَالنَّهْيِ فِيهِ عَنِ نَبِينَا رُفِعَ  
 لِأَنَّهَا لَيْسَتْ لِسِتْرِ الْحَالِ  
 ذَلِكَ فِي السِّتْرِ عَلَى الْبُيُوتِ

(١) قوله: «والهيس» هو إثارة الأرض بألة الحرث، و(المقتعد) هو آخذ الأرض بالأجرة. (المصنف)

(٢) وسبق لنا أن شرحنا الهيس بالدق والكسر على ما في القاموس وغيره من معاجم اللغة، وعلى ما ذكر المصنف فلغة عُمانية غير مشهورة ولا مدونة. (أبو إسحاق)

(٣) شحب السواقي: اخراج ما فيها مما يحبس الماء عن الجري كتراب وحجر ويجوز ذلك وقد سبق ذكره. (أبو إسحاق)

(٤) «زيادة الأحداث» كالهدم وخراب الساقية؛ بسيل أو نحوه؛ مما يزيد على الشحب المعتاد عند أهل البلاد، ومثل ذلك تصريخ الساقية فذلك كله على مالك الأرض لا على المُقْتَعِدِ. (أبو إسحاق)

(٥) قوله: «ولا مباناة» المباناة مفاعلة من البناء، وهو أن يبني كل واحد حائطاً على بستان، والمقصود أن هذا لا يلزم في البساتين؛ فلا يجبر الجار على بناء حائط على بستانه، لأن السِّتْر إنما يجب في البيوت لا في الأموال.





وَالْمَالُ لِلْفُرْجَةِ وَالتَّنْفُسِ<sup>(١)</sup>  
بَعْضُهُمَا أَعْلَاهُمَا مَكَانًا  
فَالْخُوصُ لَا يَكْفِي سِوَى مَخْصُوصٍ  
لِعِزَّةِ الطِّينِ وَبُعْدِ تَرْبِهِ  
بِئْرًا بِهَا مَاءٌ إِلَيْهَا رَحَلُوا  
مِنْ قَبْلِ أَصْحَابِ لَهُ لَا يَتَّقِي  
تَقَارَعُوا وَقَدَّمُوا الْمَقْرُوعَا<sup>(٢)</sup>  
عِنْدَ الْوُصُولِ قَدَمُوهُ وَاسْتَقَى  
لَيْسَ لَهُ لِلْمَاءِ طَرًّا يَحْوِي  
وَدَفَعُ ضُرَّهُمْ مِنَ الْإِجَابِ  
لَا شَجْرٌ فِيهَا وَنَخْلٌ أَيْضًا  
مَنْ كَانَ شَرِبَهَا عَلَيْهِ فَانْتَبَهَ  
فَمَا الَّذِي بَفْسَلِهَا يَصِيرُ  
مِنْ رَجُلٍ مَالًا بِهِ بِيَدَارُ  
لَوْ كَانَ فِيهِ الْغَضْبُ وَالزَّرْعُ حَضَرَ

لِأَنَّمَا الْبَيْتُ لِسِتْرِ الْأَنْفُسِ  
وَهُوَ عَلَى الْأَعْلَى إِذَا مَا كَانَا  
يَسْتُرُهُ بِالطِّينِ لَا بِالْخُوصِ  
يَكْفِي لِمَنْ تَعَوَّدَ السِّتْرَ بِهِ  
وَفِي ثَلَاثَةٍ إِذَا مَا وَصَلُوا  
أَرَادَ كُلُّ مِنْهُمْ أَنْ يَسْتَقِيَ  
فَإِنْ هُمُوا قَدْ وَصَلُوا جَمِيعًا  
وَإِنْ يَكُنْ بَعْضُهُمْ قَدْ سَبَقَا  
وَإِنَّمَا يَسْبِقُهُمْ بَدَلُوا  
خَوْفًا مِنَ الضَّرِّ عَلَى الْأَصْحَابِ  
وَمَنْ لَهُ شَرْبٌ<sup>(٣)</sup> لِأَرْضٍ بَيْضًا  
لَيْسَ لَهُ يَفْسَلُهَا إِذَا كَرِهَ  
لِأَنَّمَا الْفَسْلُ لَهَا تَغْيِيرُ  
وَقِيلَ مَهْمَا غَضَبَ الْجَبَّارُ  
فَحِصَّةُ الْبِيدَارِ فِيمَا قَدْ ثَمَرَ

(١) التَّنْفُسُ: أي: التَّوَسُّعُ.

(٢) المقروع: الذي أصابته الثَّرْعَةُ.

(٣) شرب: أي: شراب غير محدد بالساعات، بل على الكفاية من الماء، والأرض البيضاء الخالية من النخيل والأشجار كما فسرهُ رَحْمَةُ اللَّهِ.



وَالْغَيْثُ قَدْ قِيلَ لِرَبِّ الثَّوْرِ<sup>(١)</sup>  
 إِلَّا إِذَا اسْتَأْجَرَهُ أَيَّامًا  
 فَالْغَيْثُ لَا شَكَّ لِرَبِّ الثَّوْرِ  
 وَالسَّيْلُ إِنْ كَسَرَ ظَهَرَ النَّهْرُ  
 وَإِنْ يَكُنْ قَدْ ضَمَّهُ الْمَسْقَى فَلَا  
 وَقِيلَ لِلسَّاقِي مِنَ الْمِقْدَارِ  
 وَمَا عَدَاهُ فَهُوَ لِلْجَمِيعِ<sup>(٢)</sup>  
 كَانَ لَهُ مَاءٌ بِهِ أَوْ لَمْ يَكُنْ  
 وَنَاقِصٌ بِالسَّيْلِ يُنْقِصُنَا  
 وَمِثْلُ ذَلِكَ قِيلَ مَا يُغْتَصَبُ  
 وَقَالَ بَعْضُ إِنَّهُ يَكُونُ  
 وَمَنْهَجُ التَّفْصِيلِ عِنْدِي أَظْهَرُ

وَقِيلَ لِلزَّرَاعِ فِي الْمَأْثُورِ  
 مَعْلُومَةٌ يَزْجُرُهَا تَمَامًا  
 بَغَيْرِ حَيْفٍ وَبَغَيْرِ جَوْرِ  
 يَجُوزُ أَنْ يُسْقَى بِذَلِكَ الْكَسْرِ  
 يَجُوزُ أَنْ يُؤْخَذَ أَوْ يُحَوَّلَا  
 كَأَصْلِهِ السَّابِقِ فِي الْأَنْهَارِ  
 مِنْ كَافِرٍ وَمُسْلِمٍ مُطِيعٍ  
 وَاللَّهُ يُعْطِي مَنْ يَشَاءُ وَيَمُنُّ  
 مِنْهُ عَلَى الْجَمِيعِ فَافْهَمْنَا  
 فَنَقُصُّهُ عَلَى الْجَمِيعِ يَجِبُ  
 عَلَى الَّذِي يَغْصِبُهُ الْخَوُونُ  
 إِنْ قَصَدَ الْجَائِزُ شَخْصًا يَقْهَرُ

- (١) قوله: «والغيث قد قيل... إلخ» يعني: أن الزارع إذا استأجر رجلاً أن يزرع له زرعته على ثوره إلى أن يحصد الزرع، فصار في بعض الأيام يسقيه المطر ويستغني عن الزجر، فهل يكون ذلك الغيث من حظ صاحب الثور فيكون له أجره تاماً؟ أم يكون ذلك للزارع فيسقط من أجر الزاجر مقدار ما سقاه الغيث، فإن قدر بثلاث السقي أسقط من أجره الثلث؟ ففي ذلك قولان، أحدهما عندي أن ذلك من حظ صاحب الثور، وأما إذا استأجره أن يسقيه له شهراً أو أقل أو أكثر لمدة معلومة فما سقاه الغيث فهو من حظ صاحب الثور، وكان المصنف رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يرى له ذلك من غير اختلاف، والذي عندي أن ذلك مما يسوغ فيه الاختلاف أيضاً، ولكن الأصح أنه لصاحب الثور، والله أعلم.
- (٢) قوله: «وما عداه... إلخ» أقول: أن الظاهر هو القول الأول فما جمعت ساقيته من ماء السبيل فهو له، كما أنه إذا نقص ماؤه بشيء من الأسباب يكون عليه ما دام ذلك الماء له، والله أعلم.

فَذَلِكَ الْغَضْبُ عَلَى مَنْ غَضِبَا  
 وَالْأَرْضُ مَعَ مُغْتَصِبٍ هَلْ تُقْتَعَدُ  
 فَقِيلَ لَا وَهُوَ مَقَالُ الْأَكْثَرِ  
 لِأَنَّهُ مَالِكُهَا فَإِنْ رَضِيَ  
 قُلْتُ وَلَكِنْ ذَا الرِّضَى مَشُوبٌ  
 وَظَاهِرُ الْأَحْكَامِ أَنَّ مَنْ زَرَعَ  
 فَهُوَ بِذَا مُرْتَكِبٌ لِلْمَنْعِ  
 مِنْ هَاهُنَا قَالَ أَنَا بَرِيٌّ  
 وَزَارِعٌ أَرْضًا بِلَا إِذْلالِ  
 فَإِنَّهُ مِثْلُ الَّذِي قَدْ اغْتَصَبَ  
 وَزَرَعَهَا لِرَبِّهَا حَتْمًا وَجَبَ  
 وَهُوَ مُخَالِفٌ لِمَنْ قَدْ زَرَعَا  
 لَا عَرَقٌ<sup>(٣)</sup> لِظَالِمٍ وَلَا تَوَى<sup>(٤)</sup>

أَوْ عَمَّ فَهُوَ فِي الْجَمِيعِ انْسَحَبَا  
 مِنْ مَالِكِيهَا خُفِيَةً وَتُنْتَقَدُ  
 وَقِيلَ بِالْتَّرْخِيسِ عِنْدَ النَّظَرِ  
 فَصِحَّةُ الْعَقْدِ<sup>(١)</sup> رِضَاهُ يَقْتَضِي  
 بِالْكَرِهِ حَيْثُ مَالُهُ مَغْضُوبٌ  
 أَتَى بِشَيْءٍ فِعْلُهُ الشَّرْعُ مَنْعٌ  
 وَمُظْهِرٌ خِلَافَ حُكْمِ الشَّرْعِ  
 مِنْهُ إِذَا لَمْ يَتَّبِ الْأَبِيُّ  
 لِغَيْرِهِ مِنْ أَحَدِ الرَّجَالِ  
 حَتَّى يَصِحَّ الزَّرْعُ مِنْهُ بِسَبَبِ<sup>(٢)</sup>  
 وَمَا لَهُ فِيهَا عَنَاءٌ مُكْتَسَبٌ  
 بِسَبَبِ فَانْفَهَمَ مَقَالِي وَاسْمَعَا  
 فِي مَالِ مُسْلِمٍ رَوَاهُ مَنْ رَوَى

- (١) قوله: «فصححة العقد» صححة مفعول به مقدم، ورضى فاعله والهاء مضاف إليها. (أبو إسحاق)
- (٢) قوله: «بسبب» كما إذا اقتعدها من أحد الشركاء، وهو لا يدرى أن له فيها شريكًا، أو اشتراها ثم رُدَّ البيع بوجه من الوجوه، أو استحقت الأرض ممن كانت بيده فهذا داخل بسبب؛ فتكون له زراعته إلى حصادها، ويكون الأجر لمن له الأرض، وأما الغاصب لها ومن زرعها بدون سبب فليس له شيء، كما قيل لا عَرَقٌ وَلَا عَرَقٌ لِغَاصِبٍ.
- (٣) قوله: «عَرَقٌ» بفتح العين؛ أي: لا عناء لتعبه الذي أعرقه.
- (٤) التَّوَى: الهلاك، أي: لا يذهب مال المسلم سُدًى ولا يهلك، بل غَرَمه وضمائه على من ضيَّعه أو أتلفه على التعدي.



فَإِنَّهُ لِمَالِكَ وَسَاقِي  
 ذَلِكَ فِيمَا النَّفْعُ فِيهِ يُجْمَعُ  
 فِي أَرْضٍ مَنْ صَارَ لَهُ جَوَارًا  
 قِيمَةُ بَذَرِهِ لَهُ يُعْرَمُ  
 بَلْ ذَاكَ مَالٌ ضَائِعٌ أَمَامَهُ  
 صَاحِبُهُ عَلَيْهِ لَيْسَ يُحْجَرُ  
 بِهِ كَذَا مَا بِاخْتِيَارِ ضَيْعًا<sup>(٣)</sup>  
 يُلْتَقَطُ السَّمَادُ مِنْهَا مَثَلًا  
 لِأَنَّهُ مَنْفَعَةُ النَّخِيلِ  
 خِلَافَ مَا بِهِ النُّفُوسُ تَسْمَحُ  
 أَتَى بِهِ السَّيْلُ فَمَا بِهِ عَتَبَ  
 بُرًّا<sup>(٤)</sup> بِهَا عَنْ غَيْرِهِ قَدْ مُنِعَا  
 يَزْرَعُ فَرُبُّهَا بَذَا الزَّرْعِ قَمِنُ<sup>(٥)</sup>

وَهَكَذَا الزَّرْعُ عَلَى السَّوَاقِي  
 وَإِنْ يَكُنْ فِي جَائِزٍ<sup>(١)</sup> فَيُوضَعُ  
 وَبَادِرٌ أَرْضًا لَهُ فَطَارًا  
 وَتَبَتَ الْبَذْرُ هُنَاكَ تَلَزَمُ  
 وَلَا أَقُولُ<sup>(٢)</sup> فِيهِ بِالْغَرَامَةِ  
 وَكُلُّ مَالٍ ضَائِعٍ لَا يَقْدَرُ  
 بَلْ جَائِزٌ لِلْغَيْرِ أَنْ يَنْتَفِعَا  
 وَالْأَرْضُ إِنْ كَانَتْ لِغَيْرِهِ فَلَا  
 لَوْ كَانَ حَادِثًا بِهَا مِنْ سَيْلٍ  
 وَرُبُّهَا بِأَخْذِهِ لَا يَسْمَحُ  
 وَمَا سِوَاهُ مِنْ جُدُوعٍ وَحَطَبٍ  
 وَمُكْتَرٍ أَرْضًا عَلَى أَنْ يَزْرَعَا  
 فَمَا لَهُ يَزْرَعُ غَيْرَهُ فَإِنْ

(١) الجائز نوع من السواقي، وهو ما كان منها مشتركًا بين متعدد في توزيع وسقي، ومنها الإجمالية

والحملان والقائد وستاتي في باب السواقي. (أبو إسحاق)

(٢) قوله: «ولا أقول فيه بالغرامة» أي: قياسًا على المال الضائع الذي لا يدركه ربه، ولا يقدر عليه،

وهذا هو الصحيح المؤيد بالدليل والنظر.

(٣) في نسخة وضعا. (أبو إسحاق)

(٤) قوله: «بُرًّا» هو بضم الباء، حبّ الحنطة.

(٥) قمين: أي: حقيق.

لِأَنَّهُ كَمَثَلِ مَنْ يَغْتَصِبُ  
 وَزَرْعُهُ لَهُ إِذَا لَمْ يُمْنَعِ  
 لِأَنَّهُ بِسَبَبِ قَدْ دَخَلَ  
 وَعَامِلٌ حَظَّرَ<sup>(٢)</sup> أَرْضَ الْهَنْقَرِيِّ<sup>(٣)</sup>  
 أَرَادَ أَنْ يُخْرِجَ مَا قَدْ حَظَّرَا  
 فَإِنْ يَكُنْ مِنَ الْمُبَاحِ جَاءَ بِهِ  
 وَهَكَذَا إِنْ كَانَ مِنْ مَالٍ لَهُ  
 وَإِنْ يَكُنْ مِنْ مَالِ رَبِّ الْأَرْضِ  
 وَرَجُلٌ قَدْ بَاعَ أَرْضًا بَعْدَ مَا  
 فَقِيلَ إِنَّ بَيْعَهُ لَهَا فَسَدُ  
 وَقِيلَ بَلْ يُقْسَمُ بِالْأَيَّامِ  
 لِلْمُشْتَرِيِّ مِنْ يَوْمِ صِحَّةِ الشُّرَا  
 وَالنَّفْعُ لِلْمُقْتَعِدِ الْمَعْلُومِ  
 مَنْ اِكْتَرَى أَرْضًا لَهَا لِيُزْرَعَا

(١) قوله: «لو كان بُرًّا يَدَّعِي» أي: صاحب الأرض.

(٢) قوله: «حَظَّرَ» بتشديد الظاء، أي: وضع عليها الحظر، وهو الشوك ليمنع دخول الدواب فيها.

(٣) قوله: «الهنقري» هو صاحب المال، وهو مقابل للعامل، وذلك اصطلاح عُمانِي، وعامل

النَّحْلُ سمي عندهم ببيدار، وكراء الأرض والماء يسمى قعد، فالقاعد هو فاعل ذلك،

والمقتعد قابله. (المصنف)



وَتَرَكَ الزَّرْعَ إِلَى أَنْ ذَهَبَا  
 إِذِ الْكِرَا لَمْ يَتَوَقَّفْنَا  
 وَمُكْتَرِي الْمَنْزِلِ لَا يَنَامَا<sup>(١)</sup>  
 وَلَا لَهُ يَزْكُرُ فِي الْجِدَارِ  
 وَهَكَذَا التَّحْمِيمُ فِي التَّنُّورِ  
 وَبَعْضُهُمْ<sup>(٢)</sup> قَالَ لَهُ مَا كَانَا  
 وَإِنْ يَكُنْ بِإِذْنِهِ فَلَا حَرْجَ  
 وَتَمَّ هَذَا الْبَابُ جَامِعًا لِمَا  
 فَبَعْضُ ذَلِكَ ظَاهِرٌ لِلنَّظَرِ  
 فَالِاقْتِعَادُ شَرَكَةً فِي الْمَعْنَى  
 وَيَدْخُلُ الْجَمِيعُ فِي اشْتِرَاكِ  
 فَالْأَجْرُ لِلْأَرْضِ عَلَيْهِ وَجَبَا  
 عَلَى صَاحِبِ زَرْعِهِ اعْلَمْنَا  
 فِي ظَهْرِهِ إِلَّا بِشَرْطِ قَامَا  
 خَشَبَةً كَوْتَدِ مِسْمَارِ  
 مَا لَمْ يَكُنْ فِي شَرْطِهِ الْمَذْكُورِ  
 لِرَبِّهِ بِغَيْرِ ضَرِّ بَانَا  
 لَوْ كَانَ مِنْ غَيْرِ اشْتِرَاكِ قَدْ خَرَجَ  
 فِيهِ مِنَ الشَّرَكَةِ مَعْنَى فَافْهَمَا  
 وَبَعْضُهُ يَخْفَى لِغَيْرِ الْمُبْصِرِ  
 كَذَا كِرَا الْأَرْضِ كَذَلِكَ الْبِنَا  
 وَيُدْرَى مَعْنَى ذَلِكَ بِالْإِدْرَاكِ

### بَابُ مَا تَسْتَحِقُّهُ الْأَمْوَالُ مِنْ حَرِيمٍ وَغَيْرِهِ

وَحَيْثُ كَانَ الضَّرُّ مَضْرُوفًا فَلَا  
 فَهَذِهِ النَّخِيلُ وَالْأَشْجَارُ  
 فَيُثْبِتُ الْحَرِيمَ وَالْقِيَاسُ  
 يَثْبِتُ حُكْمَ فِيهِ ضَرُّ حَصَلَا  
 جَمِيعُهَا يَضُرُّهَا الضَّرَارُ  
 لَهَا وَدَفْعُ ضَرِّهَا أَسَاسُ

(١) قوله: «لا يناما» أصله لا ينامن بنون التوكيد، فحذفت وعوض عنها الألف. (المصنف)

(٢) قوله: «وبعضهم قال له... إلخ» قلت: هذا هو الصحيح المعروف بين الناس.

تُقَايِسُ النَّخْلَةَ مَا شَاكَلَهَا      مَا لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ قَاطِعٌ لَهَا  
 وَاخْتَلَفُوا<sup>(١)</sup> فِي الْقَطْعِ بِالْجِدَارِ      وَبِالسَّوَاqِي قِيلَ وَالْحِطَارِ  
 وَالْأَوَّلَانِ قَاطِعٌ فِي الْأَكْثَرِ      دُونَ الْحِطَارِ فَافْهَمَنَّ وَانْظُرْ  
 وَيَنْبَغِي اعْتِبَارُهُ فَيَجْعَلُ      فِي مَوْضِعٍ قَطْعًا عَلَيْهِ عَوَّلُوا  
 وَلَا يُعَدُّ قَاطِعًا فِي مَوْضِعٍ      لَيْسَ بِقَاطِعٍ لَدَيْهِمْ فَاسْمَعِ  
 وَجَائِزٌ أَنْ يَفْسَلَ الْأَشْجَارَا      فِي مَالِهِ يَجْعَلُهَا حِطَارَا  
 إِلَّا إِذَا كَانَ بِيْطْنِ الْوَادِي      إِذْ ضُرُّهُ عَلَى سِوَاهُ بَادِي  
 وَالنَّخْلُ مِنْهُ (عَاضِدِيٌّ) وَهُوَ مَا      كَانَ عَلَى السَّوَاqِي فَسَلًا<sup>(٢)</sup> \* عُلِمَا  
 دُونَ ثَلَاثِ أَذْرُعٍ وَمَا عَدَا      هَذَا يُسَمَّى (ذَا الْحِيَاضِ) أَبَدَا  
 وَنَخْلَةٌ مِنْ دُونَ أَرْضٍ تُدْعَى      (وَقِيْعَةً)<sup>(٣)</sup> وَلَا تَنَالُ مَدْعَى  
 إِنْ سَقَطَتْ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَفْسِلَا      مَكَانَهَا وَلَا يَنَالُ مَسْجَلًا<sup>(٤)</sup> \*

(١) قوله: «واختلفوا في القطع بالجدار» أي: في قطع وجوب الحریم للنخيل والأشجار بالجدار فقال بعض العلماء: إن الجدر تقطع الحریم؛ فلا يجب على من أراد أن يفسل في بستانه المحاط بالجداران يحرم عن مال جاره الذي خلف جداره، وقيل: إنها لا تقطع الحریم فعليه أن يحرم عن جاره الحریم الشرعي، ولو كان من خلف الجدار، ولم يذكر المصنف حد ارتفاع الجدار، وأحب أن يُقَدَّرَ بقامة الإنسان المتوسط فصاعدًا، لا ما دُونَ ذلك.

(٢) قوله: «فسلا» مصدر واقع موقع الحال.

\* ويقرأ البيت بحذف الياء من كلمة (السواقي). (إسماعيل)

(٣) قوله: «تدعى» أي: تسمى. والوقية: النخلة التي ليس لها حق من الأرض إلا ما دامت قائمة عليها فإذا وقعت، أي: سقطت فلا حق لصاحبها في الأرض.

(٤) قوله: «مسجلا»، أي: سجلاً، والسجال هو ما يوضع على النخلة من الجذوع أو الخشب ليمنعها عن الوقوع، ومنه قولهم فلان عذيقها المرجب.

\* وقد يكون المراد بالمسجل مكان السجل. ويدل عليه منع الدكاة لأنهما يحتاجان إلى مكان. (إسماعيل)



كَذَلِكَ لَا يَبْنِي لَهَا دُكَّانَهُ<sup>(١)</sup> وَلِلْبِنَا فِي أَرْضٍ غَيْرِهِ يَدُ  
وَبَعْضُهُمْ أَجَازَ أَنْ يُدَكَّنَا وَهَكَذَا أَبُو عَلِيٍّ قَالَا  
إِنْ خَافَ مِنْ سُقُوطِهَا وَلَوْ كَرِهَ وَذَلِكَ حَقٌّ لِأَخِيهِ قَدْ وَجَبَ  
هَذَا هُوَ الْوَجْهُ فَمَا التَّعَجُّبُ لَكِنْ عَلَيْهِ أَنْ يُزِيلَ مَا وَضَعَ  
وَصَرْمُهَا لِرَبِّهَا إِنْ اتَّصَلَ وَقَلْعُهُ<sup>(٤)</sup> يَلْزِمُهُ لِأَنَّهَا  
وَإِنْ يَشَا ذُو الْأَرْضِ فَسَلَا أَحْرَمًا لَيْسَ لِرَبِّ الْأَرْضِ فِيهَا حَدَثٌ  
وَقِيلَ مَا لَهَا حَرِيمٌ أَبَدًا

لَأَنَّ ذَاكَ لَمْ يَكُنْ مَكَانَهُ مِنْ هَاهُنَا بِنَاءَهُ قَدْ بَعَدُوا  
إِنْ خَافَ أَنْ تَسْقُطَ مِنْ عُدْمِ الْبِنَا إِنْ لَهْ أَنْ يَجْعَلَ السِّجَالَا  
ذُو الْأَرْضِ إِذْ بِمَنْعِهِ صَارَ شَرِهَ<sup>(٢)</sup> كَجَارِهِ إِنْ شَاءَ يَغْرِزُ الْخَشْبَ  
مِنْ قَوْلِهِ وَكَيْفَ عَنْهُ يُرْغَبُ لَهَا إِذَا مَا جَذَعُهَا قَدْ انْقَلَعَ<sup>(٣)</sup>  
بِجَذَعِهَا وَلَا كَذَلِكَ مَا انفصل مَوْضِعُهُ لِغَيْرِهِ إِنْ أَلْزَمَا<sup>(٥)</sup>  
عَنْهَا ثَلَاثَ أَذْرُعٍ مُتَمَمًا حَتَّى يَزُولَ جَذَعُهَا الْمُورَثُ  
لِأَنَّهَا كَمِثْلِ جِذْعِ أُسْنِدَا

(١) قوله: «دُكَّان» هي بناء يجعل في أصل جذع النخلة لثلاث تسقط، مشتق من التدكين وهو التطين،

أي: البناء بالطين.

(٢) قوله: «صار شره»، أي: حريصاً.

(٣) قد انقلع: أي: سقط.

(٤) قلعه: أي: إزالته قال قلعه سنه إذا أزالها. (أبو إسحاق)

(٥) قوله: «ألزما»، أي: إن ألزمه ذلك.



وَلَمْ تَكُنْ وَقِيعَةً إِلَّا إِذَا إِذَا  
 يَشْرِطُهَا<sup>(١)</sup> وَقِيعَةً إِنْ ذَهَبَتْ  
 كَذَا إِذَا أُعْطِيَ كَذَا إِذَا أَقْرَ  
 وَنَخْلَةً لِخَالِدٍ بَارِضٍ  
 زَيْدٌ يَقُولُ إِنَّهَا وَقِيعَةٌ  
 فَإِنَّهَا شَاهِدَةٌ بِأَصْلِهَا  
 حَتَّى يَجِي بِشَاهِدَيْنِ عَدْلٍ<sup>(٢)</sup>  
 وَقِيلَ إِنْ الْمُدَّعِي مَنْ ادَّعَى  
 لِأَنَّهَا زِيَادَةٌ فِي الْمُلْكِ  
 لِلْعَاضِدِيَّاتِ ثَلَاثُ أَذْرُعٍ  
 بَوَسَطِ الذَّرْعِ وَآخِرُونَا  
 وَهُوَ ذِرَاعُ هَاشِمٍ جَدِّ النَّبِيِّ  
 ذِرَاعُهُ نِصْفُ ذِرَاعٍ زَادَا  
 أَوْصَى بِهَا أَوْ بَاعَهَا عَلَى كَذَا  
 فَمَا لَهُ مِنْ بَعْدِهَا حَقٌّ ثَبَتَ  
 بِهَا عَلَى الشَّرْطِ الَّذِي قَدْ اسْتَقَرَّ  
 زَيْدٌ تَخَالَفًا بِمَاذَا نَقَضِي  
 وَخَالِدٌ فِي ذَلِكَ لَنْ يُطِيعَهُ  
 وَالْمُدَّعِي مَنْ قَالَ لَا أَضِلُّ لَهَا  
 بِأَنَّهَا لَيْسَ لَهَا مِنْ أَضِلُّ  
 بِأَنَّهَا أَضِلُّ تَحُوزُ الْمَوْضِعَا  
 يَحْتَاجُ لِلْإِشْهَادِ عِنْدَ الدَّرْكِ<sup>(٣)</sup>  
 وَقَالَ قَوْمٌ بَلْ ذِرَاعَانِ فَعِي  
 بِالْعَمَرِيِّ الْحَدِّ يَذْرَعُونَا  
 فَإِنَّهُ قَدَّرَ أَرْضَ الْعَرَبِ  
 عَلَى سِوَاهُ فَافْهَمِ الْمُرَادَا

(١) قوله: «يشرطها»، أي: أنها لا تكون وقية إلا إذا باعها على أنها وقية، أو أوصى بها وقية أو أقر بها لأحد أنها وقية، أو أعطاهما أحداً على أنها وقية.

(٢) قوله: «بشاهدين عدل» عدل صفة لشاهدين وإنما إفراد الوصف لأنه مصدر قال في الخلاصة:

وَتَعَثُوا بِمُضَدِّ كَثِيرَا وَالتَّزْمُوا الْإِنْفِرَادِ وَالتَّذْكِيرَا

وفي نسخة: «بشاهدي عدل» بحذف نون المثني لإضافته إلى عدل ولكن لا يستقيم الوزن في الشرط إلا بتشديد الياء من شاهدي، والوجه الأول أخف، ولذلك عدل عنه المصنف في هذه

النسخة. (أبو إسحاق)

(٣) الدرك: أي: عند طلب درك المطلوب.



تَحُوزُ ذَرْعَهَا بِلَا ارْتِيَابٍ      مِنْ الْوَجِينِ<sup>(١)</sup><sup>(٢)</sup> وَمِنْ الْخَرَابِ  
لَا مِنْ أَرْضِ النَّاسِ وَالْدُّرُوبِ      إِذْ مَا لَهَا فِي ذَلِكَ مِنْ نَصِيبِ  
وَإِنْ تَكُنْ فِي جَائِزِ السَّوَاقِي      قِيلَ لَهَا بِحُكْمِ الْإِسْتِحْقَاقِ  
مَا فَوْقَهَا وَلَوْ إِلَى سِيرَافٍ<sup>(٣)</sup><sup>(٤)</sup>      مَا لَمْ تَكُنْ بِقَاطِعِ تُوَافِي  
وَإِنَّهَا تُقَاسُ الْأُخْرَى وَلَوْ      طَالَ الْمَدَى بَيْنَهُمَا كَذَا حَكَّوْا  
لِأَنَّ أَهْلَ النَّخْلَتَيْنِ لَحَقُّوْا      بِسَبَبِ خِلَافِ مَنْ لَمْ يَلْحَقُوا  
وَقِيلَ مَا فَوْقَ الثَّلَاثِ الْأَذْرُعِ      يُوقَفُ عَنْ هَذَا وَعَنْ ذَا فَاسْمَعِ  
وَقَالَ قَوْمٌ بَلْ لَهَا ثَمَانِيَةٌ      وَالْوَقْفُ عَمَّا بَعْدَهَا عَلَانِيَةٌ  
وَهُوَ مِنَ الْأَقْوَالِ عِنْدِي وَسَطٌ      وَرَدُّهُ لِلْعُرْفِ<sup>(٥)</sup> هُوَ الْأَضْبَطُ  
وَإِنْ تَكُنْ حَوْضِيَّةً<sup>(٦)</sup> يُقَدَّرُ      مَا بَيْنَهَا وَأُخْتِهَا وَيُنْظَرُ  
فَإِنْ يَكُنْ بَيْنَهُمَا سِتٌّ عَشْرٌ<sup>(٧)</sup>      مِنْ أذْرُعٍ يُقَسَّمُ ذَلِكَ الْقَدَرُ

(١) الوجين شاطئ الساقية، والوجين أيضًا شاطئ الوادي، والوجين أيضًا الأرض الغليظة الصلبة

والعارض من الأرض. (أبو إسحاق)

(٢) قوله: الوجين: هو الحاجز المنسوب بالتراب بين عواضد النخيل، ويقال له عندنا: الوعب،

وكذلك يسمى جانب الساقية وجينا، والخراب: الأرض الموات غير المحروثة. (أبو إسحاق)

(٣) سيراف: هي من بلاد العجم، قريبة من بحر القلزم، خربت الزلازل. ولم يبق الآن إلا اسمها.

(أبو إسحاق)

(٤) بلد بفارس كبيرة. (أبو إسحاق)

(٥) للعُرف: أي: للعادة المعروفة بين أهل كل بلد.

(٦) الحوضية: النخلة التي لها قياسها من الأرض بخلاف الوقية.

(٧) قوله: «فإن يكن بينهما ست عشر... إلخ» يعني: أنه إذا كان بين النخلة والنخلة الأخرى التي

تقاسيها، وهي لغير صاحب النخلة الأولى ستة عشر ذراعًا فما دونها فلكل نخلة منهما ثمانية =

وَإِنْ يَزِدُّ تَرْجِعُ كُلُّ وَاحِدَهُ  
 وَقِيلَ إِنَّ قَدْرَ الْمَقْسُومِ  
 فَإِنْ يَزِدُّ عَنْ ذَلِكَ الْمُقَدَّرِ  
 لِصَاحِبِ الْأَرْضِ إِذَا أَنْ يَفْسِلَا  
 وَقِيلَ فِي الْأَشْجَارِ مِنْ ذِي السَّاقِ  
 وَقِيلَ لَا تُقَاسُ النَّخِيلَا  
 وَتَقَطُّعُ الْقِيَاسِ وَالْبَعْضُ يَرَى  
 وَتَسَعَةُ الْأَذْرُعِ لِلْكَبَارِ  
 كَذَلِكَ الْأَمْبَا كَذَاكَ السَّوْقُمِ  
 وَاللُّومِي<sup>(٢)</sup> وَالنَّارِنْجُ كَالنَّخِيلِ  
 ثَلَاثَةُ الْأَذْرُعِ لِلرُّمَانَ  
 كَذَلِكَ التَّيْنُ وَبَعْضُ قَالَ لَهُ  
 إِلَى ثَلَاثِ أَذْرُعٍ لَا زَائِدَهُ  
 سَبْعَةَ عَشْرٍ قَدْرَ الْحَرِيمِ  
 تَرْجِعُ إِلَى حَرِيمِهَا الْمُقَرَّرِ  
 مِنْ بَعْدِ سِتِّ أَذْرُعٍ فَمَا عَلَا  
 تُقَاسُ النَّخْلَ بِالِاسْتِحْقَاقِ  
 بَلْ تُعْطَى مَا قَامَتْ عَلَيْهِ قِيَلَا  
 بِأَنَّهَا لَا تَقْطَعَنَّ مَا وَرَا  
 مِنْ شَجَرٍ كَالْجَوْزِ وَالصَّبَارِ<sup>(١)</sup>  
 وَنَحْوَهَا وَالْقَرْطُ الْمُعْظَمُ  
 وَسِتَّةُ الْأَذْرُعِ بَعْضُ الْقِيَلِ  
 وَالْخَوْخِ وَالْأَثْرَنْجِ فِي الْمَكَانِ  
 سِتَّةُ أَذْرُعٍ حَرِيمًا حَصَلَهُ

= أذرع حريمًا، وليس لكل واحد منها أن يغرس نخله في هذه الثمانية الأذرع، لأنها حريم  
 لنخلته السابقة، وإنما له أن يزرعها ويحرقها بما لا يضر نخلة جاره، إلا أن يتفقا معًا على  
 الغرس في هذا الحريم، وإلا فلا يغرس واحد منهما إلا مكان نخلته أو فيما خلفها، دفعًا  
 للضرر، وإن زاد القياس على هذا المقدار رجعت كل نخلة إلى حريمها المقرر، وهو ثلاثة  
 أذرع، والذي اختاره في هذا كله، أن يكون لكل نخلة من الحريم مثل طول عسيبها، لأن ضرر  
 المفاسلة لا يرفعه إلا هذا الاعتبار، وقد رَوَى هذا بعضهم حديثًا، والله أعلم بصحته.

(١) الصبار: هو شجر الحومز، وهو التمر الهندي.

(٢) اللومي: هو الليمون الحامض المعروف.



وَالسَّيَّةُ الْأَذْرَعُ قِيلَ تَكْفِي  
 وَهِيَ اعْتِبَارَاتٌ لِدَفْعِ الضَّرْرِ  
 وَالْأَسُّ وَالْحِنَّا يُقَالُ شَجَرٌ  
 وَقَالَ بَعْضُ إِنَّهُ زِرَاعُهُ  
 وَالتُّورِيَانُ<sup>(١)</sup> مِثْلُهُ قَدْ اخْتَلَفَ  
 وَسَمِسِمٌ وَمُشْمُشٌ وَالْأَثْبُ  
 وَلَيْسَ لِلزَّرْعِ وَلَا لِلنَّجْمِ  
 وَالنَّجْمُ مِنْ أَشْجَارِنَا مَا لَيْسَ لَهُ  
 لِلسِّدْرِ وَالْأَمْبَا بِهِذَا الوَصْفِ  
 مِنْ اخْتِلَاطِ نَخْلِهِمْ وَالشَّجَرِ  
 وَالْفَسْحُ عَنْهُ ثَابِتٌ لَا يُنْكَرُ  
 لَا فَسْحَ فِيهِ لَا وَلَا إِضَاعَهُ  
 فِيهِ وَفِي القُطْنِ كَذَاكَ فَاعْتَرَفَ  
 وَالقَاوُ مِنْ ذِي السَّاقِ قِيلَ يُحْسَبُ  
 قَطُّ حَرِيمٍ عِنْدَ أَهْلِ العِلْمِ  
 سَاقٌ وَلَا جِذْعٌ لَهُ فَيَحْمَلُهُ

### باب السواقي

وَمَسَلُّكَ المَاءِ يُسَمَّى سَاقِيَهُ  
 وَالتُّورِيَانُ: هو من أنواع البقولات، يزرع غالبًا على حافة زرع السكر، حتى صار عند أهل عمان في ذلك مثل يضرب وهو قولهم: التوريان حِطَارِ السُّكْرِ، وشجره أطول من شجر الفول، وحبه أصفر.  
 (٢) قوله: «تَجَوُّزًا»، أي: مجازًا لأن الساقية حقيقة هو الماء، والساقية مَسَلُّكُهُ، فسميت بذلك مجازًا  
 مرسلًا، من وصف المحل باسم الحال.  
 (٣) «الضاحية» هي القطعة من الأرض المحروثة المحددة بحدود معروفة، وقد اختلفت الاصطلاحات بين أهل عُمان فعند أهالي الظاهرة من عمان أن الضاحية هي القطعة الكبيرة من النخل، وعند غيرهم هي أرض الزراعة التي ليس بها نخل ولا شجر.

(١) التوريان: هو من أنواع البقولات، يزرع غالبًا على حافة زرع السكر، حتى صار عند أهل عمان في ذلك مثل يضرب وهو قولهم: التوريان حِطَارِ السُّكْرِ، وشجره أطول من شجر الفول، وحبه أصفر.  
 (٢) قوله: «تَجَوُّزًا»، أي: مجازًا لأن الساقية حقيقة هو الماء، والساقية مَسَلُّكُهُ، فسميت بذلك مجازًا  
 مرسلًا، من وصف المحل باسم الحال.  
 (٣) «الضاحية» هي القطعة من الأرض المحروثة المحددة بحدود معروفة، وقد اختلفت الاصطلاحات بين أهل عُمان فعند أهالي الظاهرة من عمان أن الضاحية هي القطعة الكبيرة من النخل، وعند غيرهم هي أرض الزراعة التي ليس بها نخل ولا شجر.

فَالْجَائِزُ الَّذِي يَكُونُ أَكْبَرًا  
 وَقِيلَ أَرْبَعًا حَوَى لَا مِنْ عَلِيٍّ  
 مَلَائِكُهَا شَرْطًا بِهَذَا حُدُّدًا  
 فَوَضَفُهَا بِجَائِزٍ هُنَا سَقَطَ  
 وَانْفَصَلَتْ بِغَيْرِهِ خِلَالَهُ  
 كَانَ مِنَ الْفَضْلِ هُنَاكَ فَاعْلَمَا  
 كَمَا لِكَيْنِ حَيْثُمَا تَقَلَّبَا  
 كَانَتْ لِشَتَى فَهَوَ جَائِزٌ نَمَا  
 عَنْ أَضْلِهِ كَلَّا وَلَا يُحَوَّلُ  
 فَحُكْمُ هَذَا حُكْمُ ذَلِكَ أَوَّلًا  
 وَلَيْسَ بِالْحَالِ الَّذِي قَدْ صَارَا  
 لِبَجَائِزٍ وَقِيلَ لَا يَنْتَقِلُ  
 مِنْ جَائِزٍ لِسَقْيِ مَا قَدْ قَرَّبَا  
 هَذَا الَّذِي يُقَالُ غَيْرُ جَائِزٍ  
 وَهِيَ الَّتِي بِهَا اعْتِمَادُ الدَّيْرَةِ<sup>(٢)</sup>

وَهِيَ (جَوَائِزٌ وَحُمَلَانٌ)<sup>(١)</sup> تُرَى  
 خَمْسَ أَجَائِلٍ حَوَى مِنْ أَسْفَلِ  
 تَسْقِي مِنَ الْأَمْوَالِ مَا تَعَدَّدَا  
 وَإِنْ يَكُنْ يَمْلِكُهَا فَتَى فَقَطْ  
 إِلَّا إِذَا تَفَرَّقَتْ أَمْوَالُهُ  
 فَهَاهُنَا يُعَدُّ جَائِزًا لِمَا  
 لِأَنَّهُ بِالْإِنْفِصَالِ حُسْبًا  
 وَإِنْ تَكُنْ صَارَتْ إِلَيْهِ بَعْدَ مَا  
 لِأَنَّمَا الْجَائِزُ لَا يَنْتَقِلُ  
 بَلْ حُكْمُهُ بَاقٍ وَإِنْ تَحَوَّلَا  
 لِأَنَّ بِالتَّأْسِيسِ الْاِعْتِبَارَا  
 وَالْحُمَلَانَ حُكْمُهُ يَنْتَقِلُ  
 وَالْحُمَلَانَ مَسْلُوكٌ تَشَعَّبَا  
 مَسْقَاهُ دُونَ الْمَسْقَى لِلْجَوَائِزِ  
 وَالْقَائِدِ السَّاقِيَةُ الْكَبِيرَةُ

(١) قوله: «وهي جوائز وحملان» هذه التسميات إنما هي اصطلاحات عُمانية، فالساقية الجائزة عندهم ما جمعت خمسة فتوح وقيل أربعة فقط للمالكين متفرقين، أي: كل فتح منها لمالك غير مالك الفتح الآخر، والحملان ما كان فيها دون ذلك، والفتح هو الباب الصغير الذي يفتح من الساقية لسقي البساتين، ثم يفتح من بعده فتح آخر لسقي بساتين أخرى، وهكذا.

(٢) الدَّيْرَةُ: هي البلد، لغة عُمانية.



وَقَدَرُهَا فِي الْعَرْضِ وَالْعُمُقِ عَلَى  
 وَكُلُّ مَا يَمْنَعُ جَرِي الْمَاءِ  
 وَإِنْ يَكُنْ بغيرِ ذَاكَ قَطْعًا  
 وَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَسُدَّ النَّهْرًا  
 قِيلَ يَسُدُّ مَاءَهُ عَلَيْهَا  
 لِأَنَّ ذَاكَ فِعْلُهُ مَعْرُوفٌ  
 وَبَعْضُهُمْ شَدَّدَ وَالتَّشْدِيدُ  
 وَإِنْ يَكُنْ فِي كَبْسِهَا صَلَاحٌ  
 كَذَلِكَ الطَّرِيقُ وَالْمَقْصُودُ  
 وَلَمْ يُجِزُوا ذَاكَ بِالْحِجَارَةِ  
 وَرَجُلٌ فِي مَالِهِ ثِقَابٌ<sup>(١)</sup>  
 إِلَّا إِذَا مَا الْأَرْضُ كَانَتْ أَضَلًّا  
 وَالْإِذْنُ مِنْ جِبَاهِ<sup>(٢)</sup> أَهْلِ الْفَلَجِ

(١) فِي الْإِفْتَاءِ: أَي: الْفَتْوَى يَعْنِي عِنْدَ أَهْلِ الْفَتْوَى.

(٢) قَوْلُهُ: «السَّبِيَّةُ» هُوَ الْمَاءُ الْجَارِي فِي السَّاقِيَةِ بَعْدَ رَدِّ النَّهْرِ، وَيَسْمَى أَيْضًا الْمَجْرَى. (الْمَصْنَفُ)

(٣) ثِقَابٌ: جَمْعُ ثِقْبَةٍ وَهِيَ: الْفُرْضُ الَّتِي تَحْفَرُ إِلَى سَاقِيَةِ الْفَلَجِ، قَبْلَ أَنْ يَسِيحَ مَآؤُهُ فِي الْأَرْضِ الَّتِي يَسْقِيهَا؛ لِإِحْرَاجِ الْحَفْرِ مِنَ التَّرَابِ وَالْحِجَارَةِ. «وَسَمَّيْنَاهَا»: خَتَمَهَا وَسَلَدَهَا. وَ«ثَمَّ» بِالْفَتْحِ ظَرْفٌ مَكَانٌ بِمَعْنَى هُنَاكَ وَهِنَا.

(٤) جِبَاهُ: بِالْجِيمِ وَالْبَاءِ، أَي: إِشْرَافُهُمْ كَمَا هُوَ ذَلِكَ فِي الْوَجْهِ وَهُوَ جَمْعٌ لَا وَاحِدَ لَهُ مِنْ لَفْظِهِ وَالْمُرَادُ بِالْجِبَاهِ هُنَا أَهْلُ الْحُلِّ وَالْعَقْدِ مِنْ أَرْبَابِ النَّهْرِ.



وَرَجُلٌ مِنْ فَلَاحٍ يُطْرَحُ<sup>(١)</sup> لَا بَأْسَ إِنْ كَانَ لَهُ تَمَامًا فَجَائِزٌ مِنْ مَالِهِ فِي مَالِهِ وَإِنْ يَكُنْ قَدْ شَارَكُوهُ مَسْقَى<sup>(٢)</sup> إِلَّا إِذَا مَا قَدْ رَضُوا وَكَانُوا وَقِيلَ فِي سَاقِيَةٍ تَسَاوِي<sup>(٤)</sup> بَأْنَهَا فِي الْحُكْمِ لِلْمَالَيْنِ وَإِنْ تَكُنْ بَعْضُهُمَا مُسَاوِيَةً وَقِيلَ لَا يَعْزُرُ رَبُّ الْمَالِ لِأَنَّمَا الْوَجِينَ لِلْسَّوَاقِي وَهَكَذَا الْعَمَارُ فِي الطَّرِيقِ وَمَنْ لَهُ مَالٌ بِهِ مَمَرٌ

فِي فَلَاحٍ لَأَجَلٍ مَعْنَى يَصْلُحُ لَا غَائِبٌ<sup>(٢)</sup> فِيهِ وَلَا أَيْتَامًا وَكَيْفَ نَمْنَعَنَّ ذَا مِنْ حَالِهِ فَالضَّرُّ عَنْ كُلِّ شَرِيكَ يُلْقَى مِمَّنْ لَهُ الرِّضَا كَذَا النُّكْرَانُ مَالَيْنِ ذَا حَاوٍ وَهَذَا حَاوِي مَقْسُومَةٌ بَيْنَهُمَا نِصْفَيْنِ فَهِيَ لَهُ قَالَ أَبُو مُعَاوِيَةَ<sup>(٥)</sup> وَجِينَ مَسْقَى غَيْرِهِ بِحَالِ مِثْلُ الْوَعَى لَهَا وَمِثْلُ الْوَاقِي فَإِنَّهُ يُضْرَفُ لِلتَّضْيِيقِ لِغَيْرِهِ وَلَمْ يَكُنْ يَمَرُّ

(١) يُطْرَحُ: أي: يَصُبُّ، يقال: طَرَحَ الْمَاءَ إِذَا أَنْصَبَ، والمراد به هنا ضم ماء فَلَاحٍ إِلَى مَاءِ فَلَاحٍ آخَرَ، والفَلَاحُ النُّهْرُ كَمَا مَرَّ.

(٢) قوله: «لَا غَائِبٌ وَلَا أَيْتَامًا» إِنَّمَا جَازَ رَفَعَ (غَائِبٌ) وَنَصَبَ (أَيْتَامًا) لِلْمَغَايِرَةِ فِي إِعْرَابِ مَا بَعْدَ لَا إِذَا تَكَرَّرَتْ كَمَا فِي قَوْلِهِ: فَلَا لَعُوٌّ وَلَا تَأْتِيْمٌ فِيهَا.

(٣) مَسْقَى: أي: فِي الْمَسْقَى وَهِيَ السَّاقِيَةُ.

(٤) تَسَاوَى: أَي تَحَاذَى.

(٥) أَبُو مُعَاوِيَةَ: هُوَ عَزَانَ ابْنُ الصَّقَرِ النَّزَوِيِّ، وَقَدْ سَبَقَ ذَكَرَهُ.



لَيْسَ لَهُ يَفْسِلُهُ خَوْفَ الْيَدِ  
 وَمَنْ أَرَادَ فِي طَرِيقٍ يَفْتَحُ  
 قِيلَ لَهُ لَكِنْ عَلَيْهِ يَضَعُ  
 وَضَامِنٌ مَا ضَيَّعْتَهُ الْقَنْطَرَةَ  
 وَمَا حُكِيَ عَنِ نَجْلِ إِبْرَاهِيمَا (٢)  
 سَاقِيَةً تَحْتَ الطَّرِيقِ ثَقْبًا  
 وَذَلِكَ مَوْضِعٌ مِنَ الْعُمُقِ عَلَى  
 فَلَيْسَ فِيهِ حُجَّةٌ لِمَنْ غَدَا  
 وَفِعْلُ أَهْلِ الْعِلْمِ فِيهِ الْفَرْجُ  
 وَوَقَعَ الْخِلَافُ فِي الْقَنَاظِرِ  
 أَجَازَهُ الْبَعْضُ وَبَعْضٌ حَكَمُوا  
 وَقِيلَ لَا تُحَوَّلُ (٥) السَّوَاقِي  
 وَبَعْضُهُمْ أَجَازَ أَنْ تُحَوَّلَا  
 لِأَنَّهُ مُلْكٌ سِوَاهُ فَاهْتَدِي  
 سَاقِيَةً لِمَالِهِ وَيَرْبَحُ  
 قَنْطَرَةً (١) (\*) خَوْفَ ضَمَانٍ يَقَعُ  
 أَيْضًا كَذَا الْمَسْقَى وَلَوْ قَدْ قَنْطَرَهُ  
 خِلَافٌ مَا يُظَنُّ كُنْ فَهِمَا  
 مِنْ مَالِهِ لِمَالِهِ وَانْقَلَبَا  
 حَالٍ بِهِ يَأْمَنُ مَنْ قَدْ فَعَلَا  
 يَشُقُّ طُرُقَ الْمُسْلِمِينَ وَاعْتَدَى  
 لِمَنْ غَدَا يَنْهَجُ مَا قَدْ نَهَجُوا (٣)  
 حَدُوثَهَا عَلَى طَرِيقِ السَّائِرِ (٤)  
 بِتَرْكِهِ وَالتَّرْكَ حَتْمًا أَسْلَمَ  
 وَالطَّرُقَاتُ حَيْثُ مَا تُلَاقِي  
 إِنْ لَمْ يَكُنْ ضُرٌّ بِهِ تَحَصَّلَا

(١) قَنْطَرَهُ: أَي: سَقَفَهُ.

(\*) القنطرة: الممر بين جانبي الساقية؛ فهو أشبه بالجسر الصغير. (إسماعيل)

(٢) نجل إبراهيم: هو الشيخ العلامة الكبير محمد بن إبراهيم بن سليمان الكندي السمدي النزوي،

صاحب كتاب بيان الشرع في ٧٣ جزءاً، رحمه الله تعالى. (أبو إسحاق)

(٣) يَنْهَجُ: يَسْلُكُ.

(٤) حدوتها: بدل من القناطر. السائر: أي: السالك في الطريق والذاهب فيه.

(٥) قوله: «لا تحول»: أي لا تنقل ولا تصرف عن موضعها. (أبو إسحاق)



وَاخْتَلَفُوا فِي مُحَدِّثِ إِجَالَهُ  
 فَقِيلَ مِنْ دُونِ ثَلَاثِ حِجْرٍ  
 وَقِيلَ بَلْ يُحَجَرُ دُونَ أَرْبَعٍ  
 وَقِيلَ بَلْ إِجَالَةٌ مِنْ أَعْلَا  
 وَلَا أَقُولُ بِجَوَازِ مَا ذَكَرُ  
 وَإِنَّهُ لَحَدَّثَ عَلَيْهِمْ  
 وَلَوْ أَجَزْنَا الْفَتْحَ مِنْ غَيْرِ رِضَى  
 يَأْخُذُ ذَا إِجَالَةٍ لِمَالِهِ  
 مَتَى تَرَى هَذَا الْفَسَادَ يَنْقَطِعُ  
 تَرَى السَّوَاقِي مُتَقَطَّعَاتٍ  
 وَذَلِكَ الْبِيدَارُ فِي عَنَاءٍ  
 فَلَا أَرَى الْفَتْحَ مِنَ الْإِنْصَافِ  
 وَقِيلَ فِي الْمَالِ الْمُشَاعِ يُحَسَبُ  
 وَبَعْضُهُمْ يَجْعَلُهُ أَجَايِلًا  
 وَأَوَّلُ الْقَوْلَيْنِ عِنْدِي أَقْرَبُ  
 فِي فَلَجٍ أَعْلَاهُ أَوْ سِفَالَهُ<sup>(١)</sup>  
 وَالْمُحَدِّثُونَ فَعَلَيْهِمْ وَزُرُّ  
 أَجَائِلٍ وَقِيلَ خَمْسٌ فَاسْمَعِ  
 تُجْزِي وَقَالَ الْأَضَلُّ هَذَا أَوْلَى  
 إِلَّا عَلَى رِضَاهُمْ وَإِنْ شَهَرَ  
 فَلَا أُجِيزُ فِعْلَهُ لَدَيْهِمْ  
 لَا تَسْعَ الْخَرْقُ وَكُلُّ عَرَضًا  
 وَذَا إِجَالَةٌ عَلَى مِثَالِهِ  
 وَالشُّحُّ فِي النَّفُوسِ وَضِفًا قَدْ طُبِعَ  
 أَجَايِلًا<sup>(٢)</sup> وَالْمَاءُ فِيهَا يَأْتِي  
 مِنْ كَثْرَتِهَا لِسَدِّ ذَاكَ الْمَاءِ  
 بِلَا تَرَاضٍ وَبِلَا إِسْعَافٍ  
 إِجَالَةٌ إِذَا هُمْ قَدْ حَسَبُوا  
 لِكَوْنِهِ لِمَالِكِينَ آيِلًا  
 وَهُوَ الَّذِي لِلْأَضَلِّ صَارَ يُعْجَبُ

(١) الإجمالة: هي الفتح الذي سبق بيانه. سفاله: أي: أسفله.

(٢) أجايلاً: نصبه على الحال.



وَالْخُلْفُ هَلْ تُصَرِّجُ السَّوَاقِي <sup>(١)</sup>  
 وَرَبُّ ذَاكَ الْعَاضِدِ الْمَذْكُورِ  
 فَقِيلَ لَا إِلَّا إِذَا مَا قَدْ رَضِيَ  
 وَقِيلَ لَا بَأْسَ لِأَنَّ الْعَاضِدَا  
 وَإِنْ يَكُنْ تَقَدَّمَ التَّصْرِيجُ  
 لَا يَلْزَمُ الصَّارُوجُ حِينَ صَرَّجُوا  
 كَذَاكَ لَا يَلْزَمُ أَهْلَ الْفَلَجِ  
 إِلَّا صَفَا يَمْنَعُ جَرِي الْمَاءِ  
 لِأَنَّ نَفْعَ قَطْعِهِ تَبَيَّنَا  
 فَإِنَّهُمْ فِي الْكَبْسِ يُجْبِرُونَا  
 وَعَاضِدُ النَّخْلِ عَلَيْهَا بَاقِي  
 يَمْنَعُ مِنْ تَصْرِيجِهَا الْمَشْكُورِ  
 لِأَنَّ ضَرَّ نَخْلِهِ بِهِ قُضِيَ  
 لَا شَكَّ بَعْدَ النَّهْرِ صَارَ زَائِدًا  
 فَهَاهُنَا قَدْ انْتَفَى التَّحْرِيجُ  
 أَهْلَ الشَّرَابَاتِ <sup>(٢)</sup> إِذَا تَحَرَّجُوا  
 إِنْ كَرِهُوا قَطَعَ الصَّفَا الْمُنْدَرِجِ  
 فَقَطْعُهُ يَلْزَمُ فِي الْإِفْتَاءِ  
 كَالْكَبْسِ إِذْ إِخْرَاجُهُ تَعَيَّنَا  
 عَلَى زَوَالِهِ وَيُقْهَرُونَا

### بابُ الحَرِيمِ

إِنَّ الْحَرِيمَ مَوْضِعٌ يُحْتَاطُ بِهِ  
 وَلَيْسَ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَنْتَهِكَا  
 عَنْ ضَرَرِ الْجَارِ فَرَاعٍ وَانْتَبَهُ  
 حَرِيمَ غَيْرِهِ وَإِنْ تَمَلَّكَ

(١) تصريج السواقي طلاؤها بالصاروج، وهو شيء يخلط بالنورة، ويطلق به الحياض ونحوها،

وهو معرب، وتسمى بركة الماء صهريجاً لذلك. (أبو إسحاق)

(٢) أهل الشرابات: أي: أصحاب الأموال التي صار سقيها من ماء النهر من دون قسم معلوم، إلا

ما تحتاج إليه من الماء على الشئنة المدركة فيها عندهم، فهؤلاء ليس لهم شركة في النهر إلا ما يكفي أموالهم في الوقت المعروف.

وَالْعَدْلُ بَيْنَ النَّفْسِ وَالْجِيرَانِ  
 وَيُفْسَحُ الْفَسْلُ عَنِ الْمَجَارِي  
 وَقِيلَ بَلْ يَكْفِي ذِرَاعَانِ وَقَدْ  
 وَحَدَّهُ مِنْ حَدِّ ضَرْبِ الْمَاءِ  
 وَإِنَّ لِلْأَنْهَارِ فِيمَا قِيلَا  
 لَا يُحَدَّثَنَّ قَطُّ فِي ذَا الْقَدْرِ  
 وَبِثَلَاثٍ مِنْ مِئِينَ حَكَمَا  
 وَبَعْضُهُمْ بِالْأَرْبَعِينَ يَكْتَفِي  
 وَبَعْضُهُمْ<sup>(٦)</sup> لَيْسَ يَرَى التَّحْدِيدَا  
 وَإِنَّمَا يُنْظَرُ نَفْسُ الضَّرْرِ  
 فَإِنْ رَأَى النَّقْصَ بِهَذَا الْحَفْرِ  
 وَقَبْلَ أَنْ يَبِينَ ضُرُّهُ فَلَا  
 مِنْ شَأْنِ أَهْلِ الْبِرِّ وَالْإِيمَانِ  
 ثَلَاثَةَ الْأَذْرَعِ<sup>(١)</sup> لِلْجَوَارِ  
 قَالَ أَنْاسٌ بِذِرَاعٍ وَانْفَرَدَ  
 لَا غَيْرِهِ مِنْ سَائِرِ الْأَرْجَاءِ<sup>(٢)</sup>  
 خَمْسَ مِئِينَ أَذْرَعًا<sup>(٣)</sup> تَفْصِيلَا  
 شَيْءٌ مِنْ الْأَبَارِ بَلْ وَالْأَنْهَرِ<sup>(٤)</sup>  
 بَعْضٌ وَبَعْضٌ مِائَتَيْنِ<sup>(٥)</sup> أَحْرَمَا  
 لِمَنْ يُرِيدُ حَفْرَ بئرٍ فَاعْرِفِ  
 بِالذَّرْعِ بَلْ يَجْعَلُهُ بَعِيدَا  
 فَيُمنَعُ الضَّرُّ لَدَى الْمُعْتَبِرِ  
 أزالَهُ إِذْ فِيهِ نَفْسُ الضَّرِّ  
 يَمْنَعُهُ أَنْ يَحْفِرَنَّ مَثَلَا

(١) قوله: «ثلاثة الأذرع» هو على لغة من قال:

وَهَلْ يَرْجِعُ التَّسْلِيمَ أَوْ يَكْشِفُ الْعَمَى

(٢) الأرجاء: أي: الجهات.

(٣) أذرعًا: منصوب على التمييز.

(٤) الأنهر: جمع نهر كالأشهر في جمع شهر.

(٥) قوله: «وبعض مائتين» بجر مائتين على تقدير وجود الباء الموحدة، أي: وبعض بمائتين.

(٦) قوله: «وبعضهم» أقول: هذا هو القول الأصح عندي، لأن مبنى الحريم إنما هو لمراعاة

منع الضرر؛ فإذا لم يمتنع بالذرع المحدد سقط اعتبار هذه القاعدة من أصله، ولكن مدار هذه

الأمور على رفع الضرر ودفعه، لا ضرر ولا ضرار في الإسلام.

ثَلَاثُ الْأَثَافِي وَالذِّيَارُ الْبَلَاغُ



وَأَرْبَعِينَ مِنْ ذِرَاعٍ يُحْرَمُ  
 وَمَوْرِدُ الصَّحْرَاءِ مِثْلُ الْبِئْرِ  
 وَالْبِئْرُ<sup>(٢)</sup> عَنْ أَرْضٍ ثَلَاثُ أَذْرُعٍ  
 وَأَوَّلُ الْقَوْلَيْنِ عِنْدِي أَصُوبُ  
 وَمَنْ أَرَادَ يَعْمُرُ الْمَوَاتَا  
 مِقْدَارَ مَا لَيْسَ يَنَالُهُ الضَّرْرُ  
 وَلِصُّعُوبَةِ الْأُرُوضِ أَثَرُ  
 خِلَافِ أَرْضٍ سَهْلَةٍ فَالسَّهْلُ  
 وَالْبَحْرُ فِيهِ قِيلَ كَالْأَنْهَارِ  
 وَحَدُّهُ مِنْ حَيْثُ مَدَّ الْبَحْرُ<sup>(٥)</sup>  
 خَمْسُ مِئِينَ<sup>(٦)</sup> أَذْرُعٍ لِلْبَلَدِ

مَنْ شَاءَ بِئْرًا حَوْلَ بِئْرٍ يَخْدُمُ<sup>(١)</sup>  
 إِنْ شَاءَهُ مَعَ مَوْرِدٍ لِلْغَيْرِ  
 وَقِيلَ قَدْرُ عُمُقِهَا الْمُخْتَرَعُ  
 مَا لَمْ يَخَفْ لِلْأَرْضِ هَدْمًا يَثْبُ  
 يَفْسَحُ عَنْ قَبْرِ إِذَا مَا وَاتَى<sup>(٣)</sup>  
 وَالذَّرْعُ لَمْ يَكُنْ هُنَا بِالْمُعْتَبَرِ  
 بِهَا عَنِ الْقُبُورِ يُنْفَى الضَّرْرُ  
 لَا شَكَّ بِالْمَاءِ إِذَا يَنْحَلُ<sup>(٤)</sup>  
 حَرِيمُهُ وَقِيلَ كَالْأَبَارِ  
 إِنْ مَدَّ مَاءَهُ لِنَحْوِ الْبَرِّ  
 لِسَعَةِ الذُّهُوبِ وَالتَّرْدُدِ

(١) يخدم: أي: يحفر.

(٢) قوله: «والبئر» مبتدأ وهو من إقامة المضاف إليه مقام المضاف مع حذفه، وثلاث أذرع خبره وتقدير الكلام وحرم البئر عن أرض الغير ثلاثة أذرع، ويصح أن تكون البئر فاعلاً مجازاً وثلاث مفعول به، أي: وتحرم البئر عن الأرض ثلاثة أذرع.

(٣) قوله: «واتى»، أي: عارض ومنع. (أبو إسحاق)

(٤) ينحل: أي: ينهال ويتداعى.

(٥) قوله: «من حيث مدد» بإضافة حيث إلى المفرد وهو قليل، ومنه قوله:

أَمَا تَرَى حَيْثُ سَهَيْلٍ طَالَعَا نَجْمًا يُضِيءُ كَالشَّهَابِ لَامِعَا

(٦) قوله: «خمس مئين» بإضافة مئين إلى أذرع ويصح نصب أذرع تمييزاً وتنين مئين.

وَقِيلَ بَلْ حَرِيمُهُ حَيْثُ وَصَلَ  
 يَزْتَفِقُونَ لَا يُشَارِكُونَا  
 وَهُمْ بِهِ أَحَقُّ فَالْمُرِيدُ  
 وَبَعْضُهُمْ أَجَازَ فِيهِ الْإِحْيَا  
 حَدُّ صَحَارٍ<sup>(٢)</sup> مَشْرِقًا وَادِي مَجَزُ  
 حَافِرُهُمْ وَخُفُّهُمْ إِذَا انْفَصَلَ<sup>(١)</sup>  
 بِالِاشْتِرَاكِ يَتَضَرَّرُونَ  
 إِحْيَاءَهُ فَفَعَلَهُ مَرْدُودُ  
 لِمَنْ يَشَاءُ إِذِ الْمَوَاتُ يُحْيَى  
 وَوَادِي صَلَانَ بَغْرِبَهَا يَحْرُ<sup>(٣)</sup>

### بَابُ الطَّرِيقِ

لَا بُدَّ لِلْعُمَرَانِ مِنْ طَرِيقٍ  
 مَنْ ضَيَّقَ الطَّرِيقَ لَا جِهَادُ  
 وَيُحْبَطُ<sup>(٤)</sup> الذَّنْبُ الْكَبِيرُ الْعَمَلَا  
 كَيْلًا يَكُونُ النَّاسُ فِي مَضِيقٍ  
 لَهُ لِأَنَّ فِعْلَهُ فَسَادُ  
 مِنْ هَاهُنَا جِهَادُهُ قَدْ بَطَلَا

(١) قوله: «حافرهم وخفهم»، أي: دوابهم ذوات الحافر كالخيل والحمير، وذوات الخف كالإبل ومثلهما ذوات الظلف كالبقرة والغنم، والمراد أن حريم كل بلاد إلى حيث تبلغ أسامة دوابهم، واعتبار الحريم بهذا يجعله بعيدًا جدًّا، والأولى أن يكون دون ذلك، ولا سيما إذا تقاربت البلدان، بحيث لا يكفي أن يكون حريم كل واحدة منهما إلى حيث يبلغ خفهم وحافرهم، فإن لم يتفقوا على تداخل الحريم قُسم ما بينهما نصفين. (أبو إسحاق)

(٢) صحار قصبه عُمان، وهي عاصمة إمارة عُمان منذ الفتح الإسلامي حتى استبدالها بعض الأئمة رحمهم الله بغيرها؛ كنزوى ومسقط وغيرهما؛ لكثرة ما توالى عليها من إغارة الأعداء من جهة البحر، وقد وصفها بعض الكاتبيين يوم كانت مزدهرة بالعلم، وزينة الملك، وجمال العدل، بقوله: صحار قصبه عُمان، وهي مدينةٌ ليس على بحر الصين أجلُّ منها، وهي عامرة ومشهورة بطيب هوائها وخيراتها وأسواقها. وإليها يشير مهيار الديلمي بقوله:

تَنْمُ بِمَا فِيهَا كَأَنَّ طُرُوسَهَا لَطَائِمٌ أَهْدَتْهَا إِلَيْكَ «صَحَارُ»

واللطائم: جمع لطيمة أوعية المسك. (أبو إسحاق)

(٣) أي: يحد.

(٤) قوله: «يحبط»: أي يبطل ويذهب. (أبو إسحاق)



وَكَالْجِهَادِ سَائِرِ الْأَعْمَالِ  
 إِلَّا إِذَا تَابَ فَمَنْ تَابَ رَجَعَ  
 وَحَدُّهَا فِي عَزْضِهَا بِقَدْرِ  
 فَلِلْقَرَى كَذَاكَ لِلْمَنَازِلِ  
 وَسِتَّةٌ لِحَايِزِ الطَّرِيقِ  
 وَقِيلَ لِلْحَايِزِ سَبْعُ أَذْرُعٍ  
 ثَلَاثَةُ الْأَذْرُعِ لِلسَّمَادِ  
 وَكُلُّ نَافِذٍ فَذَاكَ حَائِزٌ  
 وَإِنْ تَكَ الطَّرِيقُ فِي الصَّحَارِيِّ (٣)  
 مِنْ كُلِّ وَجْهِ قِيلَ أَرْبَعُونَ  
 لَا يُحَدِّثُوا فِي حَدِّ هَذَا الذَّرْعِ  
 وَمَنْ أَرَادَ يُحَدِّثُنْ كَنِيفًا  
 يُفْسِحُ عَنْهَا خَمْسَةَ مَعَ عَشْرَةَ  
 وَبَعْضُهُمْ قَدْ أَوْجَبُوا مِقْدَارًا  
 إِذِ الْكَبِيرُ مُحْبِطٌ بِحَالِ  
 لَهُ مِنَ الْأَعْمَالِ مَا كَانَ صَنَعَ  
 حَاجَةً مَنْ يَمُرُّ فِيهَا فَانظُرْ  
 أَرْبَعَةَ الْأَذْرُعِ فِي الْمَسَائِلِ  
 وَذَلِكَ أَدْنَاهَا (١) إِلَى التَّضْيِيقِ  
 وَقِيلَ بِالثَّمَانِ لِلتَّوَسُّعِ  
 ثُمَّ الذَّرْعَانِ لِسَاقِي الْأَدِ (٢)  
 وَهُوَ الَّذِي لِلذَّرْعِ طُرًّا حَائِزٌ  
 يُعْطَى مِنَ الْحَرِيمِ كَالْأَبَارِ  
 مِنْ أَذْرُعٍ وَقِيلَ بَلْ عِشْرُونَ  
 شَيْئًا مِنَ الْبِنَاءِ أَوْ مِنْ زَرْعِ  
 عَلَى الطَّرِيقِ فَلْيَكُنْ عَفِيفًا  
 مِنْ أَذْرُعٍ حَتَّى يُنْحِي ضَرَرَةَ  
 مَا لَا يَضُرُّ رِيحُهُ الْمُرَّارًا (٤)

(١) أدناها: أي: أقربها.

(٢) «الأد» اسم لدوران الماء في الفلج؛ اصطلاح عُمانِي. (المصنف)

(٣) الصحاري: جمع صحراء وهي الأرض الواسعة التي لم تُحْرَث، وهذا الجمع فيه الفتح والإمالة ومثله العذاري في جمع عذراء.

(٤) المرّار: جمع مار بتشديد الراء، وهو المجتاز بالطريق، أي: الماشي فيها.

وَهَؤُلَاءِ لَمْ يُقَيِّدُوهُ  
 فَقَدْ يَضُرُّ مَعَ بُعْدِ الْحَدِّ  
 وَفِي مَوَاتٍ<sup>(٢)</sup> بِالطَّرِيقِ اتَّصَلَا  
 فَلَا يَجُوزُ عِنْدَنَا أَنْ يُفْسَلَا  
 وَفِيهِ قَوْلٌ قَدْ أَشَارَ الْأَضْلُ  
 وَالْمَانِعُونَ يَجْعَلُونَ الدَّرْبَا  
 إِلَّا إِذَا صَحَّ لَهُ حُكْمٌ سِوَى  
 وَفِي طَرِيقٍ بَيْنَ قَوْمٍ قَدْ بَنَى  
 أَنْكَرَهُ بَعْضٌ وَبَعْضٌ سَكَّتَا  
 يُخَاصِمُ الْبَانِي كَذَا يُحْلَفُ  
 لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ خَصِيمٌ  
 وَالشَّجَرُ الْمُثْمِرُ فِي الطَّرِيقِ  
 لِأَنَّهُ مِنْ أَعْظَمِ الْمَنَاكِرِ

بِالذَّرْعِ إِذْ بِالضَّرِّ عَوْدُوهُ  
 وَقَدْ يَخِيفُ ضُرَّهُ الْمُعَدِّي<sup>(١)</sup>  
 مُسْتَوِيًّا وَلَيْسَ عَنْهُ انْفِصَالًا  
 فِيهِ لِأَنَّهُ اتَّسَاعٌ حَصَلَا  
 إِلَيْهِ وَهُوَ أَنْ يَجُوزَ الْفَسْلُ  
 أَوْلَى بِهِ إِذْ كَانَ أَدْنَى قُرْبَا  
 هَذَا فَيُعْطَى حُكْمَهُ الَّذِي اسْتَوَى  
 عَلَيْهِ غَيْرُهُمْ وَأَنْكَرَ<sup>(٣)</sup> الْبِنَا  
 فَذَلِكَ الْمُنْكَرُ خَصِمٌ<sup>(٤)</sup> قَدْ أَتَى  
 إِنْ وَجَبَتْ فِيهِ يَمِينٌ تُحْلَفُ<sup>(٥)</sup>  
 لَهُ فَمَنْ شَاءَ مِنْهُمْ يَقُومُ  
 يُخْرِجُ<sup>(٦)</sup> مَهْمَا كَانَ فِي مَضِيقٍ  
 وَصَرْفُهُ يُلْزَمُ كُلَّ قَادِرٍ

(١) المعدى: الكثير الزائد، هكذا في الاصطلاح العُماني.

(٢) قوله: «في موات» هو الأرض التي لم تحي بالحرث، وفي الحديث: «من أحي مواتاً فهو له».

(أبو إسحاق)

(٣) أنكر: بالبناء للمفعول.

(٤) قوله: «فذلك المنكر خصم»، أي: تسمع دعوى إنكاره، ولو سكت الباقيون.

(٥) تُحْلَفُ: بالبناء للمفعول.

(٦) يخرج: أي: يقطع ويُصرف.



عَلَى الطَّرِيقِ كُلِّهَا مُنِيفَهُ  
 لَيْسَ لَهُمْ أَنْ يَأْخُذُونَ الثَّمَرَا  
 وَضُرُّهَا فِي دَرْبِهِمْ مَعْلُومٌ  
 يُحَدِّثُ مَسْقَى<sup>(١)</sup> فِي الطَّرِيقِ فَاقْتَدِي  
 يُنْكِرُهُ النِّسَاءُ وَالرِّجَالُ  
 عَلَى الطَّرِيقِ فَعَلَيْهِ يَرْفَعَا<sup>(٣)</sup>  
 يَحْمِلُ مِثْلَهُ وَقَدْ أَحْلَا<sup>(٤)</sup>  
 فِي الدَّرْبِ إِنْ ضَاعَ إِذَا مَا يُوْطَى  
 فِيهِ اخْتِلَافُ الْعُلَمَاءِ الْأَوَائِلِ  
 إِخْرَاجُهُ فِيهِ اخْتِلَافٌ ذُكِرَا<sup>(٧)</sup>  
 لِأَنَّهُ حَرَّكَهُ إِزْعَاجَا  
 ذَلِكَ لَا بِالْعَمْدِ لَكِنْ بِالْخَطَا

وَقِيلَ فِي شَجَرَةٍ شَرِيفَةٍ  
 ثَمَرُهَا لِرَبِّهَا وَالْفُقَرَا  
 لَكِنَّهُ بِصَرْفِهَا مَلْزُومٌ  
 وَلَا يَجُوزُ عِنْدَنَا لِأَحَدٍ  
 لِأَنَّ ذَاكَ حَدَثٌ مُزَالٌ  
 وَحَامِلٌ تَبْنًا وَمِنْهُ وَقَعَا<sup>(٢)</sup>  
 فَإِنْ يَكُنْ أَمْكَنَهُ وَإِلَّا  
 وَالْخُلْفُ فِي ضَمَانٍ مَا يُوْطَى<sup>(٥)</sup>  
 وَهَكَذَا الْمَوْضُوعُ بِالسَّوَاحِلِ  
 وَسَادِعٌ<sup>(٦)</sup> مِنَ الطَّرِيقِ حَجْرًا  
 فَبَعْضُهُمْ أَلْزَمَهُ الْإِخْرَاجَا  
 وَبَعْضُهُمْ يَعْذُرُهُ إِذَا وَطَا

(١) مسقى: أي: ساقية.

(٢) قوله: «وقعا» أي سقط. (أبو إسحاق)

(٣) يرفعا: منصوب بأن مقدرة.

(٤) أحلا: أي: برىء.

(٥) يُوْطَى: بتشديد الطاء، أي: يوضع؛ ويترك، لغة عُمانية.

(٦) السدع: الاصطدام. (أبو إسحاق)

(٧) قوله: «وسادع»، أي: ضارب، يقال: سدّعه إذا ضربه وأصابه، ومعناه: إذا أصابت قدم الماشي

على الطريق حجراً فحرّكه عن موضعه، فهل يلزمه إخراجه من الطريق، فيه قولان، وذلك إذ لم

يتعمد تنقيله من موضعه، وإلّا لزمه إخراجه قولاً واحداً.



إِنَّ وَقَعَ الشُّوكُ مِنَ الْجِدَارِ عَلَى الطَّرِيقِ أَوْ مِنَ الْحِطَارِ  
 فَرَفَعَهُ قَالُوا عَلَى أَرْبَابِهِ لَأَنَّهُ قَدْ كَانَ مِنْ أَسْبَابِهِ  
 وَلَا يَحِلُّ أَخْذُهُ لِأَحَدٍ تَمَلَّكَ<sup>(١)</sup> إِلَّا بِإِذْنِ الْمُؤَدِّ  
 وَوَضِعُ عَلَى الطَّرِيقِ حَجْرًا فَإِنَّهُ يَضْمَنُ مَا قَدْ كَسَرَ  
 وَإِنْ يَكُنْ سِوَاهُ<sup>(٢)</sup> بَعْدَ نَقْلِهِ فَمَا جَنَاهُ الثَّانِي قَدْ تَحَمَّلَهُ  
 لِأَنَّهُ بِوَضْعِهِ مِنْ بَعْدِ تَنْقِيلِهِ يَكُونُ كَالْتَعَدِّي  
 وَقَائِمٌ عَلَى الطَّرِيقِ فَسُدِّعُ<sup>(٣)</sup> فَلَا ضَمَانَ يَلْزَمُ الَّذِي سَدَّعَ  
 لِأَنَّهُ عَلَى الطَّرِيقِ اعْتَرَضًا وَلَمْ يَكُنْ سَادِعُهُ مُعْتَرِضًا  
 وَقِيلَ لَا بَأْسَ عَلَى مَنْ سَقَفَا عَلَى طَرِيقٍ جَائِزٍ قَدْ عُرِفَا<sup>(٤)</sup>  
 حَتَّى يَكُونَ يَمْنَعُ الرُّكْبَانَا عَنِ الْمُرُورِ تَحْتَهُ مَا كَانَا  
 وَبَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْهُ مَنْعًا لِأَنَّهُ عَلَى الطَّرِيقِ وَقَعَا  
 فَلِلطَّرِيقِ أَرْضُهَا مَعَ الْهَوَا كَغَيْرِهَا مِمَّنْ لِمِثْلِ ذَا حَوَى

(١) تَمَلَّكَ: مفعول لأجله.

(٢) سِوَاهُ: أي: غيره.

(٣) فَسُدِّعُ: الأول بالبناء للمفعول والثاني بالبناء للفاعل، أي: لا ضمان على الذي سدعه إذا كان وقوفه معترضًا في الطريق لغير عذر.

(٤) سَقَفَا: أي: وضع سقفًا على هواء الطريق من بيته إلى بيته إذا كانت الطريق بينهما، والأكثر على جوازه إذا ارتفع ولم يُصَب الماشي ولا الراكب كما سيأتي.



## بَابُ صَرْفِ الْمَضَارِّ

وَالضُّرُّ مَضْرُوفٌ عَنِ الْجِيرَانِ وَالضُّرُّ مَضْرُوفٌ عَنِ الْجِيرَانِ  
 وَهَكَذَا عَنِ الطَّرِيقِ يُصْرَفُ وَهَكَذَا عَنِ الطَّرِيقِ يُصْرَفُ  
 فَانْهَضُ أَخِي لِرِزْوَالِ الضَّرْرِ فَانْهَضُ أَخِي لِرِزْوَالِ الضَّرْرِ  
 فَإِنَّهُ مِنْ بَعْدِ مَوْتِ الْمُحَدِّثِ فَإِنَّهُ مِنْ بَعْدِ مَوْتِ الْمُحَدِّثِ  
 لِأَنَّهُ مَاتَ وَمَاتَتْ حُجَّتُهُ لِأَنَّهُ مَاتَ وَمَاتَتْ حُجَّتُهُ  
 وَذَلِكَ الْإِحْتِمَالُ لَا يُغْنِيهِ وَذَلِكَ الْإِحْتِمَالُ لَا يُغْنِيهِ  
 فَيَبْقَى إِثْمُهُ عَلَى كَاهِلِهِ (٣) فَيَبْقَى إِثْمُهُ عَلَى كَاهِلِهِ (٣)  
 وَفَاسِلٌ عَلَى حَرِيمِ الْجَارِ وَفَاسِلٌ عَلَى حَرِيمِ الْجَارِ  
 إِنْ سَكَتَ الْجَارُ إِلَى أَنْ نَسَعَا (٤) إِنْ سَكَتَ الْجَارُ إِلَى أَنْ نَسَعَا (٤)

(١) يشير إلى الحديث المشهور عنه ﷺ: «الإيمان بضع وسبعون شعبة أعلاها كلمة لا إله إلا الله وأدناها إمطة الأذى عن الطريق».

(٢) يسرع في المشي. (أبو إسحاق)

(\*) يَحْطُفُ: أي يمشي، لغة عُمانية. (إسماعيل)

(٣) كاهله: أي: على ظهره، مأخوذ من قوله تعالى: «يَحْمِلُونَ أَوْزَارَهُمْ عَلَى ظُهُورِهِمْ» [الأنعام: ٣١].

(٤) قوله: «إلى أن وسعا» عبارة أصحاب الآثار العمانية إن سكت الجار عن الإنكار، أي: عن إنكار

الفُسل إلى أن نسعت أقلابه، أي: خرجت وظهرت، والأقلاب هي الأعصاب التي تظهر على رؤوس النخل، فكل عسيب يبدو أولاً من رأس النخلة فهو يسمى (قلب) تشبيهاً بقلب الإنسان

لأن وجود الأقلاب في النخلة يدل على حياتها، ومتى فقدت الأقلاب ماتت النخلة والظاهر

أن عبارة الأثر هي الأصح، لأن المقصود أنه إذا تبينت حياة الفسيلة ولم ينكرها الجار، ثم

أنكرها بعد نسوع الأقلاب الدالة على حياتها لم يسمع إنكاره على هذا القول، وهناك أقوال

أخرى كما ذكرها المصنف. (أبو إسحاق)

وَصَارَ فَسَلًا ثُمَّ قَامَ يُنْكِرُ  
 وَقِيلَ إِنَّ أَثْمَرَ لَيْسَ يُسْمَعُ  
 وَقِيلَ بَلْ يُزَالُ مَا لَمْ يَمْتِ  
 تَرَكَ النَّكِيرِ مِنْهُ حُجَّةٌ عَلَى  
 وَذَلِكَ فِي الْأَحْكَامِ أَمَّا الْإِثْمُ  
 حَتَّى وَلَوْ بَارِضِهِ قَدْ غَرَسَا  
 وَذَلِكَ إِنْ لَمْ يَصْرِفْنَهُ حَالًا  
 فَغَرَسُهُ بِيَدِهِ لَا يَقِفُ  
 وَمَا عَلَيْهِ إِنْ يَكُنْ لَمْ يَفْسَلِ  
 وَكَرْمَةٌ<sup>(٢)</sup> لِرَجُلٍ حَشَّاهَا  
 وَذَلِكَ الْغَيْرُ لَهَا لَمْ يُنْكِرِ  
 وَبَعْدَ ذَلِكَ قَامَ بِالْإِنْكَارِ  
 وَإِنَّمَا يُصْرَفُ مَا قَدْ زَادَا  
 وَهَكَذَا إِنْ زَالَ عَنْهُ بِالشَّرَا  
 وَإِنَّمَا يُصْرَفُ مَا زَادَ عَلَى  
 وَالْخَوْصُ<sup>(٣)</sup> إِنْ نَافَ عَلَى الْجَارِ صُرِفَ

لَا يُسْمَعُنْ وَقِيلَ بَلْ يُغَيَّرُ  
 إِنْكَارُهُ وَلَيْسَ عَنْهُ يُقْلَعُ  
 مُحَدِّثُهُ إِذْ لَمْ يَكُنْ بِحُجَّةِ  
 ثُبُوتِهِ مَعَ مَنْ يَقُولُ الْأَوَّلَا  
 يَلْزَمُهُ إِذِ التَّعَدِّي ظَلَمٌ  
 وَنَافَ<sup>(١)</sup> بَعْضُهَا عَلَى الْجَارِ أَسَا  
 مِنْ قَبْلِ أَنْ يُنْكِرَ أَوْ يُزَالَ  
 عَلَى النَّكِيرِ ضُرُّهُ بَلْ يُصْرَفُ  
 بِيَدِهِ إِلَّا بِإِنْكَارِ جَلِي  
 فِي مَالٍ غَيْرِهِ وَقَدْ مَشَّاهَا  
 ذَلِكَ حَتَّى مَاتَ لَمْ يُغَيَّرِ  
 فَإِنَّهُ يَثْبُتُ ذَاكَ الْجَارِي  
 مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ فَافْتَهُمِ الْمُرَادَا  
 فَإِنَّهُ يَثْبُتُ مَا كَانَ جَرَا  
 مَا كَانَ قَبْلَ الْبَيْعِ قَدْ تَحَصَّلَا  
 حَتَّى يُرَى ضَرَرُهُ قَدْ انْصَرَفُ

(١) علا. (أبو إسحاق)

(٢) قوله: «وكرمة» شجرة العنب المعروفة. (أبو إسحاق)

(٣) الخوص: هو سعف النخل، هكذا عند أهل عُمان، وهو العسيب، قال كعب بن زهير:

تَمَّرٌ مِثْلَ عَسِيبِ النَّخْلِ دَا حُصَلٍ فِي عَارِزٍ لَمْ تُحَوَّنُهُ الْأَحَالِيلُ



وَقَالَ بَعْضُ إِنَّهُ مَصْرُوفٌ  
 لَوْ كَانَ فِي سَمَائِهِ قَدْ ارْتَفَعَ  
 وَلَا أَقُولُ يُصْرَفُنْ مَا لَمْ يَضُرْ  
 لَكِنَّهُ يُصْرَفُ بِالتَّحْقِيقِ  
 إِلَّا إِذَا لَمْ يُنْشِ (٢) الرُّكْبَانَا  
 إِذْ لَهُمْ أَنْ يَرْكَبُوا قِيَامَا  
 وَإِنْ يَكُ الْمِيزَابُ فِي الدَّرْبِ فَلَا  
 قَدْ قِيلَ فِي أَعْلَا وَلَا فِي أَسْفَلِ  
 لِأَنَّهُ يَكُونُ بِالتَّحْوِيلِ  
 قَدْ تَرَكَ الَّذِي لَهُ قَدْ اسْتَحَقَّ  
 وَإِنْ يَكُنْ أَخْطَا مَنْ يُرْكَبُهُ (٣)  
 إِذْ لَيْسَ فِي الْخَطَا هُنَا مِنْ بَاسٍ  
 وَجَاءَ فِي التَّكْمِيمِ لِلجِدَارِ  
 لِأَجْلِ مَا فِيهِ مِنَ الْأَضْرَارِ

لَوْ كَانَ لَا ضُرَّ بِهِ مَعْرُوفٌ  
 مَا دَامَ فِي أَرْضِ سِوَاهُ قَدْ يَقَعُ  
 وَالجَوُّ لِلَّهِ فَإِنْ شَاءَ يَفِرُّ (١)  
 جَمِيعُ مَا نَافَ عَلَى الطَّرِيقِ  
 إِنْ وَقَفُوا فَوْقَ رِفَاعٍ كَانَا  
 عَلَى الرَّفَاعِ فَافْهَمِ الْأَحْكَامَا  
 يَجُوزُ عَنْ مَوْضِعِهِ يُحَوَّلَا  
 وَلَا حِذَاهُ مَا لَهُ مِنْ مَدْخَلِ  
 مُبْتَدِعًا لِذَلِكَ التَّنْقِيلِ  
 وَاخْتَرَعَ الثَّانِي لَهُ مِنْ غَيْرِ حَقِّ  
 مَوْضِعَهُ فَمَا عَلَيْهِ نَعْتِبُهُ  
 وَإِنَّمَا يَأْتُمُ فِيهِ الْأَسِي (٤)  
 بِالشُّوْكِ نَهْيُ الْعُلَمَا الْأَبْرَارِ  
 فَإِنَّهُ يَضُرُّ بِالْمُرَّارِ

(١) يفر: أي: يرتفع. (أبو إسحاق)

(٢) يُنْشِ: يَنْلُ، قال الله تعالى: ﴿وَأَنَّى لَهُمُ التَّنَاطُوسُ مِن مَّكَانٍ بَعِيدٍ﴾ [سبأ: ٥٢] أي التناول. (أبو إسحاق)

(٣) يُرْكَبُهُ: أي: يضعه في موضعه، وقد رأيت أصحابنا يشددون في وضع الميازيب على سقف البيوت لإخراج السئيل منها، وهذا مما عمت فيه البلوى، ولا يستغني عنه أحد، فلا يناسب هذا الحال إلا

الترخيص ورفع الحرج، وفي السُّنَّةِ وأفعال الصحابة ما يؤيد ما أشرت إليه، والعلم عند الله.

(٤) الأسي: المتعمد لأن المتعمد لذلك آسي، أي: مرتكب للإساءة.

إِذْ يَسْقُطُ الشَّوْكَ عَلَى الطَّرِيقِ  
 وَإِنْ يَكُنْ مُكَمَّمًا مِنْ قَبْلُ  
 وَلَا يَكُونُ ذَاكَ فِي الصَّوَابِ  
 وَوَأَضِعْ شَيْئًا عَلَى جِدَارِهِ  
 حَتَّى وَلَوْ أَصَابَ مَنْ قَدْ مَرًّا  
 لَكِنِّي أَقُولُ بَلْ يُعْتَبَرُ  
 وَطَلَبُوهُ صَرْفَهُ ثُمَّ أَبِي<sup>(٤)</sup>  
 وَذَاكَ كَالجِدَارِ خِيفَ مِنْهُ  
 وَقِيلَ فِي الْبَيْتِ إِذَا مَا اتَّصَلَا  
 أَرَادَ مَنْعَ سَقْيِهِمْ مِنْ قَبْلِ  
 فَالسَّقْيِ لَا يُمْنَعُ لَكِنْ يُمْنَعُ  
 فَيَطْعَنُ الْخَاطِفَ<sup>(١)</sup> بِالتَّحْقِيقِ  
 وَزَالَ فَالتَّجْدِيدُ لَا يَحِلُّ  
 يُشَابَهُ التَّجْدِيدَ لِلْمِيزَابِ  
 فَطَاحَ<sup>(٢)(٣)</sup> لَا يَضْمَنُ فِي آثَارِهِ  
 إِذْ وَضَعَهُ هُنَاكَ لَيْسَ حِجْرًا  
 إِنْ كَانَ فِي الْعَادَةِ مِمَّا يُنْكَرُ  
 فَإِنَّهُ يَضْمَنُ مَا قَدْ جَلَبَا  
 وَوُقُوعُهُ عَلَى الْوَرَى اعْلَمْنَهُ  
 بِمَوْضِعٍ يُسْقَى لِقَوْمٍ فَضْلًا<sup>(٥)</sup>  
 دَوْرَانَ آدِهِمْ<sup>(٦)(٧)</sup> لِهَذَا الْأَصْلِ  
 مَسَّ<sup>(٨)</sup> الْجِدَارِ الْمَاءُ حِينَ يَدْفَعُ

(١) الخاطف: أي: الماشي على الطريق. لغة عُمانية.

(٢) فطاح: أي: فسقط.

(٣) سقط. (أبو إسحاق)

(٤) «أبي» أي امتنع. (أبو إسحاق)

(٥) فُضْلًا: جمع فاضل.

(٦) آدهم: هو وقت حضور نصيب كل شريك من ماء النهر، سمي بذلك لرجوعه مرة بعد أخرى. (أبو إسحاق)

(٧) الأد هنا نوبة السقي. (أبو إسحاق)

(٨) مَسَّ: مضاف إلى الجدار من إضافة المصدر إلى مفعوله، والأصل مس الماء الجدار، فقلبت

الإضافة، والماء فاعل المَسِّ، والمراد بالمس هنا إصابة بلل الماء الجدار؛ لأن البلل يهدمه إذا

كان مبنياً بالطين.



## باب الموات والأودية

أَمَّا الْمَوَاتُ فَهُوَ أَرْضٌ لَمْ يَقَعْ  
 وَالْمُسْلِمُونَ كُلُّهُمْ فِيهَا سَوَاءٌ  
 وَلَمْ يَكُ الذَّمِّيُّ فِيهَا أَحْيَا  
 يُنَزَعُ مِنْهُ صَاغِرًا فَلَا يَدُ  
 وَمَا بِهِ مِنْ أَثَرِ الْعِمَارَةِ  
 وَمَنْ يَكُ الْفَيَافِي مُلْكًا ادَّعَى  
 فَيَشْهَدَانِ أَنَّهُ أَحْيَاهَا  
 أَوْ لَا فَهِيَ مِثْلُ غَيْرِهَا فَلَا  
 وَالْأَرْضُ لِلَّهِ فَمَنْ أَحْيَاهَا  
 وَصِفَةُ الْإِحْيَاءِ أَنْ يَسْقِيَهَا  
 كَذَلِكَ إِنْ كَانَ لَهُ بِهَا عَمَلٌ  
 كَذَلِكَ الْجِدَارُ إِنْ بَنَاهُ  
 وَالْخُلْفُ فِي الْحِظَارِ وَالْمُخْتَارُ  
 وَفِي مَوَاتٍ بَيْنَ مَالَيْنِ قُسِمَ

مُلْكٌ لِمَخْلُوقٍ عَلَيْهَا مُخْتَرَعٌ  
 فَكُلُّ مَنْ أَحْيَاهُ فَضْلَهُ حَوَى  
 مِنْ بَلَدِ الْإِسْلَامِ يُعْطَى شَيْئًا  
 لِمُشْرِكٍ فِي أَرْضٍ مَنْ يُوحِّدُ  
 يَأْخُذُهُ<sup>(١)</sup> وَيَمْحُونَ آثَارَهُ  
 يَدْعِي بَعْدَئِينَ عَلَى ذَا الْمُدَّعَى  
 إِنْ شَهِدَا كَانَ لَهُ وَلَاهَا  
 يَمْنَعُ مَنْ سِوَاهُ أَنْ يُحْصَلَا  
 فَهِيَ لَهُ مِنْ رَبِّهِ مَوْلَاهَا  
 بِالْمَاءِ وَهُوَ قَاصِدٌ يُحْيِيهَا  
 كَمِثْلِ أَنْ يَهَيِّسَهَا عَلَى عَجَلٍ  
 فَإِنَّهُ يَمْلِكُ مَا حَوَاهُ  
 أَنْ لَا يَحُوزَ أَرْضَنَا الْحِظَارُ  
 بَيْنَهُمَا نِصْفَيْنِ فِيمَا قَدْ عَلِمَ

(١) قوله: «يأخذه»، يعني: أن الذمّي إذا أخذ شيئاً من أراضي المسلمين لم يكن له تملكه بالإحياء، ولكنه يُنزعُ منه صاغراً، وإن كان غرساً أو بنى فيما أحياه فله إخراجها، والأرض ترجع للمسلمين.

وَإِنْ يَكُنْ بَعْضُهُمَا أَعْلَى فَقَدْ  
 وَقِيلَ بَلْ لِلْأَسْفَلِ الثُّلثَانِ  
 وَقَالَ بَعْضٌ إِنَّهُ مَوْقُوفٌ  
 وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْجَدُولِ الْمَشْهُورِ  
 فَالْجَدُولِ الْوَعْبُ عَلَى السَّوَابِي  
 وَذَلِكَ الْوَعْبُ يُسَمَّى دَكَّا  
 وَهُوَ مِنَ الْخَرَابِ لَكِنْ صُورًا  
 وَغَالِبُ الْأَحْوَالِ أَنْ تَرَاهُ  
 وَالْوَادِي مَجْرَى الْمَاءِ فِي السُّيُولِ  
 فَإِنْ يَكُنْ عَنِ الْقُرَى بَعِيدٌ  
 وَحُكْمٌ مَا فِيهِ مِنَ الْأَشْجَارِ  
 فَلِلْجَمِيعِ نَفْعُهُ مُبَاحٌ  
 كَنَخْلَةٍ فِي جَبَلٍ قَدْ نَبَتَتْ  
 قِيلَ لَهُ تُنْشَاهُ حَظًّا<sup>(١)</sup> مُتَّقَدٌ  
 وَالثُّلُثُ لِلْأَعْلَى مِنَ الْمَكَانِ  
 وَحَدَّثَ الْكُلُّ بِهِ مَضْرُوفٌ  
 وَذَا الْمَوَاتِ حَالَةٌ<sup>(\*)</sup> التَّصْوِيرِ  
 أَوْ غَيْرِهَا مِنْ كُلِّ وَعْبٍ بَاقِي  
 فِي عُرْفٍ بَعْضِنَا لِنَنْفِي الشَّكَا  
 بِهِيَّةٍ مَخْصُوصَةٍ كَمَا تَرَى  
 مَلَكًا لِمَنْ يَكُونُ قَدْ حَاذَاهُ  
 مِنْ جُمْلَةِ الشُّعَابِ وَالْفُحُولِ<sup>(٢)</sup>  
 فَلَيْسَ فِيهِ أَبَدًا تَشْدِيدٌ<sup>(٣)</sup>  
 لِلْفُقَرَاءِ وَالْأَغْنِيَاءِ جَارٍ  
 وَلَيْسَ فِي تَحْوِيلِهِ جُنَاحٌ<sup>(٤)</sup>  
 إِبَاحَةُ النَّفْعِ بِهَا قَدْ ثَبَّتَتْ

- (١) قوله: «حظًا» منصوب على الحال من المبتدأ على قول لمن أجاز مجيء الحال منه.
- (\*) (حالة) منصوب على نزع الخافض، والمعنى في حالة التصوير، وقد يكون الجار والمجرور هو خبر (الفرق). (إسماعيل)
- (٢) قوله: «الشعاب» جمع شعب بالكسر، وهو الوادي الصغير، و(الفحول) جمع فحل وهو الوادي الكبير. (المصنف)
- (٣) وقوله: «بعيد» مبتدأ والجار والمجرور قبله خبره، والجملة خبر كان. (المصنف)
- (٤) جُنَاح: أي: حرج. (أبو إسحاق)



دُونَ الْفَقِيرِ مِنْ دَلِيلٍ بَيْنِ  
 إِذْ تَرَكُّهُ أَنْفَعُ لِلْعِبَادِ  
 وَظِلُّهُ مَأْوَى إِذَا مَا جَاؤُوا  
 لِأَنَّ مِنْهُ الْحَلَّ يَعْصِرُوهُ  
 إِنَّ وَقَعَتْ بَيْنَ الْقَرَى وَالْبَلَدَةِ  
 لِأَنَّ ضَرْهَا بِذَلِكَ يَحْدُثُ  
 فِيهَا النَّوَى مَخَافَةً أَنْ يَبْقَى  
 لِبَدِّهِ الْمَاءَ خِلَافَ مَا اسْتَقَرَّ  
 عَنِ الْمَجَارِي حَيْثُ مَا تَسِيلُ  
 فِي حُكْمِ خَلَاقِ الْوَرَى مَقْهُورَةٌ  
 لِأَهْلِهَا أَنْ يَصْرِفُوهُ مَعَزِلًا<sup>(٣)</sup>  
 وَقَدْ أَتَاهُمْ مِنْهُ فَافْهَمُوا وَسَمِعُوا  
 لِغَيْرِهِ يَجُوزُ ذَاكَ فِي النَّظَرِ  
 وَذَاكَ خَوْفُ الضَّرِّ بِالْغَيْرِ يَقَعُ  
 يَجْرِي الْكَثِيرُ مِنْهُ وَالْقَلِيلُ

وَلَا أَرَى فِي مَنَعِهَا عَنِ الْغَنِيِّ  
 بَلْ لَا يَجُوزُ قَطْعُ سِدْرِ الْوَادِي  
 فَهُوَ غِذَاً<sup>(١)</sup> إِنْ عُدِمَ الْغِذَاءُ  
 وَالشُّوعُ أَيْضًا قَطْعُهُ مَكْرُوهٌ<sup>(٢)</sup>  
 وَإِنَّمَا التَّشْدِيدُ فِي الْأُودِيَةِ  
 فَلَيْسَ لِلْإِنْسَانِ فِيهَا حَدَثٌ  
 وَبَالِغُوا فَمَنَعُوا أَنْ يُلْقَى  
 فَيَنْبُتُ النَّخْلُ فَيَحْدُثُ الضَّرْرُ  
 وَقِيلَ لَا تُحَوَّلُ الشُّيُولُ  
 لِأَنَّهَا فِي سَيْرِهَا مَأْمُورَةٌ  
 فَلَوْ أَتَى السَّيْلُ عَلَى أَرْضٍ فَلَا  
 وَلَوْ أَرَادُوا صَرْفَهُ لِلْمَوْضِعِ  
 وَإِنْ يَكُنْ لَيْسَ بِرَدِّهِ ضَرْرٌ  
 لِأَنَّ الْمَانِعَ هَاهُنَا ارْتَفَعَ  
 وَمُشْتَرِ أَرْضًا وَفِيهَا السَّيْلُ

(١) فهو غذا: أي: قوت.

(٢) الشوع: هو شجر البان، وقد سبق ذكره في باب التيمم. والحلّ بفتح الحاء هو ما يخرج منه من الزيت.

(٣) معزلاً: أي: مكاناً آخر. قال تعالى: ﴿وَنَادَى نُوحٌ ابْنَهُ، وَكَانَ فِي مَعَزِلٍ﴾ [هود: ٤٢] وهو بكسر





فَجَائِزٌ يَسُدُّهُ إِنْ سَلِمَا  
كَذَاكَ قَالَ الْأَصْلُ وَهُوَ شَاهِدِي  
ثَمَرَةُ النَّخْلِ الَّتِي فِي الْأُودِيَةِ  
وَهَكَذَا أُودِيَةٌ بَيْنَ الْقُرَى  
وَهَكَذَا مَا كَانَ فِي الطَّرِيقِ  
إِنْ لَمْ يَكُنْ بِصَرْفِهِ قَدْ حُكِمَا  
كَذَاكَ مَا أَنْبَتِ الْمَقَابِرُ  
ثِمَارُهُ لِلْفُقَرَاءِ حُكْمًا<sup>(٤)</sup>  
لِلْحَفْرِ وَالتَّوْلِ<sup>(٦)</sup> وَحَمْلِ الْمَاءِ  
مِنْ أَنْ يَضُرَّ غَيْرَهُ فَيَأْتِمَا  
لِمَا<sup>(١)</sup> ذَكَرْتُهُ مِنَ الْفَوَائِدِ  
مِنَ الْقُرَى لِلْفُقَرَاءِ تَغْذِيَةً<sup>(٢)</sup>  
مَا أَنْبَتَهُ حُكْمُهُ لِلْفُقَرَا  
لِلْفُقَرَا قَالَ أَوْلُو التَّحْقِيقِ  
فَصَرْفُهُ حِينَئِذٍ قَدْ لَزِمَا<sup>(٣)</sup>  
وَالْحُكْمُ بِالتَّكْرِيفِ فِيهِ شَاهِرٌ  
وَقِيلَ لِلْقُبُورِ نَفْعًا<sup>(٥)</sup> عَمَّا  
وَنَحْوَهَا مِنْ سَائِرِ الْأَشْيَاءِ

### بَابُ قَسْمِ الْأَمْوَالِ

وَالْقَسْمُ تَوْزِيعٌ لِمَالٍ مُشْتَرَكٍ  
وَشِرْكَةٌ الْأَمْوَالِ طَوْرًا تُكْتَسَبُ  
فَأَوَّلُ الْقَسْمَيْنِ فِي الْبُيُوعِ  
مَا بَيْنَ أَهْلِهِ لِكُلِّ مَا اشْتَرَكُ  
وَمَرَّةً تَأْتِيكَ مِنْ غَيْرِ سَبَبٍ  
يَكُونُ وَالْكَسْبُ مِنَ الْمَرْزُوعِ

(١) في نسخة: «بما» والمثبت أولى.

(٢) تغذيه: أي: غداء.

(٣) حُكْمًا: بالبناء للمفعول.

(٤) قوله: «حُكْمًا»، أي: في الحكم.

(٥) نفعًا: حال.

(٦) قوله: «والتَّوْلِ» هو الطين؛ ويراد به ما يحمله الكفَّان منه.



وَمِنْهُ مَالُ الْغَانِمِينَ فَاعْرِفِ  
 قِسْمَتَهُ تَأْتِيكَ فِي الْجِهَادِ  
 وَالثَّانِي بِالْمِيرَاثِ وَالْوَصَايَا  
 وَقِسْمُهُ بِحَسَبِ الْوَصِيَّةِ  
 وَهَاهُنَا نَذَكُرُ وَصْفَ الْقِسْمِ  
 لِأَنَّمَا لِلْأَنْصِبِ مَوَاضِعُ  
 نَذَكُرُ ذَاكَ فِي مَحَلِّهِ كَمَا  
 فَإِنْ يَشَا الْوَارِثُ قَسَمَ الْمَالَ  
 كَذَا وَصَايَاهُ إِذَا لَمْ تَزِدِ  
 وَالْقِسْمُ قَبْلَ ذَاكَ أَمْرٌ بَاطِلٌ  
 قَدْ أَكَّدَ الْقُرْآنُ حَيْثُ كَرَّرَا  
 فَقَالَ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ إِلَى  
 فَقَوْلُهُ مِنْ بَعْدِ يُشْعِرُنَا  
 لِأَنَّهُ بِالسَّيْفِ كَسَبًا قَدْ يَفِي<sup>(١)</sup>  
 تَأْثِيرُهَا عَنِ النَّبِيِّ الْهَادِي  
 وَهُوَ بِهَا يَكُونُ فِي قَضَايَا  
 وَحَسَبِ الْمِيرَاثِ فِي الْقَضِيَّةِ  
 لَا غَيْرَهُ مِنْ أَنْصِبَاءِ الْقِسْمِ<sup>(٢)</sup>  
 قَدْ بَسَطَتْ بَيَانَهَا الْجَوَامِعُ<sup>(٣)</sup>  
 قَدْ ذَكَرُوهُ فِيهِ جُلُّ الْعُلَمَاءِ  
 قَضَوْا دُيُونَ الْمَيْتِ بِالْأَمْوَالِ  
 عَنْ ثُلْثٍ وَإِنْ تَزِدَ لَمْ تُزِدِ  
 إِذْ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ ذَاكَ الْفَاضِلُ  
 قَضَاءُ ذَاكَ فِي النَّسَاءِ وَقَرَّرَا<sup>(٤)</sup>  
 آخِرِ مَا قَدْ قَالَهُ رَبُّ الْعُلَى  
 بِأَنَّ سَبَقَ الْقِسْمِ يَبْطُلُنَا

(١) كَسَبًا: مصدرٌ حُذِفَ فعله، أي: يكسب كسبًا، ويجوز أن يكون واقعًا موقع الحال. (أبو إسحاق)

(٢) الْقِسْمُ: الأول بالفتح مصدر قسم المال يقسمه قسمًا، والثاني بالكسر أحد الأقسام، أي: الأنواع أو الأجزاء.

(٣) الْجَوَامِعُ: هي الكتب الجامعة لأحكام الشريعة، أو المراد بها الكتب المسماة بهذا الاسم كجامع أبي جعفر وجامع أبي صفرة وجامع أبي الحواري وجامع الأشياخ، وجامع أبي محمد، وجامع البسيوي وجامع أبي قحطان وغيرها.

(٤) النَّسَاءُ: أي: سورة النساء.

وَبَعْدَ ذَاكَ قَسَمُوا مَا يُقْسَمُ  
 فَإِنَّهُ إِنْ كَانَ فِي الْقَسْمِ ضَرَرٌ  
 بَلْ يَقْسِمُونَ مِنْهُ تِلْكَ الْمَنْفَعَةَ  
 وَالْعُزْمُ أَيْضًا بَيْنَهُمْ مَقْسُومٌ  
 وَوَرَدَ الْخِلَافُ هَلْ يُبَاعُ  
 إِنْ كَانَ لَا يُمَكِّنُ مَعْنَى الْقَسْمِ  
 فَإِنْ هُمْ قَدْ قَسَمُوا لِلْغَلَّةِ  
 وَلَا يَجُوزُ الْقَسْمُ لِلدُّيُونِ  
 لِأَنَّهُ كَبَيْعٍ مَا فِي الذَّمِّ  
 وَالْقَسْمُ كَالْبَيْعِ لَدَيْهِمْ حُكْمًا  
 وَمِنْ هُنَاكَ الْمَنْعُ فِي الْآثَارِ  
 كَذَلِكَ الزُّرُوعُ قَبْلَ النَّضْجِ (٤)  
 وَمِنْ هُنَاكَ قِيلَ لَا مَحَالَةَ  
 وَإِنْ يَمُتَ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُغَيَّرَا

وَهُوَ الَّذِي لَا ضَرَّرَ فِيهِ يُعْلَمُ  
 لِلشَّرْكَاءِ فَقَسْمُهُ لَا يُعْتَبَرُ  
 بَيْنَهُمْ يُصِيبُ كُلُّ مَوْقِعِهِ  
 كُلُّ (١) مَنَابِهِ وَذَا مَعْلُومٌ  
 أَمْ تُقْسَمَنْ غَلَّتْهُ الْمُشَاعُ (٢)  
 كَنَخْلَةٍ وَاحِدَةٍ لِقَوْمٍ  
 فَالْعُزْمُ لَازِمٌ بِقَدْرِ الشَّرْكَاءِ  
 مِنْ قَبْلِ أَنْ تُقْبَضَ مِنْ مَدْيُونٍ  
 وَيَبْعُ ذَاكَ بَاطِلٌ فَلْتَعْلَمِ  
 فَمَا يَصِحُّ ثُمَّ صَحَّ ثَمَّ  
 قَبْلَ الدَّرَاكِ الْقَسْمُ (٣) لِلشُّمَارِ  
 فِي قَسْمِهَا يَكُونُ نَوْعٌ حَرَجٍ  
 مِنْ نَقْضِهِ بِحَالَةِ الْجَهَالَةِ  
 بَعْضُهُمْ فَالْقَسْمُ بَعْدَهُ جَرَى

(١) كل: مبتدأ والخبر «منابه»، والتقدير كل واحد منهم عليه منابه، أي: ما ينوبه من الغرم، ويجوز

جر كل بدلاً من الضمير الذي في بينهم.

(٢) غلته المشاع: بإعادة الضمير إلى متأخر لفظاً متقدماً رتبة، وقد شاع جوازه.

(٣) القسَم: هو بالرفع على توهم كونه نائب فاعل المنع، وتقدير الكلام؛ ومن هنا منع قسم الشمار

قبل إدراكها. (أبو إسحاق)

(٤) النضج: بتحريك الضاد هو اشتداد حَبِّهَا.



لَوْ كَانَ مَعْلُولًا يَوْصَفِ نَاكِثٍ<sup>(١)</sup> وَهَكَذَا الْأَعْمَى إِذَا مَا قَاسَمَا وَقَسِمُهُ فِي الْمَاءِ يَثْبِتَانَا لِأَنَّمَا الْأَعْمَى بِهِ وَذُو الْبَصَرِ وَفِي الْأَصُولِ يَلْزَمُ التَّوَكِيلُ قَسْمُ الْمَرِيضِ مَالَهُ لِلْوَرَثَةِ وَالنَّقْضُ فِيهِ جَائِزٌ جَمِيلٌ وَهُوَ مِنَ التَّصَرُّفِ الْمَمْنُوعِ وَهَكَذَا مَا بِيَعُ بِالْخِيَارِ لِأَنَّهُ الْمَعْلُولُ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ كَذَاكَ قِيلَ نَقْضُهُ بِالْغَبْنِ وَذَلِكَ أَنْ يُغْبَنَ قَدْرَ الْعُشْرِ وَقِيلَ إِنْ كَانَ بَرْمِي السَّهْمِ<sup>(٤)</sup> وَثَابِتٌ إِنْ صَارَ بِالْخِيَارِ

لَوْ كَانَ مَعْلُولًا يَوْصَفِ نَاكِثٍ<sup>(١)</sup> شَرِيكُهُ وَمَاتَ صَارَ لِأَزْمَا وَمَا عَلَيْهِ أَنْ يُوَكَّلَنَا سَيَّانٍ فِي خَبْرَةٍ<sup>(٢)</sup> هَذَاكَ الْقَدْرُ وَفِي الْعَقَارِ<sup>(٣)</sup> يَقْسِمُ الْوَكِيلُ لَيْسَ يَجُوزُ لَوْ رَضِيَ مَنْ وَرَثَهُ لِأَنَّ مَنْ يَقْسِمُهُ عَلِيلٌ كَمِثْلِ مَا قَدْ قِيلَ فِي الْبُيُوعِ فَقَسْمُهُ الْبَاطِلُ لَا تُمَارِي بِمَا بِهِ مِنَ الشُّرُوطِ التَّرِيمَا كَالْبَيْعِ فِي مِقْدَارِهِ الْمُبَيَّنِ فَصَاعِدًا، لَا دُونَ هَذَا الْقَدْرِ فَالِنَّقْضُ لِلْغَبْنِ لِذَاكَ الْقَسْمِ إِلَيْهِ إِذْ كَانَ عَنِ اخْتِيَارِ

(١) بوصف ناكث، أي: بشيء من الأوصاف التي يُدرَكُ بها رُدُّ القَسْمِ.

(٢) في خبرة هذا: أي: في علمه ومعرفته. وقوله: «هذا» إشارة إلى البعيد، قال طرفه:

رَأَيْتُ بَنِي غَبْرَاءَ لَا يُنْكِرُونَنِي وَلَا أَهْلُ هَذَاكَ الطَّرَافِ الْمَمْدَدِ

والطراف بكسر الطاء بيت من الأدم وهي الجلود. (أبو إسحاق)

(٣) العقار: هو بفتح العين مخففًا الأرض والضياع والنخل فهو مرادف للأصول.

(٤) برمي السهم: أي: بالقرعة المعروفة.

وَقَدْ أُجِيزَ الْقَسْمُ لَوْ لَمْ يُخْرِجِ  
 وَتَثَبَّتْ الْحُجَّةُ لِأَيْتَامِ  
 وَالْقَسْمُ لِلْأَيْتَامِ وَالْغِيَابِ  
 قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ<sup>(٢)</sup> يَحْضُرُهُ  
 لَوْ لَمْ يَكُونُوا أَوْلِيَا فِي الدِّينِ  
 فِي الْجَمِيعِ تُقْبَلُ الشَّهَادَةُ  
 وَأَخْرُؤْنَ شَدَّدُوا وَاشْتَرَطُوا  
 وَلَيْسَ ذَا الْخِلَافِ مَعْنَوِيًّا  
 بَلْ إِنَّهُ لِلْفِظِ رَاجِعٌ فَقَطْ  
 وَذَلِكَ أَنَّ بَعْضَ الْمُسْلِمِينَ  
 فَكُلُّ مَنْ وَصَفَتْهُ بِالثِّقَّةِ  
 وَاخْتَلَفَ التَّعْيِيرُ بَعْضُ عِبْرًا  
 غَبْنًا لِأَيْتَامٍ<sup>(١)</sup> فَمَا مِنْ حَرَجٍ  
 إِنْ بَلَغُوا فِي النَّقْضِ وَالْإِتْمَامِ  
 يَجُوزُ عِنْدَهُمْ بِلَا ارْتِيَابٍ  
 مِنَ الثَّقَاتِ كُلِّ مَنْ يَخْبِرُهُ  
 كَالْبَيْعِ وَالْحُقُوقِ وَالذُّيُونِ  
 مِنْهُمْ كَذَلِكَ قَسْمُهُمْ أَفَادَةٌ  
 وَآيَةُ الْقَسَامِ حُكْمًا يُضْبَطُ  
 حَتَّى نُلْزِمَنَّهُمْ وَلِيًّا  
 يُدْرِكُهُ امْرُؤٌ عَلَى الْمَعْنَى سَقَطَ  
 بَيْنَهُمَا لَيْسَ يُفَرِّقُونَا  
 فَهُوَ وَلِيٌّ عِنْدَهُمْ بِحُجَّةٍ  
 بَدَأَ وَبَعْضُهُمْ بِذَلِكَ اقْتَصَرَ

(١) قوله: «غبنًا لأيتام» ينصب غبنًا على بناء يخرج للفاعل، أي: ولو لم يخرج القاسم غبنًا، والظاهر بناء الفعل على المجهول، ورفع غبنًا على أنه نائب الفاعل، وغبن الأيتام في اصطلاح المشاركة بأن تطلع لهم شيء من المال قبل القسمة لأجل الاحتياط، وقد قدره بعضهم بربع عشر المال الذي يقسم.

(٢) أبو محمد: هو العلامة عبد الله بن محمد بن بركة السليمي صاحب الجامع المشهور باسمه وكتاب التقييد وكتاب الموازنة وغيرها، كان معاصرًا للإمام أبي سعيد الكدمي، وكان مسكنه بمحلة الصُّرْح (كالصرح) من بلد بهلا من عُمان، ونسبه من بني سليمة بن مالك بن فهم الأزدي.



وَالْكُلُّ قَدْ أَرَادَ مَعْنَى وَاحِدًا  
وَمَنْ يَكُنْ لَا يَدْرِي حَقَّ الْقَسْمِ  
وَالْقَسْمُ بَاطِلٌ إِذَا لَمْ يَحْضُرِ  
وَجَائِزٌ إِنْ أَخَذَ الْقُسَامُ  
وَذَاكَ وَاجِبٌ عَلَى الْكَبِيرِ  
وَهُمْ سَوَاءٌ مَنْ لَهُ الْقَلِيلُ  
لِأَنَّهَا عَلَى الرَّؤُوسِ تُجَعَلُ  
وَأَجْرَةُ الشَّحْبِ<sup>(٢)</sup> كَذَاكَ قِيلاً  
وَبِالسَّهَامِ الْقَسْمُ عِنْدِي أَفْضَلُ  
وَهِيَ الَّتِي تُعْرَفُ بِالْقُرْعَةِ<sup>(٣)</sup> فِي  
تُفَعَلُ فِي الْأُمُورِ الْمُشْكِلَاتِ  
لِلْمُضْطَفَى فِيهَا اعْتِنَاءٌ نِقَالًا  
وَيُونُسٌ سَاهَمَ ثُمَّ وَقَعَا  
وَوَصَفَهَا قِيلَ بِلَا انْدِفَاعِ

وَضَلَّ فَهَمُّ مَنْ لِهَذَا عَانَدًا  
لَيْسَ لَهُ الدُّخُولُ فِي ذَا الْحُكْمِ  
فِيهِ مِنَ الثَّقَاتِ أَهْلُ الْبَصْرِ  
أَجْرًا مَتَى مَا صَحَّتِ السَّهَامُ  
مِمَّنْ لَهُ الْقِسْمَةُ وَالصَّغِيرُ  
مِنْ وَارِثِهِ قِيلَ وَالْجَلِيلُ<sup>(١)</sup>  
لَيْسَ عَلَى السَّهَامِ فِيمَا يُنْقَلُ  
تُقَسَّمُ بَيْنَهُمْ وَلَا تَفْضِيلًا  
فِي الْأَصْلِ لِلْأَيْتَامِ حِينَ يُفَعَلُ  
عُرْفِ الْحِجَارِيِّينَ طَرًّا فَاعْرِفِ  
تُجَعَلُ فِيهَا مِثْلَ الْبَيْنَاتِ  
لِطَلْبِ الْإِنْصَافِ فِيمَا أَشْكَلَا  
عَلَيْهِ ذَاكَ السَّهْمُ فِيمَا صَنَعَا  
أَنْ تُكْتَبَ الْأَسْمَاءُ فِي رِقَاعِ

(١) في نسخة والعليل: أي: المريض، أي: كلهم في ذلك سواء من له الكثير ومن له القليل

والصحيح منهم والسقيم، وفي نسخة:

مِنْ وَارِثِهِ قِيلَ وَالْيَسِيرُ وَهُمْ سَوَاءٌ مَنْ لَهُ الْكَثِيرُ

(٢) الشحب: أي: شحب الساقية.

(٣) «القرعة» بضم القاف.

وَكُلُّ ذِي سَهْمٍ يَكُونُ إِسْمُهُ  
 تُجْعَلُ فِي بِنَادِقٍ مِنْ طِينٍ  
 يَطْرَحُهَا قَدْ قِيلَ مَنْ لَمْ يَحْضُرِ  
 وَكُلُّ نَهْرٍ يُقَسَمَنَّ بِحِدَةٍ  
 إِلَّا إِذَا مَا كَانَ عَنْ تَرَاضٍ  
 حِلٌّ<sup>(١)</sup> سُكُونُ الْبَيْتِ قَبْلَ الْقِسْمِ  
 وَغَارِسٌ فِيمَا سِوَى الْمَقْسُومِ  
 وَالْغَرَسُ مَقْسُومٌ عَلَى السَّهَامِ  
 وَشَرْطُ رَفْعِ الْفَسْلِ عِنْدَ الْقِسْمِ<sup>(٢)</sup>  
 لَوْ شَرَطُوا الْفَسْحَ بِسِتَّةِ عَشْرَ  
 لَوْ كَانَ خَلْفَ نَخْلَةٍ مِنْ قَبْلِ<sup>(٣)</sup>  
 فَذَلِكَ الشَّرْطُ عَلَيْهِ لَازِمٌ

فِي رُفْعَةٍ يُعْرَفُ مِنْهَا سَهْمُهُ  
 تُبْنَى عَلَى الْأَسْمَاءِ بِالْيَقِينِ  
 رِقَاعَهُمْ وَمَا بِهَا لَمْ يَنْظُرِ  
 لَا تُحْمَلُ الْأَنْهَارُ عِنْدَ الْقِسْمَةِ  
 مِنْهُمْ فَبِالتَّرَاضِيِّ ذَاكَ مَاضِي  
 لِلشَّرْكَاءِ بِغَيْرِ أَجْرِ سُمِّي  
 لَهُ الْعَنَا وَقِيمَةُ الصُّرُومِ<sup>(٤)</sup>  
 جَمِيعَهَا بِحَسَبِ الْأَقْسَامِ  
 يَثْبُتُ قَدْ قِيلَ بِكُلِّ سَهْمٍ  
 كَانَ عَلَيْهِمْ كَمِثْلِ مَا اسْتَقْرَ  
 مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ ذَاكَ الْفَسْلِ  
 وَالشَّرْطُ عِنْدَ الْمُسْلِمِينَ قَائِمٌ



(١) حِلٌّ: خبر مقدم، وسكون مبتدأ مؤخر، وفقاً لمذهب البصريين.

(٢) الصرُوم: جمع صرمة، وهي الفسيلة من صغار النخل وقد سبق بيانها. (أبو إسحاق)

(٣) قوله: «وشروط»، يعني: إذا اتفق أصحاب السهام على أن يجعلوا للْمُقَاسَلَةِ فيما بين نخيلهم وأشجارهم حريماً محدوداً بذرع معلوم ثبت ذلك عليهم، ولم يكن لأحدهم أن يغير ذلك الشرط، وهكذا إذا اشترط بعضهم على بعض أن لا يفسل أحدهم إلا مكان نخلته أو شجرته ثبت ذلك عليهم.

(٤) قوله: «من قبل»، أي: من قبل ذلك، على نية إضافة قبل، ولذلك لم تُبْنَى على الضمة.



## كِتَابُ الصُّكُوكِ

قِرْطَاسَةُ الْحُقُوقِ فِي التَّعَارُفِ  
يَكْتُبُهَا مَنْ يُحْسِنُ الْأَوْضَاعَا  
يَكْتُبُهَا مُصَرِّحًا بِالْعَرَبِيِّ  
وَدُونَ تَعْرِيجٍ وَطَمَسِ الْأَحْرَفِ  
يُصَدِّرُ اسْمَ اللَّهِ فِي أَوْلِهَا  
فَكُلُّ مَا لَمْ يُبَدَّ بِاسْمِ الذَّاتِ  
لَكِنَّهُ إِنْ صَحَّ بَاقِي اللَّفْظِ  
وَلَيْسَ بِالتَّعْرِيجِ<sup>(٢)</sup> فِيهَا بَاسٌ  
وَالْمَثْرَبِيُّ مِثْلُهُ وَقَالَ  
فَاسْتَحْسِنُوا التَّرْكَ لَهْ لِهَذَا  
وَأَنْتَ تَدْرِي أَنَّ مَا الْكِتَابَةَ  
لِكُلِّ قَوْمٍ فِيهِ مَا تَعَارَفُوا  
وَالْقَدْحُ بِالإِشْكَالِ وَهُوَ مُخْتَلِفٌ<sup>(٣)</sup>

بِالصِّكِّ تُدْعَى عِنْدَ كُلِّ عَارِفٍ  
كَيْلًا يُقَالُ حَقٌّ زَيْدٍ ضَاعَا  
مِنْ دُونَ عُجْمَةٍ وَدُونَ مَثْرَبِيِّ<sup>(١)</sup>  
وَدُونَ تَبْدِيلٍ لِرَسْمٍ فَاعْرِفِ  
تَبَرُّكًا لِخَيْرِهَا وَفَضْلَهَا  
فَإِنَّهُ مُنْقَطِعُ الْخَيْرَاتِ  
مِنْهُ فَذَاكَ ثَابِتٌ فِي حِفْظِي  
إِنْ لَمْ يَكُنْ فِي وَضْعِهِ التَّبَاسُ  
بَعْضُ نَرَى بِوَضْعِهِ إِشْكَالًا  
كَيْلًا يَرَى الْخِصْمُ بِهِ مَلَاذَا  
وَضَعُ اضْطِلَاحٍ يُشْبِهُ الْخَطَابَةَ  
وَكُلُّ مَا عَلَيْهِ قَدْ تَأَلَّفُوا  
يُشْكَلُ مَعَ بَعْضٍ وَعَنْهُ فَيَقِفُ

(١) قوله: «مَثْرَبِيُّ» القلم الهندي - (المصنف)

(٢) قوله: «وليس بالتعريج» التعريج وضع الحرف على صورة غير صورته الرسمية، فكتابة التعريج هكذا هو نفس التعريج، اصطلاحًا عُمانيًا.

(٣) قوله: «والقدح»، يعني: الأمر الذي يقدح في صحة الأمر إذا داخله الإشكال، فمن أشكل عليه أمر وقف عنه.



وَلَيْسَ عِنْدَ آخَرِينَ يُشْكَلُ  
 فَعِنْدَ هَؤُلَاءِ لَا يُعَدُّ  
 مِنْ هَاهُنَا أَجَازَ بَعْضُ يُرْسَمُ  
 وَالْمَثْرَبِيُّ قَلَمٌ هِنْدِيٌّ  
 مِنْ هَاهُنَا التَّطْمِيسُ فِي الْحُرُوفِ  
 وَمِنْ هُنَا يُكْتَبُ نَطْقُ الْبَادِيِ (٣)  
 فَعَرَفُهُمْ بِذَلِكَ يُبَدِّلُونَا  
 فِي عَتِيقٍ بَعْتِيجٍ عَبَّرُوا  
 كَذَلِكَ فِي نَقِيَّةٍ قَدْ قَالُوا  
 لِلْكَاتِبِ الْمُتَقِنِ أَنْ يَرْسُمَ مَا  
 وَلَيْسَ ذَلِكَ أَبَدًا تَبْدِيلٌ (٤)  
 وَالسِّينُ وَالشِّينُ إِذَا مَا كَتَبَا

بَلْ فَهَمُّهُ بَادٍ عَلَيْهِ عَوَّلُوا (١)  
 نَقْدًا (٢) وَعِنْدَ الْآخَرِينَ نَقْدٌ  
 قُرَأْنَا بِمَثْرَبِيٍّ يُعْلَمُ  
 وَمِثْلُهُ فِي ذَلِكَ الْأَعْجَمِيِّ  
 يَثْبُتُ إِنْ كَانَ مِنَ الْمَعْرُوفِ  
 بِالْقَافِ لَوْ قَالَ بِجِيمٍ بَادِي  
 بِالْقَافِ جِيمًا حِينَ يَنْطِقُونَا  
 وَقَاسِمًا لِحَاسِمٍ قَدْ غَيَّرُوا  
 نَجِيَّةً وَتُنْظَرُ الْأَحْوَالُ  
 قَالُوهُ بِاللَّفْظِ الَّذِي قَدْ أُحْكِمَا  
 لِأَنَّهُ يُعْرَفُ مَا يَقُولُوا  
 حَرْفَيْنِ مِنْ ثُبُوتِهِ الصُّبْحِيِّ أَبِي (٥)

(١) عولوا: أي: اعتمدوا.

(٢) نقداً: أي: عيباً.

(٣) البادي: الأول بمعنى الأعرابي، والثاني بمعنى ظاهر، من بدأ الشيء إذا ظهر.

(٤) تبديل: بالرفع، والظاهر أنه هو خبر ليس؛ فحقه أن ينصب فعل المصنف ﷺ جعله اسمها

وجعل اسم الإشارة الخبر عملاً بقول شاذ كما في قوله:

قَفِي قَبْلَ التَّفَرُّقِ يَا ضُبَاعَا      وَلَا يَكُ مَوْقِفٌ مِنْكَ الْوَدَاعَا

ويمكن أنه جعلها بمنزلة الحرف النافي، وأهمل عملها كما في قوله:

كَيْفَ الْمَفْرُ وَالْإِلَهُ الطَّالِبُ      وَالْأَشْرَمُ الْمَغْلُوبُ لَيْسَ الْعَالِبُ

(٥) الصبحي: هو العلامة سعيد بن بشير بن محمد الصبحي السمدي النزوي، وهو هنا بتخفيف

ياء النسب لأجل إقامة الوزن.



إِذْ لَمْ يَكُنْ ذَاكَ بِسِينٍ يُعْرَفُ  
 وَالْحَقُّ بِالْبَاطِلِ لَا يَقُومُ  
 وَالغَرَضُ الْمَقْصُودُ فِي الْكِتَابَةِ  
 وَلَا ضَمَانٌ قِيلَ مَهْمَا بَدَّلَا  
 وَقَالَ قَوْمٌ إِنَّهُ لَا يُعْذَرُ  
 لِلضَّادِ مَعْنَى غَيْرِ مَعْنَى الظَّاءِ  
 لِكِنَّهُ يُسْرِعُ لِلِإِضْلَاحِ  
 لَكِنَّ بَعْضَ الْعَرَبِ يُبَدِّلُنَا  
 وَبَعْضُهُمْ يَعْكِسُ وَالْأُولَى تَرَى (١)  
 كَأَنَّ الْقَوْمَ الَّذِينَ نُقِلَتْ  
 فَلَا أَرَى إِبْطَالَ صَكِّ فِيهِ  
 إِنْ شِئْتَ نَقَلَ ذَاكَ بِالِإِضْطِحِ  
 وَلَا بِشِينٍ بَلْ هُوَ التَّعْسُفُ  
 قُلْتُ وَلَكِنْ قَضَاهُ مَفْهُومٌ  
 إِدْرَاكَ مَعْنَاهُ وَلَا اسْتِرَابَهُ  
 بِالضَّادِ ظَاءً مَنْ لِهَذَا جَهْلًا  
 بِذَاكَ إِذْ بُطْلَانُهُ مُشْتَهَرٌ  
 فَاخْتَلَفَ الْحَالَانِ فِي الْإِمْلَاءِ  
 وَمَا عَلَيْهِ بَعْدُ مِنْ جُنَاحِ  
 بِالضَّادِ ظَاءً حِينَ يَنْطِقْنَا  
 وَجُودَهَا مَا بَيْنَنَا مُشْتَهَرًا  
 عَنْهُمْ فَكَيْفَ نَشْرُكُنَّ مَا ثَبَتَ  
 ذَلِكَ لِلْمَعْنَى الَّذِي أَحْكِيهِ  
 مِنْ (ضَوْدٍ) (\*) طَالِعُهُ فِي الْمِصْبَاحِ (٢)

(١) قوله: «وَالْأُولَى تَرَى»، أي: إبدال الضاد ظاءً صار بيننا معاشر العُمانيين عملاً مشهوراً، فنحن ننتطق بها ظاءً مشالة.

(\*) من (ضَوْدٍ) أي من مادة (ضَوْدٍ) من الكتاب المذكور، وقد تكون طريقة إبدال الظاء ضادا مؤدية إلى ما يعرف بالضاد اليابسة، وهي التي تكون في نطقها أقرب إلى الضاد، وهذه طريقة مذكورة في اللغة. (إسماعيل)

(٢) أي في كتاب المصباح. (أبو إسحاق)

لِكِنَّهُ مَعَ ذَاكَ لَيْسَ يُقْرَأُ بِمِائَةٍ بِالْيَاءِ يُكْتَبَنَّ لِأَنَّ هَذَا يَاءُهُ أَصْلِيَّةٌ وَالْفَرْدُ مِنْ بَنِي هِنَاءَ يُنْسَبُ بِهِمْزَةً تُجْعَلُ فَوْقَ الْأَلِفِ وَخَفْضُكَ الْمَرْفُوعَ مَمْنُوعٌ وَفِي وَلَا أَقُولُ بَاطِلٌ<sup>(٢)</sup> إِنْ فَهِمَا وَالرُّدُّ فِي الْحَوَاشِي يُذَكِّرُنَا وَثَابِتٌ إِنْ كَانَ بَيْنَ الْأَسْطُرِ وَالْأَصْلُ قَدْ رَأَهُمَا سَوَاءً<sup>(٤)</sup> وَمَا يُدْمِرُهُ<sup>(٥)</sup> الْخَطَا لَا يَضْمَنُ كَذَاكَ لَا يَضْمَنُ مَهْمَا تَرَكَآ

بِهِ الْقُرْآنُ إِذْ يُسَنُّ الْمَقْرَأُ<sup>(١)</sup> وَرَسْمُهُ بِالْهَمْزِ يَبْطُلُنَا وَقِيلَ لَا فَسَادَ فِي الْقَضِيَّةِ إِلَى هِنَائِي بِهِمْزٍ يُكْتَبُ وَذَلِكَ مِنْ وَضَعِهِمُ الْمُؤْتَلِفِ إِبْطَالِهِ فِي الصَّكِّ خُلْفٌ فَاعْرِفْ مَعْنَاهُ فَهَمَّا صَالِحًا مُتَمَّمًا مَنْ رَدَّهُ ذِكْرًا يُبَيِّنُنَا ذَلِكَ لَوْ كَاتِبُهُ لَمْ يُذَكَّرِ<sup>(٣)</sup> لِعَدَمِ الْفَارِقِ فِيهِ جَاءَا قُرْطَاسُهُ كَاتِبُهُ الْمُبَيِّنُ تَأْرِيخَ صَكِّهِ إِذَا مَا صَكَّكَآ<sup>(٦)</sup>

(١) قوله: «إِذْ يُسَنُّ الْمَقْرَأُ»، أي: أن قراءة القرآن الكريم يُراعَى فيها اتباع السُّنَّةِ والاعتداء بقراءة القراء المشهورين، فلا يقرأ بالقراءات الشاذة.

(٢) قوله: «بَاطِلٌ» مرفوع خبر مبتدأ محذوف، تقديره: ولا أقول هو باطل.

(٣) يُذَكَّرُ: بالبناء للمفعول، ويجوز بناؤه للفاعل، أي: لم يذكر نفسه.

(٤) قوله: «رَأَهُمَا»، أي: الرد في الحاشية أو بين السطرين، فهما عند الشيخ الصايغي على سواء، فلا بد من ذكر اسم الراد بأن يكتب رَدَّهُ فلان ابن فلان.

(٥) وما يُدْمِرُهُ: بالجزم لأجل الضرورة، وإسناد التدمير إلى الخطأ مجاز مرسل.

(٦) صككا: أي: كتب الصك.



لِأَنَّهُ فِي الْحُكْمِ ثَابِتٌ وَقَدْ  
وَيَكْتَبُ الْمُقَرَّرُ بِالْأَصَمِّ  
كَذَلِكَ الْأَعْمَى كَذَاكَ الْأَعْوَرُ  
مَا لَمْ يُرَدِّ تَنْقِصَهُ فَإِنْ يُرَدِّ  
وَفِي عَبِيدِهِ<sup>(١)</sup> الْإِنَاثُ تَدْخُلُ  
بَلِ الْإِنَاثُ بِالْإِمَاءِ تُعْرَفُ  
فَإِنَّهَا عَبْدَتُهُ كَمَثَلِ مَا  
فَالشَّيْءُ قَدْ يَكُونُ ذَا إِسْمَيْنِ  
وَالْجَمْعُ تَكْسِيرٌ وَفِيهِ الرَّجُلُ  
لَكِنَّ سَبْقَ مُلْكِهِ أَقْوَى فَلَا  
فَيَلْزَمُ الْكَاتِبَ أَنْ يَخْتَارَا  
كَي لَا يَكُونَ الْأَمْرُ فِيهَا مُلْتَبِسٌ  
وَبِالْأَرْقَا يُجْمَعُ الرَّقِيقُ  
وَبِالْمَمَالِكِ اجْمَعِ الْمَمْلُوكَا  
وَالْقِنُّ بِالْأَقْنَانِ يُجْمَعَنَّ

قَالَ أَنَسٌ دُونَ تَأْرِيخٍ يُرَدِّ  
إِنْ كَانَ مَعْرُوفًا بِهَذَا الْإِسْمِ  
كَذَلِكَ الْأَعْرَجُ حِينَ يُشْهَرُ  
تَنْقِصُهُ فَالْمَنْعُ هَاهُنَا يَرَدِّ  
إِنْ رُسِمُوا وَقِيلَ لَيْسَ تَدْخُلُ  
قُلْتُ وَلَكِنْ ذَاكَ لَيْسَ يَصْرِفُ  
أَمْتُهُ كَانَتْ تُسَمَّى فَاعْلَمَا  
وَقَدْ يَجِي التَّغْلِبُ فِي النُّوعَيْنِ  
مِنْهُمْ مَعَ الْإِنَاثِ طَرًّا يَدْخُلُ  
تُنْقَلُ عَنْهُ بِاحْتِمَالٍ حَصَلَا  
إِنْ شَاءَهَا مَا عَمَّهَا جِهَارًا  
فَيَنْفَسِدُ الْمَعْنَى بِهِ وَيَنْعَكِسُ  
وَهُوَ الَّذِي بِمُلْكِهِ مَوْثُوقٌ  
وَبِالصَّعَالِيكِ اجْمَعِ الصُّعْلُوكَا  
وَالْعَبْدُ فِيهِ أَوْجُهُ اسْمَعَنَّ

(١) قوله: «وفي عبديه»، أي: إذا أقر أو أوصى بعبيده، وكان فيهم الذكور والإناث دخلت الإناث في الإقرار بحكم التبعية والأغلبية، وقيل إنها لا تدخل، والأول أظهر لغةً، وينبغي اعتبار العرف في ذلك شرعاً. (أبو إسحاق)

عِبَادُ عِبْدُونَ عَيْدٌ أَعْبُدُ  
 وَهَذِهِ الْأَلْفَاظُ فِي الْكِتَابِ<sup>(١)</sup>  
 وَامْرَأَةٌ تُرِيدُ يُكْتَبْنَا  
 تَكْشِفُ وَجْهَهَا عَنِ اللَّثَامِ  
 وَإِنْ أَبَتْ عَنْ كَشْفِهِ لَا يُكْتَبُ  
 لَعَلَّهَا تَشَبَّهَتْ بِأُخْرَى  
 وَبِانْكَشَافِ وَجْهَهَا يَزُولُ  
 وَقِيلَ فِي التَّسْجِيلِ لِلْأُورَاقِ  
 وَتُكْتَبُ الشُّهُودُ فِيهَا لَوْ بَخَطٍ  
 فَإِنَّمَا الشُّهُودُ حُجَّةٌ عَلَى  
 وَقَالَ قَوْمٌ فِي كِتَابِ الْقَاضِي  
 بِنَفْسِهِ يَمْضِي بِلا شُهُودٍ  
 فَقَوْلُهُ أَوْصَى فُلَانٌ أَوْ أَقْرَ  
 وَبَعْضُهُمْ أَثَبَتْ فِي حَيَاتِهِ  
 إِذْ فِي الْحَيَاةِ يُمَكِّنُ النَّكِيرُ  
 وَفِيهِ غَيْرُ مَا ذَكَرْتُ يُوجَدُ  
 يَقْبَحُ جَهْلُهَا عَلَى الْكُتَّابِ  
 عَنْهَا فَلِلْكَاتِبِ تَطَهَّرْنَا  
 كَيْ لَا يَكُونَ الْأَمْرُ فِي إِبْهَامِ  
 عَنْهَا لِخَوْفٍ مِنْ أُمُورٍ تَعْقِبُ  
 مِنْ مِثْلِهَا خَدِيعَةٌ وَمَكْرًا  
 بَيْنَ الْوَرَى مَحْذُورُهُ الْمَعْلُولُ  
 كَالْحُكْمِ وَالْإِمْضَاءِ بِاتِّفَاقِ  
 كَاتِبِهَا السَّابِقِ مِنْهُمْ فَقَطُ  
 ثُبُوتِهَا فِي قَوْلِ أَكْثَرِ الْمَلَا<sup>(٢)</sup>  
 إِنْ كَانَ عَدْلًا ثَابِتٌ وَمَاضِي<sup>(٣)</sup>  
 لِأَنَّهُ كَحُكْمِهِ الْمَعْهُودِ  
 فِي رَسْمِهِ كَقَوْلِهِ هَذَا اسْتَقَرَّ  
 ذَاكَ وَلَمْ يُثْبِتْهُ فِي مَمَاتِهِ  
 مِنْهُ إِذَا مَا وَقَعَ التَّصْوِيرُ

(١) قوله: «في الكتاب»، أي: الصك، والكتاب في آخر البيت جمع كاتب.

(٢) قوله: «الملا»، أي: الخلق.

(٣) ثابت: استدلالاً بقوله تعالى: «وَلْيَكْتُبْ بَيْنَكُمْ كَاتِبًا بِالْعَدْلِ» [البقرة: ٢٨٢].



وَبَعْضُهُمْ جَوَّزَ فِي الْوَصِيَّةِ  
 لَوْ لَمْ يَكُنْ قَاضٍ إِذَا مَا اشْتَهَرَ  
 وَبَعْضُهُمْ عَلَى الشُّهُودِ أَوْقَفَا  
 خَافُوا مِنَ التَّبْدِيلِ فِي الْكِتَابَةِ  
 وَالْقَاضِي مِنْ أَهْلِ الْخِلَافِ يُوقَفُ  
 حَتَّى يَصِحَّ بِشُّهُودِ الْعَدْلِ  
 وَلِلْمُخَالِفِينَ أَهْوَا تَحْمِلُ  
 رَجْوًا<sup>(١)</sup> شَفَاعَةً مَعَ الْكِبَائِرِ  
 وَقَطَعُوا أَنْ يَدْخُلُوا الْجَنَانَ  
 فَهَذِهِ الْأُمُورُ تَحْمِلُنَا  
 مِنْ هَاهُنَا عَلَى الْمَعَاصِي جَسَرُوا  
 وَقِيلَ مَنْ بِخَطِّهِ قَدْ كَتَبَا  
 بِأَنَّ ذَاكَ حُجَّةٌ وَقِيلَ لَا  
 إِنْ كَانَ مِمَّنْ خَطُّهُ يَجُوزُ  
 وَإِنْ يَكُنْ بَيْنَهُمْ لَا يَثْبُتُ

بِخَطِّ عَدْلٍ ثَابِتِ الْقَضِيَّةِ  
 بِخَطِّهِ مَعَ مَنْ يَرَى مَا سُطَّرَا  
 ثُبُوتَ ذَاكَ كُلَّهُ تَخَوُّفَا  
 فَوَقَّفُوا لِنَفْيِ الْإِسْتِرَابَةِ  
 عَنْ خَطِّهِ مَعَ الَّذِينَ سَلَفُوا  
 ثُبُوتَهُ كَمَثَلِ مَا فِي الْأَصْلِ  
 صَاحِبَهَا عَلَى أُمُورٍ تُفَعَّلُ  
 أَرْجَوُ عَذَابَهُ عَنِ الْمُكَابِرِ  
 لَوْ أَنَّهُمْ قَدْ عَانَدُوا الرَّحْمَانَ  
 عَلَى ارْتِكَابِ مَا يُحَرِّمُنَا  
 وَلَا زَمُوهَا، وَالْإِلَهُ يَسْتُرُّ  
 حَقًّا عَلَيْهِ لِفُلَانٍ وَجَبَا  
 وَبَعْضُهُمْ بَيْنَهُ وَفَصَّالًا  
 فِي الْمُسْلِمِينَ فِيهِ يُفُوزُ  
 فَإِنَّهُ لِلْحَقِّ لَا يَثْبُتُ

(١) قوله: «رجوا»، أي: أخروا، بمعنى: أنهم رجوا تأخير العذاب عنهم يوم القيامة، تمسكًا بمجرد الإقرار بالشهادة؛ وبذلك سميت المرجئة مرجئة: قلت: ولكنهم مع هذا لا يستحلون شهادة الزور، وفيهم من العدول من يتحاشى عن سفاسف الأمور، فالأولى قبول شهادة عدولهم، والله أعلم.

وَإِنِّي أَرَى ثُبُوتَهُ بِمَا  
 أَجْعَلُ<sup>(١)</sup> خَطَّهُ إِذَا مَا عُرِفَا  
 قَدْ أَثْبَتُوا بِهِ الطَّلَاقَ إِنْ كَتَبَ  
 وَوَضِعَ الْكَلَامَ لِإِلْفِهَامِ  
 قَدْ وَجَبَ الثَّنَا لِبَارِي النِّسَمِ<sup>(٢)</sup>  
 عَلَّمَهُ بِذَلِكَ مَا لَمْ يَعْلَمْ  
 بِهِ قَدْ ائْتَنَّا عَلَيْنَا اللَّهُ  
 وَإِنَّهُ قِيلَ لِسَانُ ثَانِي  
 جُلُّ عُلُومِ الْأَوَّلِينَ فِيهِ  
 مَا حُفِظَ الْقُرْآنُ وَالْأَخْبَارُ  
 فَيَا لَهَا مِنْ نِعْمَةٍ بِالْقَلَمِ  
 وَرَجُلٌ قَدْ ادَّعَى وَرَفَعَا  
 أَنْكَرَهُ قِيلَ لِمَنْ قَدْ أَنْكَرَا<sup>(٣)</sup>

قَدْ خَطَّهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ مُسْتَبْتَهَمًا  
 مَنزِلَةَ الْإِقْرَارِ مِنْهُ فَأَعْرِفَا  
 كَذَلِكَ الْحَقُّ بِهِ أَيْضًا وَجَبَ  
 وَالْخَطُّ فِي ذَلِكَ كَالْكَلَامِ  
 أَنْ عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مِنْ رَسْمِ الْقَلَمِ  
 وَذَلِكَ نِعْمَةٌ كَبَائِي النِّعَمِ  
 فَكَيْفَ مَعَ هَذَا لَنَا الْغَاةُ  
 وَذَلِكَ لِلتَّبْيِينِ لِلْمَعَانِي  
 كَيْفَ لَنَا مَعَ هَذِهِ نُلْغِيهِ  
 إِلَّا بِهِ وَهَكَذَا الْآثَارُ  
 يَفُوقُ وَصْفَهَا جَزِيلَ النِّعَمِ  
 صَكًّا بِهِ حَقٌّ عَلَى مَنْ ادَّعَى  
 تَحْلِيْفُهُ عَلَى بَقَا مَا سَطَّرَا

(١) قوله: «أجعل خطه.... إلخ» قلت: هذا هو الحق الذي لا امتراء فيه.

(٢) لبارئ النسمة: أي: خالق الخلق.

(٣) قوله: «أنكر» بفتح الهمزة للبناء للفاعل، يعني: إذا أنكر من عليه الحق بقاء الحق، وادَّعى تسليمه؛ فإن له على صاحب الحق اليمين بالله على بقاء حقه المكتوب له في ذلك الصك على هذا المقرر، ولا يدفع وجود الصك الذي بيده عنه اليمين إذا طلبها منه غريمه على بقاء حقه عليه.



لَأَنَّ مَا الْأُورَاقُ قَدْ تَبَقَى وَقَدْ  
 وَمَنْ يَكُنْ عَنِ الْيَمِينِ نَكَلًا  
 نَقْلُ الصُّكُوكِ جَائِزٌ إِنْ خِيفَا  
 يَنْقُلُهَا بِحَسَبِ الْمَوْجُودِ  
 يَقُولُ هَذَا مَا وَجَدْتُهُ كُتِبَ  
 وَيَشْهَدُنْ عَلَى الَّذِي قَدْ نَقَلَا  
 فَخُلْفُهُمْ قَدْ جَاءَ فِي الْمَنْقُولِ  
 وَبَعْضُهُمْ كَأَصْلِهِ الَّذِي نُقِلَ  
 وَقِيلَ فِي وَصِيَّةٍ مُنْقَطِعَةٍ  
 لَيْسَ يَجُوزُ الْحُكْمُ بِالثَّبَاتِ  
 لِأَنَّ مَا الْمُرَادُ فَهْمُ الْمَعْنَى  
 وَيُثْبِتُ الْإِقْرَارُ وَالْوَصَايَا  
 لِكُلِّ قَوْمٍ وَضَعُهُمْ وَإِنْ نَطَقَ  
 فَعَرَبِيٌّ يُحْسِنُ الْهِنْدِيَّةَ  
 كَذَلِكَ ذُو الْعُجْمَةِ إِنْ أَقْرَأَ<sup>(١)</sup>

تُقْضَى الْحُقُوقُ فَلِهَذَا يُعْتَمَدُ  
 فَإِنَّهُ لِحَقِّهِ قَدْ أَبْطَلَا  
 ذَهَابُهَا وَاحْذَرُ بِأَنْ تَحِيفَا  
 مِنْ غَيْرِ تَنْقِيسٍ وَلَا تَزْيِيدِ  
 حَرْفًا بِحَرْفٍ بِطَرِيقِ الْمُحْتَسِبِ  
 غَيْرُ شُهُودِ الْأَصْلِ حَتَّى يُقْبَلَا  
 فَبَعْضُهُمْ كَشَاهِدٍ مَقْبُولِ  
 مِنْهُ وَبِالشُّهُودِ يَقْوَى فَاحْتَفِلْ  
 إِنْ لُفِّتْ تَلَفَّقَتْ مُجْتَمِعَةً  
 بِهَا وَلَيْسَ تَخْلُوا<sup>(\*)</sup> مِنْ إِثْبَاتِ  
 مِنْهَا وَهَذَا نَحْنُ قَدْ عَرَفْنَا  
 بِكُلِّ لَفْظٍ كَانَ لِلْبَرَايَا  
 بِلُغَةٍ يُعْرَفُ مَعْنَاهَا فَحَقُّ  
 إِقْرَارُهُ يُثْبِتُ وَالْوَصِيَّةَ  
 بِعَرَبِيَّةٍ دَرَاهَا جَهْرًا

(\*) يقرأ البيت بإسقاط الواو لإقامة الوزن. (إسماعيل)

(١) ذو العجمة: يريد به الأعجمي لا الأعجم.



بِأَيِّ لَفْظٍ كَانَ مِمَّا قَدْ فَهِمُوا  
 بِوَضْعِهِ الَّذِي بِهِ قَدْ شُهِرَ  
 إِنْ كَانَ مِنْهُمْ أَوْ بِلَفْظِ الْمَغْرِبِيِّ  
 وَمَا بِهِ تَرَجَّمَ عَنْهُ فَانْتَبَهَ  
 وَجْهًا قَرِيبًا أَوْ بَعِيدًا قَدْ نُقِلَ  
 يَحْكُمُ لَا بِوَجْهِهِ الْغَرِيبِ  
 مَا كَانَ مَأْلُوفًا مِنَ الْمَعَانِي  
 بِالْوَضْعِ لَا يَضْمَنُ ذَا فِي غَلْطِهِ  
 وَذَلِكَ مَرْفُوعٌ عَنِ الْإِنْسَانِ  
 مَعَ عِلْمِهِ بِأَصْلِ مَا أَفْتَاهُ  
 وَمِثْلُ ذَلِكَ عَثْرَةُ الْبَنَانِ  
 جَهْلٍ يَرَى الصَّوَابَ فِيمَا جَهَلَا  
 جَهْلًا وَجَهْلُهُ بِهِ مُرَكَّبٌ<sup>(١)</sup>  
 لَيْسَ لَهُ يُفْتِي وَيَكْتُبُنَا

فَالْغَرَضُ التَّعْيِيرُ عَنْ مَعْنَى عِلْمٍ  
 فَيَرْسُمُ الْكَاتِبُ مَا قَدْ ذُكِرَا  
 يُتْرَجَمَنَّ عَنْهُ بِلَفْظِ عَرَبِيٍّ  
 بِشَرْطِ أَنْ يُتَقَنَّ مَا أَقَرَّ بِهِ  
 وَإِنْ يَكُنْ فِي الصِّكِّ لَفْظٌ يَحْتَمِلُ  
 فَإِنَّمَا الْحَاكِمُ بِالْقَرِيبِ  
 لِأَنَّهُ يَسْبِقُ فِي الْأَذْهَانِ  
 وَكَاتِبٌ أَخْطَأَ مَعَ مَعْرِفَتِهِ  
 لِأَنَّهُ مِنْ خَطَا الْبَنَانِ  
 كَمِثْلِ مَنْ أَخْطَأَ فِي فَتْوَاهُ  
 لِأَنَّ ذَا مِنْ زَلَّةِ اللِّسَانِ  
 وَإِنَّمَا يَضْمَنُ مَنْ أَخْطَأَ عَلَى  
 لِأَنَّ ذَا وَنَحْوَهُ مُرْتَكِبٌ  
 وَيَلْزَمُ الْجَاهِلَ يَسْأَلُنَا



(١) قوله: «مُرَكَّبٌ»، أي: من جهلين، فالأول جهله بالشيء، والثاني جهله لنفسه بأنه جاهل.



## كِتَابُ الْوَصَايَا

ثُمَّ الْوَصَايَا نِعْمَةٌ مِنْ رَبِّي لِمَنْ يَخَافُ مَوْتَهُ بِالْقُرْبِ  
زِيَادَةٌ لَهُ عَلَى مَا عَمِلَا تَكُونُ عِنْدَ مَوْتِهِ تَفْضُلًا

### باب الإيصاء

وَذَاكَ لَفْظٌ يَقْتَضِي إِنفَاذَ مَا  
مِنْ مَالِهِ يَقُولُ قَدْ أَوْصَيْتُ  
وَأَمْرُهُ<sup>(١)</sup> بِالشَّيْءِ فِي الْحَيَاةِ  
وَمَاتَ مِنْ قَبْلِ نَفُوزِ مَا أَمَرَ  
فَبَعْضُهُمْ يَقُولُ كَالْوَصِيَّةِ  
وَهَؤُلَاءِ نَظَرُوا اللَّفْظَ فَقَطُّ  
يَكُونُ فَرَضًا وَهُوَ مَا أَوْصَى بِهِ  
كَذَاكَ مَا أَوْصَى بِهِ بِحَقٍّ  
وَمِنْهُ نَفْلٌ وَهُوَ مَا يَكُونُ  
وَمِنْهُ بِالْحَرَامِ يُعْرِفْنَا

يُنْفِذُ بَعْدَ الْمَوْتِ عَنْهُ فَأَعْلَمَا  
أَنْ يُنْفِذَنْ عَنِّي كَذَا أَكْذَبْتُ  
وَلَمْ يُقَيَّدْ ذَلِكَ بِالْمَمَاتِ  
هَلْ يُنْفِذَنْ خِلَافَهُمْ فِيهِ اسْتَقَرَّ  
وَبَعْضُهُمْ فَرَّقَ فِي الْقَضِيَّةِ  
وَقَوْلُ مَنْ أَثْبَتَ فِي الْمَعْنَى سَقَطَ  
لِمَنْ يَكُونُ مِنْ أَهْيَلِ قُرْبِهِ  
عَلَيْهِ يُنْفِذَنْ لِمُسْتَحِقٍّ  
تَبَرُّعًا وَهَؤُلَاءِ فُنُونُ  
وَذَاكَ أَنْ يَحِيفَ فَافْهَمْنَا

(١) قوله: «وَأَمْرُهُ»، أي: بأن يقول أعطوا عني فلاناً كذا، أو ادفعوا من مالي لعمل كذا، فيموت قبل أن ينفذ ما أمر به، ولم يقل بعد موتي، فقيل: إنه بمثابة الوصية؛ فيُخْرَجُ عنه من ثلث تركته، وقيل: إن هذا الأمر يبطل بالموت، والله أعلم.

مِنْ آيَةِ الْإِيصَاءِ هَذَا يُعْرَفُ  
 وَهُوَ الَّذِي بِالْجَهْلِ وَالْخَطَا اعْتَسَفَ  
 بِهِ وَبِالْعَمْدِ لِذَلِكَ الظُّلْمِ  
 فِي الْإِثْمِ قَصْدُ الْجَوْرِ فِي الْوَصِيَّةِ  
 فَهُوَ الَّذِي بِالْفَضْلِ فِينَا خُصًّا  
 إِلَى سَبِيلِ اللَّهِ ذِي الْجَلَالِ  
 مِنَ الْمُطِيعِينَ أَوْ الْعَصَاةِ  
 وَجَائِزٌ حَلَّ بِهِ الْعِقَابُ  
 عَدْلًا وَتَوْفِيقًا عَلَى الْأَمْرَيْنِ  
 مَنْ عَدِمَ الْوَارِثَ فِي مَقَالِ  
 بِدُونِ إِذْنِ بَاطِلٌ بِحَالِ  
 وَاخْتَلَفُوا هَلْ لَهُمُ الْإِنْكَاثُ  
 مِنْ بَعْدِ مَوْتِهِ لَهُمْ أَنْ يَرْجِعُوا  
 لِمَا عَلَيْهِ مِنْ دَلِيلٍ يُلْمَحُ  
 ذَلِكَ وَهُوَ لِلثُّبُوتِ يَقْتَفِي

وَالْحَيْفُ هُوَ الْجَوْرُ وَهُوَ الْجَنْفُ  
 فَإِنْ يَجْرُ بِغَيْرِ عَمْدٍ فَجَنْفٌ  
 وَالْإِثْمُ ذَنْبٌ قَدْ أَتَى عَنْ عِلْمٍ  
 وَذَلِكَ مَعْنَى الْأَصْلِ فِي الْقَضِيَّةِ  
 وَعَادِلٌ فِيمَا بِهِ قَدْ أَوْصَى  
 يَكُونُ مِثْلَ مُنْفِقِ الْأَمْوَالِ  
 وَشُبَّهَ الْمُوَصُّونَ بِالْقَضَاةِ  
 فَعَادِلٌ عِنْدَ الْقَضَا يُثَابُ  
 فَأَسْأَلُ الْمَنَّانَ فِي الْحَالَيْنِ  
 وَجَائِزٌ يُوَصِّي بِكُلِّ الْمَالِ  
 وَعِنْدَهُ<sup>(١)</sup> فَفَوْقَ ثُلُثِ الْمَالِ  
 وَجَائِزٌ إِنْ أَدِنَ الْوَرَاثُ<sup>(٢)</sup>  
 فَبَعْضُهُمْ يَقُولُ مَهْمَا رَجَعُوا  
 وَقِيلَ لَا رَجْعَةَ وَهُوَ الْأَرْجَحُ  
 فِي آيَةِ الْإِيصَاءِ جَاءَ الصُّلْحُ فِي

(١) قوله: «وعنده»، أي: عند وجود الوارث.

(٢) الوَرَاثُ: جمع وارث، وقوله: «هل لهم الإنكاث»، أي: الرجوع فيما أذنوا، وسواء كان رجوعهم عن الإذن في حياة الموصي أو بعد موته، ولكن الرجوع في حياته لا يفيد شيئاً؛ فالظاهر عدم اعتباره.



وَلَا تَجُوزُ عِنْدَنَا الْوَصِيَّةُ  
وَذَلِكَ الْمَمْنُوعُ مَا تَنَفَّلَا<sup>(١)</sup>  
لِأَنَّهُ حَقٌّ عَلَيْهِ فُرِضَا  
يُوصِي لَهُ بِحَقِّهِ لَوْ هَلَكَ  
لِأَنَّهُ كَمَثَلِ بَاقِي الْغَرَمَا  
وَالْوَقْفُ لِلْوَارِثِ مِثْلُ الْإِيصَا  
لِأَنَّ فِيهِ إِثْرَةٌ لَهُ وَقَدْ  
وَإِنْ يَكُ الْإِيصَاءُ مِنْ ضَمَانٍ  
وَطَلَبَ الْوَارِثُ أَنْ يَحْلِفَ مَا  
كَانَ عَلَى الْمُوصِي لَهُ الْيَمِينُ  
وَلَا يَمِينُ فِي التَّنْفُّلَاتِ  
وَذُو الْعَمَى يُوَكَّلْنَ إِنْ شَاءَا  
فَيُوصِي عَنْهُ ذَلِكَ الْوَكِيلُ  
وَمَا عَدَا ذَلِكَ يُثَبَّتَا

لِوَارِثٍ عَنْ سَيِّدِ الْبَرِيَّةِ  
بِهِ وَيُوصِي لِلضَّمَانِ مَثَلًا  
وَالْمَنْعُ أَنْ يُفْضَلَنَّ الْبَعْضَا  
فِي ذَاكَ كُلُّ مَا لَهُ قَدْ تَرَكََا  
يُؤَدِّينَ إِلَيْهِمْ مَا لَزِمَا  
كَالَهُمَا الْبَاطِلُ حِينَ أُوصِيَ  
أُجِيزَ إِنْ لِنُوعٍ بَرٌّ اسْتَنْدَ<sup>(٢)</sup>  
وَلَمْ يَكُنْ يَظْهَرُ لِلْعِيَانِ  
أَلْجَا إِلَيْهِ فِي الَّذِي قَدْ عَلِمَا  
بِذَاكَ حَتَّى يَثْبُتَ التَّضْمِينُ  
لِأَنَّهُ خَالٍ مِنَ التُّهْمَاتِ  
بِالْأَضَلِّ مِنَ أَصُولِهِ الْإِيصَاءَا  
نِيَابَةً إِنْ ثَبَتَ<sup>(٣)</sup> التَّوَكِيلُ  
إِيصَاؤُهُ لَوْ لَمْ يُوَكَّلْنَا

(١) ما تنفلا: أي: تبرع به على وجه الفضيلة، لا عن حق واجب عليه، فالحق اللازم يجب إنفاذه سواء كان لوارث أو لغيره.

(٢) قوله: «إِنْ لِنُوعٍ بَرٌّ اسْتَنْدَ»، أي: بأن يسنده إلى عمل بر؛ إذا انقضت ذريته، كأن يوقفه لشيء من المساجد أو الفقراء أو في سبيل الله أو لابن السبيل، أو نحو ذلك من أبواب الخير. (أبو إسحاق)

(٣) إن ثبت: أي: إن صح.

وَجَائِزٌ قِيلَ<sup>(١)</sup> بِكُلِّ حَالٍ  
 وَهَكَذَا إِيْصَاؤُهُ بِالْمَاءِ  
 مِنْ ذِي الصَّبَا الْإِقْرَارُ وَالْوَصَايَا  
 وَبَعْضُهُمْ أَجَازَ مَا أَوْصَى بِهِ  
 قِيلَ وَلَوْ أَعْتَقَ لَيْسَ يَبْطُلُ  
 لَوْ كَانَ مِنْهُ ذَلِكَ حَالَ الْمَرَضِ  
 وَبَاطِلٌ إِيْصَا الْفَتَى لِعَبْدِهِ  
 يُوصِي لَهُ إِذَا اسْتَحَقَّ الْعِتْقَا  
 وَيُعْتَقَنُ إِنْ كَانَ قَدْ أَوْصَى لَهُ  
 وَبَاطِلٌ إِنْ كَانَ أَوْصَى بِالثَّمَنِ  
 وَإِنْ يَكُنْ فِي مَرَضٍ قَدْ وَهَبَا<sup>(٢)</sup>  
 مِنْ ثُلْثِ الْمَالِ يُحَرَّرْنَا

(١) قوله: «وجائز قيل»، أي: بدون الوكيل، وذلك في كل ما يكون فيه البصير والأعمى سواء  
 كالسهم المشاع والماء والدرهم المعدودة، وعندني أن الأعمى العاقل المميز كالبصير في  
 جميع ذلك لأنني رأيت كثيرًا من العميان أعظم خبرة بالأموال وأكثر بصيرة بالأعمال، وهو  
 قول ذكره العلامة الصبحي رحمته الله في بعض جواباته. (أبو إسحاق)

(٢) قوله: «وهبا... إلخ» وذلك بأن يقول: اشهدوا عليّ بأنني قد وهبت لهذا العبد أو لعبدي فلان  
 نفسه، أو قال ذلك ولم يقل اشهدوا عليه؛ فإن هذا يكون كناية عن العتق فيعتق العبد، ويكون  
 إعتاقه من ثلث المال، فإن وسعه الثلث وإلا استسعى العبد بما يبقى عليه من قيمته للورثة أو  
 لأصحاب الدين. والله أعلم.



مِنَ الْعَبِيدِ إِذْ جَمِيعُ ذَاكَ لَكَ<sup>(١)</sup>  
يَرْكَبُهُ حَيَاتَهُ لَمْ يَبْطُلِ  
إِذْ لَا يَصِحُّ أَبَدًا مِنْ صَحْبِهِ  
لَأَنَّهَا عِبَادَةٌ مِنْ جَسَدِ  
وَقِيلَ فِي الْجَمِيعِ بِالِاثْبَاتِ  
ثُبُوتُهُ فِي ظَاهِرِ الْأَحْكَامِ  
جَاءَتْ بِهَا صَحَائِحُ الْأَثَارِ  
وَيَرْجَعُنَّ لِلْوَارِثِ الْمَعْلُومِ  
أَوْصَى لَهُ فَذَلِكَ حَقٌّ عَانِي  
كَمَثَلِ مَا الْقُرْآنُ قَدْ فَصَّلَهُ  
لِمَيِّتٍ كَحُكْمِ مَا قَدْ مَرَّ  
يُظَنُّهُ حَيًّا وَكَانَ انْعَدَمًا  
وُظِنُّهُ حَيَاتَهُ لَمْ يَعْمَلِ  
مِنْ بَعْدِ مَوْتِهِ فَلَا تُمَارِ  
وَجْهَ الَّذِي قَدْ قَالَهُ لِيُعْلَمَنَّ

وَبَاطِلٌ إِفْرَارُهُ لِمَنْ مَلَكَ  
وَفَرَسٌ أَوْصَى بِهِ لِرَجُلٍ  
وَبَدَلُ الصَّلَاةِ لَا يُوصِي بِهِ  
إِذْ لَا يُصَلِّي أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ  
وَالصَّوْمُ قِيلَ فِيهِ كَالصَّلَاةِ  
وَأَكْثَرُ الْأَقْوَالِ فِي الصِّيَامِ  
وَفِيهِ آثَارٌ عَنِ الْمُخْتَارِ  
وَيَبْطُلُ الْإِیْصَاءُ لِلْمَعْدُومِ<sup>(٢)</sup>  
إِلَّا إِذَا مَا كَانَ مِنْ ضَمَانٍ  
يُقَسَّمُ بَيْنَ وَارِثِي الْمَوْصَى لَهُ  
كَذَلِكَ الْإِثْرَارُ إِنْ أَقْرَأَ  
وَإِنْ يَكُنْ أَوْصَى لِشَخْصٍ عُلْمًا  
فَإِنَّهُ تَبْطُلُ مِثْلَ الْأَوَّلِ  
لَكِنَّهَا تَثْبُتُ لِلْمُخْتَارِ  
كَذَلِكَ قَالَ<sup>(٣)</sup> وَهُوَ لَمْ يُبَيِّنَنَّ

(١) قوله: «إذ جميع ذلك لك» فيه التفات من الغيبة إلى الحضور ومثل هذا في القرآن وفي كلام

العرب كثير. (أبو إسحاق)

(٢) قوله: «للمعدوم»، أي: للميت، ويرجع ذلك لورثة الموصي، وذلك فيما كان تبرعًا، وأما ما كان

عن حق أو ضمان فإنه يثبت، ويكون ذلك لورثة الموصى له.

(٣) قوله: «كذلك قال.... إلخ» قلت: لعل وجهه أن ما كان لرسول الله ﷺ من المال كان لله، وما =

وَعَلَّهُ لِأَجْلِ مَا تَيَقَّنَا  
 وَأَنْتَ تَدْرِي أَنَّ ذِي الْحَيَاتَا  
 وَأَنَّهَا لَا شَكَّ أُخْرَوِيَّه  
 مِنْ رَبِّهِمْ لَا شَكَّ يُرْزُقُونَا  
 فَلَسْتُ أَدْرِي وَجْهَ مَا قَدْ قَالََا  
 وَذَاكَ مِثْلُ أَنْ يَقُلَ اللَّهُ  
 فَيَجْعَلُ الرَّسُولَ فِي التَّعْبِيرِ  
 مِنْ هَاهُنَا قَدْ قَالَ يُعْطَى الْفُقْرَا  
 وَلَسْتُ أَرْضَاهُ وَلَا أَقُولُ  
 وَالْعَبْدُ<sup>(١)</sup> لَا يَدْخُلُ حَرْبًا حَتَّى  
 كَذَاكَ لَا يَرْكَبُ بَحْرًا أَيْضَا  
 كَذَاكَ دَيْئُهُ الَّذِي عَلَيْهِ  
 يُشْهَدُ الثَّقَاتِ مِنْ شُهُودِ  
 وَإِنْ يَكُنْ قَدْ عَدِمَ الْعُدُولَا

بِأَنَّهُ حَيٌّ وَإِنْ قَدْ دُفِنَا  
 لَا تَنْفِيَنَّ عَنْ حُكْمِهِ الْمَمَاتَا  
 مِثْلُ حَيَاةِ الشُّهَدَا الْعَلِيَّه  
 فَهُمْ عَنِ الدُّنْيَا مُسْتَعْنُونَا  
 إِلَّا إِذَا قَالَ لِـبِرٍّ آلَا  
 فَثَابِتٌ هَذَا بِلَا اشْتِبَاهِ  
 ذَرِيعَةً لِذَلِكَ التَّقْدِيرِ  
 مَا كَانَ فِي الْإِيصَا لِسَيِّدِ الْوَرَى  
 بِأَنَّ هَذَا ثَابِتٌ مَقْبُولٌ  
 يُوصِي بِمَا يَلْزَمُ إِنْ تَأْتَى  
 وَلَا يُسَافِرَنَّ قَبْلَ الْإِمْضَا  
 إِذْ وَاجِبٌ عَلَيْهِ أَنْ يَقْضِيَه  
 كَيْ يَسْلَمَنَّ مِنْ جُمْلَةِ الرُّدُودِ  
 يُشْهَدُ لَوْ لَمْ يَكُنِ الْمَقْبُولَا

= كان الله كان للمسلمين، يجاهدون به عدوهم، ويسددون به ثغورهم، ويفكون من أسرارهم،  
 ويحملون منه كلهم، ويواسون منه فقراءهم، وفي بقاء سهمه ﷺ من خمس الغنيمة إلى يوم  
 القيامة دليل واضح لما قاله صاحب الأصل، والله أعلم. (أبو إسحاق)  
 (١) قوله: «والعبد»، أي: الحر ولو قال: والمرء، لما احتاج إلى بيان.



وَإِنْ يَكُنْ لَمْ يَجِدَنَّ بَشْرًا<sup>(١)</sup> يَجْهَرُ حَتَّى تَسْمَعَ الْمَلَائِكَةَ  
 وَإِنْ يَكُنْ أَمَكَّنَهُ أَنْ يَكْتُبَا حَتَّى وَلَوْ أَمَكَّنَهُ فِي الْأَرْضِ  
 مَعْذِرَةً<sup>(٣)</sup> لِرَبِّهِ تَعَالَى وَإِنْ يَكُنْ<sup>(٤)</sup> فِي مَرَضٍ أَوْ فِي سَفَرٍ  
 فَقِيلَ إِنَّ التَّقْضَ فِي وَصِيَّتِهِ كَذَلِكَ إِنْ ثَبَّتَهَا مِنْ بَعْدِ  
 لِفَقْهَائِنَا<sup>(٥)</sup> اضْطِلَاحٌ جَاءَ فَقَسَّمُوهُ لِلْمُضَافِ فَاغْلَمَ  
 وَمُبْتَهَمٍ وَهُوَ اضْطِلَاحٌ حَسَنٌ وَعَارِفٌ بِمُقْتَضَى التَّخَاطُبِ  
 يَجْهَرُ بِالْإِصْءِ حَتَّى يُعْذَرَ  
 وَرَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ دَارِكَةٌ<sup>(٢)</sup>  
 ذَلِكَ فِي قِرْطَاسَةٍ فَلْيَكْتُبَا  
 فَإِنَّهُ يَكْتُبُهَا وَيَمْضِي  
 وَهُوَ الْخَيْرُ يَهَبُ الْأَفْضَالَ  
 أَوْصَى وَصَحَّ أَوْ أَتَى إِلَى الْحَضْرِ  
 إِلَّا إِذَا ثَبَّتَهَا فِي صِحَّتِهِ  
 وَصُولِ دَارِهِ كَهَذَا الْحَدِّ  
 فِي لَفْظٍ مَنْ يُمَيِّزُ الْإِصْءَاءَ  
 وَمُودِعٍ مَفْضُولِهِ وَالْمُعْلَمِ  
 لِأَنَّهُ لِرُجُوعِهَا مُبَيِّنٌ  
 يَعْرِفُ وَجْهَ هَذِهِ الْمَرَاتِبِ

(١) بشرًا: أي: أحد من البشر، وهم من كان من بني آدم ﷺ.

(٢) داركته: لاققه.

(٣) معذرة: مفعول لأجله، أي: لأجل المعذرة.

(٤) قوله: «وإن يكن.... إلخ» يعني: إذا أوصى في سفره أو في مرضه فعاد من سفره أو عوفي من مرضه، فقيل: إن تلك الوصية إنما هي لذلك السفر أو لذلك المرض خاصة، إلا إذا أثبتتها في وطنه أو في صحته، وقيل ثابتة إلا إذا أبطلها، وهو الأصح عندي.

(٥) قوله: «لفقهاتنا» اصطلاح، قيل: إن أول من وُزِعَ الوصايا إلى هذه الخمسة الأقسام التي ذكرها المؤلف ﷺ؛ أبو المؤثر الصلت بن خميس الخروصي البهلوي رحمه الله تعالى. (أبو إسحاق)



وَجَهْلُهُ بِالِاسْمِ لَا يَضُرُّ  
 وَإِنَّمَا تُعْتَبَرُ الْمَعَانِي  
 فَقَوْلُهُ بِالْبَيْتِ مِنْ بِيُوتِي  
 وَهَكَذَا بِالسَّيْفِ مِنْ سَيُوفِي  
 وَإِنْ يَكُنْ أَوْصَى لَهُ فِي مَالِهِ  
 وَنِصْفِ عَبْدِهِ وَنِصْفِ سَيِّفِهِ  
 وَإِنْ يَكُنْ أَوْصَى بِشَيْءٍ يُعْلَمُ  
 كَمَا إِذَا بَعْبَدِهِ فَرَحَانَا  
 وَمُبَهَّمٌ كَذَا كَمَا مَا أَوْصَى  
 فَهَذِهِ أَقْسَامُهَا فَلْتُعْلَمِ  
 كَذَاكَ حُكْمٌ مَا يُضَافُ أَيْضًا  
 لِكُلِّ قِسْمٍ أَبَدًا أَحْكَامُ  
 ثُمَّ الرَّجُوعُ فِي الْوَصَايَا يُسْمَعُ  
 وَاخْتَلَفُوا فِيمَا بِهِ لِلْبِرِّ  
 لِأَنَّهُ مَنْ قَصَدَ الْخَيْرَاتِ  
 وَالْبِرُّ لِلَّهِ وَمَا قَدْ قُصِدَا  
 وَآخَرُونَ جَوَّزُوا الرَّجُوعَا

لِأَنَّ مَا الْإِسْمُ لَدَيْهَا قِشْرٌ  
 وَهِيَ الَّتِي تَسْبِقُ لِلْأَذْهَانِ  
 هُوَ الْمُضَافُ يَثْبِتُنْ بِالْمَوْتِ  
 وَنَحْوِهِ مِنْ مِثْلِ ذَا الْمُوصُوفِ  
 بِدِرْهِمٍ فَمُودَعٌ بِحَالِهِ  
 فَذَاكَ مَفْضُولٌ أَتَى فِي وَصْفِهِ  
 مَعِينًا فَذَاكَ هُوَ الْمُعْلَمُ  
 أَوْصَى لِزَيْدٍ حَيْثُ مَا قَدْ كَانَا  
 بِدِرْهِمٍ أَوْ تَفَقَّيَ مَا خُصَّ  
 وَحُكْمٌ مَا أُبْهِمَ غَيْرُ الْمُعْلَمِ  
 كَذَاكَ مَا أُوْدَعَ حَيْثُ يُمَضَى  
 تَقْضِي بِذَاكَ عِنْدَنَا الْأَفْهَامُ  
 مَا دَامَ فِي الْحَيَاةِ إِنْ شَاءَ يَرْجِعُ  
 أَوْصَى فَقِيلَ لَا رُجُوعَ يَجْرِي  
 لَيْسَ لَهُ يُغَيِّرُ النِّيَّاتِ  
 بِهِ الْإِلَهَ لَا يُرَدُّ أَبَدًا  
 وَلَمْ يَرَوْهُ أَبَدًا مَمْنُوعَا



إِذْ لَا رُجُوعَ فِي الَّذِي قَدْ أَمْضَى  
 مِنْ ذَلِكَ الْعِتْقُ وَمِنْهُ الْحَجُّ  
 وَيَقَعُ الرَّجُوعُ بِالْأَقْوَالِ  
 كَمَثَلِ بَيْعِ مَا بِهِ قَدْ أَوْصَى  
 فَجَائِزٌ أَنْ تَشْتَرِيَ عَبْدًا بِهِ  
 وَلَمْ يَكُنْ ذَلِكَ كَالْتَدْبِيرِ  
 وَالْخُلْفُ فِيمَا بَاعَهُ خِيَارًا<sup>(١)</sup>  
 وَقِيلَ لَا رُجُوعَ وَالْخِلَافُ فِي  
 لَيْسَ مِنَ الرَّجُوعِ إِنْ زَادَ عَلَى  
 لِكِنَّمَا تَنْقِصُهُ لِلْبَعْضِ  
 لَيْسَ مِنَ الرَّجُوعِ أَخْذُ الثَّمَرِ  
 كَذَاكَ أَخْذُ الْكَرْبِ وَالزُّورِ مَعًا  
 لِأَنَّهُ بِمَوْتِهِ يَنْتَقِلُ

وَهُوَ بِمَوْتِهِ فَقَطُّ يُمَضَى  
 وَكُلُّ مَا بِهِ الثَّوَابَ يَرْجُو  
 وَتَارَةً يَكُونُ بِالْأَحْوَالِ  
 فَإِنَّهُ مِنَ الرَّجُوعِ يُحْصَى<sup>(١)</sup>  
 أَوْصَى وَلَوْ بَعِثْتَهُ مِنْ رَبِّهِ  
 إِذْ لَا رُجُوعَ فِيهِ فِي الْكَثِيرِ  
 قِيلَ رُجُوعٌ فِيهِ حِينَ سَارَا  
 هَذَا كَخُلْفٍ مَرَّ فِيهِ فَاعْرِفِ  
 مَا كَانَ قَدْ أَوْصَى بِهِ وَكَمَلًا  
 مِنْهُ رُجُوعٌ فِي مَقَالِ بَعْضِ  
 مِنْ نَخْلَةٍ أَوْصَى بِهَا لِعُمَرَ  
 لَيْسَ رُجُوعًا وَكَذَا إِنْ زَرَعَا  
 عَنْهُ وَفِي حَيَاتِهِ لَا يُنْقَلُ

(١) يحصى: أي: يعد.

(٢) قوله: «خيارًا» صفة لمصدر محذوف؛ أي: باعه بيعًا خيارًا، والمعنى: إذا أوصى بقطعة لأحد أو لنوع من أنواع البر، ثم باع تلك الأرض ببيع خيار - وهو بيع الإقالة - فهل يعد هذا البيع رجوعًا في الوصية أم لا؟ خلاف، مثاره: هل هو بيع صحيح أم فاسد لوجود الشرط فيه، فمن قال بصحة البيع عدّه رجوعًا عن الوصية، ومن قال بفساده لم يعده رجوعًا، والأصح الأول.

## باب الوصي

وَهُوَ الَّذِي يُنُوبُ عَنْ مَنْ مَاتَا  
 وَيَنْبَغِي أَنْ يَجْعَلَ<sup>(١)</sup> الْوَصِيًّا  
 لِأَنَّهُ لَمْ يُرْضَ لِلْأَمَانَةِ  
 وَإِنْ ظَفِرَتْ بِأَخِي عِلْمِ ثِقَةٍ  
 ظَفِرَتْ بِالْكَمَالِ وَاللَّهُ أَشْكُرُ  
 وَقِيلَ مَنْ أَوْصَى لِعَيْرِ ثِقَةٍ  
 لِأَنَّهُ لَا يُؤْمَنُ التَّضْيِيعُ  
 وَقِيلَ إِنْ بَانَ مِنَ الْوَصِيِّ  
 فَيَلْزَمُ الْحَاكِمَ أَنْ يُقِيمَا  
 وَإِنْ يَكُنْ مُتَّهَمًا فَيَجْعَلُ  
 وَيَبْطُلُ الْإِيصَاءُ إِنْ أَوْصَى إِلَى  
 وَإِنْ يَكُ الْمُوصَى<sup>(٣)</sup> لَهَا قَدْ قَبَلَا  
 وَمَا لَهُ قَدْ قِيلَ مِنْ تَبَرُّ<sup>(٤)</sup>

لِيَقْضِيَ مَا أَوْصَى بِهِ إِنْ فَاتَا  
 فَتَى تَقِيًّا ثِقَةً مَرْضِيًّا  
 إِلَّا أَمِينٌ مَا بِهِ خِيَانَةٌ  
 يَعْرِفُ مَا أَمْسَكَهُ وَأَنْفَقَهُ  
 فَهُوَ الَّذِي مَنْ بِهِذَا الظَّفَرِ  
 كَمِثْلِ مَنْ عَطَّلَ لِلْوَصِيَّةِ  
 مِنْهُ فَمَا وَصِيَّةٌ تَضِيعُ  
 خِيَانَةٌ إِذْ لَيْسَ بِالْوَلِيِّ  
 مُقَامَهُ ذَا ثِقَةٍ حَلِيمًا  
 عَلَيْهِ مُشْرِفًا<sup>(٢)</sup> يَرَى مَا يَفْعَلُ  
 عَبْدٌ فَيَبْعُ الْعَبْدُ حِينَ انْتَقَلَا  
 يَلْزَمُهُ فِي ذَاكَ أَنْ لَا يُهْمَلَا  
 إِلَّا بِأَمْرٍ وَاضِحٍ فِي الْعُذْرِ

(١) يجعل: بالبناء للفاعل.

(٢) مشرفًا: أي: رقيبًا.

(٣) الموصى لها: أي: الموصى إليه، والمراد به الوصي.

(٤) تبرّ: أي: تعذر عن الوصاية بعد ما قبلها، والصحيح أن له ذلك في حياة الموصي، ولا سيما إذا

كان يجد من يقوم بها عنه من بعده.



وَإِنْ يَكُنْ قَدْ اسْتَقَالَهُ فَمَا  
 وَقِيلَ بِالتَّبَرِّي مِنْهَا يُعْذِرُ  
 وَيُنْبَغِي لَهُ الْوَفَا بِمَا وَعَدَ  
 وَلَا يُقْصَرُ فَإِذَا مَا قَصَّرَا  
 إِنْ ذَهَبَ الْمَالُ بِغَيْرِ عُدْرٍ  
 وَلِيَكُنِ الْإِنْفَادُ مَهْمَا قَدَرَا  
 لَعَلَّهُ يُقِرُّهُ أَوْ يَنْزِعُ<sup>(٢)</sup>  
 وَيَرْفَعُ الْأَمْرُ مِنَ الْحُكَّامِ  
 وَقِيلَ<sup>(٤)</sup> إِنْ صَحَّ الدُّيُونُ  
 لَازِمَةٌ إِنْ كَانَ مِنْهُ طَلَبًا  
 إِنْ لَمْ يَصِحَّ فَالَّذِي قَدْ بَاعَا  
 لِأَنَّمَا بَاعَ لِأَجْلِ الدَّيْنِ  
 وَلِلْوَصِيِّ عِنْدَنَا يَمِينُ  
 فَيُخْلِفُونَ أَنَّهُمْ مَا عَلِمُوا

أَقَالَهُ قَدْ قِيلَ لَنْ تَنْهَدِمَا  
 إِذَا تَبَرَّى وَهُوَ حَيٌّ يَقْدِرُ  
 إِذِ التَّبَرِّي فِيهِ نَكْثٌ مَا عَقَدَ  
 بِغَيْرِ عُدْرٍ غُرْمُهُ قَدْ ظَهَرَ<sup>(١)</sup>  
 وَلَا ضَمَانَ عِنْدَ ذَلِكَ الْعُدْرِ  
 عَنْ أَمْرِ حَاكِمٍ لَهُ إِنْ أَمَرَا  
 عَنْهُ فَيَسْتَرِيحُ مِمَّا يَقَعُ  
 عَنْ مُنْفَذِيهَا مُؤَنَةً<sup>(٣)</sup> الْخِصَامِ  
 عَلَى وَصِيِّ الرَّجُلِ الْمَدْيُونِ  
 وَارِثُهُ تَصْحِيحٌ مَا قَدْ وَجَبَا  
 رَدٌّ<sup>(٥)</sup> عَلَى وَارِثِهِ إِجْمَاعًا  
 وَالَّذِينَ لَمْ يَصِحَّ بِالْعَدْلَيْنِ  
 عَلَى أَوْلِي الْإِرْثِ بِمَا يَكُونُ  
 بِأَنَّهُ أَوْصَى بِهِ أَوْ يَلْزَمُ

(١) غرمه: أي: ضمانه.

(٢) أو ينزع: أي: ينزع عنه الوصاية ويؤخره عنها؛ لأنه يلزمه امتثال أمر الحاكم.

(٣) مؤنّة: أي: محنة الخصام وعناءه.

(٤) قوله: «وقيل إن صحة الديون»، أي: أن على الوصي أن يقيم البيّنة على صحة الديون التي يريد

قضاءها من مال الهالك إذا لم يصدقه ورثته.

(٥) رد: أي: مردود.

وَإِنْ نَكَلُوا عَنِ الْيَمِينِ تَرَكُوا  
 وَإِنْ يَقُلْ وَصِيَّتِي \* أَنْفَذَهَا وَلَوْ  
 فَبَعْضُهُمْ قَالَ لَهُ أَنْ يُنْفِذَا  
 صَوَّبَهُ الْأَضْلُ وَعِنْدِي فِيهِ  
 فَإِنْ يَكُنْ بَطْلَانُهَا قَدْ وَقَعَا  
 كَكُونِهَا وَصِيَّةً تَزِيدُ  
 أَوْ كَوْنِهَا وَصِيَّةً لَوَارِثِ  
 اللَّهُ يَنْهَاهُ عَنِ الْإِنْفَادِ (١)  
 وَإِنْ يَكُنْ بَطْلَانُهَا مِنْ جِهَةٍ  
 لِأَنَّهُ فِي حُكْمٍ مَنْ يَقُولُ  
 لَا رَسْمَهُمْ إِنْ رَسَمُوا (٢) سِوَاهُ  
 بَيْعِ الْوَصِيِّ جَائِزٌ فِي الْمَرَضِ (٣)

وَصِيَّتِهِ يَسْأَلُكَ حَيْثُ يَسْأَلُكَ  
 لَمْ تَثْبُتْ فِيهِ خِلَافٌ قَدْ رَوَوْا  
 وَقِيلَ ذَلِكَ لَا يُفِيدُ مُنْفِذًا  
 نَوْعٌ مِنَ التَّفْصِيلِ وَالتَّنْبِيهِ  
 مِنْ جِهَةِ الْأَمْرِ الَّذِي قَدْ مُنِعَا  
 عَنْ ثَلَاثِ الْمَالِ لَهَا يُرِيدُ  
 فَقَوْلُهُ أَنْفَذْتُ\*\* مِثْلُ قَوْلِ الْعَابِثِ  
 فَقَوْلُهُ فِي ذَلِكَ غَيْرُ جَادِي  
 وَضَعِ الصُّكُوكِ فَهَذَا فَاتَّبَتْ  
 وَصِيَّتِي هَذَا الَّذِي أَقُولُ  
 مِنْ هَاهُنَا أُثْبِتُ مَا عَنَاهُ  
 إِنْ كَانَ الْإِنْفَادُ لِيَبْعَ يَقْتَضِي

(\*) الظاهر أن المصنف رحمته الله نظم هذا البيت على اللهجة العُمانية و (وصييتي) بفتح الواو وكسر

الصاد وسكون الياء وكسر التاء، والفعل (أنفذها) ساكن الذال. (إسماعيل)

(\*\*) بسكون الهاء في (فقولته) وسكون الذال في أنفذت. (إسماعيل)

(١) الإنفاذ: بالبدال المهملة كالإنفاذ بالذال المعجمة وزناً ومعنى.

(٢) قوله: «لا رسمهم» مراده أن الاعتبار بالوصية لا باللفظ، فإن فهم المعنى صير إليه لأنه هو اللب، والألفاظ قشور لا تعتبر، ولا تضيع بها الحقوق، إذا كان تغييرها من أجل جهل الكاتب، لأن الكاتب عليه أن يكتب كما علمه الله.

(٣) قوله: «بيع الوصي.... إلخ»، أي: بيعه لمال الموصي لإنفاذ الوصية في مرضه، أي: الوصي يصير ثابتاً ولا يُردُّ بالمرض ما دام يعقل البيع، بخلاف بيع ماله وهو مريض.



وَلَيْسَ ذَاكَ مِثْلَ بَيْعِ مَالِهِ  
فَبَيْعُهُ لِدَاكَ نَوْعُ فَرَضٍ  
وَبَيْعُهُ لِمَالِهِ فِي الْمَرَضِ  
إِلَّا إِذَا بَاعَ لِيُنْفِذَنَا  
إِنْ كَانَ قَدْ بَاعَ بَعْدَ السَّعْرِ  
إِنْ طَلَبُوا الْخِيَارَ فَلْيَخْتَارُوا  
إِنْ نَقَضُوهُ فَعَلَيْهِمُ الثَّمَنُ  
وَلِلْوَصِيِّ<sup>(١)</sup> جَائِزٌ أَنْ يُوصِيَ  
وَفِيهِ قَوْلٌ إِنْ يَكُنْ قَدْ جَعَلَ  
وَقَوْلُهُ يُقْبَلُ فِي الْإِنْفَازِ  
أَوْ قَالَ قَدْ أَنْفَذْتُهَا جَمِيعًا  
لَوْ أَنْكَرَ الْوَارِثُ مَا ادَّعَاهُ  
كَانَ مِنَ الثَّقَاتِ أَوْ لَمْ يَكُنْ  
إِنْ شَاءَ مِنْهُ الْوَارِثُ الْيَمِينَا  
وَإِنْ يَكُنْ وَلِيُّهُ أَوْصَى بِحَجٍّ<sup>(٢)</sup>

لَأَنَّ هَذَا وَاجِبٌ فِي حَالِهِ  
لَأَنَّهُ يَلْزَمُهُ أَنْ يَقْضِيَ  
رَدًّا لَأَنَّهُ مِنَ الْمُتَقَضِّضِ  
وَصِيَّةً عَنْهُ فَيَثْبُتَنَا  
وَفِيهِ لِلْوَرَاثِ نَقْضٌ يَجْرِي  
إِذْ لَهُمْ فِي ذَلِكَ الْخِيَارُ  
لِيُنْفِذَ الْإِيصَاءَ مِنْهُ فَأَعْلَمَنْ  
بِمَا بِهِ أَوْصَى إِلَيْهِ الْمُوصِي  
ذَاكَ لَهُ جَازٌ وَإِلَّا بَطَلَا  
إِنْ قَالَ مَا أَنْفَذْتُ غَيْرُ هَذِي  
يَكُونُ قَوْلُهُ هُنَا مَسْمُوعًا  
فَإِنَّهُ أَمِينٌ مَنْ أَوْصَاهُ  
لَأَنَّهُ قَدْ صَارَ كَالْمُؤَمَّنِ  
فَالْخُلْفُ فِي وُجُوبِهَا رُويْنَا  
يُحَجِّجُ الْوَلِيَّ عَنْهُ إِنْ خَرَجَ

(١) قوله: «وَلِلْوَصِيِّ... إلخ»، أي: يجوز لِلْوَصِيِّ أَنْ يجعل لِإِنْفَازِ مَا جُعِلَ فِيهِ وصِيًّا إِذَا خَافَ الموتَ ولو لم يجعل له الموصي ذلك، وقيل: لا إِلَّا إِذَا جعل له ذلك، والأول أَظْهَرَ وَأَقْرَبَ إِلَى الصَّحَّةِ؛ لِثَلَا تَضِيحِ الوصية.

(٢) قوله: «وإن يكن وليه»، أي: إِذَا كَانَ الموصي وليًّا عنده، أي: يتولاه ويثق به، فلا يستأجر من يحج عنه إِذَا أوصى بالحج إِلَّا وليًّا ثقةً عنده.

أَجْزَاهُ مَنْ كَانَ أَخَا إِسْلَامٍ  
 يَخْرُجُ عَنْهُ لِقَضَاءِ حَجَّةٍ  
 أَوْ حَاكِمٍ فِي قَوْلِ بَعْضِ الْبُلْغَا  
 بِغَيْرِ إِذْنٍ مِنْهُمَا يَحُوزُ  
 يُجْزِي بِأَنْ يُفْرَقَنَّ مَثَلًا  
 وَجَوَّزُوا تَفْرِيقَهُ لِحَبِّهِ  
 عِنْدَ الْمَرْحُصِينَ فِي الْمَقَامِ  
 بِغَيْرِهِ وَلَا يَخَافُ لَوْمًا  
 يُنْفِذُ مَا حَدَّ لَهُ وَصَدَقَهُ  
 فِي ذَاكَ عَنْ فِعْلِ الَّذِي قَدْ حَدَّ لَهُ  
 إِذْ بِالسُّؤَالِ يَحْضُلُ انْضِبَاطُ  
 مِنْ أَصْلِ رَأْسِ الْمَالِ قِيلَ هَذَا  
 فَهِيَ إِذَا تُحَاصِصُ الْقَضَايَا  
 مِنْ رَأْسِ مَالِ الْمَيْتِ إِذْ يُنَادِي  
 فِي لَازِمِ الْمَيْتِ بِهِ حَرِيٌّ  
 فَقِيلَ هَذَا جَائِزٌ فِي الْحُكْمِ

وَإِنْ يَكُنْ مِنْ سَائِرِ الْأَنَامِ  
 وَلَا يَجُوزُ لَوْصِيِّ الْمَيْتِ  
 إِلَّا بِإِذْنٍ وَارِثٍ قَدْ بَلَّغَا  
 وَفِيهِ قَوْلٌ إِنَّهُ يَجُوزُ  
 وَإِنْ يَكُنْ أَوْصَى بِإِطْعَامٍ فَلَا<sup>(١)</sup>  
 لِأَنَّهُ خَالَفَ مَا أَوْصَى بِهِ  
 لِأَنَّهُ يَكُونُ كَالِإِطْعَامِ  
 وَلِلْوَصِيِّ يَسْتَعِينُ يَوْمًا  
 وَإِنْ يَكُنْ قَدْ اسْتَعَانَ بِثِقَّةٍ  
 فَمَا عَلَيْهِ وَاجِبٌ أَنْ يَسْأَلَهُ<sup>(٢)</sup>  
 وَإِنَّمَا سُؤَالُهُ اخْتِيَاظُ  
 وَاخْتَلَفُوا فِي أُجْرَةِ الْإِنْفَازِ  
 وَقِيلَ بَلْ مِنْ ثُلُثِ الْوَصَايَا  
 وَقِيلَ إِنَّ أُجْرَةَ الْمُنَادِي  
 وَذَلِكَ فِيمَا بَاعَهُ الْوَصِيُّ  
 وَإِنْ تَوَصَّى<sup>(٣)</sup> مُسْلِمٌ لِدَمِي

(١) قوله: «بإطعام»، أي: مطبوخ فلا يجزيه أن يعطي كل فقير كيلاً من حب أو رز أو تمر، لأن في

ذلك مخالفة لما أوصى به الموصي وهكذا العكس، وقيل بالجواز في التفريق.

(٢) واجب: صفة لمبتدأ محذوف، أي: ما عليه أمر واجب بأن يسأله.

(٣) وإن توصى: أي: صار وصياً.



## بَابُ إِنْفَازِ الوَصَايَا

وَذَاكَ أَنْ يُخْرِجَهَا الوَصِيُّ  
 عَلَى وِفَاقِ مَا بِهِ قَدْ أَوْصَى  
 وَيَتَّبِعِي التَّعْجِيلُ فِي الإِنْفَازِ  
 وَفِي وَصِيٍّ آخَرَ الإِنْفَازَ  
 إِنْ كَانَ تَأْخِيرًا<sup>(١)</sup> لِعِغْرِ عُدْرٍ  
 لَا يَنْظُرُ الوَصِيُّ وُضُوعَ حَمَلٍ  
 وَلَيْسَ مِثْلَ القَسَمِ لِلْأَمْوَالِ  
 إِذْ لَيْسَ يُدْرَى مَا الَّذِي بِالبَطْنِ  
 كَذَلِكَ الغَائِبُ يُحْتَاجُ إِلَى  
 وَكُلِّهَا مِنْ ثُلْثِ المَالِ سِوَى  
 وَقِيلَ فِي الحَجِّ وَفِي الزَّكَاةِ  
 بِأَنَّهَا مِنْ رَأْسِ مَالِ المَيِّتِ  
 كَذَلِكَ الإِيصَاءُ بِالعِتْقِ فَقَدْ  
 إِنْ كَانَ أَوْ يُخْرِجَهَا الوَلِيُّ  
 مِنْ مَاتَ حَتَّى يَبْلُغَنَّ الأَقْصَى  
 لِأَنَّهُ أَقْرَبُ لِإِنْفَازِ  
 يَغْرَمُ مَا ضَاعَ وَلَا مَالًا  
 وَهُوَ بِذَلِكَ حَامِلٌ لِلوِزْرِ  
 وَلَا رُجُوعَ غَائِبٍ لِلأَهْلِ  
 فِيهِ الإِنْتِظَارُ لِلأَحْمَالِ  
 أَذْكَرُ أُمَّ غَيْرُهُ أُمَّ تُشْنِي<sup>(٢)</sup>  
 حُضُورِهِ أَوْ نَائِبٍ قَدْ كَفَّلَا  
 مَا كَانَ مِنْ حَقِّ عَلَيْهِ قَدْ حَوَى  
 وَنَحْوَهَا مِنْ كُلِّ الوَاجِبَاتِ  
 وَقِيلَ بَلْ مِنْ ثُلْثِ الوَصِيَّةِ  
 قِيلَ مِنَ الأَصْلِ وَبَعْضُ انْتَقَدَ<sup>(٣)</sup>

(١) قوله: «تأخيرًا» مصدر حذف فعله، أي: أخره تأخيرًا، ويجوز رفعه على كون كان تامة، أي: وقع منه تأخير.

(٢) قوله: «تُشْنِي» بضم أوله، أي: تأتي باثنتين. (المصنف)

(٣) انتقد: أي: لم ير القول به، كأن عابه، بل يراه من ثلث المال.



وَأَكْثَرُ الْأَقْوَالِ فِيمَا ذَكَرَا  
 وَمَنْ يَكُنْ أَوْصَى لِمَنْ يَقُومُ  
 يُقَسِّمُ بَيْنَهُمْ عَلَى سَوَاءٍ  
 وَقِيلَ بَلْ يَكُونُ لِلْمُنْقَطِعِ  
 وَقِيلَ مَنْ أَوْصَى لِحَفْرِ قَبْرِهِ  
 كَذَاكَ مَنْ أَوْصَى لِمَنْ يُغَسِّلُهُ  
 وَسُنَّةُ الْإِطْعَامِ (٢) أَيَّامَ الْعَزَا  
 جِيرَانُ مَنْ أُصِيبَ يُرْسَلُونَ  
 لِأَنَّهْمَ عَنِ الْعِلَاجِ شُغِلُوا  
 فَهَذِهِ السُّنَّةُ أَيَّامَ النَّبِيِّ  
 فَصَارَ أَهْلُ الْمَيْتِ يُطْعَمُونَ  
 جَاؤُوا يُعَزُّونَ فَزَادُوا هَمًّا  
 وَعَاوَنُوا مَصَائِبَ الزَّمَانِ  
 فَالْمَوْتُ بِالْأَرْوَاحِ مِنَّا انْقَلَبَا

بِأَنَّهَا مِنْ ثُلُثِ الْمَالِ تُرَى (١)  
 فِي مَرَضٍ بِهِ فَقَامَ قَوْمٌ  
 وَقِيلَ بَلْ بِقَدْرِ الْعَنَاءِ  
 عَلَيْهِ دُونَ غَيْرِهِ فَاتَّبَعَ  
 فَهِيَ لِكُلِّ دَاخِلٍ فِي حَفْرِهِ  
 تَعْمٌ مِنْ غَسَلِهِ وَتَشْمَلُهُ  
 خِلَافُ فِعْلِ النَّاسِ مَعَ مَنْ مَيَّرَا  
 لَهُمْ طَعَامًا مِنْهُ يَأْكُلُونَ  
 بِحُزْنِهِمْ عَلَى فَقِيدٍ تَكَلَّوْا  
 لِكِنَّهَا قَدْ عَكِسَتْ فِي الْعَرَبِ  
 مَنْ جَاءَ نَحْوَهُمْ مَعَزِّينَا  
 وَأَكَلُوا الثَّرَاثَ أَكْلًا لَمَّا  
 بِحَمْلِهِمْ عَلَى الْمُصَابِ الْعَانِي (٣)  
 وَالْمَالُ بِالْعَزَاءِ عَنَّا ذَهَبَا

(١) قوله: «ترى»، أي: الوصية بالعتق؛ ولذلك أنث الضمير في قوله بأنها.

(٢) قوله: «وسنة الإطعام»: ما أحسن هذا النقد وهذا الجهد المحقق نور الدين وسراج المذهب على الذين ارتكبوا هذه الجريمة الأليمة والرذيلة العظيمة المخالفة لما عليه رسول الله ﷺ وأصحابه المهتدون رضوان الله عليهم قال ﷺ: «اصنعوا لآل جعفر طعاما... إلخ». (أبو إسحاق)

(٣) العاني: أي: الأسير، جعله أسير الأحران.



حِينَئِذٍ قَدْ رَحِمَ الْآبَاءَ  
يُوضُونَ بِالطَّعَامِ وَالْإِدَامِ<sup>(١)</sup>  
وَفَرَعُوا لَهُ فُرُوعًا تُذَكَّرُ  
لَأَنَّهَا وَصِيَّةٌ مُخَالَفَةٌ  
وَكُلُّ مَا كَانَ عَلَى خِلَافٍ  
أَيْضًا وَفِي اجْتِمَاعِهِمْ مَا لَا يَحِلُّ  
وَلَأَبِي نَبْهَانَ<sup>(٢)</sup> فِي أَجْوِبَتِهِ  
وَالْمُثْبِتُونَ لَهُمْ تَفْرِيعٌ  
مِنْ ذَلِكَ إِنْ بَشَاتِهِ قَدْ أَوْصَى  
إِنْفَازُهَا بَعْدَ انْقِضَاءِ الْمَأْتَمِ  
لَأَنَّ مَا أَيَّامُهُ ثَلَاثٌ  
وَهَكَذَا أَيْضًا جُلُودُ الْغَنَمِ  
لِوَارِثِ الْمَيْتِ عَلَى السَّهَامِ  
لَأَنَّ مَا الْإِيصَاءِ وَقِيعٌ عَلَى  
وَجَازَ لِلْوَارِثِ أَنْ يَأْكُلَ مِنْ

أَبْنَاءَهُمْ وَأُحْدِثَ الْإِيصَاءَ  
لِحَاضِرِ الْمَأْتَمِ فِي أَيَّامٍ  
وَذَلِكَ عِنْدَ الْبَعْضِ مِنْ مَنَّا مُنْكَرٌ  
لِمَا عَلَيْهِ الْأَتْقِيَاءُ السَّالِفَةُ  
أَمْرٌ مُحَمَّدٍ فَلِلتَّلَافِ<sup>(٢)</sup>  
مِنْ نَوْحِ نَائِحٍ وَحَالٍ مَنْ تَكِلُ  
مَيْلٌ إِلَى تَبْطِيلِهِ بِجِهَتِهِ  
وَلَهُمْ فِي وَصْفِهِ تَنْوِيعٌ  
تُؤْكَلُ فِي مَأْتَمِهِ وَخَصًّا  
حِجْرٌ وَمَنْ يَفْعَلُهُ لَمْ يَسْلَمْ  
وَبَعْدَهَا يَأْخُذُهَا الْوَرَاثُ  
وَالْبَقَرِ الْمَوْصَى بِهَا لِلْمَأْتَمِ  
مَقْسُومَةٌ مِنْ غَيْرِ مَا إِنْهَامِ  
مَا كَانَ مَأْكُولًا وَغَيْرُهُ فَلَا  
هَذَا الَّذِي أَوْصَى بِهِ أَنْ يُؤْكَلَ

(١) الإدام: ككتاب ما يؤدم به الخبز؛ كالزيت والخل ونحو ذلك، وفي الحديث: نَعَمَ الْإِدَامُ الْخَل.

(٢) فَلِلتَّلَافِ: أي: الهلاك.

(٣) هو العالم الرباني جاعد بن خميس بن مبارك رضي الله عنه الخروصي، وقد تقدم ذكره. (أبو إسحاق)

وَلَمْ يَكُنْ قَدْ حَصَّهْمُ إِيصَاءَ  
 إِيصَائِهِ لِيُورِثَ فَلْتَعْرِفِ  
 إِذْ عَصْرُهُ عَلَى الْجِلَا\* يَكُونُ  
 عَنِ النَّبِيِّ قَدْ حَكَاهُ النَّقْلُ  
 وَهَكَذَا الْجَوْزَةُ وَالْقَرْنَفُلُ  
 فِي الْعِطْرِ حَيْثُ إِنَّهَا عَطِيرَةٌ  
 فَهَوَّ عَلَى صِنْفَيْنِ قِيلَ يُجْعَلُ  
 أَوْصَى لِإِثْنَيْنِ مِنَ الْأَنَامِ  
 قَوْلُ حَكَاهُ الْأَصْلُ فِي الْآثَارِ  
 إِذْ قِيلَ فِي كَثِيرِهَا إِسْكَارُ  
 فَذَلِكَ الْقَلِيلُ مِنْهُ حُجْرًا  
 عِطْرٌ لَدَى الْأَلْفَازِ فِي التَّقْرِيبِ  
 عُرْفٌ فَمَا فِي عُرْفِهِمْ مِنْ لَوْمٍ  
 وَقِيلَ لَا وَالْحَقُّ مَا قَدْ قُدِّمًا  
 إِنَّ جُعَلَ الْكَازِبِ بِهِ يَحِلُّ  
 مِنْ ذَاكَ قِيلَ فِيهِ هَذَا طِيبُ

لِأَنَّهُمْ قَدْ حَضَرُوا الْعَزَاءَ  
 وَإِنَّمَا الْمَمْنُوعُ أَنْ يَقْصِدَ فِي  
 وَفِي الْإِدَامِ يَدْخُلُ اللَّيْمُونُ  
 وَقَدْ أَتَى نِعَمَ الْإِدَامِ الْخَلُّ  
 وَفِي الْبِزَارِ الْهَيْلُ قِيلَ يَدْخُلُ  
 وَتَدْخُلُ الثَّلَاثَةُ الْمَذْكُورَةَ  
 وَكُلُّ مَا فِي الْمَعْنَيْنِ يَدْخُلُ  
 وَذَلِكَ إِنْ بِالْعِطْرِ وَالْإِدَامِ  
 وَجَعَلْنَا الْجَوْزَةَ فِي الْبِزَارِ  
 وَلَا أَقُولُ إِنَّهَا بِزَارُ  
 وَكُلُّ مَا كَثِيرُهُ قَدْ أَسْكَرَا  
 وَالْعِطْرُ طِيبٌ وَجَمِيعُ الطِّيبِ  
 إِلَّا إِذَا مَا كَانَ عِنْدَ قَوْمٍ  
 وَالْوَرْسُ عِطْرٌ قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ<sup>(١)</sup>  
 وَالْأَسُّ طِيبٌ وَكَذَلِكَ الْحَلُّ  
 وَالْيَاسَمِينُ عَرْفُهُ يَطِيبُ

(١) قوله: «الورس» هو نبت أصفر له رائحة، ويسمى الحُص، قال عمرو ابن كلثوم:

مُسْعَشَعَةٌ كَأَنَّ الْحُصَّ فِيهَا إِذَا مَا الْمَاءُ خَالَطَهَا سَخِينَا

(\* (الجلأ) في لهجة العُمانيين ما يكون مع الطعام من سمك ولحم ونحوهما. (إسماعيل)



أَنْ يَتَصَدَّقَنَّ بِالْأَوَانِي  
فِيهِ يَعْمُ ذَلِكَ الْإِصَاءُ<sup>(١)</sup>  
إِذْ لَمْ تُصَبِّ مِنَ الدُّخُولِ مَوْضِعَهُ  
وَالْمِيلُ وَهُوَ الْمِرْوَدُ الْمُدْمَلَجُ  
لَيْسَ مِنَ الْأَوَانِي عِنْدَ الْمُعْتَبِرِ  
كَأَنَّ وَلَا الْأَزُورْدُ فِيمَا عُرِفَا  
وَكُلُّ نَوْعٍ فَلَهُ اتِّسَاعُ  
مِمَّا حَوَاهُ بَيْتُهُ وَالْحَطَبُ  
وَلَا السَّفَاتِيرَ عَلَى مَا نَعْمَلُ  
وَأَصْلُهَا عَنْهُ الْخِطَابُ يَذْهَبُ  
لِلذَّهْنِ مِنْ مَعْنَاهُ حِينَ ذُكِرَا  
بِالْإِطْمِنَانَاتِ مِنَ الْبَرَايَا  
يُلُوحُ لِلْقَلْبِ فَيُطْمَئِنَّا

وَرَجُلٌ أَوْصَى إِلَى فُلَانٍ  
كُلُّ وَعَاءٍ تُوَضَعُ الْأَشْيَاءُ  
فَيَخْرُجُ الْهَائُونُ وَهِيَ الْمَوْقَعَةُ  
وَسَفْنُ<sup>(٢)</sup> الْحَدِيدِ أَيْضًا يَخْرُجُ  
وَتَخْرُجُ الرَّحَا وَكُلُّ مَا ذُكِرَ  
أَنِةُ الصِّينِيِّ لَيْسَ خَرْفَا  
بَلْ إِنَّهَا ثَلَاثَةٌ أَنْوَاعُ  
وَقِيلَ إِنْ أَوْصَى لَهُ بِالْخَشَبِ  
إِنَّ الْمَنَادِيْسَ<sup>(٣)</sup> بِهِ لَا تَدْخُلُ  
لَأَنَّهَا مِنَ الْأَوَانِي تُحْسَبُ  
وَيُحْمَلُ اللَّفْظُ عَلَى مَا ابْتَدَرَا  
بَلْ رَخَّصُوا أَنْ تُنْفَذَ الْوَصَايَا  
وَلَيْسَ ذَاكَ غَيْرَ أَنَّ الْمَعْنَى

(١) الإصاء فاعل يعم. (أبو إسحاق)

(٢) سفن: هو المئذق ويسمى المعول سفناً كما في قول أبي كبير:

تُخَوِّفُ الرَّحْلَ مِنْهَا تَامِكًا قَرْدًا      كَمَا تُخَوِّفُ عُوْدَ النَّبْعَةِ السَّفْنُ

يصف نافذة كبيرة السنام وإن دوام الرحل عليها وطول السفن تخوف ذلك السنام الضخم أي تنقطه شيئاً فشيئاً. (أبو إسحاق)

(٣) المناديس: هي الصناديق الكبار، والسفاتير: الصناديق الصغار، ولكن المناديس إنما تعمل من الخشب والسفاتير من الخشب والحديد. وتسمى في القديم الجوالق. (أبو إسحاق)

وَيُلْغَى مَا وَرَاءَهُ مِنْ مُحْتَمَلٍ  
 وَبَعْضُهُمْ يُلَاحِظُ الْمَعَانِي  
 يَمْنَعُهُ إِلَّا بِحُكْمٍ يَقْطَعُ  
 وَإِنْ يَكُنْ أَوْصَى بِكُتْبِهِ دَخَلَ  
 لِأَنَّهُ الْكِتَابُ بَلْ أَصْلُ الْكُتْبِ  
 وَقِيلَ لَا يَدْخُلُ حَتَّى يُذْكَرَا  
 لِأَنَّهُ بِرَأْسِهِ جِنْسٌ كَمَا  
 فَالْأَنْبِيَاءُ عُلَمَاءٌ وَالْإِسْمُ  
 فَهُمْ لِهَذَا الْحَالِ مُمْتَازُونَ  
 بِالْأَنْبِيَاءِ<sup>(١)</sup> اسْمًا يُخَصِّصُونَا  
 كَذَلِكَ الْمُصْحَفُ عِنْدَ الْكُتْبِ  
 وَإِنْ يَكُنْ أَوْصَى بِسَيْفِهِ فَلَا  
 إِلَّا إِذَا خَصَّصَهُ بِالْوَصْفِ  
 وَإِنْ يَكُنْ أَوْصَى بِنَخْلَةٍ وَقَدْ

لِأَنَّهُ عَنِ فَهْمِهِ قَدْ اعْتَزَلَ  
 وَيَمْنَعُ الْإِنْفَادَ بِاطْمِئْنَانٍ  
 بِأَنَّهُ مُرَادُهُ لَا يَدْفَعُ  
 مُصْحَفُهُ فِيهَا بِاسْمٍ قَدْ شَمِلَ  
 فَهَوَ لِهَذَا الْإِسْمِ أَوْلَى مَا انْتُخِبَ  
 بِأَنَّهُ الْمُرَادُ فِيمَا سَطَّرَا  
 شَأْنِ النَّبِيِّ عِنْدَ بَاقِي الْعُلَمَاءِ  
 يَصْرِفُهُ لِغَيْرِهِمْ ذَا الْفَهْمِ  
 بِرُتْبَةٍ بِهَا يُمَيِّزُونَا  
 وَهُمْ بِوَصْفِ الْعِلْمِ يُنْعَتُونَا<sup>(٢)</sup>  
 جِنْسٌ بِرَأْسِهِ فَلَا تَسْتَعْرِبُ  
 يَكُونُ<sup>(٣)</sup> فِيهِ جَفْنُهُ قَدْ دَخَلَ  
 لِأَنَّ جَفْنَ السَّيْفِ غَيْرُ السَّيْفِ  
 أَنْ دَرَاكُهَا عَلَى رَأْسِ الْأَمْدِ

(١) قوله: «بالأنبياء» هكذا في نسخة الأصل، ولكن إسقاط ألف اسم للدرج أولى من قصر الأنبياء.

فيكون هكذا بالأنبياء اسما.. الخ).

(\*) وقد أثبت الصواب. (إسماعيل)

(٢) يُنْعَتُونَ: أي: يوصفون.

(٣) قوله: «فلا يكون» قلت: إن المقصود في الإيضاء عندنا اليوم إدخال الجفن مع السيف، فإن

أوصى بسيفه لأحد أعطيتاه إياه مع جفنه.



فَبَعْضُهُمْ يَجْعَلُ تِلْكَ الثَّمَرَةَ  
فَهِيَ لِمَنْ أَوْصَى لَهُ مَا لَمْ تَبْنِ<sup>(١)</sup>  
وَقِيلَ بَلْ لِحُمْلَةِ الْوَرَاثِ  
لَكِنَّهَا قَبْلَ الدَّرَاكِ تَتَّبِعُ  
وَضِدُّهُ الْإِقْرَارُ فَهِيَ مُطْلَقًا  
مُدْرِكَةٌ أَوْ لَمْ تَكُنْ بِمُدْرِكَةٍ  
وَإِنَّمَا أَخْبَرَ أَنَّ ذَاكَ لَهُ  
وَفِي الْعَطَا وَالْبَيْعِ مَا لَمْ يُدْرِكِ  
هَذَا هُوَ الْمَذْهَبُ لَا الْإِجْمَاعُ  
ذَكَرْتُ ذَاكَ فِي شُرُوحِ الْمُسْنَدِ<sup>(٥)</sup>

تَابِعَةً لِأُمَّهَا الْمُقَرَّرَةَ  
عَنْهَا بِجَذٍّ<sup>(٢)</sup> فَاصِلٍ كَمَا زُكِنَ  
كَمِثْلِ مَا خَلَّفَ مِنْ تَرَاثِ  
لِأُمَّهَا بِلَا خِلَافٍ يُرْفَعُ  
لِمَنْ بِهَا<sup>(٣)</sup> أَقَرَّ حِينَ أُطْلِقًا  
إِذْ لَمْ يَكُنْ مَلَكَهُ مَا مَلَكَهُ  
فَهِيَ لَهُ مِنْ قَبْلُ لَا مُحْوَلَةٌ  
لِأَوَّلٍ وَعَكْسُهُ فِي الْمُدْرِكِ  
إِذْ فِيهِ بَيْنَ الْفُقَهَاءِ نِزَاعٌ<sup>(٤)</sup>  
فَرَأَجِعُ الثَّلَاثَ مِنْهُ تَهْتَدِي

(١) تبني: تنفصل.

(٢) بجذ: بالجيم والذال المعجمة، أي: قطع، يقال: جَذَّ الثمرة إذا قطعها، وأهل عُمان يقولون: جَذَّ النخل بالمهملة إذا حصد ثمارها.

(٣) قوله: «لمن بها أقر» أصل العبارة هي لمن أقرَّ بها له، فالثمره في الإقرار تابعة لأصلها مُدْرِكَةٌ كانت أو غير مُدْرِكَةٍ.

(٤) قوله: «نزاع»، أي: خلاف؛ لأن جمهور العلماء من قومنا، بل عامتهم أن ثمرة النخيل تكون للبائع بالتأخير، ما روي عنه عليه الصلاة والسلام: «من باع نخلاً مؤبَّرة فثمرتها للبائع إلا أن يشترطها المبتاع»، وكان الإمام الخليلي يعمل بذلك اتباعاً للسنة. (أبو إسحاق)

(٥) قوله: «في شروح» إنما جمعها باعتبار كون كل حديث منه له شرح مخصوص، والمسند هو صحيح الإمام الحجة الثبت أبي عمرو الربيع بن حبيب، وعامة الناس يسمونه مسند الربيع، وقد شرح المصنّف الأجزاء الثلاثة منه، ولم يتمكن من شرح الجزء الرابع منه؛ لأنه اشتغل في آخر عمره بأمور المسلمين، فمات قبل أن يشرع فيه، وإنما لكل امرئ ما نوى، رحمه الله، وجزاه عنا وعن المسلمين خيراً. (أبو إسحاق)

وَإِنْ يَكُنْ أَوْصَى لَهُ بِالْغَلَّةِ  
 وَالْكَرْبِ<sup>(١)</sup> وَالشُّغْرَافُ وَالْعِسْقُ مَعَا  
 وَوَرَقُ الْحِنَّا يَكُونُ مِنْهَا  
 وَوَرَقُ السِّدْرِ كَذَلِكَ قِيلاً  
 يُؤْخَذُ مِنْهُ ثُمَّ يُورِقْنَا  
 وَخِدْمَةُ الْعَبْدِ إِذَا مَا أَوْصَى  
 يَخْدِمُ شَهْرًا خَالِدًا وَعَمْرًا  
 إِنْفَاقُهُ بَيْنَهُمَا وَمَغْرَمُهُ  
 وَقِيلَ فِي الْعَبْدِ مِنَ السُّودَانَ  
 وَهَكَذَا يَدْخُلُ فِي الدَّوَابِ  
 يَرَاهُ لَا يَدْخُلُ تَعْوِيلاً عَلَى  
 وَهُوَ إِلَى الصَّوَابِ عِنْدِي أَقْرَبُ  
 وَقِيلَ مَنْ أَوْصَى بِعِتْقِ عَبْدِهِ  
 إِلَّا إِذَا أَعْتَقَهُ وَصِيٌّ  
 وَإِنْ يَكُنْ أَعْتَقَهُ مُحْتَسِبٌ  
 فَيَابِسُ الزَّوْرِ أَتَى فِي الْجُمْلَةِ  
 فَهُوَ مِنَ الْغَلَّةِ قَدْ تَجَمَّعَا  
 وَمَا لَهُ عِنْدِي مَحِيصٌ عَنْهَا  
 إِذْ قَدْ يُفِيدُ عِنْدَنَا التَّغْسِيلَا  
 سِوَاهُ كَالْأَشْجَارِ تُثْمِرْنَا  
 بِهَا لِخَالِدٍ وَعَمْرٍ وَخَصَا  
 لَهُ يُغْلُ بَعْدَ ذَلِكَ شَهْرًا  
 عَلَيْهِمَا بِحَسَبِ مَا قَدْ يَلْزَمُهُ  
 يَدْخُلُ فِي وَصِيَّةِ الْحَيَوَانِ<sup>(٢)</sup>  
 وَبَعْضُهُمْ مِنْ ذَلِكَ فِي اسْتِعْجَابِ  
 مَا عَاهَدُوا مِنْ عُرْفِهِمْ إِذْ فَصَّلَا  
 لِأَنَّ مَا الْفَهْمُ إِلَيْهِ يَذْهَبُ  
 مِنْ مَالِهِ لَمْ يَنْعَتِقْ مِنْ بَعْدِهِ  
 أَوْ وَارِثٌ أَوْ حَاكِمٌ رَضِيٌّ  
 فَفِيهِ خُلْفٌ قَدْ حَكَتَهُ الْكُتُبُ

(١) قوله: «الكرْب... إلخ» الكَرْبُ معروف، والشُّغْرَاف: هو ما يَبَسُّ من أكامم الطلع، والعِسْقُ هو

العرجون، والخوص: هو السعف، والزور هو العسيب.

(٢) والحيوان: بكسر الحاء وسكون الياء لغة عُمانية. (المصنف)



وَفِيهِ قَوْلٌ إِنَّهُ يَنْعَتِقُ  
 وَإِنْ يَكُنْ دَبْرَهُ وَمَاتَا  
 إِذْ كَانَ عِتْقُهُ مُعَلَّقًا عَلَى  
 وَقِيلَ إِنْ أَوْصَى بِصَوْمٍ لَمْ يُسَمِّ  
 وَقِيلَ مَنْ أَوْصَى بِكُفَّارَاتٍ  
 أَوْ مُرْسَلَاتٍ<sup>(٢)</sup> قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ  
 وَبَعْضُهُمْ<sup>(٣)</sup> لِلْمُرْسَلَاتِ صَرَفًا  
 لِأَنَّهَا أَقَلُّ مَا يَنْطَلِقُ  
 وَالْمُرْسَلَاتُ الْأَصْلُ فِي التَّكْفِيرِ  
 وَإِنْ يَكُنْ أَوْصَى بِكُفَّارَاتٍ  
 لَكِنَّهُ لَمْ يَذْكَرِ الْإِطْعَامَا  
 فَلِلْوَصِيِّ مِثْلُ مَا لِلْمَوْصِيِّ

مِنْ غَيْرِ إِعْتَاقٍ وَهَذَا أَرْفَقُ  
 فَعِتْقُهُ مِنْ حِينَ مَا قَدْ فَاتَا  
 مَمَاتِهِ وَبِالْمَمَاتِ انْفَعَالًا  
 فَصَوْمٌ يَوْمٌ مُسْقِطٌ لِمَا أَنْبَهُمْ  
 وَلَمْ يُبَيِّنْهَا مُغَلَّظَاتٍ<sup>(١)</sup>  
 بِأَنَّهَا بَاطِلَةٌ إِذْ أَبْهَمَا  
 ذَاكَ وَقَالَ إِنْ هَذَا قَدْ كَفَى  
 عَلَيْهِ هَذَا الْإِسْمُ إِذْ يُحَقِّقُ  
 فَهِيَ إِذَا تَغَلَّبُ فِي التَّعْبِيرِ  
 مُسَمِّيَاتٍ وَمُعَيَّنَاتٍ  
 وَهَكَذَا لَمْ يَذْكَرِ الصِّيَامَا  
 فِيهِ مِنَ التَّخْيِيرِ حِينَ يُوصِي

(١) قوله: «مغلطات» حال من (ولم يبينها).

(٢) قوله: «أو مُرْسَلَاتٍ» الفرق بين اليمين المرسلة واليمين المغلظة في اصطلاح فقهاءنا، بأن المغلظة ما أكدها الحالف وأغلظ فيها، كأن يقول بعد الحلف بالله: إن فعلت ذلك فدينني دين المجوس أو اليهود، أو إنه كافر بالله أو عليه لعنة الله وغضبه ونحو ذلك، والمرسلة ما أرسل فيها الحلف ولم يأت بشيء من ألفاظ التخليط، فكفارة المغلظة ككفارة الظهار، وكفارة المرسلة عتق رقبة أو إطعام عشرة مساكين أو كسوتهم، فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام، وعند الشيخ أبي محمد الأيمان كلها مرسلة، وهو الأصح عندي. (أبو إسحاق)

(٣) قوله: «وبعضهم.... إلخ» أقول هذا هو القول الصحيح الموافق لأصل الكفارة.



وَقَالَ بَعْضُ مَا لَهُ تَخْيِيرٌ  
 وَإِنْ يَكُنْ أَوْصَى بِحُجَّةٍ فَلَا  
 وَالْخُلْفُ فِي غَيْرِ التَّقِيِّ وَرَدَا  
 وَمَا بِهِ لِأَعْقَلِ الْعِبَادِ  
 لِأَنَّهُمْ بَزَّهَدِهِمْ فِي الْحَاضِرِ  
 وَلَا يُسَمَّى الْكَافِرُونَ عُقْلًا  
 لِأَنَّهُمْ لَوْ عَقَلُوا مَا كَفَرُوا  
 أَوْلَاهُمْ الرَّحْمَنُ عَقْلًا مُبْصِرًا  
 فَصَارَتْ الْقُلُوبُ عُمِيًّا إِنَّمَا  
 وَذَلِكَ الْحَالُ هُوَ الْخْتَمُ عَلَى  
 هُمْ جَعَلُوا الْقُلُوبَ فِي أَكِنَّةٍ  
 وَهِيَ الْغِشَاوَةُ عَلَى الْقُلُوبِ  
 هُمْ يَعْلَمُونَ ظَاهِرًا مِنَ الدُّنَا  
 عَمُوا وَصَمُّوا عَنِ مَعَانِي الْحَقِّ  
 وَكَانَ مِنْ شَأْنِ الْعُقُولِ النَّظَرُ  
 وَالْعِلْمُ بِالظَّاهِرِ مِنْ حَيَاةٍ

فَهُوَ إِذَا يَلْزِمُهُ التَّحْرِيرُ  
 تُدْفَعُ إِلَّا لِتَقِيٍّ عُدْلًا  
 وَمَنْ أَجَازَ يُلْزَمَنَّ<sup>(١)</sup> أَنْ يُشْهَدَا  
 أَوْصِي فَمَصْرُوفٌ عَلَى الزُّهَادِ  
 فَأَقُوا بِعَقْلِهِمْ عَلَى الْأَكَابِرِ  
 عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ لَنَا قَدْ نُقِلَا  
 فَنِعْمَةُ الْعَقْلِ لَهَا قَدْ سَتَرُوا  
 فَطَمَسُوهُ بِضَلَالٍ خَطَرًا  
 عَمَى الْقُلُوبِ عِنْدَنَا هُوَ الْعَمَى  
 قُلُوبِهِمْ وَهُوَ غِلَافٌ<sup>(٢)</sup> حَصَلَا  
 وَذَلِكَ مَا يُعْرَفُ بِالتَّغْطِيَةِ  
 وَالرَّانُ مِنْ تَرَادُفِ الذُّنُوبِ  
 وَلَيْسَ يَدْرُونَ الَّذِي قَدْ بَطْنَا  
 وَأَبْصَرُوا الظَّاهِرَ بَيْنَ الْخَلْقِ  
 لِبَاطِنِ الْأُمُورِ طُرًّا تُبْصِرُ  
 مَعَ الْعَمَى عَنِ بَاطِنِ الْحَالَاتِ

(١) يلزم من بضم الباء من المضارع الرباعي، أي: يلزمته الأشهاد.

(٢) غلاف: أي: غطاء وقلوبهم غلف، أي: مغطاه عن الصواب.



لَيْسَ بِعَقْلِ كَامِلٍ فَيُذَكَّرَا  
 وَلِلتَّكَالِيفِ بِهِمْ تَعَلَّقُوا  
 لِأَنَّ مَا الْإِغْلَاقُ مِنْهُمْ كَانَا  
 وَالْأُرْزُ<sup>(١)</sup> بِالْإِسْمِ يُخَصُّ إِنْ يَرِدُ  
 لَكِنَّمَا أَهْلُ بَدِيَّةٍ<sup>(٢)</sup><sup>(٣)</sup> لَهُمْ  
 فَالْأُرْزُ بِالْحَبِّ لَدَيْهِمْ يُدْعَى  
 إِنْ أَطْلَقُوا فَهُوَ الْمُرَادُ عِنْدَهُمْ  
 فَهُمْ بِعُرْفِهِمْ يُعَامِلُونَا  
 وَإِنْ يَكُنْ بَيْتِيهِ قَدْ أَوْصَى  
 وَكَانَ فِيهِ تَفَقُّ<sup>(٤)</sup> مَرَهُونُ  
 وَفِي الْفِدَا خُلْفٌ فَبَعْضُ أَتْبَعَهُ  
 وَإِنْ يَكُنْ أَوْصَى بِبَعْضِ الْمَنْزِلِ  
 وَقِيلَ إِنَّ الْبَعْضَ يَصْدُقْنَا

مِنْ جُمْلَةِ الْعُقَالِ مَنْ قَدْ كَفَرَا  
 لَا يُعْذِرُونَ بِفُؤَادٍ يُغْلَقُ  
 وَالرَّبُّ قَدْ بَيَّنَّهُ تَبْيَانَا  
 لَا يَدْخُلْنَ فِي الْحَبِّ عُرْفًا إِنْ جَحَدُوا  
 عُرْفٌ يَخْصُهُمْ وَبَيْنَهُمْ عِلْمٌ  
 وَالْفَهْمُ نَحْوَهُ لَدَيْهِمْ يَسْعَى  
 أَوْ قَيَّدُوا يَعْتَبِرُونَ قَيْدَهُمْ  
 فِيمَا أَقْرَأُوا وَبِمَا يُوصُونَا  
 وَكُلُّ مَا فِيهِ لِمَنْ قَدْ خَصَّ  
 فَهُوَ لِمَنْ أَرَهَنَهُ يَكُونُ  
 بِمَا حَوَى الْبَيْتُ وَبَعْضُ مَنْعَهُ  
 فَنِصْفُهُ<sup>(٥)</sup> الْمَوْصَى لَهُ قِيلَ يَلِي  
 بِأَيِّ جُزْءٍ مِنْهُ يَخْرُجْنَا

(١) قوله: «والأرز.... إلخ» يعني: أنه إذا أوصى بأرزٍ فلا يشمل الحب، وكذلك العكس.

(٢) أهل بديّة: بالبء الموحدة على وزن نديّة فُؤَى من ناحية الشرقية متقاربة، أشهرها بلد المُتَّزِب كالمُتَّزِب، وكلها لآل حجر، قبيلة مشهورة في عُمان، كان فيها رجال من أهل العلم والزهد والفضل، وهي من كندة القبيلة الأردنية المشهورة، وسميت هذه القرى بديّة؛ لأنها واقعة في صحراء البادية، طيبة الهواء ذات رمال لينة عالية، كأنها جبال ممتدة في تلك الصحارى تماثل رمال عالج.

(٣) بديّة ناحية من الشرقية - مقاطعة بعمان - بها الحجريون. (أبو إسحاق)

(٤) تفق: هو البندقية المعروفة.

(٥) فنصفه: مفعول يلي، أي: يأخذ.

وَقَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ يَبْطُلُ  
 وَالْقَائِلُونَ ضِدَّ ذِي الْمَقَالَةِ  
 وَقِيلَ مَنْ أَوْصَى بِسُكْنَى بَيْتِهِ  
 فَالْغَرْمَاءُ لَا يُشَارِكُونَهَا  
 وَذَلِكَ إِنْ كَانَ زَمَانَ الْعِدَّةِ  
 لِأَنَّهَا فِي بَيْتِهِ تُحْتَبَسُ  
 إِيصَاؤُهُ قَدْ وَافَقَ السُّنَّةَ فِي  
 وَإِنْ يَكُنْ أَطْلَقَ فِي الْإِيصَاءِ  
 أَوْ أَنَّهُ زَادَ عَلَى عِدَّتِهَا  
 لِأَنَّهَا وَارِثَةٌ وَالْإِيصَاءُ  
 وَمَنْ يَكُنْ أَوْصَى بِهِمْ دَارِهِ  
 فَالْأَصْلُ قَدْ أَعْجَبَهُ أَنْ يُهْدَمَا  
 يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ قَدْ بَنَاهُ  
 وَإِنْ يَكُنْ أَوْصَى إِلَى إِنْسَانٍ  
 وَلَمْ يُسَمِّ نَخْلَةً مَعْلُومَةً  
 قِيلَ لَهُ الْأَعْلَى وَبَعْضُ قَالَا

لِأَنَّ ذَاكَ الْبَعْضَ مِنْهُ يُجْهَلُ  
 لَا يُبْطَلُونَ ذَاكَ بِالْجَهَالَةِ  
 لِزَوْجَةٍ قَدْ قَالَ بَعْدَ مَوْتِهِ  
 لَوْ لَمْ يُخَلَّفْ قَطُّ مَا يُوفُونَهَا<sup>(١)</sup>  
 فَظَاهِرُ الْمَعْنَى مِنَ الْأَدِلَّةِ  
 وَنَزْعُهُ خِلَافُ مَا قَدْ أَسَّسُوا  
 مُقَامَهَا فِي بَيْتِهَا فَلْتَعْرِفِ  
 مِنْ غَيْرِ مَا حَدَّ وَلَا اسْتِقْصَاءِ  
 فَبَاطِلٌ مَا زَادَ عَنْ مُدَّتِهَا  
 لِوَارِثٍ يَبْطُلُ حِينَ أَوْصَى  
 أَوْ بَيْتِهِ قَدْ قَالَ أَوْ جِدَارِهِ  
 لِأَنَّهُ بِحَالِهِ قَدْ عَلِمَا  
 بِبَاطِلٍ وَخَافَ مِنْ مَوْلَاهُ  
 بِنَخْلَةٍ مِنْ ذَلِكَ الْبُسْتَانِ  
 مِنْ غَيْرِهَا بِصِفَةِ مَفْهُومَةٍ  
 أَدْنَى النَّخِيلِ فَافْهَمِ الْمَقَالَا

(١) يُوفُونَهَا: بالبناء للمفعول، والضمير عائد إلى الديون، وفيه رائحة من الاستخدام المعروف.



وَقَدْ رَأَى ذَلِكَ نَوْعَ عَدْلِ  
لِخَالِدٍ أَوْ أَحَدِ الرَّجَالِ  
وَالثُّلُثَيْنِ وَارِثُوهُ بَطُّوا<sup>(١)</sup>  
وَاحِدَةً فَقَسَمُهَا بِذَا اسْتَوَى  
بِكُلِّ تَأْكِيدٍ لَهُ فِيهِ بَدَا  
وَلَمْ يَكُنْ أَقْرَ فِيمَا رَسَمَا  
وَذَلِكَ التَّأْكِيدُ فِيهَا عَبَثٌ  
مِنْ ضِدِّ مَا ذَكَرْتُهُ لَمْ يُسْمَعْ  
وَلَمْ يُبَيِّنْهُ بغيرِ مَا ذَكَرَ  
أَمِيَّتٌ أَمْ كَانَ حَيًّا مُتَّبِعُهُ  
فَذَلِكَ لَا يُفْضِي إِلَى الْبُطْلَانِ  
أَرْبَابُهُ وَفِيهِ حُكْمٌ قَدْ خَلَا<sup>(٣)</sup>  
لَا يُبْطِلُ الْإِقْرَارَ فِي ذَا جَهْلُهُ  
فَقَدْ أَقْرَ لِلَّذِينَ عَلِمَا  
لَوْ لَمْ يَكُنْ قَدْ ذَكَرَ الْإِسْمَيْنِ

وَبَعْضُهُمْ حَاصِصُهُ فِي الْكُلِّ  
وَإِنْ يَكُنْ أَوْصَى بِكُلِّ الْمَالِ  
فَثُلُثُ الْمَالِ لَهُ فَقَطُّ  
وَإِنْ يَكُنْ قَدْ ذَهَبَ الْمَالُ<sup>(٢)</sup> سِوَى  
هَذَا هُوَ الْحُكْمُ وَلَوْ قَدْ أَكَّدَا  
مَا لَمْ يَكُنْ حَقُّ عَلَيْهِ لَزِمَا  
لَأَنَّمَا حَقُّ الْوَصَايَا الثُّلُثُ  
فَمَا حَكَاهُ الْأَضْلُ فِي ذَا الْمَوْضِعِ  
وَإِنْ يَكُنْ أَوْصَى لِزَيْدِ بْنِ عُمَرَ  
فَإِنَّ ذَاكَ بَاطِلٌ لِلْجَهْلِ بِهِ  
إِلَّا إِذَا مَا كَانَ عَنْ ضَمَانِ  
لِكِنَّهُ يَكُونُ حَقًّا جَهْلًا  
كَذَلِكَ الْإِقْرَارُ أَيْضًا مِثْلُهُ  
وَوَالِدَاهُ إِنْ أَقْرَ لَهُمَا  
فَثَابَتْ إِقْرَارُهُ لِذَيْنِ

(١) قوله: «بطوا» بموحدة ثم مهملة مُشَدَّدة أي: أخذوا، عرف لبعض العامة عندنا. (المصنف)

(٢) قوله: «وإن يكن قد ذهب»، يعني: إذا أوصى بكل ماله فلم يوجد له إلا نخلة واحدة فله ثلثها.

(٣) خلا: أي: مضى. (أبو إسحاق)

وَلَيْسَ يَخْلُو ذَاكَ مِنْ مَقَالٍ  
 وَالْحَقُّ فِي الْقَوْلِ الَّذِي تَقَدَّمَ  
 وَامْرَأَةٌ قَالَتْ لِبَنْتِي جُمْلٌ<sup>(١)</sup>  
 بَلْ قَدْ تَبَتَّهَا فَقِيلَ يَبْطُلُ  
 وَالْأَوْلُونَ لِلتَّبَنِّي نَظَرُوا  
 إِذِ التَّبَنِّي عِنْدَنَا مَمْنُوعٌ  
 وَالْآخَرُونَ نَظَرُوا الْمَقْصُودَا  
 لِأَنَّهُ قَدْ انْتَفَى التَّرْدَادُ  
 وَعِنْدَ ذَا تَبْطِيلُهَا بَعِيدٌ  
 وَامْرَأَةٌ أَوْصَتْ بِنِخْلَةٍ لِمَنْ  
 فَلِلْوَصِيِّ أَنْ يَبِيعَهَا وَأَنْ  
 وَإِنْ يَبِيعَهَا دَفَعَ الْأَثْمَانَ  
 وَإِنْ يَكُنْ مَحَلُّ قَبْرِهَا جُهْلٌ  
 فَبَعْضُهُمْ قَدْ قَالَ بِالْوُقُوفِ

بِأَنَّهُ يُفْضِي إِلَى الْإِبْطَالِ  
 إِذْ وَالِدَاهُ أَمْرُهُمْ لَمْ يُبْهَمَا  
 وَلَمْ تَكُنْ بِنْتًا لَهَا فِي الْأَصْلِ  
 وَقِيلَ بَعْدَ أَنْ تُسَمَّى يُقْبَلُ  
 فَمَنْعُوا مَا الْأَصْلُ فِيهِ يُحْجَرُ  
 وَحُكْمٌ مَا اسْتَلْزَمَهُ مَقْشُوعٌ<sup>(٢)</sup>  
 وَأَثْبَتُوا إِيصَاءَهَا الْمَحْدُودَا  
 بِإِسْمِهَا وَعِلْمِ الْمُرَادِ  
 فَمِنْ هُنَا لَا يَثْبُتُ التَّشْدِيدُ  
 يَزُورُ قَبْرَهَا فَمَاتَتْ بَعْدَ أَنْ<sup>(٣)</sup><sup>(٤)</sup>  
 يُعْطَى ثَمَارَهَا لِمَنْ يَسْتَوْجِبُنْ  
 لِمَنْ يَزُورُ ذَلِكَ الْمَكَانَا  
 فَهَاهُنَا الْخِلَافُ فِيهَا قَدْ نُقِلَ  
 كَالْمَالِ إِذْ لَمْ يَكُ بِالْمَعْرُوفِ

(١) جُمْلٌ بضم فسكون: اسم امرأة. (المصنف)

(٢) مقشوع: أي: مهلوم.

(٣) قوله: «بعد أن»، أي: بعد أن أوصت، ففيه اكتفاء عن كلمة.

(٤) أي بعد أن أوصت إلخ. (المصنف)



وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ لِلْوَرَاثِ  
 وَإِنْ تَكُنْ قَدْ انْتَفَتَ جَهَالَتُهُ  
 فَهَاهُنَا يَقْعُدُ مَنْ قَدْ زَارَا  
 وَيَسْتَحِقُّ تِلْكَمُ الْوَصِيَّةِ  
 عَمَّنْ إِلَيْهِ الشَّرْحُ وَالتَّحْرِيرُ  
 أَبُو سَعِيدٍ<sup>(٢)</sup> الْكُدَمِيُّ الْمَفْرَدُ  
 وَهَكَذَا أَيْضًا عَنِ الصُّبْحِيِّ  
 قَالَ كَذَا أَصْحَابُنَا الْمَغَارِبَةُ  
 وَقَدْ مَضَى مَا فِيهِ مِنْ كَلَامٍ  
 فِي الْوَقْفِ مِنْ بَابِ الْأَمَانَةِ اطْلُبْ  
 وَإِنْ يَكُنْ لَيْسَ لَهَا قَبْرٌ كَمَا  
 فَهَاهُنَا لِلْوَارِثِينَ يَرْجِعُ  
 وَمَا بِهِ أَوْصَى لِإِصْلَاحِ رَحَى  
 لَيْسَ يَجُوزُ يَشْتَرِي سِوَاهَا

كَمِثْلِ مَا تَتْرُكُ مِنْ تُّرَاثٍ<sup>(١)</sup>  
 لَكِنَّهَا تَعَذَّرَتْ زِيَارَتُهُ  
 فِي مَوْضِعٍ يَنْوِي بِهِ الْمَزَارَا  
 وَنُسِبَ الْجَوَابُ فِي الْقَضِيَّةِ  
 قَدْ انْتَهَى وَهُوَ بِهِ خَيْرُ  
 مِنْ مُطْلَقَاتِ الْعِلْمِ عَنْهُ قَيَّدُوا  
 حَكَاهُ فِي جُمْلَةٍ ذَا الْمَحْكِيِّ  
 قَالُوا بِهِ صِرْتُ لِهَذَا كَاتِبَهُ  
 فِيمَا مَضَى قَبْلُ مِنَ الْأَحْكَامِ  
 تَحْقِيقَهُ تَظْفَرُ بِنَيْلِ الْمَطْلَبِ  
 إِنْ أُحْرِقَتْ أَوْ أُغْرِقَتْ فَانْبَهَمَا  
 قَوْلًا خَلَا مِنْ ضِدِّهِ إِذْ يُرْفَعُ  
 وَذَهَبَتْ فَقَالَ بَعْضُ الصُّلَحَا  
 مِنْهُ وَبَعْضٌ قَدْ رَأَى شِرَاهَا

(١) تراث: أي: مال.

(٢) قوله: «أبو سعيد» تقدم التعريف به، والمفرد الذي لا نظير له في العلم والفضل، ومن: موصولة بدل من أبو، ومطلقات مفعول مقدم منصوب بالكسرة عوضًا عن الفتحة، جمع ملحق بجمع المؤنث السالم.

وَأَوَّلُ الْقَوْلَيْنِ قَوْلُ الْأَكْثَرِ  
 لَكِنَّمَا الْمُرْخِصُونَ نَظَرُوا  
 رَأَوْا بِأَنَّهُ أَرَادَ مَعْنَى  
 وَفِي أَوْلِي الْبِرِّ إِذَا مَا أَوْصَى  
 وَهَكَذَا فِي أَفْضَلِ الْبِرِّ فَهُمْ  
 وَذَلِكَ إِنْ لَمْ يَكُ قَدْ أَوْصَى لَهُمْ  
 وَأُنْفِذَتْ حِينَئِذٍ فِي أَفْضَلِ  
 وَفِي أَوْلِي الْبِرِّ لِأَهْلِ الْفَضْلِ  
 وَمَا بِهِ أَوْصِيَ لِلْسَّبِيلِ  
 لِأَنَّهُ هُوَ الطَّرِيقُ إِسْمًا  
 أَرَادَ مَعْنَى قَصْرَتْ عِبَارَتُهُ  
 فَالْلَفْظُ لَمْ يُطَابِقِ الْمُرَادَا  
 وَبَعْضُهُمْ أَثْبَتَهُ وَقَالُوا  
 وَقِيلَ بَلِ لِلْأَغْنِيَاءِ أَيْضًا  
 تَعَلَّقُوا بِلَفْظِهِ الْمُنْحَصِرِ<sup>(١)</sup>  
 مَصْلَحَةَ الْقَصْدِ فَلَمْ يَنْحَصِرُوا  
 مِنَ الثَّوَابِ لَا حَصَاةً تُعْنَى  
 إِنْفَاذُهُ بِالْأَقْرَبِينَ خُصًّا  
 فِي حَقِّهِ أَفْضَلُ بَرٍّ قَدْ عَلِمَ  
 بِمَا يَخُصُّهُمْ فَإِنْ أَوْصَى لَزِمَ  
 بَرٌّ يَرَاهُ نَظَرُ الْمُفْضَلِ<sup>(٢)</sup>  
 مَعَ صِحَّةِ الْإِيْمَانِ عِنْدَ الْكُلِّ  
 بَعْضٌ يَقُولُ فِيهِ بِالتَّبْطِيلِ  
 فَخَالَفَ الْمُرَادَ مَا يُسَمَّى  
 عَنْهُ وَمَا تَمَّتْ لَهُ إِشَارَتُهُ  
 فَلَمْ يَكُنْ يَثْبُتُ مَا أَرَادَا  
 بِأَنَّهُ لِفُقْرًا حَالًا  
 وَقِيلَ ذَا مِثْلِ الصَّوْافِي فَرَضًا<sup>(٣)</sup>

(١) قوله: «المنحصر»، أي: الخاص بالإصلاح، فهو محصور عليه لفظًا لا قصدًا، فمن ذهب إلى الأخذ بمقتضى اللفظ منع الشراء، ومن ذهب إلى مراعاة القصد أجازته، وهو الأصح. والله أعلم. (أبو إسحاق)

(٢) المفضل: بفتح الضاد وكسرها، فالفتح على أنه مفضل على غيره، وهكذا النظر في الأمور إنما يرجع إلى من هو الأفضل، والكسر بمعنى العالم بما هو أفضل من أنواع البر.

(٣) فرضًا: أي: تقديرًا، مصدر بمعنى الحال.



يُنْفَذُ فِيمَا تُنْفَذُ الصَّوَابِي وَمَا لِأَبْنَاءِ السَّبِيلِ جُعَلَا وَمَا بِهِ أُوصِيَ لِلرَّسُولِ وَفِيهِ وَجْهٌ يُجْعَلَنُ فِي عِزٍّ كَمَثَلِ سَهْمِهِ مِنَ الْغَنَائِمِ وَمَا بِهِ أُوصِيَ لِبَيْتِ الْمَالِ وَلَا يَصِحُّ جَعْلُهُ فِي الْفُقَرَا مَعَ صِحَّةِ الْإِمَامِ عِنْدَ الْكُلِّ وَقِيلَ بِالْتَّرْخِيصِ فِي الْوَجْهَيْنِ وَإِنَّهُ قَدْ خَرَجَ الْوَجْهَانِ وَمَا لِفُقَرَا<sup>(٢)</sup> بَلَدٍ أُوصِيَ بِهِ هُمُ الَّذِينَ جَعَلُوهُ وَطْنَا وَمَنْ يَكُنْ لِلْفُقَرَاءِ مُطْلَقًا فَقِيلَ فِي ثَلَاثَةٍ فَأَكْثَرَا

فِيهِ مِنَ التَّقْوِيمِ وَالْكَفَافِ فَهُوَ لِذِي الْأَسْفَارِ قَالَ الْفَضْلَا لِلْفُقَرَاءِ ثَابِتٌ فِي قَوْلِ دِينَ الْإِلَهِ بَيْنَ أَهْلِ الْعِزِّ يُجْعَلُ فِي السَّلَاحِ وَالْكَرَائِمِ إِنْفَازُهُ فِيهِ بِكُلِّ حَالٍ وَالْعَكْسُ مِثْلُهُ فَدَعُ عَنْكَ الْمِرَا وَفِي أَوْلِيِ الْبِرِّ لِأَهْلِ الْفَضْلِ فَالْأَصْلُ فِيهِ يَعْرِفَنُ رَأْيَيْنِ فِي نَظَرِ الشَّيْخِ فَتَى سِنَانِ<sup>(١)</sup> فَإِنَّهُ يُنْفَذُ فِي أَرْبَابِهِ لَا كُلُّ مَنْ كَانَ بِهِ قَدْ سَكْنَا أُوصِيَ وَلَمْ يُقَيَّدَنَّ بَلْ أُطْلَقَا تُنْفَذُ لَا أَقَلَّ مِمَّا ذَكَرَا

(١) فتى سنان: هو العلامة خلف بن سنان بن خلفان بن عثيم الغافري، وُلد بوادي بني غافر، ثم انتقل إلى نزوى في أيام الإمام سيف بن سلطان بن سيف اليعربي، وكان من شيوخ العلامة الصبحي على ما يظهر من كلام الشيخ الصبحي، وكان له يد في الشعر والبلاغة، وقد أولع في شعره ونثره بالجناسات، وديوان شعره جامع كبير، ولم أفق على تاريخ وفاته. رحمه الله وغفر له. (أبو إسحاق)

(٢) قوله: «وما لفقرا» بإسكان القاف لضرورة الوزن.



لِأَنَّهِمْ أَقَلُّ جَمْعٍ يُعْتَبَرُ  
 إِذْ فِيهِمَا عِبَارَةُ الْجَمْعِ تَرْدُ  
 وَقِيلَ يُجْزِي وَاحِدٌ لِأَنَّمَا  
 فَالْفَقْرَ مُعَرَّفًا<sup>(١)</sup> يُرَادُ بِهِ  
 وَهُوَ عَلَى الْوَاحِدِ صَادِقٌ كَمَا  
 وَإِنْ يُنْكَرُ فإِلَى ثَلَاثَةٍ  
 لِأَنَّهُ جَمْعٌ مُنْكَرٌ وَلَا  
 وَإِنْ يَكُنْ أَوْصَى لَهُمْ بِأَصْلِ  
 بَلْ يَأْخُذُونَ مَا لَهُمْ قَدْ غَلًّا<sup>(٢)</sup>  
 وَبَيْعُهُ يَكُونُ مِنْ وَصِيٍّ  
 يَبِيعُ أَصْلَهُ وَيُنْفِقُنَا  
 وَلَيْسَ لِلْفَقِيرِ مَهْمًا قَبْضًا  
 وَلَوْ أَجْرْنَا فِيهِ ذَاكَ لَزَمَا  
 وَإِنَّهَا مَفْسَدَةٌ فَيَلْزَمُ

وَقِيلَ فِي الْإِثْنَيْنِ يُجْزِي إِنْ قَصَرَ  
 وَهُوَ لَدَى الْخِطَابِ بَيْنَهُمْ عَهْدٌ  
 أَلْ فِيهِ لِلْجِنْسِ كَمَا قَدْ عَلِمَا  
 مَنْ كَانَ هَذَا الْوَصْفُ فِيهِ فَانْتَبِهْ  
 يَصْدُقُ فِي الْإِثْنَيْنِ وَالْجَمْعِ اعْلَمَا  
 يُضْرَفُ لَا مَا دُونَ لِلدَّلَالَةِ  
 يَكُونُ فِيمَا دُونَهَا قَدْ قُبَلَا  
 فَبِيعُ ذَاكَ الْأَصْلِ غَيْرُ حِلٍّ  
 وَقِيلَ إِنْ بَيْعَهُ قَدْ حَلَا  
 أَوْ مِنْ إِمَامٍ قَائِمٍ رَضِيٍّ  
 قِيمَتَهُ فِيهِ وَيَبْرَأْنَا  
 يَبِيعُهُ بغيرِ أَمْرٍ مَنْ مَضَى  
 جَعَلَ حُقُوقِ الْفُقَرَاءِ عَدَمًا  
 أَنْ يَتَجَنَّبَهَا مَنْ يَعْلَمُ

(١) قوله: «مُعَرَّفًا» حال، أي: في حال تعريف هذا الاسم.

(٢) قوله: «قد غلًّا» جرى في هذا الفعل على لغة أهل عُمان، يقولون غلّ المال، والأصل فيه أغلّ

ولو قال: بل يأخذون ما لهم أغلًّا لوافق المراد.



وَجَائِزٌ لِمَنْ لَهُ أُوصِيَ أَنْ  
لَوْ لَمْ يَكُنْ يَعْلَمُ أَنَّ ذَاكَ  
لَأَنَّ مَنْ أُوصِيَ هُوَ الْمُخَاطَبُ<sup>(٣)</sup>  
وَإِنْ دَرَى بِأَنَّهُ قَدْ جَارَا  
إِذْ مَا لَهُ أَنْ يَقْبَلَنَّ الظُّلْمَا  
وَدِرْهَمٌ أَتَى بِهِ غَيْرُ ثِقَةٍ  
فَقَالَ هَذَا لَكَ مِنْ وَصِيَّةٍ  
وَإِنْ عَلِمْتَ أَخْذَهُ مِنْ مَالٍ  
لَأَنَّهُ بِقَوْلِهِ لَا يُوثَقُ  
مِنَ الوَصِيِّ الثَّقَةِ الأَمِينِ  
وَفِي الوَصِيِّينِ إِذَا مَا شَهِدَا  
فَجَائِزٌ إِنْ لَمْ يَكُونَا دَفَعَا  
وَإِنْ يَكُنْ قَدْ دَفَعَاهُ تَبَطَّلُ  
لَأَنَّهُمْ قَدْ ادَّعَوْا مَا يَرْفَعُ

يَأْخُذُ مَا أُوصِيَ لَهُ وَيَقْحَمَنَّ<sup>(١)</sup>  
مِنْ ثُلُثِ المَالِ وَلَا هَلَكَآ<sup>(٢)</sup>  
بِذَلِكَ وَالحُكْمُ المَقَالُ الصَّائِبُ  
فِي ذَلِكَ فَالْأَخْذُ حَرَامًا صَارَا  
مِنْ أَحَدٍ إِذَا أَحَاطَ عِلْمًا<sup>(٤)</sup>  
إِلَيْكَ كَيْ يُنْفِذَهُ وَيُنْفِقَهُ  
زَيْدٍ فَمَا فِي أَخْذِهِ مِنْ حُرْمَةٍ  
مَنْ مَاتَ فَاتْرُكُهُ لِهَذَا الحَالِ  
خِلَافَ مَنْ كَانَ وَصِيًّا يُنْفِقُ  
نَأْخُذُ مَا أَعْطَى بِلَا تَوْهِينِ  
عَلَى الَّذِي أُوصِيَ بِدَيْنٍ قَدْ بَدَا  
ذَلِكَ إِلَى الَّذِي لَهُ كَانَ ادَّعَى  
لَأَنَّ نَفْسَ الإِدَّعَا لَا يُقْبَلُ  
عَنْهُمْ ضَمَانَ مَا لَهُ قَدْ دَفَعُوا

(١) يقحمن: يقفزن، وهو كناية عن انصرافه مسرعًا بما استفاده من الوصية.

(٢) هلاكًا: أي: لا إثم عليه في ذلك ولا تبعّة.

(٣) المخاطب: أي: المكلف بالعدل في وصيته.

(٤) علما: تمييز محول عن الفاعل.

وَقَبَلَ أَنْ يَمُوتَ مَنْ أَوْصَى فَلَا  
 إِذْ بِالْمَمَاتِ تَثْبُتُ الْوَصِيَّةُ  
 وَإِنْ يَكُنْ مِنَ الضَّمَانِ قَالَا  
 وَأَكْثَرُ الْأَقْوَالِ أَنْ لَيْسَ لَهُ  
 وَقَسْمُهُ عَلَى سَوَاءٍ إِنْ أَوْصَى  
 وَإِنْ يَقُلُ بِحَسَبِ مَا قَدْ وَرِثُوا  
 وَإِنْ يَكُنْ أَوْصَى لِمَنْ قَدْ مَاتَا  
 إِلَّا إِذَا مَا كَانَ مِنْ ضَمَانٍ  
 فَهَاهُنَا يَثْبُتُ بَلْ وَيَلْزَمُ  
 وَقِيلَ إِنْ أَوْصَى بِحَبِّ يُنْثَرُ  
 إِنْ كَانَ قَدْ عَيَّنَ فِيهِ مَوْضِعًا  
 وَالْأَضْلُ مِنْ ثُبُوتِهِ تَعَجُّبًا  
 إِذْ لَيْسَ لِالْأَرَاءِ حَظٌّ وَالنَّظَرُ  
 وَأَنْتَ تَدْرِي أَنَّ هَذَا الْأَثْرًا  
 وَالْأَثْرُ الْمَانِعُ مَا قَدْ وَرَدَا

يُحَازُ مَا أَوْصَى بِهِ مُسْتَعَجَلًا<sup>(١)</sup>  
 لَا قَبْلَ ذَلِكَ فَافْهَمِ الْقَضِيَّةَ  
 فَالْخُلْفُ فِي اسْتِقْضَاءِ ذَلِكَ حَالًا  
 يَحُوزُهُ بِالْحَالِ إِذْ أَجَلُهُ  
 لِوَارِثِي عَمْرٍو وَلَمْ يَخْصَا  
 مِنْهُ فَبِالْتَّوْرِيثِ مِنْهُ يَشْبُثُ<sup>(٢)</sup>  
 مِنْ قَبْلِهِ يَبْطُلُ حِينَ فَاتَا  
 عَلَيْهِ وَاجِبٌ لِذَلِكَ الْفَانِي  
 بِحَسَبِ الْمِيرَاثِ فِيهِمْ يُقْسَمُ  
 لِلطَّيْرِ إِنْ ذَلِكَ لَيْسَ يُنْكَرُ  
 فَإِنَّهُ يَثْبُتُ مَا قَدْ وَقَعَا  
 لِكِنَّهُ اتِّبَاعُهُ قَدْ أَوْجَبَا  
 عِنْدَ وُرُودِ الشَّرْعِ مِنْ أَهْلِ الْبَصَرِ  
 وَنَحْوِهِ لَا يَمْنَعَنَّ النَّظْرَا  
 عَنِ النَّبِيِّ الْمُصْطَفَى مُؤَكَّدَا

(١) مستعجلا: بفتح الجيم وكسرهما، فالفتح على أن المراد به الضمير الراجع إلى الموصول، أي:

الموصى به، والكسر على أن المراد به الموصى له، وهو حال على الوجهين.

(٢) يشبث: يتعلق. يقال تشبث بكذا أي تعلق به. (أبو إسحاق)



فَقَوْلُهُمْ عِنْدَ وُرُودِ الْأَثْرِ  
مَعْنَاهُ<sup>(١)</sup><sup>(٢)</sup> مَا أَتَى عَنِ الْمُخْتَارِ  
وَبِاخْتِلَافِ الْإِصْطِلَاحِ فِي الْأَثْرِ  
مَا كُلُّ قَوْلٍ سَطَرُوهُ يَمْنَعُ  
لَوْ كَانَ ذَلِكَ أَسَدَ بَابِ الْعِلْمِ  
وَهُمْ مِنَ التَّقْلِيدِ يَمْنَعُونَا  
حَثُوا عَلَى اسْتِعْمَالِ فِكْرِ النَّاطِرِ  
مَا الْحَبُّ لِلطُّيُورِ عِنْدِي يَقَعُ  
وَالْمَالُ أَنْ نُضِيعَهُ نُهِنَا  
فَلَا أَرَى الثُّبُوتَ لِلْوَصِيَّةِ  
فَهِيَ إِلَى الْوَرَاثِ تَرْجِعُنَا  
لَا حَظَّ فِيهِ أَبَدًا لِلنَّظَرِ  
يَنْفِي خِلَافَهُ مِنَ الْأَنْظَارِ  
قَدْ اخْتَفَى الْمَعْنَى عَلَى مَنْ قَدْ نَظَرَ  
ذَلِكَ وَلَا الْخِلَافُ طَرًّا يُسْمَعُ  
وَلَزِمَ التَّقْلِيدُ عِنْدَ الْفَهْمِ  
لِأَنَّهُمْ لِلْحَقِّ يَتَّبِعُونَا  
وَرَفَعُوهُ فِي الْمَقَامِ الشَّاهِرِ  
فَإِنَّ مَنْ أَوْصَى بِهِ مُضِيعُ  
وَالنَّهْيُ عَنِ نَبِينَا رُؤِينَا  
بِهِ وَلَوْ كَانَ حَمَامَ مَكَّةِ  
كَذَلِكَ التَّوْقِيفُ يَبْطُلُنَا

(١) قوله: «معناه... إلخ» إن هذا وأمثاله مما يدل دلالة قطعية على اعتماد المصنف نور الدين السالمي على اتباع السُّنَّةِ المحمدية وتقديسها والوقوف معها ونبذ التقليد والتعصب ظهرياً وإعطاء العقل حقه من النظر في أقوال المجتهدين ووزنها بميزان الحق والعدل؛ فما وافقهما قبله، وما رآه غير موافق لما جاء عن رسول الله ﷺ ضرب به وجه الحائط ولو كان القائل به من أكابر العلماء المشار إليهم؛ لأنَّه ممن لا يعرف الحق بالرجال، وهكذا حال رجال العلم والدين.

(٢) هذه المسألة من ضمن المسائل التي نقلت نور الدين السالمي من شرقية عُمان في رحلة وفاته لتهدئة العاصفة التي نشبت بينه وبين بعض علماء عصره، ومنهم: الشيخ ماجد بن خميس العبري إجلالاً لقدره وجمعاً لكلمة المسلمين، ومما قدره الله عليه في قرية بني صبح بالقرب من حمراء العبريين أن صدعه فرع شجرة أمبا، فألقاه على ظهره، فحُمِلَ على أكتاف الرجال إلى تنوف حيث مُرِّض تحت إشراف الشيخ حمير النبهاني، فانتقل إليه الشيخ ماجد لعبادته، وأصرَّ النور السالمي على تصفية الوضع، فأبى المجتمعون لثقل المرض عليه، ولكن تم ما أراد بموافقة الشيخ ماجد على رأيه، وبعد عدة أيام قامت روحه الشريفة، ودفن في سفح الجبل الأخضر، ﷺ وجزاه عن المسلمين خيراً. (أبو إسحاق)



وَإِنْ يَكُنْ مَالٌ لِدَاكَ وَوَجِدًا      مِنْ سَالِفٍ وَرَبُّهُ لَمْ يُعْهَدَا  
فَإِنَّهُ فِي الْفُقَرَاءِ يُجْعَلُ      كَمِثْلِ مَالِ رَبِّهِ لَا يُعْقَلُ<sup>(١)</sup>

### بَابُ وَصِيَّةِ الْأَقْرَبِينَ

لِأَقْرَبِيهِ فِي الْحَيَاةِ حَقٌّ      وَبَعْدَ مَوْتِهِ فَيَسْتَحِقُّوا<sup>(٢)</sup>  
وَصِيَّةً أَلْزَمَهَا الْمَنَانُ      لَهُمْ بِهَا قَدْ نَطَقَ الْقُرْآنُ  
مَنْ تَرَكَ الْخَيْرَ عَلَيْهِ تَجِبُ      وَالْخَيْرُ فِي التَّفْسِيرِ مَالٌ يُحْسَبُ  
وَإِنْ يَخْصَّ وَاحِدًا مِنْهُمْ وَلَمْ      يُوصِ لِبَاقِيهِمْ بِمَا لَهُمْ يَعْمُ  
فَقِيلَ يُجْزَى لِسُقُوطِ الْفَرْضِ      وَلَيْسَ يُجْزَى فِي مَقَالِ الْبَعْضِ  
لِلْأَقْرَبِينَ قَالَ فِي التَّعْبِيرِ      فَقِيلَ ثَابِتٌ بِلَا نَكِيرِ  
وَقِيلَ لَا يَثْبُتُ حَتَّى يَجْعَلَا      ذَاكَ مُضَافًا لِلضَّمِيرِ مَثَلًا  
لِأَقْرَبِيهِ مَثَلًا يَقُولُ      حِينَئِذٍ فَيَثْبُتُ الْمَبْدُولُ  
وَإِنِّي أَقُولُ بِالْإِثْبَاتِ      حَتَّى مَعَ الْإِطْلَاقِ فِي الصِّفَاتِ  
لِأَنَّ أَلَّ لِلْعَهْدِ فِيهِ وَوَرَدَ      فِي الذِّكْرِ مُطْلَقًا كَمَا قَدْ اسْتَنْدَ  
لِلْوَالِدِينَ<sup>(٣)</sup> ثُمَّ الْأَقْرَبِينَ      فِي الذِّكْرِ قَالَ رَبُّ الْعَالَمِينََا

(١) لا يعقل: بالبناء للمفعول، أي: لا يُعلم؛ يريد به المال المجهول ربه، أي: مالكة.

(٢) فيستحقوا: يحذف النون للضرورة.

(٣) قوله: «لِلْوَالِدِينَ.... إلخ» يشير بهذا إلى الآية الكريمة؛ وهي قوله تعالى: «كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا =



لِكَنْه مَكَانَ ثُمَّ عَطَفَا  
 وَبِالتَّرَاثِ (١) نَسِخَ الْإِصْأَاءِ  
 كَذَلِكَ الْوَارِثُ مِنْ أَقَارِبِهِ  
 فَسَهْمُهُ مِنَ التُّرَاثِ مَنَعَا  
 وَبَقِيَ الْقَرِيبُ مِمَّنْ لَمْ يَرِثْ  
 وَمَنْ لَجِدَّ سَادِسٍ يُلَاقِي  
 وَقِيلَ مَنْ فِي عَاشِرِ الْجُدُودِ  
 وَقِيلَ مَا صَحَّ اتِّصَالُ النَّسَبِ  
 وَقِيلَ مَا لَمْ يَفْصِلِ الشُّرْكَ فَلَا  
 وَالشُّرْكَ قَاطِعٌ فَلَا حَقَّ لِمَنْ  
 وَالبَحْرُ قَاطِعٌ لِأَنَّهَا عَوْضُ  
 وَمَا عَلَيْهِ أَنْ يُوَاصِلَنَا  
 كَذَلِكَ الْمَوْتُ فَمَنْ مَاتَ فَلَا  
 لِأَنَّنا نَعْتَبِرُ الْقَسْمَ فَمَنْ

بِالْوَاوِ وَالْآيَةِ مَا فِيهَا خَفَا  
 لِلْوَالِدَيْنِ حَيْثَمَا قَدْ جَاؤُوا  
 جَمِيعِهِمْ أَوْ كَانَ مِنْ أَجَانِبِهِ  
 أَنْ يُوصِي الْمَوْصِي لَهُ تَبَرُّعًا  
 أُتِحِفَ بِالْإِصْأَاءِ وَفِيهِ قَدْ شَبَّثَ (٢)  
 فَهُوَ قَرِيبٌ مَا لَهُ مِنْ وَاقِي  
 يَدْخُلُ فِي قَرِيبِهِ الْمَعْهُودِ  
 فَهُوَ قَرِيبٌ مَا بِهِ مِنْ عَجَبِ  
 يُعَدُّ قَطْعٌ عَنْهُمْ مُنْفَصِلًا  
 أَشْرَكَ فِي حَقِّ الْقَرَابَةِ اعْلَمَنَّ  
 عَنْ صِلَةٍ مِنْ قَبْلِ مَوْتٍ قَدْ عَرَضَ  
 مَنْ رَكِبَ الْبَحْرَ فَيُعْطِينَا  
 يُعْطَى مِنَ الْإِصْأَاءِ حِينَ انْتَقَلَا  
 يُوجَدُ حَالَ الْقَسْمِ مِنْهُمْ يُعْطَيْنُ

= حَصَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ حَيْرًا أَلَوْصِيَّتُهُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ ﴿ [البقرة: ١٨٠] فالعطف في الآية بالواو لا بضم، ولكنه عطفها بضم لأجل الوزن.

(١) وبالتراث: أي: بالميراث، وقد اختلفوا في ناسخ الوصية للوالدين، فقال بعضهم: نسختها آية الميراث، وقال الآخرون: نسختها قوله ﷺ: «لا وصية لوارث».

(٢) قوله: «شبت» أي تعلق. (أبو إسحاق)



فَيُلْحَقُ الْمَوْلُودُ مَهْمَا وُلِدَا  
وَالْخُلْفُ فِي هَذَا وَفِيمَا سَبَقَا  
فَإِنَّ بَعْضًا يَجْعَلْنُهُ حَقًّا  
مَنْ مَاتَ بَعْدَ الْإِسْتِحْقَاقِ يُعْطَى (١)  
نَسْلُ الْبَنِينَ وَالْبَنَاتِ أَوْلَا  
لَوْ سَفَلُوا وَبَعْدَهُمْ أَجْدَادُهُ  
وَإِخْوَةُ الْمَيِّتِ قَبْلَ الْعَمِّ  
إِخْوَتُهُ مِنْ أُمِّهِ أَوْ مِنْ أَبِي  
فَهُمْ بَدَأَ الْبَابِ سَوَاءً حُكْمًا  
ذَكَرَانَهُمْ (٢) مِثْلُ الْإِنَاثِ قَطْعًا  
وَبَعْدَ ذَا الْأَعْمَامِ وَالْعَمَّاتِ  
وَيَأْخُذُ الْعَمُّ كَضَعْفِ الْخَالِ  
لِأَنَّ مَا الْأَخْوَالَ بِالْأُمَّ دَنَوَا  
وَسَهُمُ عَمِّ الْأُمَّ فِي الْجَوَابِ  
وَمَنْ دَنَا بِنَسَبَيْنِ نَظَرًا

مِنْ قَبْلِ قَسْمِهَا إِذَا لَمْ يُفْقَدَا  
أَتَى عَنِ الْأَشْيَاحِ فِيهِ مُطْلَقًا  
لَا يُدْفَعُنْ عَنْهُ إِذَا اسْتَحَقَّا  
وَرَأَاهُ يُقْسَمُ فِيهِمْ قِسْطًا  
مِنْ دَرَجَاتِ الْأَقْرَبِينَ جُعِلَا  
مِنْ جِهَتَيْهِ لَوْ عَلَا ابْتِعَادُهُ  
يُعْطُونَ بِالسَّوَاءِ عِنْدَ الْقِسْمِ  
أَوْ جَمَعُوا الْوَجْهَيْنِ عِنْدَ النَّسَبِ  
وَكُلُّهُمُ يُعْطُونَ سَهْمًا سَهْمًا  
كَذَاكَ بَاقِي الدَّرَجَاتِ شَرْعًا  
قَدْ قِيلَ وَالْأَخْوَالَ وَالْخَالَاتُ  
وَهَكَذَا الْعَمَّةُ فِي الْمِثَالِ  
وَتِلْكَمُ الْأَعْمَامُ بِالْأَبَا سَمَوْا  
فِي الْأَقْرَبِينَ مِثْلُ خَالِ الْآبِ  
أَقْوَاهُمَا وَيُعْطَى (٣) ذَاكَ الْأَوْفَرَا

(١) قوله: «يعطى»، أي: نصيبه من الوصية، يعطى ورثته.

(٢) قوله: «ذَكَرَانَهُمْ»، أي: أن الذكر والأنثى في وصية الأقارب سواء، لا يُفَضَّلُ الذَّكَرُ عَلَى الْأُنْثَى.

(٣) قوله: «وَيُعْطَى» بالجزم على تقدير لام الأمر.



وَقِيلَ بَلْ يُعْطَىٰ مِنَ الْوَجْهَيْنِ  
 وَكُلُّ أَصْلٍ جَاءَهُ بِرِزْقٍ  
 وَهُوَ الَّذِي لِلْكَدْمِيِّ<sup>(١)</sup> أَعْجَبَا  
 وَقَطَعُهَا بِدَانِقَيْنِ فَاعْلَمْ  
 أَعْنِي إِذَا مَا كَانَ هَذَا الْحَدُّ  
 بَلْ يَقْطَعُونَهَا وَلَوْ بَقِيَ أَحَدٌ  
 وَلَسْتُ أَذْرِي أَصْلَ هَذَا الْقَطْعِ  
 إِذْ دُونَ دَانِقٍ فَلَا يُنْتَفَعُ  
 وَحَيْثُ كَانَ الْإِنْتِفَاعُ يَحْضُلُ  
 وَإِنْ يَكُنْ أَوْصَىٰ لِأَقْرَبِيهِ  
 وَقِيلَ بَلْ فِي الْفُقَرَاءِ تُجْعَلُ  
 أَبُو سَعِيدٍ فَصَّلَ الْإِجْمَالَ  
 إِنْ عَدِمُوا مِنْ أَصْلِهِمْ فَتَبْطُلُ  
 أَوْ وُجِدُوا لَكِنَّهُمْ قَدْ جُهِلُوا  
 لِأَنَّهُ صَارَ أَحَا أَصْلَيْنِ  
 كَحَالَةِ التَّوْرِيثِ بَيْنَ الْخَلْقِ  
 لِأَنَّهُ لَاحِظٌ فِيهِ السَّبَبَا  
 أَوْ دَانِقٍ<sup>(٢)</sup> أَي سُدُسٍ مِنْ دِرْهَمٍ  
 فَقَسَمَهَا لِذَوْنِهِ لَا يَعْدُو  
 مِنْ أَقْرَبِيهِ إِذْ بِذَلِكَ قَدْ يُحَدُّ  
 لَعَلَّهُمْ قَدْ نَظَرُوا لِلنَّفْعِ  
 بِهِ عَلَىٰ عَهْدِهِمْ فَيُقْطَعُ  
 بِذَوْنِهِ فَالْقَسْمُ لَيْسَ يُفْصَلُ  
 فَعَدِمُوا فَهِيَ لِوَارِثِيهِ  
 كَمَثَلِ مَالِ أَهْلِهِ قَدْ جُهِلُوا  
 وَأَوْضَحَ الصَّوَابَ فِيمَا قَالَا  
 وَالْمَالُ فِي الْوَارِثِ طَرًّا يُجْعَلُ  
 فِي الْفُقَرَا أَشْبَاهَ هَذَا يُجْعَلُ

(١) قوله: «للكدمي» بضم الكاف نسبة إلى الناحية المعروفة بكدم في ناحية الجوف من عُمان، وهو الإمام أبو سعيد، وقد سبق ذكره.

(٢) قوله: «أو دانيق» هو من الصرف القديم الذي بقي اسمه، وذهب رسمه، وهو سدس درهم والدرهم عشر الريال المعروف.



## كتاب الميراث

وَحَيْثُ إِنَّ الْمَوْتَ فِي الرَّقَابِ      وَسَائِرِ الْخَلْقِ إِلَى ذَهَابِ  
 لِكَنَّهُمْ تَدْرُجًا<sup>(١)</sup> يَفْنُونَا      وَالْمَالَ بَعْدَهُمْ يُخَلِّفُونَا  
 فَلِبَيَانِ وَضْعِهِ يُحْتَاجُ      لِيَسْتَبِينَ لَهُمُ الْمِنْهَاجُ<sup>(٢)</sup>  
 فَاقْتَضَتْ الْحِكْمَةُ أَنْ قَدْ أَنْزَلَا      إِلَيْنَا بَيَانَهُ مُفَصَّلَا  
 فَصَّلَهُ فِي غَايَةِ التَّفْصِيلِ      مِنْ غَيْرِ تَفْوِيضٍ إِلَى الرَّسُولِ  
 قَدْ فَرَضَ الْمَنَانَ أَسْهَامَهُمْ      فِي سُورَةِ النَّسَاءِ فَرَضًا يُفْهَمُ  
 وَالْعَصَبَاتُ وَذَوُو الْأَرْحَامِ      قَدْ أَحَقُّوا بَعْدَ ذَوِي السَّهَامِ  
 فَالْعَصَبَاتُ بَيْنَ الرَّسُولِ      بِأَنْ يَصِيرَ لَهُمُ الْفُضُولُ  
 يُعْطُونَ مَا عَنِ السَّهَامِ فَضَلَا      إِنْ كَانَ شَيْءٌ فَاضِلًا أَوْ لَا فَلَا  
 وَإِنْ يَكُنْ مُنْقَطِعًا فِي النَّسَبِ      مِنْ السَّهَامِ وَذَوِي التَّعْصَبِ  
 فَإِنَّمَا أَرْحَامُهُ أَوْلَى بِمَا      خَلَّفَهُ فِي قَوْلِ جُلِّ الْعُلَمَاءِ  
 فَهَذِهِ أَصْنَافُ الْوَارِثِينَ      ثَلَاثَةٌ فَلْتُحْفَظَنَّ يَقِينَا  
 وَمِنْ طَرِيقٍ آخَرَ قَدْ قُسِّمَا      لِسَبَبٍ وَنَسَبٍ فَلْيُعْلَمَا<sup>(٣)</sup>  
 فَسَبَبٌ يَكُونُ لِلزَّوْجَيْنِ      وَنَسَبٌ لِغَيْرِ مَا هَذَيْنِ

(١) تدرجًا: مصدر واقع موقع الحال، أي: درجة بعد درجة.

(٢) المنهاج: الطريق.

(٣) قوله: «فليعلما» كانت في نسخة الأصل «فيعلما» وصوابه ما دون.



لِأَنَّ مَا النَّكَاحُ فِيهِ سَبَبٌ  
وَجَامِعٌ لِسَبَبٍ وَنَسَبٍ  
وَقِيلَ فِيمَنْ سَأَلَ الرَّحْمَانَا  
لِكَيْ يَحُوزَ الْإِرْثَ عَنْ أَقَارِبِهِ  
لِأَنَّ قَصْدَهُ كَبِيرُ ذَنْبٍ  
وَمَا سُؤَالَ زَكَرِيَّا إِلَّا  
فَذَاكَ إِرْثُهُ وَقَدْ تَسَلَّسَلَا  
يَرِثُنِي وَيَرِثُنَّ آلَا  
إِذْ لَمْ يَكُنْ لِآلٍ يَعْقُوبُ هُنَا  
إِذْ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ يَعْقُوبَ مَدَى  
لَوْ كَانَ مَالًا حَازَهُ مَنْ سَبَقَا  
وَإِنَّمَا مِيرَاثُ الْأَنْبِيَاءِ  
مَا تَرَكَوْا مِنْ ذِي الدُّنَا فَصَدَقَهُ  
مَنْ قَالَ إِنَّ وَارِثِي فُلَانٌ  
فَإِنَّهُ يَرِثُهُ إِنْ عُدِمَا  
وَيُؤْمَنَنَّ مَعَ ذَوِي السَّهَامِ

بَيْنَهُمَا وَلَوْ تَنَاءَى النَّسَبُ  
يَأْخُذُ بِالْوَجْهَيْنِ إِنْ لَمْ يُحْجَبِ  
يُعْطِيهِ مِنْ أَوْلَادِهِ ذُكْرَانَا  
بِقَصْدِهِ يَهْلِكُ فِي مَعَاطِبِهِ  
لِأَنَّهُ كَالْحَسَدِ الْمُعْبِي (١)  
لِيُحْفَظَنَّ مَا عَلَيْهِ يُثَلَى  
مِنْ آلٍ يَعْقُوبَ إِلَى أَنْ وَصَلَا  
فَمَنْ قَرَاهَا دَفَعَ الْإِشْكَالَا  
مَالٌ يَحُوزُهُ الَّذِي قَدْ عَيْنَا  
وَعَدَدًا مِنَ الْقُرُونِ عُدَدَا  
وَلَمْ يَنْلُ مِنْهُ الَّذِي قَدْ لَحِقَا  
عِلْمٌ وَتَقْوَى اللَّهِ ذِي الْآلَاءِ  
يُنْفِقُهُ الْإِمَامُ فِيمَا أَنْفَقَهُ  
بَعْدَ مَمَاتِي أَيُّهَا الْخِلَانُ  
وَارِثُهُ عَصَبَةٌ أَوْ رَحِمَا (٢)  
وَالْعَصَبَاتِ وَأَوْلِي الْأَرْحَامِ

(١) المعبي: أي: المجتمع هكذا فسره المؤلف، وهو من قولهم: عبأ الأمير جيشه، أي: جمعه.

(٢) عصبَةٌ أو رحماً: تمييز أو حال.



لِأَنَّ هَؤُلَاءِ بِالْقُرْآنِ وَإِنَّمَا وُرِثَ عِنْدَ الْعَدَمِ وَجَائِزُ يُوصِي بِكُلِّ الْمَالِ وَقِيلَ مَنْ بِزَوْجَةٍ أَقْرًا تَوْرِيثُهَا فِيهِ اخْتِلَافُ الْعُلَمَاءِ وَالرَّاجِحُ الْمَعْرُوفُ فِي الْأَثَارِ إِذْ لَمْ يَكُنْ كَسَائِرِ التَّصَرُّفِ أَمَّا الصَّدَاقُ لَا صَدَاقٌ يَلْزَمُ

قَدْ وَرِثُوا لَا بَادِعًا فُلَانٍ إِذْ ذَاكَ كَالِإِيصَالِهِ فَلَتَعْلَمَ مَنْ عَدِمَ الْوَارِثَ بِالْكَمَالِ فِي مَرَضٍ كَانَ بِهِ أَضْرًا يُبْنَى عَلَى إِقْرَارِهِ إِنْ سُلِّمًا مِنْهُ ثُبُوتُ ذَلِكَ الْإِقْرَارِ حَتَّى نَقُولَ الْخُلْفُ فِيهِ قَدْ يَفِي مَا لَمْ تَكُنْ بَيْنَهُ تَسْتَلْزِمُ

### بَابُ ذَوِي السَّهَامِ

هُمُ الَّذِينَ فِي الْكِتَابِ ذُكِرَتْ عَدُّهُمْ قَدْ قِيلَ إِثْنَا عَشَرَ زَوْجٌ وَجَدٌّ وَأَخٌ لِأُمٍّ أَرْبَعَةٌ مِنَ الرِّجَالِ الْفُضَّلَا فَزَوْجَةٌ وَجَدَّةٌ وَأُمٌّ ثُمَّ الثَّلَاثُ الْأَخَوَاتُ فَاطْلُبِ كَذَا شَقِيْقَةً تَكُوْنُ أَسْبَقًا

سِهَامُهُمْ وَبَيَّنَّتْ وَسُطَّرَتْ مِنْ كُلِّ أَنْثَى فِيهِمْ أَوْ ذَكَرَ وَوَالِدٌ يَسْبِقُهُمْ بِالسَّهْمِ وَالْبَاقِي مِنْ نِسَائِهِمْ فَاحْتَفَلَا ابْنَةٌ ابْنٍ وَابْنَةٌ تَتِمُّ وَاحِدَةٌ لِأُمِّهِ أَوْ لِأَبٍ لِأَنَّ فِيهَا الطَّرْفَيْنِ لِحَقًّا



وَسَهُمْ كُلِّ وَاحِدٍ مَحْتُومٌ إِذَا انْتَفَى حَاجِبُهُ الْمَعْلُومُ  
 فَإِنَّ بَعْضَ هَؤُلَاءِ يَحْجَبُ بَعْضًا فَلِلْمِيرَاثِ لَا يَسْتَوْجِبُ  
 لَا شَيْءٌ لِلْجَدَّةِ مَعَ أُمِّ وَلَا لِلْجَدِّ عِنْدَ الْأَبِ فَانْهَمُ وَاقْبَلَا  
 وَهَكَذَا الْإِخْوَةُ لَا شَيْءٌ لَهُمْ عِنْدَ وُجُودِ الْأَبِ أَوْ جَدِّ عِلْمُ  
 وَالنَّسْلُ وَالْآبَاءُ يَمْنَعُونَ لِإِخْوَةِ الْأُمِّ فَلَا يُعْطُونَ  
 فَيَمْنَعُونَ عِنْدَ نَسْلِ الْمَيِّتِ مِنْ ذَكَرٍ قَدْ كَانَ أَوْ مِنْ ابْنَةِ  
 كَذَا بَنَاتُ الصُّلْبِ يَحْجَبْنَ بِنْتَ ابْنِهِ إِنْ لَمْ تُعْصَبْنَا<sup>(١)</sup>  
 كَذَاكَ أُخْتُ الْأَبِ<sup>(٢)</sup> بِالشَّقَائِقِ تُحْجَبُ عَنْ سُدُسِهَا الْمُطَابِقِ  
 وَالْجَمْعُ لِلثُّلُثَيْنِ يَشْمَلُنَا فَصَاعِدًا فَالْكُلُّ يُحْجَبْنَا  
 لِلْبِنْتِ نِصْفٌ إِنْ خَلَا مِنْ ذَكَرٍ وَسُدُسٌ لِبِنْتِ الْإِبْنِ فَانْظُرِ  
 تَكْمَلَةٌ لِلثُّلُثَيْنِ تُقْبَلُ وَالْإِبْتَتَانِ حَازَتَا مَا يَفْضَلُ  
 فَالْثُّلُثَانِ كُلُّهُ فَرَضُهُمَا وَلَا يُزَادَانِ عَلَيْهِ فَاعْلَمَا  
 لَوْ انْتَهَيْنَ لِلْأُلُوفِ عَدَا فَسَهْمُهُنَّ عَنْهُ لَا يُعَدَا<sup>(٣)</sup>  
 فَسَقَطَتْ بِنْتُ ابْنِهِ حِينَئِذٍ لِأَخْذِهِنَّ الثُّلُثَيْنِ فَاسْتَبِينَ

(١) قوله: «إِنْ لَمْ تُعْصَبْنَا»، أي: بأخيها أو ابن أخيها وإن سفل، فإن كانت ابنتان وابنة ابن فلا شيء

لبنت الابن إلا أن يكون معها ابن ابن محاذيًا لها أو أسفل منها، ولا يعصب من كانت أسفل منه.

(٢) قوله: «كَذَاكَ أُخْتُ الْأَبِ»، أي: إذا كانت أختان شقيقتان وأخت من أب فلا شيء للأخت من

الأب إلا أن يكون معها أخ من أب، ولا يعصبها ابن أخيها بخلاف بنات الابن.

(٣) أي: لا يزداد. (أبو إسحاق)

وَهَكَذَا أُخْتُ أَبِيهِ الطَّارِقَةُ<sup>(١)</sup> فَإِنَّهَا عِنْدَ شَقِيقَةٍ فَقَطْ  
 فَالْنِّصْفُ لِلشَّقِيقَةِ الْمَعْلُومَةِ وَالثُّلُثَيْنِ تَأْخُذُ الشَّقَائِقُ  
 وَثُلُثٌ لِإِخْوَةِ مِنْ أُمَّ يُقْسَمُ بَيْنَهُمْ عَلَى سَوَاءٍ  
 وَهُمْ مِنَ الْإِثْنَيْنِ فِيهِ شُرَكَاءُ وَاحِدُهُمْ فَقَطْ يُعْطَى السُّدْسَا  
 وَالْأُمَّ تُعْطَى سُدْسًا مَعَ إِخْوَتِهِ وَعِنْدَ عُدْمِ هَؤُلَاءِ الثُّلُثُ  
 وَعِنْدَ نَسْلِهِ فَلِلْأَبِ السُّدْسُ<sup>(٤)</sup>

إِنَّ وَافَقَتْ فِي إرْثِهِ شَقَائِقَهُ كَمِثْلِ بِنْتِ الْإِبْنِ مَعَ بِنْتِ تَحْطُ<sup>(٢)</sup>  
 وَسُدْسٌ لِهَذِهِ الْمَرْسُومَةِ فَتَحْرَمُ<sup>(٣)</sup> الْأُخْتُ الَّتِي تُفَارِقُ  
 إِنَّ سَلِمُوا مِنْ حَاجِبٍ فِي الْحُكْمِ مِنَ الذُّكُورِ وَمِنَ النِّسَاءِ  
 فَصَاعِدًا فَالْكُلُّ فِيهِ اشْتَرَكَاءُ مِنَ الرِّجَالِ كَانَ أَوْ مِنَ النِّسَاءِ  
 وَمَعَ بَنِيهِ مِنْ جَمِيعِ تَرْكَتِهِ لَهَا وَبَاقِيهِ أَبُوهُ يَرِثُ  
 وَالْجَدُّ مِثْلُهُ إِذَا الْأَبُ اخْتَلَسَ

(١) الطارقة: بالقاف، أي: الآتية ليلاً، وهو كناية عن مجرد وجودها؛ لأن كل طارق موجود.

(٢) تحط: أي: تُنْجَعَلُ.

(٣) قوله: «فتحرم»، يعني: الأخت من الأب، فإنها لا ترث مع الأختين الشقيقتين فصاعداً، كما تقدم، ومعنى قوله تفارق: أي: لم تكن موافقة لهما في كونها أختاً للميت من الأب أو الأم بل فارقتهما مع الأم.

(٤) وعند نسله فللأب السدس: أي: فرضه مع البنين أو البنات السدس مطلقاً، ولكنه مع البنات يأخذ السدس بالسهم، ويأخذ ما فضل عن سهام البنات بالتعصيب، فلو كان عند الميت ابنة وأب كان للبنات النصف وللأب السدس، فبقي من الفريضة التي أصلها من الستة سهمان يأخذهما الأب بالتعصيب، وأما مع الذكر فلا يزداد على السدس شيئاً كما سيأتي. (أبو إسحاق)



وَإِنْ يُخَلَّفَ زَوْجَةً وَجَدًّا  
 ثُلُثُهَا تَأْخُذُهُ مِنْ قَبْلِ  
 وَثُلُثَ الْبَاقِي فَقَطُّ تُدْرِكُ  
 لِلزَّوْجِ نِصْفُهُ فَسَهْمُ الْأُمِّ  
 كَيْ لَا تَفُوقَ الْأَبَّ فِي الْمِيرَاثِ  
 وَالْجَدُّ<sup>(٢)</sup> لَا نَصَّ عَلَيْهِ فَلِذَا  
 وَسُدُسٌ لِجَدَّةٍ فَإِنْ تَزِدْ  
 فَسَهْمُهُنَّ عَنْهُ لَا يَزِيدُ  
 وَجَدَّةٌ مِنْ أَبِيهِ هَلْ تُحْجَبُ<sup>(٤)</sup>  
 وَأَكْثَرُ الْقَوْلِ مِنَ الْأَصْحَابِ  
 وَالنِّصْفُ لِلزَّوْجِ إِذَا النِّسْلُ انْعَدَمَ  
 وَثُمَّنُ الْكَائِنِ مِنْ تِلَادِهِ<sup>(٦)</sup>

وَأُمُّهُ فَسَهْمُهَا تَعْدَى<sup>(١)</sup>  
 أَخَذَ نَصِيبَ زَوْجَةٍ أَوْ بَعْلِ  
 إِنْ كَانَ عِنْدَ الْأَبِّ زَوْجًا يَتْرُكُ  
 سُدُسُهُ وَثُلُثًا قَدْ سُمِّيَ  
 إِذْ دُونَهُ تَكُونُ فِي التَّرَاثِ  
 تَفُوقُهُ الْأُمُّ إِذَا كَانَ كَذَا  
 جَدَّاتُهُ فَبَيْنَهُنَّ قَدْ يُبْدُ<sup>(٣)</sup>  
 وَحَجْبُهُ بِأُمِّهِ مَعَهُوْدُ  
 بِأَبِيهِ فِيهِ خِلَافٌ يُطَلَّبُ  
 لَمْ يَكُ حَاجِبًا مِنَ الْحُجَّابِ  
 وَرُبْعٌ لَهُ إِذَا النِّسْلُ التَّرَمَّ<sup>(٥)</sup>  
 لِزَوْجَةِ الْإِنْسَانِ مَعَ أَوْلَادِهِ

(١) تعدى: زاد.

(٢) قوله: «والجد... إلخ» هذا هو مذهب زيد بن ثابت، وقد أخذ به أصحابنا، وعند ابن عباس ومن وافقه من الصحابة والتابعين أن الجد كالأب على سواء، كما أن ابن الابن كالابن مع عدمه، وهو مذهب الصديق رضي الله عنه فيما حكى عنه. (أبو إسحاق)

(٣) يُبْدُ: أي: يُقَسِّم.

(٤) قوله: «هل تحجب» الصحيح أنها لا تُحْجَبُ بابنها وأنه لا يحجب الجدات إلا الأم.

(٥) التَّرَمَّ: أي: وُجِدَ.

(٦) تِلَادِهِ: أي: من ماله، طارفاً كان أو تالداً.



وَرُبْعٌ لَهَا إِذَا مَا عُدُّوا  
 إِذْ وَاحِدُ الْأَوْلَادِ فِي ذَا الْمَوْضِعِ  
 وَإِنْ يَكُنْ تَعَدَّدَتْ زَوْجَاتُهُ  
 فَهَوَ لَهُنَّ ثُمْنٌ أَوْ رُبْعٌ  
 يُقَسَّمُ بَيْنَهُنَّ بِالسَّوَاءِ  
 عَنْ أَضْلِهِمْ<sup>(١)</sup> وَهُوَ مَقَالٌ مُحْكَمٌ  
 كَجَمْعِهِمْ يَمْنَعُ أَخَذَ الرَّبْعِ  
 فَحَقُّهُنَّ مَا مَضَى مِيقَاتُهُ  
 وَاحِدَةً تَأْخُذُهُ وَالْأَرْبَعِ  
 مِنْ غَيْرِ تَفْضِيلٍ وَلَا إِخْبَاءِ

### بَابُ الْعَصَبَةِ

وَمَا بَقِيَ بَعْدَ ذَوِي السَّهَامِ  
 يَأْخُذُهُ الْأَقْرَبُ مِنْهُمْ نَسَبًا  
 أَوْلَاهُمْ أَوْلَادُهُ وَبَعْدُ  
 بَعْدَ انْقِضَاءِ النَّسْلِ يَرْجِعُنَا  
 وَرُتْبَةُ الْإِخْوَةِ بَعْدَ ذَاكَ  
 فَإِنْ تَقَضَّوْا فَإِلَى الْأَعْمَامِ  
 ثُمَّ إِلَى مَنْ فَوْقَهُمْ قَدْ ارْتَفَعَ  
 بِحَسَبِ التَّرْتِيبِ فِيمَا ذُكِرَا  
 وَلَيْسَ لِلْإِنَاثِ مِنْ تَعْصَبِ  
 فَهُوَ لِعَاصِبِيهِ فِي الْأَحْكَامِ  
 إِنْ كَانَ ابْنُهُ وَإِنْ كَانَ أَبَا  
 بَنُو ابْنِهِ ثُمَّ أَبٌ فَجَدُّ  
 لِرُتْبَةِ<sup>(٢)</sup> الْأَبَاءِ فَاعْلَمْنَا  
 وَنَسَلُهُمْ مَا وَجِدُوا هُنَاكَ  
 وَنَسَلِهِمْ مِنْ بَعْدُ فِي الْأَحْكَامِ  
 إِنْ نَسَلُ هَؤُلَاءِ يَوْمًا انْقَطَعَ  
 وَتَحَسِبَنَّ فِي الْجَمِيعِ الذَّكَرَا  
 إِلَّا مَوَاضِعًا أَتَتْ بِهَا<sup>(\*)</sup> احْسَبِ

(١) قوله: «عن أضلهم» أي: لم يوجد منهم أحد أصلاً، أي: قطعاً.

(٢) لرتبة: أي: مرتبة وهي بمعنى الدرجة.

(\*) يقرأ بحذف الألف بعد الهاء لإقامة الوزن. (إسماعيل)



فَأَخَوَاتُهُ يَرِثْنَ الْبَاقِي  
وَذَاكَ حُكْمُ الْعَصَبَاتِ عِلْمًا  
يَرِثْنَ عِنْدَ ذَكَرٍ مَوْجُودٍ  
وَهَكَذَا أَيْضًا بَنَاتُ الْإِبْنِ  
فَهُنَّ بِالتَّعْصِيبِ فِي الْمَوَاضِعِ  
وَمَا لِنَسْلِ الْبِنْتِ وَالْبَنَاتِ  
وَهَكَذَا أَيْضًا بَنَاتُ الْإِخْوَةِ  
فَالْأَبُ وَالْجَدُّ يَكُونُ طَوْرًا  
فَيَأْخُذَنَّ فِي السَّهَامِ السُّدْسَا  
مِثَالُهُ إِنْ مَاتَ ابْنُهُ وَلَمْ  
فَسُدُسٌ لِأَبِيهِ بِالسَّهْمِ  
فَيَبْقَى بَاقِي الْمَالِ وَهُوَ الثُّلُثُ  
فَيَأْخُذُ النِّصْفَ عَلَى تَمَامِ  
وَمِثْلُهُ الْجَدُّ إِذَا مَا عُدِمَا

مَعَ بَنَاتِهِ بِلَا شِقَاقِ  
وَهُنَّ وَالْبَنَاتُ أَيْضًا فَاعْلَمَا  
مَا كَانَ فَاضِلًا مِنَ الْحُدُودِ  
مَعَ إِخْوَةٍ لَهُنَّ فَافْهَمِ عَنِّي  
قَدْ نِلْنَا مَا نِلْنَا بِلَا تَنَازُعِ  
تَعَصَّبُ وَالْأُخْتِ وَالْخَوَاتِ<sup>(١)</sup><sup>(٢)</sup>  
هُنَّ كَهَوَّلَاءِ فِي الْمَرْتَبَةِ  
مُعَصَّبًا وَفِي السَّهَامِ أُخْرَى  
وَيَأْخُذُ الْبَاقِي بِتَعْصِيبِ رَسَا  
يَتْرُكُ سِوَى بِنْتٍ فَهَاهُنَا اخْتَكَمَ  
وَالنِّصْفُ لِلْبِنْتِ بغيرِ وَهَمِ  
بِسَبَبِ التَّعْصِيبِ هَذَا يَرِثُ  
مِنْ جِهَةِ التَّعْصِيبِ وَالسَّهَامِ  
أَبُوهُ فَالْوَصْفَانِ فِيهِ التُّزْمَا

(١) قوله: والخوات، أي: الأخوات وحذف الهمزة تخفيفًا لغة عُمانية. (المصنف)

(٢) قلت: ليس جمع الأخت على خوات لغة عُمانية كما قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ فقط، فقد وجدت هذا الجمع هكذا في بعض الشعر القديم لغير العُمانيين ولكنني لا أذكر قائله الآن، وقد كتبت على هامش بعض نسخ الجوهر، لكنها لم تحضرني الآن، والشعر المذكور في التنديد على مذهب المجوسي، وهذا شطر فيه:

(أبو إسحاق)

يُحِلُّ الْبَنَاتِ لَنَا وَالْخَوَاتِ



أَوْ كَانَ ابْنَ عَمِّهِ أَخًا لِأُمِّ  
 بِالسَّهْمِ وَالتَّعْصِيبِ فِيهِمْ فَازَا  
 مِنْ غَيْرِهِ مِنْ أَهْلِ تِلْكَ الْمَرْتَبَةِ  
 فَلِلشَّقِيقِ مَالُهُ فَانْتَبِهْ  
 بِحَسَبِ التَّرْتِيبِ فِي الْمَرَاتِبِ  
 شَيْءٌ مَعَ ابْنِ الْأَبِ فِي التَّحْقِيقِ  
 مِنْ هَاهُنَا قَدْ صَارَ كُلُّ الْمَالِ لَهُ  
 فِي السَّهَامِ رَدُّهُ قَدْ وَجَبَا  
 فِيهِمْ عَلَى مِقْدَارِ مَا فِيهِمْ وَرَدَّ  
 فَالرُّدُّ قِيلَ لَا يَنَالُ ذَيْنِ  
 فَهْمٌ كَغَيْرِهِمْ بِهَذَا سَهْمًا<sup>(٢)</sup>  
 يُزَادُ حَتَّى يَنْتَهِيَ التَّمَامُ  
 وَإِخْوَةٌ مِنْ أُمَّهِ فَاسْتَمَعَا  
 وَالثُّلُثَانِ وَاجِبُ الْأُخْتَيْنِ  
 فَزَادَتِ السَّهَامُ وَالْكَُلُّ يَرِثُ

وَهَكَذَا إِنْ كَانَ زَوْجًا<sup>(١)</sup> وَابْنَ عَمِّ  
 فَإِنَّهُ لِلْجِهَتَيْنِ حَازَا  
 وَالْعَاصِبُ الشَّقِيقُ أَدْنَى مَقْرَبَةٍ  
 أَخٌ شَقِيقٌ وَأَخٌ مِنْ أَبِيهِ  
 وَقِسْ عَلَى ذَلِكَ كُلِّ عَاصِبٍ  
 وَمَا لِأَوْلَادِ الْأَخِ الشَّقِيقِ  
 لِأَنَّهُ أَقْرَبُ مِنْهُمْ مَنْزِلَهُ  
 وَإِنْ يَكُنْ قَدْ عَدِمَ التَّعْصِيبَا  
 فَمَا بَقِيَ مِنَ السَّهَامِ فَلْيُرَدَّ  
 يُرَدُّ فِيهِمْ مَا عَدَا الزَّوْجَيْنِ  
 وَالْعَوْلُ يَدْخُلَانِ فِيهِ حَتْمًا  
 وَذَلِكَ مَهْمَا تَكثُرُ السَّهَامُ  
 مِثَالُهُ زَوْجٌ وَأُخْتَانِ مَعَا  
 فَالنِّصْفُ لِلزَّوْجِ بغيرِ مِثْنِ<sup>(٣)</sup>  
 وَإِخْوَةٌ الْأُمِّ لَهُمْ مِنْهُ الثُّلُثُ

(١) قوله: «إن كان زوجًا» هو خبر كان، واسمها محذوف تقديره: إن كان الوارث زوجًا وابن عم.

(٢) سَهْمًا: أي: في السهم.

(٣) بغير مِثْنِ: أي: بغير كُذِب.



مِنْ هَاهُنَا تَزِيدُهَا فِي الْأَصْلِ  
 مِنْ تِسْعَةٍ لِكَيْ تَتِمَّ الْأَسْهُمُ  
 بِالنِّصْفِ لَفْظًا لَيْسَ نِصْفًا نَفْعًا  
 وَإِخْوَةَ الْأُمِّ عَلَى سَهْمَيْنِ  
 أُمَّ فَلِلْعَشْرَةِ فَلْتَعُولَهُ  
 مِنْ أَجْلِهَا عَشْرَةٌ إِذْ عُوِّلُوا<sup>(١)</sup>  
 وَالتَّقْصُ فِي الْبَاقِي تَرَاهُ ظَاهِرًا  
 بَعْضًا وَنُعْطِي الْبَعْضَ فَاعْلَمْنَا  
 بِحَسَبِ الْكَثِيرِ وَالْقَلِيلِ  
 مِنْ كُلِّ فَرَضٍ زَائِدٍ مُعْوَلٍ  
 تَزِيدُ فِي الْعَوْلِ وَلَا تُلَامُ  
 فَلَا يَزِيدُ عَوْلُهُ عَنْ عَشْرَةٍ  
 فِي أَصْلِهَا فَتَرْتَقِي وَتُرْفَعُ  
 وَمَرَّةً لِلزَّوْجِ حَالَ الْعَدِّ  
 إِذْ لَمْ تَزِدْ سِهَامُهُمْ فَتُعْلَا

فَتَجْعَلُ الزَّائِدَ بَيْنَ الْكُلِّ  
 فَأَصْلُهَا مِنْ سِتَّةٍ وَتُقَسَّمُ  
 فَيَأْخُذُ الزَّوْجُ ثَلَاثًا تُدْعَى  
 أَرْبَعَةً تَكُونُ لِلأُخْتَيْنِ  
 وَإِنْ تَزِدُ فِي أَصْلِ هَذِي الْمَسْأَلَةِ  
 إِذْ سُدِّسَ الْمَالُ لَهَا فَيُجْعَلُ  
 سُدُسُهَا قَدْ صَارَ عَشْرًا شَاهِرًا  
 إِذْ لَمْ يَكُنْ لَنَا نُفْرَطْنَا  
 مِنْ هَاهُنَا احْتَجْنَا إِلَى التَّعْوِيلِ  
 وَقِسْ عَلَى مَا قُلْتُ مَا لَمْ أَقُلْ  
 فَإِنَّهَا إِنْ زَادَتْ السَّهَامُ  
 وَمَا يَكُونُ أَصْلُهُ مِنْ سِتَّةٍ  
 لِأَنَّ مَا السَّهَامُ لَا تَجْمَعُ  
 وَهِيَ تَعُولُ مَرَّةً لِلْفَرْدِ  
 وَمَرَّةً لَيْسَتْ تَعُولُ أَصْلًا

(١) قوله: «إِذْ عُوِّلُوا» بالبناء للمفعول، أي: جعلوا أهل عوّل، والعوّل في اللغة الزيادة، يقال: عالت الفريضة إذا زادت.

إِلَّا إِلَى فَرْدٍ إِلَيْهِ يُنْتَقَلُ  
 فَمُنْتَهَى الْعَوْلُ لَهُ سَبْعَ عَشْرَ  
 وَخَمْسَةَ مَعَ عَشْرَةِ مَنْقُولٍ  
 وَأَرْبَعًا فَعَوْلُهُ رُوبِينَا  
 وَمَا لَهُ عَوْلٌ لغيرِهَا يُخْطُ<sup>(٢)</sup>  
 أَضْلُ الْمَوَارِيثِ لَدَى التَّفْصِيلِ  
 وَمَا يَلِيهِ دُونَهُ فِي الْكَثْرَةِ  
 لِوَاحِدٍ مِنْ بَعْدِهِ عَلَى الْأَثَرِ  
 مَعَ شَقِيقَتَيْهِ مَعَ أُخْتٍ لِأُمِّ  
 ثَلَاثَةَ الْأَسْهُمِ عِنْدَ الْقِسْمَةِ  
 تَأْخُذُهُ الشَّقِيقَتَانِ وَافِيَهُ  
 لِأُخْتِهِ مِنْ أُمِّهِ بِذَيْنِ  
 صَارَتْ إِلَى ثَلَاثَةِ مَعَ عَشْرٍ  
 فَعَوْلُهَا يَبْلُغُ خَمْسَ عَشْرًا  
 مِنْ وَاحِدٍ تَبْلُغُ سَبْعَ عَشْرًا

وَمَا عَدَاهَا مِنْ أَصُولٍ لَمْ يَعْلُ  
 فَمَا يَكُونُ أَصْلُهُ إِثْنِي عَشْرَ<sup>(١)</sup>  
 وَلِثَلَاثَ عَشْرَةَ يَعُولُ  
 وَمَا يَكُونُ أَصْلُهُ عِشْرِينَ  
 لِسَبْعَةٍ تَفُوقُ عِشْرِينَ فَقَطْ  
 فَهَذِهِ ثَلَاثَةُ الْأَصُولِ  
 أَكْثَرُهَا مَا أَصْلُهُ مِنْ سِتَّةٍ  
 مِثَالُ مَا يَعُولُ مِنْ إِثْنِي عَشْرَ<sup>(٣)</sup>  
 أَنْ يَتْرُكَنَّ زَوْجَةً إِذَا اخْتَرِمَ<sup>(٤)</sup>  
 فَأَصْلُهَا اثْنَا عَشْرَ لِلزَّوْجَةِ  
 وَالثُّلثَانِ وَهُوَ فِي ثَمَانِيَةٍ  
 وَسُدُسٌ يَكُونُ فِي سَهْمَيْنِ  
 فَجُمْلَةُ الْأَسْهُمِ عِنْدَ النَّظْرِ  
 وَإِنْ تَزِدَ أُمَّ عَلَى مَا ذَكَرْنَا  
 وَإِنْ يَكُنْ إِخْوَةٌ أُمَّ أَكْثَرًا

(١) قوله: «إثني عشر» بقطع الهمزة للوزن.

(٢) يخط: أي: يكتب.

(٣) قوله: «إثني عشر» بقطع الهمزة أيضًا.

(٤) اخترم: أي: مات.



وَتَالِثُ الْأُصُولِ أَنْ يَمُوتَ عَنْ  
وَأَبْوَيْهِ أَصْلُهَا مِنْ أَرْبَعَةٍ  
لَكِنَّمَا أَصْلُهَا تَزِيدُ  
لِلْأَبْوَيْنِ هَاهُنَا ثَمَانِيَةٌ  
سِتَّةٌ عَشَرَ تَأْخُذُ الْبِنْتَانِ  
وَهَاهُنَا قَدْ تَمَّ ذَاكَ الْعَدْدُ  
كَذَاكَ مِيرَاثُ أَوْلِي التَّعْصَبِ  
لِأَنَّ مَا الْعَوْلُ سَهَامٌ تَكْثُرُ  
زَوْجَتِهِ وَإِبْنَتَيْهِ مَنْ ظَعَنَ (١)  
مِنْ بَعْدِ عِشْرِينَ أَتَتْ مُوزَعَةً  
فَعَوْلُهَا لِسَبْعَةٍ مَعْدُودُ  
ثَلَاثَةٌ لِرِزْوَجَةٍ مُوَافِيَةٍ  
أَيُّ ثُلُثَيْهِ دُونَ مَا نُقْصَانِ  
وَلَيْسَ فِي الْأَرْحَامِ عَوْلٌ يُوجَدُ  
لَيْسَ بِهِ عَوْلٌ فَلَا تَسْتَعْرِبِ  
عَنْ أَصْلِهَا لَيْسَ بِهِ تَنْحَصِرُ

### باب الأرحام

إِنْ عُدِمَتْ مَوَاضِعُ السَّهَامِ  
وَلَيْسَ لِلْأَرْحَامِ شَيْءٌ إِنْ وُجِدَ  
وَعِنْدَ عُدْمِهِمْ عَلَى الْإِطْلَاقِ  
فَإِنَّ فِي تَوْرِيثِهِمْ خِلَافًا  
فَإِنَّهُمْ أَوْلَى بِهِ وَأَقْرَبُ  
جَاءَ الْكِتَابُ أَنَّهُمْ أَوْلَى بِهِ  
وَالْعَصَبَاتِ فَأَوْلُوا الْأَرْحَامِ  
ذُو السَّهْمِ أَوْ عَاصِبُهُ حِينَ فُقِدَ  
أَرْحَامُهُ أَوْلَى عَلَى شِقَاقِ  
وَمَذْهَبُ الْأَصْحَابِ فِيهِمْ وَافِي  
مِنَ الَّذِي إِلَيْهِ لَا يَنْتَسِبُ  
لِكَوْنِهِمْ فِي الْأَصْلِ مِنْ أَنْسَابِهِ

(١) ظعن: أي: مات، وأصل الظعن السفر والارتحال، وسمي الموت ظعنًا لأنه السفر البعيد.



وَلَمْ يَرِدْ شَيْءٌ مِنَ الدَّلِيلِ  
فَمِنْ هُنَاكَ اخْتَلَفُوا فَأَوْجَبَا  
فَهُوَ يُرَاعِي أَقْرَبَ الْمَرَاتِبِ  
وَبَعْضُهُمْ يُلَاحِظُ الْأَصُولَ  
طَرِيقَةً تُعْرَفُ بِالتَّنْزِيلِ  
مِثَالُهُ ابْنُ بِنْتِهِ مَعَ ابْنِ  
عَلَى مَقَالِهِ فِي الْقَرَابَةِ  
وَإِنْ تَنَزَّلَهُمْ يَنَالُ الْكُلَّ  
فَالنِّصْفُ لِابْنِ بِنْتِهِ وَالنِّصْفُ  
وَيَأْخُذُ الذُّكْرَانُ كَالإِنَاثِ  
كَإِخْوَةِ الْأُمِّ إِذَا مَا اسْتَهَمُوا  
وَكُلُّ مَنْ كَانَ بِأَنْثَى يُدَلِّي<sup>(١)</sup>  
كَنَسْلِ بِنْتِهِ وَنَسْلِ الْأُخْتِ  
بُنُو بَيْنَانَا فَهُمْ بُنُونَا<sup>(٢)</sup>  
وَالْخَالُ مِنْ أَرْحَامِهِ وَالْخَالَةُ

يُبَيِّنُ إِرْثَهُمْ عَلَى التَّفْصِيلِ  
بَعْضُهُمْ ذَلِكَ لِمَنْ قَدْ قَرُبَا  
فَيُعْطِيهِ الْمِيرَاثَ لِلتَّنَاسُبِ  
فَيُعْطِي فَرْعَهَا كَمَا فِي الْأُولَى  
لِجَعْلِهِ الْفُرُوعَ كَالْأَصُولِ  
لَأُخْتِهِ فَالْكُلُّ مِنْهُمْ يَبْنِي  
يَكُونُ لِابْنِ الْبِنْتِ فِي ذِي الْحَالَةِ  
مِيرَاثَ أُمِّهِ وَهَذَا أَصْلُ  
لِلثَّانِي مِنْهُمَا وَتَمَّ الْكَشْفُ  
إِذْ هُمْ سَوَاءٌ قِيلَ فِي الْمِيرَاثِ  
فَإِنَّهُ فِيهِمْ سَوَاءٌ يُقْسَمُ  
فَرَجَمَ ذَلِكَ عِنْدَ الْكُلِّ  
وَنَسْلٍ جَدَّةٍ بِهَذَا فَافْتِي  
بُنُو بَنَاتِنَا لِأَبْعَدِينَا  
كَذَلِكَ الْعَمَّاتُ لَا مَحَالَةَ

(١) يدلّي: أي: يتعلق.

(٢) قوله: «بنو بينانا» فيه تضمين قول القائل:

بُنُونَا بُنُو أَبْنَانِنَا وَبَنَاتِنَا

بُنُوهُنَّ أَبْنَاءَ الرَّجَالِ الْأَبْعَدِ



وَهَكَذَا بِنْتُ أَخِيهِ أَيْضًا  
 وَلَيْسَ لِلرِّضَاعِ فِي ذَا الْبَابِ  
 وَرَحِمٌ يَكُونُ طَوْرًا عَصَبَهُ  
 عَصَبَةُ الزَّيْمِ فِيمَا ذُكِرَا  
 فَخَالُهُ يَكُونُ مِثْلَ عَمِّهِ  
 لِأَنَّهُ لِأُمِّهِ يَكُونُ  
 مِنْ ثَمَّ قَالَ بَعْضُهُمْ تَمْنَعُ مَنْ  
 كَالجَدِّ مَا لِلجَدِّ عِنْدَ الأبِ شَيْ  
 وَلَا أَرَى فُجُورَهَا يَزِيدُهَا  
 فَلَا تَنَالُ فَوْقَ فَرَضِ الْإِرْثِ  
 وَقَالَ قَوْمٌ إِنَّهُ لِلْفُقَرَا  
 وَقِيلَ إِنَّهُ لِبَيْتِ الْمَالِ  
 تَخْرُجُ عِنْدَ عَدَمِ الْأَرْحَامِ  
 فَمَنْ لَهُ السَّهْمُ يَكُونُ أَقْرَبَا  
 وَرُبَّمَا تَخْرُجُ عِنْدَ مَنْ مَنَعَ  
 وَفُسِّرَ الزَّيْمُ بِالدَّعِيِّ

فَلَا تُسَاوِي عَاصِبًا أَوْ فَرَضًا  
 حَقٌّ فَلَا يُحَسَبُ فِي الْأَسْبَابِ  
 وَذَلِكَ فِي الزَّيْمِ مَعَ مَنْ صَوَّبَهُ  
 عَصَبَةُ الْأُمِّ رَوَوْهُ خَبْرًا  
 وَجَدُّ هَذَا جَدُّهُ مِنْ أُمَّهِ  
 فَهِيَ كَأُمِّ وَأَبٍ تَكُونُ  
 يَكُونُ بَعْدَهَا فَلَا يُورَثَنَّ  
 فَأُمُّهُ كَأَبِهِ<sup>(١)</sup> ذَاكَ الْفُتَيِّ  
 مَرْتَبَةً بَلْ يَقْتَضِي تَبْعِيدَهَا  
 شَيْئًا لِأَجْلِ مَا أَتَتْ مِنْ غَثِّ<sup>(٢)</sup>  
 وَقِيلَ مَوْقُوفٌ إِلَى أَنْ يُحْشَرَ  
 وَهَذِهِ ثَلَاثَةُ الْأَقْوَالِ  
 بَعْدَ انْعِدَامِ مَنْ ذَوِي السَّهْمِ  
 وَالرَّحِمُ الْمَعْرُوفُ لَمْ يُخَيَّبَا  
 ذَا الرَّحِمِ الْإِرْثَ عَلَى مَا قَدْ وَقَعَ  
 وَمَنْ أَبُوهُ يُجْهَلَنَّ لِغَيِّ

(١) قوله: «فأمه كأبه» بإعادة الضمير إلى متأخر لفظاً ورتبةً، وهذا قليل نادر.

(٢) من غثّ: من باطل.

لِأَنَّه مُشَابِهٌ أَبَاهُ  
 وَالْخُلْفُ فِي الْعَقْلِ (\*) كَهَذَا الْحَالِ  
 عَنْهُ وَقِيلَ لَيْسَ يَعْقِلَنَا  
 وَالْقَوْلُ بِالْوَقْفِ هُنَا مَا ذُكِرَا  
 لِأَنَّه مُوَافِقٌ مَعْنَاهُ  
 فِي ثَوْبِهِ أَوْ فِي الْفِرَاشِ آلا  
 وَلَيْسَ فِي سِوَاهُ يُنْفَذْنَا  
 وَارِثُهُ فَقَامَ حَتَّى غَسَلَا  
 إِلَيْهِ تُدْفَعُنْ بِلَا ارْتِيَابِ  
 بَعْضُ لِبُعْدِهِ عَنِ الْأَسْبَابِ  
 مَعْنَى لِدِكْرِ الْغُسْلِ مَهْمَا غَسَلَا  
 أَحَقَّهُ حِينَئِذٍ أَنْ يُحْرَمَا  
 إِذْ قَدْ يَكُونُ الْفُقَرَا يُرِيدُ  
 ثِيَابَهُ كَمَثَلٍ مَنْ لَهُ سَبَقُ  
 مِنْ بَيْنِ أَهْلِ الْفَقْرِ فِيهِ يُمَسِي  
 كَذَا الْحُبُوشُ وَكَذَاكَ السَّنْدُ

إِرْثُ اللَّقِيطِ يُعْطَى مَنْ رَبَّاهُ  
 وَقِيلَ بَلْ يُعْطَى لِبَيْتِ الْمَالِ  
 فَقِيلَ مَنْ رَبَّاهُ يَعْقِلَنَا  
 وَقِيلَ مَا خَلَّفَهُ لِلْفُقَرَا  
 وَإِنَّهُ لَسَائِعٌ أَرَاهُ  
 وَمَنْ رَأَى مَعَ اللَّقِيطِ مَالًا  
 فَإِنَّهُ عَلَيْهِ يُنْفَقْنَا  
 وَآمِرٌ بِغُسْلِ مَنْ قَدْ جُهِلَا  
 يَكُونُ أَوْلَى قِيلَ بِالثِّيَابِ  
 وَلَمْ يَرَ هَذَا مِنَ الصَّوَابِ  
 لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ لِلْفَقْرِ فَلَا  
 وَقَدْ يَكُونُ مَنْ ذَوِي الْغِنَى فَمَا  
 قُلْتُ وَلَكِنْ يَنْبَغِي التَّقْيِيدُ  
 وَأَنَّهُ بِالْأَمْرِ يَوْمًا اسْتَحَقَّ  
 كَمَثَلِ مَا اسْتَحَقَّهُ بِالْجِنْسِ  
 فَالزَّنْبُجُ جِنْسٌ وَكَذَاكَ الْهِنْدُ

(\*) العقل: دفع دية القتل الخطأ. (إسماعيل)



كَذَلِكَ النَّوْبَانُ أَيْضًا جِنْسٌ  
 وَكُلُّ مَنْ كَانَ إِلَيْهِ أَقْرَبًا  
 مِثْلُ الْخُزَاعِيِّ إِذَا لَمْ يُعْرَفَا  
 إِلَى كَبِيرٍ مِنْ خُزَاعَةٍ صَرِفٌ  
 صَرَفَهُ الْمُخْتَارُ فِي أَيَّامِهِ  
 وَقَالَ بَعْضُ إِنْ أَهْلَ الْفَقْرِ  
 قُلْتُ وَلَكِنْ يَنْبَغِي أَنْ يُجْمَعَا  
 فَيُعْطِيهِ مِنْ أَهْلِ جِنْسِهِ لِمَنْ  
 وَمَنْ يَكُنْ فِي دَارِهِ مُقِيمًا  
 لِأَنَّهُ مِثْلُ زَكَاةِ الْبَلَدِ  
 وَكَانَ لِلْحَلِيفِ فِي صَدْرِ الزَّمَنِ  
 مَنْ عَقَدَتْ أَيْمَانُكُمْ أَتَوْهُمْ  
 وَبَعْدَ ذَلِكَ نُسِخَتْ بَايَةٌ  
 فَالْيَوْمَ لَا مِيرَاثَ لِلْحَلِيفِ  
 كَذَلِكَ الْعُرْبُ كَذَلِكَ الْفُرْسُ  
 مِنْ جِنْسِهِ فَهُوَ بِهِ قَدْ ذَهَبَا  
 خُزَاعَةٌ أَوْلَى بِمَا قَدْ خَلَفَا  
 مَا لُ امْرِءٍ مِنْهُمْ غَدَا وَمَا عُرِفَ<sup>(١)</sup>  
 فَصَارَ هَذَا الْأَصْلُ فِي أَحْكَامِهِ  
 أَوْلَى مِنَ الْجِنْسِ بِهَذَا الْأَمْرِ  
 بَيْنَهُمَا لَكِي يَحُوزَ الْأَرْفَعَا  
 كَانَ فَقِيرًا وَبِهَذَا يُجْمَعُنْ  
 فَهُوَ بِهِ أَوْلَى فَلَا تَعْمِيمَا  
 فِي فَقَرَاءِ أَهْلِهَا فَلْتُنْفَدِ  
 مِنَ الْحَلِيفِ إِرْتَهُ يُورَثَنَّ<sup>(٢)</sup>  
 نَصِيبَهُمْ مَعْنَاهُ وَرَثُوهُمْ  
 فِي آخِرِ الْأَنْفَالِ فِي الْقَرَابَةِ  
 لِأَجْلِ مَا فِيهِ مِنَ التَّخْفِيفِ

(١) غدا: أي: مات، لغة لبعض العُمانيين، وكان أصلها صار، أي: غدا إلى الفناء، ثم حذف الخبر لكثرة الاستعمال اهـ. (المصنف)

(٢) قوله: «إرته» مصدر مقدم على فعله، أي: يُورَثَنَّ إرته، ويجوز أن يكون بهمزة فمثلة فراء فنون توكيد مخففة من التأثير، أي: إثباته أثرًا مؤثرًا.



## باب موانع الإرث

وَيَمْنَعُ الْإِرْثَ أُمُورٌ مِنْهَا  
 لَا يَرِثُ الْكَافِرُ قَطُّ مُسْلِمًا  
 فَإِنَّهُ إِنْ كَانَ قَبْلَ الْقَسْمِ  
 كَذَلِكَ الْمُسْلِمُ مِنْ ذِي الْكُفْرِ  
 قَطِيعَةً قَدْ أَمَرَ الْمُخْتَارُ  
 لِعُظْمِ جُزْمِهِ يُقَطِّعُ النَّسَبَ  
 وَالْخُلْفُ فِي الْمُرْتَدِّ قِيلَ مَالُهُ  
 وَقِيلَ بَلْ لَوْلَا دِهِ<sup>(١)</sup> الصَّغَارِ  
 وَأَقْلَفُ مُوَحَّدٌ لِلْأَهْلِ<sup>(٢)</sup>  
 لِأَنَّهُ قَدْ فَارَقَ الْكُفَّارًا  
 وَهُوَ بِتَرْكِهِ الْخِتَانَ عَاصِي  
 وَسُورُهُ فِيهِ اخْتِلَافٌ نَجَسَهُ  
 لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ لَا يَمْتَنِعُ  
 تَخَالَفُ الدَّيْنَيْنِ فَافْتَهَمَهَا  
 إِلَّا إِذَا مِنْ قَبْلِ قَسْمٍ أَسْلَمًا  
 أَسْلَمَ يُضْرَبَنَّ لَهُ بِسْمِهِمْ  
 لَا يَرِثَنَّ شَيْئًا لِهَذَا الْأَمْرِ  
 بِهَا وَأَصْلُ ذَلِكَ الْإِكْفَارُ  
 وَيَقْطَعَنَّ فِي الْمَوَارِيثِ السَّبَبَ  
 لِأَهْلِ دِينِهِ كَذَاكَ حَالُهُ  
 إِذْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ مِنْ اخْتِيَارِ  
 مِيرَاثِهِ مِنْ كُلِّ مَنْ يُصَلِّي  
 لِأَنَّهُ قَدْ أَظْهَرَ الْإِقْرَارًا  
 وَالْإِرْثُ لَا يُقَطِّعُ بِالْمَعَاصِي  
 بَعْضُ كَأَهْلِ الشَّرِكِ فِيمَا لَمَسَهُ  
 مِنَ النَّجَاسَاتِ بِهِذَا قَدْ جُمِعَ

(١) قوله: «لَوْلَا دِهِ» بضم الواو وإسكان اللام لغة في الأولاد، أي: لأولاده.

(٢) قوله: «لِلْأَهْلِ»، أي: لأهله من المسلمين. لأنه وإن كان كافرًا بتركه الختان، فإن له حكم الإقرار

بالقول، فما دام على إقراره فليس له حكم المشركين في ذلك.



وَالْقَتْلُ مَانِعٌ فَمَا لِقَاتِلِ  
وَالْوَارِثُونَ بَعْدَهُ أَحَقُّ  
فَقَاتِلٌ لِابْنِهِ يَدِيهِ  
وَقَوْلُهُ أَبْرَأْتُ مِنْهُ نَفْسِي  
لِأَنَّهُ حَقٌّ عَلَيْهِ قَدْ وَجَبَ  
لِكِنَّهُ لَيْسَ عَلَيْهِ قَوْدٌ  
وَإِنْ يَكُنْ بِضَرْبِهِ قَدْ أَمْرًا  
فَقِيلَ إِنَّ إِرْثَهُ لَمْ يَبْطُلَا  
وَأَلْزَمُوا ضَارِبَهُ الْكَفَّارَةَ  
وَإِنْ يَكُنْ عَلَى الطَّرِيقِ وَضَعَا  
فَمِثْلُ مَا قَدْ مَرَّ لَا يُحْرَمُ  
وَقَالَ بَعْضُ إِنَّهُ لَا يُعْطَى  
كَذَاكَ مَنْ مَوْرُوثُهُ قَدْ قَتَلَا  
لِأَنَّمَا يُحْرَمُ الْعُدْوَانُ

إِرْثٌ مِنَ الْمَقْتُولِ عِنْدَ الْفَاصِلِ<sup>(١)</sup>  
إِذْ مَالُهُ فِي ذَاكَ قَطْعًا حَقٌّ  
بِرَغْمِ أَنْفِهِ لِوَارِثِيهِ  
لَيْسَ بِشَيْءٍ عِنْدَ أَهْلِ الْحِسِّ  
لِغَيْرِهِ يَلْزِمُهُ لَهُ الطَّلَبُ  
بِهِ لِكَوْنِهِ أَبَا يُقَيِّدُ<sup>(٢)</sup>  
وَمَا أَرَادَ قَتْلَهُ لَكِنْ جَرَى  
لِأَنَّهُ بِيَدِهِ مَا فَعَلَا  
لِأَنَّهُ كَمُخْطِئٍ أَبَارَهُ<sup>(٣)</sup>  
شَيْئًا أَصَابَهُ وَمِنْهُ صُرِعَا  
ذَلِكَ إِرْثُهُ وَلَكِنْ يَغْرَمُ  
مِنْ مَالِهِ شَيْئًا وَلَوْ قَدْ أَخْطَا  
بِالْحُكْمِ قِيلَ إِرْثُهُ لَمْ يَبْطُلَا  
مُسْتَعْجَلًا فَيَلْزَمُ الْحِرْمَانُ

(١) الفاصل: أي: الحاكم بالفصل، وهو العدل.

(٢) قوله: «يُقَيِّدُ»: أي: يُسَمِّي، وهذا فيما إذا كان القاتل أبًا، وأما إذا لم يكن أبًا فإنه يقاد بوليّه في قتل العدو.

(٣) أباره: أي: أهلكه. (المصنف)

أَرَادَ أَنْ يَسْتَعْجِلَنَّ الْمَالَ وَالشَّرْعُ قَدْ نَاقَصَهُ إِبْطَالًا  
 وَالْخُلْفُ فِي الصَّبِيِّ<sup>(١)</sup> وَالْمَجْنُونِ  
 حَرَمَهُمْ<sup>(٢)</sup> قَوْمٌ بِمَعْنَى الْخَبَرِ  
 وَبَعْضُهُمْ وَرَثَتُهُمْ لِأَجْلِ مَا  
 كَذَلِكَ الْخِلَافُ أَيْضًا وَجِدًا  
 إِذْ لَيْسَ فِي ذَا كُلِّهِ اسْتِعْجَالٌ  
 وَفِي حَدِيثٍ فِي رَبِيعِ الْمُسْنَدِ<sup>(٣)</sup>  
 جَاءَ بِهِ مُصَرَّحًا فَلَا أَرَى  
 لِأَنَّنا نُرَجِّحُ الصَّحِيحَا  
 وَامْرَأَةً مِنَ الزَّيْنَاءِ حَمَلَتْ  
 فَقَالَ بَعْضُ لِأَبِيهِ الْفَاجِرِ

(١) قوله: «والخلف في الصبي»، يعني: إذا قتل موروثهما فقيل: إنهما لا يرثانه لعموم الحديث الصحيح الذي رواه الربيع بسنده، وهو قوله ﷺ: «لا يرث المقتول قاتله كان القتل عمداً أو خطأً» فدخل في ذلك الصبي والمجنون، لأن عمدهما كالخطأ لرفع القلم عنهما، وقيل: بل يرثانه، وذلك عند من لا يمنع إرث القاتل المخطئ.

(٢) قوله: «حرمهم» بتخفيف الراء، أي: منعهم من الميراث.

(٣) قوله: «في ربيع المسند»، أي: في مسند الربيع ففيه نوع القلب المعروف، عند أهل البديع على حد قوله:

وَمَا أَلُوهُ إِلَّا مَا أُطِيقُ

فَدَيْتُ بِنَفْسِي وَمَالِي

أَي فديت نفسه بنفسي. (أبو إسحاق)



عَصَبَةُ الْأُمِّ لِذَاكَ تَسْتَحِقُّ وَالرَّقُّ مَانِعٌ فَمَا لِلْعَبْدِ  
وَالْعَبْدُ مَمْلُوكٌ فَمَا يُخَلِّفُ لِأَنَّ مَا الْعَبْدُ وَمَا حَوَاهُ  
فَالْحُرُّ إِنْ مَاتَ وَكَانَ خَلْفًا فَالْمَالُ لِلْحُرِّ إِلَيْهِ يُدْفَعُ  
وَإِنْ يُخَلِّفُ وَالِدًا أَوْ وَلَدًا حَتَّى يَصِحَّ الْعِتْقُ أَوْ يُبَاعُ  
وَعَيْرُهُمْ لَا يُحْبَسُ الْمِيرَاثُ وَفِيهِ قَوْلٌ أَنَّهُ لَا يُحْبَسُ  
لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ رِقُّهُ مَنَعٌ هَذَا هُوَ التَّوْرِيثُ عِنْدَ الرَّقِّ

وَقِيلَ بَلْ أَرْحَامُهَا بِهَا<sup>(١)</sup> أَحَقُّ إِرْثٌ مِنَ الْحُرِّ وَلَا مِنْ عَبْدٍ<sup>(٢)</sup>  
فَذَاكَ لِلْمَوْلَى إِلَيْهِ يُصْرَفُ جَمِيعُهُ يَمْلِكُهُ مَوْلَاهُ  
أَنْسَابُهُ حُرًّا وَعَبْدًا فَاعْرِفَا وَذَلِكَ الْمَمْلُوكُ مِنْهُ يُمْنَعُ  
عَبْدَيْنِ فَالتَّوْقِيفُ هَا هُنَا بَدَأَ فَيُشْتَرَى مِنْهُ وَلَا إِجْمَاعُ<sup>(٣)</sup>  
عَلَيْهِ بَلْ يَأْخُذُهُ الْوَرَاثُ لِأَحَدٍ وَهُوَ مَقَالٌ أَنْفَسُ  
مِيرَاثُهُ فَكَيْفَ حَبْسُهُ يَقَعُ وَلَا أَرَاهُ ظَاهِرًا فِي الْحَقِّ

(١) بها: أي: بالدية.

(٢) قوله: «ولا من عبد» أي: لا ميراث من العبد لأحد إلا للحر؛ لأن الحر لا يرث العبد ولا لعبد لأن ما يخلفه العبد لسيدة.

(٣) قوله: «ولا إجماع» أي: ليس في ذلك إجماع؛ لأن إيقاف إرث الهالك الحر إلى أن يباع والداه الرقيقان أو يعتقا لم يجتمع عليه العلماء، وإنما هو قول ذكره صاحب بيان الشرع، واعتمد عليه المشاركة وقد أنكره القطب رحمته الله، والصحيح أنه لا يوقف الإرث كما رجحه المصنف. (أبو إسحاق)

غَيْرَ ابْنِهِ أَوْ أَبِيهِ يُوقَفْنَ  
 حَقَّ سِوَاهُمَا وَلَيْسَ يَدْفَعُ  
 فَلْيَأْخُذِ الْمَالَ الَّذِي لَهُ اسْتَحَقَّ  
 يَصِيرُ وَاحِدًا مِنَ الرَّجَالِ<sup>(١)</sup>  
 إِلَى الْإِمَامِ الْعَادِلِ الْمَوْلَى الْوَفِيِّ  
 وَبَعْدَهُ لِفُقَرَاءِ الْأَنْعَامِ  
 مِنْ جَعَلِهِ فِي جَنْسِهِ بِحَالٍ  
 فَلَيْسَ تُعْطَى عَنْدَهُمْ مِيرَاثًا  
 لِأَنَّهُ بِذَلِكَ بَانَ عَنْهَا  
 فَالْإِرْثُ مَا بَيْنَهُمَا قَدْ عُرِفَا  
 بَعْدَهُمَا تَوَارِثُ قَدْ عَلِمَا  
 فَقِيلَ لِلْمِيرَاثِ مِنْهُ تَقْتَضِي  
 عَنْ ذَلِكَ الْبُرْآنِ فِي حَالِ الْمَرَضِ  
 بُرْآنُهُ صِدَاقُهَا مِنْهُ انْتِزَعُ  
 وَذَلِكَ مَرْدُودٌ لِهَذَا الْغَرَضِ

وَإِنْ يَكُنْ مَاتَ وَلَمْ يُخَلَّفَنْ  
 إِذْ هَا هُنَا التَّوْقِيفُ لَيْسَ يَمْنَعُ  
 فَإِنْ يَبِيعُ فَلْيُشْتَرَى وَإِنْ عَتَقَ  
 وَبَعْدَ أَنْ يُشْرَى بِذَلِكَ الْمَالِ  
 وَإِنْ يَمُتَ فِي رَقِّهِ فَلْيُصْرَفِ  
 يُنْفِذُهُ فِي دَوْلَةِ الْإِسْلَامِ  
 وَقَدْ مَضَى مَا فِيهِ مِنْ مَقَالٍ  
 وَإِنْ تَكُنْ قَدْ طَلَّقْتَ ثَلَاثًا  
 كَذَلِكَ لَيْسَ يَرِثَنَّ مِنْهَا  
 إِلَّا إِذَا كَانَ مَرِيضًا مُدْنَفًا<sup>(٢)</sup>  
 كَذَلِكَ الْبُرْآنُ وَالْخُلْعُ فَمَا  
 وَالْخُلْفُ إِنْ خَالَعَهَا فِي الْمَرَضِ  
 وَمَا لَهَا مَهْرٌ لِأَنَّهُ عِوَضُ  
 وَإِنْ يَكُنْ فِي مَرَضٍ مِنْهَا وَقَعَ  
 لِأَنَّهُ تَصَرَّفَ فِي الْمَرَضِ

(١) من الرجال: أي: من الأحرار.

(٢) مدنفًا: بصيغة المجهول، أي: أدنفه المرض.



وَيُعْطَى إِرْثُهُ وَهَذَا قَوْلُ  
وَأَمْرَاءَ بِالرَّتْقِ قَدْ أَقْرَتِ  
مِيرَاثُهَا لَهَا وَفِي الصَّدَاقِ  
وَذَاكَ إِنَّ لَمَسَهَا لِمَنْ لَمَسَ  
إِذْ لَيْسَ <sup>(١)</sup> ثُمَّ مَوْضِعُ فَيْمَهْرًا  
وَأَمْرَاءَ زَنْتٌ وَلَمَّا يَظْهَرِ  
تُورَثَنَّ ظَاهِرًا وَتُصَدَّقُ  
بِأَخْذِهِ قَدْ قِيلَ تَأْتِمْنَا  
وَلَا أَقُولُ إِنَّ حُكْمَ الْبَاطِنِ  
لِأَنَّهَا لَا تَحْرُمُنْ عَلَيْهِ  
قَدْ شَرَعَ السِّتْرُ لِمَنْ أَتَى الْقَدِرُ  
وَفِي اللَّعَانِ قَالَ هَلْ مِنْ تَائِبٍ  
لَوْ بِالزَّنا تَحْرُمُ لَوْ لَمْ يَظْهَرِ  
لِأَنَّهُ قَدْ جَاءَ بِالْبَيَانِ  
وَلَيْسَ ذَلِكَ مِثْلَ بَابِ الْحُكْمِ

وَبَعْضُهُمْ بِنَعْيِهِ يَقُولُ  
بَعْدَ وَفَاةٍ زَوْجِهَا فِي الْحَضْرَةِ  
يَقُولُ لَا لَهَا بِالِاتِّفَاقِ  
كَلَامِ الصَّخْرَةِ لَا مَهْرَ بِمَسِّ  
لِأَنَّ مَا الْإِيْلَاجِ قَدْ تَعَذَّرَا  
زِنَاؤُهَا وَمَاتَ زَوْجُهَا الْبَرِي  
وَفِي حَيَاتِهِ كَذَاكَ تُنْفَقُ  
فِي بَاطِنِ الْأَمْرِ لِمَا قَدْ كُنَّا <sup>(٢)</sup>  
يُخَالِفُ الظَّاهِرَ فِي الْمَوَاطِنِ  
بِذَاكَ إِنَّ لَمْ يَظْهَرَنَّ لَدَيْهِ  
مِنَّا فَلَا حُرْمَةَ حِينَ مَا اسْتَتَرَ  
فَإِنَّهُ لَا يَخْلُونَ مِنْ كَذِبِ  
بَيْنَهُ الْمُخْتَارُ بَيْنَ الْبَشَرِ  
فَلَمْ يَكُنْ يَتْرُكُ حُكْمَ الزَّانِي  
فِي أَخْذِهِ بِلِحْنِهِ وَالظُّلْمِ

(١) قوله: «إذ ليس» قلت: لقائل أن يقول، أي: لها الصداق كاملاً، قياساً على التي يموت عنها

زوجها، أو تموت هي قبل الدخول.

(٢) كُنَّا: أي: ستر.



فَإِنَّهُ يَقْضِي لَهُ بِلُغْتِهِ  
فَمُدَّعٍ خِلَافَ حَقِّهِ ظَلَمَ  
وَالشَّرْعُ قَدْ بَيَّنَّ حُكْمَهُ فَلَا  
وَهَا هُنَا بَابُ الْمَوَارِيثِ انْقَضَى  
إِلَّا الْيَسِيرَ وَلَهُ الْفَضْلُ عَلَى  
وَاعْلَمْ بَأَنَّ الصَّرْبَ فِي الْحِسَابِ  
وَالْمُعْتَنِي بِالْإِرْثِ قَدْ يَحْتَاجُ لَهُ  
وَالْأَصْلُ لَمْ يَذْكُرْهُ حَيْثُ كَانَا  
تَرَكَتُهُ لِأَنَّ فِيهِ كُتُبَا

لِأَجْلِ مَا أَظْهَرَهُ مِنْ حُجَّتِهِ  
سِوَاهُ فَالْإِثْمُ بِذَلِكَ قَدْ لَزِمَ  
يُشَبِّهُهُ حُكْمُ الْمَقَامِ مَثَلًا  
وَالْأَصْلُ فِيهِ لَمْ يُفِدْنَا غَرَضًا  
ذَلِكَ الْيَسِيرِ حَيْثُ كَانَ أَوْلَا  
يُمَيِّزُ الْخَطَا مِنَ الصَّوَابِ  
فِي كَشْفِ مَا أَجْمَلَهُ وَفَصَّلَهُ  
فَنَّا<sup>(١)</sup> يَرَى اسْتِقْلَالَهُ عَيْنَانَا  
قَدْ صُنِّفَتْ يَقْصِدُهَا مَنْ طَلَبَا



(١) فنا: أي: نوعًا من فنون العلم على حده.



## كتاب نظام العالم

وَإِلْهِتِمَامُ بِمَصَالِحِ الْوَرَى      فَزُضُّ عَلَى كُلِّ امْرِيٍّ مَا قَدَرَا  
فَلَوْ بَدَلْنَا الْجُهْدَ فِي الْإِصْلَاحِ      فُزْنَا بِنَيْلِ الْعِزِّ وَالْفَلَاحِ  
فَالْعِزُّ فِي الدَّارَيْنِ بِالْإِرْشَادِ      وَالرُّشْدُ بَيْنَ حَاضِرٍ وَبَادِي  
وَإِنَّهُ لَا يُصْلِحُ الْبَرِيَّةَ      شَيْءٌ سِوَى الْعَدْلِ مَعَ الرَّعِيَّةِ  
وَالْمُلْكُ لَا يَصْلُحُ دُونَ طَاعِهِ      فَالْعَسْفُ فِي الْمُلْكِ هُوَ الْإِضَاعَةُ  
وَالظُّلْمُ لَا تُبْنَى عَلَيْهِ دَارُ      لِأَنَّهُ الْخَرَابُ وَالْبَوَارُ  
وَالْعَدْلُ لَا شَكَّ أَسَاسُ الْمُلْكِ      وَهُوَ أَسَاسُ الْخَيْرِ دُونَ شَكِّ  
وَالْحُزْنُ<sup>(١)</sup> لِلطَّاعَةِ دُونَ نَهْضَةٍ      لَهَا غُرُورٌ عِنْدَ أَهْلِ الْفِطْنَةِ  
وَالْقَوْلُ دُونَ الْفِعْلِ مَقْتٌ<sup>(٢)</sup> لَا زِمَ      جَاءَ بِهِ الْقُرْآنُ وَهُوَ الْحَاكِمُ  
فَانْهَضْ إِلَى الْإِصْلَاحِ مَا اسْتَطَعْتَا      وَادْعُ لِدَاكَ مَنْ لَهْ قَدَرْتَا

(١) والحزن: هكذا في جميع نسخ الجوهر، فليُنظر ما معناه، ولعله أراد أن من حزن على ترك الطاعة من غير أن يقوم لها ويتعاطاها فذلك منه غرور؛ لأن حزنه على تركها لا ينفعه إذا لم يشمر لها، والمناسب عندي في هذا أن يقول: والحب للطاعة... إلخ. فإن من أحب الطاعات ولم يعملها فهو كمن يقول ما لا يفعل ﴿كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾ [الصف: ٣].

(٢) مقت: أي: بغض.



أَنْتَ إِذَا أَحْسَنُ<sup>(١)</sup> قَوْلًا فَاعْلَمِ  
 وَمَا نِظَامُ النَّاسِ حَتَّمَا يَقَعُ  
 فِي فَشَلِ الرَّأْيِ وَفِي التَّنَازُعِ  
 وَاللَّهُ قَدْ أَوْصَى الْعِبَادَ أَجْمَعًا  
 كُونُوا عِبَادَ اللَّهِ إِخْوَانًا وَلَا  
 سِيَاسَةَ الْوَحْيِ هِيَ السِّيَاسَةُ  
 فَوَاجِبُ تَقَدُّمِ الْوَحْيِ عَلَى  
 وَلَا يَتِمُّ الْاجْتِمَاعُ دُونَ أَنْ  
 وَذَلِكَ الْقَائِدُ بِالْإِمَامِ  
 فَيُخَلَّفُ الْمُخْتَارَ فِي أُمَّتِهِ  
 مِثْلُ أَبِي بَكْرٍ وَمِثْلُ عُمَرَ  
 وَلِلْعُمَانِيِّينَ وَالْمَغَارِبَةِ  
 يُشَابِهُونَ الْعُمَرَيْنِ عَدْلًا  
 مَضَوْا عَلَى نَهْجِ الصَّوَابِ فَلَهُمْ  
 حُزْتُ الدُّعَا وَحُزْتُ وَصَفَ الْمُسْلِمِ  
 إِلَّا إِذَا مَا اتَّفَقُوا وَاجْتَمَعُوا  
 عَنْ رُتَبِ الدَّارَيْنِ أَيُّ مَانِعٍ  
 بَتَرَكَ مَا لِيَجْمَعِهِمْ قَدْ ضَيَّعًا  
 تَنَازَعُوا تَفَرَّقًا وَفَشَلًا  
 أَيَّنَ عُقُولُكُمْ أَوْلِي الرِّيَاسَةِ  
 عُقُولِنَا وَنَتْرَكَنَّ الْفُشَلَا  
 يَكُونُ فِينَا قَائِدٌ يُقَدِّمَنُ  
 يُعْرِفُ بَيْنَ فَهْمَا الْأَنَامِ  
 بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ فِي سِيرَتِهِ  
 وَمَنْ عَلَى سِيرَتِهِمْ قَدْ انْتَبَرَى<sup>(٢)</sup>  
 وَحَضْرَمَوْتِ أَمْرَاءِ غَالِبِهِ  
 وَوَرَعًا وَثِقَةً وَفَضْلًا  
 حُسْنُ الثَّنَا مَعَ الرِّضَا مِنْ رَبِّهِمْ

(١) قوله: «أنت إذا أحسن... إلخ» يشير إلى قوله تعالى: «وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِمَّنْ دَعَا إِلَى اللَّهِ وَعَمِلَ صَالِحًا وَقَالَ إِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ» [فصلت: ٣٣].

(٢) قوله: «انبرى»، أي: سار مباريًا لهم، أي: مماثلاً لهم.



## باب الإمام

يَلْزَمُ نَصْبُ قَائِمٍ فِي النَّاسِ  
 مُتَّفِقُونَ<sup>(١)</sup> لَا يُخَالِفُونَا  
 وَكُلُّ وَاحِدٍ بِخِلِّهِ اتَّثَقُ  
 وَسَيِّئَةٌ مِنْ أَهْلِ عِلْمٍ فِيهِمْ  
 وَهُمْ أَوْلُوا مَشُورَةَ الْإِمَامِ  
 وَقِيلَ إِنْ مَاتَ الْإِمَامُ وَنُصِبَ  
 نَبَحْتُ عَنْ أَحْكَامِ تِلْكَ الْعُقْدَةِ  
 وَذَلِكَ حَيْثُ الْأَمْرُ يُسْتَرَابُ  
 وَإِنْ يَكُنْ فِي مَوْضِعٍ تَغْلَبَا  
 فَالْبَحْثُ لَا يَلْزَمُ بَلْ يُطَاعُ  
 وَدَاخِلٌ فِي بَيْعَةٍ قَدْ أَشْكَلَتْ  
 فِي مَوْضِعِ الْإِشْكَالِ إِشْكَالٌ وَفِي  
 وَبَيْعَةُ الْأَعْلَامِ تَكْفِي مَنْ رَضِيَ  
 فِي أَرْبَعِينَ رَجُلًا أَكْيَاسٍ  
 بَعْضُهُمْ<sup>(٢)</sup> بَعْضًا مُوَافِقُونَ  
 بِمَا عَلَيْهِ مَعَهُ قَدْ اتَّفَقُوا  
 يُبَيِّنُونَ الْحُكْمَ حَيْثُ يَحْكُمُوا  
 نَصْبُهُمْ فَرَضٌ عَلَى الْأَنَامِ  
 مِنْ بَعْدِهِ سِوَاهُ فَالْبَحْثُ يَجِبُ  
 كَيْ لَا نُطِيعَ جَائِرًا فِي الْأُمَّةِ  
 وَإِنْ دَرَيْنَاهُ انْتَفَى الْإِيجَابُ  
 بِهِ أَوْلُوا الْفَضْلِ وَمَا تَقَلَّبَا  
 مِنْ حِينٍ مَا قِيلَ لَهُ مُطَاعُ  
 فَحُكْمُهُ حُكْمُ إِمَامِهِ ثَبَتَ  
 أَحْوَالِهِ مِنْ جَائِرٍ وَمُنْصِفٍ  
 بِهَا وَمَنْ كَانَ لَهَا لَمْ يَنْقُضِ

(١) قوله: «متفقون» خبر لمبتدأ محذوف، تقديره: هم متفقون.

(٢) بعضهم: إن رفعه على الابتداء أفصح من نصبه على المفعولية.



وَمُتَمَنُّونَ يُجْبَرُونَ  
إِذْ فِي امْتِنَاعِهِمْ تَلَاشِي الْبَيْعَةِ  
وَبَيْعَةٌ عَلَى الشَّرِّ كَبَيْعَةِ  
وَالْكُلِّ وَاجِبٌ بَأَنْ يُطَاعَا  
وَهُمْ أَوْلُو الْأَمْرِ فَتَلَزَمْنَا  
وَجُوبُ طَاعَةِ الْإِمَامِ الْعَادِلِ  
قَدْ ذَكَرَ الْقُرْآنُ كُلًّا مِنْهُمَا  
لَا شَكَّ أَنَّ مَنْ عَصَى الْإِمَامَا  
وَهُوَ خَلِيعٌ عِنْدَنَا فَيُبْرَى  
فَلَا يُؤَاوِيهِ عَنِ الْإِمَامِ  
وَجَائِزٌ<sup>(١)</sup> قَدْ قِيلَ أَنْ يُحْلَفَا  
يُحْلَفْنَ قَدْ قِيلَ بِالطَّلَاقِ

يُبَايِعُونَ لَوْ يُقَاتَلُونَ  
وَفِي تَلَاشِيهَا فَسَادُ الْأُمَّةِ  
عَلَى الدِّفَاعِ فِي وُجُوبِ الصَّفَقَةِ  
وَلَا يَصِحُّ خُلْفُهُمْ إِجْمَاعًا  
طَاعَتُهُمْ فِي الذِّكْرِ يُذَكِّرُنَا  
كَطَاعَةِ الرَّسُولِ فِي الدَّلَائِلِ  
فِي آيَةِ مُقْتَرِنِينَ فَاعْلَمَا  
عَلَى مَعَاصِي رَبِّهِ أَقَامَا  
مِنْهُ لِأَنَّهُ أَصَابَ الْكُفْرَا  
إِلَّا مُكَابِرٌ مِنَ الْأَنَامِ  
مَنْ خِفَتْ مِنْهُ الْغَدْرَ وَالتَّخْلَفَا  
وَسَائِرِ الْأَيْمَانِ وَالْعِتَاقِ

(١) قوله: «وجائز... إلخ» قلت: إن كان أراد أنهم أجازوا أن يُحْلَفُوا من خافوا منه الغدر بالطلاق والعتاق بمعنى القسم بهما فهذا لم يقل به أحد من العلماء، وإن كان قاله أحد فهو مردود على قائله، وإنما أرادوا في هذا الأمر إلزامه الطلاق والحنث إذا خان البيعة، وذلك أن يُحْلَفُوهُ أَوْ لَا برب العزة، ويغلظوا عليه، ثم يزيده فوق ذلك، وقل: إذا نكثت بيعتي فكل امرأة عندي أو أتزوجها فهي طالق مني، وكل عبد ملكته أو أملكه فهو معتوق، ونحو ذلك من الإلزامات، فهذا الذي رأيناه في آثار علمائنا من تحليف الخائن، أو من خيفت منه الخيانة، وهذا ومثله ليس من باب الحَلْفِ بغير الله؛ فليعلم، والله أعلم.



وَلَا أَرَى التَّحْلِيْفَ بِالطَّلَاقِ  
فَنَمْنَعَنَّهُ عَلَى الإِطْلَاقِ  
بِغَيْرِ عُدْرِ سَاقِطِ الْمَقَامِ  
مِنَ الإِمَامِ عِنْدَ ضَعْفِ السَّيْرِ  
لَهُ لِبُعْدِهِ عَنِ التَّقْرِيْبِ  
رَأَى مِنْ العِصْيَانِ فِيهِ فَاعْلَمَا  
إِنْ لَمْ يَكُنْ يُبْصِرُ مَا قَدْ أَبْصَرَ  
بِعِلْمِهِ فِيهِ كَمَا قَدْ نُصِّا  
يُوجِبُ كُفْرًا فَهَوَّ عَبْدٌ أَحَدَا  
وَلَيْسَ مِنْهُ تُقْبَلُ الْمَقَالَةُ  
ظُهُورُ ذَنْبِهِ لَدَى الأَنَامِ  
قَدْ أَنْكَرُوا عَلَيْهِ ضَعْفَ السَّيْرِ  
وَكَانَ قَدْ خَالَفَهُمْ تَمَرُّدًا  
فَلَيْسَ تُقْبَلُنْ لِيذَا دَعَاوَاهُ  
مِنْهُ إِذِ الْمُصِرُّ لَيْسَ مِنَّا  
لَهُ إِذَا تَخَذَلَهُ الرَّعِيَّةُ  
وَلَوْ رَأَى الْمَوْتَ إِذَا مَا قَامَا

وَجَوَّزُوا ذَلِكَ لِاسْتِثْنَاءِ  
لِأَنَّهُ مِنْ حَلْفِ النَّسَاقِ  
وَتَارِكِ مَعُونَةِ الإِمَامِ  
وَقِيلَ مَنْ يَبْرَأُ فِي السَّرِيرَةِ  
وَكَانَ عَاجِزًا عَنِ التَّوْبِ  
لَيْسَ لَهُ أَنْ يَنْصُرَنَّهُ لِمَا  
وَيَتَوَلَّى مَنْ لَهُ قَدْ نَصَرَ  
لَأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ قَدْ خُصَّ  
مَنْ ادَّعَى عَلَى الإِمَامِ حَدَا  
تَلَزَّمَهُ التَّوْبَةُ لَا مَحَالَةَ  
إِذْ مُوجِبُ العَزْلِ عَلَى الإِمَامِ  
وَأَنَّ أَهْلَ الفَضْلِ وَالْمَشُورَةِ  
وَطَالِبُوهُ بِالرُّجُوعِ لِلهُدَى  
هَذَا هُوَ الْمُوجِبُ لَا سِوَاهُ  
فَإِنْ أَبِي الْمَتَابِ يُبْرَأْنَا  
وَاحْتَلَفُوا هَلْ تَسَعُ التَّقِيَّةُ  
فَبَعْضُهُمْ أَلْزَمَهُ الْقِيَامَا

وَهِيَ الَّتِي أَفْتَى بِهَا هِلَالَ<sup>(١)</sup>  
 أَعْنِي الْجَلَنْدَاءَ ابْنَ مَسْعُودِ الْوَلِيِّ  
 قَاتَلَهُ جَيْشُ بَنِي الْعَبَّاسِ  
 يَطْلُبُهُ الْمَعْرُوفُ بِاسْمِ خَازِمِ  
 قَالُوا لَهُ ذَلِكَ لِلْوَرَاثِ  
 وَاِنْتَشَبَتْ بَيْنَهُمُ الْحَرْبُ فَلَمْ  
 وَقَدْ بَقِيَ هَلَالٌ وَالْإِمَامُ  
 قَالَ الْإِمَامُ لِهَلَالٍ مَا تَرَى  
 تَقَدَّمَ الْإِمَامُ حَتَّى قُتِلَا  
 كَانَ لَهُمْ كَأْسَدٌ فِي الصَّوْلَةِ  
 تَعَجَّبَ الْخَضْمُ وَمَنْ رَأَهُ  
 أَبْدَى ثِقَافَةً تُحِيرُ الذُّهْنَ  
 فَاسْتَشْهَدُوا<sup>(٢)</sup> وَقَدْ حَوَتْ جِلْفَارُ

إِمَامَهُ وَهُوَ الْفَتَى الْمِفْضَالُ  
 أَفْضَلُ مَنْ قَامَ بِقَطْرِنَا الْعَلِيِّ  
 فِي سَيْفِ شَيْبَانَ الْفَتَى الدَّعَّاسِ  
 فِي أَخْذِ سَيْفِهِ وَأَخْذِ الْخَاتِمِ  
 وَأَنْتَ لَسْتَ مِنْ ذَوِي الثَّرَاثِ  
 يَنْشَبُ<sup>(\*)</sup> إِلَى أَنْ قُتِلُوا فَمَا انْهَزَمَ  
 فَرْدَيْنِ لَمْ يَغْشَهُمَا انْهِزَامُ  
 قَالَ تَقَدَّمَ وَأَنَا فِيْمَنْ جَرَى  
 وَقُتِلَ الْقَاضِي وَرَأَهُ مُقْبِلًا  
 وَكَعْقَابِ الْجَوْ عِنْدَ الْجَوْلَةِ  
 فِي ذَلِكَ الْحَالِ بِمَا أَبْدَاهُ  
 مَعَ بَسَالَةٍ عَلَيْهَا يُثْنَى  
 مَشْهَدَهُمْ جَاءَتْ بِذَا الْأَخْبَارُ

(١) قوله: هلال: هو ابن عطية الخراساني، والجلندي بن مسعود، وهو أول أئمة عُمان، وهو من بني الجلندي من معولة بن شمس، وهو أفضل الأئمة، وقيل: أفضلهم الإمام سعيد بن عبد الله بن محمد بن محبوب؛ لأنه جمع العلم والعدل والشهادة، وكلهم أولوا فضل، رحمة الله عليهم جميعًا.

(\*) لم يَنْشَبْ يفعل كذا أي: ما زال، والمعنى استمر في القتال إلى أن قُتِلَ. (إسماعيل)

(٢) فاستشهدوا: بالبناء للمفعول. وجيلفار هي الصَّيْر، وتسمى اليوم رأس الخيمة وهي بلد واسع بجانب ساحل الخليج العربي، وهي تعد من إمارات الساحل المتصالح.



مِنْ رَبَّنَا وَالْعَفْوُ وَالْغُفْرَانُ  
 كَانَ هُنَاكَ أَبَدًا سَفْكَ دِمَا<sup>(١)</sup>  
 فَقَدَّمُوا الْأَنْفُسَ غَيْرَ خَائِنَةٍ  
 لَا دَوْلَةَ مِنْ دَوْلِ السُّلْطَانِ  
 لِبَلِّغِ الصَّلَاحِ فِي الْبَرِيَّةِ  
 فِي الدِّينِ أَنْ يَبْقَى الْإِمَامُ يَسْعَى  
 لِوَارِثِ الْمَقْتُولِ حِينَمَا عَلِمَ  
 سِيرَتُهَا بِالْعَدْلِ فِينَا زَاهِرَةٌ  
 يَقُومُ بِالْحَقِّ فَلَا يُلَامُ  
 مُسْتَعْفِيًا إِلَيْهِمْ إِعْلَانًا  
 بَعْدَ اتِّفَاقٍ مِنْهُ وَالْأَخْيَارِ  
 قَوْلٍ قَلِيلٍ لَا يَجُوزُ فَاعْرِفِ  
 إِقَالََةُ الْبَيْعَةِ فِي ذِي الْحَالَةِ  
 قَالُوا لَهُ إِنَّكَ لَنْ تُقَالَ  
 ذَاكَ أَبُو بَكْرٍ وَلَا تَرْغَبَا

عَلَيْهِمُ الرَّحْمَةُ وَالرِّضْوَانُ  
 لَوْ دَفَعُوا الْخَاتِمَ وَالسَّيْفَ لَمَا  
 لَكِنَّهُمْ لَمْ يَرْتَضُوا الْمُدَاهَنَةَ  
 كَانَ مُرَادُهُمْ رِضَى الرَّحْمَنِ  
 وَقَالَ قَوْمٌ تَسَعُ التَّقِيَّةُ  
 لِأَنَّهُ لَا شَكَّ أَقْوَى نَفْعًا  
 لَوْ دَفَعُوا الْخَاتِمَ وَالسَّيْفَ غُرْمَ  
 فَتَبَقَى دَوْلَةُ الْإِمَامِ ظَاهِرَةٌ  
 وَقِيلَ إِنَّ لَمْ يَقْدِرِ الْإِمَامُ  
 لَكِنْ عَلَيْهِ يُحْضِرُ الْإِخْوَانَ  
 وَالْخُلَفَاءَ فِي عَزْلِ الْإِمَامِ الشَّارِي  
 فِي أَكْثَرِ الْأَقْوَالِ جَائِزٌ وَفِي  
 وَهِيَ الَّتِي تُعْرَفُ بِالْإِقَالََةِ  
 قَدْ طَلَبَ الصَّدِيقُ أَنْ يُقَالَ  
 لَوْ لَمْ تَكُنْ جَائِزَةً مَا طَلَبَا

(١) دِمَا: بكسر الدال جمع دم.

وَالْمُسْلِمُونَ عَزَلُوا الْجُلْنَداَ  
 غَدَا كَوَاحِدٍ مِنَ الشُّرَاةِ  
 لِلإِخْتِبَارِ عَزَلُوهُ لَا سِوَى  
 فَلَمْ يَفُكُوهُ إِلَى أَنْ رَجَعَا  
 وَإِنْ يَكُنْ بِرَأْيِهِ قَدْ اعْتَزَلَ  
 يُتَوَبَّنْ مِنْهُ فَإِنْ لَمْ يَرْجِعْ  
 وَهَكَذَا عَنِ رَأْيِهِمْ مِنْ دُونِ أَنْ  
 لِأَنَّما الْعَزْلُ لَهُ أَسْبَابُ  
 وَقِيلَ بِالْعَجْزِ عَنِ الإِمَامَةِ  
 وَقِيلَ لَا يُعْزَلُ بَلْ يُقَوِّمُ  
 قَدْ عَجَزَ الإِمَامُ عَبْدُ الْمَلِكِ  
 أَقَامَ مُوسَى بْنُ عَلِيٍّ أَمْرَهُ  
 فَبَقِيَ الإِمَامُ فِي إِمَامَتِهِ  
 وَلَيْتَ مُوسَى نَجَلَ مُوسَى تَبَعَا  
 فَزَالَ<sup>(١)</sup> عَنْهُمْ وَمَا تَعَدَّى  
 يُمَسِي وَيُصْبِحَنَّ فِي الثَّقَاتِ  
 وَطَلَبُوا الرَّجْعَةَ مِنْهُ فَالتَوَى<sup>(٢)</sup>  
 لِأَمْرِهِمْ وَقَامَ فِيهِمْ وَسَعَى  
 مِنْ دُونِ رَأْيِهِمْ فَذَلِكَ لَا يَحِلُّ  
 فَهُوَ مُصِرٌّ وَبِهِ<sup>(٣)</sup> فَلْيُخْلَعِ  
 يُوَافِقْنَهُمْ فَلَيْسَ يُعْزَلَنَّ  
 إِلاَّ إِذَا سَتَّرَهَا المَتَابُ  
 يَجُوزُ عَزْلُهُ وَلَا مَلامَةَ  
 دَوْلَتُهُ مَنْ كَانَ مِنْهُمْ يَعْلَمُ  
 نَجَلَ حُمَيْدِ الفَاضِلِ الحَبْرِ الزَّكِيِّ  
 إِخْوَانُهُ كَذَلِكَ شَدُّوا أَرْزَهُ  
 حَتَّى غَدَا<sup>(٤)</sup> فِيهَا عَلَى اسْتِقَامَتِهِ  
 وَالِدَهُ فِي ذَاكَ حِينَ طَلَعَا

(١) فزال: أي: فما زال فحذف ما النافية كما قال ابن دريد:

أَزَالَ حَشْوَ رِيْطَةٍ مَوْضُونَةٍ

أي: لا أزل، والمعنى: أنه ما زایلهم ولا فارق جماعتهم، ولم يسخطه ذلك العزل.

(٢) فالتوى: أي: امتنع. (المصنف)

(٣) وبه: أي: بالإصرار.

(٤) غدا فيها: أي: مات. (المصنف)



يَعْزِلُهُ عَنْ أَمْرِهِ مِنْ غَيْرِ شَيْ  
فَتَقًا غَدَا فِي النَّاسِ ذَا شُجُونِ  
حَزْبَيْنِ فَازَ بَعْضُهُمْ وَوَفَّقُوا  
عَلَى الْهُدَى وَمَنْ بَرِي مِنْهُ شَقِي  
ذَهَابُهُمْ بِالْحَقِّ فِينَا يَشْهَدُ  
فِيهَا يَكُونُ حُجَّةً فِي الْحَقِّ  
نَاصِرِنَا الْمُرْشِدِ لِلْأَنَامِ  
وَمُرْشِدًا فِي الدِّينِ رُشْدًا ظَاهِرًا  
عَلَى الذُّنُوبِ مِنْهُ حَتْمًا يُبْرَأُ  
إِنْ لَمْ يَتَّبِعْ إِذْ حُكْمُهُ كَالْجَائِرِ  
عَلَى أُمُورِ الْمُسْلِمِينَ فَاعْلَمَا  
لَأَجْلِ تَهْمَةٍ تَرَاءَتْ عَنْهُ  
عَنِ الْوُثُوقِ كَيْفَ نَتْرَكَتَهُ  
وَبِخْشُونَةٍ عَلَيْهَا قَدْ أُلْفِ  
بِمِثْلِهَا قَدْ قِيلَ مُوسَى عَزَلَا<sup>(٢)</sup>

وَلَمْ يَسِرْ بِالْجَيْشِ لِلصَّلَاتِ لِكَيْ  
وَأَثَرَتْ فِتْنَتُهُ فِي الدِّينِ  
مِنْ أَجْلِهَا أَهْلُ عُمَانَ افْتَرَقُوا  
حِزْبُ أَبِي سَعِيدِ الْمُؤَفَّقِ  
وَحِزْبُهُمْ لَمْ يَبْقَ مِنْهُ أَحَدٌ  
إِذْ لَيْسَ تَخْلُو الْأَرْضُ مِنْ مُحِقِّ  
ذَهَابُهُمْ بِسَبَبِ الْإِمَامِ  
سَلِيلِ مُرْشِدٍ فَكَانَ نَاصِرًا  
وَإِنْ يَكُ الْإِمَامُ قَدْ أَصْرًا  
وَعَزْلُهُ يَلْزَمُ كُلَّ قَادِرٍ  
وَهَكَذَا يُعْزَلُ مَهْمَا اتُّهِمَا  
لِكِنَّهُ لَا يُبْرَأَنَّ مِنْهُ  
لَأَنَّ<sup>(١)</sup>\*(\*) الْإِتِّهَامَ يُخْرِجُنَّهُ  
وَإِنْ يَكُنْ بِقَسْوَةِ الْقَلْبِ عُرِفَ  
فَجَائِزٌ بِمِثْلِ ذَا أَنْ يُعْزَلَا

(١) قوله: لكن، وفي نسخة: لأن الاتهام، وهذا أولى عندي من الاستدراك.

(\*) وقد أثبتنا الصواب، وهو لأن. (إسماعيل)

(٢) عزلا: بالبناء للفاعل، أي: أن موسى بن أبي جابر الأزكوي أحد حملة العلم عزل محمد بن

أبي عفان عن الإمامة بمثل ذلك.



نَجَلُ أَبِي جَابِرٍ قُدِّمًا نَصَبًا  
 أَخْرَجَهُ لِكَوْنِهِ جَسُورًا  
 وَنَصَبُوا الْوَارِثَ نَجَلَ كَعْبٍ<sup>(١)</sup>  
 وَقِيلَ إِنَّ وَلِيَّ سِوَى الثَّقَاتِ  
 وَفِي عَدُوٍّ أَسْرُوا الْإِمَامَا  
 وَأَطْلَقُوهُ بَعْدَ قِيلِ الْأَوَّلُ  
 وَقِيلَ بَلْ إِمَامَةٌ الْأَخِيرِ  
 لِأَنَّهَا الْأَسِيرُ بِالْأَسْرِ غَدَا  
 وَبَيَعَةُ الْأَخِيرِ فِي ذَا الْحَالِ  
 فَكَيْفَ بِالْإِيَابِ مِنْهُ تُنْزَعُ  
 مِنْ غَيْرِ مَا جُرْمٍ سِوَى إِيَابِ  
 وَوَقَعَتْ فِي زَمَنِ الْخَلِيلِ  
 فَالْتَّرُكُ قِيلَ أَسْرُوهُ وَرَجَعُ  
 فَارْجِعُوا إِلَى الْخَلِيلِ وَاعْتَزَلُ  
 رَأَوْا بِأَنَّ النَّاسَ يَرْغَبُونَنا

نَجَلُ أَبِي عَمَّانَ ثُمَّ انْقَلَبَا  
 لَا يَقْبَلُ النُّصْحَ وَلَا الْمُشِيرَا  
 فَقامَ بِالْحَقِّ لَهُمْ مُلَبِّي  
 يُعْزَلُ إِلَّا إِنْ أَتَى التَّوْبَاتِ  
 وَغَيْرُهُ فِي الْمُسْلِمِينَ قَامَا  
 إِمَامُهُمُ وَالثَّانِي عَنْهُمْ يُعْزَلُ  
 تَثْبُتُ لَا إِمَامَةَ الْأَسِيرِ  
 كَوَاحِدٍ مِنَ الْوَرَى مُنْفَرِدَا  
 ثَابِتَةٌ مِنْ غَيْرِ مَا جِدَالِ  
 وَيُنْزَعَنَّ عِنْدَ ذَا وَيُخْلَعُ  
 مَنْ أَسَرَ الْعَدُوَّ لِلْأَصْحَابِ  
 سَلِيلِ شَاذَانَ الْفَتَى النَّبِيلِ  
 إِلَيْهِمْ مِنْ بَعْدِ مَا الْعَقْدُ وَقَعَ  
 ثَانِي الْإِمَامِينَ اخْتِيَارًا لَا فَشَلُ  
 إِمَامَةٌ<sup>(٢)</sup> الْخَلِيلِ يَطْلُبُونَنا

(١) قوله: الوارث: هو أول أئمة بني خروص، ولم أعلق على هؤلاء الأئمة؛ لأن لهم سيروا معلومة وتاريخًا مفردًا.

(٢) قوله: إمامة: تنازعها يرغبونا ويطلبونا؛ فانتصابها على الأول على نزع الخافض، وعلى الثاني مفعول به.



وَبَاطِلٌ تَعَدُّدُ الْإِمَامَةِ  
وَجَائِزٌ قَدْ قِيلَ إِنْ كَانَ قَطَعُ  
كَانَ زَمَانُ الرُّسْتَمِيِّينَ <sup>(١)</sup> ظَهَرَ  
وَهُوَ زَمَانُ الْعَدْلِ فِي عُمَانَا  
وَإِنْ تَلَاقَى مُلْكُهُمْ وَاتَّصَلَا  
لِلْمُسْلِمِينَ يَرْجِعَنَّ النَّظْرُ  
مَنْ يَرْتَضُونَهُ لِهَذَا الْأَمْرِ  
وَمَنْ يَكُنْ حُدَّ عَلَى الزَّنَا فَلَا  
وَقِيلَ بَلْ يُقَدَّمَنَّ إِنْ صَلَحَا  
وَأَنْتَ تَدْرِي أَنَّه لَا يَصْلُحَنَّ  
فَكَيْفَ يَصْلُحَنَّ لِلْخِلَافَةِ  
كَذَاكَ مَنْ حُدَّ عَلَى الْقَذْفِ فَقَدْ  
وَقِيلَ بَلْ هَذَا يُقَدَّمْنَا

فِي سِيرَةٍ كَذَاكَ فِي وِلَايَةِ  
بَيْنَهُمَا الْعَدُوُّ أَوْ بَحْرٌ مَنَعُ  
بِالْعَدْلِ فِي الْغَرْبِ عَلَى مَا قَدْ شَهَرَ  
أَيْمَةٌ قَدْ أَظْهَرُوا الْإِحْسَانَا  
فَكُلُّ وَاحِدٍ بِذَاكَ انْعَزَلَا  
مِنْهُمْ وَمِنْ غَيْرِهِمْ تَخَيَّرُوا  
يُقَدِّمُونَهُ بِغَيْرِ شَجَرٍ  
يُقَدِّمَنَّ هَاهُنَا وَإِنْ عَلَا  
إِذْ ذَاكَ عَنْهُمْ بِمَتَابِهِ امْتَحَى  
كُفْرًا عَفِيفَةً بِهِ تُزَوِّجَنَّ  
أَشْهَدُكُمْ أَنِّي أَرَى خِلَافَةَ  
يُمنَعُ مِنْهَا يَقْعُدَنَّ حَيْثُ قَعَدُ  
وَلَا أَرَى فِيهِ الصَّوَابَ عَنَّا

(١) قوله: الرُّسْتَمِيِّينَ: هم قوم من فارس قيل إنهم هم الذين عناهم النبي ﷺ بقوله: «لو تعلق الدين بالثريا لنالته رجال من فارس»، وهم أئمة عدل مشهورون، ظهرت دولتهم في المغرب في القرن الثالث، وقد تتابع منهم خمسة أئمة كلهم في ولاية المسلمين، أولهم: عبد الرحمن بن رستم ثم ابنه عبد الوهاب بن عبد الرحمن ثم ابنه أفلح بن عبد الوهاب ثم ابنه محمد بن أفلح ثم ابنه حاتم بن محمد، وقد عمَّروا في أيامهم تيهرت، وسيرتهم فيها وفي غيرها مشهورة، وبالعدل المذكورة، رضي الله عنهم وجزاهم عن المسلمين أفضل الجزاء، وجمعنا بهم في دار النعيم الذي لا ينفد بجاه سيدنا ونبينا محمد ﷺ.

فَالْخُلْفُ فِي الْقَبُولِ لِلشَّهَادَةِ  
 فَكَيْفَ نَقَبَلْنَاهُ إِمَامًا  
 كَذَلِكَ الْأَعْمَى فَلَا يُقَدِّمُ  
 نَخْتَارُهُ لِصِحَّةٍ فِي جِسْمِهِ  
 قَدْ نَعَتَ الْقُرْآنُ طَالُوتَ بِمَا  
 فَلَا يُقَدِّمُ جَاهِلٌ وَجُوزًا  
 بِشَرْطٍ أَنْ لَا يُمُضِيَنَّ نَظْرًا  
 لِأَنَّهُ بِالْعِلْمِ لَا بِالْجَهْلِ  
 وَقِيلَ فِي مَشُورَةِ الْإِمَامِ  
 وَيَكْفِي فِي ذَلِكَ مَنْ قَدْ حَضَرَ  
 وَقِيلَ بَلْ نَدَبٌ إِذَا لَمْ تُشْتَرَطْ  
 وَإِنْ يَكُنْ لِلْأَمْرِ أَهْلًا جَمْعًا  
 فَقِيلَ لَا يَلْزِمُهُ وَإِنْ شَرَطُ  
 لِأَنَّ شَرْطَهَا يُخَالِفُنَا  
 لِأَنَّهُ قَدْ سُنَّتِ الْإِمَارَةَ  
 يَلْزِمُنَا اتِّبَاعُهُ وَلَوْ لَزِمَ  
 يَكُونُ تَابِعًا وَمَتَّبِعًا فَلَا

مِنْهُ إِذَا تَابَ بِهِدِي الْحَالَةَ  
 وَإِنَّ لِلْجَلْدِ بِهِ ارْتِسَامًا  
 كَذَلِكَ الْأَخْرُسُ ثُمَّ الْأَعْجَمُ  
 وَعَقْلِهِ وَسَعَةِ فِي عِلْمِهِ  
 ذَكَرْتُهُ فَاسْتَوْجَبَ التَّقْدِمَا  
 لِلِاضْطِرَارِ عِنْدَ مَنْ تَجَوَّزَا  
 مِنْ دُونِهِمْ وَلَا يُجَهِّزُ عَسْكَرًا  
 يُقَامُ فِي النَّاسِ مَنَارُ الْعَدْلِ  
 فَرَضَ عَلَيْهِ لِأُولِي الْإِسْلَامِ  
 مِنْهُمْ لِأَنَّ جَمْعَهُمْ تَعَذَّرَا  
 عَلَيْهِ وَالْوُجُوبُ بِالشَّرْطِ فَقَطْ  
 عِلْمًا وَرَأْيًا وَسِيَّاسَةً مَعَا  
 ذَاكَ بَلِ الشَّرْطُ لَدَيْهِ قَدْ سَقَطُ  
 لِمَا عَلَيْهِ الْأَمْرُ فِيمَا سُنْنَا  
 لِيَتَّبِعَنَّ جَمِيعُنَا آثَارَهُ  
 عَلَيْهِ أَنْ يَتَّبِعَ فِيهَا يَنْهَدِمُ  
 أَرَاهُ إِلَّا الدَّوْرَ فِيهِ دَخَلَا



أَفْتَى الرَّبِيعُ<sup>(١)</sup> وَأَبُو غَسَّانَا  
وَذَاكَ فِي النُّكَارِ<sup>(٢)</sup> حَيْثُ أَنْكَرُوا  
وَزَعَمُوا بِأَنَّهُمْ قَدْ بَايَعُوا  
فَأرْسَلُوا رَسُولَهُمْ لِلْمَشْرِقِ  
فَأَفْتَيَاهُ بِثُبُوتِ الْعَقْدِ  
فَقَاتَلُوهُ قَبْلَ أَنْ يَرْجِعَ مَنْ  
فَكَانَتِ الْفُرْقَةُ فِيهِمْ بَاقِيَةً  
لَكِنَّهُ قَدْ ظَهَرَ الْإِمَامُ  
وَإِنْ عَرَاهُ صَمَمٌ مِنْ بَعْدِ مَا  
لَا يُعْزَلَنُ<sup>(٣)</sup> بِذَاكَ لَكِنْ يُجْعَلُ  
شُعَيْبُ الرَّسُولِ قَدْ أُصِيبَا  
مَنْ بَعْدَ تَبْلِيغِ فَلَا يَتَمُّ  
وَيَلْزَمُ الْإِمَامَ أَنْ يَخْتَارَا

بِأَنَّ ذَاكَ بَاطِلٌ عَيْنَانَا  
إِمَامَةَ الْإِمَامِ حِينَ غَيَّرُوا  
عَلَى اشْتِرَاطِ الشُّورِ فِيهِ نَازَعُوا  
فَكَانَ فِي الْحَجِّ بِذَيْنِ يَلْتَقِي  
وَبُطْلِ شَرْطِهِمْ بِهِذَا الْحَدِّ  
قَدْ أَرْسَلُوهُ بِالْجَوَابِ لِلْفِتَنِ  
وَعَنْ قَضَاءِ اللَّهِ مَا مِنْ وَاقِيَةٍ  
عَلَيْهِمْ وَانْتَشَرَ الْإِسْلَامُ  
صَارَ إِمَامًا أَوْ أَصَابَهُ الْعَمَى  
عَنْهُ لِذَاكَ نَائِيًا يُفْصَلُ<sup>(٤)</sup>  
بِأَفَةِ الْعَمَى وَفِي يَعْقُوبَا  
لِقَائِلٍ فِي ذَاكَ لَا يَوْمُ  
فِي النَّاسِ مَنْ وَلَاهُمْ جِهَارَا

(١) قوله: أفتى الربيع: هو ابن حبيب المحدث المشهور، وأبو غسان: حاتم بن منصور، وهما من

تلاميذ أبي عبيدة مسلم ابن أبي كريمة..

(٢) قوله: النكار: هم قوم من الإباضية أنكروا إمامة عبد الوهاب بن عبد الرحمن، وخرجوا

عن طاعته، فخالفوا المسلمين، وكان منهم العالم الحافظ نفاث بن نصر فلم تطل أيامهم...

﴿إِنَّ الْبَطْلَ كَانَ زَهُوقًا﴾ [الإسراء: ٨١].

(٣) قوله: لا يعزلن: عزل الإمام عن الإمامة خلعه منها.

(٤) يُفْصَلُ: أي: يُبَيِّنُ.

لَأَنَّهَا أَمَانَةٌ لِلَّهِ فَلَا  
 وَيُسْتَتَابُ حِينَ وَلَى السُّفَهَا  
 وَلَيْسَ فِي الْقُرْبِ لَهُ بِالنَّسَبِ  
 إِذْ لَيْسَ لِلْأَنْسَابِ هَاهُنَا مَحَلٌّ  
 أَكْرَمُكُمْ أَنْتَاكُمْ لَمْ تَدَعِ  
 وَفِي أُمَّةِ الْعُمَانِيِّينَا  
 فَارْتَابَ مِنْهَا أَهْلُ حَضْرَمَوْتِ  
 وَمَا دَرَوْا بِأَنَّ ذَاكَ مَصْلَحَتُهُ  
 فَذَلِكَ الْوَالِي غَدَا وَلِيَا  
 فَالْقُرْبُ مِنْ إِمَامِهِ فِي النَّسَبِ  
 إِنْ طَلَبَ الْجَبَاهُ<sup>(٣)</sup> عَزَلَ وَالِي  
 وَلَا يُكَلَّفُونَ أَنْ يُبَيِّنُوا  
 وَسِتْرُ رَبِّ الْعَالَمِينَ فِي الْوَرَى  
 وَلِلْإِمَامِ يَشْتَرِي الْعَبِيدَا  
 لِأَنَّهُ الْأَمِينُ وَالنَّاظِرُ فِي

تُؤَمِّنَنَّ خَائِنًا مِنَ الْمَلَا<sup>(١)</sup>  
 إِذْ قَدْ يَكُونُ مِنْهُ ذَاكَ سَفَهَا  
 مُسَوِّغٌ لِذَاكَ فَلْيُجْتَنَبِ  
 بَلْ حَالَةُ التَّقْوَى تُرَاعَى أَنْ تَحِلَّ  
 قَطُّ لِذِي الْأَنْسَابِ مَا قَدْ يَدْعِي  
 تَقْدِمَةً كَانَتْ لِلْأَقْرَبِينَ  
 فَسَأَلُوا عَنْ ذَاكَ أَيَّ مُفْتِي  
 وَجَمَعَهُ الْأَمْرَيْنِ وَصَفَا<sup>(٢)</sup> أَصْلَحَهُ  
 إِذْ كَانَ فِيهِمْ فَاضِلًا تَقِيًا  
 مَا زَادَهُ إِلَّا عَظِيمَ الرَّتَبِ  
 يَعْزِلُهُ إِمَامُهُ فِي الْحَالِ  
 عَلَيْهِ مَا أَحَدَثَهُ وَيُعْلِنُوا  
 لَا يَنْبَغِي أَنْ يُهْتَكَنَ مَا سَتَرَ  
 مِنْ بَيْتِ مَالِ اللَّهِ وَالْحَدِيدَا  
 مَصْلَحَةَ الْأُمَّةِ طُرًّا فَاعْرِفِ

(١) الملا: الخلق.

(٢) قوله: وصفًا: تمييز.

(٣) قوله: الجباه: هم أعيان القوم، أصحاب الحل والعقد.



وَكُلُّ مَا فِيهِ اخْتِلَافُ الْعُلَمَاءِ  
 بَلْ لِلْإِمَامِ أَخْذُهُ إِذَا رَأَى  
 وَلِوُجُوبِ طَاعَةِ الْإِمَامِ  
 فِي كُلِّ قَوْلَيْنِ إِذَا مَا حَكَمَا  
 وَلَيْسَ لِلْوَالِي بَأَنْ يُقِيمَا  
 إِلَّا إِذَا أَمَّرَهُ الْإِمَامُ  
 وَلَا يُقَامُ مِنْ أَوْلِي الْخِلَافِ  
 لِأَنَّمَا اعْتَقَادُهُ يَحْمِلُهُ  
 لِأَنَّهُ يَعْتَقِدُ الْفَوْزَ وَإِنْ  
 وَالشَّارِي لَا يَجُوزُ أَنْ يَسْتَأْجِرَا  
 لِأَنَّهُ الْأَجِيرُ لِلْإِسْلَامِ  
 وَجَائِزٌ لِنَفْسِهِ إِذَا خَلَا  
 فَتَرْكُهُ وَأَخْذُهُ لَمْ يَلْزَمَا  
 ذَاكَ وَتَرْكُهُ لَهُ إِذَا يَشَأُ  
 يَرْتَفِعُ الْخِلَافُ فِي الْأَنَامِ  
 بِوَاحِدٍ فَأَخْذُ ذَاكَ لَزِمَا  
 مُعَدَّلًا لَوْ كَانَ مُسْتَقِيمًا  
 مَعَ وُجُودِهِ أَوْ الْحُكَّامِ  
 مُعَدَّلٌ<sup>(١)</sup> قِيلَ بِلَا خِلَافِ  
 عَلَى تَسَاهُلٍ إِذَا عَدَّلَهُ  
 عَصَى فَكَيْفَ مِثْلُ ذَا يُعَدَّلَنُ  
 لِلنَّاسِ بَعْدَ قَطْعِهِ ذَاكَ الشَّرِي  
 وَأَنَّهُ مِنْ جُمْلَةِ الْخُدَّامِ  
 مِنْ خِدْمَةِ الْإِمَامِ فِيمَا نُقِلَا

### باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

وَالْأَمْرُ وَالنَّهْيُ عَلَى الْعِبَادِ  
 وَهُوَ عَلَى الْوُلَاةِ وَالْأَيِّمَةِ  
 لِأَنَّهُمْ لِذَلِكَ قَدْ تَجَرَّدُوا  
 فَفَرْضٌ عَلَى الْقَادِرِ فِي الْبِلَادِ  
 أَشَدُّ مِنْ وُجُوبِهِ فِي الْأُمَّةِ  
 وَقَصْدُوهُ فِي الَّذِي قَدْ قَصَدُوا

(١) قوله: مُعَدَّلٌ: هو الذي يعدل الشهود، ومن يريدونه واليًا أو جانيبًا أو وكيلًا.



وَقِيلَ مَنْ قَدْ تَرَكَ الْإِنْكَارَا  
لِكَوْنِهِ قَدْ اسْتَحَقَّ اللَّعْنَا  
وَجُوبُهُ بِالْعَقْلِ وَالْبَعْضُ يَرَى  
وَالأَوَّلُ الْمَأْثُورُ عَنِ بَشِيرِ<sup>(١)</sup>  
وَالثَّانِي عِنْدَنَا مَقَالُ الْأَكْثَرِ  
فَالشَّرْعُ قَدْ بَيَّنَّ مَا يَحِلُّ  
فَمَنْ رَجَا الْقَبُولَ يُنْكَرُنَا  
وَإِنْ يَكُنْ لَمْ يَخَفِ الضَّرَّ وَلَمْ  
فَبَعْضُهُمْ أَلْزَمَهُ أَنْ يُنْكَرَا  
وَإِنْ يَخَفُ ضُرًّا فَبِالْجَنَانِ<sup>(٢)</sup>  
وَذَاكَ هُوَ أضعْفُ الْإِنْكَارِ  
لِأَنَّهُ إِنْ رَكِبَ الْمَحْذُورَا  
وَذَاكَ هُوَ النَّفْلُ فِي التَّغْيِيرِ  
كَمَثَلِ مَنْ بَادَرَ لِلْإِرْشَادِ  
وَهُوَ عَلَى ثَلَاثَةِ مَعَانِي

عَنْ مُنْكَرٍ فِيهِ شَرِيكًا صَارَا  
مَنْ لَمْ يُعْيِرْ مُنْكَرًا قَدْ عَنَّا  
وَجُوبُهُ بِالشَّرْعِ وَهُوَ مَا أَرَى  
نَجَلِ مُحَمَّدِ الْفَتَى الْخَبِيرِ  
إِذْ لَيْسَ لِلْعَقْلِ هُنَا مِنْ أَثَرِ  
وَمَا عَلَيْنَا يَحْرُمَنْ لَا الْعَقْلُ  
حَتْمًا وَمَنْ خَافَ فَيُعْذَرُنَا  
يَرْجُ الْقَبُولَ فَالْخِلَافُ قَدْ رُسِمَ  
فِي ذَاكَ وَالْبَعْضُ يَرَى أَنْ يُعْذَرَا  
يُنْكَرُ وَهُوَ بَعْضُ ذَاكَ الْجَانِي  
فَإِنْ يَزِدُ فَالْفَضْلُ فِيهِ جَارِي  
يَكُونُ فِي ذَاكَ إِذَا مَا جُورَا  
وَقَدْ يَكُونُ النَّفْلُ فِي الْمَأْمُورِ  
مَا بَيْنَ حَاضِرٍ وَبَيْنَ بَادِي  
بِالْيَدِ وَاللِّسَانِ وَالْجَنَانِ

(١) قوله: بَشِير: تقدم ذكره.

(٢) قوله: فَبِالْجَنَان: هو بفتح الجيم القلب، وهو أضعف الإنكار.



وَبِاللِّسَانِ سَائِرَ الْأَنَامِ  
 إِنَّكَارُهُ بِقَلْبِهِ قَدْ يُجْزِي  
 إِنَّكَارُهَا لَا النَّطْقُ بِاللِّسَانِ  
 فَيَرْحَمُ اللَّهُ الضَّعِيفَ الْعَانِي  
 إِنَّكَارُهَا بِالْفِعْلِ أَوْ بِالْقِيلِ  
 وَالْمُؤْمِنَاتِ فِي الْهُدَى يَقِينَا  
 وَهَكَذَا عَنِ ضِدِّهِ يَنْهَوْنَا  
 مِثْلَ الْفَتَى فِي آيَةٍ فِي التَّوْبَةِ  
 فِي الْوَصْفِ فَالْكُلُّ لِذَاكَ حَاوِي  
 وَاللَّهُ يُؤْتِي فَضْلَهُ لِمَنْ وَمَنْ (٢)  
 بِخَفْضِ صَوْتِهَا بِذَاكَ تُعْذَرُ  
 إِذْ لَا يُعْيِرُ مُنْكَرٌ بِمُنْكَرٍ  
 جَهْرًا وَلَكِنْ خُفْيَةً لِلرَّبِّ  
 مَنَاصِبًا تَخْتَصُّ بِالْأَحْرَارِ  
 مِنْهَا نَصِيبٌ عِنْدَ أَهْلِ الْمِلَّةِ

يَلْزَمُ بِالْأَيْدِي ذَوِي الْأَحْكَامِ  
 وَمَنْ يَكُنْ لَمْ يَسْتَطِعْ لِعَجْزِ  
 كَذَلِكَ الْمَرْأَةُ بِالْجَنَانِ  
 وَالْكُلُّ فِي الْعَجْزِ عَلَى مَكَانِ  
 وَاسْتَخْرَجَ الْمُحَقِّقُ الْخَلِيلِيُّ (١)  
 مِنْ قَوْلِهِ فِي وَصْفِ الْمُؤْمِنِينَ  
 بَأَنَّهُمْ بِالْعُرْفِ يَأْمُرُونََا  
 قَدْ جَعَلَ الْمَرْأَةَ فِي التَّسْوِيَةِ  
 وَالِاشْتِرَاكِ يَقْتَضِي التَّسَاوِي  
 وَهُوَ لَعَمْرُ اللَّهِ تَخْرِيجٌ حَسَنٌ  
 وَحَيْثُ كَانَتِ النِّسَاءُ تُؤْمَرُ  
 وَذَا هُوَ الْوَجْهُ لِقَوْلِ الْأَكْثَرِ  
 مِنْ تَمَّ فِي الْإِحْرَامِ لَا تُلَبِّي  
 وَإِنَّ فِي الْأَمْرِ وَفِي الْإِنْكَارِ  
 وَهِيَ الرِّيَاسَاتُ وَمَا لِنِسْوَةِ

(١) هو العلامة سعيد بن خلفان بن أحمد، وقد سبق ذكره.

(٢) قوله: لِمَنْ وَمَنْ: أي لمن شاء ولمن أراد.



وَقَائِلُ أَرْسَلَنِي فُلَانٌ  
 يُرِيدُ تَفْرِيقَهُمْ عَن مُنْكَرٍ  
 لِأَنَّهُ مِثْلُ خِدَاعِ الْحَرْبِ  
 وَالْأَمْرِ بِالطَّاعَةِ هُوَ الْأَمْرُ  
 فَسُمِّيَ الْمَعْرُوفُ حَيْثُ عُرِفَا  
 وَضِدُّهُ الْمُنْكَرُ حَيْثُ أَنْكَرَا  
 وَمَنْ رَأَى مَنْ يَفْعَلَنَّ فِعْلًا  
 فَلِاحْتِمَالِ الْحَقِّ لَيْسَ يَلْزَمُهُ  
 مِثَالُهُ عَبْدٌ لَهُ قَدْ غَسَلَا  
 فَلِاحْتِمَالِ أَنَّهُ مُسْتَأْذِنٌ  
 وَهَكَذَا إِذَا سَقَى بِمَاءٍ  
 وَلِلنَّزَاهَاتِ وَلِلتَّوَرُّعِ  
 وَمُنْكَرٌ إِحْرَاقُ الْبَانِيَانِ  
 إِنْ سَتَرُوهُ مَا عَلَيْنَا الْبَحْثُ عَن  
 وَلَعِبُ الْعَيْدِ مُنْكَرٌ فَمَنْ  
 وَلَعِبُ الشُّطْرَنْجِ يُنْهَى عَنْهُ  
 وَمَنْ أَرَادَهُ لِعِلْمِ الْحَرْبِ  
 وَاللَّهُوِ اللَّي لَا تُصْلِحُ

إِلَيْكُمْ أَتَاكُمْ السُّلْطَانُ  
 لَا بَأْسَ لَوْ كَانَ بِذَلِكَ مُفْتَرِي  
 وَمَا عَلَى مُخَادِعٍ مِنْ كِذْبٍ  
 بِالْعُرْفِ وَالْعِضْيَانِ هُوَ النُّكْرُ  
 شَرْعًا وَبَيْنَ الْمُسْلِمِينَ أُلْفَا  
 شَرْعًا وَصَارَ بَيْنَنَا مُسْتَنْكَرَا  
 يَحْتَمِلُ الْحَقَّ مَعَا وَالْبُطْلَا  
 إِنْكَارُهُ عَلَيْهِ فِيمَا نَعْلَمُهُ  
 مِنْ مَاءِ قَوْمٍ وَجْهَهُ قَدْ جَهَلَا  
 لِرَبِّهِ إِنْكَارُهُ مَا عَيْنُوا  
 قَوْمٍ هُمَا فِي ذَاكَ بِالسَّوَاءِ  
 عَن مِثْلِ ذَا أَيِّ مَقَامٍ أَرْفَعِ  
 مَوْتَاهُمْ بَيْنَ أَوْلِي الْإِيمَانِ  
 فِعْلِهِمْ أَوْ أَظْهَرُوهُ يُنْكَرَنَّ  
 رَأَهُمْ يَزْجُرُهُمْ وَيَمْنَعَنَّ  
 وَهُوَ حَرَامٌ فَلْيَغْيِّرْنَهُ  
 جَاذَ عَلَى بَعْضِ مَقَالِ الصَّحْبِ  
 لغيره تُكْسَرُ حِينَ تُلْمَحُ



لأنَّه لَيْسَ بِذِي انْتِفَاعٍ  
بِأَنَّ ضَرْبَ الطَّبْلِ لَا بَأْسَ بِهِ  
ذَاكَ الَّذِي عَلَيْهِ مُسْتَقِيمٌ  
لِلَّهِوِ لَكِنْ لِمَعَانِ الْعَدْلِ  
وَكَاجَابَةِ الصَّرِيخِ النَّائِي  
أَوْ اجْتِمَاعِ بَيْنَهُمْ سَدِيدٍ  
يَجُوزُ لِامْتِنَاعِهِ إِنْ لَمْ يُجِبْ  
لَا تَمْنَعُ الْحَقَّ وَلَا يَفُوتُ  
فَالْبَيْتُ لَا يُكْسَرُ لِلدُّيُونِ  
يُتْلَفُ وَالْبَنْجُ وَمَا فِيهِ ثَمَنٌ  
يُتْلَفُ دُونَ الْغُرْمِ لِلْأَمْوَالِ  
هَمَّ بِتَحْرِيقِ بَيْوتِ فَقَعْدٍ  
تَحْرِيقُهَا مَا هَمَّ فَافْهَمَ رَجَزِي  
مَنْ حَرَّقَ الْعِجَلَ هُوَ الْكَلِيمُ

مِنْ كُلِّ مَا كَانَ مِنَ الْأَنْوَاعِ  
رَوَى ابْنُ مَحْبُوبٍ لَنَا عَنْ صَاحِبِهِ  
فِي قَوْلِهِمْ وَيُحْرَقُ الْأَدِيمُ<sup>(١)</sup>  
وَلَمْ يُرْخِصُوا بِضَرْبِ الطَّبْلِ  
وَذَاكَ كَالِإِرْهَابِ لِلْأَعْدَاءِ  
وَكَدَعَاءِ لِصَلَاةِ الْعِيدِ  
وَكَسْرُ بَيْتِ جَائِرٍ وَمُغْتَصِبٍ  
لِأَنَّ مَا الْأَقْفَالَ وَالْبُيُوتُ  
وَلَمْ يُجِزُوا ذَاكَ فِي الْمَدْيُونِ  
وَالْخَمْرِ إِنْ بَانَ يُرَاقُ وَالتَّنُّ<sup>(٢)</sup>  
وَكَلُّ مُسْكِرٍ بِهَذَا الْحَالِ  
فَقَدْ أَرَاكَ الْمُصْطَفَى الْخَمْرَ وَقَدْ  
هَدَّاهُمْ بِذَلِكَ لَوْ لَمْ يَجْزِ  
وَكَسَرَ الْأَضْنَامَ إِبْرَاهِيمُ

(١) قوله: الأديم: أي: الإهاب.

(٢) التَّنُّ: هو الدخان، وسبق لنا التردد فلا عبرة به طبعًا، إذ صح أن هذا اللفظ يطلق في جزيرة العرب وغيرها على ما يعرف في غيرها بالدخان أو التبغ، وحكم ما يشاكلها من المخدرات حكم هذه التي ذكرها المصنف؛ إذ في إتلافها تغيير المنكر وإزالة المفساد. (أبو إسحاق)

إِذْ فُتِنُوا بِذَلِكَ الشَّقِيِّ<sup>(١)</sup>  
 يَكُونُ قَطْعُ يَدِهِ مُبَاحًا  
 فَلَمْ يَكُنْ مِنْ سَارِقٍ أَحْفًا  
 وَذَا لِسُوقِ الْمُسْلِمِينَ قَدْ هَتَكَ  
 فَمِنْ هُنَاكَ قَطَعُهُ جَازَ وَحَلَّ  
 أَوْ أَنَّهُ لَازِمٌ فِعْلَ النُّكْرِ  
 وَنَفْيُهُ إِذَا افْتَضَى الْمَنْظُورُ<sup>(٢)</sup>  
 مِنْ بَلَدٍ وَلَوْ أَصَابَ الْعَسْفَا  
 يُنْفُونَ مِنْهَا وَهُوَ عِنْدِي الْمُسْتَحَبُّ  
 وَلَمْ يَكُنْ مِنْ مَالِهَا تَأَصَّلُوا  
 وَهَكَذَا الْقَدِيمُ فِيهَا يُوجَدُ  
 بِالْقَيْدِ يُرَدُّ عَنْ حَسَبِ مَا رَأَوْا  
 يُفِيدُ أَنَّ النَّفْيَ لِلْمُعَاقِبِ  
 كَانَ عُقُوبَةً فَكَيْفَ يُمْنَعَنْ  
 فِي عَصْرِهِمْ لِأَجْلِ الْإِسْتِرَابَةِ  
 وَامْتَنَعَتْ عَنْ صُحْبَةِ الثَّقَاتِ

وَكَانَ قَدْ صِيغَ مِنَ الْحَلِيِّ  
 فِي سُوقِنَا مَنْ شَهَرَ السَّلَاحَا  
 لِأَنَّهُ بِأَمْرِنَا اسْتَخَفَّا  
 لِأَنَّمَا السَّارِقُ لِلْحِرْزِ انْتَهَكَ  
 فِي هَتَكَ مِثْلِهِ عَلَى الْأَمْرِ خَلَلٌ  
 وَمَنْ أَبِي عَنْ امْتِثَالِ الْأَمْرِ  
 فَلِلْإِمَامِ السَّجْنُ وَالتَّعْزِيرُ  
 وَقِيلَ دُونَ رَأْيِهِ لَا يُنْفَى  
 قَالَ أَبُو الْمُؤَثِّرِ أَصْحَابُ الرَّيْبِ  
 وَذَلِكَ إِنْ كَانَ عَلَيْهَا نَزَلُوا  
 فَمَنْ لَهُ أَصْلٌ بِهَا لَا يُطْرَدُ  
 لَكِنَّهُ بِالْحَبْسِ وَالتَّعْزِيرِ أَوْ  
 وَظَاهِرُ الْقُرْآنِ فِي الْمُحَارِبِ  
 عُقُوبَةٌ كَالْقَطْعِ وَالْقَتْلِ وَإِنْ  
 وَقَدْ نَفَى الْمُخْتَارُ وَالصَّحَابَةُ  
 إِنْ وَجَبَ الْحَبْسُ عَلَى الْفِتَاةِ

(١) قوله: «بذلك الشقي»، يعني: السامري.

(٢) قوله: «المنظور»، أي: النظر. (المصنف)



فَجَائِزٌ فِي جِدِّهَا أَنْ يُجْعَلَ  
وَإِنْ أَبَتْ مِنْ كُلِّ ذَا فَتُضْرَبُ  
وَحَامِلٌ تَسْتَوْجِبُ الْحَبْسَ فَلَا  
لِأَنَّ ذَاكَ لَا يَضُرُّ الْحَمَلَا  
لَا يُمْنَعُ الْمَحْبُوسُ مِنْ أَنْ يَعْمَلَ  
لِأَنَّ ذَاكَ لَا يُنَافِي الْمَقْصِدَا  
وَكُلُّ مَسْجُونٍ بِحَقِّ قَتْلٍ  
بَعْضُهُمْ لَيْسَ يَرَى التَّضْمِينَ  
فَذَلِكَ الْمَسْجُونُ كَالْأَمَانَةِ  
مِنْ مَالِهِ يَضْمَنُهُ أَوْ يُجْعَلُ  
لِأَنَّ ذَاكَ خَطَأٌ جَنَاهُ  
رَأَى الصَّلَاحَ لِلْأَنَامِ طُرًّا  
وَالْقَوْلُ أَنَّهُ أَمَانَةٌ تَلْفُ  
إِنْ لَمْ يَكُنْ فِي ذَاكَ قَدْ تَعَدَّى  
مِنْ مَالِهِ يَغْرُمُهُ لِلتَّعْدِيَةِ  
وَوَارِثُ بِنِ كَنْبِ الْخُرُوصِي

حَبْلٌ وَيَسْحَبُونَهَا لِتَقْبَلَا  
بَأْمْرِ مَنْ بِأَمْرِهِ تَسْتَوْجِبُ  
يَضُرُّ فِي الْمَضِيقِ أَنْ تُدَخَّلَا  
مَا دَامَ فِي الْبَطْنِ لِذَاكَ حَلًّا  
لِنَفْسِهِ أَوْ أُجْرَةٍ إِنْ عَمَلَا  
مِنْ سِجْنِهِ وَلَا إِذَا تَقَيَّدَا  
فَفِي ضَمَانِهِ عَلَيْنَا يُخْتَلَفُ  
لِجَعْلِهِ إِمَامَنَا أَمِينَا  
وَبَعْضُهُمْ كَانَ يَرَى ضَمَانَهُ  
فِي بَيْتِ مَالِ اللَّهِ وَهُوَ الْأَمْثَلُ  
رَأَى<sup>(١)</sup> الصَّلَاحَ حِينَ مَا رَأَهُ  
فَكَيْفَ بِالْغُرْمِ يَكُونُ أُخْرَى  
أَقْوَى وَأَوْلَى مِنْ جَمِيعِ مَا سَلَفُ  
وَإِنْ تَعَدَّى بِالضَّمَانِ يُفْدَى  
فَمَا لَهُ فِي الْمُسْلِمِينَ تَأْدِيَهُ  
فَازَ هُنَا بِفَضْلِهِ الْمَخْصُوصِ

(١) قوله: رَأَى؛ هو فاعل جناه.

كَانَ لَهُ فِي السَّجْنِ قَوْمٌ<sup>(١)</sup> فَجَرَى  
 سَارَ إِلَيْهِمْ بِنَفْسِهِ وَقَدْ  
 فَزَادَ ذَلِكَ السَّيْلُ حَتَّى غَرِقَا  
 سَبْعُونَ مُؤَمِّنًا مَعَ الْإِمَامِ  
 وَالْحَبْسُ بِالتُّهْمَةِ قِيلَ جَائِزٌ  
 وَلَمْ يُجِزُوا أَنْ يُعَزَّرَنَا  
 وَلِأَبِي حَاتِمِنَا<sup>(٢)</sup> الْأَخِيرِ  
 وَهُوَ إِمَامٌ فِي الْهُدَى لَا شَكَا  
 فَهُوَ إِذَا رَأَى لَهُ وَكَانَا  
 وَقِيلَ إِنَّ قَوْلَ أَهْلِ التُّهْمِ  
 إِنْ رَفَعُوا شَيْئًا مِنَ الْكَلَامِ  
 إِذِ الثُّقَاتُ عَنْهُمْ فِي مَعَزِلِ  
 كَذَاكَ مَا قَدْ قَالَ قُصَّاصُ الْأَثَرِ  
 فَقِيلَ يُقْبَلَنَّ قَوْلُهُ وَقَدْ  
 وَأَوَّلُ الْقَوْلَيْنِ لِلشَّوْفِعِ

سَيْلٌ عَلَيْهِمْ رَأَهُ مُخْطِرًا  
 قَالَ أَمَانَتِي فَسَارَ وَقَصَدُ  
 وَمَنْ غَدَا وَرَاءَهُ مُنْطَلِقَا  
 مَاثُوا لِأَجْلِ الْحِفْظِ لِلذِّمَامِ  
 لِأَنَّهُ لِلْحَزْمِ فِيهِمْ حَائِزٌ  
 بِتُّهْمَةٍ بَلْ ذَلِكَ يُسَجِّنَا  
 فِي مِثْلِ هَذَا عَمَلُ التَّعْزِيرِ  
 فَكَانَ عَنْهُ الْفِعْلُ فِي ذَا يُحْكِي  
 قَوْلًا لِمَالِكٍ كَمَا قَدْ بَانَ  
 يُقْبَلُ فِي مِثْلِهِمْ مِثْلَهُمْ  
 يَقْبَلُهُ الْقَائِمُ فِي الْأَحْكَامِ  
 فَرَدَّهَا دَاعِيَةَ التَّعَطُّلِ  
 إِنْ قَالَ فِي مِثْلِهِمْ هَذَا الْخَبْرُ  
 قِيلَ يُرَدُّ وَهُوَ قَوْلٌ مُعْتَمَدٌ  
 بِهِ اعْتِنَاءٌ إِذْ رَأَهُ الشَّافِعِي

(١) أي: أسارى. يتجلى في هذه القضية كمال دين هذا الإمام، ومروءته وجلال نفسه، حيث ذهب

ضحية المحافظة على أسراه، ومحاولة إنقاذهم، رحمه الله ورحم أصحابه. (أبو إسحاق)

(٢) قوله: «ولأبي حاتمنا»: هو الإمام أبو حاتم محمد بن أفلح رضي الله عنه.



وَكَانَ بِالْقَتْلِ أَقْرَبَ إِذْ خُرِنَ  
 تُؤْخَذُ مِنْ أَمْوَالِهِ مُؤَدِّيَهُ  
 كَالْحَدِّ بِالشُّبْهَةِ عَنْهُ يُفْقَدُ  
 فَفِي هُنَاكَ فَجَزَاؤُهُ الْحَرْقُ  
 جَزَاؤُهُ يُحْرَقُ بِالنِّيرَانِ  
 وَالنَّارُ فِي الْأُخْرَى لَهُ إِنْ لَمْ يَتَّبِ  
 تُقَطَّعُ مِنْهُ يَدُهُ إِجْمَاعًا  
 مَعَ يَدِهِ الرَّجُلُ وَمَا تَوْنًا<sup>(١)</sup>  
 عِنْدَهُمْ وَالْبَعْضُ لَا يَكُونُ  
 أَوْ الْكَثِيرَ فَافْهَمِ التَّاصِيلَا  
 مَا يَجِبُ الْقَطْعُ بِهِ لَوْ سَرَقَا  
 فَالْأَرْشُ وَاجِبٌ لِمَا فِيهِ أَتَتْ  
 وَحَقُّهَا الثَّابِتُ يَلْزَمُنَا  
 وَهُوَ عَنِ الْمُخْتَارِ حُكْمًا قَدْ عَلِمَ  
 أَشْرَكَ فَالسَّحْرُ بِهِ قَدْ اخْتَدَى  
 إِذْ شَتَّمُهُ مِنْ أَعْظَمِ الْإِكْفَارِ

وَإِنْ يَكُنْ بِتُّهْمَةِ الْقَتْلِ سُجِنَ  
 لَا يُقْتَلَنَّ بِذَلِكَ بَلْ مِنْهُ الدِّيَةُ  
 لِأَنَّ ذَاكَ شُبْهَةٌ وَالْقَوْدُ  
 وَرَجُلٌ أَحْرَقَ بَيْتًا فَاحْتَرَقَ  
 إِذْ قِيلَ فِي الْمُحْرَقِ لِلْإِنْسَانِ  
 وَقِيلَ بَلْ بِالسَّيْفِ قَتَلَهُ يَجِبُ  
 وَقِيلَ فِيمَنْ يُحْرَقُ الْمَتَاعَا  
 وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ تُقَطَّعُنَا  
 لِأَنَّهُ مُحَارَبًا يَكُونُ  
 وَهُوَ سِوَاءِ أَحْرَقَ الْقَلِيلَا  
 وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ حَتَّى يُحْرَقَا  
 وَامْرَأَةٌ لِإِبْنِهَا قَدْ أَحْرَقَتْ  
 وَلَا يَجُوزُ قَطْعُهَا اعْلَمْنَا  
 وَمُظْهَرٌ لِلسَّحْرِ قَتْلُهُ لَزِمَ  
 إِذْ لَا يَكُونُ سَاحِرًا إِلَّا إِذَا  
 وَيُقْتَلُ الشَّاتِمِ لِلْمُخْتَارِ

(١) قوله: «وما تَوْنًا»، أي: تزخر.

وَإِنْ يَكُ الشَّاتِمِ ذَمِيًّا فَلَا  
 وَيُلْطَمُ الشُّعْيِيُّ حِينَ سَبَا  
 وَقَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ يُقْتَلُ  
 لَعَلَّهُ يَتُوبُ مِمَّا اقْتَرَفَا  
 إِذِ اعْتِقَادُهُ يُضَاهِي الزَّنْدَقَةَ  
 يُرِيكَ أَنَّهُ مِنَ الْأَبْرَارِ  
 إِنْ أَمَكَّتَهُ فُرْصَةٌ لَهَا وَثَبَ  
 بِقَتْلِ مِثْلِهِ يِعْرُ الدِّينُ  
 إِنْ لَطَمَ الذَّمِّيُّ مُسْلِمًا قُطِعَ  
 وَإِنْ يَكُنْ لِلْعَبْدِ يَوْمًا لَطَمًا  
 مَنْ قَالَ يَا كَلْبُ وَيَا حِمَارُ  
 وَقِيلَ فِي الْقُبْلَةِ (٢) وَالْمُقَاعَدَةَ (٣)  
 زَجْرًا لَهُمْ عَنِ فِعْلِهِمْ وَرَدْعًا  
 ذَمَّةٌ تَبْقَى عِنْدَهُ فَلْيُقْتَلَا  
 لِلْعَمْرَيْنِ أَوْ يَعَافُ (١) السَّبَا  
 وَالْأَصْلُ قَالَ إِنَّهُ يُمَهَّلُ  
 قُلْتُ وَلَا أَرَاهُ يَقْبَلُ الْوَفَا  
 فَيُظْهِرُنْ لِعَجْزِهِ تَمَلُّقَهُ  
 مَعَ عَجْزِهِ وَهُوَ مِنَ الْفَجَّارِ  
 وَأَظْهَرَ الْمَكْتُومَ حَالًا وَانْقَلَبَ  
 وَتَذَهَبُ الشُّكُوكُ وَالظُّنُونُ  
 يَمِينُهُ عَلَّ سِوَاهُ يَزْتَدِعُ  
 يَلْزَمُ أَنْ يُؤَدَّبْنَ وَيَعْرَمَا  
 تُوجَّبْنَ تَعْزِيرُهُ الْآثَارُ  
 وَالضَّمَّةُ (٤) التَّعْزِيرُ بِالْمُعَانَدَةِ  
 كَمَا يَرَى الْقَائِمُ فِيهِ شَرْعًا

(١) قوله: «أو يعاف»، أي: يترك، ومعناه: أنه يلطم إلا أن يدع السب.

(٢) قوله: «القُبْلَةُ»، أي: في تقبيل الأجنبية.

(٣) والمقاعدة: أن يقعد معها مقعد الرابية.

(٤) الضمة: هو الضم، وهو أن يضمها.



## باب الحدود

وَالْحَدُّ رَبُّ الْعَالَمِينَ أَوْجَبَهُ  
 أَوْجَبَهُ لِأَجْلِ الْإِزْدِجَارِ  
 فَهُوَ إِذَا نَظَرْتَ فِيهِ لُطْفٌ  
 أَوْجَبَهُ عَلَى الْإِمَامِ الْقَائِمِ  
 لِأَنَّهُ فَرَضَ عَلَى مَنْ قَدَرَا  
 مَنْ فَعَلَ الْعَدْلَ فَقَدْ أَجَادَا  
 فَجَابِرٌ<sup>(١)</sup> أَتْنَى عَلَى عَبْدِ الْمَلِكِ  
 جِيءَ لَهُ<sup>(٢)</sup> بِيَدِي نَكَحَا  
 وَقَالَ لَا جَهْلَ وَلَا تَجَاهُلًا  
 يَعْنِي بَأَنَّ الشَّرْعَ قَدْ جَاءَ بِمَا  
 قَالَ أَبُو الشَّعْثَاءِ فِيمَا رُفِعَا  
 وَقِيلَ مَا لِجَابِرٍ فِي الْحَدِّ  
 فَهُوَ كَوَاحِدٍ مِنَ الرَّعِيَّةِ  
 عُقُوبَةً لِمَنْ يُؤَافِي سَبَبَهُ  
 عَنِ ارْتِكَابِ غَضَبِ الْجَبَّارِ  
 مِنْ رَبِّنَا وَعَنْ كَثِيرٍ يَغْفُو  
 وَهَكَذَا عَلَى الظُّلْمِ الْغَاشِمِ  
 كَالصَّوْمِ وَالصَّلَاةِ فَاتْرُكِ الْمِرَا  
 لَوْ كَانَ مِمَّنْ يَرْكَبُ الْفَسَادَا  
 حِينَ أَقَامَ الْحَدَّ فَيَمْنِ انْتَهَكَ  
 زَوْجَ أَبِيهِ فَلَهُ قَدْ ذَبَحَا  
 فِي الدِّينِ مِمَّنْ يَرْكَبَنَّ الْبَاطِلَا  
 يَشْفِي فَلَا يُعْذَرُ هَذَا بِالْعَمَى  
 أَحْسَنَ أَوْ أَجَادَ فِيمَا صَنَعَا  
 حَظٌّ لِأَنَّهُ أَخُو تَعْدِي  
 قَامَ عَلَى النَّاسِ بِقَهْرِ الْقُوَّةِ

(١) قوله: فجابر: أي: جابر بن زيد، وعبد الملك هو ابن مروان الخليفة الأموي.

(٢) قوله: «له»، أي: إليه.



يَلْزِمُهُ فِي الْحَقِّ أَنْ يَنْخَلِعَا  
 يَجْمَعُ مِنْ ثِقَاتِ أَهْلِ الْفَضْلِ  
 وَيَتَّبِرَى مِنْ تَغْلِبِ عَلَى  
 هَذَا هُوَ الْوَاجِبُ فِيمَنْ جَارَا  
 بَعْدَ وَجُوبِ الْحَدِّ لَا يُوجَلُ  
 لَكِنَّهُ بِاللَّيْلِ لَا يُقَامُ  
 وَلَا يُقَامُ الْحَدُّ فِي الْمَسَاجِدِ  
 إِنْ مَاتَ مَنْ قَدْ حَدَّهُ الْإِمَامُ  
 فَلَا ضَمَانَ يَلْزِمُ الْإِمَامَا  
 وَنَجْعَلُ الْحُدُودَ فِي فُضُولِ  
 وَيَشْرُكُ الْأَمْرَ لِمَنْ تَوَرَّعَا  
 مَنْ يُعْرِفَنَّ بِطِلَابِ الْعَدْلِ  
 أُمُورِنَا وَيَشْرُكَنَّ الْعِلَلَا  
 أَوْ يَتَأَهَّبَنَّ لِيَصْلَى النَّارَا  
 مَخَافَةَ الْفَوْتِ وَمَا يُسْتَقْبَلُ  
 بَلْ يُمَهَّلَنَّ لِيَذْهَبَ الظَّلَامُ  
 لِأَجْلِ الْإِحْتِرَامِ بَلْ فَبَاعِدِ  
 قَبْلَ تَمَامِ الْحَدِّ إِذْ يُقَامُ  
 لِأَنَّهُ بِالْحَقِّ فِيهِ قَامَا  
 بِحَسَبِ الْأَسْبَابِ فِي الْحُصُولِ

### فصل حد المرتد

فَالْإِرْتِدَادُ مُوجِبٌ لِلْقَتْلِ  
 إِذَا أَبَى الْمَتَابَ يُقْتَلْنَا  
 لِأَنَّمَا التَّوْبَةُ فِي الثَّلَاثِ  
 فَتُقْتَلُ الْمَرْأَةُ إِنْ تَرْتَدَّا  
 بِلَا خِلَافٍ بَيْنَ أَهْلِ الْعَدْلِ  
 بَعْدَ ثَلَاثٍ لَا يُمَهَّلْنَا  
 وَكَالرِّجَالِ الْحُكْمُ فِي الْإِنَاثِ  
 وَقِيلَ بَلْ تُسَجَّنُ حَتَّى تَرْدَى<sup>(١)</sup>

(١) [تردى] أي: تهلك. (المصنف)



وَإِنْ يَكُنْ قَدْ طَلَبَ الْإِنظَارًا  
فَلِلْإِمَامِ إِنْ يَشَاءُ أَنْ يُنظِرَهُ  
مَنْ دِينَهُ بَدَلًا يُقْتَلْنَا  
وَيَشْمَلُ الْعَبْدَ وَلَكِنْ يَخْرُجُ  
إِكْفَارُهُ<sup>(٢)</sup> ضُرٌّ عَلَى مَوْلَاهُ  
لِأَنَّ الْأَعْرَابَ أَهْلُ جَفْوَةٍ  
فَذَلِكَ التَّشْدِيدُ فِي دُنْيَاهُ  
فِي أَمْرِهِ لَيْسَبِرُ<sup>(١)</sup> الْأَنْظَارًا  
وَإِنْ يَشَاءُ يَقْتُلُهُ وَيَقْبِرَهُ  
ظَاهِرُهُ الْإِنَاثَ يَشْمَلْنَا  
لِكَوْنِهِ مَالًا فَلَا يَنْدَرُجُ  
يُبَاعُ فِي الْأَعْرَابِ لَا يَرَاهُ  
وَأَهْلُ إِغْلَظٍ وَأَهْلُ قَسْوَةٍ  
وَالنَّارُ إِنْ لَمْ يَرْجِعَنَّ عَقْبَاهُ

### فصل حد المحارب

وَلِلْمُحَارِبِينَ قُطَاعُ الطُّرُقِ  
وَمَنْ سَعَى فِي الْأَرْضِ بِالْفُسَادِ  
فَهُوَ مِنَ الْمُحَارِبِينَ يُنْفَذُ  
وَلَهُمْ عُقُوبَةٌ يُقْتَلُوا  
وَإِنْ عَفَا الْوَلِيُّ عَنْهُمْ لَا يَصِحُّ  
وَإِنْ هُمُوقَدْ قَتَلُوا وَسَلَبُوا  
حَدٌّ بِهِ الْقُرْآنُ فِيهِمْ قَدْ نَطَقَ  
وَبِهَالِكِ الْحَرْثِ وَالْعِبَادِ  
فِيهِ حُدُودَ اللَّهِ ذَلِكَ الْمُنْفَذُ<sup>(٣)</sup>  
حَدًّا بِلَا عَفْوٍ إِذَا مَا قَتَلُوا  
أَنْ يَعْفُوَ الْإِمَامُ وَهُوَ مُتَّضِحٌ  
مَالًا فَبَعْدَ قَتْلِهِمْ يُصَلَّبُوا

(١) قوله: ليسبر: أي: يُنظِرُهُ.

(٢) قوله: إكفاره: أي: كفره.

(٣) قوله: المنفذ: أي: الإمام الذي يتولى إنفاذ أمور المسلمين.

وَقِيلَ لَا صَلْبَ عَلَى مُوحَّدٍ  
 وَالْمُشْرِكُونَ يُصَلَّبُونَ جَمْعًا  
 وَقِيلَ إِنَّ الصَّلْبَ فِي الْحَيَاةِ  
 حَتَّى يَمُوتَ هَكَذَا بِالْجُوعِ  
 وَقِيلَ يُصَلَّبُونَ ثُمَّ يُقْتَلُونَ  
 وَإِنْ هُمْ قَدْ أَخَذُوا الْمَالَ فَقَطُّ  
 يُمْنَى يَدَيْهِمْ وَيُسْرَى الرَّجْلِ  
 يَثْرَكَ عَقْبُهَا<sup>(٢)</sup> وَلَكِنْ يُفْصَلُ  
 وَإِنْ أَخَافُوا سُبُلَ الْمُرَّارِ<sup>(٣)</sup>  
 وَنَفْيُهُمْ أَنْ يُطَلَّبُوا فَيَهْرَبُوا  
 حَتَّى يُفَارِقُوا بِلَادَنَا وَقَدْ  
 لَأَنَّهُمْ إِنْ سَجِنُوا فَقَدْ نَفُوا  
 وَنَفْيُهُمْ فِي الْأَرْضِ رَاحَةٌ لَهُمْ  
 وَعَمْرُ الْفَارُوقُ كَانَ أَوْلَا  
 فَهَذِهِ عُقُوبَةُ الْمُحَارِبِ

وَقِيلَ صَلْبُ الرَّأْسِ مِنْهُ فَقَدْ<sup>(١)</sup>  
 لِكَيْ يَكُونَ لِسَوَاهِمُ رَدْعًا  
 مِنْ غَيْرِ مَا شُرِبَ وَلَا أَقْوَاتِ  
 وَغَيْرِهِ مِنْ سَائِرِ التَّضْيِيعِ  
 فِي الصَّلْبِ بِالطَّعْنِ بِهِ يُنْكَلُوا  
 فَيَقْطَعُونَ مِنْ خِلَافٍ لَا وَسَطُ  
 مِنْ رُسْغِهَا وَمَفْصِلٍ لِلْفَضْلِ  
 قَدَمُهَا مِنْ حَيْثُ مَا يَنْفَصِلُ  
 يُنْفُونَ فِي الْحُكْمِ مِنَ الدِّيَارِ  
 وَيُطَلَّبُونَ حَيْثُمَا قَدْ ذَهَبُوا  
 يُقَالُ سَجِنُهُمْ هُوَ النَّفْيُ الْأَشَدُّ  
 نَفْيًا يَغِيبُونَ بِهِ لَمْ يُعْرَفُوا  
 وَهُوَ أَذَى لِمَنْ يُجَاوِرُونَهُمْ  
 مَنْ جَعَلَ السِّجْنَ لَهُمْ تَأْوِيلًا  
 تَرْتِيبُهَا بِحَسَبِ الْمَرَاتِبِ

(١) قوله: فقد: أي: فحسب.

(٢) قوله: عقبها: أي: عرقوبها، وجمع العقب أعقاب، وجمع العرقوب عراقيب، وفي الحديث:

«ويل للعراقيب من النار».

(٣) قوله: المرّار: بضم الميم وتشديد الراء جمع مار، وهو السائر في طريقه.



بِحَسَبِ الْجُرْمِ الَّذِي مِنْ صَحْبِهَا  
يُخَيَّرُ الْإِمَامُ فِيهِمْ فَأَعْلَمَا  
وَمَا مَضَى عَنْ صَحْبِنَا رُوَيْنَا  
فَإِنَّ بَعْضَهَا لِعَيْرِ الصَّحْبِ  
فَالْحَدُّ عَنْهُ سَاقِطٌ بِالتَّوْبَةِ  
بِالتَّوْبِ يُهْدَرَنَّ عَنْهُ مَا فَعَلَ  
عَنْهُ بِتَوْبِهِ الَّذِي يُؤْتَرُ  
أَوْ كَانَ قَائِدَ الْبُغَاةِ مَثَلًا  
وَإِنْ يَشَاءُ أَطْلَقَهُ وَأَرْسَلَهُ  
إِلَيْهِمْ مِنْ غَيْرِ تَوْبٍ حَقًّا  
فِي قَتْلِهِ وَتَرْكِهِ كَمَا يَرَى  
عَيْسَى بْنِ جَعْفَرٍ بِهَذَا الْفِعْلِ  
جَاءَ إِلَى عُمَانَ بِالْجُنُودِ  
فَأُودِعَ السِّجْنَ عَلَى أَنْفِ رَغِمٍ  
قَامَ يُشَاوِرَنَّ لِلْأَعْلَامِ  
يَجُوزُ وَالْمَنْ عَلَيْهِ فَضْلٌ

فَ (أَوْ) لِتَنْوِيْعِ الْعُقُوبَاتِ بِهَا  
وَقِيلَ لِلتَّخْيِيرِ (أَوْ) وَإِنَّمَا  
وَهُوَ مَقَالٌ لِلْمُخَالِفِينَ  
إِلَّا تَفَاصِيلًا مَضَتْ فِي الصَّلْبِ  
وَمَنْ يَتَّبِ مِنْهُمْ فُيْبَلُ الْقُدْرَةَ  
وَذَاكَ حُكْمٌ مُشْرِكٍ وَمُسْتَحِلٌ  
وَالْخُلْفُ فِي مُنْتَهَكٍ هَلْ يُهْدَرُ  
وَإِنْ يَكُنْ بِنَفْسِهِ قَدْ قَتَلَ  
فَلِلْإِمَامِ قِيلَ إِنْ شَاءَ قَتَلَهُ  
وَإِنْ يَكُنْ بِيَدِهِ قَدْ أَلْقَى  
مِنْ بَعْدِ قُدْرَةٍ عَلَيْهِ خَيْرًا  
قَدْ اسْتَشَارَ وَارِثٌ فِي قَتْلِ  
وَكَانَ عَيْسَى قَائِدَ الرَّشِيدِ  
قَاتَلَهُ وَالِي صُحَارَ فَاَنْهَزَمَ  
فَمُذِ أَتَى الْبَشِيرُ لِلْإِمَامِ  
قَالَ لَهُ ابْنُ عَزْرَةَ<sup>(١)</sup> أَلْقَتْلُ<sup>(٢)</sup>

(١) قوله: ابن عزره: هو علي بن عزره والد الشيخ موسى بن علي الأزكوي رحمهما الله تعالى.

(٢) القتل: بهمزة القطع للوزن.

وَأَنَّهُ أَسْلَمَ لِإِمَامٍ فَتَرَكَ الْإِمَامُ قَتْلَهُ وَقَدْ تَسَوَّرَ السِّجْنَ عَلَيْهِ فَقَتِلُ وَمُشْرِكٌ أَسْلَمَ بَعْدَ الْقُدْرَةِ لَكِنَّهُ لِلْمُسْلِمِينَ مَغْنَمًا عُقُوبَةً لِشْرِكِهِ قَدْ اسْتَرَقَ\* وَإِنْ أَبِي الْإِسْلَامَ فِيهِ النَّظَرُ يَقْتُلُهُ وَإِنْ يَشَا يُفَادِي وَإِنْ يَشَا يَبِيعُهُ فِي الْبَدْوِ

قَالَ تَرَكْتُ ذَاكَ لِلسَّلَامِ<sup>(١)</sup> قَامَ إِلَيْهِ بَعْضُ مَنْ لَهُ حَقْدٌ فَلَمْ يُعَاقِبِ الْإِمَامُ مَنْ قَتَلَ عَلَيْهِ يُعْفَى عَنْهُ كُلُّ زَلَّةٍ صَارَ عُقُوبَةً لِمَا قَدْ أَجْرَمَا إِذْ لَمْ يَكُنْ إِسْلَامُهُ قَبْلُ سَبَقُ إِلَى الْإِمَامِ أَنَّهُ مُخَيَّرُ بِهِ أَهْيَلُ الشَّرِكِ وَالْعِنَادِ إِنْ كَانَ بَيْعُهُ لَنَا يُقْوِي

### فصل حدُّ السَّارِقِ

وَالْقَطْعُ فِي السَّارِقِ حُكْمُ الشَّرْعِ وَذَلِكَ أَنْ يَسْتَرِقَ الْمَصُونَا فَالْحِرْزُ شَرْطٌ فِي الْمَقَالِ الشَّاهِرِ

عَلَى شُرُوطٍ قَدْ أَتَتْ فِي الْقَطْعِ بِالْقَطْعِ مِنْ سِوَاهُ لَا يُفْتُونَا وَلَمْ يُخَالَفْ غَيْرُ أَهْلِ الظَّاهِرِ

(١) قوله: للسلام: أي: لطلب السلامة، وقد كانت هذه الشورى من الإمام وارث بن كعب رضي الله عنه ببلد سَيْفَمَ من ناحية جوف عُمان، وكان الإمام خارجاً بجيشه، فوافاه الرسل بهزيمة عيسى بن جعفر بسَيْفَمَ، فرجع منها إلى نزوى، ثم سار رجال من خيار المسلمين إلى صحار فقتلوا عيسى بن جعفر خفية، ولما بلغ الإمام خبر قتله بنزوى كان معه الشيخ بشير بن المنذر المعروف بالشيخ، قال في قاتل عيسى بن جعفر: لا تمسه النار.

(\* أي صار رقيقاً. (إسماعيل)



بِرُبْعِ الدِّينَارِ يُقْطَعْنَا  
وَذَاكَ بِالثَّلَاثَةِ الدَّرَاهِمِ  
وَبَعْضُهُمْ قَدَّرَهُ بِأَرْبَعَةٍ  
لَكِنَّمَا العُمَانِيُّونَ\* مِنَّا  
وَفِي مَقَالِ الحَسَنِ البَصْرِيِّ  
وَلَمْ يَكُنْ هَذَا مِنَ الْأَصْحَابِ  
وَقَالَ قَوْمٌ مِنْ مُخَالِفِينَا  
وَالْحَقُّ مَا قَدَّمْتُهُ عَنْ صَحْبِي  
مِنَ الْأَحَادِيثِ عَنِ الْمُخْتَارِ  
وَذَاكَ أَنْ يُقَرَّرَ أَوْ أَنْ يَشْهَدَا  
وَإِنْ يَكُنْ فِي السَّجْنِ قَدْ أَقْرَأَا  
فَذَاكَ شُبْهَةٌ بِهَا الْحَدُّ سَقَطَ  
كَذَاكَ إِنْ أَقْرَأْتُمْ رَجَعَا  
أَوْ رَجَعَ الشَّاهِدُ عَمَّا شَهِدَا  
وَسَارِقٌ دَرَاهِمًا مُشْتَرَكَةً

فَصَاعِدًا أَوْ مَا يُقْوَمَانَا  
مُقَدَّرٌ بَيْنَ أُولِي التَّفَاهُمِ  
وَالأَوَّلُ المَشْهُورُ فَلَتَتَّبِعَهُ  
مَالُوا إِلَى الأَخِيرِ فَافْهَمْنَا  
بِدِرْهَمٍ يُقْطَعُ فِي المَرْوِيِّ  
لَكِنَّهُ لَمْ يَخْلُ مِنْ صَوَابِ  
لَا حَدٌّ فِي القَطْعِ كَمَا رُوِينَا<sup>(١)</sup>  
لِمَا عَلَيْهِ مِنْ دَلِيلٍ يُنْبِي  
مَا يَشْرُطَنَّ رُبْعَ الدِّينَارِ  
عَلَيْهِ عَدْلَانِ بِمَا تَقَلَّدَا  
أَوْ كَانَ فِي إِقْرَارِهِ مُضْطَرًّا  
فَمَا عَلَيْهِ هَاهُنَا قَطْعٌ يُقْطُ<sup>(٢)</sup>  
فَالِإشْتِبَاهُ هَاهُنَا قَدْ وَقَعَا  
وَلَوْ بَقِيَ صَاحِبُهُ مُؤَكَّدَا  
فِي قَطْعِهِ أَقْوَالُهُمْ مُعْتَرَكَةً

(\*) تقرأ من غير تشديد للياء للضرورة. (إسماعيل)

(١) قوله: كما روينا: بالبناء للفاعل، أي: كما رَوَيْنَا من حد القطع، أو للبناء للمفعول، أي: كما رُوِينَا

عن قومنا.

(٢) [يقطُ] أي: يمضي. (المصنف)

وَهَكَذَا إِنْ سَرَفُوا<sup>(١)</sup> جَمَاعَةً  
 فَالِإِخْتِلَافُ فِيهِمَا قَدْ نُقِلَا  
 وَسَارِقٌ مَالٌ صَبِيٌّ طَلَبَا  
 لِأَنَّمَا الْإِبْنُ وَمَالُهُ لِمَنْ  
 وَمَا عَلَى السَّارِقِ مِنْ غَنِيمَةٍ  
 كَذَاكَ لَا قَطَعَ عَلَى مَجْنُونٍ  
 وَلَا عَلَى عَبْدٍ لِمَالِ سَيِّدِهِ  
 وَيُقْطَعَنَّ لِغَيْرِهِ إِنْ سَرَقَا  
 وَلَيْسَ يُقْطَعَنَّ بِالْإِقْرَارِ  
 إِقْرَارُهُ يَضُرُّ بِالْمَوْلَى وَإِنْ  
 وَالْوَالِدَانَ سَرَقَا مَالَ الْوَلَدِ  
 لِأَنَّهُ كَسَارِقٍ لِمَالِهِ  
 إِذْ لَا يُقَادُ قَاتِلٌ بِإِبْنٍ  
 كَذَاكَ مَنْ يَسْرِقُ بَيْتَ الْمَالِ  
 كَذَاكَ مَالُ الْكَعْبَةِ الشَّرِيفَةِ  
 أَرْبَعَةٌ دَرَاهِمًا مُشَاعَةً  
 يُقْطَعُ فِي الْكُلِّ وَبَعْضٌ قَالَ لَا  
 وَالِدُهُ يُقْطَعُ لَوْ كَانَ أَبِي  
 كَانَ لَهُ أَبًا لِهَذَا يُقْطَعَنَّ  
 قَطْعٌ وَلَكِنْ تَلَزَمَنَّ الْقِيَمَةَ  
 وَلَا عَلَى صَبِيٍّ الْمَصُونِ  
 لِشُبُهَةِ تَمَنَعُ قَطْعًا لِيَدِهِ  
 إِنْ كَانَ فِيهِ شَاهِدَانِ اتَّفَقَا  
 لِأَنَّهُ عَلَى سِوَاهُ جَارِي  
 أَقْرَّ وَالْمَسْرُوقُ عِنْدَهُ اقْطَعَنَّ  
 فَلَيْسَ يُقْطَعَانِ فِي هَذَا السَّبْدِ<sup>(٢)</sup>  
 وَإِنْ نَحَرَّمَهُ فَمِثْلُ حَالِهِ  
 وَالْمَالُ دُونَ الْقَتْلِ فَافْهَمْ عَنِّي  
 لَا تُقْطَعَنَّ يَدُهُ بِحَالٍ  
 لَا يُقْطَعَنَّ إِذْ نَرَى تَخْفِيفَهُ

(١) قوله: إن سرفوا: لو قال إن سرقت لسليم من لغة البراغيث؛ لأن الجماعة مؤنثة لفظاً.

(٢) السَّبْد: أي: المال مطلقاً، وأصله الشعر. واللَّبْد: الصوف؛ يقال: ليس له سبد ولا لبد، أي:

لا ذات شعر ولا ذات صوف.



وَهَكَذَا السَّارِقُ لِلثَّمَارِ  
 وَإِنْ تُوَارِيَ ذَلِكَ الْحُصُونُ  
 وَمَنْ تَعَاطَى نَائِفًا مِنَ الثَّمْرِ  
 وَسَارِقٌ ثَوْبًا مِنَ الْحَمَّامِ  
 لِأَنَّهُ يُؤْذَنُ بِالِدُخُولِ  
 وَمِثْلُهُ الْمَادُونُ فِي دُخُولِهِ  
 وَسَارِقُ السَّارِقِ لَيْسَ يُقْطَعُ  
 وَسَارِقُ الطَّيْرِ وَمَنْ قَدْ بَلَغَا<sup>(١)</sup>  
 لِأَنَّ لِلْبَالِغِ أَنْ يَمْتَنِعَا  
 قَدْ آثَرَ الْحَيَاةَ إِذْ طَاوَعَهُ  
 إِذْ رُبَّمَا يَصْحَبُهُ اخْتِيَارًا  
 وَفِي الْجَمِيعِ شُبْهَةٌ لَا يُقْطَعُ  
 وَهَذِهِ الْأَحْكَامُ فِي الْعَبِيدِ  
 إِذْ لَمْ يَكُ الْحُرُّ بِمَالٍ فَإِذَا  
 يُنْفَذُ فِيهِ مَا مَضَى مِنْ حَدِّ

إِنْ كَانَ فِي النَّخْلِ أَوْ الْأَشْجَارِ  
 فَالْقَطْعُ فِيهِ لَازِمًا يَكُونُ  
 لَا قَطْعَ فِيهِ إِنْ يَكُنْ خَلْفَ الْجَدْرِ  
 لَيْسَ عَلَيْهِ الْقَطْعُ فِي الْأَحْكَامِ  
 لِجُمْلَةِ الْخَلْقِ بغيرِ قَوْلِ  
 مِنْ كُلِّ مَوْضِعٍ عَلَى تَفْصِيلِهِ  
 لِأَنَّهُ بِشُبْهَةِ مُضْطَلِعٍ  
 لَا يُقْطَعَنَّ لَا إِذَا لَمْ يَبْلُغَا  
 فَحَيْثُ مَا طَاوَعَهُ لَمْ يُقْطَعَا  
 أَوْ آثَرَ الْهَوَى مَتَى طَالَعَهُ  
 وَرُبَّمَا طَاوَعَهُ اضْطِرَارًا  
 بِهَا فَكَيْفَ عَنْهُ لَا يَمْتَنِعُ  
 وَالْحُرُّ فَوْقَهُمْ بِلاَ تَحْدِيدِ  
 مَا أَخَذَ الْحُرُّ فِيهِ أَنْفَذَا  
 فِيمَنْ يُحَارِبَنَّ بِالتَّعَدِّي

(١) قوله: «ومن قد بلغا» أي: من العبيد، فإن سارق العبد البالغ لا يُقْطَعُ، لاحتمال أن يوافقه على ذلك راغبًا، ففي ذلك شبهة والحدود تدرأ بالشبهات.



وَأَوْجَبَ الرَّبِيعُ وَابْنُ جَعْفَرٍ (١)  
 إِنْ كَانَ مِنْ بَيْتٍ وَمِنْ سِوَاهُ  
 وَأَطْلَقَ الْأَصْلُ بِهِ الْمَقَالَ  
 وَقِيلَ بَلْ فِي الطَّيْرِ يُقْطَعَنَّ  
 وَيُرْفَعُ (٣) الْقَطْعُ عَنِ اللَّذِّ أُرْسِلَا  
 وَسَارِقٌ بِهِمَةً مِنْ مَنْزِلٍ  
 وَبَعْدَ ذَا أَخْرَجَهَا فَقِيلَ لَا  
 وَقِيلَ بَلْ يُقْطَعُ وَالطَّعَامُ إِنْ  
 وَمُسْتَعِيرٌ يُنْكَرَنَّ الْعَارِيَهُ  
 لِأَنَّهُ كَمُنْكَرِ الْحُقُوقِ  
 وَسَارِقُ اللَّقْطَةِ لَيْسَ يُقْطَعُ  
 وَسَارِقٌ هِرًّا وَكَلْبٌ الْغَيْرِ

ذَلِكَ فِي الْحُرِّ الصَّغِيرِ فَانْظُرِ  
 سَلِيلُ جَعْفَرٍ كَذَا حَكَاهُ  
 كَمِثْلِ مَا الشَّيْخَانِ فِيهِ قَالَا  
 إِنْ كَانَ مِنْ حِرْزٍ لَهُ تَعْنَى (٢)  
 مِنْهُ لِعُدْمِ الْحِرْزِ فِيهِ مَثَلًا  
 ذَبَحَهَا فِيهِ وَلَمْ يُنْقَلِ  
 يُقْطَعُ إِذْ ضَمَانُهَا قَدْ حَصَلَا (٤)  
 يَأْكُلُهُ فِي الْبَيْتِ بِهِ الْخُلْفُ زُكِنَ  
 فَلَا يُحَدُّ عِنْدَهُمْ عَلَانِيَهُ  
 وَلَيْسَ فِيهِ حَالَةُ الْمَسْرُوقِ  
 وَيُقْطَعَنَّ سَارِقٌ مَا يُسْتَوْدَعُ (٥)  
 مُقَوِّمًا بِقِيَمَةِ التَّقْدِيرِ

(١) ابن جعفر: هو الشيخ محمد بن جعفر الأزكوي الدرهمي، صاحب الجامع المشهور.

(٢) تَعْنَى: أي: أخذ، والتعني تكلف العناء في طلب الشيء.

(٣) ويرفع: أي: يدفع، والمرسل من الطيور المتروك يذهب حيث يشاء، هكذا المراد به هنا.

(٤) قوله: «إذ ضمانها قد حصل»، أي: صار عليه، لأنه ألتفها قبل أن يخرجها من حرزها فصارت عليه، إذ لا تصلح لغيره، فكان حملها حين صارت له لتعلق حق صاحبها في ذمته، فلعل هؤلاء يشترطون في قطع السارق إخراجه المسروق من الحرز، ولا يعدون إتلافه في داخل الحرز سرقة، ولو قال قائل إن الإتلاف كالإخراج وإنه سرقة لم يكن بعيداً عندي.

(٥) قوله: «سارق ما يستودع»، أي: سارق الوديعة يقطع إذا سرقها من الحرز.



مِنْ حِرْزِهِ فَقِيلَ فِيهِ يُقَطَّعُ  
 لِمَا أَتَى فِي ثَمَنِ الْكَلْبِ وَفِي  
 لَوْ لَمْ يَكُنْ سِوَى حُصُولِ الشُّبْهَةِ  
 وَيُقَطَّعُ النَّبَّاشُ لِلْقُبُورِ  
 لِأَنَّ ذَاكَ الْقَبْرَ حِرْزُهُ وَقَدْ  
 كَذَاكَ لَا حَدَّ عَلَى مَنْ سَرَقَا  
 وَمَا عَلَى الطَّرَارِ قَطْعٌ وَهُوَ مَنْ  
 كَذَاكَ لَا قَطْعَ عَلَى مُخْتَلِسِ  
 كَأَخِذِ لِحَاتِمٍ مِنْ أَصْبُعٍ  
 وَسَارِقٌ لِمَالٍ غَائِبٍ فَلَا  
 وَلِلْيَتِيمِ قِيلَ يُقَطَّعُنَا  
 وَإِنْ يَقْلُ مَالِي الَّذِي أَخَذْتُ  
 فَشُبْهَةٌ تَدْفَعُ عَنْهُ الْحَدَّ  
 وَقِيلَ لِلسَّارِقِ أَنْ يَرْجِعَ عَنْ  
 وَالْقَطْعُ مِنْ رُسْغِ الْيَمِينِ

وَإِنِّي لِقَطْعِ هَذَا أَمْنَعُ  
 تَمَلِّكَ الصَّنْفَيْنِ خُلْفًا فَاعْرِفِ  
 لَكَانَ كَافِيًا لِدْفَعِ الْحُجَّةِ  
 إِنْ أَخَذَ الْمُقْدَارَ فِي الْمَأْثُورِ  
 قِيلَ بِأَنَّ مِثْلَ هَذَا لَا يُحَدُّ  
 مَا أَخْرَجَ النَّبَّاشُ ثُمَّ انْطَلَقَا  
 يَأْخُذُ مَا فِي طُرَّةٍ وَيَذْهَبُنِ  
 وَهُوَ الَّذِي يَأْخُذُ بِالتَّخْلُسِ  
 دَرَى بِهِ أَوْ نَائِمًا وَلَمْ يَعْ  
 يُقَطَّعُ لَوْ جَاءَ الَّذِي قَدْ وُكِّلَا<sup>(١)</sup>  
 إِنْ طَلَبَ الْوَصِيُّ فَافْهَمْنَا  
 أَوْ أَنِّي هَذَا قَدْ اشْتَرَيْتُ  
 كَانَ مُحِقًّا فِيهِ أَوْ تَعَدَّى  
 إِقْرَارِهِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُؤَلَّمَنَّ<sup>(٢)</sup>  
 لَا فَوْقَهُ عِنْدَ أَوْلِي التَّبِينِ

(١) أي: ولو طلب وكيه ذلك لاحتمال أن يسوِّغ له الغائب أخذ ذلك أن لو حضر.

(٢) من قبل الشروع في قطعه.

وَعَيْرُ هَذَا لِلْمَخَالِفِينَ  
وَالْخُلْفُ هَلْ عَلَيْهِ غَرْمٌ مَا سَرَقَ  
قُلْتُ عَلَيْهِ ذَاكَ عِنْدَ رَبِّهِ  
وَإِنْ يَمُتْ مِنْ قَبْلِ قَطْعِ أُخْدَا  
إِذْ قِيلَ فِيهِ غَيْرُ مَا حَكَيْنَا  
مِنْ بَعْدِ قَطْعِهِ وَمَا الْقَوْلُ الْأَحَقُّ  
لَكِنَّهُ لَا يُحْكَمُنْ لَهُ بِهِ  
مِنْ مَالِهِ ذَاكَ وَعَنْهُ أَنْفِذَا

### فصل حد الزاني

وَالْحَدُّ فِي الزَّانِي عَلَى أَصْنَافٍ  
فَالْجَلْدُ فِي الْبِكْرِ بِنَصِّ الذَّكْرِ  
إِنْ كَانَ مُحْصَنًا وَذَلِكَ إِنْ نَكَحَ  
وَالْعَقْدُ يَكْفِي قِيلَ فِي الْإِحْصَانِ  
وَالْحُرُّ إِنْ لِأَمَةٍ تَزَوَّجَا  
لِأَنَّهُ بِذَلِكَ لَيْسَ يُحْصَنُ  
وَمَنْ زَانَى بِمَحْرَمٍ<sup>(٢)</sup> بِالسَّيْفِ  
فِي الْبِكْرِ وَالْمُحْصَنِ هَذَا عَمَّا  
فَهَذِهِ أَصْنَافُ هَذَا الْحَدِّ  
بِالْجَلْدِ وَالرَّجْمِ وَبِالْأَسْيَافِ  
وَالرَّجْمُ بِالسَّنَةِ فِي ذَا الْحُرِّ  
ثُمَّ زَانَى فَرَجْمُهُ هُنَا اتَّضَحَ  
وَقِيلَ لَا وَرَجَّحُوا ذَا الثَّانِي<sup>(١)</sup>  
كَانَتْ لِدْفَعِ الرَّجْمِ عَنْهُ مُلْتَجَا  
وَهَكَذَا مُجْنُونَةٌ تُمْكِنُ  
يُقْتَلُ حَدُّهُ بِدُونِ حَيْفٍ  
يُرَوَى عَنِ الْمُخْتَارِ فِيهِ حُكْمًا  
وَوَضِعُ ذَا مَكَانَ ذَا تَعَدِّي

(١) قوله: «ورجحوا ذا الثاني»، أي: رجحوا القول بأن الإحصان إنما يحصل بالدخول؛ لا بمجرد العقد، وقول الإمام جابر: من ملك له فقد أحسن مرجوح، لِدَرْءِ الْحُدُودِ بِالشَّبَهَاتِ، وَالْجَلْدِ أَسْهَلُ مِنَ الرَّجْمِ.

(٢) قوله: «بمحرم» أي: بذات محرم منه، وهي من لا يحل له نكاحها أبدًا.



فَمَنْ يَكُنْ قَدْ اسْتَحَقَّ الرَّجْمَا فَاعِلُهُ يَسْتَغْفِرُ الرَّحْمَانَا  
وَمَنْ يَكُنْ قَدْ حَدَّهُ بِالْجَلْدِ فَإِنَّهُ يُرْجَمُ وَالْأَرْشُ غُرْمٌ  
وَقِيلَ فِي الْخُنْثَى إِذَا تَزَوَّجَا  
أَنَّهَمَا بِذَاكَ يُحْصَنَانِ  
وَقِيلَ لَا حَدَّ عَلَى الْمَجُوسِي  
حَتَّى تَرَاهُمْ أَحْصَنُوا مِنْ بَعْدِ  
وَإِنْ زَنَى الْمُشْرِكُ ثُمَّ أَسْلَمَا  
وَالْعَبْدُ إِنْ أُعْتِقَ مِنْ بَعْدِ الزَّانَا  
وَقَبْلَ عِتْقِهِ يُعَزَّرْنَا  
يُجْلَدُ نِصْفَ الْحَدِّ خَمْسِينَ فَقَطْ  
وَإِذَا مَا شِئْتَ إِنْ أَحْصِنَا  
وَحَيْثَمَا قَدْ شَرَعَ الْمُؤْصُوفِ  
مِنْ ذَاكَ قُلْنَا يُجْلَدُنْ خَمْسِينَ

فَقَتْلُهُ بِالسَّيْفِ يُعْطَى الْإِثْمَا<sup>(١)</sup>  
قِيلَ وَلَمْ يَرَوْا بِهِ ضَمَانَا  
وَصَحَّ إِحْصَانٌ لَهُ مِنْ بَعْدِ  
مِنْ بَيْتِ مَالِ اللَّهِ حَسَبَمَا لَزِمَ  
بِمِثْلِهِ خُنْثَى بِهَا قَدْ وَلَجَا  
إِنْ زَنِيَا فِي الْحَدِّ يُرْجَمَانِ  
وَعَابِدِ الْأَوْثَانِ وَالنُّحُوسِ<sup>(٢)</sup>  
إِسْلَامِهِمْ فَاخْكُمْ لَهُمْ بِالْحَدِّ  
فَالْحَدُّ بِالْإِسْلَامِ عَنْهُ انْتَهَدَمَا  
فَحَدُّهُ فِيهِ اخْتِلَافٌ عِنْدَنَا  
إِنْ كَانَ بَكْرًا أَوْ فَيُجْلَدْنَا  
لِحِسَّةِ الْحَالِ تَرَى النُّصْفَ سَقَطَ  
فِي سُورَةِ النَّسَا تَبَيَّنَّا  
فَالرَّجْمُ لَا يَدْخُلُهُ التَّنْصِيفُ  
إِذْ مِائَةٌ فِي حُرْنَا يَقِينَا

(١) قوله: «يعطي الإثم»، أي: يوجهه؛ لأنه خلاف المشروع فيه من الرجم، وإن كانا سواءً في إتلاف الناس، فالإثم من جهة مخالفة الشرع، ولكن لا ضمان عليه؛ لأنه لم يزد على ما يكون في الرجم من إتلاف النفس.

(٢) قوله: والنُّحُوس: أي: كل شيء يُعْبَدُ من دون الله من النجوم وغيرها.

وَإِنَّمَا الذُّكُورُ وَالنِّسَاءُ  
 وَقِيلَ لِلسَّيِّدِ أَنْ يُقِيمَ فِي  
 وَقِيلَ لَا بَلْ يَحْمِلَنَّهُ إِلَى  
 وَإِنَّمَا يَلْزَمُ بِالْإِقْرَارِ  
 يُقَرُّ أَنَّهُ زَنَى وَالرَّابِعَهُ  
 إِنْ كَانَ قَدْ خَلَا مِنَ الْجُنُونِ  
 وَإِنَّمَا يُؤَمَّرُ بِالتَّمَهُّلِ  
 قَالَ النَّبِيُّ إِذْ أَقْرَأَ مَاعِزٌ (٢)  
 فَقَالَ لَا لِكِنِّي أَرَدْتُ  
 وَجَائِزٌ قَدْ قِيلَ أَنْ يُقَرَّأَ  
 لِقَوْلِهِ قَوْمُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ  
 وَلَمْ يُعْنَفِ النَّبِيُّ مَاعِزًا  
 وَإِنْ يَكُنْ أَرَادَ يُتْلَفْنَا  
 وَإِنْ يَكُنْ أَقْرَأَ ثُمَّ رَجَعَا  
 وَهَكَذَا يُقَامُ بِالشُّهُودِ

فِيهِ سَوَاءٌ وَكَذَا الْخُتَاءُ  
 عَيْدِهِ الْحَدَّ بِلَا تَعْسُفِ  
 إِمَامِهِ إِذْ غَيْرُهُ لَنْ يَفْعَلَا  
 ثَلَاثَ مَرَّاتٍ بِلَا إِنْكَارِ  
 تُوجِبُ حَدَّهُ بِلَا مُمَانَعَهُ  
 وَعَتَهُ (١) فِي عَقْلِهِ الْمَصُونِ  
 بِهِ مَخَافَةَ الْفَسَادِ الْمُخْبِلِ  
 أَفِيكَ شَيْءٌ مِنْ جُنُونٍ غَامِزٍ  
 تَطْهِيرَ مَا كُنْتُ لَهُ صَنَعْتُ  
 إِنْ كَانَ لِلْحَقِّ أَرَادَ ظَهْرًا (٣)  
 بِالْحَقِّ قَدْ أَنْزَلَهُ اللَّهُ لَكُمْ  
 فَدَلَّ أَنْ ذَلِكَ كَانَ جَائِزًا  
 لِنَفْسِهِ بِالْقَصْدِ يَهْلِكُنَا  
 قَبْلَ الشُّرُوعِ حَدَّهُ قَدْ مَنَعَا  
 إِنْ شَهِدُوا فِي حَضْرَةِ الْمَحْدُودِ

(١) قوله: وَعَتَهُ: العتة هو أشد الجنون؛ وقيل المعتوه هو الذي لا يفارق الجنون.

(٢) ماعز: هو ماعز بن مالك، رجل أقرَّ بالزنى عند النبي ﷺ. (المصنف)

(٣) أي: قوة. (المصنف)



جُمَلْتِهِمْ أَنْثَى وَلَا عَبْدٌ وَفِي  
 شَكِّ بَانَ ذَاكَ فِيهَا دَخَلَا  
 بِهِذِهِ تَثَبْتُ نَفْسُ الْحُجَّةِ  
 سِثْرًا لِلْإِلَهِ وَالْعُيُوبَ يَسْتُرُّ  
 وَإِنْ يَكُنْ عِنْدَ الْإِمَامِ ثَبَتَا  
 بِدَفْعِهِ إِذَا رَأَى مَجَالَا  
 إِذَا رَجَا الْمَتَابَ حَيْثُ عَنَّا  
 كَانَ هُرُوبُهُ لِهَذَا حِجْرَا  
 فَحَدُّهُ ثَانِيَةً تَعَيَّنَا  
 بَيْرًا فَحَدُّهُ أَحْيَرًا قَدْ لَزِمَ  
 شَيْءٌ مِنَ الضَّمَانِ فِي الْأَحْكَامِ  
 يُحَدُّ قِيلَ الْحَدُّ لَا يُكْرَرَنَّ  
 تُحَدُّ مِنْ أَجْلِ اِحْتِمَالِ حَصَلَا  
 نَائِمَةً أَوْ أَنْ تَخَافَ الْمَوْتَا  
 لِأَنَّهَا إِقْرَارُهَا يُعَدُّ<sup>(١)</sup>  
 مِنْ رَجُلٍ زَنَى بِهَا حَرَامَا

أَرْبَعَةٌ مِنَ الْعُدُولِ لَيْسَ فِي  
 فَيَشْهَدُونَ أَنَّهُمْ رَأَوْا بِلَا  
 مِثْلَ دُخُولِ الْمِيلِ فِي الْمِكْحَلَةِ  
 سِثْرًا مِنَ اللَّهِ أَلَا فَلْيَشْكُرُوا  
 وَمَنْ أَتَى فَلْيَسْتُرَنَّ مَا أَتَى  
 فَجَائِزٌ لَهُ بِأَنْ يُحْتَالََا  
 وَجَائِزٌ قَدْ قِيلَ يَهْرُبْنَا  
 وَإِنْ يَكُنْ قَدْ اسْتَخَفَّ الْأَمْرَا  
 وَإِنْ يَكُنْ مِنْ بَعْدِ جَلْدِهِ زَنَى  
 وَإِنْ يَكُنْ مِنْ ضَرْبِهِ الْأَوَّلِ لَمْ  
 وَإِنْ يَمُتْ فَمَا عَلَى الْإِمَامِ  
 وَإِنْ تَكَرَّرَ الزَّنَى مِنْ قَبْلِ أَنْ  
 وَحَامِلٌ مِنْ غَيْرِ زَوْجٍ قِيلَ لَا  
 يُمَكِّنُ أَنْ تُغْصَبَ أَوْ أَنْ تُؤْتَا  
 وَإِنْ أَقْرَّتْ بِالزَّنَى تُحَدُّ  
 مِنْ هَاهُنَا إِنْ وَلَدَتْ غُلَامَا

(١) يُعَدُّ: أي: يحسب ويعتبر.

فَقَتَلَتْهُ فَعَلَيْهَا الْحَدُّ  
 لِأَنَّهَا إِقْرَارُهَا بِالْفِعْلِ  
 أَوْ أَنَّ قَتْلَهَا الْغُلَامَ دَلَالًا  
 وَقَوْلُهُ تُقْتَلُ بَعْدَ الْجُلْدِ  
 مُنَاقِضٌ لِقَوْلِهِ فِي الْبِكْرِ  
 لِأَنَّ مَنْ أُحْصِنَ يُرْجَمْنَا  
 فَمِنْ هُنَاكَ حَصَلَ التَّنَاقُضُ  
 وَذَلِكَ أَنَّهَا بِإِبْنِهَا فَلَا  
 وَلَهُمْ أَنْ يَجْعَلُوا الْقَتْلَ هُنَا  
 مِنْ ثَمَّ مَا قَالُوا بِرَأْيِ الْعَصْبَةِ  
 وَإِنْ زَنَى الْبَالِغُ بِالصَّبِيَّةِ  
 وَالْخُلْفُ فِي بَالِغَةٍ إِذَا زَنَتْ  
 فَبَعْضُهُمْ يَحْدُّهَا وَقِيلَ لَا  
 وَمَنْ زَنَى بِأَمَةٍ لِأُمِّهِ  
 وَالْخُلْفُ فِي الْحَدِّ إِذَا مَا رَضِيَا

إِنَّ كَانَ رَجْمٌ<sup>(١)</sup> أَوْ يَكُونُ الْجُلْدُ  
 أَوْجَبَ ذَلِكَ لَا بِنَفْسِ الْحَمْلِ  
 بِأَنَّهُ مِنْهَا الزَّوْنَاءُ حَلًّا<sup>(٢)</sup>  
 بِهِ إِذَا لَمْ تَمْتَنَ بِالْحَدِّ  
 لَا تُقْتَلَنَّ بِهِ لِهَذَا الْأَمْرِ  
 وَالْجُلْدُ حَدُّ الْبِكْرِ فَافْهَمْنَا  
 وَثُمَّ مَانِعٌ سِوَاهُ عَارِضٌ  
 تُقَادُ فَالْمَانِعُ فِيهِ حَصَلًا  
 عُقُوبَةً لَا قَوْدًا مُبَيَّنًا  
 تُقْتَلُ فَافْهَمْنَاهَا مُهَذَّبَةً  
 كَانَ عَلَيْهِ الْحَدُّ فِي الْقَضِيَّةِ  
 بِذِي الصَّبَا هَلْ حَدُّهَا هُنَا ثَبَتَ  
 حَدٌّ عَلَيْهَا لِاشْتِبَاهِ حَصَلًا  
 أَوْ لِأَبِيهِ الْحَدُّ أَصْلُ حُكْمِهِ  
 مَالِكُهَا بِوَطْئِهَا إِذْ وَطِئَا

(١) قوله: رجم: فاعل على أن كان تامة، أي: ثبت، أو على أنه اسم كان؛ وخبرها محذوف أي إن

كان عليهما رجم... إلخ.

(٢) أي: وقع. (المصنف)



وَإِنْ يَكُنْ لَهُ بِهَا نَصِيبٌ  
 وَقِيلَ بَلْ يُحَدُّ فِي ذَا الْمَوْضِعِ  
 وَالْحَدُّ إِنْ أَوْطَأَتِ الْحِمَارَا  
 وَمَنْ وَطَأَ بِهِمَةَ يُخْتَلَفُ  
 وَقِيلَ بَلْ يُحَدُّ مِثْلَ الرَّائِي  
 وَقِيلَ يُهْدَفَنَّ مِنْ فَوْقِ جَبَلٍ  
 وَيَضْمَنُ النَّاكِحُ لِلْبِهِمَةِ  
 لِأَنَّهَا بِفِعْلِهِ تُحَرِّمُ  
 بَلْ رَبَّهَا بِذَبْحِهَا قَدْ أَمْرًا  
 يَقُولُ لَا يَأْكُلُ مِنْهُ سَبْعُ  
 وَأَعْجَبَ الشَّيْخَ أَبَا مُحَمَّدٍ<sup>(١)</sup>  
 وَفَرَّعُوا بِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ  
 وَمَنْ وَطَأَ زَوْجَتَهُ مِنْ بَعْدِ  
 وَيَلْزَمَنَّهُ الصَّدَاقُ حَقًّا  
 وَهَكَذَا الْخِلَافُ فِيمَنْ طَلَّقَا  
 فَالْحَدُّ بِالشُّبْهَةِ لَا يَطِيبُ  
 لِأَنَّهُ أَتَى الْحَرَامَ فَاسْمَعِ  
 أَوْ غَيْرَهُ لِنَفْسِهَا جِهَارًا  
 فِي حَدِّهِ بِالسَّيْفِ قِيلَ يُتْلَفُ  
 إِنْ كَانَ بِكْرًا أَوْ أَخًا إِحْصَانِ  
 وَالْخُلْفُ فِي اللَّائِطِ نَحْوَهُ حَصَلُ  
 لِرَبِّهَا قَدْ قِيلَ كُلُّ الْقِيَمَةِ  
 أَلْبَانُهَا وَلَحْمُهَا مُحَرَّمٌ  
 وَدَفْنُهَا مُوَارِيًا تَحْتَ الثَّرَى  
 أَوْ طَائِرٌ إِذْ مِنْهُ لَا يُنْتَفَعُ  
 تَحْلِيلُهَا وَبَعْضُ أَهْلِ سَمَدِ<sup>(٢)</sup>  
 ضَمَانُهَا عَلَيْهِ لِكِنْ يَأْتِمُ  
 وَفَاتِيهَا اخْتِلَافُهُمْ فِي الْحَدِّ  
 وَيُوجَعَنَّ أَدَبًا وَدَقًّا  
 وَاحِدَةً جَامِعَهَا وَأَنْطَلَقَا

(١) قوله: «أبا محمد» هو الشيخ عبد الله بن محمد بن بركة البهلوي، وقد سبق ذكره.

(٢) وسمد: هي الجانِبُ العلوي من نزوى، منها العلماء المشهورون من آل كندة أصحاب المؤلفات

المباركة المعتمدة عند المشاركة من أصحابنا رحمهم الله.



فَبَعْضُهُمْ يَدْرَأُ عَنْهُ الْحَدَّ  
 وَإِنْ أَتَى فِي ذَاكَ بِاسْتِدْلَالٍ  
 وَيُدْرَأُ الْحَدُّ بِهِذَا عَنْهُ  
 وَرَجُلٌ خَامِسَةٌ تَزَوَّجَا  
 يُحَدُّ بِالذُّخُولِ لَا بِالْعَقْدِ  
 وَامْرَأَةٌ تَزَوَّجَتْ غَلَامَهَا  
 وَقَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ تُعَزَّرُ  
 وَإِنْ تَكُنْ قَدِ ادَّعَتْ تَأْوِيلًا  
 وَنَاكِحٌ مَمْلُوكَةٌ قَدْ زَوَّجَا  
 فِي قَوْلِ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ يُحَدُّ  
 وَيَلْحَقَنَّ ابْنُهَا أَبَاهُ  
 وَمَا لَهُ أَنْ يَأْخُذَ الصَّدَاقَا  
 وَمَنْ زَنَى بِأَمَةٍ وَوَهَبَا  
 فَالْعُقْرُ عَنْهُ سَاقِطٌ وَالْحَدُّ  
 وَهَكَذَا الْحُكْمُ إِذَا مَا وَهَبَا  
 وَمَنْ زَنَى بِامْرَأَةٍ مِنْ فَوْقِ

وَبَعْضُهُمْ يَرَى بَأْنَ يُحَدَّ  
 فَشُبْهَةٌ تُشْعِرُ بِاسْتِحْلَالِ  
 وَنَحْوُهُ مِمَّا يُشَابِهَنَّهُ  
 وَيَعْلَمُ التَّحْرِيمَ فِيهَا مِنْهَجًا  
 لِأَنَّهُ زَانٍ بِحُكْمِ الْعَمْدِ  
 بِوَطْئِهِ تُحَدُّ عِي (\*) أَحْكَامَهَا  
 مَا دُونَ جَلْدِ الْحَدِّ فِيمَا يُذَكَّرُ  
 فَحَدُّهَا يَسْقُطُ فِيمَا قِيلَا  
 لَهَا بِزَوْجٍ حَازَهَا وَابْتَهَجَا  
 وَقَالَ بَعْضُ مَا عَلَيْهِ حَدُّ  
 فِي شَرْطِهِ الَّذِي بِهِ وَاطَاهُ  
 مِنْ زَوْجِهَا إِنْ طَلَبَ الطَّلَاقَا  
 مَالِكُهَا الْعُقْرَ لَهُ إِذْ وَجَبَا  
 يَلْزَمُهُ وَالْحَقُّ لَا يُرَدُّ  
 ذُو الْحَقِّ لِلْسَّارِقِ مَا قَدْ نَهَبَا  
 ثَوْبٌ يُحَدُّ عِنْدَ أَهْلِ الذُّوقِ

(\*) فعل أمر والأصل (ع) على حرف واحد وهو العين؛ فهو من الليف المفروق الذي تحذف  
 فاؤه ولامه في الأمر، وأثبتت الياء هنا على جهة الإشباع مراعاة للوزن. (إسماعيل)



وَيَلْزَمُ الصَّدَاقُ بِالتَّجَهُمِ  
بِذَلِكَ الحَائِلِ عِنْدَ الفِعْلَةِ  
فِي حَدِّهِ خُلْفٌ أَتَى مُؤَسَّسَا  
يُعَزَّرَنَّ وَهُوَ المَقَالُ  
عَنْ سَيِّءِ الأَفْعَالِ إِذْ يَصْنَعُهُ  
بِفَرْجِهِ وَلَوْ سِنِينَ لَبَشَا  
عَلَى الَّذِي يَفْعَلُهُ مَنكُورُ  
فَلَا نَرَى قَطُّ بِهِ تَحْلِيلَا  
فَلَا عَلَيْهِ إِِنْ ضَرُورَةً عَنَّتْ  
مَعَ أَنَّهُ عَنْ مَاهِرٍ مَنقُولُ  
بِعَيْنِهِ الفَقْرَ جَزَاءً حَضْرَا  
إِلَّا إِذَا تَابَ سَرِيعًا وَرَشَدُ

وَقِيلَ لَا حَدَّ عَلَيْهِ فَاعْلَمِ  
وَمُسْقَطُ الحَدِّ لِأَجْلِ الشُّبْهَةِ  
وَجَامِعٌ بَيْنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ  
قِيلَ يُحَدُّ وَأَنَاسٌ قَالُوا  
وَيُحْبَسَنَّ قَدْرَ مَا يَدْفَعُهُ  
وَقِيلَ لَا حَدَّ عَلَى مَنْ عَشَا  
وَذَاكَ فِعْلٌ عِنْدَنَا مَحْجُورُ  
وَهُوَ الزَّنَا الأَضْعَرُ فِيمَا قِيلَا  
وَقَالَ بَعْضُ إِِنْ يَكُنْ خَافَ العَنْتِ  
لَكِنِّي بِذَلِكَ لَا أَقُولُ  
وَلَا يَمُوتُ ذُو الزَّنَى حَتَّى يَرَى  
وَلَعَذَابُ اللَّهِ فِي الأُخْرَى أَشَدُّ

### فصلُ حدِّ القاذِبِ

عَلَى وَلِيِّ الأَمْرِ فِيهِ يَقْضِي  
حَدًّا ثَمَانِينَ وَلَا يُقَيَّدُ  
بِغَيْرِهِ لَيْسَ يُحَدُّ فَاعْرِفَا  
فَالْمُحْصَنَاتُ قَدْفُهُنَّ لَا يَحِلُّ

وَالْحَدُّ فِي القَذْفِ لِصَوْنِ العِرْضِ  
إِنْ قَذَفَ البَالِغُ حُرًّا يُجْلَدُ  
وَذَاكَ بِالزَّنَى فَمَنْ قَذَفَا  
وَذَكَرَهُ فِي سُورَةِ النُّورِ نَزَلُ

وَمِثْلَهَا الرَّجَالُ الْمُحْصَنُونَ  
 وَذَلِكَ وَصْفُ الْمُسْلِمَاتِ طُرًّا  
 فَقَازِفٌ مَنِ بِالزَّانَاءِ اشْتَهَرَا  
 وَلَا نَقُولُ قَذْفُهُ حَلَالٌ  
 وَيَدْفَعُ الْحَدَّ إِذَا مَا أَحْضَرَا  
 إِنْ شَهِدُوا يُحَدُّ ذَاكَ الرَّانِي  
 وَإِنْ هُمْ قَدْ شَهِدُوا وَرَجَعُوا  
 فَيُضْمَنُونَ الْجِلْدَ<sup>(٤)</sup> مَهْمَا جُلِدَا  
 وَقِيلَ هَذَا فِي ادِّعَاءِ الْغَلَطِ  
 أَمَّا إِذَا لَمْ يَدَّعُوا فِيهِ غَلَطٌ  
 وَقِيلَ بَلْ يُرْجَمُ مِثْلَ مَا رُجِمَ  
 وَلَيْسَ لِلْمَقْدُوفِ فِي الْأَحْكَامِ  
 وَلَا يُحَدُّ قَازِفُ الْعَبْدِ وَمَنْ  
 لِأَنَّهُ قَدْ صَارَ حُرًّا وَمَضَى  
 وَلَا يُحَدُّ قَازِفُ الصَّبِيَانِ

مَعْنَاهُ بِالْعِمَّةِ يُعْرَفُونَا  
 وَالْمُسْلِمِينَ غَيْرَ<sup>(١)</sup> مَنْ تَجَرَّى  
 لَيْسَ يُحَدُّ لِاشْتِبَاهِ خَطَرَا  
 وَإِنَّمَا الْحَدُّ بِهِ يُزَالُ  
 أَرْبَعَةً مِنَ الشُّهُودِ الْكُبْرَا<sup>(٢)</sup>  
 أَوْ جَبْنُوا يُحَدُّ هَذَا الْجَانِي<sup>(٣)</sup>  
 مِنْ بَعْدِ حَدِّ الضَّمَانِ يَقَعُ  
 وَدِيَّةَ الْمَرْجُومِ وَقِيَّتَ الرَّدَى  
 عِنْدَ رُجُوعِهِمْ بِغَيْرِ شَطَطِ  
 يُقَادُ مَنْ يَرْجِعُ مِنْهُمْ فَقَطُّ  
 صَاحِبُهُ بِقَوْلِهِ وَمَا سَلِمَ  
 عَفْوًا إِذَا صَارَ إِلَى الْإِمَامِ  
 يَقْذِفُ مَكَاتِبًا عَلَيْهِ يُجْلَدُنْ  
 فِيهِ كَلَامٌ يَشْفِينُ الْمَرَضَا  
 وَقَازِفُ الْمَجْنُونِ فِي الْبَيَانِ

(١) قوله: غَيْرَ: منصوب على الاستثناء الموجب.

(٢) قوله: الْكُبْرَا: أي: العدول؛ لأن العدل في دينه كبير عند المسلمين.

(٣) قوله: الجاني: أي: القاذف؛ لأن القذف جناية على المقذوف.

(٤) قوله: فيضمنون الجلد: أي: أرش الضرب.



فَفَعَلُهُمْ لَيْسَ كَبِيرًا وَقَعَا  
 وَالْحَدُّ لِلشُّبْهَةِ لَمْ يُلتَزَمْ  
 يُحَدُّ وَالْأَعْمَى بِغَيْرِ وَهُمْ  
 وَارِثُهُ فَحَدُّهُ قَدْ وَجَبَا  
 يُحَدُّ أَمْ لَا فَافْهَمَنَّ وَانْتَجَبِ  
 إِذْ عَرَضَهُ مُبْتَدَلًا يُعَدُّ  
 يُحَدُّ فِي قَوْلِهِمُ الْجَلِيِّ  
 يُحَدُّ وَالْأَصْلُ هُنَا يُخَالِفُ  
 وَلَا أَقُولُ بِاللَّذِي رَأَاهُ  
 مِنْهُ مُرَادٌ مَنْ بِهِ قَدْ يُقْدَفُ  
 وَيُعْرَفُ الْمُرَادُ مِمَّا قَدْ حَوَى  
 كَقَوْمِ لُوَطٍ أَنْتَ عِنْدِي تَعْمَلُ  
 وَيَا سَلِيلَ الزَّانِيَيْنِ جُعِلَا  
 لِأَنَّه بَلْفُظُهُ تَعَدَّى  
 زَانَ يُحَدُّ هَاهُنَا حَدَّيْنِ  
 يُحَدُّ وَاحِدًا فَعِ التَّأْصِيلَا

لِأَنَّ مَا التَّكْلِيفُ عَنْهُمْ رُفِعَا  
 وَقَدْفُهُمْ لَيْسَ يَجِلُّ فَاغْلَمِ  
 وَقَاذِفُ الْأَعْجَمِ وَالْأَصَمِّ  
 وَقَاذِفُ الْمَيْتِ إِذَا مَا طَلَبَا  
 وَالْخُلْفُ إِنْ وَارِثُهُ لَمْ يَطْلُبِ  
 وَقَاذِفُ الشَّيْطَانِ لَا يُحَدُّ  
 وَقَاذِفُ الْإِنْسَانِ بِالْجِنِّيِّ (١)  
 مَنْ قَالَ يَا لُوَطِي فَهُوَ قَاذِفٌ  
 فِي نَفْسِهِ مَيْلٌ إِلَى سِوَاهُ  
 لِأَنَّهُ قَدْ صَارَ عُرْفًا يُعْرَفُ  
 وَاللَّفْظُ لِلْمَعْنَى يُرَادُ لَا سِوَى  
 وَالْحَدُّ إِنْ قَالَ لَهُ يَا رَجُلُ  
 يُحَدُّ مِنْ غَيْرِ خِلَافٍ نُقْلًا  
 حَدَّيْنِ وَالْبَعْضُ يَرَاهُ حَدًّا  
 وَإِنْ يُقْلُ سَلِيلُ الزَّانِيَيْنِ  
 وَقِيلَ بَلْ ثَلَاثَةٌ وَقِيلَا

(١) قوله: «بالجنِّي» وذلك بأن يقول للمرأة: قد وطئتك أو زنى بك جنِّي، أو الجنني، أو يقول لرجل: إنني رأيت الجنني يلوط بك، أو لاط بك، أو نحو ذلك.

فَمَنْ رَأَى تَعَدَّدَ الْحُدُودِ      وَآخَرُونَ نَظَرُوا لِلْكَلِمِ  
 وَإِنْ يَقُلْ يَا زَانَ نَجَلَ الزَّانِيَهْ      وَالْخُلْفُ فِيمَنْ أَنْتَ الذُّكْرَانَا  
 كَقَوْلِهِ زَانِيَةٌ لِلرَّجُلِ      قِيلَ يُحَدُّ وَهُوَ الصَّحِيحُ  
 وَذَلِكَ التَّعْكِيسُ لَا أَرَاهُ      وَرُبَّمَا قَدْ يَقْتَضِي الْمُبَالَغَهْ  
 وَقِيلَ لَا حَدَّ عَلَيْهِ حَيْثُمَا      فَحَصَلَتْ بِذَلِكَ شُبُهَةٌ وَفِي  
 بِفَاسِقِ الْفَرْجِ إِذَا مَا قَدَفَا      قِيلَ يُحَدُّ إِذْ بِهِ قَدْ يُعْنَى  
 بِهِ عَنَ أَشْيَاءَ<sup>(١)</sup> (\*) لَهَا احْتِمَالُ      يُمَكِّنُ أَنْ يُرَادَ كَشْفُ الْعَوْرَةِ  
 وَلَا يُحَدُّ إِنْ يَقُلْ يَا بَعْلُ      يُمَكِّنُ أَنْ يُرَادَ سُوءُ الْخُلُقِ

يَنْظُرُ فِي تَعَدُّدِ الْمَحْدُودِ      وَالْأَوَّلُ التَّحْقِيقُ عِنْدَ الْفَهْمِ  
 يَلْزِمُهُ حَدَّانِ فِي الْعَلَانِيَهْ      فِي قَدْفِهِ أَوْ ذَكَرَ النِّسْوَانَا  
 وَقَوْلِهِ زَانَ لِأُنْثَى فَاقْبَلِ      لِأَنَّهُ فِي قَدْفِهِ صَرِيحُ  
 يُسْقِطُ عَنْهُ حَدَّ مَا أَتَاهُ      لِحِكْمَةٍ فِيهَا الْمَعَانِي بِالِغَهْ  
 لَمْ يَأْتِ بِالْقَدْفِ كَمَا قَدْ عَلِمَا      هَذَا لِذَرِّءِ الْحَدِّ مَا لَا يَخْتَفِي  
 فِي حَدِّهِ عَنْهُمْ خِلَافٌ عُرِفَا      نَفْسُ الزَّانِي وَقِيلَ بَلْ يُكْنَى  
 فَحَدُّهُ لِأَجْلِهَا يُزَالُ      إِذْ ذَاكَ فِسْقٌ إِنْ يَكُنْ فِي حَضْرَةِ  
 لِلِاحْتِمَالِ وَكَذَا يَا نَعْلُ      أَوْ أَنَّهُ فِي الْوَصْفِ غَيْرُ مُتَّقِي

(١) قوله: «عن أشياء» بإسقاط الهمزة لأجل استقامة الوزن.

(\*) وقع تخفيف للهمزة ثم نقلت حركتها وهي الفتحة إلى النون. (إسماعيل)



وَإِنْ يَكُنْ<sup>(١)</sup> فِي عُرْفِهِمْ قَذْفٌ فَلَا  
لِكُلِّ قَوْمٍ عُرْفُهُمْ فَالْهِنْدُ  
وَلَمْ يَكُنْ عَلَى لُغَاتِ الْعَرَبِ  
بَلْ كُلُّ لَفْظٍ يَقْتَضِي مَا ذُكِرَا  
يُتْرَكُ مَا عُرْفُهُمْ تَحَمَّلاً  
بِعُرْفِهِمْ قَذْفُهُمْ وَالسَّنْدُ  
ذَلِكَ مَوْقُوفًا فَلَا تَسْتَعْرِبِ  
مَا بَيْنَ أَهْلِيهِ فَقَذْفٌ حُجْرًا

### فصلُ اللعانِ

وَقَاذِفٌ لِرِزْوَجَةٍ لَمْ يَكُنْ  
وَأَنْكَرَتْ زَوْجَتُهُ مَا قَالَا  
وَذَاكَ أَنَّ الْحَاكِمَ الْمَنْصُوبَا  
يَقُولُ لَا بُدَّ لَكُمْ مِنْ كَاذِبٍ  
فَإِنْ أَبَوْا دَعَا الْفَتَى لِيَشْهَدَا  
يَشْهَدُ بِاللَّهِ بِأَنِّي صَادِقٌ  
وَيَلْعَنَنَّ نَفْسَهُ فِي الْخَامِسَةِ  
وَتَشْهَدَنَّ بِاللَّهِ بَعْدَهُ عَلَى  
لَهُ شُهُودٌ بِالْمَقَالِ الْبَيْنِ  
فَهَا هُنَا حُكْمُ اللَّعَانِ آلا<sup>(٢)</sup>  
يَأْمُرُ<sup>(٣)</sup> ذَا وَتِلْكَ أَنْ يَتُوبَا  
فَلْيَتَّقِ الْكَاذِبُ هَلْ مِنْ تَائِبٍ  
بِاللَّهِ أَرْبَعًا يَحُدُّ الْمَشْهَدَا  
أَرْبَعَ مَرَّاتٍ بِهَا يُنَاطِقُ  
إِنْ كَانَ كَاذِبًا وَهِيَ جَالِسَةٌ  
كَذِبَهُ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ وَلَا<sup>(٤)</sup>

(١) قوله: «وإن يكن» كان هنا تامة، وقذفٌ فاعل بيكن، أي: إن يثبت عندهم قذف في عرفهم بشيء من الألفاظ.

(٢) أي: صار. (المصنف)

(٣) قوله: يأمرُ ذا: إشارة للرجل، وتلك للمرأة، أي: يأمر كلا منهما بالمتاب.

(٤) أي: متواليات. (المصنف)



فِيمَا ادَّعَاهُ صَادِقًا ثُمَّ لَتِنٌ  
وَلَيْسَ فِي هَذَا لَهُمْ نِزَاعٌ  
عَلَيْهِ بِالْأُمَّ فَيُلْحَقْنَا  
لِمَا اسْتَحَلَّ وَلِمَا قَدْ ذَاقَا  
فِي مَسْجِدٍ وَقِيلَ بَعْدَ الظُّهْرِ  
عِنْدَ اللَّعَانِ بَلْ هُوَ الْمُقَدَّمُ  
فِي حُكْمِهِ وَذَا هُوَ الْمَرْضِيُّ  
وَلَا لِعَانَ أَبَدًا لِأُمَّةٍ  
وَلَا لِزَوْجَةٍ لَهُ صَبِيَّةٍ  
وَلَيْسَ لِلْعَبْدِ لِعَانٌ فَاَنْظُرِ  
صَنِيعَهَا فَحُكْمُهُ كَالْمُفْتَرِي  
يَمْضِي اللَّعَانُ فَعَلَيْهِ يُجْلَدُنُ  
يَرْتُهُ وَيَحْمِلُنَّ ثِقْلَهُ  
لِعَانُهُ صَارَتْ عَلَيْهِ حُرْمًا  
عَلَى افْتِرَائِهِ بِمَا تَعْنَى (١)  
وَهُوَ مِنَ الْمِيرَاثِ قِيلَ يُحْرَمُ

وَعَضِبُ اللَّهِ عَلَيْهَا إِنْ يَكُنْ  
بَيْنُونَةً مَا بَعْدَهَا اجْتِمَاعُ  
وَالْوَلَدُ الَّذِي يُلَاعِنُنَا  
وَمَا لَهُ يَسْتَرْجِعُ الصَّدَاقَا  
وَذَاكَ مِنْ بَعْدِ صَلَاةِ الْعَصْرِ  
تَقْدِيمُهَا عَلَيْهِ لَا يَلْتَمِمْ  
قَدَمَهُ الْقُرْآنُ وَالنَّبِيُّ  
وَعَيْرُهُ مُخَالَفٌ لِلسُّنَّةِ  
كَذَاكَ لَا لِعَانَ لِلذَّمِّيَّةِ  
وَلَا لِمَنْ طَلَّقَهَا فِي الْأَكْثَرِ  
وَلَا لِأَعْمَى إِنَّهُ لَمْ يُبْصِرِ  
وَرَاغِعٌ عَنْ قَذْفِهَا مِنْ قَبْلِ أَنْ  
وَهِيَ لَهُ وَإِبْنُهَا أَيْضًا لَهُ  
وَرَاغِعٌ مِنْ بَعْدِ أَنْ يُتِمَّ  
وَالْإِبْنُ إِبْنُهُ وَيُجْلَدُنَا  
وَهِيَ إِذَا مَا صَدَّقْتَهُ تُرْجَمُ

(١) أي: تَعْنَتْ.



## فصل حد الشارب

وَشُرْعَ الْحَدِّ<sup>(١)</sup> (\*) عَلَى مَنْ سَكِرًا  
فَالسُّكْرُ لَا شَكَّ جُنُونٌ عَاجِلٌ  
فَشَارِبُ الْخَمْرِ وَلَوْ لَمْ يَسْكُرْ  
لَأَنَّ نَفْسَ قُرْبِهَا مُحَرَّمٌ  
وَعَيْرُهَا مِنَ الشَّرَابِ يُجْلَدُ  
لَا يَعْرِفُ السَّمَاءَ مِنَ الْأَرْضِ وَلَا  
فَهَا هُنَا يَسْتَوْجِبُ الْحَدَّ وَمَا  
وَلِلْإِمَامِ إِنْ رَأَى تَعْزِيرَهُ  
وَإِنْ يَكُنْ فِي شُرْبِ هَذَا مُسْتَحِلٌّ  
وَجَلْدُهُ مِنْ أَوْسَطِ الْجَلْدِ ذَكَرَ  
لَا تُنَزَعُ الثِّيَابُ عَنْهُ فِيهِ<sup>(٤)</sup>  
وَقِيلَ إِنْ الْمُصْطَفَى قَدْ جَلَدًا

لِصَوْنِ عَقْلِهِ أَلَا فَلْيَشْكُرًا  
فَكَيْفَ يَسْعَى فِي جُنُونٍ عَاقِلٌ  
يُجْلَدُ حَدَّ شَارِبٍ فِي النَّظَرِ  
«فَاجْتَنِبُوهُ» فِي الْقُرْآنِ يُعْلَمُ  
إِنْ زَالَ عَقْلُهُ وَلَا يُفْنَدُ<sup>(٢)</sup>  
يُمَيِّزَنَّ مَا لَدَيْهِ حَصَلًا  
قَدْ كَانَ قَبْلَهُ فَلِلْسَّجْنِ انْتَمَى  
بِالْجَلْدِ حَتَّى يَتْرُكْنَ أُمُورَهُ  
عَاقِبَةُ الْإِمَامِ حَتَّى يَنْتَقِلَ  
حَدًّا ثَمَانِينَ<sup>(٣)</sup> عَلَى مَا قَدْ أُمِرَ  
بَلْ جَلْدُهُ مِنْ فَوْقِهَا يَكْفِيهِ  
فِي الْخَمْرِ أَرْبَعِينَ جَاءَ مُسْنَدًا

(١) قوله: «وشرع الحد على من سكر... إلخ» في هذا نظر، لأن مشروعية الحد غير متوقفة على وجود الإسكار فقط فلو شرب الخمر فإنه يحد ولو لم يسكر، ولو قال:

وَشُرْعَ الْحَدِّ عَلَى مَنْ شَرِبَا خَمْرًا لِصَوْنِ عَقْلِهِ وَأَدْبَا

لكان أولى في نظري لسلامته من هذا الإيراد، ولصدقه على المراد.

(\*) الظاهر أن الشيخ العبري شطب على هذا التعليق. (إسماعيل)

(٢) ولا يفند: لا يميز. (المصنف)

(٣) قوله: «حدًا ثمانين» منصوبان على التمييز أو على الحال، والأول أظهر.

(٤) قوله: فيه: أي: في حال الحد.



صَدْرِ زَمَانٍ عُمَرِ بِهِ اكْتَفِي  
 فَشَا<sup>(١)</sup> بِهِمْ فِي شُرْبِهَا الْمَلَازِمِ<sup>(٢)</sup>  
 فَشَاوَرَ الْفَارُوقُ مَنْ لَأَقَاهُمْ  
 هَدَى وَمَنْ هَدَى فَإِنَّهُ افْتَرَى  
 لَهُ لِأَنَّهُ بِذَلِكَ قَدْ عُرِفَ  
 لَوْ أَنَّهُ فِي وَقْتِهِ مَا قَدَفَا  
 كَالْقَصْرِ فِي الْأَسْفَارِ لِلْمَشَقَّةِ  
 مَشَقَّةٌ فَافْهَمَ مَعَانِي الْعِلَلِ  
 خَالَفَهُ قَدْ قِيلَ مِنْهُ يُبْرَأَنَّ  
 يُزَادُ فِي الْحَدِّ عَلَى مَا قَدْ يُسْنُ  
 إِذْ خَالَفَ الْإِجْمَاعَ فِيمَا نُقِلَا  
 وَإِنَّهُ الْمَاهِرُ فِيمَا سُنَّا<sup>(٣)</sup>  
 مَا قَابَلُوا ذَلِكَ بِالْإِنْكَارِ  
 فِي ذَاكَ بَحْثٌ عَنْهُمْ فَيُقْبَلَا

وَجَلَدَ الصَّدِيقُ مِثْلَهُ وَفِي  
 وَدَخَلَتْ فِي دِينِنَا أَعَاجِمُ  
 وَجَلَدُ الْأَرْبَعِينَ مَا كَفَاهُمْ  
 قَالَ عَلِيٌّ: إِنَّ مَنْ قَدْ سَكِرَا  
 فَاسْتَخْرَجُوا هُنَاكَ حَدَّ مَنْ قَذَفَ  
 أَعْطُوهُ حَدَّ مَا بِهِ قَدْ عُرِفَا  
 مَصْلَحَةٌ وَأَضْلَهَا فِي السُّنَّةِ  
 فَالْقَصْرُ ثَابِتٌ وَلَوْ لَمْ تَحْصُلِ  
 فَثَبَّتَ الْإِجْمَاعُ بَعْدَهُ فَمَنْ  
 وَبَقِيَ الْإِشْكَالُ كَيْفَ سَاغَ أَنْ  
 وَإِنْ أَبِي عَنِ الْمَتَابِ عَزَلَا  
 كَذَا عَنِ الرَّبِيعِ يُنْقَلْنَا  
 جَوَابُهُ<sup>(٤)</sup> صَحَابَةُ الْمُخْتَارِ  
 وَكَانَ فِي عَصْرِهِمْ مَا نُقِلَا

(١) قوله: فشا: أي: كثر بسببهم. (المصنف)

(٢) الملازم: أي: الملازم للخمر. (المصنف)

(٣) قوله: فيما سننا: بالبناء للمفعول، أي: في المسنون، وهو ما ثبت من الأحكام والشرائع من جانب السنة قولاً أو عملاً أو تقريراً، ولا شك أن الربيع بن حبيب من علماء السنة.

(٤) قوله: جوابه: مبتدأ، وصحابة المختار مبتدأ ثانٍ، والمبتدأ الثاني وخبره خبر عن المبتدأ الأول،

فهي من الجمل التي محلها الرفع.



بَحْثِكَ فَادْهَبْ وَهَوَاكَ مُشْكِلُ  
 يَلْزَمُنَا قَبُولُ مَا قَدْ قَبِلُوا  
 وُلِّيتَ مَا قَصَدْتَهُ يَقِينَا\*  
 فَدُونَكَ الْجَوَابَ فِي الْمَسْئَلَةِ  
 وَعَزَّرُوهُ أَرْبَعِينَ جَلْدًا  
 لِتَشْمَلْنَ مَصْلَحَةَ التَّكْيِيرِ  
 نَقُولَ إِنَّ ذَاكَ لَمْ يُحَدِّدَنَّ  
 مَفْوُضٌ لَا مِثْلُ حَدٍّ لَازِمٍ  
 عَنِ النَّبِيِّ قَدْ رَوَاهُ مَنْ سَلَفَ  
 وَقَدْ رُوِيَ بِالْأَيْدِي وَالنُّعَالِ  
 وَبِثَمَانِينَ أَتَى مُعَلَّقًا  
 نَعْرِفُ عُدْمَ ضَبْطِهِ بِحَالِ  
 وَجْهًا مِنَ الْحَقِّ وَمَا اسْتَرَابَا  
 كَانَ التِّزَامُ فِعْلِهِ مُعَيَّنَا  
 وَصَارَ حُجَّةً لَنَا كَمَا لَا

فَأَنْتَ فِي ذَا الْعَصْرِ لَيْسَ يُقْبَلُ  
 هُمْ الْعُدُولُ فِي الَّذِي قَدْ نَقَلُوا  
 وَأَنْتَ إِنْ خَالَفتَ الْمُؤْمِنِينَ  
 وَإِنْ تَقُلْ أُرِيدُ وَجْهَ الْحِكْمَةِ  
 هُمْ جَلْدُوهُ أَرْبَعِينَ حَدًّا  
 فَحَصَلَ الْحَدُّ مَعَ التَّعْزِيرِ  
 وَمِنْ طَرِيقٍ آخَرَ يُمَكِّنُ أَنْ  
 بَلْ إِنَّهُ إِلَى اجْتِهَادِ الْقَائِمِ  
 وَمِنْ هُنَاكَ وَصَفُ فِعْلِهِ اخْتَلَفَ  
 فَبِالْجَرِيدِ<sup>(١)</sup> قَدْ رُوِيَ فِي حَالِ  
 وَقَدْ رُوِيَ بِأَرْبَعِينَ مُطْلَقًا  
 وَبِاخْتِلَافِ هَذِهِ الْأَفْعَالِ  
 وَإِنَّمَا الْفَارُوقُ قَدْ أَصَابَا  
 وَحَيْثُ إِنَّ الْوَجْهَ مَا تَعَيَّنَا  
 وَقَطَعَ الْإِجْمَاعُ الْإِحْتِمَالَ

(١) قوله: فبالجريد: أي: بجريد النخل، وهي جمع جريدة، وهي الزورة الصغيرة؛ سميت جريدة لتجريدتها من السعف، أي: الخوص.

(\*) يشير إلى الآية: ﴿ وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا بُنِيَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ عَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصَلِّهِ ۖ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا ﴾ [النساء: ١١٥]. (إسماعيل)

## بَابُ الْجِهَادِ

إِنَّ الْجِهَادَ لَقِتَالُ الْمُسْلِمِ  
 بِهِ إِلَاهِهِ يُظْهِرُ الْإِسْلَامَ  
 مَا مِثْلُهُ جِهَادَ نَفْسِهِ وَلَا  
 نَعْمَ جِهَادُ النَّفْسِ فَرَضٌ لَازِمٌ  
 لَكِنَّ نَفْعَهُ عَلَى النَّفْسِ اقْتَصَرُ  
 فَجَعَلُهُ<sup>(١)</sup> مِنْ أَصْغَرِ الْجِهَادِ  
 فَذَلِكَ بِاعْتِبَارِ مَا النَّفْسُ يَخُصُّ  
 وَمِنْ هُنَا قَالَ الْجِهَادُ الْأَكْبَرُ  
 أَوْسَطُهُ الْكُدُّ عَلَى الْعِيَالِ  
 وَهُوَ عَلَى صِنْفَيْنِ دَفْعٌ فِيهِ  
 كَذَاكَ مَنْ قَدْ قَصَدَ الْبِلَادَا  
 وَمَنْ عَلَيْهِ فِي طَرِيقِهِ اعْتَدَى  
 فَكُلُّ ذَا دَفْعٌ يَكُونُ لَازِمًا

لِلْمُشْرِكِينَ أَوْ بُغَاةِ الْأُمَمِ  
 فَالَّذِينَ بِالْجِهَادِ حَقًّا قَامَا  
 كَسَبَ الطَّعَامَ لِلأُولَى<sup>(١)</sup> قَدْ كَفَلَا  
 كَذَلِكَ الْكَسْبُ لِمَنْ يُلَازِمُ  
 فَكَيْفَ يَفْضَلُنُ<sup>(٢)</sup> جِهَادَ مَنْ كَفَرَ  
 قَالِ أَهْلُ الْبَغْيِ وَالْفَسَادِ  
 لَا بِاعْتِبَارِ مَا عَلَيْهِ الذُّكْرُ نَصٌ  
 هُوَ جِهَادُ النَّفْسِ عَمَّا يُحْبَرُ  
 وَطَلَبُ الثُّوتِ مِنَ الْحَلَالِ  
 قِتَالُ مَنْ لِبَيْتِهِ يَأْتِيهِ  
 لِيُظْهِرَ الضَّلَالَ وَالْفَسَادَا  
 وَمَنْ أَرَادَ مَالَهُ بِالْإِعْتِدَا  
 فَرَضًا عَلَى مَنْ كَانَ فِيهِ قَائِمًا

(١) للأولى: اسم موصول بمعنى الذين.

(٢) قوله: «فكيف يفضلن... إلخ» فجهاد مفعول به، والمعنى: أن جهاد النفس نفعه مقصور على صاحبه، وجهاد الكفار منفعة عامة، فكيف يكون جهاد المقتصر نفعه على النفس أفضل من جهاد الكفار الذي يعم نفعه المسلمين، في أمر الدنيا والدن.

(٣) قوله: «فجعله» الضمير عائد على صاحب الأصل الشيخ الصائغي.



حَتَّىٰ أَخُو الدِّينِ إِذَا مَا دَهَمَهُ  
 ثُمَّ لِيُدَافِعَنَّ مَا اسْتَطَاعَا  
 قِتَالُنَا مَنْ ضَلَّ فِي عُمَانَا  
 لِأَنَّهَا مِصْرٌ<sup>(١)</sup> قَدْ اسْتَقَلَّا  
 وَالغَزْوُ أَنْ تَخْرُجَ أَنْتَ قَاصِدَا  
 تَنْشُرُ فِيهَا العَدْلَ وَالإِحْسَانَا  
 بِفِعْلِ بَعْضٍ يَسْقُطَنَّ الفَرَضُ  
 وَالدِّينُ عُدْرٌ يُسْقِطُ الغَزْوُ وَلَا  
 وَمِنْ هُنَا جَبْرُ الرَّعَايَا مُنْعَا  
 إِنْ كَانَ بِالْجَبْرِ رَجَا أَنْ يَقْهَرَا  
 وَأَنْتَ إِنْ نَظَرْتَ سِيرَةَ السَّلْفِ  
 قَدْ هَجَرَ الْمُخْتَارُ مَنْ تَخَلَّفَا  
 حَتَّىٰ إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ بِمَا  
 تَابَ إِلَهُ عَنْهُمْ فَكَانَا

يَنْوِي خَلَاصَهُ بِأَنْ يُسَلِّمَهُ  
 وَيُوسِعَنَّ خِصْمَهُ دِفَاعَا  
 دَفَعٌ لِيَجْعَلِيَهُمْ لَهَا مَكَانَا  
 إِنْ حُلَّ<sup>(٢)</sup> بَعْضُهُ غَدَا يَنْحَلَا  
 دَارَ العَدُوِّ تُظْهَرُ الفَوَائِدَا  
 وَجُوبُهُ كِفَايَةٌ قَدْ كَانَا  
 وَالدَّفْعُ فِيهِ لَيْسَ يَكْفِي البَعْضُ  
 يُسْقِطُ فَرَضَ مَا عَلَيْهِ نَزَلَا  
 لِلغَزْوِ وَالبَعْضُ يَرَى أَنْ يَسْعَا  
 عَدُوَّهُ جَازَ لَهُ أَنْ يَجْبُرَا  
 تَرَى الجَوَازَ وَاصِحَا لِمَنْ عَرَفَ  
 عُقُوبَةَ إِذْ آثَرُوا التَّخَلَّفَا  
 قَدْ رَحِبَتْ وَأَظْهَرُوا التَّنَدُّمَا  
 هَذَا دَلِيلًا فِي الجَوَازِ بَانَا

(١) أي: مِصْرَهَا أمير المؤمنين عمر بن الخطاب، وجعلها مملكة مستقلة قصبها يومئذٍ صحار،

التمصير تحديد الحدود. (أبو إسحاق)

(٢) قوله: حُلَّ: بالبناء للمفعول، وغدا ظرف، والمعنى: إن حُلَّ اليومَ بعضُهُ انحلَّ غداً كله، أو هي

بمعنى صار فتكون فعلاً ماضياً، وهذا أظهر، ونصب ينحل للضرورة؛ إذ لا موضع هنا لإضمار

أن، ولا لتقدير نون التوكيد.



وَوَبَّخَ إِلَاهُ مَنْ تَوَلَّجَا<sup>(١)</sup>  
عَلَيْهِ مِنْ تَهْدِيدِهِ مَا قَدْ وَقَعَ  
لَوْ لَمْ يَجِئْ بِحُجَّةٍ لِأَهْلِكَه  
بِطَاعَةٍ فَكَيْفَ بِالْمُكَلَّفِ  
قَدْ سُخِّرَتْ لَنَا الْمَوَاشِي نَعْمَا  
كَمِثْلِ تَأْدِيبِ لَنَا مُحَلَّلِ  
ذِبَاحِهِ فَلَيْسَ يُشْكِلُنَا  
نِصْفِ الْعَدُوِّ وَكَذَلِكَ فِي الْعُدَدِ  
يَكُونُ بِالنَّارِ غَدَاً مُعَاقِبَا  
أَوْ لِمَكِيدَةِ الْقِتَالِ أَحْرَزَا  
بِنَفْسِهِ الْحَرْبَ وَأَنْ يُخَاطِرَا  
إِمَامُهُمْ فَأَمْرُهُمْ تَخْلُخَلَا  
لِعِصْمَةِ حَمَتِهِ فَاعْلَمْنَا  
صِنْفٌ عَلَى الْإِشْرَاكِ مِنْهُمْ سَقَطُ  
وَذُو كِتَابٍ فِي قَدِيمِ الزَّمَنِ  
وَمَا بِهِ أَتَى مِنَ الْأَحْكَامِ

لِأَنَّهُ إِلَى تَبُوكَ خَرَجَا  
وَهُدُودُ عِنْدَ سُلَيْمَانَ وَقَعَ  
سِيَّاسَةً لِأَجْلِ حِفْظِ الْمَمْلَكَةِ  
مَعَ أَنَّهُ طَيْرٌ وَلَمْ يُكَلَّفِ  
لِكِنَّهُ مُسَخَّرٌ لَهُ كَمَا  
وَإِنَّمَا عِقَابُهُ فِي الْمَثَلِ  
وَمِثْلِ ذَبْحِ مَا يُحَلَّلْنَا  
وَيَلْزَمُ الْجِهَادُ مَنْ كَانُوا عَدَدُ  
وَمَنْ عَنِ الرَّحْفِ يُؤَلِّي هَارِبَا  
إِلَّا إِذَا لِفَيْتَةٍ تَحَيَّرَا  
يُكْرَهُ لِلْإِمَامِ أَنْ يُبَاشِرَا  
سِيَّاسَةً لِأَنَّهُ إِنْ قُتِلَا  
وَالْمُصْطَفَى كَانَ يُبَاشِرْنَا  
ثُمَّ الْمُحَارِبُونَ صِنْفَانِ فَقَطُ  
وَهُمْ عَلَى صِنْفَيْنِ أَهْلُ وَثَنِ  
وَالْكُلُّ يُدْعَوْنَ إِلَى الْإِسْلَامِ

(١) قوله: تَوَلَّجَا: أي: تخلف.



لَهُمْ مِنَ الْأَحْكَامِ مَا كَانَ لَنَا  
لَا تُقْبَلُ الْجَزِيَّةُ مِنْهُمْ فَاعْلَمْ  
شَيْئًا مِنَ الْقُوَّةِ جَازَ لَهُمْ  
لِلدِّينِ وَالِدَوْلَةِ حَيْثُمَا وَجَدَ  
فَكَانَ فَتْحًا لِعُمُومِ الْأُمَّةِ  
يَقُولُ مَنْسُوخٌ بِنَصِّ الذِّكْرِ  
أَشْهُرُهُمْ يُقَاتِلُونَ قَدْ ثَبَتَ  
لِلْمُشْرِكِينَ لِلْحِصَارِ الْأَبَدِيِّ  
وَمَا لَهُمْ صَلَاحٌ وَلَا ذِمَامٌ  
يُبَلِّغُنَّ مَأْمَنَهُ وَيَقْعُدُ  
جَزِيَّتَهُمْ عَلَى صَعَارٍ تُبَدَّلُ  
أَوْ لِلْقِتَالِ إِنْ أَتَوْا بِأَنْفَةِ<sup>(٣)</sup>  
بِذَلِكَ ذِمَّةً وَلَوْ لَمْ يُسَلِّمُوا  
مَا بَيْنَنَا فَالْحَرْبُ فِيهِمْ قَامَا  
وَتُغْنِمُ الْأَمْوَالُ فِيمَنْ نَاهَبُوا

إِنْ قَبِلُوهُ فَهُمْ إِخْوَانُنَا  
فَإِنْ أَبَوْا قَاتَلَ أَهْلَ الصَّنَمِ  
وَإِنْ رَأَى الْإِمَامُ فِي صَلَاحِهِمْ  
لَأَنَّهُ يَنْظُرُ مَا كَانَ أَسَدُ  
قَدْ هَادَنَ<sup>(١)</sup> الْمُخْتَارُ أَهْلَ مَكَّةَ  
وَمَنْ يُشَدِّدَنَّ فِي ذَا الْأَمْرِ  
فِي الصَّدْرِ مِنْ بَرَاءَةٍ إِذَا انْقَضَتْ  
فِي كُلِّ مَرَضٍ لَهُمْ فَلْيُقْعِدِ  
فَلَهُمُ السَّيْفُ أَوْ الْإِسْلَامُ  
إِلَّا إِذَا أُمِّنَ مِنْهُمْ أَحَدٌ  
وَإِنْ يَكُنْ<sup>(٢)</sup> أَهْلَ كِتَابٍ تُقْبَلُ  
يُدْعَوْنَ لِلْإِسْلَامِ أَوْ لِلْجَزِيَّةِ  
إِنْ بَدَلُوا الْجَزِيَّةَ كَانَتْ لَهُمْ  
وَإِنْ هُمْ قَدْ نَقَضُوا الذَّمَامَا  
وَالْكُلُّ يُسْبَوْنَ إِذَا مَا حَارَبُوا

(١) قوله: «قد هادَن... إلخ» يشير إلى ما كان من رسول الله ﷺ في صلح الحديبية.

(٢) قوله: «وإن يكن»، أي: وإن يكن المحاربون أهل كتاب إلى آخره.

(٣) قوله: بأنفة: أي: بامتناع.

وَقِيلَ لَا تُسَبِّئِ (١) ذُرَارِي الْعَرَبِ  
 أَمَّا الْعُمَائِيُّونَ فَالْتَسَخُ وَرَدَ  
 نَاسِخُهُ قَدْ كَانَ فِي أُوطَاسٍ (٢)  
 بِقَوْلِهِ لَا رِقَّ بَعْدَهَا عَلَى  
 قُلْتُ وَلِلْإِخْبَارِ قَدْ يَحْتَمِلُ  
 وَأَنَّهُ لَمْ يَبْقَ شِرْكٌ فِيهِمْ  
 حَرْبُ النَّصَارَى الْيَوْمَ بِالذَّوَاهِي  
 فَيَأْخُذُونَ الدَّارَ بِالْخَدَائِعِ  
 فَمَا لَهُمْ مِنْ دَعْوَةٍ عَلَيْنَا  
 وَقِيلَ تُسَبِّئِ وَهُوَ قَوْلٌ مَغْرِبِي  
 عِنْدَهُمْ فِي سَبِّهِمْ دُونَ السَّبْدِ (٣)  
 عِنْدَهُمْ مِنْ بَعْدِ سَبِّ النَّاسِ  
 عُرْبٍ بِنَحْوِ هَذِهِ قَدْ نُقِلَا  
 بِأَنَّهُمْ قَدْ أَسْلَمُوا وَأَقْبَلُوا  
 مِنْ بَعْدِهَا حَتَّى بِهِ (٤) قَدْ يُحْكَمُ  
 وَالْكُلُّ مِمَّا غَافِلٌ وَلَا هِيَ (٥)  
 وَإِنَّهَا أَقْوَى مِنَ الْمَدَافِعِ  
 وَمَا لَهُمْ مِنْ ذِمَّةٍ لَدَيْنَا

(١) قوله: «وقيل تسبى... إلخ»، مختار المحققين من أصحابنا أهل المغرب أن حكم الوثنية واحد، لا فرق بين العربي وغيره، وإنما المستثنى هم من يناله نسب النبي ﷺ، وقد سبى النبي ﷺ هوازن وهم من قريش، وأما غزوة أوطاس - وإد بديار هوازن - فإنها وقعت بعدها بعض غزوات، فسبى فيها رسول الله ﷺ السبائيا، وهي من العرب كغزوة الفلس - صنم لطيء - ففوق السبي بعد أوطاس دليل على أن حكم السبي في العربي باقٍ غير منسوخ، والله أعلم. (أبو إسحاق)

(٢) دون السَّبْد: أي دون غنم أموالهم، والسبد المال.

(٣) قوله: في أوطاس: هي المعروفة بغزوة حنين، وأوطاس ماء لهوازن، كان فيه معسكر هوازن وثقيف لحرب النبي ﷺ.

(٤) قوله: حتى به: أي: بالسبي.

(٥) من هنا يعرف المرء مكانة الناظم رَحِمَهُ اللهُ فِي الْعِلْمِ وَالسِّيَاسَةِ الشَّرْعِيَّةِ، وَالخبرة بحال الاستعمار ومكر أهله، وغفلة الأمة الإسلامية، ولا غرو فهو الذي كان يهتف باستقلال عُمان، وهو الركن للإمامة، جزاه الله عن علمه وجهاده في الدين أحسن جزاء. (أبو إسحاق)



وَمَا الْخِيَانَاتُ تَحِلُّ فَاَعْلَمِ  
 وَحِينَ مَا يَنْهَزِمُونَ تُقَسِّمُ  
 يُدْفَعُ خُمْسُهَا إِلَى الْإِمَامِ  
 لِلَّهِ سَهْمٌ (٢) ثُمَّ لِلنَّبِيِّ  
 وَرَابِعُ الْأَقْسَامِ فِي الْأَيْتَامِ  
 وَفِي بَنِي السَّبِيلِ فِي ثَلَاثَةِ  
 سَهْمٍ إِلَّاهُ ثُمَّ سَهْمُ الْمُصْطَفَى  
 سَهْمٌ قَرَابَةِ النَّبِيِّ يُجْعَلُ  
 إِنْ عُلِمُوا فَهُمْ بِهِ أَحَقُّ  
 مِنْهُ يُزَوَّجُونَ يُحْمَلُونَ  
 كَمَثَلِ مَا كَانَ الرَّسُولُ يَفْعَلُ  
 وَمَا عَدَا الْخُمْسَ فَنَفِي الْجَيْشِ قِسْمٌ  
 لَكِنْ بِضَرْبِ الصَّارِمِ الْمُخَذَّمِ (١)  
 أَمْوَالُهُمْ غَنِيمَةً إِذْ تُغْنَمُ  
 يُنْفَذُ فِي أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ  
 ثُمَّ قَرِيبِ الْمُصْطَفَى الْأُمِّيِّ  
 وَفِي الْمَسَاكِينِ عَلَى التَّمَامِ  
 يُقَسِّمُ فَافْتَهُمُ لِمَعَانِي الْآيَةِ  
 يُجْعَلُ فِي عِزَّةِ أَرْبَابِ الْوَفَا  
 فِيهِمْ وَلَكِنْ عِلْمُهُمْ مُسْتَشْكَلٌ  
 أَوْ جُهْلُوا يُنْصَرُّ مِنْهُ الْحَقُّ  
 وَيُنْفَقُونَ ثُمَّ يُخْدَمُونَ  
 فِيهِمْ وَمَا الدَّعْوَى بِهَذَا تُقْبَلُ  
 لِلْفَارِسِ السَّهْمَانِ حَقُّهُ عِلْمٌ

(١) الصارم: السيف. والمخذم: القاطع.

(٢) قوله: «لله سهم إلى آخره» هذا القسم غير موافق لما في كتب المشاركة من أهل المذهب، وإنما هو عندهم أن يكون من ستين سهماً، فيخرج من الستين خمسها وهو اثنا عشر؛ فيكون منها لله سهم، وللرسول سهم، ولذي القربى سهم، ولليتامى ثلاثة أسهم، وللمساكين ثلاثة أسهم، ولابن السبيل ثلاثة أسهم، فذلك اثنا عشر، فهذا قسمها المعروف عند أصحابنا، وقد رأيت في بعض نسخ هذا الكتاب ما يوافق هذا القسم، ولكنني لم أحفظها ولم أظفر بها في الأوان، ولعل المصنف رأى لهذا القسم وجهاً آخر غير الذي عليه أصحابه، استدلالاً من معاني الآية، فجعل لما فيه اللام ثلاثة أرباع الخمس، وجعل ولما لا لام فيه الربع فقط. والله أعلم.



وَالسَّهْمُ لِلرَّاجِلِ وَالْغُلُولُ<sup>(١)</sup> وَقِيلَ مَنْ غَلَّ يُحَرِّمَنَا  
 وَالْقَسْمُ بِالْقُرْعَةِ فِيهَا حَسَنٌ وَكُلُّ حُكْمٍ لِدَوِي الْكِتَابِ  
 إِلَّا النِّكَاحَ وَالذَّبَّاحَ فَهُوَ مِنْ وَدَاكَ فِي الصُّلْحِ وَأَمَّا مَنْ حَرَبَ  
 وَالْخُلْفُ فِي الْأُصُولِ قِيلَ تُقْسَمُ وَقِيلَ إِنْ شَاءَ الْإِمَامُ قَسَمَا  
 فَهُوَ لِرَأْيِهِ فَقَطُّ يَرْجِعُ قَدْ قَسَمَ الْمُخْتَارُ أَضْلَ خَيْرًا  
 فَجَعَلَتْ لِلْمُسْلِمِينَ صَافِيَهُ<sup>(٢)</sup> وَمَنْ بَغَى فَيَطْلُبُ الرُّجُوعَ  
 فَإِنْ أَبَى فَإِنَّهُ يُقَاتَلُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُغْنَمَ مَالُهُ وَلَا  
 كَثِيرُهُ يَحْرُمُ وَالْقَلِيلُ مِنْهَا وَقِيلَ بَلْ يُقَاصَصْنَا  
 مِنْ بَعْدِ تَوْزِيْعٍ لَهَا يُبَيِّنُ فَلِلْمَجُوسِ وَلِكُلِّ صَابِي  
 أَهْلِ الْكِتَابِ دُونَهُمْ يُحَلَّلَنُ مِنْهُمْ فَقِيلَ مِنْهُ ذَلِكَ يُجْتَنَّبُ  
 وَقِيلَ بَلْ تُحْبَسُ حِينَ تُغْنَمُ وَإِنْ يَشَاءُ وَقَفَّهَا وَعَمَّمَا  
 فَكُلُّ مَا أَرَادَ مِنْهَا يَصْنَعُ وَوَقَّفَتْ فَارِسُ عَصَرَ عُمَرَا  
 مَصْلَحَةً عَلَى الْجَمِيعِ مَاضِيَهُ مِنْهُ إِلَى مَا يَقْتَضِي الْمَشْرُوعُ  
 وَتُقْطَعُ الْأَسْبَابُ وَالْوَسَائِلُ تُسَبَّى ذَرَارِيهِ فَكُلُّ حُظْلًا<sup>(٣)</sup>

(١) قوله: «والغلول» هو الأخذ من الغنيمة على وجه الاختلاس والسرقة، قال الله تعالى: «وَمَنْ

يَعْلُلْ يَأْتِ بِمَا عَلَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» [آل عمران: ١٦١].

(٢) قوله: صافيه: أي: بيت مال يستغله الإمام أو من يقوم مقامه، وينفذ غلته في مصلحة الدِّين، وتقويم أمر المسلمين.

(٣) حظلا: أي: منع.



كَذَاكَ لَا يُتَّبَعُ مِنْهُمْ مُدْبِرٌ  
إِلَّا إِذَا كَانَ لَهُمْ سُلْطَانٌ  
فَيُتَّبَعُ الْمُدْبِرُ وَالْجَرِيحُ  
لِذَا عَلَيَّ كَانَ فِي يَوْمِ الْجَمَلِ  
وَلَمْ يُجْزَ عَلَى جَرِيحٍ وَعَكَّسَ  
وَقَاتَلَ الزُّبَيْرَ يَوْمًا بَشَّرَهُ  
نَادَى مُنَادِيهِ بِأَنْ لَا يُتَّبَعُ  
فَأَذْبَرَ الزُّبَيْرُ قَبْلَ الْوَاقِعَةِ  
وَلَأَبِي الْحُرِّ مَعَ الْمُخْتَارِ<sup>(٢)</sup>  
يَوْمَ قُدَيْدٍ إِذْ لَهُمْ جَبَّارٌ  
وَكَانَ فِيهَا لِأَبِي الْحُرِّ النَّظْرُ  
وَكَانَ إِبْرَاهِيمُ<sup>(٤)</sup> نَجْلُ قَيْسِ  
وَمَنْ رَأَى أَبَاهُ فِي الْقِتَالِ

كَذَا الْجَرِيحُ مَا عَلَيْهِ يُجْهَرُ  
يُمِدُّهُمْ أَوْ لَهُمْ أَعْوَانُ  
يُجَازُ<sup>(١)</sup> إِذْ بَغِيَّهُمْ صَرِيحُ  
لَمْ يَتَّبِعِ الْمُدْبِرَ بَلْ مِنْهُ حَظَلُ  
فِي حَرْبِ صَفِيْنِ إِذِ الْأَمْرُ انْعَكَسَ  
بِالنَّارِ حَيْثُ إِنَّهُ قَدْ حَجَرَهُ  
مُدْبِرُهُمْ وَأَمْرُهُ مُتَّبِعُ  
قَامَ لَهُ قَاتِلُهُ وَتَابَعَهُ  
حَتَّى عَلَى الْقَتْلِ مَعَ الْإِدْبَارِ  
رِدْءُ<sup>(٣)</sup> وَمَا سَاعَفَهُ الْمُخْتَارُ  
لَأَنَّهُ مَارَسَهُمْ وَقَدْ نَظَرَ  
بِرَأْيِهِ يَأْخُذُ عِنْدَ الْبَأْسِ  
جَازَ لَهُ الْإِعْرَاضُ فِي الْمَجَالِ

(١) قوله: يجاز: أي: يقتل.

(٢) المختار بن عوف أبو حمزة الشاري، وأبو الحر هو علي بن الحصين العنبري، وكان من خيار علماء المسلمين وفقهائهم ورجال الدين في القرن الثاني من أهل مكة، ومن الأغنياء الذين خدموا الدين بأموالهم، وهو من رجال أبي حمزة رحمه الله. (أبو إسحاق)

(٣) قوله: رداء: أي: عون وظهير.

(٤) قوله: إبراهيم: هو الإمام العدل إبراهيم بن قيس بن سليمان الحضرمي، البطل الكرار، والفارس المغوار، والشاعر البليغ، والفقير الكبير رحمه الله ورضي عنه.

يَشْرُكُهُ يَقْتُلُهُ سِوَاهُ      لِأَنَّهُ مِنْ قَبْلُ قَدْ رَبَّاهُ  
 وَإِنْ تَوَلَّى قَتْلَهُ جَازَ لِمَا      يَفْهَمُهُ مَنْ لِلْمَعَانِي فَهَمَا  
 إِذْ فِي مَعَانِي الذِّكْرِ الْوَالِدَانِ      كَغَيْرِهِمْ فِي الْحَقِّ هُمْ سَيَّانِ  
 وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ فِقُومُوا      وَالْوَالِدَيْنِ<sup>(١)</sup> مِنْ هُنَا مَفْهُومٌ  
 وَيُعْقِرُ الْكُرَاعُ<sup>(٢)</sup> وَالسَّلَاحُ      يُكْسِرُ فِي الْبُعْيِ لِمَا يُبَاحُ  
 وَلَا ضَمَانَ فِيهِ بِالْإِجْمَاعِ      لِأَنَّ بَعْضَهُمْ عَلَيْهِ سَاعِي  
 وَذَلِكَ إِنْ لَمْ يَقْدِرَنَّ عَلَيْهِمْ      مِنْ دُونِ عَقْرِ أَوْ بِكْسَرٍ لَهُمْ  
 وَالْحَرْقُ لِلْبُيُوتِ وَالْأَمْوَالِ      فِيهِ اخْتِلَافُ الْعُلَمَاءِ بِحَالِ  
 كَانَ طَرِيقُ الْمُتَقَدِّمِينَ      عَلَى امْتِنَاعِهِ بِذَا يُفْتُونَا  
 مِنْ تَمَّ أَرْسَلَ الْمُهَنَّا<sup>(٣)</sup> الْأَمْنَا      إِلَى (تُوَامِ)\* يَكْشِفُوا مَا ضَمِنَا  
 كَانَ بِهَا بَنُو الْجُنْدَا طَلَبُوا      مَلَكًا وَبِالْخَيْبَةِ مِنْهُ انْقَلَبُوا  
 قَامَ لَهُمْ وَالِي صَحَارَ فَهَزَمَ      وَحَرَقَ الْقَائِدَ فِيهَا وَهَدَمَ  
 فَأَرْسَلَ الْإِمَامُ مَنْ يَدْعُوهُمْ      لِأَخْذِ حَقِّهِمْ وَمَا يَلْتَزِمُ

(١) قوله: وَالْوَالِدَيْنِ: بالعطف على «ولو على أنفسكم».

(٢) قوله: الْكُرَاعِ: بضم الكاف، أي: الخيل.

(٣) قوله: المهنا: هو الإمام المهنا بن جيفر الخروصي وتوام هي صحار، وقيل: ما بعد عن البحر فهو صحار؛ وما قرب منه فهو توام، كذا سمعت بعض الرواة عن ذلك بصحار.

(\*) ذكر الشيبة في نهضة الأعيان أن البريمي تسمى قديمًا توام، وهذا هو المعروف. (إسماعيل)



وَالْمُتَأَخِّرُونَ قَدْ تَرَخَّصُوا  
 رَأَوْهُ قُوَّةً<sup>(١)</sup> عَلَى الْبَغِيِّ فَمَا  
 حَتَّى إِذَا مَا أَمِنَ الشَّرُّ مُنِعَ  
 لَأَنَّهُمْ إِخْوَانُنَا وَلَهُمْ  
 وَمَالُ أَهْلِ الْبَغِيِّ لَا يَحِلُّ  
 خَوَارِجٌ غَلَتْ<sup>(٣)</sup> وَصَارَتْ مَارِقَهُ  
 فَحَكَمُوا بِحُكْمِ الْمُشْرِكِينَ  
 فَعَرَّضُوا لِلنَّاسِ بِالسَّيْفِ كَمَا  
 وَأُمَّةُ الْمُخْتَارِ فَارَقَتْهُمْ  
 وَوَرَدَتْ فِيهِمْ عَنِ الْمُخْتَارِ  
 وَفِيهِمُ الْمُرُوقُ<sup>(٤)</sup> يُعْرِفْنَا  
 وَلَمْ يَكُنْ غَنَمٌ بِيَوْمِ الْجَمَلِ  
 كَذَاكَ يَوْمَ الدَّارِ أَيْضًا لَمْ يَكُنْ  
 فَعَمَّمُوا تَضْيِيعَهُ مَا خَصَّصُوا  
 كَانَ لَهُمْ مِنْ قُوَّةٍ فَلْتُحَسَمًا<sup>(٢)</sup>  
 مَا كَانَ قَبْلَ ذَلِكَ غَيْرُ مُمْتَنِعٍ  
 جَمِيعُ مَا لَنَا كَذَا عَلَيْهِمْ  
 وَإِنْ يَكُنْ قَوْمٌ لَهُ اسْتَحَلُّوا  
 مِنْ دِينِهَا صُفْرِيَّةً أَزَارِقَهُ  
 جَهْلًا عَلَى بَغَاةِ الْمُسْلِمِينَ  
 قَدْ اسْتَحَلُّوا الْمَالَ مِنْهُمْ مَغْنَمًا  
 وَضَلَّلْتَهُمْ وَفَسَّقْتَهُمْ  
 جُمْلَةً أَخْبَارٍ مَعَ الْآثَارِ  
 وَمِنْهُمْ لَا شَكَّ نَبْرَانًا  
 وَيَوْمَ صِفِّينَ وَسَبْيِي مِنْ عَلِيٍّ  
 سَبْيِي وَلَا غَنَمٌ فَكَيْفَ يُقْبَلْنَ

(١) قوله: «رأوه قوة»، يعني: إحراق النخيل والمنازل.

(٢) أي تقطع.

(٣) قوله: «غلت»: تجاوزت الحد في الغلِّ في الدين؛ ولذلك يُسمَوْنَ بالغلاة.

(٤) قوله: «وفيهم المروق يعرفنا»، أي: الخروج من الدين؛ المعني بقوله ﷺ: «يمرقون من الدين

كما يمرق السهم من الرميَّة».

فَعَلُّهُمُ الْحُجَّةُ فِيمَا فَعَلُوا  
 وَلَمْ يَكُنْ لِلْعَمْرَيْنِ<sup>(١)</sup> فِيهِمْ  
 لِأَنَّ خَصَمَهُمْ بِالْإِرْتِدَادِ  
 تَأْوَلَ السَّابِي لَهُمْ يَوْمَ (دَبَا)<sup>(٢)</sup>  
 فَرَعَمَ الْغُلَاةُ أَنَّ هَذَا  
 تَعَلَّقُوا فِيهِ بِنَفْسِ الزَّلَلِ  
 لَا يَسْتَوِي مَنْ كَانَ ذَا جِهَادِ  
 وَاللَّهُ مَعَ كُلِّ امْرِيٍّ مُجَاهِدِ  
 وَأَنْتَ مَأْمُورٌ بِهِ فِي الذِّكْرِ  
 مَنْ يَنْصُرِ الرَّحْمَنَ يَنْصُرْهُ وَمَنْ  
 هَبَّوْا لِرَبِّي أَنْفُسًا تَمُوتُ  
 وَأَقْرَضُوهُ أَنْفُسًا سَاعَاتِ  
 وَنَقَلُهُمْ فِيمَا لَهُ قَدْ نَقَلُوا  
 سَبِيٍّ وَلَا غَنَمٌ كَمَا قَدْ رَعَمُوا  
 يَدْعُونَ لَا بِالْبَغْيِ وَالْفَسَادِ  
 وَأَنْكَرَ الْفَارُوقُ ذَاكَ الْمَذْهَبَا  
 وَجَهٌ يَكُونُ لَهُمْ مَلَاذَا  
 وَمَا أَتَى مِنْ نَحْوِ ذَا لَمْ يُقْبَلِ  
 وَقَاعِدِ بَيْنَ النَّسَا فِي النَّادِي  
 يُمْدُهُ بِالنَّضْرِ وَالْفَوَائِدِ  
 فَقُمْ لَهُ مُمْتَثِلًا لِلْأَمْرِ  
 يُطْعُهُ فَالْخَلْقَ لَهُ يُسَخِّرُنْ  
 يَرُدُّهَا لَكُمْ فَلَا تَمُوتُ  
 يَرُدُّهَا فِي الْخُلْدِ خَالِدَاتِ

(١) قوله: للعمرين: هما: أبو بكر وعمر رضي الله عنهما.

(٢) قوله: يوم دبا: أي: يوم وقعة دبا، وهي ملحمة مشهورة، كانت في خلافة سيدنا الصديق رضي الله عنه، لما منع أهلها الزكاة ونادت امرأة منهم قومها بقولها: يا قوماه، فظننها قائد أبي بكر أنها قد ارتدت عن الإسلام؛ أولاً بمنعها الزكاة وثانياً بنداؤها لقومها بدعاء الجاهلية، فلما تعصب لها قومها قاتلهم ذلك القائد، فظهر عليهم، وسبا ذريتهم، وحمل السبي معه إلى المدينة، فرده الخليفة الثاني عمر رضي الله عنه. ودبا بفتح الدال قرية واسعة على شاطئ الخليج العربي من عُمان، بالقرب من جبال الشحوح المعروفة.



يُعْطِكُمْ مَرَاتِبًا سَنِيَّةَ  
مَوْتِ الشَّهِيدِ لَهُوَ الْحَيَاةُ  
فَاقْرَأْ إِذَا مَا شِئْتَ بَلْ أَحْيَاءُ  
إِنَّ الشَّهِيدَ يَسْتَقِلُّ مَا جَرَى  
يَوَدُّ أَنْ لَوْ يَرْجِعُنْ فَيُقْتَلَا  
مَا مِنْ فِتْيَى يَوَدُّ يَرْجِعُنَا  
إِلَّا الشَّهِيدَ كَيْ يُجَاهِدَنَا  
لَوْ عَشْرَ مَرَّاتٍ يَوَدُّ الْقِتْلَا  
فَمَنْ غَزَا لَوْ مَرَّةً يَسْتَوْجِبُ  
فَاسْتَفْتِحُوا الْجَنَّةَ بِالسَّيْفِ فَفِي  
فَأَسْأَلُ الرَّحْمَنَ مَوْتًا فِيهِ  
وَرَحِمَ اللَّهُ امْرَأً قَدْ سَمِعَا

وَدَرَجَاتٍ عِنْدَهُ عَلَيْهِ  
دَلَّتْ عَلَيْهِ عِنْدَنَا الْآيَاتُ  
وَيُرْزَقُونَ ثُمَّ مَا يَشَاؤُوا  
مِنْ قَتْلِهِ مَعَ مَا مِنَ الْفَضْلِ يَرَى  
جُمْلَةَ مَرَّاتٍ لِيُحْرَزَ الْعُلَى  
إِلَى الدُّنَا<sup>(١)</sup> مِنْ بَعْدِ يَخْرُجْنَا  
فَيُدْرِكُنْ بِذَلِكَ مَا تَمَنَّى  
لِمَا رَأَى مِنْ شَرَفٍ لِلْقَتْلِ<sup>(٢)</sup>  
بِذَلِكَ جَنَّةً بِهَا يُرْغَبُ  
ظِلَالِهِ جَنَّةً خُلِدْنَا تَفِي  
أَعْلَى الشَّهَادَاتِ بِهَا أَرْضِيهِ  
وَقَالَ يَا رَبِّ اسْتَجِبْ هَذَا الدُّعَا



(١) قوله: الدنيا: أي: الدنيا.

(٢) جمع قتيل.

## كتاب القضاء

### بابُ صفةِ القَاضيِ وآدابهُ

وَالْفَضْلُ بَيْنَ الْمُتَخَاصِمِينَ  
 حُرٌّ فَلَيْسَ لِلرَّقِيقِ يَقْضِي  
 وَذَلِكَ فِيمَا حَكَّمَاهُ فِيهِ  
 كَذَلِكَ الْأَعْجَمُ لَا يُحَكِّمُ  
 وَإِنْ يَكُنْ يَسْمَعُ قَوْلَ الْخُصْمَا  
 وَالْخُلْفُ فِي الْأَعْمَى فَقِيلَ يَقْضِي  
 إِذْ لَا يَكُونُ حَاكِمًا مَنْ لَمْ يَكُنْ  
 لِأَنَّ الْحُكْمَ عَلَى الْأَشْخَاصِ  
 وَالْمَنْعُ ظَاهِرٌ إِذَا مَا كَانَا  
 أَمَا إِذَا لَمْ يَكُ فِيهِ جَبْرٌ  
 لِأَنَّ مَا كَلَامُهُ مُوجَّهٌ  
 وَذَلِكَ كَالِإِقْتَاءِ هَلْ مِنْ مَانِعٍ  
 وَقِيلَ مَنْ جَازَتْ لَهُ الشَّهَادَةُ  
 فَإِنَّهُ لَا يَشْهَدُنْ لَهُمْ وَلَا  
 نَخْتَارُ لِلْقَضَا فَيَا ذَا عِلْمِ

هُوَ الْقَضَا مِنْ حَاكِمٍ أَمِينٍ  
 وَقِيلَ مَهْمَا حَكَّمَاهُ يَمْضِي (\*)  
 إِنْ كَانَ عَنْ إِذْنِ الَّذِي يَلِيهِ  
 كَذَا الْأَصَمُّ إِنْ يَفْتَهُ الْكَلِمُ  
 كَانَ لَهُ حِينَئِذٍ أَنْ يَحْكَمَا  
 بَيْنَهُمَا وَقِيلَ لَيْسَ يَقْضِي  
 يَصْلُحُ شَاهِدًا عَلَى وَصْفِ زُكْنٍ  
 يَحْتَاجُ لِلإِبْصَارِ وَالِإِشْخَاصِ  
 هُنَاكَ جَبْرٌ يَلْزَمُ الْإِنْسَانَ  
 فَلَيْسَ لِلْمَنْعِ مَحَلٌّ يَعْرُو  
 فِي الْحُكْمِ فِي الدَّعْوَى الَّتِي تَوَجَّهُ  
 لَهُ مِنَ الْإِفْتَاءِ بِأَمْرٍ نَافِعٍ  
 جَازَ لَهُ الْحُكْمُ خَلَا أَوْلَادَهُ  
 يَحْكُمُ وَقِيلَ يَشْهَدُنْ فَيُقْبَلَا  
 فِيمَا قَضَى عَنْ ذَنْبِهِمْ ذَا حِلْمِ

(\*) أي يمضي حكمه أو يمضي هو في القضاء بين المتخاصمين. (إسماعيل)



مُحْتَمِلًا لِللَّوْمِ عَقًّا ذَا وَرَعٍ  
 مُشَاوِرًا أَهْلَ الْهُدَى فِيمَا عَنَا  
 فَمَنْ أَحَبَّ أَنَّهُ لَمْ يُعْزَلِ  
 إِنَّ السَّعِيدَ مَنْ بَعِيْرِهِ اِكْتَفَى  
 فَقَاضِيَانِ قَدْ رُوِيَ فِي النَّارِ  
 فَالْأَوْلَانِ جَائِرٌ وَجَاهِلٌ  
 وَذَا يَدُلُّ أَنَّ الْأَشْقِيَاءَا  
 وَهُوَ وَإِنْ كَانَ عَظِيمَ الْخَطْرِ  
 وَإِنَّهُ مَضَلَّةُ الْأَفْهَامِ  
 مِنْ ذَاكَ قِيلَ إِنَّهُ قَدْ ذُبِحَا  
 كِنَايَةً عَنِ شِدَّةِ الْأَمْرِ بِهِ  
 وَسَاعَةً<sup>(٢)</sup> يَعْدِلُ فِيهَا الْوَالِي  
 وَلَيْسَ لِلْوَالِي وَلَا لِلْقَاضِي  
 يَحْكُمُ فِيمَا عَيْنَ الْإِمَامِ  
 وَيَضْمَنُ جِنَايَةَ التَّعَدِّي

لَمْ يَتَحَرَّكَ قَطُّ لِيَطْمَعِ  
 يَرَى الْقَضَا فِيهِ بَلَاءٌ بَيْنَا  
 لَا يَسْتَحِقُّ لِلْقَضَا فليُعْزَلِ  
 وَذُو الشَّقَا مَنْ بِالْهَوَى تَعَسَّفَا  
 وَوَاحِدٌ فِي جَنَّةِ الْأَبْرَارِ  
 وَالثَّلَاثُ الْعَالِمُ وَهُوَ الْعَادِلُ  
 أَكْثَرُ فِي النَّاسِ كَمَا تَرَايَ  
 فَفَضْلُهُ أَيْضًا عَظِيمُ الْخَطْرِ<sup>(١)</sup>  
 بَلْ إِنَّهُ مَزَلَّةُ الْأَفْئَامِ  
 بِغَيْرِ سِكِّينِ حَدِيثًا وَضَحَا  
 وَقِيلَ بَلْ كِنَايَةٌ عَنِ فَضْلِهِ  
 أَفْضَلُ مِنْ قِيَامِهِ لِيَالِي  
 يَزِيدُ فَوْقَ مَا الْإِمَامُ قَاضِي  
 فَإِنْ يَزِدُ فَإِنَّهُ يُلَامُ  
 إِنْ زَادَ شَيْئًا فَوْقَ ذَاكَ الْحَدِّ

(١) قوله: عظيم الخطر: الأولى بمعنى المخاطرة، والثاني بمعنى القدر - فهو جناس تام متماثل. (المصنف)

(٢) قوله: وساعة: مبتدأ على الاتساع في الظرف، سوغ الابتدا بها ما فيها من معنى الوصفية، ويجوز نصبها على الظرفية.





وَخَطَأً<sup>(١)</sup> الْحَاكِمِ يُخْرِجَنَا  
وَمَا عَلَيْهِ أَنْ يُضَيِّفَنَا  
يُضَيِّفُ الْخَصْمَيْنِ طَرًّا مُنْصِفًا  
كَذَلِكَ الْكَلَامُ لَا يُكَلِّمُ  
فِي مَجْلِسِ الْحُكْمِ فَلَا يَرُدُّ  
لَكِنْ يَرُدُّهُ إِذَا مَا حَكَمَا  
لَأَنَّمَا السَّلَامُ لَيْسَ فِيهِ  
وَبَعْضُهُمْ أَحَبُّ أَنْ يُعَمَّمَا<sup>(٤)</sup>  
وَالْقَاضِي لَا يَفْتَحُ لِلْخُصُومِ  
لَكِنَّهُ يُلْزَمُ حُكْمَ الْبَارِي  
وَقِيلَ فِي الْحَاكِمِ لَمَّا حَكَمَا  
فَلَا يَجُوزُ عِنْدَنَا أَنْ يَحْكَمَا  
وَإِنْ رَأَى الْعَدْلَ بِهِ تَحَوَّلَا  
وَيُلْزَمُ الْحَاكِمَ لِلرَّعِيَّةِ

مِنْ بَيْتِ مَالِ اللَّهِ يُنْفَذْنَا  
فَإِنْ يُضَيِّفُهُمْ فَيُنْصِفْنَا<sup>(٢)</sup>  
أَوْ يَتْرُكُ الْجَمِيعَ إِنْ تَعَفَّفَا  
بَعْضُهُمْ أَكْثَرَ حِينَ يَحْكُمُ  
سَلَامَ بَعْضِهِمْ إِذَا مَا يَبْدُو  
وَقِيلَ بَلْ يَرُدُّ حِينَ سَلَّمَا  
إِثَارُ بَعْضِهِمْ فَيَسْتَجْفِيهِ<sup>(٣)</sup>  
فِي رَدِّهِ كَقَوْلِهِ عَلَيْكُمَا  
مِنْ حُجَّةٍ فِي ذَلِكَ الْمَعْلُومِ  
لِكَيْ يَفُوزَ مِنْ عَذَابِ النَّارِ  
لِرَجُلٍ بِرَأْيٍ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ  
لِغَيْرِهِ بِضِدِّهِ لِيَسَلَّمَا  
إِلَيْهِ عَمَّا قَدْ آتَاهُ أَوْ لَا  
يَجْعَلُهُمْ<sup>(٥)</sup> فِي الْحُكْمِ بِالسُّوِيَّةِ

(١) قوله: وخطأ: أي: ضمان الخطأ في الحكم، وما يلزم فيه من الغرم، فإنه يخرج من بيت المال.

(٢) قوله: يُضَيِّفُنَا: أي: ليس عليه إطعام الضيوف الذين يقصدونه للحكم بينهم.

(٣) قوله: فيستجفيه: أي: يُدخل عليه الجفاء.

(٤) قوله: يُعَمَّمَا: أي: يعم برده السلام بأن يأتي بصيغة الجمع.

(٥) قوله: يجعلهم: منصوب بأن مقدرة، فاعل يلزم.



حَتَّى يَكُونَ الْكُلُّ كَالْأَسْنَانِ  
 وَمَا لَهُ أَنْ يَقْبِضَ الْهَدَايَا  
 إِلَّا لِمَنْ كَانَ لَهُمْ يَهَادِي  
 وَإِنْ يَكُنْ قَدْ قَبِضُوهَا جَهْلًا  
 إِمْسَاكُهَا عَنْ أَهْلِهَا حَرَامٌ  
 إِنْ تَلِفَتْ فَمِثْلُهَا يُرَدُّ  
 وَعَمْرُ الثَّانِي وَهُوَ نَجْلٌ  
 قَدْ أُهْدِيَتْ لَهُ فَرَدَّهَا إِلَى  
 قَيْلٍ لَهُ الْمُخْتَارُ مِثْلَهَا قَبْلُ  
 وَإِنَّهَا فِي مِثْلِنَا رُشَاءٌ  
 وَالْخُلْفُ هَلْ يَجُوزُ أَنْ يَتَّجِرَا  
 وَهَكَذَا الْقَاضِي كَذَا الشُّرَاءُ  
 وَكَانَ بَعْضُ مَنْ شَرَاةَ عُمَرَا  
 وَكَانَ نَجْلُ الْعَاصِرِ لَمْ يُمَانِعَهُ  
 فَأَزْعَجَ الْفَارُوقُ ذَلِكَ الزَّارِعَا  
 هَدَّدَهُ بِمَا بِهِ يَعْتَبِرُ  
 وَقَدْ رُوِيَ فِيهِ عَنِ النَّبِيِّ

أَسْنَانٍ مِشْطٍ فَافْهَمِ الْمَعَانِي  
 إِنْ أُهْدِيَتْ لَهُ مِنَ الرَّعَايَا  
 قَبْلَ الْقَضَا مِنْ صَاحِبِ جَوَادِ  
 تُرَدُّ لِلَّذِي يَكُونُ أَهْلًا  
 أَمْسَكَهَا الْقَاضِي أَوْ الْإِمَامُ  
 أَوْ قِيَمَةُ الْمِثْلِ لَهُمْ يُعَدُّ  
 عَبْدُ الْعَزِيزِ قَالَ لَا تَحِلُّ  
 مَنْ كَانَ أَهْدَاهَا وَمَا تَقَبَّلَا  
 قَالَ هَدِيَّةٌ لَهُ حَتَّمَا تَحِلُّ  
 بِرَدِّهَا طَابَ لَهُ الثَّنَاءُ  
 وَالِي الْإِمَامِ بَعْضُهُمْ قَدْ حَجَّرَا  
 لِأَنَّهْمَ عَلَى الْوَرَى وُلاةٌ  
 بِمِضْرَ قَامَ يَزْرَعَنَّ وَأَنْبَرَى  
 بَلْ عَرَّفَ الْفَارُوقَ بِالْمُزَارَعَةِ  
 إِلَيْهِ ثُمَّ أَغْلَظَ<sup>(١)</sup> التَّمَانِعَا  
 سِوَاهُ كَيْفَ الْحَالُ فِيمَنْ يَتَّجِرُ  
 لَعْنُ فَمَا الْجَوَازُ بِالْمَرُضِيِّ

(١) أَغْلَظَ، وَفِي نَسَخَةٍ: غَلَّظَ.

مَنْ يَشْتَرِي لَهُ وَلَا يُخْبِرًا  
 كَرَاهَةً يَدْخُلُهُ الْحَيَاءُ  
 فَيُرْخِصَنُ لَهُ وَلَمْ يُزَابِنَا<sup>(١)</sup>  
 بِطَلَبِ الْحِلِّ وَإِنْ قَدْ حَلُّوا  
 جَازَ لَهُ الْقَبُولُ عِنْدَ الْكُلِّ  
 وَمَا بِهِ أَقَرَّ مَنْ قَدْ خَصَمَا  
 إِذْ ثَبَتَ الْعَفْوُ عَنِ النَّسِيَانِ  
 وَلَمْ يَكُنْ فِي الشَّرْعِ صَرْفُهُ لَزِمَ  
 مِنْ بَيْتِ مَالِ اللَّهِ وَالْإِنْقَادُ  
 لِحُجَّةِ الْحَاكِمِ عِنْدَ الْخُصْمِ  
 مَا كَانَ تَمَّ فِيهِ قَدْ يُشْتَجَرُ<sup>(٢)</sup>  
 يَكُونُ عِنْدَ اللَّهِ حُجَّةً لَهُ  
 زِيَادَةٌ عَمَّا تُدْعَى فِيهِ  
 وَشُرْبَهَا فِيمَا لَنَا قَدْ قِيلاً  
 بِالنَّخْلِ دُونَ الشُّرْبِ فِي الْوُجُوبِ  
 بِشُرْبِهَا مِنْ مَائِهِ الْمُحْصَلِ

وَإِنْ يُرَدُّ شِرَاءَ شَيْءٍ أَمْرًا  
 كَذَاكَ بَيْعُهُ لِمَا يَشَاءُ  
 كَذَاكَ قَدْ يُخْشَى بَأْنَ يُدَاهِنَا  
 مِنْ هَاهُنَا الْإِمَامُ لَا يُحَلُّ  
 لَكِنْ إِذَا مَا بَدَأُوا بِالْحِلِّ  
 إِنْ نَسِيَ الْحَاكِمُ مَا قَدْ حَكَمَا  
 فَمَا عَلَيْهِ فِيهِ مِنْ ضَمَانٍ  
 وَإِنْ يَكُنْ بِصَرْفِ شَيْءٍ قَدْ حَكَمَ  
 فَهَاهُنَا يَضْمَنُ وَالْإِنْفَادُ  
 وَقِيلَ يُجْزِي رَجُلٌ فِي الْحُكْمِ  
 ذُو ثِقَةٍ يُرْسِلُهُ فَيَنْظُرُ  
 فَيَحْكَمُنْ بِقَوْلِهِ إِذْ قَوْلُهُ  
 وَلَيْسَ لِلْحَاكِمِ وَالْفَقِيهِ  
 قَدْ ادَّعَى مَنْ ادَّعَى نَخِيلاً  
 فَحَكَمَ الشَّيْخُ فَتَى مَحْبُوبِ  
 حُجَّتُهُ فِي ذَلِكَ إِذْ لَمْ يَقُلْ

(١) المزابنة: المزايدة في الثمن اهـ. (المصنف)

(٢) يُشْتَجَرُ: أي: يُخْتَلَفُ.



قِيلَ لَهُ فَلَا يَكُونُ الشُّرْبُ  
 قَالَ لَهُمْ لَيْسَ لَنَا زِيَادَةٌ  
 وَلَيْسَ لِلْقَاضِي بَأَنْ يَحْكُمَ فِي  
 وَلَا لَهُ أَنْ يَتَخَيَّرَنَا  
 بَلْ يَتَحَرَّى الْعَدْلَ فِيمَا يَحْكُمُ  
 إِنْ عَدِمَ التَّرْجِيحَ فَلْيُشَاوِرِ  
 وَلْيَتَحَرَّ الْحَقَّ إِنْ لَمْ يَجِدِ  
 فَإِنَّمَا الْمَمْنُوعُ إِتْبَاعُ الْهَوَى

إِلَّا مِنَ الْمَاءِ تَرَاهُ الْعُرْبُ  
 عَلَى الدَّعَاوِي فَافْهَمِ الْإِفَادَةَ  
 شَيْءٍ إِذَا كَانَ لَهُ لَمْ يَعْرِفِ  
 مَا شَاءَ مِنْ قَوْلٍ فَيَحْكُمْنَا  
 وَيَأْخُذُ الْأَرْجَحَ فِيمَا يَعْلَمُ  
 فِي أَمْرِهِ إِلَى فِقِيهِ مَاهِرِ  
 لِذَلِكَ مَنْ بَرَأَيْهِ قَدْ يَقْتَدِي  
 وَإِنَّمَا لِكُلِّ شَخْصٍ مَا نَوَى

### بابُ الدعاوي

وَيَنْظُرُ الْحَاكِمُ فِي الدَّعَاوِي  
 فِي الدَّعَاوِي صَادِقٌ وَكَاذِبٌ  
 وَالْمُدَّعَى عَلَيْهِ مَهْمَا اعْتَرَفَا  
 وَإِنْ يَكُنْ لِذَلِكَ يُنْكِرْنَا  
 بِشَاهِدِينَ يُثْبِتَنَّ الْحَقَّ  
 وَالْحُكْمُ بِالَّذِي هُنَا قَدْ ذُكِرَا  
 أُوتِيَهُ دَاوُدَ النَّبِيُّ الْمُصْطَفَى

فِي قَاصِرٍ مِنْ لَفْظِهَا وَحَاوِي  
 وَالْمُدَّعِي فِيهَا هُوَ الْمُطَالِبُ<sup>(١)</sup>  
 فَالْأَمْرُ سَهْلٌ أَلْزَمْتُهُ الْوَفَا  
 فَصَاحِبُ الدَّعْوَى يُبَيِّنُنَا  
 أَوْ فَيَمِينُ خَصْمِهِ اسْتَحَقَّا  
 فَضْلُ الْخِطَابِ إِسْمُهُ بَيْنَ الْوَرَى  
 وَقَدْ مَضَى عَلَيْهِ مَنْ قَدْ سَلَفَا

(١) قوله: هو المطالب: بكسر اللام، أي: فاعل الطلب، وهو تعريف للمُدَّعِي، كما أن المُدَّعَى عليه هو المطالب بفتح اللام، أي: المطلوب، فالْمُدَّعِي هو الطالِب، والمُدَّعَى عليه هو المطلوب.

أَقْرَهُ الْمُخْتَارُ فِيمَا رُفِعَا  
 لَوْ أُعْطِيَ النَّاسُ بِحَسَبِ الدَّعْوَى  
 وَلَا سَتَحَلَ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ  
 فَلَيْسَ لِلْحَاكِمِ أَنْ يُصَدِّقَا  
 لَوْ كَانَ كَالصَّدِيقِ فِي الْفَضْلِ ادَّعَى  
 لَوْ كَانَتْ الدَّعْوَى عَلَى يَهُودِي  
 وَقَالَ غَسَّانُ سَلِيلُ الْخَضِرِ<sup>(١)</sup>(٢)  
 وَذَاكَ فِي الْمُسْلِمِ وَالذَّمِّيِّ  
 وَلَمْ يَكُنْ فِي يَدٍ وَاحِدٍ وَلَا  
 قَالَ بِهِ الْمُسْلِمُ هَاهُنَا أَحَقُّ  
 وَكَانَ مُوسَى بْنُ عَلِيٍّ حَكَمًا  
 وَهُوَ نَظِيرُ الْحُكْمِ بَيْنَنَا وَمَا  
 لِأَنَّهُ أَقْرَبُ لِلْإِنصَافِ  
 وَأَوَّلُ الْقَوْلَيْنِ فِي التَّصَلُّبِ  
 وَرَاكِبٌ وَقَائِدُ الْبَهِيمَةِ

فَتَرْكُهُ خِلَافٌ مَا قَدْ شُرِعَا  
 لَكَانَ كُلُّ يَدْعِي مَا يَهْوَى  
 دِمَاءَهُمْ وَمَالَهُمْ فِي الْأَرْضِ  
 خَصْمًا عَلَى خَصْمٍ وَلَوْ مُوثَقًا  
 فِي دَانِقٍ مَقَالُهُ لَمْ يُسْمَعَا  
 إِلَّا إِذَا مَا جَاءَ بِالشُّهُودِ  
 مَسْأَلَةً نَذَكُرُهَا لِلنَّظَرِ  
 تَخَاصُّمَا بَيْنَهُمَا فِي شَيْ  
 هُنَاكَ شَاهِدَانِ فِيهِ قُبَلَا  
 سَلِيلُ مَحْبُوبٍ إِلَى هَذَا سَبَقُ  
 بِأَنَّهُ نِصْفَانِ مَا بَيْنَهُمَا  
 أَحْسَنَ هَذَا عِنْدَ مَنْ قَدْ عَلِمَا  
 لِيَجْعَلِنَا الْعَدُوَّ كَالْمُصَافِي  
 أَقْوَى فَمَا الْمُسْلِمُ فِي ذَا كَالْأَبِي<sup>(٣)</sup>  
 كِلَاهُمَا ذُو الْيَدِ فِي الْخُصُومَةِ

(١) قوله: غَسَّانُ سَلِيلُ الْخَضِرِ: وهو غَسَّانُ بن محمد بن الخضر الصلاني، يكنى أبا مالك، وهو

شيخ أبي محمد. (المصنف)

(٢) قوله: غَسَّانُ هو أبو مالك غسان بن الخضر الصلاني نسبة إلى صلان، بلد على ساحل الخليج العربي

تبعد عن صحار ثلاثة أميال من جهة الشمال، وهو شيخ العلامة إبي محمد عبد الله بن محمد البهلوي.

(٣) كَالْأَبِي: أي: كالكافر الممتنع عن الإسلام.



عَادِلَةٌ تَأْتِي بِمَا قَدْ بَيَّنَّهُ  
 وَقُسِمَتْ بَيْنَهُمَا تَوْزِيْعًا  
 فَهِيَ لَهُ حُكْمًا وَلَيْسَ يُخْتَلَفُ  
 وَهَكَذَا فِي الْمُتَسَاكِينِ  
 لَكِنْ مَعَ الْيَمِينِ إِنْ لَمْ يَقْبَلِ  
 فِيمَا يُلَايِمُنَّهُ<sup>(١)</sup> لَا يُطَلَّقُ  
 وَنَحْوَهَا وَكُلُّ مَا قَدْ يَشْتَمِلُ  
 يُقْبَلُ فِيهَا دُونَ مَا بَيَّنَّهُ  
 أَوْ ادَّعَتْ مَا أَمْرَهَا قَدْ عَكَسَا  
 لَمْ يَكْفِهِ الْيَمِينُ عِنْدَ الْقَوْلَةِ<sup>(٢)</sup>  
 لِمَا بِهِ مِنْ حَالَةٍ تَحْتَمِلُ  
 كَذَلِكَ الْفَتَى إِيَّاهُ يَنْتَقِلُ  
 يُلْزِمُهُ الْحَاكِمُ أَنْ يُفْصَلَ  
 سُؤَالُهُ إِنْ شَاءَهُ مَنْ يَخْصِمُ<sup>(\*)</sup>  
 مِنْ هَاهُنَا يُلْزَمُ أَنْ يَحُدَّهُ

إِنَّ عَلَى الْوَاحِدِ فِيهَا بَيِّنَةٌ  
 إِنْ عَجَزَهَا اسْتُخْلِفَا جَمِيعًا  
 فَإِنْ أَبَاهَا وَاحِدٌ فَمَنْ حَلَفَ  
 وَالْقَوْلُ لِلْحَيِّ مِنَ الزَّوْجَيْنِ  
 إِذَا ادَّعَى شَيْئًا لَهُ فِي الْمَنْزِلِ  
 وَقِيلَ كُلُّ وَاحِدٍ يُصَدَّقُ  
 فِي آلَةِ الْحَرْبِ الْمَقَالُ لِلرَّجُلِ  
 وَآلَةُ النِّسَاءِ فَقَوْلُ الْمَرْأَةِ  
 وَإِنْ يَكُنْ قَدْ ادَّعَى مَا لِلنِّسَاءِ  
 يُطَلَّبُ كُلُّ وَاحِدٍ بِحُجَّةٍ  
 وَأَعْجَبَ الْأَصْلَ الْمَقَالُ الْأَوَّلُ  
 إِذْ تَمْلِكُ النِّسَاءُ آلَةَ الرَّجُلِ  
 وَالْخَصْمُ إِنْ قَالَ عَلَيْهِ لِي فَلَا  
 وَإِنْ يَقُلْ لِي عِنْدَهُ فَيُلْزَمُ  
 إِذْ قَوْلُهُ عَلَيْهِ غَيْرُ عِنْدَهُ

(١) قوله: يُلَايِمُنَّهُ: أي: يوافقنه ويلبِّقُ به.

(٢) القولة هنا الدعوى.

(\*) الإمام نور الدين رحمته الله يستعمل خَصَمَ بمعنى نازع في الشيء، وقد يكون ذلك جريا على الاستعمال العُماني، والأصل أنَّ خصم بمعنى غلبه في الحجة. (إسماعيل)

تَنَارُعُ لَا أَحَدٌ يَحْوِيهِ  
 فِيهِ يَدٌ لَا يَمْنَعُ الْيَدَيْنِ  
 عَلَيْهِ فَالْمَنْعُ لِدَا لَمْ يَتَّضِحْ  
 مَالًا لَهُ مَعَ مَيْتٍ قَدْ وَدَّعَا  
 وَفِي يَدَيْهِ الْمَالِ أَطْلَقُوهُ  
 فِيمَا بِهِ قَدْ دَفَعُوا إِلَيْهِ  
 لِأَنَّهُ بِقَوْلِهِ مَدْفُوعٌ  
 شَيْئًا لَهُ وَالْبَيْتُ بَيْتُ مَيْتٍ  
 فَقِيلَ أَخْذُ ذَلِكَ غَيْرُ حِلٍّ  
 أَوْ أَنَّهُ وَدِيعَةٌ قَدْ اسْتَحِقَّ  
 لَعَلَّهُ نَقَلَ ذَلِكَ هِبَتُهُ  
 بِشَاهِدَيْهِ أَخْذَهَا حَالًا  
 وَالِإِحْتِمَالُ لَا يُرَاعَى فَأَعْلَمَا  
 بِأَنَّهَا زَوْجَتُهُ مُنْدَفِعَا  
 أَوْ كَانَ زَوْجِي بِكَلَامٍ عَجَلٍ  
 حَيْثُ أَقْرَّتْ فَافْهَمِ الْقَضِيَّةَ

وَيَمْنَعُ الْحَاكِمُ مَالًا فِيهِ  
 وَإِنْ يَكُنْ لِأَحَدِ الْخَصْمَيْنِ  
 لِأَنَّهَا دَعْوَى عَلَيْهِ لَمْ تَصِحْ  
 وَرَجُلٌ جَاءَ لِقَوْمٍ فَادَّعَى  
 وَإِنَّ أَهْلَ الْإِرْثِ صَدَّقُوهُ  
 لَيْسَ لَهُمْ أَنْ يَزْجِعُوا عَلَيْهِ  
 وَبَعْضُهُمْ قَالَ لَهُمْ رُجُوعٌ  
 وَرَجُلٌ قَدْ ادَّعَى فِي بَيْتٍ  
 وَقَدْ أَتَى بِشَاهِدَيْنِ عَدْلٍ<sup>(١)</sup>  
 حَتَّى يُفْصَلَ بِأَنَّهُ سُرِقَ  
 لِأَنَّهُ مَاتَ وَمَاتَتْ حُجَّتُهُ  
 أَوْ اشْتَرَاهُ وَأُنَاسٌ قَالُوا  
 لَوْ لَمْ يُفْصَلَ كَمَا تَقَدَّمَ  
 وَرَجُلٌ عَلَى فِتَاةٍ ادَّعَى  
 فَقَالَتِ الْفِتَاةُ كَانَ رَجُلِي<sup>(٢)</sup>  
 فَبَعْضُهُمْ يَحْكُمُ بِالزَّوْجِيَّةِ

(١) قوله: «عدل» صفة لشاهدين، وإنما أفردته لكونه مصدرًا، وقد سبق بيانه.

(٢) قوله: «كان رجلي»، أي: زوجي حقيقة عرفية عندنا.



وَقَوْلُهَا كَانَ فَلَيْسَ يُعْتَبَرُ  
 إِذْ لَمْ يَكُنْ إِقْرَارُهَا صَرِيحًا  
 إِذِ الْأُمُورُ تَنْقِضِي فَيُخْبَرُ  
 وَامْرَأَةٌ قَدِ ادَّعَتْ طَلَاقًا  
 بِمَحْضَرٍ مِنْهُ فَقَالَ الزَّوْجُ  
 وَإِنْ يَكُنْ قَالَ هِيَ الْمُصَدِّقَةُ  
 لِأَنَّهَا تَصْدِيقُهَا يُمَكِّنُ أَنْ  
 وَمُدَّعٍ زَوْجَتُهُ تَمْنَعُهُ  
 وَإِنْ تَكُنْ قَدِ رَدَّتِ الْيَمِينَ  
 إِنْ حَلَفَ الزَّوْجُ فَتُحْبَسُنَا  
 وَمَنْ لَهُ وَرَقَةٌ<sup>(١)</sup> قَدْ كُتِبَا  
 ثُمَّ ادَّعَى تَسْلِيمَهُ ذَاكَ الْفَتَى  
 فَالْقَوْلُ قَوْلُ مَنْ عَلَيْهِ الْحَقُّ  
 وَرَجُلٌ قَدِ ادَّعَى دَرَاهِمًا  
 قَدْ كَانَ ذَاكَ فَهَنَا قَدِ اخْتَلَفَ  
 إِذْ لَمْ يُقَرَّرْ أَنَّهَا عَلَيْهِ

(١) ورقة: أي: صك؛ لأن أهل عُمان يُسَمُّون الصك ورقة.

(٢) قوله: «وقيل بل .... إلخ» قلت: هذا هو الأصح عندي، ولا سيما في هذا الزمان، إذ قلَّ أن تجد اليوم واحدًا يُوَدِّي الحقَّ وقتَ حُلُولِهِ، ولو كان مُيسَّرًا.





وَهَكَذَا إِنْ قَالَ قَدْ أَوْفَيْتُهُ  
وَإِنْ يَقُلْ عَلَيَّ ثُمَّ اسْتَوْفَى  
فَإِنْ أَتَى بَيِّنَةً وَإِلَّا  
لَأَنَّهُ قَدْ ادَّعَى الْوَفَاءَ  
وَمُدَّعٍ أَنْ فَتَى قَدْ حَازَا  
إِنْ أَنْكَرَ الْقَابِضُ كَانَ ذَا يَدٍ  
فَإِنَّهُ بِقَبْضِهِ أَقْرَأَ  
وَكَرَمَةٌ فِي مَالٍ زَيْدٍ أَصْلَهَا  
كِلَاهُمَا قَدْ ادَّعَاهَا أَصْلًا  
لِأَنَّمَا الْفُرُوعُ تَتَّبَعُنَا

أَوْ أَنَّهُ اسْتَوْفَى وَقَدْ أُعْطِيَتْهُ  
فَيُشْهِدَنَّ أَنَّهُ قَدْ أَوْفَى  
كَانَ عَلَيْهِ الْحَقُّ مُسْتَقِلًّا  
مِنْ بَعْدِ أَنْ أَقْرَرَ فِيمَا جَاءَا  
مَالًا لَهُ بِقَبْضِهِ قَدْ فَازَا  
فِي الْمَالِ بِالْإِقْرَارِ مِنْهُ بِالْيَدِ  
ثُمَّ ادَّعَى الظُّلْمَ فَمَا اسْتَقْرَأَ  
لِكِنَّهَا فِي مَالٍ عَمْرٍو حَشْوُهَا  
فَالْقَوْلُ قَوْلٌ مَنْ يَحُوزُ الْأَصْلًا  
أُصُولُهَا بِذَلِكَ فَاحْكُمْنَا

### بَابُ الْبَيِّنَةِ

وَحَيْثُ كَانَ الْحُكْمُ بِالْبَيِّنَةِ  
فَحُجَّةٌ شَهَادَةُ الْعَدْلَيْنِ  
فَفِي شَهَادَةِ الْعَبِيدِ اخْتِلَافًا  
وَمَا النَّسَاءُ وَلَوْ كَثُرْنَ تُقْبَلُ  
شَهَادَةُ الشُّتَيْنِ عَنِ شَهَادَةِ

يَلْزَمُ أَنْ نَكْشِفَ مَعْنَى الْحُجَّةِ  
مُذَكَّرَيْنِ غَيْرَ مَا عَبْدَيْنِ  
يَقْبَلُهَا بَعْضٌ وَبَعْضٌ زَيْفًا  
إِلَّا إِذَا كَانَ هُنَاكَ رَجُلٌ  
عَدْلٍ كَمَا جَاءَ بِنَصِّ الْآيَةِ



مِنْ كَوْنِ قَوْلِهَا بِهِ مَقْبُولًا  
 عَلَى الرَّجَالِ مِنْ أُمُورٍ تَمْتَنِعُ  
 بِأَنَّهُ حَيٌّ فَذَاكَ يُقْبَلُ  
 وَهَكَذَا إِنْ قُلْنَا هَذِي حَامِلَةٌ  
 أَوْ بَالِغٌ بِالْدمِ حِينَ يَجْرِي  
 حُجَّتُهُ فِي قَوْلِهَا لِإِجْرَاءِ  
 تَصِحُّ لَا فِي سَائِرِ الْأَبْوَابِ  
 نَدْفَعُ قَوْلَهُ هُنَاكَ دَفْعًا  
 وَإِنْ يَكُنْ فُوَادِنَا قَدْ صَدَّقَهُ  
 لِنَفْسِهِ لَذَا نَرُدُّ الْمَشْهَدَا  
 تُقْبَلُ لَوْ كَانَ فَتَى قَدْ عُدَّ لَا  
 مَا قَدْ مَضَى مِنَ الْخِلَافِ أَوْلَا  
 يَقْبَلُهَا وَالْبَعْضُ عَكْسَهُ صَنَعُ  
 تُبُوَّتَهَا فِيمَا بِهِ الْقَوْلُ جَرَى  
 فَتَمَّ بِاتِّفَاقٍ تُقْبَلُنَا

وَقَدْ مَضَى مَا فِي الرِّضَاعِ قِيَلًا  
 وَهَكَذَا يُقْبَلُ فِيمَا يَمْتَنِعُ  
 كَالْقَوْلِ فِي الْمَوْلُودِ حِينَ يَنْزِلُ  
 لِأَنَّ فِيهِ الْقَوْلَ قَوْلُ الْقَابِلَةِ  
 وَهَكَذَا فِي ثِيْبٍ وَبِكْرٍ  
 فَكُلُّ ذَا وَنَحْوُهُ النِّسَاءِ  
 شَهَادَةُ الْعُمَيَانِ فِي الْأَنْسَابِ  
 وَمَنْ لِنَفْسِهِ يَجُرُّ نَفْعًا  
 لَا نَقْبَلَنَّهُ وَلَوْ كَانَ ثِقَةً  
 لِأَنَّهُ فِي حُكْمِ مَنْ قَدْ شَهِدَا  
 شَهَادَةُ الْوَالِدِ لِلِابْنِ فَلَا  
 وَقِيلَ بَلْ تُقْبَلُ وَالْبِنَا عَلَى  
 هَلْ مَالُ ابْنِهِ لَهُ فَمَنْ مَنَعَ  
 مَنْ لَمْ يَرَى مَالَ ابْنِهِ لَهُ يَرَى<sup>(١)</sup>  
 وَإِنْ يَكُنْ عَلَيْهِ يَشْهَدُنَا

(١) قوله: «من لم يرى مال ابنه له يرى» بإثبات حرف العلة على إهمال العمل بلم.



وَهَكَذَا شَهَادَةُ الْإِبْنِ عَلَى  
وَهَكَذَا إِذَا لَهُ قَدْ شَهِدَا  
شَهَادَةُ السَّاكِنِ لِلذَّ سَكَّنَهُ  
وَهَكَذَا الْعَامِلُ وَالْوَكِيلُ  
خَوْفًا مِنَ الْمَيْلِ وَلَيْسَ تُقْبَلُ  
وَمَنْ لَهُ ضِغْنٌ فَإِنَّهُ يُرَدُّ  
وَهَكَذَا شَهَادَةُ الْفُسَّاقِ  
لَوْ قَاوَمُوا فِي كَثْرَةِ أَهْلِ مَنِي  
فَمَنْ رَضِينَاهُ مِنَ الشُّهُودِ  
وَلَيْسَ نَرْضَى فَاسِقًا فِي الدِّينِ  
وَفَاسِقُ التَّأْوِيلِ مَهْمَا عَدَّلَا  
وَذَاكَ فِي غَيْرِ الْحُدُودِ فَاعْلَمْ  
فَإِنَّهَا فِي الْمَوْضِعَيْنِ تُمْنَعُ  
وَالشَّرْكَ مِلَّةٌ<sup>(٢)</sup> وَقِيلَ مِلَّةٌ  
فَفِي الْيَهُودِ تُقْبَلُ الْيَهُودُ

وَالِدِهِ نَقَبْلُهَا إِنْ فَعَلَا  
فَفِي الْجَمِيعِ نَقْبَلَنَّ الْمَشْهَدَا  
مَرْدُودَةٌ حَتَّى يُزِيلَ مَسْكَنَهُ  
وَكُلُّ مَنْ كَانَ لَهُ تَحْصِيلٌ<sup>(١)</sup>  
شَهَادَةُ الْخُصُومِ لَوْ قَدْ عَدَّلُوا  
إِنْ كَانَ بِالْحَقِّ عَلَيْهِ قَدْ شَهِدَ  
لَيْسَ تَجُوزُ قِيلَ بِالْإِطْلَاقِ  
لَأَنَّمَا الْقَبُولُ لِلْعَدْلِ هُنَا  
شَرْطٌ أَتَى مِنْ رَبَّنَا الْحَمِيدِ  
فَكَيْفَ نَرْضَاهُ عَنِ الْأَمِينِ  
فِي دِينِهِ فِيهِ خِلَافٌ نُقْلًا  
وَعَبْرَةً مَّا بَرَاءَةٌ مِنْ مُسْلِمٍ  
لِمَا بَهَا مِنْ شُبْهَةٍ قَدْ تَقَعُ  
بَيْنَهُمُ الْإِشْهَادُ قِيلَ يُقْبَلُ  
وَفِي النَّصَارَى مِثْلُهُمْ مَحْدُودٌ

(١) قوله: وكلُّ من كان له تحصيل: أي: حصول منفعة في شهادته.

(٢) قوله: ملة: أي: ملة واحدة وقيل ملل.



وَالْمُشْرِكُونَ وَكَذَا الْمَجُوسُ وَالصَّابِئُونَ هَكَذَا وَالرُّوسُ (١)(٢)  
وَالْمُشْرِكُونَ مِنْ ذَوِي الْأَصْنَامِ تُقْبَلُ فِي مِثْلِهِمُ الْمَسَامِي (٣)  
هَذَا عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّهَمْ مِلَّةٌ وَهُوَ الصَّحِيحُ لِمَعَانٍ وَعِلَلٌ  
وَالْأَكْثَرُونَ جَعَلُوهُمْ وَاحِدَةً لِأَنَّهَا لِدِينِنَا مُعَانِدَةٌ  
فِبَاعْتِبَارِ ذَا الْعِنَادِ جُعِلُوا وَاحِدَةً لَكِنِّي أَفْصَلُ  
فِي الشَّهَادَاتِ أَرَى لَا تُقْبَلُ هَذِي عَلَى هَذِي لِمَا قَدْ يَدْخُلُ  
بَيْنَهُمْ عَدَاوَةٌ وَلَمْ تَزَلْ وَذَاكَ فِي الْإِشْهَادِ مِنْ أَقْوَى الْعِلَلِ  
إِنْ كَانَ فِي الْإِسْلَامِ لَيْسَ يُقْبَلُ خَضَمٌ عَلَى خَضَمٍ إِلَّا (٤) نُفِصَلُ  
إِنِّي أَقُولُ فِي مَقَالِ الْأَوَّلِ بِأَنَّ ذَاكَ فِي الَّذِي تَقَلَّبَا  
لَا يُحْكَمُنْ عَلَيْهِ بِالْقَتْلِ كَمَا (٥)  
إِذِ الْجَمِيعُ مِلَّةٌ فِي الشَّرْكِ يَجْمَعُ بَيْنَهُمْ خَبِيثُ الشُّكِّ

(١) الروس هم الروسيا قوم من المشركين بالمغرب يدعون النصرانية. (المصنف)

(٢) أراد بالمغرب الاصطلاح الحديث، وهو إطلاق الغرب على أوروبا مقابلة للشرق، والمراد به الأقطار الإسلامية وما يجاورها من الأمم. وعبر يدعون؛ لأن الروس ليسوا نصارى في الحقيقة، ولكنهم إباحيون ملحدون في النصرانية، وأكثرهم اليوم لا دينيون، شيوعيون. (أبو إسحاق)

(٣) أي المشابه. (المصنف)

(٤) ألا: بالتخفيف أداة استفتاح.

(٥) قوله: لا يحكمن عليه بالقتل: يعني: أن الذي تحول من ملّة من ملل الشرك إلى ملّة أخرى منها فإنه لا يقتل؛ لأنها في حكم ملّة واحدة، وأن المراد بقوله ﷺ: «من بدل دينه فاقتلوه» أي: دين الإسلام إلى غيره من ملل الكفر.



هَذَا هُوَ الْمُرَادُ فَافْهَمْنَا  
شَهَادَةُ الْمُزْتَكِبِ الْمُحَرَّمِ  
كَذَاكَ ذُو التُّهْمَةِ وَالضَّلَالَةَ  
إِلَّا وَكَيْلًا كَانَ لِلْمَجْنُونِ  
فَإِنَّهُ يُنَازِعُنْ وَيَشْهَدُ  
وَمَنْ يَكُنْ قَدْ ظَلَمَ الْأَنَامَا  
فَلَا يَجُوزُ أَبَدًا مَا شَهِدَا  
إِذِ الْحَرَامُ يُبْطِلُ الطَّاعَاتِ  
وَقِيلَ فِي الْوَلِيِّ مَهْمَا كَثُرَتْ  
يَصِيرُ فِي عِدَادِ مَنْ لَا تُقْبَلُ  
شَهَادَةُ الشَّاعِرِ وَهُوَ مَنْ يَدُمُ  
يَمْدَحُ إِنْ أُعْطِيَ<sup>(١)</sup> وَمَهْمَا حُرِّمًا  
وَمَرَّةً يَهْجُو أَهْيَلِ الدِّينِ  
وَتَارَةً قَدْ يَمْدَحُ الْمُنَافِقَا  
وَالْأَضْلُ فِي خِتَامِهِ قَدْ قَالََا  
وَلَمْ أَكُنْ أُفْرَضُ<sup>(٢)</sup> الْأَشْعَارَا

وَلَمْ يُرِيدُوا حَيْثُ يَشْهَدْنَا  
مَرْدُودَةٌ وَدَافِعٌ لِمَغْرَمِ  
وَهَكَذَا الْخَضْمُ وَذُو الْوِكَالَةِ  
أَوْ لِيَتِيمٍ فِي الصَّبَا مَصُونِ  
لَهُ كَذَا الْوَقْفُ كَذَاكَ الْمَسْجِدُ  
مَا لَهُمْ أَوْ أَكَلَ الْحَرَامَا  
بِهِ وَلَوْ طُولَ الزَّمَانِ عَبْدَا  
إِنْ لَمْ يَتُبْ وَيَهْدِمُ الْخَيْرَاتِ  
زَلَّاتُهُ وَفِي الْوَرَى قَدْ ظَهَرَتْ  
مِنْهُ الشَّهَادَاتُ وَلَا يُعَدَّلُ  
طَوْرًا وَيَمْدَحَنَّ طَوْرًا لَمْ تَتِمَّ  
هَجَا فَفِعْلُهُ غَدَا مُحَرَّمَا  
زُورًا لِأَجْلِ دَائِهِ الدِّفِينِ  
مُعَانِدًا مُكَابِرًا وَفَاسِقَا  
فِي الشُّعْرِ قَوْلًا فَاسْمَعِ الْمَقَالَا  
ذَا ثَرَوَةٌ أَوْ مَلِكًا جَبَّارَا

(١) قوله: «أُعْطِيَ وَحُرِّمًا» بالبناء للمفعول فيهما.

(٢) قوله: «أفرض» أي: أنظم، والقريض الشعر.



لِأَنَّهُ فِعْلٌ حَرَامٌ بَاطِلٌ  
وَأَنَّهُ قَدْ قَالَ غَيْرَ الْحَقِّ  
وَأَحْسَنُ الْأَشْعَارِ مَا قَدْ كَانَا  
وَفِيهِ ذِكْرُ النَّارِ وَالْجَنَانِ  
لِأَنَّهُ صَقَّالَةُ الْقُلُوبِ  
هَذَا وَفِي بَابِ الشَّهَادَاتِ يَرَى  
مُعَلَّلًا ذَاكَ بِمَا تَقَدَّمَ  
وَالْحَقُّ فِيمَا قَالَهُ يُلُوحُ  
فَفِي الْقُرْآنِ قَدْ أَتَى وَصَفُهُمْ  
وَإِنَّمَا الْعَاوُونَ يَتَّبِعُونَهُمْ  
فَهُمْ يَقُولُونَ وَلَمَّا يَفْعَلُوا  
كَبْرَ مَقْتًا أَنْ تَقُولُوا قَوْلًا  
أَنْ يَمْتَلِي (٣) جَوْفُ امْرِئٍ فَيَحَا يَرَى  
فِي خَبْرٍ أَتَى عَنِ الْمُخْتَارِ

فَاعِلُهُ عَنِ الصَّوَابِ عَادِلٌ  
بِمَدْحِهِ لِغَيْرِ مُسْتَحِقِّ  
شَرْعًا وَوَعظًا يَزِدُّعُ الْإِنْسَانَ  
مُشَوِّقًا لِلْخُرْدِ الْحِسَانِ  
مِنْ رَيْنِهَا (١) نَاجٍ مِنَ الْكُذُوبِ  
رَدَّ شَهَادَةَ أَتَتْ عَنْ شِعْرَا  
مِنْ نَظْمِنَا فِيمَا قَرِيبًا نَظْمًا  
وَإِنَّهُ مِنْ قَوْلِهِ صَحِيحٌ  
بِأَنَّهُمْ فِي كُلِّ وَاوٍ يَهُمُّوْا  
وَالْعَاوِي مَنْ ضَلَّ وَيَسْمَعُونَهُمْ  
وَذَاكَ مِنْ أَعْظَمِ مَقْتٍ (٢) يُجْعَلُ  
وَلَمْ تُصَدِّقُوهُ مِنْكُمْ فِعْلًا  
خَيْرًا لَهُ مِنْ مَلِئِهِ مَا شِعْرَا (٤)  
وَذَاكَ تَقْبِيحٌ لِذِي الْأَشْعَارِ

(١) قوله: من رينها: أي: دزينها ودينها.

(٢) المقت: البُغْضُ.

(٣) قوله: أن يمتلي: بفتح همزة أن، أي: لأن فاللام لتوطئة القسم، وفي هذا البيت عقد الحديث المروي عنه ﷺ: «لأن يمتلي جوف أحدكم فينجا خير له من أن يمتلي شعرا».

(٤) قوله: ما شعرا: بضم الشين وكسر العين، أي: خير له من ملئه شعرا، فما مصدرية.



وَأَنَّهُ مِزْمَارُ إِبْلِيسَ وَرَدَّ  
وَمَا أَتَى مِنَ الثَّنَا فِي الشُّعْرِ  
فَذَاكَ فِي الْخَالِي مِنَ الْمَعَاصِي  
بَلْ ذَاكَ بِاعْتِبَارِ مَا لِلْبُلْغَا  
وَذَاكَ عِنْدَ قَطْعِهِ لِلنَّظَرِ  
لَأَنَّ مَا بَلَغَهُ اللِّسَانِ  
فَسُمِّيَتْ سِحْرًا بِهَذَا الْمَعْنَى  
وَشَاهِدُ الزُّورِ وَلَوْ قَدْ تَابَا  
لَأَنَّهُ سُبْحَانَهُ قَدْ مَنَعَا  
فِي سُورَةِ النُّورِ أَتَى لَا تَقْبَلُوا  
وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ إِنَّ تَابَ قَبْلُ  
فَقَوْلُهُ «إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا»  
وَفِي الَّذِي رُدَّتْ بِهِ<sup>(٣)</sup> لَا تُقْبَلُ

فِيهِ فَكَيْفَ قَوْلُهُ لَيْسَ يُرَدُّ  
وَفِي الْبَيَانِ أَنَّهُ كَالسِّحْرِ  
لَا مِثْلَ مَدْحِهِ لِعَبْدٍ عَاصِي  
مِنْ مَنَهَجٍ إِلَى الْمَعَانِي بَلْغَا  
عَنْ جَائِزٍ مِنْهُ وَعَنْ مُحْتَجِرِ<sup>(١)</sup>  
سَالِبَةً كَالسِّحْرِ لِلْجَنَانِ  
وَلَيْسَ حُكْمُهُ بِهَذَا يُعْنَى  
لَا يُقْبَلَنَّ فَافْهَمِ الْخِطَابَا  
ذَاكَ بِمَنْعِ أَبَدِيٍّ شُرْعَا  
لَهُمْ شَهَادَةٌ فَكَيْفَ تُقْبَلُ  
وَالرَّدُّ فِي الْآيَةِ قَبْلَهَا<sup>(٢)</sup> جُعِلَ  
يَشْمَلُ مِنْهُمْ الَّذِينَ آبُوا  
بَلْ يُقْبَلَنَّ مِنْ ذَاكَ مَا يُسْتَقْبَلُ

(١) أي: ممتنع.

(٢) قوله: قبلها: أي: قبل التوبة.

(٣) قوله: وفي الذي ردت به: أي: في الشهادة التي زور فيها؛ فإنها لا تقبل أبدًا، وإنما تقبل فيما يشهد به بعد التوبة، وقال بعضهم: إنَّ شهادته لا تقبل مطلقًا ولو تاب؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا نَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا﴾ [النور: ٤].



وَشَاهِدُ الزُّورِ ثَلَاثَةٌ قَتَلَ  
وَمَنْ عَلَيْهِ وَإِذَا مَا كَانَ  
فَلَا يَجُوزُ يَتَوَصَّلَنَا  
وَأَخَذَهُ بِالزُّورِ قِيلَ يَحْرُمُ  
وَالكُدْمِيُّ قَالَ لَا يُحْرَمَنْ  
وَإِنَّمَا عَلَيْهِ أَنْ يَتُوبَا  
قُلْتُ وَمَا لَا يَتَوَصَّلَنَا  
مَهْرُ البَغِيِّ<sup>(٣)</sup> يَحْرَمَنْ إِذْ كَانَ  
وَذَلِكَ الزَّانِي بِطِيبِ نَفْسِ  
مَا كَانَ طِيبُ نَفْسِهِ يُحِلُّ  
وَوَاجِبٌ تَأْدِيَةُ الشَّهَادَةِ  
وَذَلِكَ الإِمَامُ وَالْأَمِيرُ

لِنَفْسِهِ وَمَنْ لَهُ زُورًا فَعَلَ<sup>(١)</sup>  
حَقٌّ لِإِنْسَانٍ رَأَى جُحْدَانَا  
بِشَاهِدِ الزُّورِ<sup>(٢)</sup> فَيُشْهِدُنَا  
وَيَحْرُمُ الْمَالُ الَّذِي يُسَلَّمُ  
زُورُهُمْ حَقًّا لَهُ يُحَلَّلَنْ  
مِنْ فِعْلِهِ إِذْ رَكِبَ الذُّنُوبَا  
لَهُ بِغَيْرِ الإِثْمِ يَحْرَمُنَا  
سَبَبُهُ بَيْنَهُمَا العِضْيَانَا  
يَبْدُلُهُ وَرَغْبَةً فِي النَّفْسِ  
مَا كَانَ فِيهِ بِالْمَعَاصِي البَدْلُ  
مَعَ الَّذِي طَاعَتُهُ عِبَادَةٌ  
وَالخُلْفُ فِي سِوَاهُمَا مَذْكُورٌ

(١) قوله: فَعَلَ: أي: شهد.

(٢) قوله: بشاهد الزور: أي: بشهادة الزور.

(٣) قوله: «مهر البغي» أنظر ما وجه هذا القياس بين مهر الزانية وبين توصل الإنسان إلى حقه بشاهدي الزور، فإنَّ شهادة الزور في هذه الصورة يتوصل بها إلى حق، ومهر البغي إنما أراد أن يتوصل به إلى باطل، فهو قياس مع الفارق، وقول الإمام الكدمي رحمته الله في هذا هو الصحيح؛ لأنه لم يأخذ بتلك الشهادة إلا حقه، وإن كان في ذلك عليه ذنب، فإنما عليه التوبة، وليس عليه رد ما تناوله من مال، بل ليس له أن يطعم المشهود عليه حرامًا، والله أعلم.



وَإِنْ يَشَا حَمَلَ الشُّهُودِ مِنْ بَلَدٍ  
 عَلَيْهِ أَنْ يَدْفَعَ مَا يَلْزِمُهُمْ  
 وَلَمْ يَكُنْ أَجْرًا عَلَى الشَّهَادَةِ  
 لِأَنَّ مَا الْإِشْهَادُ بِاللِّسَانِ  
 وَيَكْتَبُ الْوَالِي إِلَى الْحُكَّامِ  
 وَذَلِكَ مَهْمَا بَعْدَ الشُّهُودِ  
 وَيَرْسُمَنْ مَا صَحَّ عِنْدَ ثِقَةٍ  
 وَجَائِزٌ تُحْمَلُ الشَّهَادَةُ  
 فَيَحْمَلُ الْإِثْنَانِ قَوْلَ الْوَاحِدِ  
 وَالْحَاضِرُونَ لَيْسَ يُحْمَلْنَا  
 وَذُو الْقَضَا يُحْمَلُ عَنْهُ مَا شَهِدَ  
 فَيُمْضِي هَذَا الْقَاضِي مَا هُنَاكَ صَحَّ  
 إِنْ نَقَصَ الشَّاهِدُ فِي الشَّهَادَةِ  
 فَذَلِكَ مِنْ قَبْلِ انْقِطَاعِ الْحُكْمِ  
 وَقَالَ بَعْضُ إِنَّهُ لَا يُقْبَلُ  
 وَرَجُلٌ لِشَاهِدٍ قَدْ وَجَدَا  
 لِأَنَّهُ بِنَفْسِهِ لَا يُقْبَلُ

لِبَلَدٍ يَحْمِلُهُمْ بِلَا نَكَدٍ  
 مِنْ مَغْرَمٍ فِيمَا يُؤَدِّيهِ لَهُمْ  
 وَإِنَّمَا كَانَ عَلَى الْوَفَادَةِ  
 إِنْ حَضَرُوا وَلَيْسَ بِالْأَبْدَانِ  
 مَعَ ثِقَةٍ مَا صَحَّ فِي الْأَحْكَامِ  
 يُشْهَدُهُمْ وَالِيَهُمُ الْمَوْجُودُ  
 يَخْتِمُهُ بِطَابِعٍ لِلثِّقَةِ  
 عِنْدَ الصَّرُورَاتِ لِمَنْ أَرَادَهُ  
 فَالشَّاهِدَانِ مِنْهُمَا عَنْ شَاهِدٍ  
 عَنْهُمْ سِوَى ذِي مَرَضٍ مُعْنَى  
 وَذَاتُ خِدْرِ تَسْتَحِي وَتَجْتَهِدُ  
 لِأَنَّهُمْ كَرَجُلٍ فِيمَا اتَّضَحَّ  
 أَوْ كَانَ فِيهَا قَدْ أَتَى زِيَادَهُ  
 يُقْبَلُ مِنْهُ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ  
 وَأَوَّلُ الْقَوْلَيْنِ عِنْدِي أَعْدَلُ  
 فَقَطُّ لَا يَلْزِمُهُ أَنْ يَشْهَدَا  
 فَلَيْسَ لِلزُّومِ فِيهِ مَدْخَلُ



إِلَّا إِذَا ضَمَّ إِلَيْهِ ثَانِي  
وَأِنْ يَكُنْ قَدْ عَدَلَ<sup>(١)</sup> الْمَشْهُودُ  
يَلْزَمُهُ ذَلِكَ وَقِيلَ يَثْبُتُ  
وَذَلِكَ إِنْ قَالَ أُصَدِّقْتَهُمْ  
وَإِنْ يَكُنْ قَدْ شَهِدُوا فَاتَّهَمَا  
فِيحْلِفُونَ أَنَّهُمْ مَا شَهِدُوا  
وَلَا أَقُولُ<sup>(٢)</sup> إِنْ ذَلِكَ لَازِمٌ  
وَمَنْ يَكُونُ حُجَّةً لَا يُتَّهَمُ  
لَوْ كَانَ ذَلِكَ وَاجِبًا لَوَجَبَا  
يُحْلِفْنَهُ أَنَّهُ لَمْ يَحْكَمْ  
وَأَنْتَ تَدْرِي أَنَّ هَذَا بَاطِلٌ  
وَرَجُلٌ لِرَجُلٍ قَدْ كَتَبَا  
لَا بَأْسَ فِيهِ إِذْ نَرَى السَّمَاعَا

فَهَاُنَا الْجَمِيعُ يَشْهَدَانِ  
عَلَيْهِ مَنْ لِلْمُدَّعِي شُهُودٌ  
أَيْضًا بِتَصْدِيقٍ لَهُمْ يُثْبِتُ  
وَقِيلَ لَا حَتَّى يُعَدِّلْتَهُمْ  
قِيلَ لَهُ بِأَنْ يُحْلِفْنَهُمَا  
بِبَاطِلٍ عَلَيْهِ فِيمَا حَدَّدُوا  
لَأَنَّهَمْ حُجَّةٌ مَنْ يُخَاصِمُ  
وَمَا عَلَيْهِ مِنْ يَمِينٍ يُلتَزِمُ  
فِي الْقَاضِي وَالْإِمَامِ حِينَ اخْتَسَبَا  
بِبَاطِلٍ عَلَيْهِ فِي الْمُسْلَمِ<sup>(٣)</sup>  
وَمِثْلُهُ الَّذِي لَهُ يُمَاطِلُ  
شَهَادَةً بِغَيْرِ إِذْنٍ وَثَبَا  
شَهَادَةً حُكِي بِهَا إِجْمَاعَا

(١) قوله: عَدَلَ: أي: جعلهم عدولاً بمعنى اعترف بعَدَالَتِهِمْ، وكذلك إذا قال: إني أَرْضَى شهادتهما؛ فشهدا عليه؛ فإنه يحكم عليه بشهادتهما، وإن لم يكونا عدلين، إلا إذا كان هنالك تقية أو أمر لا يمكنه معه رد شهادتهما، والله أعلم.

(٢) قوله: «ولا أقول إن ذلك لازم» يعني: أنه لا يقول بأن على الشاهدين يمينًا، وهذا هو الحق؛ لأنهما إذا كانا عدلين فهما حجة لازمة بدون استحلاف.

(٣) أي: الحق المؤدَّى. (المصنف)

وَلَا شَهِيدٌ فِي الْقُرْآنِ قَدْ وَجَبَ  
 شَهَادَةَ الْإِنْسَانِ أَوْ مَنْ يَكْتُبُ  
 أَوْ تَكْتَبُ الْأَمْرَ الَّذِي لِي قَدْ بَدَأَ  
 شَهَادَةَ الْحُضُورِ لِلْإِنْسَانِ  
 لِكَيْ يَصِحَّ ذَلِكَ الْمُقَرَّرُ  
 لِيُثْبِتَ الْأَمْرَ عَلَى الْجَمَاعَةِ  
 تَكُونُ فِي الْحَقِّ لِرَفْعِ الْخَلَلِ  
 مَشْهَدَهُ لَهُمْ إِلَى أَنْ يُسْأَلَ  
 ثَابِتَةً بَيْنَ أَوْلِي الْأَلْبَابِ  
 إِنْ شَهِدُوا عَنْ شُهْرَةٍ صِحَاحِ  
 لَيْسَ تَجُوزُ عِنْدَهُمْ فِي حَالِ  
 مِنْ وَاحِدٍ لَوْاحِدٍ وَتُبَدَّلُ  
 بِصِدْقِهَا يَثْبُتُ ذَلِكَ الْمَالُ  
 مَفْسَدَةً أَوْ لَا فَالْأَوْلَى الْمَنْعُ  
 أَيَّامَ رَاشِدٍ<sup>(١)</sup> الْإِمَامِ الْعَدْلِ  
 مَالٍ سِوَاهُ ثُمَّ عَنْهُ يَدْفَعُ

وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ إِذَا كَتَبَ  
 فَذَلِكَ التَّخْرِيجُ مِمَّنْ يُطْلَبُ  
 يَقُولُ لَا أَبْرِيكَ حَتَّى تَشْهَدَا  
 ثُمَّ الشَّهَادَاتُ فَمَعْنِيَانِ  
 وَذَلِكَ أَنْ يُطْلَبَ مِنْهُ الْمَحْضَرُ  
 وَذَلِكَ فِي النِّكَاحِ وَالْإِمَامَةِ  
 ثَانِيهِمَا شَهَادَةُ التَّحْمُلِ  
 فَيَحْضَرُ الشَّاهِدُ كَيْمَا يَحْمِلَا  
 شَهَادَةَ الشُّهُرَةِ فِي الْأَنْسَابِ  
 كَذَلِكَ فِي الْمَوْتِ وَفِي النِّكَاحِ  
 وَالْحُكْمِ بِالشُّهُرَةِ فِي الْأَمْوَالِ  
 لِأَنَّهَا الْأَمْوَالُ قَدْ تَنْتَقِلُ  
 وَقِيلَ مَهْمَا دَلَّتِ الْأَحْوَالُ  
 لَا سِيَّمَا إِنْ كَانَ فِيهِ دَفْعُ  
 وَظَهَرَتْ مَفَاسِدٌ فِي النَّخْلِ  
 فَكَانَ ذُو الظُّلْمِ يَجِي فَيَقْطَعُ

(١) قوله: «راشد»، أي: الإمام راشد بن سعيد.



ذُو الْحَقِّ مَالِي قَالَ هَذَا لَا لَا  
يَأْخُذُ بِالشُّهْرَةِ فِيهِ وَيُسْنُ  
يَدًا عَلَى مَالِ أَخِيهِ أَوْجَعًا<sup>(١)</sup>  
بِمَا رَأَى ذَاكَ الْإِمَامُ الرَّاشِدُ  
فَعَدَّ<sup>(٢)</sup> رَأْيًا لِأُولِي الصَّلَاحِ  
شَيْءٍ بِعِلْمِهِ بِلَا تَكْلُفٍ  
بِأَنَّ حُكْمَهُ بِهَذَا حُجْرًا  
وَهُوَ يَكُونُ شَاهِدًا فِي الْخَيْرِ  
بِهِ فَحُكْمُهُ بِهِ لَنْ يُحْجَرَ  
فِيهِ بِلَا خُلْفٍ أَتَى فِي حُكْمِهِ

يَقُولُ مَالِي فَإِذَا مَا قَالَ  
فَكَتَبَ الْإِمَامُ لِلْوَائِي بِأَنَّ  
وَأَنَّه كُلُّ فَتَى قَدْ وَضَعَا  
فَانْحَسَمَتْ بِذَلِكَ الْمَفَاسِدُ  
أَرْشَدَهُ اللَّهُ إِلَى الْإِضْلَاحِ  
وَالْخُلْفُ فِي الْحَاكِمِ هَلْ يَحْكُمُ فِي  
فَقِيلَ يَحْكُمَنَّ وَالْبَعْضُ يَرَى  
لَكِنَّهُ يَدْفَعُهُمْ لِلْغَيْرِ  
وَقِيلَ مَا فِي مَجْلِسِ الْحُكْمِ دَرَى<sup>(٣)</sup>  
وَالْحَدُّ لَا يُقِيمُهُ بِعِلْمِهِ

### فصلُ تعارضِ البَيِّنَاتِ

فَيَطْلُبُ التَّرْجِيحَ فِيهَا الْمُنْصِفُ  
بَيِّنَةُ الذَّمِّ وَهُوَ الْأَوْضَحُ  
أُولَى مِنَ النُّقْصَانِ عِنْدَ الْحُجْبِ

وَالْبَيِّنَاتُ رُبَّمَا تَخْتَلِفُ  
بَيِّنَةُ الْمُسْلِمِ حَتْمًا تَرْجُحُ  
بَيِّنَةُ بَصِحَّةِ الْعَقْلِ تَجِي

(١) قوله: أوجعا: أي: عوقب وأدب.

(٢) قوله: فعَدَّ: أي: حَسِبَ فعلُهُ هذا قولاً ورأياً؛ يجوز العمل به لمن رآه.

(٣) قوله: دَرَى: أي: عَلِمَ.

وَهَكَذَا قِيلَ شُهُودُ الْعَرَبِ  
 وَهَكَذَا بَيِّنَةُ الْحَرِيِّه  
 وَالرَّمُّ<sup>(١)</sup> مِنْ شَهَادَةِ الْأُصُولِ  
 بَيِّنَةُ الْأَحْدَاثِ فَهِيَ أَوْلَى  
 بَيِّنَةُ الشَّارِي<sup>(٢)</sup> مِنَ الْمَغْضُوبِ  
 وَبِالرَّضَى أَوْلَى مِنَ التَّغْيِيرِ  
 بَيِّنَةُ الْبَائِعِ فِيمَا زَادَا  
 بَيِّنَةُ الْمُلْكِ مِنَ السَّبِيلِ  
 وَهُوَ مُخَالَفٌ لِمَا قَدْ مَرَّ  
 بَيِّنَةُ الْقَرْضِ مِنَ الْأَمَانَةِ  
 وَشَاهِدَانِ شَهَدَا بِمَوْتِ  
 وَآخِرَانِ شَهَدَا وَأَخْبَرَا  
 إِنْ صَحَّ مَوْتُهُ بِوَجْهِ الصَّحَّةِ  
 مِنَ الْوَلِيِّ أَوْلَى لِأَجْلِ النَّسَبِ  
 أَوْلَى مِنَ الرَّقِّ فَعِ الْقَضِيَّةِ  
 أَوْلَى كَذَا فِي الْأَثَرِ الْمَنْقُولِ  
 مِنَ الْبَرَاءَةِ<sup>(٣)</sup> إِذْ يَتَوَلَّى أَوْلَا  
 أَوْلَى لِمَا فِيهِ مِنَ الْوُجُوبِ  
 إِذْ فِيهِ زَادَ الْعِلْمُ لِلْخَيْرِ  
 مِنْ ثَمَنِ أَوْلَى بِهِ اسْتِزَادَا  
 أَوْلَى لِمَا فِيهِ مِنَ التَّأْصِيلِ  
 فِي الرَّمِّ وَالْفَرْقُ أَرَاهُ عُسْرًا  
 أَوْلَى لِمَا فِي الْقَرْضِ مِنْ ضَمَانِهِ  
 مَنْ غَابَ عَنْ أَهْلِيهِ وَالْبُيُوتِ  
 بِأَنَّهُ حَيٌّ فَذَانِ أَهْدِرَا  
 حَيَاتُهُ لَا تَتُبْتَنُ بِحُجَّةِ

(١) الروم عبارة عن وقف لقوم مخصوصين. (المصنف)

(٢) قوله: البراءة: أي: براءة الذمة، والمعنى: إذا شهد شاهدان بحدثه وآخران ببراءته قدمت الأولى؛

لأن الحدث يؤول، أي: يحدث. (المصنف)

(٣) قوله: «بيئنة الشاري» لو قال بيئنة الشرا من المغضوب لكان أظهر، والمعنى: إذا جاء المدعي

بشاهدي عدل أن هذا المال قد آل إليه بالشراء، وأقام الخصم شاهدي عدل أنه اغتصبه، فشهادة

الشراء أولى من شهادة الغصب.



وَشَاهِدَانِ شَهَدَا بِفِعْلٍ  
لَا تُقْبَلُ الْبَيِّنَةُ الْمُعَارِضَةُ  
وَقِيلَ فِي بَيِّنَةِ الطَّلَاقِ<sup>(١)</sup>  
وَالْقَطْعُ مِنْ شَهَادَةِ الْخِيَارِ  
وَقِيلَ فِي بَيِّنَةِ الشَّرَاءِ  
وَالْمُدَّعِي إِنْ جَاءَنَا بِبَيِّنَةٍ  
فَإِنَّمَا الْأَوْلَى هِيَ الْحُجَّةُ إِذْ  
وَإِنْ يَكُ الشَّيْءُ<sup>(٢)</sup> يَحُوزُ الْمُدَّعَى  
فَبَعْضُهُمْ يَقُولُ مِثْلُ الْأَوْلَى  
لِأَنَّهُ بِحُجَّتَيْنِ أَدْلَى  
وَالصُّلْحُ جَائِزٌ إِذَا لَمْ يَقَعِ  
وَالْخُلْفُ فِي الصُّلْحِ عَلَى الْإِنْكَارِ

وَعُورِضَتْ بِمِثْلِهَا فِي الْفَضْلِ  
وَالْحَقُّ لَا يَصِحُّ أَنْ تُعَارِضَهُ  
أَوْلَى مِنْ التَّرْوِيجِ بِاتِّفَاقِ  
أَوْلَى كَذَا جَاءَ عَنِ الْأَخْيَارِ  
أَوْلَى مِنَ الرَّهْنِ بِلَا مِرَاءِ  
وَعَارِضَ الْخَصْمِ بِمَا قَدْ بَيَّنَّهُ  
لِلْمُدَّعِي الْحُجَّةُ وَالضَّدُّ نُبْذُ  
عَلَيْهِ فَالْخُلْفُ هُنَا قَدْ وَقَعَا  
وَبَعْضُهُمْ يَرَى الْأَخِيرَ أَوْلَى  
يَدٍ وَحُجَّةٍ فَكَانَ أَهْلًا<sup>(٣)</sup>  
عَلَى حَرَامٍ فَافْهَمَنَّ وَاسْمَعِ  
فَبَعْضُهُمْ يَرَاهُ غَيْرَ جَارِي

(١) قوله: «وقيل في بيينة الطلاق»، أي: إذا شهد شاهدان أن هذا الرجل قد طلق هذه المرأة وشهد آخران أنه تزوجها فشهادة الطلاق أولى، والثانية معارضة.

(٢) قوله: «وإن يك الشيء... إلخ»، يعني: إذا كان الشيء المتداعى فيه بيد أحد الخصمين، فجاء المدعي ببينته أنه له، وجاء الذي في يده الشيء بأنه له، ولم يخرج من مُلكه ففي ذلك قولان: قول أن بينة المدعي أولى؛ لأنه هو المطالبُ بها، لقوله ﷺ: «على المدعي البينة وعلى المدعى عليه اليمين» فالبينة بينة المدعي، والأخرى معارضة، وقيل: إنَّ بَيِّنَةَ الَّذِي بِيَدِهِ الشَّيْءُ أَوْلَى؛ لأنه أدلى بحجتين يدٍ وشهادة، والأول أصح.

(٣) قوله: «فكان أهلاً» وفي نسخة: فكان أولى، وهذا أحسن عندي.

وَبَعْضُهُمْ يُشِيئُهُ وَإِنْ وَقَعَ  
 فَنَقَضُهُ لِمَنْ يَشَاءُ يَصِحُّ  
 وَحَاكِمٌ أَعْطَاهُ مُدْرَةً<sup>(٢)</sup> لِكَيْ  
 فَذَاكَ فِعْلٌ عِنْدَنَا مَمْنُوعٌ  
 كَأَنَّهُ عَلَيْهِ قَدْ تَقَوَّلَا  
 عَلَى الَّذِي يَجْهَلُهُ مَنْ قَدْ صَنَعَ  
 لِأَنَّهُ كَالْبَيْعِ<sup>(١)</sup> قَبْلَ الصُّلْحِ  
 يَأْتِي بِهَا زَيْدًا فَجَاءَ بِعُلِيِّ  
 لِأَنَّهُ لِغَيْرِهِ مَصْنُوعٌ  
 مِنْ هَاهُنَا نَقُولُ فِعْلٌ حُظْلًا

### باب اليمين

وَيَحْلِفُ الْمُنْكَرُ إِنْ لَمْ تَشْهَدْ  
 يَحْلِفُ بِاللَّهِ لِمَا عَلَيَا  
 يَمِينُهُ بِحَسَبِ اخْتِلَافِ  
 وَإِنْ يَكُ الْحَقُّ أَدْعِي مِنْ قَبْلِ  
 يَحْلِفُ بِالْقَطْعِ إِذَا مَا قَالَا  
 وَإِنْ يَقُلْ عَلَى أَبِيكَ مَثَلًا  
 شُهُودُهُ<sup>(٣)</sup> أَوْ لَهُمْ لَمْ يَجِدِ  
 حَقُّ لَهُ أَوْ لَمْ يَكُنْ لَدَيَا  
 دَعْوَاهُ مِنْ قَلِيلِهَا وَالْوَافِي  
 سِوَاهُ فَالْيَمِينُ بِالْعِلْمِ جَلِي  
 أَنْتَ الَّذِي أَخَذْتَ هَذَا الْمَالَ  
 يَحْلِفُ مَا عَلِمْتُهُ مُبْتَهَلًا

(١) قوله: «كالبيع» يعني أن الصلح مثل البيع، فكل شيء يملك أحد المتبايعين رده بغبن أو جهل أو فساد أصل؛ فكَذَلِكَ يكون حكم المتصلحين في رد الصلح.

(٢) مُدْرَةٌ: هي بضم الميم الورقة التي يرسلها الحاكم لمن يطلب حضوره للحكم، هكذا في اصطلاح القدماء من أهل عُمان، وَعُلِّي بضم الميم تصغير عَلِي.

(٣) شهوده: أي: شهود المدعي.



وَإِنْ يَرُدُّهَا عَلَيْهِ حَلْفًا  
وَالْقَاضِي لَا يُحَلِّفُنَّهُ بِلَا  
لِأَنَّهُ قَدْ قِيلَ إِنْ لَمْ يُهْدَرْ  
وَلَيْسَ لِلوَكِيلِ يُهْدِرُنَا  
وَإِنْ يَكُنْ أَهْدَرَهَا وَاسْتَحَلَفَا  
إِنْ حَلَفَ الْخَصْمُ بِغَيْرِ حُكْمٍ  
بَلْ إِنَّهُ يُحَلِّفُنُهُ الْحَاكِمُ  
وَيَسْعُ الْقَاضِيُ <sup>(٢)</sup> السُّكُوتُ إِنْ رَضِيَ  
وَتَقَعُ الْيَمِينُ حَسَبَ مَا قَصَدُ  
خِلَافَ مَا مَرَّ بِبَابِ الْقَسَمِ  
وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُحَلِّفَنَا  
وَذَاكَ أَنْ يَحْلِفَ بِالْقُبُورِ  
وَيَلْزَمُ الْحَاكِمَ أَنْ يَزْجَرَ مَنْ  
لِأَنَّ هَذَا مُنْكَرٌ يُغَيِّرُ

أَنَّ لَهُ ذَاكَ وَإِلَّا تَلَفَا  
إِهْدَارِ <sup>(١)</sup> شَاهِدِيهِ إِنْ تَحَصَّلَا  
ثُمَّ أَتَى بِحُجَّةٍ لَمْ تُهْدَرْ  
بَيْنَةَ الْإِيْتَامِ فَاعْلَمْنَا  
فَحَقُّهُمْ بَاقٍ عَلَى مَنْ حَلَفَا  
لَا يُجْزَى عَنْهُ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ  
أُخْرَى إِذَا شَاءَ الَّذِي يُخَاصِمُ  
عَنْهُ بِأَنْ يُحَلِّفُنُهُ الْمُقْتَضِي  
حَاكِمُهُمْ لَا حَسَبَ مَا الْخَصْمُ اعْتَقَدُ  
لِأَنَّ هَذَا حَقٌّ خَصْمٍ يَسْتَمِي  
بِغَيْرِ رَبِّ الْعَرْشِ فَاعْلَمْنَا  
أَوْ بِمَسَاجِدٍ أَوْ الصُّخُورِ  
يَسْمَعُهُ بِمِثْلِ ذَا يُحَلِّفُنُ  
فَمَا السُّكُوتُ إِنْ تَرَاءَى <sup>(٣)</sup> الْمُنْكَرُ

(١) قوله: إهدار البيئنة إلغاؤها.

(٢) قوله: ويسع القاضي: أي إذا رضي المدعى عليه بأن يحلفه المدعي بنفسه وسع القاضي السكوت واكتفى بها.

(٣) قوله: «إن تراءى»، أي: تظاهر واشتهر.



وَالنَّصْبُ<sup>(١)</sup> فِي الْأَيْمَانِ بِالْحَجِّ وَمَا  
 وَذَلِكَ أَنْ يُلْزَمَنَّ الْحَالِفَا  
 وَلَمْ يُجِزُوا ذَاكَ بِالطَّلَاقِ  
 وَلَمْ يُجَوِّزْهُ أَبُو سَعِيدٍ  
 لَكِنَّهُ عَنِ صَاحِبِهِ قَدْ نَقَلَا  
 وَقَدْ حُكِيَ الْعَكْسُ عَنِ الْقَوْمِ وَقَدْ  
 وَأَنْتَ تَدْرِي أَنَّ هَذَا غَيْرُ مَا  
 وَإِنَّمَا ذَا فِي فِتْيٍ قَدْ أَنْكَرَا  
 وَأَنَّهُ لَيْسَ لَهَا مِنْ بَيْنِهِ  
 كَذَلِكَ الْمَرْأَةُ تُنْكَرُ الرِّضَا  
 فَإِنَّ أَتَى الشُّهُودُ فِيهِ لَزِمَا  
 هَذَا الَّذِي أَبُو سَعِيدٍ رَمَزَا

أَشْبَهُهُ جَوِّزَهُ مَنْ عَلِمَا  
 إِنْ كَانَ حَانِثًا بِهَا تَكَالِفًا<sup>(\*)</sup>  
 وَمِثْلُهُ قَدْ قِيلَ بِالْعِتَاقِ  
 وَلَمْ يُشِرْ إِلَيْهِ مِنْ بَعِيدٍ  
 أَنْ لَا يَمِينُ فِي النِّكَاحِ مَثَلًا  
 أَعْجَبَهُ ذَاكَ فَهَذَا مَا وَرَدَ  
 أَرَادَهُ الْأَضْلُ وَمَا قَدْ فَهِمَا  
 طَلَّاقَ نِسْوَةٍ بِهَا تَمَكَّرَا  
 فَلَا يَمِينُ هَاهُنَا مُبَيَّنَّهُ  
 بِهِ وَزَوْجَهَا يَقُولُ عَرَضًا  
 أَوْ لَا<sup>(٢)</sup> فَلَا يُدْرِكُ فِيهِ قَسَمًا  
 بَأَنَّ فِيهِ حَلْفًا مُجَوِّزًا

(١) قوله: «والنصب... إلخ» هو أمر اصطلاح عليه علماء بلد إزكي في القديم في التغليظ على الحالف إذا استحلّفوه على مال وافر وأمر عظيم، بأن يقول له الحاكم الذي يحلّفه: وإن كنت كاذبًا في هذه اليمين فمالي صدقة وأزواجي طوالتق مني، وعبيدي عتقاء عليّ، وعليّ أن أحج كذا كذا حجة، وأن أصوم كذا كذا شهرًا، تغليظًا عليه في اليمين، وكان بعض العلماء لا يرى هذا النصب، وقال: إن اليمين بالله هكذا جاء في الشرع، وهذا هو الصحيح، وقد صار العمل بهذا النصب في اليمين متروكًا منذ قرون عديدة.

(\*) تكالف أي: تكاليف. (إسماعيل)

(٢) قوله: أو لا: لا نافية، أي: وألا يأتي عليها بالبيّنة، فليس له عليها يمين بأنها لم ترض به، هذا على رأي من لم ير اليمين على ما في القلوب.



بِحَالَةِ الطَّلَاقِ عِنْدَ الْفَهْمِ  
وَأَنَّهَا مِنْ حَلْفِ الْفَسَاقِ  
وَالْقَذْفِ وَالشَّتْمِ إِذَا لَمْ يَجْحَدَا  
وَجَحَدَ الْفِعْلَ فَقِيلَ أَلْزَمَا  
وَبَعْضُهُمْ لَيْسَ هُنَا يَمِينُ  
فِي الرَّدِّ وَالنِّكَاحِ وَالْأَنْسَابِ  
فَلَا يَمِينُ فِيهِ تُسْتَحَقُّ  
بِأَنَّهُ زَكَاتُهُ قَدْ كَتَمَا  
مِنْ كُلِّ حَقٍّ كَانَ لِلْمَخْلُوقِ  
وَقِيلَ بَلْ فِيهَا يَمِينٌ تُذَكَّرُ  
يَسْتَوْجِبُ الْحَبْسَ بِهَا لِلْمُدَّعِي  
حَبْسًا فَهَاهُنَا يُحْلَفْنَا  
أَوْ لَا فَلَا يَمِينَ لِلَّذِي اتَّهَمَ  
لِأَنَّهَا عَنْ غَيْرِ قَطْعٍ فَاعْلَمْ  
بِأَنَّهُ يَتَّهَمُهُ فِي الْمَسْأَلَةِ

وَهُوَ لَعَمْرُ اللَّهِ غَيْرُ الْقَسَمِ  
كَيْفَ يُجَوِّزَنَّ بِالطَّلَاقِ  
وَلَا يَمِينَ فِي الْحُدُودِ أَبَدًا  
وَإِنْ يَكُنْ قَذَفَهُ أَوْ شَتَمَا  
يَلْزَمُهُ الْإِقْرَارُ أَوْ يَمِينُ  
وَقِيلَ لَا يَمِينَ فِي ذَا الْبَابِ  
كَذَلِكَ مَا كَانَ لِرَبِّي حَقٌّ<sup>(١)</sup>  
وَقَدْ أَجَازُوهَا عَلَى مَنْ تَهُمَا<sup>(٢)</sup>  
وَالْخُلْفُ فِي التُّهْمَةِ فِي الْحُقُوقِ  
فَقِيلَ لَا يَمِينَ وَهُوَ الْأَكْثَرُ  
وَبَعْضُهُمْ قَيَّدَهَا بِمَوْضِعٍ  
فَحَيْثُمَا التُّهْمَةُ تُوجِبُنَا  
وَذَلِكَ أَنْ تَظْهَرَ أَسْبَابُ التُّهْمِ  
وَلَيْسَ فِي التُّهْمَةِ رَدُّ الْقَسَمِ  
إِلَّا إِذَا رَضِيَ بَأَن يَحْلِفَ لَهُ

(١) قوله: «حق» مبتدأ، وخبره محذوف؛ والتقدير: وكذلك ما كان فيه لله حق، فليس فيه يمين،

فعلى هذا فكان تامة.

(٢) تَهُمَا: أي: اتهما بالبناء للمفعول فحذف الألف للوزن أو حذفها لغة.

وَمَا أَرَى هَذَا بِمُغْنٍ عَنْهُ<sup>(١)</sup> وَمَا عَلَى الْوَالِدِ لِلِابْنِ قَسَمٍ  
 وَقِيلَ فِي الْأُمِّ كَبَاقِي النَّاسِ وَقِيلَ بَلْ وَالِدُهُ يُخَيِّرُ  
 إِنْ شَاءَ أَنْ يَحْلِفَ أَوْ يَرُدَّ وَلَمْ يَكُنْ مِنْ حَقِّ وَالِدِيهِ  
 غَدْوُهُ بِالنَّعْمَةِ حَالَ الصَّغَرِ يَجْنُونَ مِنْ ثَمَارِهِ كُلَّ نَكَدٍ  
 وَرَجُلٌ مَاتَ أَخُوهُ فَادَّعَى إِنْ لَّهُ تَحْلِيفُهُ إِنْ أَنْكَرَا  
 قِيلَ لَهُ تَحْلِيفُهُ وَقِيلَا وَذَلِكَ مَبْنِيٌّ عَلَى مَا فِي الْقَوْدِ  
 وَرَجُلٌ قَدِ ادَّعَى عَلَى عُمُرٍ فَقَالَ بَعْدَ الْمَوْتِ قَدِ نَحَرْتُهُ  
 شَيْئًا فَكَيْفَ الرَّدُّ يَلْزَمُنُهُ وَالْأُمَّ مِثْلُهُ وَقِيلَ تَلْتَزَمُ  
 تَلْزَمُهَا الْيَمِينُ فِي الْقِيَّاسِ لَدَى الْيَمِينِ لَا عَلَيْهَا يُجْبَرُ  
 عَلَى ابْنِهِ الْيَمِينِ فِيمَا حَدَّاهُ إِخْضَارُهُمْ لِلِادِّعَا عَلَيْهِ  
 كَيْفَ يَكُونُ خَصْمَهُمْ فِي الْكِبَرِ طِفْلًا وَكَهْلًا وَمَمَاتًا إِنْ فُقِدَ  
 بِأَنَّ زَيْدًا سَمَّهُ<sup>(٢)</sup> فَضْرِعَا وَالْخُلْفُ إِنْ خَلَّفَ ابْنًا ذَكَرَا  
 لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ فَعِ التَّأْصِيلَا أَهْوُ<sup>(٣)</sup> أَحَقُّ هَاهُنَا أَمِ الْوَلَدُ  
 بِأَنَّهُ بَعِيرُهُ حَيًّا نَحَرَ فَالْقَوْلُ قَوْلُ غَارِمٍ<sup>(٤)</sup> وَجَدْتُهُ

(١) قوله: بمغن: الباء فيه زائدة كما زيدت في قوله: لا يقرآن بالسور.

(٢) قوله: سممه: أي: أطعمه السم. وضرع، أي: مات.

(٣) قوله: «أهو» بهمزة الاستفهام وإسكان الهاء للوزن.

(٤) قوله: «فالقول قول غارم» أقول: إن عندي في هذا غير ما قيل؛ وذلك لأن الذبح حدث متلف، فقوله: ذبحته بعد موته دعوى منه، فإن أقام البيئة وإلا فعليه قيمته، وله على صاحب البعير اليمين.



إِنْ عَجَزَ الشُّهُودُ فَلْيُحْلَفِ بِاللَّهِ قَدْ نَحَرْتُ بَعْدَ التَّلْفِ  
وَحَائِضٌ تُحْلَفَنَّ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ بِهَا شَيْءٌ يُحْرَمُ<sup>(١)</sup> الْقَسَمُ  
فَالْحَيْضُ لَا يَمْنَعُ ذِكْرَ الْبَارِي وَإِنْ يَكُنْ يَمْنَعُ حَظَّ الْقَارِي<sup>(٢)</sup>

### باب القضاء في الدماء

وَلِلْقَضَا مَوَاضِعٌ وَقَدْ مَضَى أَكْثَرُهَا فِيمَا مَضَى وَمَا انْقَضَى  
وَمَا بَقِيَ مِنْهَا سِوَى بَابِ الدَّمَا وَبَعْضُهُ<sup>(٣)</sup> كَذَلِكَ قَدْ تَقَدَّمَ  
وَهَاهُنَا أَذْكَرُ مَا مِنْهُ بَقِيَ كَدِيَّةٍ وَقَوْدٍ لَمْ يَسْبِقْ  
فَقَاتِلِ النَّفْسِ بغيرِ حَقٍّ يَلْزَمُهُ يَنْقَادُ لِلْمُحِقِّ  
يَقْتُلُهُ وَلِيُّهُ وَإِنْ عَفَا عَنْ قَتْلِهِ فَالْعَفْوُ أَدْنَى لِلْوَفَا  
وَإِنْ عَفَا بَعْضُهُمْ فَلَا قَوْدَ مِنْ بَعْدِ عَفْوِهِ يَكُونُ لِأَحَدٍ  
لَكِنْ عَلَيْهِ دِيَّةُ الْمَقْتُولِ وَهَكَذَا كَفَّارَةٌ فِي قَوْلِ  
وَقِيلَ لَا كَفَّارَةَ فِي الْعَمْدِ بَلْ فِي الْخَطَا لِعِظَمِ التَّعَدِّي<sup>(٤)</sup>

(١) يُحْرَمُ: أي: يَمْنَعُ.

(٢) قوله: «وإن يكن يمنع حظّ القاري» أي: أجره، وعندني أنه لا يرفع الأجر؛ لأن ذكره تعالى لا يُمنع بحال فحيث جاز ذكره ثبت أجره، وإنما يمنع قراءة القرآن كما يمنعها النفاس والجنابة.

(٣) قوله: «وبعضه... إلخ»، يعني بالبعض بابي الحدود والجهاد اهـ. (المصنف)

(٤) قوله: «لعظم التعدي» اختلف في وجوب الكفارة على المخطيء، فقال بعضهم: عليه الكفارة؛ لأنها إذا وجبت في قتل الخطأ فوجوبها في قتل العمد أولى؛ لأن الحكم إذا شُرِعَ في الأخف =

يَلْزِمُهُ عِتْقٌ فَإِنْ لَمْ يَجِدِ      يَلْزِمُهُ عِتْقٌ فَإِنْ لَمْ يَجِدِ  
 وَلَيْسَ لِلْإِطْعَامِ مِنْ سَبِيلِ      وَلَيْسَ لِلْإِطْعَامِ مِنْ سَبِيلِ  
 وَقَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ إِنْ أَطْعَمَا      وَقَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ إِنْ أَطْعَمَا  
 وَهُوَ مُوَافِقٌ لِمَعْنَى الذُّكْرِ      وَهُوَ مُوَافِقٌ لِمَعْنَى الذُّكْرِ  
 قَدْ ذَكَرَ الْقُرْآنُ الْأَوَّلِينَ<sup>(٢)</sup>      قَدْ ذَكَرَ الْقُرْآنُ الْأَوَّلِينَ<sup>(٢)</sup>  
 وَلَمْ يَكُنْ إِطْعَامُهُمْ قَدْ ذَكَرَا      وَلَمْ يَكُنْ إِطْعَامُهُمْ قَدْ ذَكَرَا  
 وَرَجُلٌ عَشْرَةَ قَدْ قَتَلَا      وَرَجُلٌ عَشْرَةَ قَدْ قَتَلَا  
 كَانَ عَلَيْهِ لَهُمْ يَنْقَادُ      كَانَ عَلَيْهِ لَهُمْ يَنْقَادُ  
 إِمَّا عَفَوْا عَنْهُ أَوْ الْقِصَاصِ      إِمَّا عَفَوْا عَنْهُ أَوْ الْقِصَاصِ  
 إِنْ قَتَلُوهُ كَانَ عَنْ نَفْسٍ وَفِي      إِنْ قَتَلُوهُ كَانَ عَنْ نَفْسٍ وَفِي  
 وَقِيلَ لِلأَوَّلِ قَتْلُهُ فَقَطْ      وَقِيلَ لِلأَوَّلِ قَتْلُهُ فَقَطْ  
 وَقِيلَ بَلْ فِي قَتْلِهِ أَكْفَاءُ      وَقِيلَ بَلْ فِي قَتْلِهِ أَكْفَاءُ  
 فَإِنْ عَفَا بَعْضُهُمْ لَا يُقْتَلُ      فَإِنْ عَفَا بَعْضُهُمْ لَا يُقْتَلُ  
 مِنْ مَالِهِ وَقِيلَ إِنْ بَعْضٌ قَتَلَ      مِنْ مَالِهِ وَقِيلَ إِنْ بَعْضٌ قَتَلَ

= فهو في الأعمام أولى وأحق، وقيل: لا كفارة عليه؛ لأنها لم تُشَرع عليه، فليس لنا أن نشرع شيئاً بالقياس، وكذلك الخلاف في كفارة ترك الصلاة عمداً على نحو ما ذكرنا. والله أعلم.

(١) أي: بلا تفرقة بينهما، والمراد متتابعاً. (المصنف)

(٢) قوله: «الأوليين» يعني: العتق والصوم.

(٣) يُحَطُّ: أي: يُجْعَلُ أهـ. (المصنف)



قِيدَ بِهِ جَمِيعُهُمْ وَهَلَكُوا  
 فَدَمُهُمْ بِفَتْكِهِمْ قَدْ ضَيَّعَا  
 بَيْنَ الْوَرَى بِالْقَتْلِ وَالْفَسَادِ  
 يُقْتَلُونَ لَوْ كَأَهْلِ صَنْعَا  
 وَإِنْ تَكُنْ بَعْدَهُمْ مُؤَدِّيَهُ  
 تَرَأْفِعِ إِلَى الْإِمَامِ الْعَدْلِ  
 صَالِحَهُمْ عَلَيْهِ قَوْلًا مُحْكَمًا  
 فَإِنَّ ذَاكَ جَائِزٌ فِي التَّأْدِيهِ  
 يُصَالِحُنْ فَدِيَةٌ تُلَزَمُنْ  
 وَلَا يَجُوزُ يَأْخُذَنَّ زَائِدَهُ  
 بِدِيَةِ تَلَزَمُ كُلًّا مِنْهُمْ  
 لِلنَّفْسِ حَيْثُ كَانَ قَتْلُهُ اعْتِدَا  
 لَوْ رُفِعُوا لِحُكْمِ الْحَاكِمِينَا  
 كَمِثْلِ مَنْ يَقْبَلُ عَنْهُمْ الْفِدَا  
 خِلَافُهُ عِنْدَهُمْ فِي الْأَثَرِ  
 مَنْقُولَةٌ وَهِيَ لَعَمْرِي مُشْكَلَةٌ

وَفِي جَمَاعَةٍ بِشَخْصٍ فَتَكُوا  
 وَذَاكَ لِلْفَتَكِ الَّذِي قَدْ وَقَعَا  
 وَهُمْ مِنَ السَّاعِينَ فِي الْبِلَادِ  
 وَهُمْ مِنَ الْمُحَارِبِينَ قَطْعَا  
 وَلَيْسَ تُجْزِي عَنْهُمْ قَطُّ دِيَهُ  
 وَإِنْ يَكُنْ تَصَالِحُوا مِنْ قَبْلِ  
 جَازَ لَهُ حِينَئِذٍ يَأْخُذُ مَا  
 لَوْ أَنَّه زَادَ عَلَى أَلْفِ دِيَهُ  
 وَإِنْ أَرَادَ دِيَةً مِنْ غَيْرِ أَنْ  
 لِأَنَّمَا الْمَقْتُولُ نَفْسٌ وَاحِدَةٌ  
 وَقِيلَ فِيهِ وَرَوَاهُ عَنْهُمْ<sup>(١)</sup>  
 وَعَلَيْهِمْ قَدْ شَبَّهُوهُ بِالْفِدَا  
 فَهُمْ بِهِ لَا شَكَّ مَقْتُولُونَ  
 وَهُوَ بِمَا يَقْبَلُهُ مِنْهُمْ غَدَا  
 وَلَا أَرَى هَذَا وَإِنْ لَمْ يُذْكَرْ  
 وَرُبَّمَا تُوْجَدُ فِيهِ مَسْأَلَةٌ

(١) قوله: «ورواه عنهم»، أي: رواه الصائغي عن بعض أهل العلم.

وَرُبَّمَا يُوجَدُ قَوْلٌ يُرْسَمُ فِي مَوْضِعٍ وَضِدُّهُ لَا يُعْلَمُ  
 وَهُوَ لَهُ مُخَالِفٌ قَدْ ذُكِرَا فِذِكْرُهُ مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ الْعَكْسِ  
 وَالْخُلْفِ إِنْ صَالَحَهُمْ بِأَكْثَرَا قِيلَ لَهُ مَا زَادَ وَالْبَعْضُ يَرَى  
 بَلْ دِيَّةُ النَّفْسِ وَمَنْ كَانَ فَعَلٌ وَفِي الْحَدِيثِ إِنْ يَزِدْ بَعِيرَا  
 وَإِنْ يَكُنْ نَائِرَةً<sup>(٢)</sup> بَيْنَهُمْ فَعَشْرَةٌ قَدْ قَتَلُوا إِنْسَانَا  
 وَتِسْعَةَ الْأَعْشَارِ مِنْ أَصْلِ الدِّيَةِ تُدْفَعُ لِلْمَقْتُولِ بَعْدَ الْقَتْلِ<sup>(\*)</sup>  
 وَقِيلَ بَلْ إِلَيْهِ تُدْفَعْنَا فِي مَوْضِعٍ لَكِنَّهُ مَا سُطِّرَا  
 يُورِثُ عُدَمَ عَكْسِهِ فِي النَّفْسِ مِنْ دِيَّةٍ بَيْنَهُمْ قَدْ أَثِرَا  
 بِأَنَّ مَا زَادَ عَلَيْهِ حُجْرًا فَذَلِكَ شَأْنُ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى  
 فَذَلِكَ جَاهِلِيَّةٌ تَعْيِيرًا<sup>(١)</sup> فَوَاحِدٌ بِوَاحِدٍ يُلْتَزِمُ  
 وَلِيُّهُ يَقْتُلُ أَيَّا كَانَا تَلَزَمُ مَنْ لَمْ يُقْتَلَنَّ<sup>(٣)</sup> فِي التَّادِيَةِ  
 لِأَوْلِيَائِهِ بِغَيْرِ مَطْلٍ مِنْ قَبْلِ قَتْلِهِ وَيُقْتَلْنَا

(١) قوله: «تَعْيِيرًا»، أي: عَيَّرَهُمْ بكونه من فعل الجاهلية، والتعير بالعين المهملة تذكير المرء بما فعله من العار على معنى التنقيص.

(٢) نائرة: أي: فتنة وعداوة، وهو الذي يعبر عنه باللؤث في القسامة.

(٣) قوله: «من لم يُقتلَنَّ» بضم الياء بالبناء للمفعول، يعني: إذا قتل عشرة رجال رجلاً قيد به واحد من العشرة وهو الذي يختاره الولي أو الذي تكون عليه القرعة، فيكون على كل واحد من التسعة الذين لم يقتلوا مائة وعشرة قروش من الدية المقدرة باثني عشرة مائة قروش لأولياء المقاد منهم، وهذا في قتل النائرة.

(\*) المراد أن الدية تدفع لأولياء المقتول قبل قتل من اختاره الولي، وقيل: تدفع بعد القتل. (إسماعيل)



وَالأَوَّلُ الْمَنسُوبُ لِلأَصْحَابِ  
وَإِنْ أَرَادَ دِيَّةً فَتُدْفَعُ  
وَإِنْ رَمَى بِحَجَرٍ فَقَتَلَا  
وَقَصَدَ الْقَتْلَ عَلَيْهِ الْقَوْدُ  
لأنَّهُ لِقَتْلِهِ قَدْ قَصَدَا  
وَقِيلَ إِنْ رَمَاهُ لَا بِقَاتِلِ  
وَذَاكَ مِثْلُ إِنْ رَمَى بِقُطْنَةٍ  
حَكَى أَبُو الْمُؤَثِّرِ هَذَا عَنْهُمْ  
وَعَلَّ مَبْنَى الإِخْتِلَافِ مَا وُجِدَ  
فَمَنْ يَقُلُ كَالْحَدِّ يُسْقِطُنَّهُ  
وَمَنْ يَقُلُ حَقٌّ فَلَا يَنْدَفِعُ  
وَإِنْ دَرَأْنَا الْقَتْلَ عَنْهُ لَزِمَهُ  
وَمَا الْخَطَا يُوجِبُ قَطْعًا قَوْدًا  
يُرِيدُ أَنْ يَرْمِي سِوَاهُ فَوْقَ

وَالثَّانِي لَا يَخْلُو مِنَ الصَّوَابِ  
إِلَيْهِ وَهِيَ بَيْنَهُمْ تُوزَعُ  
أَوْ بَعْرَةَ أَوْ بِنَوَاةٍ مَثَلًا  
عَنْ نَجْلِ مَحْبُوبٍ كَذَاكَ يُوجَدُ  
فَهُوَ كَمَنْ يَقْتُلُهُ تَعْمُدًا  
وَلَمْ يُؤَثِّرْ لَمْ يَقْدُ لِلْعَامِلِ  
أَوْ رِيشَةٍ أَوْ نَحْوَهَا كَخِرْقَةٍ  
وَهُوَ إِلَيْهِ مَالٌ فِيمَا يُفْهَمُ  
هَلْ ذَاكَ كَالْحَدِّ أَمْ الْحَقُّ عَهْدٌ<sup>(١)</sup>  
بِشُبْهَةٍ وَالْحَدُّ يَدْرَأَنَّه<sup>(٢)</sup>  
بِذَاكَ وَالْحَقُّوقُ حَتْمًا تُدْفَعُ<sup>(٣)</sup>  
إِنْ مَاتَ مِنْهُ دِيَّةٌ مُتَمَّمَةٌ  
لأنَّهُ لِقَتْلِهِ مَا قَصَدَا  
عَلَيْهِ أَوْ مَاتَ بِهِ حِينَ سَدَعُ

(١) قوله: «أم الحق» ضبطه الكاتب هنا بشكل الضمة ولعله بأمر من المصنف، ولعله مبتدأ أو خبر لمبتدأ محذوف أو هو الحق المعهود.

(٢) درء الحد: رفعه.

(٣) أي: تُؤدَّى إلى أهلها. اهـ. (المصنف)



فَذَا هُوَ الْمُخْطِئُ تَلَزَمَّا  
 تَدْفَعُ عَنْهُ دِيَةَ الْقَتِيلِ  
 يُقَدِّمُ الْأَقْرَبُ ثُمَّ الْأَقْرَبُ  
 وَذَلِكَ الْقَاتِلُ مِثْلُ رَجُلٍ  
 لَكِنَّهُ يَزِيدُ بِالْكَفَّارَةِ  
 جِنَايَةَ الْمَجْنُونِ وَالصَّبِيِّ  
 لِأَنَّهَا عَنْ غَيْرِ قَصْدٍ تَقَعُ  
 وَلَا يُقَادُ وَالِدٌ بِالْوَلَدِ  
 وَلَا يُقَادُ مُسْلِمٌ بِدِمِّي  
 وَلَا يُقَادُ الْحُرُّ بِالْعَبْدِ وَلَا  
 وَلَا يُقَادُ ذَكَرٌ بِأُنْثَى  
 وَإِنْ أَرَادُوا قَتْلَهُ بِهَا لَزِمَ  
 لِأَنَّهَا فِي نِصْفِ غُرْمِ الرَّجُلِ  
 وَذَلِكَ فِي نَائِرَةٍ إِنْ قُتِلَتْ

عَشِيرَةَ الْقَاتِلِ تَدْفَعْنَا<sup>(١)</sup>  
 عَلَيْهِ بِالتَّوْزِيعِ فِي التَّأْجِيلِ  
 وَهَكَذَا حَتَّى يَتِمَّ النِّسْبُ  
 مِنْهُمْ فَلَا يَزِيدُ فِي الْغُرْمِ الْجَلِي  
 وَقَدْ مَضَى مَا فِيهِ مِنْ عِبَارَةٍ  
 مِنَ الْخَطَا وَالْأَعْجَمِ الْغَيْبِيِّ  
 فَهِيَ عَلَى أَهْلِيهِمْ تُوزَعُ  
 لِأَنَّ هَذَا مَانِعٌ لِلْقَوْدِ  
 عِنْدَ أَوْلِيِ الْحَقِّ وَأَهْلِ الْعِلْمِ  
 يُقَادُ أَعْجَمٌ<sup>(٢)</sup> إِذَا مَا قَتَلَ  
 إِلَّا مَعَ الْفَتْكِ<sup>(٣)</sup> وَلَا بِالْخُنْثَى  
 أَنْ يَدْفَعُوا الْفَاضِلَ مِمَّا قَدْ غُرِمَ  
 وَالنِّصْفُ مَرْدُودٌ إِلَى الْمُقْتَلِ  
 وَإِنْ يَكُنْ بِالْفَتْكِ لَا رَدٌّ ثَبَتَ

(١) قوله: تدفعنا: في محل فاعل تلزم على حذف أن المصدرية.

(٢) قوله: «ولا يقاد أعجم»، أي: لتعذر أن يبين عذره، فلعل له في ذلك عذراً، والقود إن لم يكن حذاً فهو أشبه بالحد، والحد يُدرء بالشبهات.

(٣) قوله: «إلا مع الفتك»، يعني: القتل العمد العُدواني.



وَتُقْتَلُ الْأُنْثَى بِأُنْثَى وَكَذَا  
 وَعَشْرَةٌ مِنَ الْعَبِيدِ قَتَلُوا  
 وَيَعْرَمَنَّ سَادَةَ الْبَاقِيْنَا  
 لَكِنْ هُنَا تُقَسَّمُ نَفْسُ الْقِيَمَةِ  
 وَقِيلَ مَهْمَا فَتَكُوا فَالْقَتْلُ  
 وَحَيْثَمَا يَمْتَنَعَنَّ الْقَوْدُ  
 لِأَنَّمَا الزَّوْجَانِ لَا قِصَاصَا  
 وَقَدْ يُقَادُ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ  
 وَلَا قِصَاصَ فِي الْعِظَامِ وَالْبَصْرِ  
 وَوَارِثٌ بِالْجِنْسِ<sup>(٢)</sup> لَا يَقْتَصُّ  
 بَلِ الْقِصَاصُ لِذَوِي السَّهَامِ  
 وَقِيلَ لَا قِصَاصَ أَيْضًا لِلرَّحِمِ  
 إِذْ قِيلَ لَيْسَ لِلنِّسَاءِ مِنْ قَوْدٍ  
 وَلَا قِصَاصَ إِنْ عَفَا وَيَلْزَمُ  
 عَبْدٌ بِعَبْدٍ فَأَفْهَمَنَّ الْمَأْخَذَا  
 عَبْدًا فَوَاحِدٌ بِهِ يُقْتَلُ  
 تِسْعَةَ أَعْشَارٍ كَمَا حَكَيْنَا  
 وَمَا مَضَى تُقَسَّمُ نَفْسُ الدِّيَةِ  
 عَلَى الْجَمِيعِ وَهُوَ قَوْلُ عَدْلٍ  
 يَمْتَنَعُ الْقِصَاصُ وَهُوَ أَبْعَدُ  
 بَيْنَهُمَا فِي الْجُرْحِ حِينَ غَاصَا  
 فِي الْقَتْلِ مَعَ رَدِّ عَلَيْهَا<sup>(١)</sup> يَمْضِي  
 وَالسَّمْعُ مَهْمَا نَقَصَا عَنِ الْقَدْرِ  
 لِأَنَّهُ بِذَلِكَ لَا يَخْتَصُّ  
 وَالْعَصَبَاتِ قِيلَ وَالْأَرْحَامِ  
 وَلَا لِذِي السَّهَامِ طَرًّا يُلْتَزَمُ  
 وَقِيلَ بَلْ لَهُنَّ فِي التَّقْيِيدِ  
 إِنْ بَطَلَ الْقِصَاصُ إِرْشُ يُعْلَمُ

(١) قوله: «مع رد عليها»، أي: رد نصف الدية إن هي قيدت بالزوج؛ لأنها كنصف الرجل، فليس بينهما بواء.

(٢) قوله: «ووارث بالجنس.... إلخ»، أي: ليس لمن يرث بالجنس أن يقتص، وذلك كالسند والحبشة والنوبان إذا مات منهم أحد ولم يوجد له وارث غير أهل جنسه، عند من يرى الميراث بالجنس، فالوارث بالجنس ليس له قصاص ولا قود.

وَإِنْ عَفَا الْمَجْرُوحُ عَمَّا صُنِعَا  
 وَلَا يَصِحُّ عَفْوُهُ إِنْ بَخَطَا  
 فَدِيَةٌ لِأَهْلِهِ مُسَلَّمَةٌ  
 وَلَا قِصَاصٌ فِي الْجِرَاحِ قَبْلَ أَنْ  
 وَلَا قِصَاصٌ لِصَبِيٍّ لَا وَلَا  
 فَلَا لَهُ وَلَا عَلَيْهِ حَتَّى  
 وَقَاتِلُ مِنْ بَعْدِ عَفْوٍ يُقْتَلُ  
 وَقَاتِلُ مِنْ بَعْدِ أَخْذِ الدِّيَةِ  
 وَمِثْلُهُ الْقَاتِلُ فِي الْأَمَانِ  
 وَهُمْ مِنَ السَّاعِينَ بِالْفَسَادِ  
 وَإِنْ عَفَا الْبَعْضُ فَمَا لِلْبَعْضِ  
 وَقِيلَ بَلْ بِالْعَفْوِ يَسْقُطْنَا  
 يُوجَدُ هَذَا فِي شُرُوحِ النَّيْلِ  
 فِيهِ<sup>(١)</sup> بِعَمْدٍ عَفْوُهُ قَدْ وَقَعَا  
 قَدْ جَرَحُوهُ إِذْ لِأَهْلِهِ الْخَطَا  
 مِنْ آيَةٍ فِي الذِّكْرِ جَاءَتْ مُحْكَمَةٌ  
 يَبْرَأُ مِنْ جِرَاحِهِ وَيُعْرَفَنْ  
 مِنْ قَوْدٍ عَلَيْهِ فَادِرِ الْعِلَلَا  
 يَبْلُغُ مَبْلَغَ الرَّجَالِ بَنَّا<sup>(٢)</sup>  
 حَدًّا وَلَيْسَ الْعَفْوُ عَنْهُ يُقْبَلُ  
 كَمِثْلِهِ يُقْتَلُ لِلتَّعْدِيَةِ  
 فَتَقْتُلُهُمْ حَدٌّ عَلَى الْإِنْسَانِ  
 قَتْلُهُمْ فَرَضٌ عَلَى الْعِبَادِ  
 مِنْ قَوْدٍ بَلْ دِيَةٌ يَسْتَقْضِي  
 حَقُّ الْجَمِيعِ عَنْهُ فَاعْلَمْنَا  
 لَكِنَّهُ خَالَ مِنَ الدَّلِيلِ<sup>(٣)</sup>

(١) قوله: «صُنِعَا»، أي: فُعِلَ به من قتل أو جراح؛ يعني إذا عفا المقتول قبل موته عن قاتله  
 بالعمد ثبت عفوه، وإن عفا عن قاتله خطأً لم يثبت عفوه عن الدية، لقوله تعالى: ﴿فَدِيَةٌ  
 مُسَلَّمَةٌ إِلَىٰ أَهْلِهِ﴾ [النساء: ٩٢].

(٢) قوله: بَنَّا، أي: قطعاً.

(٣) قوله: «في شروح النيل»، أي: شرح النيل لمؤلفه العلامة محمد بن يوسف المغربي، والنيل كتاب  
 لم يؤلف مثله في المذهب لمؤلفه العلامة عبد العزيز بن إبراهيم الثميني رضي الله عنهم أجمعين.



وَالْخُلْفُ إِنْ عَفَا عَنِ الْقَتْلِ وَلَمْ  
وَأِنْ يَكُنْ عَنْهُ إِلَى الْغُرْمِ نَزَلَ  
وَأِنْ يَكُنْ عَنْ قَتْلِهِ لَمْ يَغْفُ  
قِيلَ لَهُ مِنْ مَالِهِ الْغُرْمُ<sup>(١)</sup> وَقَدْ  
كَانَ لَهُ عَلَيْهِ دَمٌّ فَذَهَبَ  
وَالْمَالُ لِلْوَارِثِ لَيْسَ يُدْرِكُ  
مَا كَانَ فِي النَّفْسِ فَلَا يَنْتَقِلُ  
ذَلِكَ الَّذِي يَكُونُ فِي ذِمَّتِهِ  
نَعْمَ وَلَوْ عَفَا فَتَمَّ يَنْتَقِلُ  
هَذَا هُوَ التَّحْقِيقُ لِلْأَخِيرِ  
وَرَجُلٌ لِرَأْسِ مَيْتٍ قَطَعَا  
لَكِنْ عَلَيْهِ دِيَةٌ تُؤَدَّى  
وَفِي الْخَطَا لَيْسَ عَلَيْهِ أَبَدًا  
وَأِنْ يَكُ الْمَيْتُ عَبْدًا أُهْدِرَا  
لَأَنَّهُ مَالٌ وَلَيْسَ الْمَالُ  
وَرَجُلٌ مِنْ بَيْنِ قَوْمٍ قَدْ رَمَى

يَنْزِلُ إِلَى الْغُرْمِ فَهَلْ غُرْمٌ لَزِمَ  
فَهَا هُنَا الْغُرْمُ لَهُ قَطْعًا حَصَلَ  
وَمَاتَ قَبْلَ الْقَتْلِ فِيهِ خُلْفٌ  
يُقَالُ لَا غُرْمَ لَهُ حِينَ افْتَقِدَ  
فَهُوَ كَمَنْ لَهُ بَعِيرٌ فَعَطَبَ  
ذُو الدَّمِ شَيْئًا مِنْهُ حِينَ يَهْلِكُ  
لِلْمَالِ لَكِنْ غَيْرُهُ يَنْتَقِلُ  
بِمَوْتِهِ يَصِيرُ فِي تَرْكَتِهِ  
لِذِمَّةٍ وَبَعْدُ فِي الْمَالِ جُعِلَ  
وَالأَوَّلُ الْمَوْجُودُ فِي الْكَثِيرِ  
فَلَا عَلَيْهِ قَوْدٌ قَدْ وَقَعَا  
عَنْهُ إِذَا مَا كَانَ ذَلِكَ عَمْدًا  
غُرْمٌ بَلِ الْغُرْمُ إِذَا تَعَمَّدَا  
عَنْهُ وَإِنْ كَانَ بِعَمْدٍ خَطَرًا  
مِنْ حُرْمَةِ الْحُرِّ عُلَا يَنَالُ  
فِي مَنْ رَمَى أَصَابَ شَخْصًا مُبْهَمًا

(١) قوله: الغرم: الدية.



حَتَّى يَكُونَ مِنْهُمْ يَعْلَمُهُ  
يَلْزَمُهُ مِنْ دِيَّةٍ وَسَوْمٍ  
بِهِ لِأَهْلِهِ حَالًا يَطْرَأُ  
بِأَنَّهُمْ غَدًا سَيَقْتُلُونَا  
عَلَيْهِ أَنْ يُنْذِرَهُ أَنْ يَفْعَلُوا  
فِيَّانَهُ يَبُوءُ بِالْأَوْزَارِ  
دِيَّتُهُ فِيهِ خِلَافٌ يُرْسَمُ  
يَلْزَمُهُ حَيْثُ اِحْتِمَالٌ حَصَلَا  
أَوْ لَا يَكُونُ فَعَدَا مَطْنُونَا  
لَهُ فَلِلْإِنْذَارِ لَيْسَ يَسْتَحِقُّ  
بِقَتْلِ إِنْسَانٍ وَمِنْهُ هَلَكَا  
لِأَنَّهُ أَمْرَهُ بِضَرْبِهِ  
بِعَضُّهُمَا الْآخَرَ ثُمَّ انْصَرَعا  
مَا كَانَ فِيهِ أَثْرًا مِنْ ضَارِبِهِ  
عَلَى رَحَى وَيَتَعَاوَنَانِ  
وَاحِدَةً يَضْمَنُهَا مَنْ عَقَلَا<sup>(٢)</sup>

فَإِنَّهُ فِي الْحُكْمِ لَا يَلْزَمُهُ  
وَفِي الْخَلَاصِ لِجَمِيعِ الْقَوْمِ  
وَأَخَذُ غُرْمِهِ إِذَا أَقْرَأَ  
وَسَامِعٌ مَنْ يَتَأَمَّرُونَا  
وَأَنَّهُ يَعْرِفُ مَنْ سَيُقْتَلُ  
وَإِنْ يَكُنْ قَصَرَ عَنْ إِنْذَارِ  
إِنْ قَتَلُوهُ هَلْ عَلَيْهِ تَلْزَمُ  
فَبِعَضُّهُمْ يَلْزَمُهُ وَالْبَعْضُ لَا  
لِأَنَّهُ يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَا  
وَإِنْ دَرَى بِأَنْ قَتَلَهُمْ بِحَقِّ  
إِنْ أَمَرَ السَّيِّدُ مَنْ قَدْ مَلَكَا  
فَهُوَ عَلَى السَّيِّدِ مَاخُودٌ بِهِ  
وَالْمَاشِيَانِ إِنْ هُمَا قَدْ سَدَعَا<sup>(١)</sup>  
يَضْمَنُ كُلُّ مِنْهُمَا لِصَاحِبِهِ  
وَامْرَأَتَانِ يَتَطَاخَنَانِ  
زَلَّ الْعَصَا مِنَ الرَّحَى وَقَتَلَا

(١) قوله: سَدَعَا: أي: صدما.

(٢) يعني: العاقلة. اهـ. (المصنف)



وَرَاكِبٌ بِهَيْمَةً فِي يَدِهِ  
 فَضَامِنٌ لِمَا أَصَابَ وَهُوَ فِي  
 وَضَارِبٌ بِهَيْمَةً قَدْ رَكِبَا  
 فُقُتِلَتْ إِنْ كَانَ بِالْمُقَدَّمِ  
 مَقْدَمُهَا كَسَهْمِهِ وَالْمُؤَخَّرِ  
 وَرَجُلَانِ فِي الطَّرِيقِ اضْطَحَبَا  
 فَانْهَزَمَ الْآخِرُ عَنْهُ فَقُتِلَ  
 وَلَا ضَمَانَ إِنْ يَكُنْ لِعُذْرٍ  
 وَطَارِحٌ عَلَى أَخِيهِ عَقْرَبَا  
 فَسَوْمٌ عَدَلَيْنِ عَلَيْهِ وَهُوَ مَا  
 وَذَلِكَ مَا قَدْ يَقْتَضِيهِ النَّظَرُ  
 وَقِيلَ عَشْرُونَ مِنَ الدَّرَاهِمِ  
 بَلْ ثُلُثُ الْغُرْمِ وَقِيلَ نِصْفُهُ  
 أَنْ تَنْظُرَنَّ دِيَةَ الْمُؤَثَّرِ  
 وَتُخْرِجَنَّ ثُلُثَ الْمُقَدَّرِ  
 وَامْرَأَةٌ قَدْ سَقَتِ الدَّوَاءَ  
 رُمْحٌ وَقَدْ تَفَلَّتْ<sup>(١)</sup> مِنْ عِنْدِهِ  
 بَابِ الْخَطَا يُحْسَبُ حُكْمًا فَأَعْرِفِ  
 يَضْرِبُهَا يُرِيدُ مِنْهَا تَذَهَبَا  
 فَضَامِنٌ أَوْ لَا فَلَا غُرْمَ اعْلَمْ  
 مِنْ جُرْحِهَا<sup>(٢)</sup> وَذَلِكَ جُرْحٌ يُهْدَرُ  
 أَتَاهُمَا مَنْ يَقْتُلُنْ مَنْ صَحَبَا  
 يَلْزِمُهُ الضَّمَانُ فِيمَا قَدْ نُقِلَ  
 فِرَارُهُ عَنْهُ بِأَضَلِّ الْأَمْرِ  
 فَأَثَّرَتْ فِيهِ الضَّمَانُ وَجَبَا  
 نَذْرُهُ فِيمَا يَلِيهِ فَافْهَمَا  
 مِنْ عَارِفَيْنِ بِالذَّمَا إِنْ نَظَرُوا  
 سَوْمُهُمَا وَذَلِكَ غَيْرُ لَازِمٍ  
 وَقِيلَ مَا بَيْنَهُمَا وَكَشَفُهُ  
 مِنْ يَدِهِ أَوْ أَصْبَعٍ أَوْ ذَكَرِ  
 أَوْ نِصْفُهُ عَلَى اخْتِلَافِ النَّظَرِ  
 سَلِيلَهَا شَاءَتْ لَهُ الشِّفَاءُ

(١) قوله: وقد تفلتت: أي: سقطت من يده، وأصل الفلت الانفصال.

(٢) قوله: من جرحها: أي: من جرح العجماء، وجرح العجماء جبار، أي: هدر.

فَمَاتَ لَا يَلْزِمُهَا قَتِيلٌ<sup>(١)</sup> قُلْتُ وَلَكِنْ يَنْبَغِي أَنْ يُنْظَرَ  
 أَمْ غَيْرُ قَاتِلٍ فَأَمَّا الْأَوَّلُ  
 لِأَنَّهَا سَقَتُهُ قَاتِلًا وَلَوْ  
 وَإِنْ يَكُ الدَّوَاءُ غَيْرَ قَاتِلٍ  
 وَقِيلَ مَنْ حَائِطُهُ قَدْ مَالَ  
 إِنْ وَقَعَ الْحَائِطُ فَوْقَ عَمْرٍو  
 إِلَّا إِذَا كَانَ لَهُ تُقَدَّمَا<sup>(٣)</sup>  
 وَإِنْ يَكُنْ لَمْ يَتَقَدَّمْنَا  
 لَكِنَّهُ يَضْمَنُ عِنْدَ رَبِّهِ  
 وَرَجُلٌ عَلَى الطَّرِيقِ أَشْرَعَا  
 وَرَجُلٌ قَدْ أَشْرَعَ الْجَنَاحَا<sup>(٤)</sup>  
 وَبَاعَ ذَلِكَ الْبَيْتَ أَنَّ الْمُشْتَرِي  
 وَإِنَّمَا يَلْزَمُ ذَلِكَ الْمُحْدِثَا  
 وَالْعَبْدُ إِنْ يُؤْذَنُ لَهُ فِي الْمَتَجَرِّ

إِذْ لَمْ تُرَدِّ أَنْ يَهْلِكَ السَّلِيلُ  
 فِيمَا سَقَتْ أَقَاتِلُ قَدْ أَثَرَا  
 فَحُكْمُهُ قَتْلُ الْخَطَا إِذْ تَفَعَّلُ  
 لَمْ تَعْلَمَنْ فَالْغُرْمُ فِيمَا قَدْ أَتَوَا<sup>(٢)</sup>  
 طَبَعًا فَلَيْسَتْ هَاهُنَا بِقَاتِلٍ  
 عَلَى طَرِيقٍ لَيْسَ عَنْهَا زَالَا  
 فَلَيْسَ فِيهِ مِنْ ضَمَانٍ يَجْرِي  
 فِي صَرْفِهِ فَبِالضَّمَانِ حُكْمَا  
 فَلَيْسَ بِالضَّمَانِ يُحْكَمْنَا  
 إِذَا رَأَهُ مُخْطِرًا فِي دَرْبِهِ  
 خَشَبَةً يَضْمَنُ مَا قَدْ صَرَعَا  
 عَلَى الطَّرِيقِ ظَنَّهُ مُبَاحَا  
 مِنْ غُرْمٍ مَنْ يُصِيبُهُ هَذَا بَرِي  
 لِأَنَّهُ عَلَى الطَّرِيقِ أَحْدَثَا  
 وَمَالَ مِنْ ذَلِكَ بَعْضُ الْجُدْرِ

(١) قوله: «لا يلزمها قتيل»، أي: دية قتيل فأقام المضاف إليه مُقام المضاف.

(٢) قوله: «قد أتوا»، أي: أتت، عبّر عنها بالجمع عن المفرد.

(٣) قوله: تُقَدَّمَا: بالبناء للمفعول، أي: تقدّم عليه الحاكم أو جماعة المسلمين بأن يصرّفه أو يقيّمه.

(٤) قوله: الجناحا: أي: أخرج طرفًا من بيته كزوشن ونحوه.



تَقَدَّمُوا عَلَيْهِ وَهُوَ قَدْ أَبِي  
 أَصَابَ إِنْسَانًا عَلَى عَشِيرَةٍ  
 وَمَا جَنَى بِيَدِهِ يُحَكِّمُ بِهِ  
 وَرَجُلٌ قَدْ قَتَلَ الْمُدَبِّرَا  
 وَقِيلَ بَلْ خِدْمَةٌ مَنْ قَدْ دَبَّرَهُ  
 وَمَنْ رَمَى عَبْدًا وَلَكِنْ حُرًّا  
 يُقْتَصُّ مِنْهُ إِنَّمَا الْمُعْتَبَرُ  
 وَدِيَّةُ الْإِنْسَانِ بِاعْتِبَارِ  
 فَمِائَةٌ مِنْ إِبِلٍ تَلْزَمُ مَنْ  
 عَلَى تَفَاصِيلٍ بِهَا مُفَصَّلَةٌ  
 وَهَكَذَا يَلْزَمُ أَصْحَابَ الْبَقَرِ  
 وَالْغُرْمُ أَلْفَانِ عَلَى أَهْلِ الْغَنَمِ  
 وَأَلْفُ دِينَارٍ عَلَى أَهْلِ الذَّهَبِ  
 وَالْأَضْلُ قَالَ مِائَتَا مِثْقَالٍ  
 مِنْ صَرْفِهِ ثُمَّ الْجِدَارُ انْقَلَبَا  
 سَيِّدِهِ تَوَزِيْعُ تِلْكَ الدِّيَةِ  
 فِي نَفْسِ ذَاكَ الْعَبْدِ (١) عِنْدَ الْمُنتَبِهِ  
 يَلْزَمُهُ ثُمَّ نُهُ مُدَبِّرَا (٢)  
 حَتَّى يَمُوتَ أَوْ عَنَا مَنْ أَجَرَهُ  
 مِنْ قَبْلِ أَنْ يُصِيبَهُ مَا ذُكِرَا  
 وَقُوعُ سَهْمِهِ كَمَا قَدْ أَثَرُوا  
 أَمْوَالِ قَاتِلِيهِ فِي الْمِقْدَارِ  
 أَمْوَالُهُ إِبِلُهُ فَيَدْفَعَنَّ  
 مِنَ الْعِشَارِ (٣) وَمِنَ الْمُعْطَلَةِ (٤)  
 بِمِائَتِي بَقْرَةٍ غُرْمًا شَهْرٍ  
 وَذَلِكَ لِلتَّيْسِيرِ فِيمَا قَدْ غَرِمُ  
 وَكُلُّ دِينَارٍ بِمِثْقَالٍ وَجَبَ (٥)  
 مِقْدَارُهَا مِنَ النَّضَارِ الْغَالِي

(١) قوله: «في نفس ذاك العبد»، أي: في قيمته، ولا يلزم سيده من جنايته أكثر من قيمته؛ إلا فيما يأمره به من الجنايات.

(٢) قوله: مُدَبِّرَا: منصوب على الحال.

(٣) قوله: الْعِشَارُ: هي الإبل الحوامل.

(٤) قوله: الْمُعْطَلَةُ: هنا الإبل الخالية من الحمل.

(٥) قوله: وَجَبَ: أي: ثبت. اهـ. (المصنف)



وَذَاكَ بِاعْتِبَارِ وَزَنِ الدَّارِ وَعَشْرَةَ الأَلْفِ حَدُّ الدِّيَةِ وَبَعْضُهُمْ يَزِيدُهَا أَلْفَيْنِ لِأَنَّهَا الدَّرَاهِمُ الْقَدِيمَةَ فَبَعْضُهَا العَشْرَةُ عَنِ إِثْنَيْ عَشَرَ وَدِيَةُ الْمَرْأَةِ نِصْفُ الرَّجُلِ لِأَنَّهُ مُضَاعَفٌ عَلَيْهَا وَاحْتُمَّ عَلَى مَنْ أَذْهَبَ الْجَمَاعَا وَهَكَذَا الْحَمْلُ إِذَا مَا أُذْهِبَا وَدِيَةُ كَامِلَةٌ فِي الْبَوْلِ وَالْبَيْضَتَانِ فِيهِمَا قِيلَ الدِّيَةُ وَهَكَذَا قَدْ قِيلَ فِي الْيَدَيْنِ وَنِصْفُهَا يَلْزَمُهُ فِي الْوَاحِدَةِ وَرُبْعُهَا فِي رُكْبَةٍ قَدْ كُسِرَتْ وَدِيَةُ تَلْزَمُ فِي الْعَيْنَيْنِ

مِثْقَالُهُ عَنِ خَمْسَةِ لِلدَّارِي (١) (٢) دَرَاهِمًا فِي حَقِّ أَهْلِ الْفِضَّةِ وَذَاكَ لِاخْتِلَافِهَا وَزَنَيْنِ مُخْتَلِفَاتٍ وَزَنُهَا وَالْقِيمَةُ فَاجْمَعْ بِذَا الْقَوْلَيْنِ فِي حَدِّ الْقَدَرِ فِي النَّفْسِ وَالْجُرُوحِ وَالتَّعَطُّلِ فِي كُلِّ حَالٍ ثَابِتٍ لَدَيْهَا مِنْ رَجُلٍ بِدِيَةِ إِجْمَاعَا مِنْ الْفَتَاةِ دِيَةٌ قَدْ أُوجِبَا إِنْ لَمْ يَكُنْ مُسْتَمْسِكًا فِي قَوْلِ كَامِلَةٌ إِلَيْهِمْ مُؤَدِّيَةٌ وَمِثْلُهَا قَدْ قِيلَ فِي الرَّجُلَيْنِ مِنْهُنَّ لَا يَسْتَوْجِبَنَّ زَائِدَهُ وَجُبِرَتْ شَلَاءً حِينَ انْجَبَرَتْ كَامِلَةٌ كَذَا وَالْأَذْنَيْنِ

(١) أي المنتبه، مأخوذ من درى بالشيء أي علم به. اهـ. (المصنف)

(٢) قوله: «الدار» الأول المراد به البلد، والثاني المراد به العالم بالشيء.



وَالنِّصْفُ فِي وَاحِدَةٍ إِنْ ذَهَبَتْ  
وَالسَّمْعُ مِثْلَهَا إِذَا مَا ذَهَبَا  
وَدِيَةٌ كَامِلَةٌ فِي الْكُلِّ  
وَالنُّطْقُ فِيهِ دِيَةٌ تَمَامًا  
كَذَلِكَ اللَّحْيَةُ إِنْ لَمْ تَنْبُتِ  
وَلَطْمَةُ الْوَجْهِ إِذَا مَا أَثَرَتْ  
لَهَا بَعِيرٌ إِنْ تَكُنْ فِي رَجُلٍ  
وَنِصْفُهُ إِنْ لَمْ تَوْثُرْنَا  
دَامِيَةٌ<sup>(١)</sup> الرَّاسِ لَهَا بَعِيرٌ  
مُؤَخَّرُ الرَّاسِ وَبَاقِي الْجَسَدِ  
وَطَاعِنٌ بِإِبْرَةِ إِنْسَانَا  
وَهَكَذَا إِنْ كَانَ بِالسَّلَاةِ<sup>(٣)</sup>  
وَإِنْ يَكُنْ مَبْلُغَهَا قَدْ عَلِمَا  
لِأَنَّمَا الْجُرُوحُ فِي مَرَاتِبٍ  
وَبَصَرُ الْعَيْنِ كَمِثْلَهَا ثَبَتَ  
مِنْ جَانِبٍ فَنِصْفُهَا قَدْ وَجَبَا  
كَذَلِكَ الشَّمُّ بِهَذَا الْمِثْلِ  
وَالْحَاجِبَانِ فَاعْرِفِ الْأَحْكَامَا  
وَشَعْرُ الرَّاسِ كَذَاكَ أَثَبَتِ  
أَصَابِعُ الْكَفِّ بِهَا قَدْ ظَهَرَتْ  
وَإِنْ تَكُنْ أَنْتَى فَنِصْفُ الْجَمَلِ  
فِي رَجُلٍ فَافْتَهُمْ هُدَيْتَ عَنَّا  
وَضِعْفُهَا فِي وَجْهِهِ يَصِيرُ  
نِصْفٌ مُقَدَّمٌ لِرَأْسٍ فَقَدِ<sup>(٢)</sup>  
دَامِيَةٌ تُحَسَبُ حَيْثُ كَانَا  
لِجَهْلٍ مَا زَادَ مِنَ الصِّفَاتِ  
مَرْتَبَةً فَحُكْمُهَا قَدْ لَزَمَا  
وَكُلُّ وَاحِدٍ بِأَرْشٍ وَاجِبٍ

(١) الدامية: الجرح الذي قطع الجلد، وفاض منه الدم، وهو إن بقي خدشًا فصغرى، وإن قطع

الجلد ولم يصل اللحم فَكُبْرَى. (أبو إسحاق)

(٢) فَقَدِ: فحسب.

(٣) السلاة: الشوكة. (المصنف)

فَبَاضِعٌ<sup>(١)</sup> تَزِيدُ فَوْقَ الدَّامِيَةِ  
 وَمُلْحِمٌ<sup>(٢)</sup> تَزِيدُ فَوْقَ الْبَاضِعَةِ  
 وَهِيَ الَّتِي تُعْرَفُ بِالسَّمْحَاقِ<sup>(٣)</sup>  
 فَأَرْشُهَا أَرْبَعَةٌ بُعْرَانَا  
 وَذَاكَ كُلُّهُ إِذَا مَا بَلَغَتْ  
 وَإِنْ تَكُنْ قَدْ نَقَصَتْ عَنْ ذَاكَ  
 كَذَاكَ إِنْ زَادَتْ يُقَدَّرْنَا  
 وَنِصْفُهُ يَكُونُ لِلْأُنْثَى وَإِنْ  
 وَإِنْ تُثَقِّلُ<sup>(٧)</sup> عَظْمَهَا فَصَيِّرَهُ  
 وَذَلِكَ إِنْ فِي مَقْدَمِ الرَّأْسِ فَقَطْ  
 وَثُلُثٌ مِنْ دِيَةِ مَعْلُومَةٍ

بِضِعْفِهَا وَلَمْ تَكُنْ مُسَاوِيَةً  
 بَعِيرَهَا وَهَكَذَا الْمُتَابِعَهُ  
 جِرَاحَةٌ تَبْلُغُ قِشْرًا وَاقِي  
 وَخَمْسَةٌ إِنْ أَوْضَحَتْ<sup>(٤)</sup> عُظْمَانَا  
 رَاجِبَةٌ<sup>(٥)</sup> طُولًا وَعَرْضًا وَثَبَّتْ  
 فَأَرْشُهَا بِقَدْرِهَا هُنَاكَ  
 زَائِدُهَا إِنْ زَادَ فَافْهَمْنَا  
 قَدْ هَشَمَتْ<sup>(٦)</sup> فَعَشْرَةٌ لَهَا زُكِنُ  
 خَمْسَةَ عَشَرَ وَالْجَمِيعُ أَبْعَرَهُ  
 وَضِعْفُهَا فِي الْوَجْهِ يُعْطَى مُقْتَسَطٌ  
 تَكُونُ فِي الْجَائِفِ وَالْمَأْمُومَةِ<sup>(٨)</sup>

(١) والباضعة: هي الجرح الذي خرق الجلد، ووصل السفاق فشقه. (أبو إسحاق)

(٢) والمتلاحمة: هي التي بلغت اللحم. (أبو إسحاق)

(٣) وهي البالغة إلى سفاق العظم ولم تؤثر فيه. (أبو إسحاق)

(٤) والموضحة: هي الكاشفة للعظم ولم تكسره. (أبو إسحاق)

(٥) ما بين عقدتي الأصبع من داخل، وقياس الجروح براجبة الإبهام الأولى. (أبو إسحاق)

(٦) الهاشمة: هي التي كسرت العظم. (أبو إسحاق)

(٧) الناقلة: هي التي تحول بها العظم من مكانه. (أبو إسحاق)

(٨) والجائفة: هي الجرح الذي بلغ جوف الإنسان وتختص بالبطن، والمأمومة هي الجرح البالغ

أم الرأس، وهي مختصة بالرأس، والجروح خمسة عشر، والمصنف ذكر منها تسعة كما ترى،

الباقي ستة، وبعض العلماء يجعلها عشرة فلتطلب من كتاب الدييات. (أبو إسحاق)



وَرَجُلٌ لِرَجُلٍ قَدْ ضَرَبَا  
 حَتَّى آتَاهُ سَبْعُ فَأَكَلَهُ  
 وَمَا عَلَيْهِ غُرْمٌ أَكَلَ السَّبْعِ  
 قُلْتُ فَإِنْ كَانَ بِضَرْبِهِ احْتِسِبُ  
 وَامْرَأَةٌ قَدْ ثَقَبَتْ لِلِابْنِ  
 فَمَا عَلَيْهَا قِيلَ مِنْ ضَمَانٍ  
 لِكِنَّهُ لَا يَنْبَغِي بَغَيْرِ  
 وَإِنْ يَكُنْ بِمَنْعِهَا تَقَدَّمَا  
 لَا يَلْزَمُ الْأَرْحَامَ عَقْلٌ غَيْرَ مَنْ  
 لِأَنَّهُمْ إِذَا يَكُونُوا عَصَبَهُ  
 وَعَصَبَاتُ الْمَرْءِ يَعْقِلُونَا  
 وَكُلُّ مَوْلَى لِأَنَاسٍ فَهُوَ مِنْ  
 وَكُلُّ مَنْ أَعْتَقَهُ النِّسَاءُ  
 وَلَيْسَ لِلزَّوْجِ نَصِيبٌ مِنْهُ  
 وَقَدْ مَضَى بِأَنَّ لِحَمَةَ الْوَلَا

ضَرْبًا وَجِنْعًا وَبِهِ قَدْ عَطَبَا  
 كَانَ عَلَى الضَّارِبِ مَا قَدْ فَعَلَهُ  
 إِلَّا إِذَا سَلَّمَهُ لَهُ فَع  
 يَدِيهِ<sup>(١)</sup> إِذْ كَانَ لِأَجَلِهِ افْتُرِسُ  
 أَوْ ابْنَةً لَكِنْ بَغَيْرِ إِذْنِ  
 لِأَنَّهُ تُثَقَّبُ الْأُذُنَانِ  
 إِذْنِ أَبِيهِ وَهُوَ فِعْلٌ خَيْرِ  
 فَثَقَبَتْ يَلْزَمُهَا أَنْ تَغْرَمَا  
 كَانَ زَنِيمًا<sup>(٢)</sup> فَهَنَّاكَ يَلْزَمَنْ  
 لَهُ لِكُونِهِ خَلَا مِنْ مَقْرَبِهِ  
 مَا قَدْ جَنَى لَا كُلُّ الْأَقْرَبِينَا  
 أَنْفُسِهِمْ يَعْقِلُهُمْ وَيُعْقَلَنْ<sup>(٣)</sup>  
 لِقَوْمِهِنَّ يَرْجِعُ الْوَلَاءُ  
 إِذْ لَمْ يَكُنْ مَالٌ يُورَثْنَهُ  
 كَلْحَمَةِ الْأَنْسَابِ حَيْثُ اتَّصَلَا

(١) قوله: يديه: أي: يُسلم ديته.

(٢) دَعِيَ النِّسْبِ. (أبو إسحاق)

(٣) قوله: «يعقلهم ويعقلن»، أي: يعقلهم ويعقلونه، وهو حديث مروي عنه ﷺ.

وَكُلُّ مَيِّتٍ لَيْسَ فِيهِ أَثَرٌ      وَمَا عَلَى الْغَائِبِ وَالصَّبِيَّانِ  
 وَإِنَّمَا الْحُكْمُ بِهَا فِيمَنْ وُجِدَ      وَلَا عَلَى الْغَرِيبِ وَالنِّسَاءِ  
 فَإِنَّهُ يَلْزَمُ أَهْلَ الْبَلَدِ      وَتَلْزَمَنَّ الْوَالِيَّ وَالْإِمَامَا  
 خَمْسُونَ يَحْلِفُونَ مَا قَدْ قَتَلُوا      وَتَلْزَمُ الْقَاضِيَّ لِأَنَّهُ احْتَمَلُ  
 وَمَا عَلَى الْغَائِبِ وَالصَّبِيَّانِ      وَإِنْ تَكُنْ رِجَالُ تِلْكَ الْبَلَدِ  
 وَلَا عَلَى الْغَرِيبِ وَالنِّسَاءِ      قِيلَ تُضَاعَفُ الْيَمِينُ فِيهِمْ  
 وَتَلْزَمَنَّ الْوَالِيَّ وَالْإِمَامَا      وَبَعْدَ ذَلِكَ دِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ  
 وَتَلْزَمُ الْقَاضِيَّ لِأَنَّهُ احْتَمَلُ      إِذِ الْيَمِينُ تُسْقِطَنَّ الْقَوَدَا  
 وَإِنْ تَكُنْ رِجَالُ تِلْكَ الْبَلَدِ      إِذْ لَا يَضِيْعُ دَمٌ مُسْلِمٍ هَدَرُ  
 قِيلَ تُضَاعَفُ الْيَمِينُ فِيهِمْ      وَذَلِكَ حَيْثُ لَمْ يَصِحَّ الْفَاعِلُ  
 وَبَعْدَ ذَلِكَ دِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ     

فَمَا بِهِ قَسَامَةٌ تُؤْتَرُ      مَيِّتًا عَلَيْهِ أَثَرٌ<sup>(١)</sup> بَيْنَ بَلَدٍ  
 قَسَامَةٌ بِحَدِّهَا الْمُحَدَّدِ      وَلَا لَهُمْ عِلْمٌ بِمَنْ قَدْ فَعَلُوا  
 وَلَا عَلَى الْعَبِيدِ وَالْعُمَيَّانِ      وَلَا الْمَجَانِينَ وَلَا الزَّمَنَاءِ<sup>(٢)</sup>  
 قَسَامَةٌ كَغَيْرِهِمْ تَمَامًا      كَغَيْرِهِ بِأَنْ يَكُونَ قَدْ قَتَلَ  
 أَقَلَّ مِنْ خَمْسِينَ عِنْدَ الْعَدَدِ      إِذْ دُونَ عَدِّهَا فَلَا يُجْزِيهِمْ  
 لِأَهْلِهِ عَلَيْهِمْ مُتَمَّمَةٌ      وَالغُرْمُ لَازِمٌ عَلَيْهِمْ أَبَدًا  
 وَالغُرْمُ لَازِمٌ عَلَيْهِمْ أَبَدًا      وَدَمُهُ مَا بَيْنَهُمْ قَدْ اشْتَهَرَ  
 فَإِنْ يَصِحَّ يُؤْخَذَنَّ الْقَاتِلُ

(١) قوله: «عليه أثر»، أي: أثر القتل، كجرح أو خدش أو نافذ رصاص، فإن لم ير عليه أثر القتل فلا قسامة فيه، فلعله مات حتف أنفه فجاءةً.

(٢) قوله: ولا الزمنا، أي: أصحاب الزمنا، وهم الشيوخ المُسْتُون.



وَيُقْبَلُ الْعَدْلَانِ مِنْ أَهْلِ الْبَلَدِ  
 وَلَا يُقَالُ دَفَعُوا لِمَعْرَمٍ  
 لِبُعْدِهِ عَنِ تَهْمَةِ الشُّهُودِ  
 وَقِيلَ بَلْ ثَلَاثَةٌ فَصَاعِدًا  
 وَإِنْ يَكُنْ وَلِيُّهُ قَدِ اتَّهَمَ  
 فَتَبْطُلَنَّ هَاهُنَا الْقَسَامَةُ  
 وَلَيْسَ فِي الْمَمْلُوكِ وَالْبَهَائِمِ  
 لِأَنَّهُ مَالٌ إِذَا مَا عُرِفَا  
 إِنْ شَهِدَا بِقَتْلِهِ عَلَى أَحَدٍ  
 عَنْهُمْ فَإِنَّ مِثْلَ ذَلِكَ لَمْ يَلْزَمْ  
 وَمِثْلُهُ أَشْيَاءٌ فِي الْمَوْجُودِ  
 لِلِإِحْتِيَاطِ فَافْهَمِ الْمَقْصِدَا  
 بِقَتْلِهِ شَخْصًا لَهُ قَدْ التَزَمَ  
 وَتُنْصَبُنِ بَيْنَهُمَا الْخِصَامَةُ  
 وَنَحْوَهَا قَسَامَةُ الْمُخَاصِمِ  
 فَاعِلُهُ يُؤْخَذُ مِنْهُ بِالْوَفَا

تمَّ الجزء الثالث من جوهر النظام  
 ويليهِ إن شاء الله تعالى الجزء الرابع  
 وهو جزء السُّنن والآداب





# الجزء الرابع









## السُّنَنُ وَالْآدَابُ

وَقَدْ وَعَدْنَا أَوَّلَ الْكِتَابِ  
وَالْحُرُّ مَنْ يَفِي بِمَا قَدْ وَعَدَا  
وَتِلْكَ أَبْوَابٌ بِهَا قَدْ ذَكَرَا  
مَعَ سُنَنِ سُنَّتِ وَمَعَ آدَابِ  
وَضَبْطِ أَلْفَاظٍ وَتَفْسِيرِ أُخْرٍ  
وَقَدْ جَمَعْتُ حِكْمًا تَفَرَّقَتْ  
جَعَلْتُ كُلًّا مَعَ مُنَاسِبِيهِ  
جَعَلْتُهَا كَمَا تَرَى أَبْوَابَا

أَنْ نَذَكُرَ الْبَاقِي مِنَ الْأَبْوَابِ<sup>(١)</sup>  
وَذَاكَ فِي الْإِيْمَانِ شَرْطُ عَهْدَا  
أَشْيَاءَ شَتَّى حِكْمًا وَعَبْرَا  
فِي النَّفْسِ أَوْ فِيهَا مَعَ الْأَصْحَابِ  
وَذَكَرُ أَحْكَامٍ إِلَيْهَا يُفْتَقَرُ  
فِي سَائِرِ الْأَبْوَابِ مِنْهُ عَلَقْتُ  
حَتَّى تَرَى السَّلِيلَ مَعَ أَبِيهِ  
لِتَسْتَمِيلَ نَحْوَهَا الْأَلْبَابَا<sup>(٢)</sup>

## بَابُ الْعِلْمِ

الْعِلْمُ إِلَهَامٌ مِنَ الْحَمِيدِ  
وَعِنْدَهُ التَّعْلِيمُ كَالنَّبَاتِ  
وَخَالَفَ الشَّيْخُ أَبُو مُحَمَّدٍ  
فِي مَذْهَبِ الشَّيْخِ أَبِي سَعِيدِ  
لِلنَّخْلِ لِلتَّلْقِيحِ وَالثَّبَاتِ  
فَقَالَ بِالْجِدِّ يُنَالُ فَاجْهَدِ

(١) قوله: «أول الكتاب» إنما كان ذلك آخر كتاب أصول الفقه، وذلك قوله:

وَهَا هُنَا قَدْ بَقِيَتْ أَبْوَابٌ نَأْتِي بِهَا إِنْ كَمُلَ الْكِتَابُ اهـ. (المصنف)

(٢) قوله: «لِتَسْتَمِيلَ نَحْوَهَا الْأَلْبَابَا»، أي: يكون ترتيبها على هذا الحال سببًا لميل العقول إليها،

فيحصل للسامع منها الفوائد. واستمالة القلوب إليها لهذا المعنى محمود، بخلاف طلب استمالتها إلى المؤلف نفسه، فإن ذلك والعياذ بالله مذموم، لأنه حظ عاجل يطلب بأمر ديني،

وفيه الذم المنصوص فيمن طلب العلم ليصرف به وجوه الناس. اهـ. (المصنف)

وَلَا أَرَى الْخِلَافَ فِي ذَا الْبَابِ  
 فَلَيْسَ لِلْجِدِّ بِنَفْسِهِ أَثَرُ  
 وَلَمْ يَكُ الْإِلْهَامُ دُونَ كَدِّ  
 فَكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الشَّيْخِينَ  
 وَإِنْ نَقُلْ خِلَافَهُمْ فِيمَ الْأَهَمِّ  
 كَمْ قَدْ رَأَيْنَا مِنْ فَتَى مُجْتَهِدٍ  
 وَآخِرٍ لَمْ يَقْرَ إِلَّا الْبَعْضَا  
 وَقَالَ بَعْضٌ مِنْ أَوْلِي الْحُلُومِ  
 أَوْلَهَا قَلْبٌ بِهِ يُفَكَّرُ  
 ثُمَّ بَيَّانٌ لِلْمَعَانِي صَوْرًا  
 عَلَيْكَ بِالْعِلْمِ وَبِالْإِكْتَارِ  
 فَالْعِلْمُ خَيْرٌ مِنْهُ<sup>(١)</sup> مَنْ قَدْ حَمَلَهُ  
 وَثَلَمَةٌ قَدْ قِيلَ فِي الْإِسْلَامِ  
 يُفْضِي لِغَيْرِ اللَّفْظِ وَالْخِطَابِ  
 مِنْ غَيْرِ تَوْفِيقٍ وَإِلْهَامٍ صَدَرَ  
 فِي الشَّرْعِ يَنْفَعَنْ لِمُسْتَعِدِّ  
 جَاءَ بِوَجْهِهِ وَهُوَ ذُو وَجْهَيْنِ  
 مِنْ ذَيْنِ فَلَا هَمُّ إِلَّا الْهَمُّ الْحِكْمُ  
 وَهُوَ بِيَابٍ مِنْهُ لَمَّا يَسْعَدِ  
 وَهُوَ يَفْضُ الْمَشْكَلَاتِ فَضًّا  
 ثَلَاثَةٌ مَطَالِعُ الْعُلُومِ  
 ثُمَّ لِسَانٌ نَاطِقٌ مُعَبَّرُ  
 يَفْهَمُهُ مَنْ قَدْ قَرَأَ أَوْ نَظَرَ  
 مِنْهُ تَكُنْ مِنْ جُمْلَةِ الْأَخْيَارِ  
 وَالْمَالُ خَيْرٌ مِنْهُ مَنْ قَدْ بَدَّلَهُ  
 مَوْتُ أَخِي الْعِلْمِ بِلَا التَّامِ

(١) قوله: «فَالْعِلْمُ خَيْرٌ مِنْهُ مَنْ قَدْ حَمَلَهُ... البيت» هكذا في جميع نسخ الجوهر، ولم يبين لي معناه،

والذي عندي أن هذا تصحيف وصوابه أن يكون بـ(ما) في الوجهين بدل «من» فيكون هكذا:

فَالْعِلْمُ خَيْرٌ مِنْهُ مَا قَدْ حَمَلَهُ وَالْمَالُ خَيْرٌ مِنْهُ مَا قَدْ بَدَّلَهُ

فيكون معناه أن خير العلم ما حمله الإنسان في صدره، كما قال الشافعي:

لَيْسَ فِي الْكُتُبِ وَالِدَفَاتِرِ عِلْمٌ إِنَّمَا الْعِلْمُ فِي صُدُورِ الرِّجَالِ

وإن خير المال ما بذله الإنسان وقدمه في رضى الرحمن، ليس لك من مالك إلا ما أكلت

فأفئيت أو لبست فأبليت أو تصدقت فأبقيت.



مَصِيرُهُ لِلذُّلِّ وَالتَّعَمِّي  
 قَدْ عَرَفُوا فَالْتَزَمُوا مَا لَزَمَا  
 بِمَا رُوِينَا عَنْهُمْ أَحْيَاءُ  
 وَإِنْ يَكُونُوا بَيْنَنَا مَا مَاتُوا  
 فَهُمْ لِأَجْلِ الْإِمْتِثَالِ أَحْيَا  
 قَدْ عَرَفُوا بِالْعِلْمِ وَالْمُسَاءَلَةِ  
 وَابْنُ الزُّبَيْرِ هَكَذَا قَدْ ذُكِرَا  
 فِي كُتُبِنَا بَلْ صَاحِبَاهُ أَثَرُوا  
 عَنْ نَجْلِ عَبَّاسِ الْفَتَى الْأَوَّابِ  
 وَنَجْلِ مَسْعُودٍ لَدَيْهِمْ شَهْرًا  
 وَغَيْرُهُ قَدْ أَثَرُوا تَأْثِيرًا  
 جَابِرُنَا وَقَدْ وَعَى وَقَدْ عَلِمَ  
 قَدْ عَرَفُوا بِالْفُقْهَاءِ وَالْقُرَّا  
 مِنَّا وَأَخْيَارًا لَدَيْنَا نُبَهَا  
 لَهَا شَهَادَةٌ تَرْكِي أَتَقِيَا  
 وَصَحْبُهُ الْكِرَامُ عِلْمًا حَمَلُوا

وَكُلُّ عِرْزٍ لَمْ يَكُنْ بِالْعِلْمِ  
 وَمَعْدِنُ التَّقْوَى قُلُوبُ الْعُلَمَاءِ  
 فَهُمْ وَإِنْ عَمَّهِمُ الْفَنَاءُ  
 وَمَنْ عَدَاهُمْ فَهُمْ الْأَمْوَاتُ  
 وَالْمُؤْمِنُونَ وَصِفُوا بِالْأَحْيَا  
 ثَلَاثَةٌ بِمَكَّةَ عِبَادِلَهُ  
 وَهُمْ فَتَى الْعَبَّاسِ وَابْنُ عُمَرَ  
 وَلَمْ يَكُنْ لِابْنِ الزُّبَيْرِ أَثَرٌ  
 وَأَكْثَرُ النُّقْلِ مَعَ الْأَصْحَابِ  
 وَنَقَلُوا أَيْضًا عَنْ ابْنِ عُمَرَ  
 وَنَقَلُوا عَنْ أَنْسِ كَثِيرًا  
 سَبْعُونَ بَدْرِيًّا حَوَى مَا عِنْدَهُمْ  
 وَأَهْلُ النَّهْرَوَانَ كَانُوا طُرًّا  
 قَالَ عَلِيٌّ قَدْ قَتَلْنَا الْفُقْهَاءَ  
 شَهَادَةُ الْخَضَمِ لِخَضَمِهِ فَيَا  
 كَذَا أَبُو بِلَالٍ<sup>(١)</sup> الْمُفْضَلُ

(١) أبو بلال مرداس بن حدير بالحاء كجبير، وصحار العبدى، وجعفر ابن السَّمَاك، وسالم ابن ذكوان، وأبو عبيدة مسلم بن أبي كريمة التميمي، وأبو نوح صالح الدهان، وضمام ابن السائب، والربيع بن حبيب. كل هؤلاء من علماء المسلمين وسلف المهتدين أصحاب علم وورع وفضل وجهاد واجتهاد.

كَذَا صُحَارٌ<sup>(١)</sup> وَكَذَاكَ جَعْفَرُ  
 هُمْ تَابِعُونَ أَخَذُوا عَنْ صَحْبِ  
 وَبَعْدَهُمْ مِنْ عُلَمَاءِ الْبَصْرَةِ  
 مِنْهُمْ أَبُو عُبَيْدَةَ قَدْ أَدْرَكَ  
 كَذَا أَبُو نُوحٍ كَذَا ضِمَامُ  
 وَبَعْدَهُمْ إِلَى عَمَانَ انْتَقَلَا  
 بِطَائِرٍ فَرَّخَ فِي الْعِرَاقِ  
 كَذَاكَ أَيْضًا طَارَ نَحْوَ الْمَغْرِبِ  
 كَذَاكَ نَحْوَ الْيَمَنِ الْمُبَارَكِ  
 وَلِخِرَاسَانَ وَفِيهِمْ عُلَمَاءُ  
 بَدَا غَرِيبًا وَسَيَرَجَعْنَا  
 إِنَّ غَلَبَ الشَّقَا عَلَى سَفِيهِ  
 وَالْعِلْمُ قَالَ سَيِّدُ الْأَنَامِ

وَنَجَلُ ذُكْوَانَ وَمَنْ قَدْ ذُكِرُوا  
 مُحَمَّدٍ صَلَّى عَلَيْهِ رَبِّي  
 مَنْ زَادَ ذِكْرَهُمْ عَلَى التَّسْمِيَةِ  
 مَنْ كَانَ جَابِرٌ هُنَاكَ مُدْرِكًا  
 كَذَا الرَّبِيعُ كُلُّهُمْ أَعْلَامٌ<sup>(٢)</sup>  
 وَضَرَبُوا فِي الْإِنْتِقَالِ مَثَلًا  
 وَلِعُمَانَ طَارَ بِانْطِلَاقِ  
 فَامْتَلَأَتْ بِالْعُلَمَاءِ النُّجُبِ  
 فَاتَّضَحَّتْ أَرْجَاؤُهُ لِلْسَّالِكِ  
 وَالْآنَ مِنْ غَالِبِهَا قَدْ عَدِمَا  
 كَمَا بَدَا وَاللَّهُ يُخْلِفُنَا  
 أَبَدَى تَنْطَعًا عَلَى الْفَقِيهِ  
 هُوَ عِمَادُ الدِّينِ وَالْإِسْلَامِ

(١) ضحار بن العباس العبدي، وجعفر بن السمّك العبدي أحد رجال الوفد إلى عمر بن عبد العزيز، وابن ذكوان هو المعتمر بن عمارة بن سالم بن ذكوان الهلالي، هؤلاء الثلاثة كانوا من خيار المسلمين علمًا وعملاً وجهادًا، لهم المقام الأعلى والحظ الأوفى في خدمة الدين رحمهم الله. ومن الكتّابين من يكتب ضحار بن العبد وهو خطأ من الناقل تبعه عليه بعض وصوابه ما رأيته، كما يرشد إليه التاريخ الصحيح من كتب أصحابنا وغيرهم. (أبو إسحاق)

(٢) أبو نوح صالح الدهان، وضمام بن السائب والربيع أبو عمر بن حبيب؛ أحد أئمة الحديث، وصاحب المسند الصحيح. (أبو إسحاق)



حَظًّا عَظِيمًا دُونَ مَا تَكَلَّفَ  
وَالْمُقْتَرِينَ ثَرْوَةً وَمَالًا  
لَكِنَّهُ يَحْفَظُ حِفْظَ الْعَاقِلِ  
أَهْلِيهِ مِنْ دِينِهِمْ مَا لَزِمَا  
نَارًا وَأَهْلِيكُمْ فَقُوهُم مَعَكُمْ  
وَذَاكَ بِالتَّعْلِيمِ حَتَّمَا يُلْتَقَى  
يَزِيدُهُ مِنْ رَبِّهِ تَبَعْدًا  
عِنْدَكَ فِي الْقَبْرِ إِذَا خَلَّ خَلَا  
إِرْثًا وَبِالْجَمْعِ لَهُ حَصَلْتَا  
جَلَبِ قُلُوبِ النَّاسِ حُبًّا وَهَوَى  
وَجَهَ الْإِلَهَ فَازَ بِالْأَجْوَرِ  
إِذْ صَارَ جُلُّ الْعُلَمَاءِ عِيَالَهُ  
أَهْلَ الْهُدَى وَالْعِلْمِ وَالْبَيَانِ  
تَلُوحُ كَالْبَدْرِ إِذَا اسْتَنَارَا  
إِنْ كَانَ خَيْرًا أَوْ بِشَرٍّ حَصَلَا  
فَالْعِلْمُ لَا يَنْفَعُ إِنْ كَانَ خَلَلُ

وَأَنَّهُ يَزِيدُ أَهْلَ الشَّرَفِ  
وَعِلْمُ أَصْحَابِ الْغِنَى جَمَالُ  
وَيَسْأَلُ الْعَالِمُ مِثْلَ الْجَاهِلِ  
وَيَلْزِمُ الْإِنْسَانَ أَنْ يُعَلِّمَا  
لِقَوْلِ رَبِّ الْعَرْشِ قُوا أَنْفُسَكُمْ  
وَبِأَدَاءِ اللَّازِمَاتِ تُتَّقَى  
مَنْ كَانَ ذَا عِلْمٍ وَلَمْ يَزِدْ هُدَى  
وَإِنَّ خَيْرَ الْعِلْمِ مَا قَدْ دَخَلَا<sup>(١)</sup>  
وَشَرُّهُ قَدْ قِيلَ مَا خَلَفْتَا  
وَذَاكَ عِلْمٌ لَمْ يُرِدْ بِهِ سِوَى  
وَإِنْ يَكُنْ أَرَادَ بِالتَّأثيرِ  
صَدَقَةٌ دَائِمَةٌ تَجْرِي لَهُ  
جَزَى إِلَهُ الْعَرْشِ بِالْجِنَانِ  
إِذْ أَنْتَرُوا لِخَلْقِهِ الْأَثَارَا  
وَالْمَرْءُ مَجْزِيٌّ بِمَا قَدْ عَمَلَا  
فَكُنْ مُلَازِمًا لِصَالِحِ الْعَمَلِ

(١) قوله: «مَا قَدْ دَخَلَا»، أي: إن خير العلم ما عملت به فسعدت به، ودخل معك في قبرك، والمراد به لازم العمل، وهو الثواب الذي وعد الله به عباده العاملين لوجهه الكريم، بما علمهم من معرفته وتعظيمه وامتناله أمره ونهيه فعلاً وتركاً.

وَالْوَرَعُ الْحَامِي وَعَاءُ الْعِلْمِ  
 فَإِنَّهُ إِنْ خُرِقَ الْوِعَاءُ  
 وَاسْأَلَ أَهْيَلُ الْعِلْمِ فَالسُّؤَالُ  
 قَدْ جَاءَ فِي الْأَمْثَالِ (١) إِنْ لَمْ تَدْرِ  
 وَأَنَّه لَا شَكَّ مَنْ تَعَسَّفَا  
 بِغَيْرِ عِلْمٍ فَاتَهُ التَّوْفِيقُ  
 فَكُنْ مُحَافِظًا عَلَى الْأُصُولِ  
 فَتَقْبَلُ الْمَقْبُولَ مِنْهَا وَتَرُدُّ  
 فَالْمُؤْمِنُونَ يُرْفَعُونَ دَرَجَةً  
 وَفَضْلُ أَهْلِ الْعِلْمِ لَيْسَ يُحْصَى  
 مَدَارِجُ الْعُلَمَاءِ لِأَهْلِ الدِّينِ  
 فَاعْمَلْ بِمَا قَالَ أَوْلُوا الْعُلُومِ  
 فَإِنَّهُمْ أَدَلَّةٌ لِلْخَلْقِ  
 وَإِنْ أَرَدْتَ النَّعْتَ بِالنَّبَاهَةِ

فَحَازِرُنْ مِنْ كَسْرِهِ وَالثَّمَمِ  
 لَا شَكَّ يَذْهَبَنَّ مِنْهُ (١) الْمَاءُ  
 نِصْفُ الْعُلُومِ هَكَذَا يُقَالُ  
 وَلَمْ تُسَائِلْ كَيْفَ أَنْتَ تَدْرِي  
 مَذَاهِبَ الْأَشْيَاحِ مِمَّنْ سَلَفَا  
 وَأَنَّه بِذَلِكَ حَقِيقُ  
 تَعْرِفُ وَجْهَ ذَلِكَ الْمَنْقُولِ  
 مَا كَانَ بَاطِلًا بِعِلْمٍ وَسَنَدٍ  
 وَالْعُلَمَاءُ فَوْقَهُمْ مُعَرَّجَةٌ  
 وَلَا بَعْدُ أَبَدًا يُسْتَقْصَى  
 مَجَالِسُ الْأَعْلَامِ لِلتَّبَيِّنِ  
 تَنْجُ مِنَ النَّارِ وَمِنْ يَحْمُومِ (٣)  
 مِنْ رَبِّهِمْ عَلَى طَرِيقِ الْحَقِّ  
 فَلَا تُجَالِسْ لِذَوِي السَّفَاهَةِ

(١) في نسخة: «ذاك».

(٢) قوله: «قد جاء في الأمثال... إلخ» ومثله قول من قال:

إِذَا كُنْتَ لَا تَدْرِي وَلَا أَنْتَ بِالذِّي يُسَائِلُ مَنْ يَدْرِي فَكَيْفَ إِذَا تَدْرِي

(٣) اليعحوم يُفَعُول من الحميم، أو أصله الدخان الشديد السواد، وتسميته إما لِمَا فِيهِ مِنْ فِرطِ الْحَرَارَةِ  
 كما فَسَّرَهُ تَعَالَى بِقَوْلِهِ: ﴿لَا بَارِدُ وَلَا كَبِيرٌ﴾ [الواقعة: ٤٤]، أو لِمَا تَصَوَّرَ فِيهِ مِنَ الْحُمَةِ، وَيُقَالُ لِلْأَسْوَدِ:

يعحوم، وعطف المصنف اليعحوم على النار يدل على تغيير المعنى الذي أراد. (أبو إسحاق)



فَخَرُّ مِنَ الْجُلَاسِ أَهْلِ الْمَحْفَلِ  
 أَوْ الْمِرَا كُفُوا عَنِ الْكَلَامِ  
 إِذْ جَاوَرُوا فِيهِ لِمَنْ قَدْ ظَلَمَا  
 إِنَّ يَزْكَبُوا مَا لَيْسَ بِالْحَلَالِ  
 عَلَى التَّقَى فَإِنَّهُ الْمُعِينُ  
 خَالِقُهُ بِرِزْقِهِ تَفَضُّلاً  
 فَإِنَّهُ يُكْفِي لِمَا أَهَمَّا  
 تَجِدُهُ فِي يَوْمِ الْحِسَابِ شَافِعَا  
 تَأْخُذُهُ مِنْ عَالِمٍ نَحْرِيرِ  
 يُؤَلِّقُكَ مِنْ نَضِيجِهِ وَالْغَضِّ  
 وَبَعْدَهُ بِطَيْبِ الْأَثَارِ  
 وَتُلْقِ مِنْ ضِعَافِهَا الْمُسْتَهْجِنَا  
 بِجَامِعٍ لَنَا عُلُومَ الدِّينِ  
 مِنْ أَنْ يُصِيبَهُ بِهِ خُسْرَانُ  
 وَذَكَرَ الضَّعِيفَ فِي الْأَسْفَارِ  
 فَيَتَّقَى وَلَا ضَعِيفٍ سُمِعَا

تَكَلَّمُوا فِي الْعِلْمِ مَا لَمْ يَنْزَلِ  
 إِنَّ نَزَلَ الْفَخْرُ مِنَ الْأَنَامِ  
 زَمَانُنَا صَعْبٌ عَلَى مَنْ عَلِمَا  
 وَهَكَذَا صَعْبٌ عَلَى الْجُهَّالِ  
 وَاللَّهُ رَبُّ الْعَرْشِ نَسْتَعِينُ  
 مَنْ طَلَبَ الْعِلْمَ فَقَدْ تَكَفَّلَا  
 طُوبَى لِمَنْ كَانَ لَهُ مِهْمَا  
 إِنَّ شِئْتَ أَنْ تُرْزَقَ عِلْمًا نَافِعَا  
 عَلَيْكَ بِالْقُرْآنِ وَالتَّفْسِيرِ  
 يَفُضُّ مَعْنَى الْأَيِّ كُلِّ فَضِّ  
 ثُمَّ حَدِيثُ الْمُصْطَفَى الْمُخْتَارِ  
 تَأْخُذُ مِنْ صِحَاحِهَا مَا أَمَكْنَا  
 وَلَمْ يَكُنْ إِحْيَا عُلُومِ الدِّينِ<sup>(١)</sup>  
 بَلْ فِيهِ مَا لَا يَأْمَنُ الْإِنْسَانُ  
 قَدْ نَقَلَ الْمَوْضُوعَ مِنْ أَخْبَارِ  
 مِنْ غَيْرِ تَبَيَّنَ لِمَا قَدْ وُضِعَا

(١) قوله: «إِحْيَا عُلُومِ الدِّينِ» هو الكتاب المشهور للشيخ محمد بن محمد [بن محمد] بن حامد الغزالي الطوسي جعله أربعة أقسام: قسم في العبادات، وقسم في المعاملات، وقسم في المهلكات، وقسم في المنجيات، وهو كتاب نفيس لولا ما ذكره المصنف عنه.



وَفِيهِ مَا يُخَالِفُ الصَّوَابَا  
 وَغَاصَ فِي عُلُومِ أَهْلِ الْفَلْسَفَةِ  
 نَعَمْ حَوَى كَشَفَ عُيُوبِ النَّفْسِ  
 فَبَيَّنَ الْمُهْلِكَ مِنْ خِصَالِهَا  
 وَبَيَّنَ الْمُنْجِي بِمَا لَمْ يُسْبِقِ  
 مِنْ هَاهُنَا أَتْنَى عَلَيْهِ الْأَصْلُ  
 وَلَمْ يَكُنْ كِتَابُ الْإِسْتِقَامَةِ<sup>(١)</sup>  
 لِأَنَّمَا صَنَّفَهُ الْمُصَنِّفُ  
 بَالِغَ فِي إِنْكَارِهَا وَأَطْنَبَا  
 فَعَدَّ مَا يَخُصُّ تِلْكَ الْمَسْأَلَةَ  
 فَحَصَلَ الْمَطْلُوبُ مِنْهَا فَاسْتَحَقَّ  
 خَزَائِنُ الْعِلْمِ لَهَا السُّؤَالَ  
 نُقْصَانُ أَرْضِ اللَّهِ مَوْتُ الْعُلَمَاءِ  
 وَالْعُلَمَاءِ إِنْ فَسَدُوا أَشْرُ  
 لِأَنَّهُمْ لِلنَّاسِ قَادَةٌ فَمَا  
 فِي الْإِعْتِقَادِ فَافْهَمِ الْخِطَابَا  
 فَلَمْ يَجِدْ إِلَى الْخُرُوجِ مَرْلَفَهُ  
 كَشَفَا بَلِيغًا قَدْ خَلَا مِنْ لَبْسِ  
 وَذَكَرَ الْعِلَاجَ مِنْ أَحْوَالِهَا  
 إِلَيْهِ فِي تَفْصِيلِهِ الْمُنَمَّقِ  
 إِذْ مِنْهُ دَاءُ النَّفْسِ قَدْ يَنْحَلُّ  
 يَجْمَعُ دِينَنَا وَلَا أَحْكَامَهُ  
 لِرَدِّ بَدْعَةٍ هُنَاكَ تُعْرَفُ  
 مُسْتَطَرِدًا فِي الْعِلْمِ حَيْثُ انْقَلَبَا  
 قَوَاعِدًا لَمْ تُبْقِ قَطُّ مُشْكَلَهُ  
 حُسْنَ الثَّنَا بِمَا بِهِ فِيهَا نَطَقُ  
 مِفْتَاحُ مَا فِيهَا بِهِ يُنَالُ  
 وَزِينَةُ الْأَرْضِ هُمْ لِتَعَلَّمَا  
 مِنْ غَيْرِهِمْ وَفِعْلُهُمْ أَضُرُّ  
 جَاؤُوا بِهِ يَتَّبِعُهُمْ أَهْلُ الْعَمَى

(١) قوله: «ولم يكن كتاب الاستقامة... إلخ» هو السفر الجليل الذي ألفه الشيخ الكبير العلامة الشهير أبو سعيد محمد بن سعيد الناعبي الكدومي العُماني في الرد على الجماعة الذين جعلوا الفتنة الواقعة في آخر زمان الإمام الصلت بن مالك الخروصي من الأمور التي لا يسع جهلها، وكلّفوا عامة الناس أن يهاجروا للسؤال عن حكمها حتى يتولوا الإمام ويبرأوا من الخارجين عليه، فبالغ في رد هذه البدعة وأوضح المحجة بنور الحجة جزاه الله عن [الإسلام والمسلمين خيراً].



أَمَّا الْمُؤَفَّقُونَ يَهْتَدُونَا  
 وَلَا يَرَالُ الْعَبْدُ مِنْ مَوْلَاهُ  
 مَا لَمْ يَكُنْ يُخْدَمُ<sup>(١)</sup> مَهْمَا خُدِمَا  
 فَالْوَيْلُ كُلُّ الْوَيْلِ فِيمَا عِنْدَنَا  
 طُوبَى لِمَنْ مِنْ سَكْرَةِ الْغَيِّ صَحَا  
 وَمِنْ أَذَلِّ النَّاسِ عَالِمٍ جَرَى  
 وَقِيلَ مَنْ بَعْلِمِهِ تَشَجَّعَا  
 وَمَنْ يُرِدْ بِهِ الْإِلَهُ خَيْرَا  
 وَقِيلَ مَنْ عَاشَ أَخَا تَعْلِيمِ  
 وَيَحْسُنُ التَّعْلِيمُ بِالْإِنْسَانِ  
 وَاللَّهُ مَعَ كُلِّ فِتَى مُجَاهِدِ  
 وَالْعِلْمُ فَحْلٌ لَا يُطِيقُ حَمَلَا  
 وَقِيلَ إِنْ رَأَيْتُمُ الْفَقِيهَا  
 فَاتَّهَمُوهُ إِنْ ذَاكَ لِحَصِّ  
 لِلْحَقِّ وَالْبَاطِلَ لَا يَرْضُونَا  
 ذَا قُرْبَةٍ بِالْفُوزِ مَا أَوْلَاهُ  
 أَبْعَدَهُ مِنْ قُرْبِهِ مُذَمَّمَا  
 لِعَالِمٍ أَسْكَرَهُ حُبُّ الدُّنَا  
 وَتَابَ مِنْ غُرُورِهِ وَأَصْلَحَا  
 عَلَيْهِ حُكْمٌ جَاهِلٍ تَكْبُرَا  
 فَهُوَ كَمَنْ بَعْلِمِهِ تَوَرَّعَا  
 فَقَهَّهُ فِي الدِّينِ كُنْ خَيْرَا  
 مَاتَ أَخَا عِلْمٍ وَذَا تَعْظِيمِ  
 وَلَا يُخْصُ ذَاكَ بِالْأَزْمَانِ<sup>(٢)</sup>  
 بِالْعَوْنِ وَالتَّوْفِيقِ لِلْفَوَائِدِ  
 لَهُ سِوَى مَنْ كَانَ مِنْهَا فَحَلَا  
 يَأْتِي السَّلَاطِينَ وَيَقْتَفِيهَا  
 وَيَنْبَغِي أَنْ بِالْجَفَا يُخْصُ

(١) قوله: «مَا لَمْ يَكُنْ يُخْدَمُ»، أي: ما لم يتكبر على الناس، ويجعلهم يخدمونه في جميع شؤونه على جهة التسخير والجبروت، وأما إذا كانت الخدمة من الأولاد والتلاميذ على الرغبة منهم والتكريم له؛ لعلو منزلته عندهم من غير أن يرى نفسه مستحقة لذلك، وأنه أهل للخدمة، فلا يضره ذلك، إن شاء الله.

(٢) قوله: «وَلَا يُخْصُ ذَاكَ بِالْأَزْمَانِ»، أي: لا يختص طلب العلم بزمان الصغر دون زمان الكبر، وإن كان تحصيل الصغير أعظم من تحصيل الكبير، فالتعليم مطلوب دائماً في كل وقت وزمان، وقد قيل: اطلب العلم من المهد إلى اللحد.

مَا لَمْ يُخَالِطُوا الَّذِي تَسَلَطْنَا  
 وَعَبَدُوا بِذَلِكَ الشَّيْطَانَ  
 وَالَّذِينَ لَا يُؤْخَذُ مِنْهُمْ فَاخْذَرَا  
 عَنْ كُلِّ مَنْ يُعْرِفُ بِالْجَبَّارِ  
 بَابَ الدُّخُولِ عِنْدَهُمْ تَجْلِيلًا  
 مَنْ عَصَمَ إِلَهُهُ مِنْ ذِي الْأُمَّةِ  
 وَتَدَخَّلَ الْبَيْتَ لَهُ وَالِدَارَا  
 وَتَتَّخِذُهُ صَاحِبًا أَمَّارًا  
 دِينًا وَدُنْيَا لِلْوَرَى مَقْصُودَةً  
 أَقْبِحُ<sup>(٣)</sup> بِمَنْ لِمِثْلِ هَذَا شَكَرَا  
 يُبْعِدُهُ اللَّهُ ذِرَاعًا خُسْرًا  
 مِنْ رَجُلَيْنِ التَّبَسَّا بِالظُّلْمَةِ  
 وَعَابَدِي يَجْهَلُ لِلْأُمُورِ  
 لَا خَيْرَ فِيهَا إِنَّهَا لِبَلَةٌ<sup>(٥)</sup>

وَالْعُلَمَاءَ عَلَى الْعِبَادِ أَمَّنَا  
 إِنْ خَالَطُوا<sup>(١)</sup> خَانُوا بِهِ الرَّحْمَانَ  
 فَهُمْ إِذَا مُتَّهَمُونَ فِي الْوَرَى  
 وَكَانَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي نِفَارٍ  
 وَفَتَحَ الزُّهْرِيُّ فِيمَا قِيلَا  
 فَخَالَطُوهُمْ وَبَقِيَ فِي النَّفْرَةِ  
 عَنْ مُسْلِمٍ<sup>(٢)</sup> لَا تَقْصِدِ الْجَبَّارَا  
 لِأَيِّ شَيْءٍ تَأْتِهِ جِهَارَا  
 وَلَيْسَ فِيهِ خِصْلَةٌ مَحْمُودَةٌ  
 وَقُرْبُهُ يُبْعَدُ مِنْ رَبِّ الْوَرَى  
 وَقِيلَ مَنْ قَرَّبَ مِنْهُ شِبْرًا  
 وَقَدْ أَتَى أَنْ هَلَكَ الْأُمَّةِ  
 مِنْ عَالِمٍ كَانَ أَخَا فُجُورٍ  
 عِبَادَةٌ لَيْسَ بِهَا تَفَقُّهُ<sup>(٤)</sup>

(١) وفي نسخة: «دَاخَلُوا».

(٢) قوله: «مُسْلِمٍ»، أي: مسلم بن أبي كريمة اهـ.

(٣) قوله: «أَقْبِحُ» أراد بذلك التعجب، أي: ما أقبحه، كما يقال في المدح أكرم بفلان، أي: ما أكرمه، فللتعجب صيغتان إحداهما بصيغة فعل الأمر قال الله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ [مريم: ٣٨]، والثانية بما التعجبية.

(٤) قوله: «تَفَقُّهُ»، أي: علم.

(٥) وقوله: «بَلَةٌ»، أي: جهل ويقال للجاهل أبله إذا كان لا يعقل المصالح.



يُخْطِئُ مِنْ حَيْثُ يَظُنُّ الْحَقَّ  
وَكُلُّ ذِي عِلْمٍ بِهِ لَمْ يَنْتَفِعْ  
وَإِنَّمَا يَكُونُ ذَانِ سَبَبًا  
لِأَنَّ ذَا الزُّهْدِ يُظُنُّ فِيهِ  
فَيُسْبِعُونَ وَهُمْ قَدْ ضَلُّوا  
وَالْعِلْمُ لَا يُنْمَحُ غَيْرَ أَهْلِهِ  
وَلَا يَجُوزُ مَنَعُهُ مَنْ كَانَ  
مَنْ مَنَحَ الْحِكْمَةَ غَيْرَ أَهْلِهَا  
وَالدُّرُّ لَا يُلْقَى عَلَى الْكِلَابِ  
يَعْنِي بِهِ الْعِلْمَ نَهَى أَنْ يُمْنَحَا  
لِأَنَّهُ بِذَلِكَ يَسْتَعِينُ

لِلْمَقْتِ فِي ذَاكَ قَدْ اسْتَحَقَّ  
فَذَاكَ شَرُّ النَّاسِ وَهُوَ الْمُبْتَدِعُ  
فِي كَوْنِ مَنْ يَتَّبِعُهُمْ قَدْ عَطَبَا  
خَيْرٌ كَذَا يُظُنُّ فِي الْفَقِيهِ  
وَكُلُّ مَنْ يَتَّبِعُهُمْ يَضِلُّ  
مَخَافَةَ التَّضْيِيعِ عِنْدَ فِعْلِهِ  
مِنْ أَهْلِهِ نَعْرِفُهُ عَيْنَانَا  
تَخْصِمُهُ قَدْ قِيلَ عِنْدَ رَبِّهَا  
يُقَالُ ذَا النَّهْيِ عَنِ الْأَوَابِ  
مَنْ لَمْ يَكُنْ مِنَ الرَّجَالِ الصُّلَحَا  
عَلَى الْخَطَا وَشَيْخُهُ مُعِينُ

### بَابُ الْعَقْلِ

وَالْعِلْمُ وَالْعَقْلُ هُمَا إِقْبَالُ  
وَالْجَهْلُ وَالْحُمُقُ هُمَا إِدْبَارُ  
أَغْنَى الْغِنَا فِيمَا يُقَالُ الْعَقْلُ  
وَأَكْبَرُ الْفَقْرِ فَذَاكَ الْحُمُقُ

لِمَنْ بِهِ لَوْ قَلَّ مِنْهُ الْمَالُ  
لَا يَنْفَعَانِ مَنْ لَهُ يَسَارُ<sup>(١)</sup>  
وَهُوَ صَحِيحٌ جَاءَ فِيهِ النَّقْلُ  
إِذْ يَجْنِي مَا يُفْقِرَنَّ الْأَحْمَقُ

(١) يَسَارٌ، أَي: مَالٌ.



إِنْ لَمْ تَزِنْهَا يَا أَخِي عُقُولُ  
لِكَاذِبٍ بَلْ طَبَعُهُ الْمَلَامَةُ  
مِنْ غَيْرِ شَهْوَةٍ عَلَيْهِمْ سَالِكَةٌ  
بِهَائِمٍ مَا ذُبِحَتْ أَوْ رُكِبَتْ  
مُرْكَبٌ مِنْ جَاهِلٍ أَوْ عَالِمٍ  
فَاقَ عَلَى مَلَائِكٍ مُحْتَسِبًا  
إِذْ أَهْمَلَ الْعَقْلَ وَفِعَلَ الْإِلَازِمَ  
ثُمَّ غَرِيظِي بِهِ مَا قَدْ وَجِبَ  
يَعْقِلُ نَفْسَ الْمَرْءِ عَنْ أَفْعَالِ  
تَعْلِيمٍ مَنْ يُعَلِّمُنْ مِنْ رُفْقَتِهِ  
وَمُثْمِرِ عَقْلٍ الَّذِي الْأُخْرَى نَوَى  
وَمَعْدِنُ التَّقْوَى قُلُوبُ الْعُقَلَا  
وَالكُسْبُ لِلتَّعْلِيمِ وَالْأَدَابِ  
لِمَا حَوَى مِنْ حَسَنِ الْآثَارِ  
فَإِنَّ فِي الصَّمْتِ بَيَانَ الْحِكْمِ  
لِلنَّاسِ إِذْ لِيُغْنِيَهُمْ يُبْعَدُ  
وَلَا بِإِخْوَانٍ لَدَيْهِ أَرْكَبَا

عَرَضُ الْجُسُومِ بَاطِلٌ وَالطُّوْلُ  
لَا فَقْرَ لِلْعَاقِلِ لَا كَرَامَةٌ  
مِنَ الْعُقُولِ رُكِبَتْ مَلَائِكَةٌ  
مِنْ شَهْوَةٍ بِغَيْرِ عَقْلِ رُكِبَتْ  
وَمِنْ جَمِيعِ ذَلِكَ ابْنُ آدَمَ  
مَنْ عَقَلَهُ شَهْوَتُهُ قَدْ غَلَبَا  
وَصِدُّهُ شَرٌّ مِنَ الْبِهَائِمِ  
وَالْعَقْلُ عَقْلَانِ فَعَقْلٌ مُكْتَسَبٌ  
قَدْ شُقَّ فِي الْأَصْلِ مِنَ الْعِقَالِ  
وَأَعْوَنُ الْأَشْيَاءِ عَلَى تَقْوِيَّتِهِ  
فَعَقْلُ ذِي الدُّنْيَا عَقِيمٌ لَا سِوَى  
وَسَيِّدُ النَّاسِ الَّذِي قَدْ عَقَلَا  
وَالْعَقْلُ مَخْلُوقٌ بِلَا اكْتِسَابِ  
وَإِنَّهُ خَيْرُ هِيَاتِ الْبَارِي  
وَمِنْ تَمَامِ الْعَقْلِ نَقْضُ الْكَلِمِ  
وَقِيلَ نِصْفُ عَقْلِنَا التَّوَدُّدُ  
لَا يَسْتَخِفُّ عَاقِلٌ بِالْأَتْقِيَا



وَلَا بِسُلْطَانِ زَمَانِهِ فَمَنْ  
تَذَهَبُ أَخْرَاهُ وَمَنْ بِالْإِخْوَةِ  
وَمَنْ بِسُلْطَانِ زَمَانِهِ اسْتَخَفَّ  
وَعَضَبُ الْجَاهِلِ فِي مَقَالِهِ  
لَوْ صُورَ<sup>(١)</sup> الْعَقْلُ مَعَ الشَّمْسِ لَمَا  
وَالْجَهْلُ لَوْ صُورَ عِنْدَ الظُّلْمَةِ  
وَصُورَةُ الْجَهْلِ يُقَالُ أَقْبَحُ  
وَقَدْ أَتَى أَنَّ قُلُوبَ الْعُقَلَاءِ  
وَالْعَقْلُ مُحْتَاجٌ إِلَى التَّجَارِبِ  
وَقَدْ أَتَى صَقَالَةُ الْقُلُوبِ  
عَافِيَةُ الْقَلْبِ هِيَ الْإِيمَانُ  
فَأَيُّ قَلْبٍ سَكَنَتْهُ الْعَافِيَةُ  
إِنِّي سَأَلْتُ اللَّهَ ذَا الْأَلَاءِ  
وَالْمَرْءُ بِالْعَقْلِ وَبِاللِّسَانِ

بِالْأَثْقِيَا اسْتَخَفَّ فَهُوَ يُحْرَمَنَّ  
قَدْ اسْتَخَفَّ ذَاهِبُ الْمُرُوءَةِ  
تَذَهَبُ دُنْيَاهُ وَمَسَّهُ التَّلَفُ  
قَدْ قِيلَ وَالْعَاقِلُ فِي أَفْعَالِهِ  
نَارَتْ وَيُمْسِي ضَوْوُهَا قَدْ أَظْلَمَا  
زَادَ عَلَيْهَا ظُلْمَةً فِي الشُّدَّةِ  
مِنَ الْقُرُودِ إِنَّهَا لِأَفْضَحُ  
حُصُونُ أَسْرَارِ الْوَرَى بَيْنَ الْمَلَا  
لِأَنَّهَا تَكْشِفُ وَصَفَ الْغَائِبِ  
ذَكَرُ إِلَهِي عَالِمِ الْعُيُوبِ  
بِاللَّهِ وَهُوَ الْوَاحِدُ الْمَنَّانُ  
أَمْرَاضُهُ تُصْبِحُ عَنْهُ نَائِيَةٌ  
شِفَاءَ قَلْبِي مِنْ جَمِيعِ الدَّاءِ  
وَإِسْمُ ذِينَ مِنْهُ الْأَصْغَرَانِ

(١) قوله: «لَوْ صُورَ الْعَقْلُ... إلخ» قد سبق في هذا المعنى قول الشيخ العالم الفصيح عبد الله بن

مداد - كشّاد - النزوي، وهذا نصه:

لَأَظْلَمْتُ مِنْ نُورِهِ الشَّمْسُ  
لِضَاءِ مَنْ ظَلَمْتِهِ الدَّمْسُ

لَوْ صُورَ الْعَقْلُ عَلَى صُورَةِ  
أَوْ صُورَ الْجَهْلُ عَلَى هَيْئَةِ

والدمس: الظلام.



لَحْمٌ وَدَمٌ وَعِظَامٌ نَخِرَةٌ  
مُعَبَّرٌ عَنْهُ وَتُرْجَمَانٌ  
وَأَعْطِنِي يَا رَبِّ قَلْبًا شَاكِرًا  
نَدْرِيهِ لَوْ قَالَ بِهِ مَنْ عَلِمَا  
وَالْعَقْلُ بِالنَّفْسِ لَهُ تَبَاتٌ  
فِي الْعَقْلِ نُورٌ يَكْشِفُ الْمَعْقُولَا  
فِي الْعَيْنِ يُدْرِكُنَّ كُلَّ مُبْصِرٍ  
وَالنَّفْسُ مَعْنَى وَلَهُ صِفَاتٌ  
فَإِنْ صَفَا مِنْهَا فَخَيْرًا يَحْتَوِي  
رَاضِيَةٌ عَنْ رَبِّهَا مَرْضِيَةٌ  
مُهْلِكَةٌ صَاحِبَهَا بِالضَّرِّ  
صَاحِبَهَا بِفِعْلِهِ فَيَنْدَمُ  
صِفَاتِهَا الْخِيَارِ وَالشَّرَارِ  
تَكْتُرُ مِنْ أَصْحَابِهَا الْفُضُولُ  
قَدْ زَيَّنَ السَّمَاءَ بِالنُّجُومِ  
بِالْعَقْلِ قُلْتُ وَكَذَا اللِّسَانُ  
نُورٌ لِتَقْوَى رَبِّهِ يَهْدِيهِ  
عَقْلًا صَاحِبًا نُورُهُ يَهْدِينِي

وَمَا بَقِيَ فَصُورَةٌ مُصَوَّرَةٌ  
فَالْقَلْبُ هُوَ الْأَصْلُ وَاللِّسَانُ  
فَاجْعَلْ لِسَانِي يَا إِلَهِي ذَاكِرًا  
وَالْفَرْقُ بَيْنَ الرُّوحِ وَالنَّفْسِ فَمَا  
فَالرُّوحُ قَدْ قِيلَ بِهَا الْحَيَاةُ  
وَأَقْرَبُ الْأَشْيَاءِ أَنْ نَقُولَا  
مَحَلُّهُ فِي الْقَلْبِ مِثْلُ الْبَصْرِ  
وَالرُّوحُ وَصَفٌ وَبِهِ الْحَيَاةُ  
صِفَاتُهُ كُلُّ رَدِيٍّ مَعْنَوِي  
وَهِيَ الَّتِي تُدْعَى بِمُطْمَئِنَّةٍ  
وَضِدُّهَا أَمَّارَةٌ بِالشَّرِّ  
بَيْنَهُمَا لَوَامَةٌ تُلَوِّمُ  
وَذَلِكَ التَّقْسِيمُ بِاعْتِبَارِ  
وَقِيلَ مَهْمَا قَلَّتِ الْعُقُولُ  
وَقَالَ بَعْضُ مَنْ أَوْلَى الْعُلُومِ  
وَالْأَرْضُ بِالنَّبَاتِ وَالْإِنْسَانُ  
وَالْعَقْلُ فِي قَلْبِ الَّذِي أُعْطِيهِ  
فَأَسْأَلُ الرَّحْمَنَ أَنْ يُعْطِينِي



## بَابُ النِّيَّةِ

وَالْقَصْدُ بِالْأَمَالِ وَالْأَفْعَالِ  
 إِنَّ قَصْدَ الْخَيْرِ يُلَاقِي خَيْرًا  
 فَإِنَّمَا لِكُلِّ شَخْصٍ مَا نَوَى  
 وَأَصْلِحِ النِّيَّةَ كَيْمَا تَرْبَحَا  
 فَإِنَّهُ لَا تُدْرِكُ الْأُمْنِيَّةُ  
 فَقَدِّمِ النِّيَّةَ قَبْلَ الْعَمَلِ  
 فَإِنَّهَا لِحُجْمَلَةِ الْأَعْمَالِ  
 وَالنِّيَّةُ الصَّالِحَةُ الْمَرْضِيَّةُ  
 وَنِيَّةٌ وَاحِدَةٌ تَكْفِيهِ  
 يَنْوِي جَمِيعَ فِعْلِهِ لِلَّهِ  
 وَذَلِكَ يُجْزِيهِ إِلَى أَنْ يُبْطَلَهُ  
 وَيَنْبَغِي التَّجْدِيدُ مَهْمَا ذَكَرَا  
 وَهِيَ بِالْقَلْبِ وَبِاللِّسَانِ  
 وَأَهْلُ نَزْوَى عِنْدَهُمْ بِالْقَلْبِ  
 لِأَنَّ مَا اللِّسَانُ لِلنُّطْقِ فَقَطْ  
 فَكَيْفَ بِاللِّسَانِ نُوجِبْنَا

يُعْرَفُ بِالنِّيَّةِ فِي الْأَحْوَالِ  
 أَوْ قَصْدَ الضَّيْرِ يُلَاقِي ضَيْرًا  
 فَاحْذَرِ هُدَيْتَ مِنْ مَسَالِكِ الْهَوَى  
 وَخَالَفِ الْهَوَى لِكَيْمَا تُفْلِحَا  
 إِلَّا إِذَا أَخْلَصْتَ مِنْكَ النِّيَّةُ  
 تَحْظَى بِمَا أَرَدْتَهُ مِنْ أَمَلٍ  
 لُبٌّ فَمَا خَلَا فَذَلِكَ خَالِي  
 أَفْضَلُ مِنْ عِبَادَةِ خَلِيَّةِ  
 طُولَ حَيَاتِهِ لِمَا يَأْتِيهِ  
 يُؤَجَّرُ حِينَ مَا يَكُونُ سَاهِي  
 بِنِيَّةٍ بَاطِلَةٍ مُعْطَلَةٍ  
 لِأَنَّهُ يَكُونُ أَعْلَى قَدْرًا  
 فِي قَوْلِ بَعْضِ النَّاسِ مِنْ عُمَانَ  
 وَهُوَ الَّذِي مَالَ إِلَيْهِ قَلْبِي  
 وَالْقَصْدُ بِالْقَلْبِ لَهُ حَتْمًا ضَبْطُ  
 قَصْدًا فَلَا أَرَاهُ يَلْزَمُنَا



لَكِنَّهُ إِنْ نَطَقَ اللِّسَانُ  
 وَقِيلَ مَنْ أَسْرَهُ أَنْ يُفْلِحَا  
 أَوْلَهَا أَدَاءٌ مَا قَدْ فَرَضَا  
 ثُمَّ اجْتِنَابُ كُلِّ مَا عَنْهُ نَهَى  
 ثَالِثُهَا أَنْ يُقْصَدَ (٢) الْإِنْصَافُ  
 رَابِعُهَا الْإِخْلَاصُ فِي الْأَعْمَالِ  
 مَنْ لَمْ يَقْدَمْ نِيَّةً صَاحِبِهِ  
 فَذَلِكَ الْمَغْبُونُ مِنْ نَصِيهِ  
 وَنِيَّةُ الْأَكْلِ غِذَاءٌ لِلْجَسَدِ  
 وَلِلْجَمَاعِ طَلَبًا لِلوَلَدِ  
 وَمِثْلُهُ الْمَرْأَةُ تَنْوِي وَتَضُمُّ  
 وَيَنْوِي بِالسَّلَامِ إِخِيَا السُّنَنِ  
 وَيَنْبَغِي لِلْمَرْءِ أَنْ يَحْتَرِزَا  
 فَخَارِجٌ بِغَيْرِ نِيَّةٍ إِلَى  
 بَمَا نَوَاهُ فَهُوَ الْإِحْسَانُ  
 أَرْبَعَةٌ يَنْوِي إِذَا مَا أَصْبَحَا  
 عَلَيْهِ رَبِّي مِثْلُ مَا قَدْ فَرَضَا  
 مُحَرَّمًا (١) قَدْ كَانَ أَوْ مُكْرَهًا  
 لِخَلْقِهِ إِنْ خَصَّمُوا أَوْ صَافُوا  
 لِلَّهِ رَبِّ الْعَرْشِ ذِي الْجَلَالِ  
 لِعَمَلِ الْخَيْرَاتِ وَالنَّصِيحَةِ  
 يَوْمَ الْجَزَا وَيُلُّ لَهُ مِنْ حُوبِهِ (٣)  
 تَقْوِيَةً لِبَطَاعَةِ الْفَرْدِ الصَّمَدِ  
 وَالْكَسْرَ لِلشَّهْوَةِ حِينَ تَبْتَدِي  
 طَاعَةَ زَوْجِهَا وَرَبِّهَا الْحَكْمِ  
 وَرَدَّهُ (٤) لِفَرَضِهِ الْمُعَيَّنِ  
 بِنِيَّةٍ إِذَا رَأَى (٥) أَنْ يَبْرُزَا  
 بَعْضُ النَّوَاحِي قِيلَ ذَنْبًا فَعَلَا

(١) قوله: «مُحَرَّمًا» يعني: سواء كان النهي للتحريم أو للتكره.

(٢) قوله: «أَنْ يُقْصَدَ» بالبناء للمفعول.

(٣) الحوب: الإثم.

(٤) قوله: «وَرَدَّهُ»، أي: وينوي برد السلام أداء فرض الرد.

(٥) قوله: «إِذَا رَأَى»، أي: أراد الخروج من بيته.



وَعَنْ هَدَادٍ<sup>(١)</sup> أَنَّهُ كَبِيرَةٌ  
وَلَسْتُ أَذْرِي وَجْهَهُ وَإِنَّمَا  
وَقَدْ يَزِلُّ الْفَهْمُ مِثْلُ الْقَدَمِ  
لِأَنَّمَا الْخُرُوجُ وَالْتَرَدُّ  
وَإِنَّمَا يَحْرُمُ أَوْ يَحِلُّ  
فَمَا خَلَا مِنْ نِيَّةٍ مُبَاحٍ  
وَمَنْ نَوَى الْخَيْرَ بِهِ يَثَابُ  
فَخَارِجٌ لِنُصْرَةِ الْإِسْلَامِ  
وَخَارِجٌ فِي نُصْرَةِ الْبُغَاةِ  
كَذَاكَ مَنْ يَخْرُجُ لِلْمَعَاصِي

مِنْ غَيْرِ نِيَّةٍ يَرَى مَسِيرَهُ  
أَرَاهُ مِنْ زَلَّةِ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ  
تَزَلُّ عَنْ مَوْضِعِهَا الْمُحَكَّمِ  
مِنَ الْمُبَاحِ وَكَذَاكَ الْمَقْعَدُ<sup>(٢)</sup>  
بِعَارِضٍ يَنْوِيهِ ذَلِكَ الْعَقْلُ  
وَلَيْسَ فِي ارْتِكَابِهِ جُنَاحٌ  
وَضِدُّهُ يَلْزُمُهُ الْعِقَابُ  
يَثَابُ فِي الْمَسِيرِ وَالْإِقْدَامِ  
عَلَيْهِ إِثْمُ الْبُغْيِ وَالثَّبَاتِ  
لِأَنَّهُ بَدَأَ الْخُرُوجَ عَاصِي

### بَابُ سُنَنِ الْفِطْرَةِ

وَسُمِّيَتْ بِذَلِكَ حَيْثُ إِنَّهَا  
فَفِطْرَةُ الْأَبْدَانِ أَيْ خَلَقْتُهَا  
مِنْ ذَلِكَ الْخِتَانُ فَهُوَ شَرْطٌ

فِي خَلْقَةِ الْأَبْدَانِ فَافْهَمَنَّهَا  
وَسُنَنِ الْفِطْرَةِ أَيْ سُنَّتِهَا  
فِي صِحَّةِ الْإِسْلَامِ لَا يُحِطُّ

(١) قوله: «هَدَادٍ» هو هداد بن سليمان؛ ولم أقف على شيء من تاريخ حياته، ولا على عصره وزمانه، وأظنه من العلماء القدماء.

الظاهر أن المراد هداد بن سعيد بن سليمان أبو سليمان، عاش في القرن الخامس وتولى القضاء للإمام سعيد بن عبد الله في صحار.

(٢) أي القعود.

عَلَيْهِ مِنْ مَوْتِ إِلَيْهِ وَافَى  
 وَبَعْدَهُ يُلْزَمُ أَنْ يَخْتِنَا  
 عَلَيْهِ عُدْرُهُ يَكُونُ أَقْفَا  
 عَمْدًا كَحُكْمِ عَابِدِ أَوْثَانَا  
 فَالْكُلُّ مِنْهُمْ نَجَسٌ فَلْيَقْسِ  
 بِكُفْرِهِ يُلْزَمُ أَنْ يُقْتَلْنَ<sup>(١)</sup>  
 نَجَاسَةً يُزَالُ مِنْهُ أَجْمَعُ  
 جَمِيعُهَا وَاضِحَةٌ مُنْكَشِفَةٌ  
 مِنْهَا وَقِيلَ نِصْفُهَا<sup>(٢)</sup> فِي النَّظْرِ  
 مِنْهُ وَكَشِفُ نِصْفِهَا لَهُ يَحْسُ<sup>(٣)</sup>  
 فَرَضُ الْخِتَانِ عَنْهُ حَتْمًا مُنْصَرِفٌ  
 ظُهُورُ رَأْسِ الذَّبْذَبِ<sup>(٤)</sup> الْفَتَانِ  
 لِلْإِخْتِنَانِ إِنْ سِوَاهُ سَتْرًا  
 وَسَائِرُ الْإِحْلِيلِ<sup>(٥)</sup> فِي السِّتْرِ يُحْطُ  
 مِنْ سُنَنِ الْفِطْرَةِ ذَا يَكُونُ

إِلَّا بِعُدْرِ مِثْلِ أَنْ يَخَافَا  
 فَإِنَّهُ يُعْدَرُ حَتَّى يَأْمَنَا  
 وَحُكْمُهُ مَعَ الَّذِي قَدْ اخْتَفَى  
 أَحْكَامُهُ إِنْ تَرَكَ الْخِتَانَا  
 وَذَلِكَ لِاشْتِرَاكِهِمْ فِي النَّجَسِ  
 وَمَنْ يَدِنُ بِتَرْكِهِ كَمَنْ يَدِنُ  
 وَذَلِكَ أَنْ يُزَالَ جِلْدٌ يَجْمَعُ  
 حَتَّى تَبِينَ مِنْهُ تِلْكَ الْحَشَفَةُ  
 وَقِيلَ يُجْزِي كَشْفُهُ لِلْأَكْثَرِ  
 لِأَنَّمَا الْمُرَادُ إِذْهَابُ النَّجَسِ  
 وَمَنْ يَكُنْ بِلَا خِتَانٍ مُنْكَشِفٌ  
 لِأَنَّمَا الْمَقْصُودُ بِالْخِتَانِ  
 وَجَائِزٌ أَنْ يُخْرِجَنَّ الذَّكَرَا  
 يُخْرِجُ مَا إِلَيْهِ يُحْتَاجُ فَقَطُ  
 كَذَلِكَ حَلْقُ الْعَانَةِ الْمَسْنُونُ

(١) يُقْتَلْنَ: بالتشديد لإقامة الوزن، وللمبالغة بمعنى يُقْتَل.

(٢) قوله: «وَقِيلَ نِصْفُهَا»، أي: كشف نصفها.

(٣) أي: يقطع. اهـ. (المصنف)

(٤) قوله: «الذَّبْذَب»: أي الذكر.

(٥) قوله: «الإحليل»: الإحليل الذكر أيضًا.



شَاءَ بِبُورَةٍ<sup>(١)</sup> وَلَا تُتَفَنُّ  
عَانَتُهُ أَوْ جَزَّ مِنْهَا مَا عَفَا  
شَهْوَتَهُ حِينَ يُجَامِعُنَا  
شَهْرٍ إِذَا مَا كَانَ ذَاكَ رَجُلًا  
كَانَ لِأُنْثَى فَبِعِشْرِينَ قَمِينَ<sup>(٢)</sup>  
مِنْ سُنَنِ تَعَدُّ فِي الرِّوَاتِبِ  
مَا بَيْنَ عَضْدَيْهِ وَسَائِرِ الْبَدَنِ  
يَجُوزُ وَالْحَلْقُ بِمُوسَى مَا ضِي  
يَقْصِدُهُ مَنْ شَاءَ الْإِسْتِرَاحَةَ  
سُنَّتُهُ مَنْ خَالَقَهُ اضْطَفَاهُ  
لِشَعْرِهِ جَوَازُهُ قَدْ قِيلَا  
وَالْفَرْقُ مُحْتَاجٌ إِلَى التَّبْيِينِ  
لِأَنَّهُ خِلَافٌ فِعْلِ الْمَهْدِيِّ<sup>(٣)</sup>  
مَقْعَدُهُمْ مِنْ ثَمَّ يُقْطَعَانِ  
وَخَالَفِ الْأَعْجَامَ فِي أَفْعَالِهِمْ

يَخْلِقُهَا إِنْ شَاءَ بِالْمُوسَى وَإِنْ  
فَإِنَّهُ خَالَفَ مَنْ قَدْ نَتَفَا  
وَقِيلَ نَتَفَاهَا يُضَعَّفُنَا  
وَخَلَقُهَا يَكُونُ مِنْ شَهْرٍ إِلَى  
وَبَعْضُهُمْ يَزِيدُهُ عَشْرًا وَإِنْ  
وَالْتَنَفُّ لِلْإِبْطِ وَجَزُّ الشَّارِبِ  
يَنْتَفُهُ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَخْرُجَ مِنْ  
وَقِيلَ جَزُّ الْإِبْطِ بِالْمِقْرَاضِ  
وَالْتَنَفُّ سُنَّةٌ وَهَذَا رَاحَهُ  
وَالجَزُّ لِلشَّارِبِ لَا سِوَاهُ  
وَنَتَفُهُ إِذَا نَوَى التَّقْلِيلَا  
وَلَا يَجُوزُ ذَاكَ لِلتَّزْيِينِ  
بَلْ كُلُّهُ يُمْنَعُ فِيمَا عِنْدِي  
وَالْمَلْكَانِ قِيلَ الشَّارِبَانِ  
فَطَهَّرِ الْمَوْضِعَ تَكْرِيمًا لَهُمْ

(١) قوله: «بُورَةٌ» هي الكلس، والتنف معروف.

(٢) قَمِينَ: بمعنى حقيق.

(٣) أي النبي ﷺ فهو هادي مهدي. (أبو إسحاق)

هُمْ لِلْحَا مِنْهُمْ يُحَلِّقُونَ  
 وَأَنْتَ خَالَفَهُمْ فَجَزَّ الشَّارِبَا  
 أَتَى عَنِ الْمُخْتَارِ هَذَا الْحَالُ  
 بَلْ قِيلَ<sup>(١)</sup> إِنَّ قَصَّهَا كَبِيرَهُ  
 وَقَوْلُ مَنْ قَالَ بِأَخْذِ الْفَاضِلِ  
 وَمَا رَوَوْهُ عَنْ فَتَى الْخَطَّابِ  
 بَلْ قِيلَ ذَلِكَ جَازَ فِي الْحَرْبِ فَقَطُّ  
 فَذَلِكَ تَرْخِيصٌ لِأَجْلِ الضَّرَرِ  
 وَلَيْسَ لِلْمَرْأَةِ حَلْقُ الرَّاسِ  
 لِأَنَّ رَأْسَهَا كَلِخِيَةِ الْفَتَى  
 وَإِنْ تَكُنْ خَافَتْ هَلَكَ النَّفْسِ  
 وَقَالَ بَعْضُ عِنْدَ خَوْفِ الضَّرَرِ  
 وَهُوَ الصَّحِيحُ وَبِرَاسِ الْمُحْرَمِ

وَشَعَرَ الشَّارِبِ يَتْرُكُونَا  
 وَوَفَّرِ اللَّحِيَةَ حُكْمًا وَاجِبًا  
 صَحَّ بِذَلِكَ الْفِعْلُ وَالْمَقَالُ  
 فَالْمَنْعُ سُنَّةٌ بِهَا شَهِيرَةٌ<sup>(٢)</sup>  
 مِنْ قَبْضَةِ الْإِنْسَانِ شِبْهُ الْبَاطِلِ  
 غَيْرُ صَحِيحٍ عَنْهُ فِي الْخَطَابِ  
 إِنْ كَافِرٌ لِمُسْلِمٍ بِهَا رَبَطُ  
 إِنْ كَانَ صَحَّ فِيهِ نَقْلُ الْخَبَرِ  
 مِنْ كَثْرَةِ الْقَمْلِ بِلَا التَّبَاسِ  
 فَالْمَنْعُ مِنْ قَطْعِهَا قَدْ ثَبَتَا  
 فَحَلْقُهُ حِلٌّ بِغَيْرِ لَبْسِ  
 مِنْهُ يَجُوزُ حَلْقُهُ فِي النَّظَرِ  
 وَحَلْقِهِ لَهَا دَلِيلٌ فَأَعْلَمِ

(١) وفي نسخة: «به».

(٢) قوله: «بل قيل» ليس لفظ قيل هنا للتمريض، لأن قص اللحية ورد عن النبي عليه الصلاة والسلام أحاديث صريحة في النهي عنه، وأخرى في الوعيد عليه. ففي المسند الصحيح من طريق أبي سعيد الخدري أن رسول الله ﷺ أمر بإحفاء الشارب وإعفاء اللحية. وإعفاؤها توفيرها، وفي صحيح البخاري ومسلم من حديث ابن عمر يرفعه: «خالفوا المشركين جُرُّوا الشوارب ووفروا للحي» فالأمر بالمخالفة يفيد إطلاق المنع من التشبه بهم، وذلك حكم معلل بالمخالفة، فهي علة عامة، وما بعدها بعض معلولاتها، والأحاديث الواردة في الكتب الصحاح في موضوعنا هذا كثيرة. (أبو إسحاق)



يَخْلُقُهُ وَيُلْزَمَنُ فِدَاهُ  
 أَفْتَى بِهِ الرَّسُولُ كَعْبًا<sup>(١)</sup> فَاهْتَدَى  
 تَوْفِيرُهُ الْمَشْهُورُ فِي الْأَحْوَالِ  
 سُنَّةٌ مَن قَدْ نَوَّرَ الْكَوْنَيْنِ  
 وَقِيلَ مُطْلَقًا جَوَازُهُ زَكِي  
 لَيْسَ جُدَنَّ حِينَ يَسْجُدْنَا  
 لِأَنَّ ذَا خِلَافٍ فِعْلِ الْأُمَّةِ  
 يَخْلُقُ رَأْسَهَا بِلَا ضُرِّ رَأَتْ  
 بِحَسَبِ التَّقْدِيرِ فِي الْقِيَاسِ  
 وَدِيَةٌ كُبْرَى لِفَوْتِ الْأَصْلِ  
 وَالْإِذْنُ لَا يَنْفَعُهُ جِهَارًا  
 لَيْسَ لَهُ أَنْ يَأْمُرَ بِهِ اِعْلَمَا  
 لِأَنَّمَا الْغُرْمُ لِمَنْ كَانَ أَمْرُ  
 كَانَ مُحَرَّمًا عَلَيْهِ فَاسْتَبِنَ  
 إِذَا أَبَاحَتْ نَفْسَهَا مُجَاهَرَةً

فَإِنَّهُ يَجُوزُ إِنْ آذَاهُ  
 وَذَلِكَ نَصٌّ فِي الْكِتَابِ وَرَدَا  
 وَشَعَرَ الرَّاسِ مِنَ الرِّجَالِ  
 وَفَرَّقَهُ مَا بَيْنَ الْمِفْرَقَيْنِ  
 وَحَلَقَهُ يُسْنُ بَعْدَ النُّسْكِ  
 يَنْشُلُهُ وَلَا يُعَقِّصْنَا<sup>(٢)</sup>  
 وَحَلَقَهُ بِالْمُوسَى لَا بِالثُّورَةِ  
 وَامْرَأَةٌ لغيرها قَدْ أَمَرَتْ  
 يَلْزَمُهُ دِيَةٌ ذَلِكَ الرَّاسِ  
 إِنْ نَبَتَ الرَّاسُ فَسَوْمٌ عَدْلٍ  
 هَذَا الَّذِي إِلَيْهِ قَدْ أَشَارَا  
 لِأَنَّهُ قَدْ صَارَ أَمْرًا بِمَا  
 قُلْتُ وَعِنْدِي فِيهِ غَيْرُ مَا ذُكِرَ  
 فَأَمْرُهُ يُسْقِطُ حَقَّهُ وَإِنْ  
 كَمِثْلِ مَا يُسْقِطُ حَقَّ الْفَاجِرَةِ

(١) أي: كعب بن عجرة. اهـ. (المصنف)

(٢) ينشله: يرفعه، ويعقص: يصفه ويفتله. (أبو إسحاق)

إِبَاحَةُ الْفَرْجِ حَرَامٌ وَسَقَطُ  
 وَلَيْسَ لِلْمَرْأَةِ لِحْيَةٌ فَمَنْ  
 وَحَلَقَهَا لَهَا يَجُوزُ فاعْلَمَنَّ  
 وَأَنَّهَا تُمْنَعُ أَنْ تَشَبَّهَا  
 كَرَاهَةَ التَّحْرِيمِ حَيْثُ وَرَدَا  
 وَلِحْيَةُ الْخُنْثَى كَلِحْيَةِ الرَّجُلِ  
 وَقِيلَ مَنْ كَانَ كَثِيرَ الشَّعْرِ  
 فَإِنَّهُ يُؤَمَّرُ بِالتَّطْهِيرِ  
 وَلَيْسَ ذَاكَ وَاجِبًا وَإِنَّمَا  
 وَتَحْلِقُ الْمَرْأَةُ سَاعِدَيْهَا  
 مَنْ شَابَ فِي الْإِسْلَامِ كَانَ الشَّيْبُ  
 وَهُوَ وَقَارٌ أَكْرَمُ الْوَقَارَا  
 لَا يَنْبَغِي أَنْ يُسْتَرْنَ بِالْحِنَّا  
 وَسِئْرُهُ إِنْ كَانَ بِالسَّوَادِ  
 وَقِيلَ لَا بَأْسَ عَلَى مَنْ حَتَّى  
 بِذَلِكَ الصِّدَاقُ عَنْهُ حِينَ قَطُّ<sup>(١)</sup>  
 أَزَالَ لِحْيَةَ النِّسَاءِ لَا يَغْرَمَنَّ  
 إِذْ بِالرِّجَالِ فِي الْبَقَا تَشْتَبِهَنَّ  
 وَنَزَعُ شَعْرٍ وَجْهَهَا قَدْ كُرِّهًا  
 نَصُّ بِهِ عَنِ النَّبِيِّ مُسْنَدًا  
 يُمْنَعُ حَلْقُ شَعْرِهَا وَإِنْ يَطْلُ  
 فِي ظَهْرِهِ وَبَطْنِهِ وَالصِّدْرِ  
 مِنَ الْقَلِيلِ وَمِنَ الْكَثِيرِ  
 يَكُونُ لِلتَّطْهِيرِ مِنْهُ سُلْمًا  
 بِنُورَةٍ وَالشَّعْرَ مِنْ سَاقَيْهَا  
 نُورًا لَهُ يَوْمَ الْجَزَا لَا عَيْبُ<sup>(٢)</sup>  
 إِنْ حَلَّ وَجْهَ الْمَرْءِ مِنْهُ نَارًا  
 وَلَا بِغَيْرِهِ يُسْتَرْنَا  
 لِشُبْهَةِ الشَّبَابِ حُرْمٌ بَادِي  
 لِحْيَتِهِ وَرَأْسُهُ الْمُكْنَى<sup>(٣)</sup>

(١) قوله: «قَطُّ»، أي: أمضى في فعله اهـ. (المصنف)

(٢) قوله: «لَا عَيْبُ» خبر لمبتدأ مقدر، أي: لا هو عيبٌ.

(٣) قوله: «الْمُكْنَى» أي: المُسْتَر.



وَإِنَّمَا يُكْرَهُ فِي الْيَدَيْنِ  
وَإِنْ يَكُنْ فِي بَاطِنِ الْأَقْدَامِ  
وَقَلَّمَ الْأَظْفَارَ طُرًّا تُصَبِّ  
لِأَنَّهَا تَجْمَعُ لِلْجَنَابَةِ  
يَبْدَأُ بِالْيُمْنَى مِنَ الْمُسَبِّحَةِ<sup>(١)</sup>  
وُسْطَى فَبُنْصُرٍ يَلِيهَا الْخُنْصُرُ  
وَفِي الْيَسَارِ قَدَمَنَّ الْوُسْطَى  
وَبُنْصُرًا مِنْ بَعْدِ ثُمَّ يَخْتِمُ  
ثُمَّ السَّوَاكُ طَهْرَةَ الْأَسْنَانِ  
يُشَدُّ اللَّثَّةَ يَنْفِي الْبَلْغَمَا  
حَتَّى عَلَيْهِ الْمُصْطَفَى لِمَا عَلِمَ  
وَمَنْ يَكُنْ قَدْ تَرَكَ السَّوَاكَا  
وَفِي السَّوَاكِ دَاخِلَ الْحَمَامِ  
مِنْ سُنَنِ الْفِطْرَةِ الْإِسْتِنْبَاجَا وَقَدْ

مِنَ الرَّجَالِ قِيلَ وَالرَّجُلَيْنِ  
فَجَائِزٌ لِلنَّفْعِ لِأَنَّامِ  
بِذَلِكَ التَّقْلِيمِ سُنَّةَ النَّبِيِّ  
وَسَائِرِ الْأَشْيَاءِ الْمُسْتَرَابَةِ  
وَبَعْدَهَا الْإِبْهَامُ حَيْثُ الْمَضْلَحَةُ  
وَقِيلَ ذَا عَنِ النَّبِيِّ يُذَكَّرُ  
سَبَابَةَ إِبْهَامَهَا لَا تَخْطَا  
بِخُنْصُرٍ وَاللَّهُ رَبِّي أَعْلَمُ  
وَإِنَّهُ مَفْصَحَةُ اللَّسَانِ  
يُحَدِّدُ الْإِبْصَارَ<sup>(٢)</sup> أَيْضًا فَاعْلَمَا  
مِنْ نَفْعِهِ وَأَجْرِهِ لِلْمُحْتَرَمِ<sup>(٣)</sup>  
دِيَانَةً<sup>(٤)</sup> لَا يُتَوَلَّى ذَاكَ  
يُورِثُ بَخْرَ الْفَمِ فِي الْأَنَامِ  
مَضَى بِبَابِهِ الَّذِي مِنْهُ يُعَدُّ

(١) قوله: «الْمُسَبِّحَةُ»: هي الأصبع التي تلي الإبهام سميت بذلك لأنها يشار بها في التسبيح.

(٢) قوله: «يُحَدِّدُ الْإِبْصَارَ»، أي: يُحَدِّدُهَا بِمَعْنَى يَقْوِيهَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَبَصَّرْنَاكَ الْيَوْمَ حَدِيدًا﴾ [ق: ٢٢].

(٣) للمحترم: أي: المحترم للأوامر الشرعية والسنة النبوية.

(٤) قوله: «دِيَانَةً»، أي: تركه دينًا بمعنى دانَ الله بتركه، فإنه ليس له ولاية، أي: محبة ونصرة عند

المسلمين لأنه دان بما فيه خلاف المسلمين؛ ونصبها على المفعول له.



وَذَاكَ فِي الطَّهْرِ مِنَ النَّجَاسَةِ      لِأَنَّهَا تَطْهِيْهَا أَسَاسُهُ\*  
 كَذَلِكَ التَّطْهِيْرُ لِلْبَرَاجِمِ<sup>(١)</sup>      مِنْهَا فَطَهَّرَهَا مِنَ الدَّسَائِمِ  
 لِأَنَّهَا مَجْمَعُ كُلِّ دَسْمٍ      تَخْصِيصُهَا بِالْغُسْلِ نَوْعُ حُكْمٍ

### بَابُ سِتْرِ الْعَوْرَةِ

وَالسِّتْرُ لِلْعَوْرَةِ بِالشَّرْعِ وَجَبَ      لِأَنَّهُ بِهِ الْخِطَابُ قَدْ وَجَبَ<sup>(٢)</sup>  
 وَقَالَ بِالْعَقْلِ أَنَا سٌ وَأَرَى      فِي أَوَّلِ الْقَوْلَيْنِ نُورًا ظَهَرَا  
 إِذْ لَيْسَ لِلْعَقْلِ مِنَ الْأَحْكَامِ      مَا يَقْضِي بِالْأَجْوَرِ وَالْآثَامِ  
 وَإِنَّمَا أَحْكَامُهُ تُصَوَّرُ<sup>(٣)\*\*</sup>      أَشْيَاءٌ يُشَبِّتُهَا أَوْ يُنْكَرُ  
 وَجُوبُ سِتْرِهَا عَلَى مَنْ وَصَلَا      حَدَّ الْبُلُوغِ وَهُوَ شَخْصٌ عَقْلًا  
 فَعَوْرَةُ الذُّكْرَانِ الرُّكْبَتَانِ      فَصَاعِدًا لِسُرَّةِ الْإِنْسَانِ  
 وَبَعْضُهُمْ أَخْرَجَ نَفْسَ السُّرَّةِ      وَأَدْخَلَ الرُّكْبَةَ تَحْتَ الْعَوْرَةِ  
 وَبَعْضُهُمْ رَخَّصَ فِي تَيْنِ اعْلَمَا      وَجَعَلَ الْعَوْرَةَ مَا بَيْنَهُمَا  
 فَقَوْلُهُ يَأْتُمُ مَنْ قَدْ أَظْهَرَ      إِلَى الْوَرَى رُكْبَتَهُ لَمْ يُعْذَرَ<sup>(٤)</sup>

(\*) قد يكون النصب على تقدير (يكون) وأساسه خبرها. (إسماعيل)

(١) قوله: «للبراجم»: هي العقدة التي تكون في وسط الأصابع، لأنها تجمع الوسخ والدسم والدهن.

(٢) وجب: الأولى بمعنى لزم والثانية بمعنى ثبت اهـ. (المصنف)

(٣) قوله: «تصور»، أي: تتصور فحذف إحدى التائين تخفيفاً.

(\*\*) قد يكون تصور بالبناء للفاعل والفاعل ضمير عائد إلى أحكام، وفاعل يثبتها ضمير عائد

إلى الشرع. (إسماعيل)

(٤) أي: لم يعذر.



فَهُوَ عَلَى قَوْلٍ<sup>(١)</sup> يَكُونُ فَاعْلَمَنْ  
 وَجَسَدُ الْمَرْأَةِ عَوْرَةٌ وَمَا  
 بَاطِنُ كَفَّيْهَا وَأَمَّا الظَّاهِرُ  
 إِلَّا لِمَنْ يَكُونُ مِنْهَا مَحْرَمًا<sup>(٢)</sup>  
 وَجَائِزٌ يَنْظُرُ مِنْهَا<sup>(٣)</sup> الشَّعْرَا  
 وَإِنَّمَا تَكُونُ فِي ذَا الْحَالِ  
 وَذَاكَ إِنْ كَانَ بِدُونِ شَهْوَةٍ  
 وَفَاسِقٌ<sup>(٤)</sup> أَخٌ مِنْ الرِّضَاعِ  
 إِذْ لَا يَكُونُ فَاسِقٌ<sup>(٥)</sup> ذَا مَحْرَمٍ  
 وَلَا يَجُوزُ كَشْفُهُ لِلْعَوْرَةِ  
 كَذَلِكَ الْمَرْأَةُ عِنْدَ الْبُعْلِ  
 وَصَاحِبُ التَّرْخِيصِ لَا يُؤْتَمَنُ  
 يَحِلُّ إِلَّا الْوَجْهَ وَالْكَفَّ اعْلَمَا  
 فِيهِ فِيمَا بَيْنَهُمْ تَشَاجُرٌ<sup>(٦)</sup>  
 إِظْهَارُ حَلِيَّتِهَا<sup>(٧)</sup> لَهُ لَمْ يَحْرَمَا  
 وَالظَّهَرَ وَالْبَطْنَ مَعًا وَالصَّدْرَا  
 عَوْرَتِهَا كَعَوْرَةِ الرَّجَالِ  
 فَالِاشْتِهَاءُ يَدْخُلُ تَحْتَ الْحُرْمَةِ  
 تَكُونُ عَنْهُ قِيلَ فِي امْتِنَاعِ  
 قَدْ قَشَعَ الْحُرْمَةَ بِالتَّائِمِ  
 إِلَّا مَعَ الزَّوْجَةِ وَالسُّرِّيَّةِ  
 تَكْشِفُ لَا مَعَ غَيْرِهِ مِنْ أَهْلِ

(١) قوله: «فَهُوَ عَلَى قَوْلٍ»، أي: هو مبني على قول من أدخلهما في حكم العورة، لا على قول من أخرجهما؛ أعني: الركبتين.

(٢) قوله: «تَشَاجُرٌ»: أي: اختلاف، فبعضهم قال فيه إنه عورة، وقال بعضهم غير عورة؛ وهو الأنسب لتسهيل الخطب.

(٣) قوله: «مَحْرَمًا»: أي: ممن يحرم عليه نكاحها.

(٤) قوله: «حَلِيَّتِهَا»: بفتح الحاء وإسكان اللام الصوغ المتخذ للحلية، والحُلِّيُّ بضم الحاء وكسر اللام وتشديد الياء الذهب والفضة.

(٥) قوله: «يَنْظُرُ مِنْهَا»، أي: ذو محرمة وذلك عند أمن الفتنة وعدم الشهوة.

(٦) قوله: «وفاسق»، يعني: إنه إذا كان أخوها من الرضاع فاسقًا، أي: خارجًا عن الطاعة غير مجتنب للمعاصي فعلها أن تمتنع منه كما تمتنع من الأجنبي، لهتكه الحرمة بارتكاب المعاصي والفسوق. وقشع الحرمة: هتكها فلو عبّر عنه به فقال: قد هتك، لكان أظهر فلعله أراد بالقشع المبالغة والمراد واحد.

(٧) قوله: «فاسق» هو اسم يكون وإنما جاز أن يكون اسمها مع كونه نكرة لأنه صفة لموصوف محذوف فأقامه مقامه، والنكرة الموصوفة تكون اسمًا لكان كما يجوز الابتداء بها.

ذَاكَ لِمَاهِرٍ طَيِّبٍ عُرْفَا  
 قَضَى بِحِلِّهِ اضْطِرَارُ الْحَالِ  
 تَجُوزُ إِلَّا لِاضْطِرَارٍ حَصَلَا  
 كَانَ بِهِ رَيْبٌ هُنَاكَ يُمْنَعَنْ  
 فِيهَا اخْتِلَافُ الْعُلَمَاءِ جَائِي  
 لَا فِي الْبَعِيدَاتِ مِنَ الْأَنَامِ  
 ذَلِكَ بِالضَّمِيرِ فِي الْخِطَابِ  
 فَكَانَ فِي مَعْنَاهُ خُلْفُ الْعُلَمَاءِ  
 بَعْضًا وَلَا يَلْتَزِمُونَ الْبَعْضَا  
 يَلْزِمُهُ دُونَ الَّذِي لَمْ يَعْقِلَا  
 عِنْدَ الصَّبِيِّ حَالَةَ الرَّضَاعِ  
 فَإِنْ يَكُنْ يَعْقِلُهَا فَلْتُسْتَرَا  
 لِأَنَّ فِي الصَّبِيَّانِ مَنْ قَدْ يَفْطُنُ  
 فِي ذَاكَ لَعْنٌ إِنْ يَكُنْ تَعَمَّدَا  
 وَيَلْزِمْنُهُ أَنْ يَغُضَّ الْبَصْرَا

وَجَائِزٌ لِعَلَّةٍ أَنْ تَكْشِفَا  
 مِنَ النِّسَاءِ وَمِنَ الرَّجَالِ  
 حِجَامَةُ الْمَرْأَةِ لِلْفَتَى فَلَا  
 يُبْرِي الْقَلْبَ مِنَ الرَّيْبِ فَإِنْ  
 فَلَايَةٌ<sup>(١)</sup> النِّسَاءِ لِلنِّسَاءِ  
 وَإِنَّمَا يَجُوزُ فِي الْأَرْحَامِ  
 لِأَنَّهُ قَيَّدَ فِي الْكِتَابِ  
 فَقَالَ أَوْ نِسَائِهِنَّ فَافْهَمَا  
 وَلَا يُقْبَلُ الرَّجَالُ بَعْضًا<sup>(٢)</sup> (\*)  
 وَالسُّتْرُ لِلْعَوْرَاتِ عَمَّنْ عَقَلَا  
 مِنْ هَاهُنَا لَا بَأْسَ بِالْجَمَاعِ  
 لِأَنَّهُ لَا يَعْقِلَنَّ مَا يَرَى  
 وَالْكَفُّ عَنْ هَذَا اخْتِيَاظًا حَسَنُ  
 وَنَظَرُ الْعَوْرَاتِ حَجْرٌ وَرَدَا  
 وَفِي الْخَطَا لَا بَأْسَ لَوْ تَكَرَّرَا

(١) قوله: «فَلَايَةٌ» بالفاء هي إخراج القمل من الرأس، قال الشاعر:

وَمَا عَلَيَّ أَنْ تَكُونَ جَارِيَهُ تَغْسُلُ رَأْسِي وَتَكُونَ الْفَالِيَهُ

(٢) قوله: «بَعْضًا» مفعول يُقْبَلُ، وهكذا الثاني فكل من قَبِلْتَهُ فقد قبلك فهي مفاعلة؛ فلذلك نصبها

جميعًا على المفعول به. والالتزام الإمساك، أي: لا يمسك بعضهم بعضها.

(\*) وقد تكون (بعض) الثانية بالرفع على أنها بدل من (الرَّجَالِ). (إسماعيل)



بِعَظِّهِ قَدْ أَمَرَ الْكِتَابُ  
فَإِنَّمَا النَّازِرُ كَالْمَنْظُورِ  
بِعَظِّهِ يَلْتَدُّ بِالْعِبَادَةِ  
سَهْمٌ مُسَوِّمٌ<sup>(٢)</sup> يُقَالُ النَّظَرُ  
وَنَازِرٌ بِشَهْوَةٍ مَأْثُومٌ  
لَوْ كَانَ جَائِزًا بِأَصْلِ الْأَمْرِ  
وَإِنْ يَكُنْ نَظَرُهُ تَعَجُّبًا  
وَشَمُّ رِيحِ الطَّيِّبِ مِمَّنْ مَرًّا  
مَنْ عَفَّ عَنْهُ فَلَهُ صَلَاحٌ  
لَا تَنْظُرُ الْمَرْأَةُ وَجْهَ الرَّجُلِ  
وَهَكَذَا لَا يَنْظُرُ الرَّجَالُ  
وَرَحَّضُوا أَنْ يَهْجَمَ الْبِيدَارُ<sup>(٥)</sup>

وَالْحِفْظُ لِلْفَرْجِ بِهِ إِجَابٌ  
سَيَّانٍ فِي اللَّعْنِ وَفِي الْمَحْجُورِ  
إِرْسَالُهُ يَذْهَبُ بِالْحَلَاوَةِ<sup>(١)</sup>  
لِأَنَّهُ يُصِيبُ مَا قَدْ يُحْجَرُ  
لِأَنَّهُ بِالإِشْتِهَاءِ مَلُومٌ  
فَالِإِشْتِهَاءِ حَجْرٌ وَلَوْ لِصَخْرٍ<sup>(٣)</sup>  
جَوَازُهُ بِلَا تَشَهُ وَجَبَا<sup>(٤)</sup>  
مِنَ النِّسَاءِ قِيلَ لَيْسَ حِجْرًا  
تَعَفُّفًا إِذْ شَمُّهُ مُبَاحٌ  
لِغَيْرِ حَاجَةٍ إِلَيْهِ تَنْجَلِي  
وَجْهَ الْفَتَاةِ عَبَثًا يُقَالُ  
لِرَدِّ مَاءٍ وَقْتُهُ نَهَارٌ<sup>(٦)</sup>

(١) قوله: «بِالْحَلَاوَةِ»، أي: يذهبُ حلاوة الإيمان.

(٢) قوله: «مُسَوِّمٌ» أي مُصَوَّبٌ.

(٣) قوله: «وَلَوْ لِصَخْرٍ» فيه المبالغة للتنفير عن النظر شهوةً، وأنه يحرم ولو كان إلى حجر، إذا كان لمعنى الشهوة.

(٤) وجبا: أي: ثبت جوازه، أو هو من الواجب لأنه يجب على العبد النظر إلى عجائب مخلوقات الله عزَّ وجلَّ، للتدبر في حكمته والتفكر في قدرته.. «وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَطْلًا سُبْحَانَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ» [آل عمران: ١٩١].

(٥) الْبِيدَارُ: هو العامل في سقي النخيل والحرق والقيام بها، و«وقته» مبتدأ.

(٦) «نَهَارٌ» خبره.



وَكَانَ وَسْطَ الْفَلَجِ<sup>(١)</sup> النَّسَاءِ  
لِأَنَّهُ يَخْشَى ضِيَاعَ الْمَاءِ  
نَهَى عَنِ التَّضْيِيعِ لِلْأَمْوَالِ  
لَكِنْ عَلَيْهِ قَبْلَ ذَا أَنْ يُخْبِرَا  
وَكُلُّ مَا جَازَ إِلَيْهِ النَّظْرُ  
بِذَلِكَ تَدْرِي أَنَّ الْمَسَّ أَشَدُّ  
مَسُّ الْفَتَاةِ الْحُرَّةِ الْكَبِيرَةِ  
لِأَنَّ ذَاكَ عَوْرَةٌ وَالسُّتْرُ لَا  
وَمَسُّ شَعْرٍ رَأْسِهَا حَرَامٌ  
وَفِي النَّسَاءِ الْمُتَبَرِّجَاتِ<sup>(٣)</sup>  
فَعَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ الْكَبِيرِ<sup>(٤)</sup>  
قَدْ قَالَ ذَاكَ فِي نِسَاءِ تِهَامَهُ  
خَلَعْنَ الْإِحْتِرَامَ كَالِإِمَاءِ

مُنْكَشِفَاتٍ مَا بِهَا كِسَاءٌ  
وَهُوَ مِنَ الْمَالِ بِلَا مِرَاءٍ  
تَضْيِيعُهُ لَيْسَ مِنَ الْحَلَالِ  
وَأَنْ يَغُضَّ فِي الدُّخُولِ النَّظْرَا  
فَمَسُّهُ فِيهِ اخْتِلَافٌ يُذَكَّرُ  
مِنْ نَظَرٍ وَتَرْكُهُ عِنْدِي أَسَدٌ  
مِنْ فَوْقِ ثَوْبٍ عَامِدًا<sup>(٢)</sup> كَبِيرَهُ  
يُبِيحُ فِي الْعَوْرَةِ مَسًّا حَصَلًا  
وَلَيْسَ فِي تَحْرِيمِهِ كَلَامٌ  
يُوجَدُ تَرْخِيصٌ عَنِ الثَّقَاتِ  
نَظَرُهَا لَيْسَ مِنَ الْمُحْجُورِ  
قَالَ فَمَنْ رَأَى فَلَا مَلَامَهُ  
فَهُنَّ وَالِإِمَاءِ عَلَى سَوَاءٍ

(١) «الْفَلَجُ»: النهر.

(٢) قوله: «عَامِدًا» أصله عمدًا، ولكنه لم يساعده الوزن فعدل إلى اسم الفاعل لإقامة الوزن، والتقدير: إذا مسه عامدًا.

(٣) قوله: «الْمُتَبَرِّجَاتِ»، أي: اللواتي لا يستترن في بيوتهن، ولا يستترن ما حرّمه الله عليهن من ظهور زينتهن.

(٤) قوله: «الْكَبِيرِ» هو مسلم بن أبي كريمة، وأبو عبيدة الصغير هو عبد الله بن القاسم السلوتي من أهالي سلوت من وادي قريات.



قَالَ بَشِيرٌ<sup>(١)</sup> لَا لَعْمَرِي إِنْ مَا  
 وَهَكَذَا فِي فَحْلَةِ النَّسَاءِ<sup>(٢)</sup>  
 وَرَخَّصَ الْكِتَابُ لِلْقَوَاعِدِ  
 مِنْ غَيْرِ مَا تَبْرُجُ لِزِينَةِ  
 وَهِيَ الَّتِي لَمْ تَشْتَهْ أَوْ تُشْتَهَى  
 يَكُونُ مَالًا لَا كَمَنْ قَدْ حَرُمًا  
 قَدْ قِيلَ بِالْقَوْلَيْنِ فِي الْإِفْتَاءِ  
 أَنْ تَضَعَ الْجِلْبَابَ عِنْدَ الْوَاوِدِ  
 وَتَرْكُهُ أَفْضَلُ لِلْمُصُونَةِ<sup>(٣)</sup>  
 لِأَجْلِ حَالِهَا الَّذِي تَشَوَّهَا<sup>(٤)</sup>

### بَابُ اللَّبَاسِ

وَبِاللَّبَاسِ سِئْرُهَا يَكُونُ  
 قَدْ أَنْزَلَ اللَّهُ لِبَاسًا يَسْتُرُ  
 فِي الدُّنَا نَعْمَلُهَا بِالْأَيْدِي<sup>(٥)</sup>  
 وَذَلِكَ مِنْ كَرَامَةِ الْمَنَانِ  
 أَوْ إِنْ مَا خَدَمْتَهُمْ تَطُوفُ  
 وَعَلَّ ذَاكَ كُلُّهُ قَدْ يَقَعُ  
 بِذَاكَ لَا تُدْرِكُهَا الْعُيُونُ  
 سَوْءَتَنَا لَهُ تَعَالَى نَشْكُرُ  
 وَكِسْوَةَ الْجَنَّةِ مِنْ ذِي الْأَيْدِي  
 يَرُونَهَا مِنْهُمْ عَلَى الْأَبْدَانِ  
 بِهَا عَلَيْهِمْ هَكَذَا مَوْصُوفُ  
 عَلَى اخْتِلَافِ رُتَبٍ تُوزَعُ

(١) قوله: «قَالَ بَشِيرٌ لَا لَعْمَرِي... إلخ»، يعني: أن الشيخ يشير قال: لا تكون حرمة الحرمة كحرمة الأمة المملوكة لأنها مال ولا تكون حرمة المال كحرمة الأحرار.

(٢) فَحْلَةُ النَّسَاءِ: هي التي تشبه بالرجال.

(٣) أي: للصيانة على حد قوله تعالى: ﴿بِأَيْدِيكُمْ أَلْمَفْتُونُ﴾ [القلم: ٦]، أي: الفتنة. اهـ. (المصنف)

(٤) قوله: «تَشَوَّهَا»، أي: قبح.

(٥) قوله: «بِاللَّبَاسِ سِئْرُهَا يَكُونُ»، الأولى جمع يد وهي العضو المعروف، والثانية بمعنى القوة وبينهما الجنس التام المتماثل.



لِأَنَّهَمْ فِيهَا عَلَى مَرَاتِبٍ وَالْقُطْنُ وَالْكَتَّانُ وَالصُّوفُ مَعًا وَإِنَّمَا يَجْتَنِبُ الرَّجَالُ مَنْ لَبَسَ الْحَرِيرَ<sup>(١)</sup> فِي الدُّنَا فَلَا مَعْنَاهُ لَا يَدْخُلُ فِي النَّعِيمِ وَمِثْلُهُ قَدْ جَاءَ فِي لِبْسِ الذَّهَبِ وَقِيلَ فِي النَّوْمِ عَلَى الْحَرِيرِ لِأَنَّ مَا النَّصُّ أَتَى فِي اللَّبْسِ وَبَعْضُهُمْ قَدْ جَعَلَ الْفِرَاشَا وَاحْتَجَّ أَنْ أَنْسَا<sup>(٢)</sup> قَدْ نَعَتَا وَجَائِزٌ أَنْ يَلْبَسَنَّ الْجَوْهَرَا<sup>(٣)</sup> وَقِيلَ يُحْبَسَنَّ مَنْ قَدْ لَبَسَا

تَفَاضُلًا لَهُمْ بِحُكْمٍ وَاجِبٍ لِبَاسُهُ لَنَا جَمِيعًا شُرْعًا إِبْرَيْسِمًا وَلِلنِّسَا حَالًا يَلْبَسُهُ غَدًا فَلَا تَبَدُّلًا وَإِنَّمَا يَكُونُ فِي الْجَحِيمِ فَهَوَ عَلَى الرَّجَالِ تَعْذِيبٌ وَجَبَ يَجُوزُ مَا فِي ذَاكَ مِنْ نَكِيرٍ لَا فِي الْفَرَاشِ عِنْدَ أَهْلِ الْحِسِّ لِبَسَا فَيَمْنَعَنَّ الْإِفْتِرَاشَا بِهِ الْحَصِيرَ فِي حَدِيثٍ ثَبَتَا وَلَوْلُوًا وَنَحْوَهُ مَا حُجِرَا ثَوْبَ الْحَرِيرِ وَالَّذِي قَدْ وُرِّسَا<sup>(٤)</sup>

(١) قوله: «مَنْ لَبَسَ الْحَرِيرَ... إلخ» فيه إشارة إلى ما روي عن النبي ﷺ: «الذهب والحري حرام على رجال أمتي حلال لنسائها، مَنْ لبسهما في الدنيا لم يلبسهما في الآخرة».

(٢) قوله: «وَاحْتَجَّ أَنْ أَنْسَا... إلى آخره» يشير بهذا إلى الحديث المشهور عن أنس بن مالك أنه قال: صنعت جدتي مليكة طعامًا فدعت إليه رسول الله ﷺ فأكل منه، ثم قال: «قوموا فلنصل لكم» قال أنس: فقمتم إلى حصير لنا قد اسودَّ من طول ما لبس... رواه الربيع بن حبيب بسنده المتصل، ورواه الترمذي وقال: حديث حسن صحيح.

(٣) قوله: «أَنْ يَلْبَسَنَّ الْجَوْهَرَا»، يعني: الرجال.

(٤) قوله: «وُرِّسَا»، أي: صبغ بالورس.



إِنَّ لَمْ يَكُنْ عُدْرٌ لَهُ فِي اللَّبْسِ  
 لِأَنَّهُ خَالَفَ فِيمَا ذَكَرَا  
 فَإِنَّهُ نَهَى عَنِ الْحَرِيرِ  
 رَأَى مُعْضَفَرًا عَلَى ابْنِ عُمَرَ  
 فَقَاسَ أَهْلُ الْعِلْمِ مَا قَدْ وُرِّسَا  
 وَصَبَّغَهُ بِصُفْرَةٍ فِيمَا رُوِيَ  
 لَعَلَّهُ لِضَرَرٍ عَرَاهُ  
 وَمَعَ ذَلِكَ فَهُوَ حَالٌ قَدْ نَدَرَ  
 وَالْحَبْسُ فِيْمَنْ كَانَ قَدْ تَعَوَّدَا  
 وَاحْذَرُ أَخِي مِنْ لِبْسَةِ مَشْهُورَةٍ<sup>(١)</sup>  
 وَاسْتَعْمَلَنَّ وَسَطَ اللَّبَاسِ  
 وَقَدْ يُقَالُ فِي الْعُرِيِّ لَوْ فَدَحَا  
 وَالْحُكْمَا تَنْطِقُ لَيْسَ الْعِرَّةُ  
 مُرُوءَةٌ الْإِنْسَانِ فِيهِ ظَاهِرَةٌ  
 وَقِيلَ تَشْمِيرُ الْقَمِيصِ عَيْبٌ  
 فَإِنَّهُ يُحْبَسُ دُونَ لِبْسِ  
 سُنَّةَ أَحْمَدٍ وَمَا قَدْ أُثِرَا  
 وَعَنْ مُعْضَفَرٍ بِلَا نَكِيرِ  
 فَقَالَ ذَا لِبَاسٍ مَنْ قَدْ كَفَرَا  
 بِهِ فَمِنْ هُنَاكَ قَالُوا حُبْسَا  
 ذَلِكَ لِمَعْنَى حَاصِلٍ قَدْ يَحْتَوِي  
 أَوْ كَانَ مَعْنَى نَحْنُ لَا نَرَاهُ  
 مِنْ ثَمَّ لَمْ يَزْوِيهِ إِلَّا ابْنُ عُمَرَ  
 ذَلِكَ لِغَيْرِ ضَرَرٍ لَهُ بَدَا  
 مَعَ الْوَرَى وَلِبْسَةِ مَحْقُورَةٍ  
 تَنْجُ بِذَلِكَ مِنْ جَمِيعِ الْبَاسِ  
 خَيْرٌ مِنَ الزِّيِّ الَّذِي قَدْ فَضَحَا  
 فِي حُسْنِ أَثْوَابِ الْفُتَى وَالْبِرَّةِ<sup>(٢)</sup>  
 فِيمَا يُقَالُ فِي الثِّيَابِ الطَّاهِرَةِ  
 فَلَا يَكُنْ فِي الْقَلْبِ مِنْكَ رَيْبٌ

(١) قوله: «مِنْ لِبْسَةِ مَشْهُورَةٍ» هي المخالفة لما يلبسه أهل بلاده، ويستنكرها كل من رآها عليه منهم، فتكون له بها شهرة في البلاد، أو هي التي تكون غالية جدًا لا يلبسها أحد غيره في بلده.

(٢) البرَّة: الثياب.



وَفُسِّرَ التَّشْمِيرُ بِالتَّقْصِيرِ  
 يَخْرُجُ عَنْ زِيِّ أَوْلِيِ الْإِسْلَامِ  
 كَذَلِكَ التَّذْيِيلُ لِإِزَارِ  
 مَا جَاوَزَ الْكَعْبَ يَكُونُ فِي لَطَى  
 وَفِي السَّرَاوِيلِ اخْتِلَافٌ قِيلاً  
 وَذَا هُوَ الْكَثِيرُ فِي الْفَتَاوِي  
 لَكِنَّ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تُطِيلَا  
 لِأَجْلِ أَنْ تَسْتُرَ ظَاهِرَ الْقَدَمِ  
 وَذَلِكَ إِجْمَاعٌ بِلَا خِلَافٍ  
 بِهِ عَنْ النَّبِيِّ يُرْوَى خَبْرٌ  
 لَا بَأْسَ بِالْغَلَائِلِ الرَّقَاقِ  
 إِنْ كَانَ مِنْهُ رُكْبَتَيْهِ سَتْرَا  
 لِأَنَّ مَا وَرَاءَ ذَا لَا يَحْرُمُ  
 وَالطَّيْلَسَانُ لِلنِّسَاءِ مَكْرُوهٌ  
 لِأَنَّ ذَاكَ مِنْ لِبَاسِ الْعَجَمِ

وَذَلِكَ أَنْ يَخْرُجَ لِلنَّكِيرِ  
 إِلَى لِبَاسِ الْكُفْرِ وَالْأَعْجَامِ  
 يُمْنَعُ لِلنَّهْيِ عَنِ الْمُخْتَارِ  
 كِنَايَةٌ بِهَا النَّبِيُّ غَلَطَا  
 مِثْلَ الْإِزَارِ فَاحْذَرِ التَّذْيِيلَا  
 وَعَيْرُهُ الْقَلِيلُ عِنْدَ الرَّاويِ  
 مِنْ لِبْسِهَا قَدَرَ ذِرَاعٍ ذَيْلَا  
 وَإِنْ تَزِدْ عَلَى الذَّرَاعِ فَلْتَلَمَّ  
 مِنْ صَحْبِنَا وَمِنْ ذَوِي الْخِلَافِ  
 وَهُوَ خِلَافٌ مَا بِهِ يُؤْتَزَرُ  
 لِمَنْ بِهِ الْمِئْزَرُ<sup>(١)</sup> بِاتِّفَاقٍ  
 وَهَكَذَا سُرَّتُهُ لَمْ تُنْظَرَا  
 إِظْهَارُهُ عَلَى الْفَتَى لَوْ يَعْلَمُ  
 قُلْتُ وَلِلرِّجَالِ فَانْزُكُوهُ  
 (كَالْكُوتِ)<sup>(٢)</sup> فِي هَذَا الزَّمَانِ الْمُؤَلِّمِ

(١) قوله: «المئزر» هو السراويل.

(٢) قوله: «كالكوت» قلت: إن لباس الكوت أصبح اليوم من الأمور الضروريات لأن لابسسه يتقي =



عَلَيْكَ يَا أَخِي بِالْعِمَامَةِ  
وَأَنَّهَا عِزُّ الرِّجَالِ مَنْ تَرَكَ  
وَقَدْ رُوي بِأَنَّهَا لِلْعَرَبِ  
لَا شَكَّ فِيهَا أَنَّهَا وَقَارُ  
كَذَلِكَ النَّعَالُ يُؤَمَّرُنَا  
فَلَا يَزَالُ رَاكِبًا مَنْ انْتَعَلَ  
وَالْبَسَهُمَا مَعًا وَإِلَّا فَاخْلَعَا  
وَقَدَّمَ الْيُمْنَى لَدَى اللَّبْسِ وَإِنْ  
وَالْكُحْلُ وَتِرًا يَنْبَغِي وَالذُّهُنُ  
طِيبُ الرِّجَالِ قِيلَ مَا قَدْ ظَهَرَ  
وَضِدُّهُ يُقَالُ لِلنِّسَاءِ  
مَنْ شَمَّ طِيبًا وَهُوَ بِالصَّبَاحِ  
وَهَكَذَا قَدْ قِيلَ فِيمَنْ أَكَلَا

فَأَنَّهَا زِيَادَةٌ فِي الْقَامَةِ  
لِعِزِّهِ فَمَسَّلَكَ الذُّلَّ سَلَكَ  
تَاجٌ عَلَى الرَّأْسِ فَلَا تَسْتَعْجِبِ  
وَهِيَ لَهُ يَوْمَ الْجَزَا أَنْوَارُ  
بِلِبْسِهَا وَالضَّرَّ تَدْفَعُنَا  
وَهُوَ عَلَيْهَا مَاشِيًا قَدْ اسْتَقَلَّ  
مَعًا وَلَا تُفَرِّدُهُمَا لِتَتَّبَعَا  
تَنْزِعُ فَأَخْرَجَهَا لِكَيْمَا تُكْرَمَنْ  
عِبًّا وَمَا فِي ذَا الْمَقَالِ وَهَنْ  
رَيْحَتُهُ<sup>(١)</sup> وَاللَّوْنُ مِنْهُ اسْتَتَرَا  
كَالْوَرْسِ وَالْعُضْفُرِ وَالْحِنَاءِ  
لَمْ يَفْقِدِ الْعَقْلَ إِلَى الرَّوَّاحِ  
حَلْوَى وَلَا أَعْرِفُ مَا قَدْ نَقَلَا

= بها البرد ويحفظ فيها ماله، وفيما عندي أن لباسه لا يكره، ولا سيما في هذا الزمان، وأمر اللباس ليس هو من العبادات وإنما هو من العادات، إلا ما كان خاصًا بالكفار، أو بالنساء في حق الرجال، وهكذا العكس والله أعلم.

(١) قوله: «ريحته»، أي: عَرَفَهُ وراثته.

## بَابُ الْأَكْلِ وَالشُّرْبِ

وَالْأَكْلُ وَالشُّرْبُ مِنَ الْمَنَانِ لَطْفٌ بِهِ تَقْوِيَةُ الْأَبْدَانِ  
 مَنْ عَلَيْنَا رَبُّنَا تَفَضُّلاً لِكَوْنِهِ تَقْوِيَةً يُقَالُ  
 فَإِنْ تَجِدَ تَعَشَّ لَوْ بِكَفٍّ وَقَدْ مَضَى فِي سَالِفِ الْأَبْوَابِ  
 وَإِنَّمَا نَذَكُرُ فِي ذَا الْبَابِ لَوَازِمُ الْأَكْلِ لَهَا قَدْ عُدَّا  
 وَالْحَمْدُ وَالشُّكْرُ مَعَ الْإِفْرَارِ وَسُنَّ فِيهِ بِالثَّلَاثِ الْأَكْلُ<sup>(٢)</sup>  
 وَبَعْدَهُ فَيَلْعَقُ الْأَصَابِعَا لُطْفٌ بِهِ تَقْوِيَةُ الْأَبْدَانِ  
 إِذْ كَانَ ذَلِكَ فِي الْكِتَابِ نَزَلًا تَرَكَ الْعَشَا مَهْرَمَةً تُنَالُ  
 مِنْ حَشْفٍ<sup>(١)</sup> مَا أَمُرُوا بِالْكَفِّ مَا جَازَ مِنْ أَكْلٍ وَمِنْ شَرَابٍ  
 مَا كَانَ فِيهِمَا مِنَ الْأَدَابِ أَرْبَعَةٌ تَسْمِيَةٌ تُبَدَى  
 بِأَنَّ ذَلِكَ نِعْمَةٌ الْجَبَّارِ وَجَوْدَةٌ الْمَضْغِ وَذَلِكَ فَضْلٌ  
 وَلِيَحْتَمِلَ عَلَى الشَّمَالِ رَابِعَا

(١) الحشف: رديء التمر.

(٢) قوله: «وسُنَّ فيه بالثلاث... إلخ» أعلم أن آداب الأكل تجري مجرى العُرف في كل بلد. وما ورد فيها عن السُّنَّةِ فمن المستحبات، فمثلاً يوجد من الآداب الواردة في السُّنَّةِ في بلادنا المغرب؛ وفي أنحاء جزيرة العرب وغيرها من أقطار الإسلام ما جرى استعماله واعتياده؛ كالأكل باليد حتى صار كالعادة، إذا خالفها المرء كان محط انتقاد، وفي أقطار أخرى كمصر وتونس وغيرها من الأقطار الإسلامية أيضاً يُعدُّ ذلك من قبيل حطة النفس وما يزدري، لأنهم لم يعتادوا إلا الأكل بالمعاليق وما يشاكلها، ولم يكن من المروءة والعدالة أن يضع العاقل نفسه موضع الهزاء والاحتقار، بل لا يجوز هذا شرعاً، لأن التجميل واجب، وليس أجمل من التجميل بالصفات الحسنة، والآداب المرعية في كل مكان، ما لم يقصد المرء إلى مخالفة السُّنَّةِ؛ فإن ذلك يصل به إلى الكفران، والعياذ بالله تعالى فتنبه. (أبو إسحاق)



وَعِنْدَهُ فَيُكْرَهُ اتِّكَاهُ  
لِأَنَّهُ مِنْ عَمَلِ الْجَبَابِرَةِ  
وَقِيلَ مِنْ بَعْدِ الْغَدَا تَمَدَّدُوا  
وَالْمَكْرَمَاتُ الْأَكْلُ مِنْ قُدَامِهِ (١)  
وَالِالْتِفَاتَ لِلْجَلِيسِ يُقْصِرُ (٢)  
فَصَغَّرِ اللَّقْمَةَ حِينَ تَأْكُلُ  
وَالْأَكْلُ بِالْيَمِينِ لَا تَنْسَاهُ  
وَالنَّفْخُ فِي الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ  
وَفِي الرُّقِيِّ (٣) وَالنَّفْخُ فِي الصَّلَاةِ  
وَيُسْتَحَبُّ الْعُسْلُ قَبْلَهُ لِمَا  
وَبَعْدَهُ قَدْ قِيلَ يَنْفِي الْفَقْرَا  
وَلَمَّمٌ قِيلَ هُوَ الْجُنُونُ  
خَيْرُ الطَّعَامِ مَا التَّقَتْ عَلَيْهِ  
رُوي لَنَا أَنَّ أَنْاسًا التَّجَوَّأُوا

إِنْ كَانَ يَتَّكِي عَلَى يُسْرَاهُ  
فَجَانِبَيْنِ فَعَلَهُمْ وَحَاذِرَهُ  
لَكِنَّكُمْ بَعْدَ الْعَشَا تَرَدَّدُوا  
وَالْغُسْلُ لِلْيَدَيْنِ مِنْ أَحْكَامِهِ  
ثُمَّ اللَّقِيمَاتِ لَهَا يُصَغَّرُ  
وَطَوَّلِ الْمَضْغَ فَذَاكَ أَجْمَلُ  
فَقَدْ نَهَى أَنْ تَأْكُلَنْ يُسْرَاهُ  
يُكْرَهُ لَيْسَ ذَا مِنْ الْأَدَابِ  
يَنْقُضُهَا بِالْعَمْدِ حِينَ يَأْتِي  
قِيلَ بَانَ ذَاكَ يَنْفِي اللَّمَمَا (٤)  
وَاطْبُ عَلَيْهَا وَاتَّخِذْهَا ذُخْرًا  
وَقِيلَ بَلْ صَغَائِرٌ تَكُونُ  
أَيْدِي الْوَرَى وَاجْتَمَعُوا إِلَيْهِ  
إِلَى النَّبِيِّ جُوعًا إِلَيْهِ قَدْ شَكَّوْا

(١) قوله: «مِنْ قُدَامِهِ»، أي: من أمامه.

(٢) قوله: «يُقْصِرُ»، أي: لا يكثر النظر والالفتات إلى الذي يأكل معه لئلا يُخْجَلُهُ.

(٣) قوله: «وَفِي الرُّقِيِّ» جمع رقية وهي ما يرقى به من القرآن، أو شيء من أسماء الله تعالى، ومعناه: أن النفخ في الرقي مكروه، كما يكره في الطعام، وأما في الصلاة فيحرم على العمد.

(٤) قوله: «اللَّمَم» المراد باللمم هنا الجنون.



قَالَ لَهُمْ عَلَى الطَّعَامِ اجْتَمِعُوا  
لَا تُسْرِفُوا فِي الْأَكْلِ وَالشَّرَابِ  
وَقَدْ نَهَى الرَّسُولُ أَيْضًا عَنْهُ  
بُطُونَكُمْ لَا تَجْعَلُوهَا أَوْعِيَهُ  
وَقَدْ رُوِيَ فِيمَا أَتَى فِي الْبِطْنَةِ  
أَضْرَّ مَا فِي بَدَنِ الْإِنْسَانِ  
لَوْ سُئِلَ الْأَمْوَاتُ قَالُوا كُلُّهُمْ  
وَإِنَّمَا الْإِسْرَافُ مَا قَدْ زَادَا  
أَتَدْرِي أَنْتَ مَا يُكْنَى<sup>(٣)</sup> الشَّبَعُ  
يُمِيتُ قَلْبَهُ فَتَقْوَى شَهْوَتُهُ  
وَالْأَكْلُ فِي السُّوقِ دِنَاءَةٌ وَلَا  
وَذَاكَ أَنْ يَكُونَ فِي حَانُوتٍ  
إِذِ الْمُرَادُ الْإِسْتِتَارُ فَحَصَلَ  
مِنَ الْجَفَا أَنْ يَأْكَلَ الْإِنْسَانُ

فَفَعَلُوا لِأَمْرِهِ وَشَبِعُوا  
فَعَنَّهُ جَاءَ النَّهْيُ فِي الْكِتَابِ  
وَمَا نَهَاكَ عَنْهُ فَاحْذَرْنَاهُ  
خَوْفًا عَلَيَّهَا أَنْ تَسِيلَ أَوْدِيَهُ  
بَأَنَّهَا تُذْهِبُ مِنْهُ الْفِطْنَةَ  
بَشْمَتُهُ<sup>(١)</sup> فَاحْذَرِ عَلَى الْأَبْدَانِ  
مِنْ بَشْمَةِ الْبُطُونِ كَانَ قَتْلُهُمْ<sup>(٢)</sup>  
عَنْ شَبِعٍ فَحَازِرِ اازْدِيَادَا  
يُكْنَى أَبَا الْكُفْرِ عَلَيْهِ اجْتَمَعُوا  
فَتَبَطَّرُ النَّفْسُ فَتَنُمُو<sup>(٤)</sup> غَفْلَتَهُ  
بَأْسَ بِهِ فِي سَاتِرٍ إِنْ حَصَلَا  
فَإِنَّهُ يَكُونُ كَالْبَيْوتِ  
إِنْ كَانَ فِي الْحَانُوتِ عَنْهُمْ قَدْ دَخَلَ  
مَعَ ضَيْفِهِ إِنْ حَصَلَ الْإِمْكَانُ

(١) البشمة: هي التخمعة. اهـ. (المصنف)

(٢) قوله: «قتلهم»، أي: موتهم.

(٣) قوله: «يُكْنَى» بالتخفيف، أي: يَكْنَى بالتشديد، والكنية ما كان بأبٍ وأمٍّ نحو: أبو الفضل وأم الحارث.

(٤) قوله: «فتنموا»، أي: تزيد من النماء، وهو الزيادة.



إِلَّا إِذَا كَانَ الَّذِي قَدْ ضَيَّفَا<sup>(١)</sup> وَمِنْ الْمُلُوكِ وَالرِّجَالِ الشُّرْفَا  
وَكَانَ مِنْهُ صَاحِبُ الطَّعَامِ أَذْنَى فَلَا بَأْسَ بِذِي الْمَقَامِ  
لِأَنَّما الضَّيْفُ هُنَا لَا يَخْجَلُ وَغَيْرُهُ قَدْ يَسْتَحِي إِذْ يَأْكُلُ  
وَصَاحِبُ الْمَنْزِلِ<sup>(٢)</sup> لِلْخِدْمَةِ لَا لغيرِهَا يَأْكُلُ حِينَ أَكَلَا  
وَلَا تُنَاولُ بَعْضَ مَنْ أَضَفْتَا وَتَتْرِكُ الْبُغْضَ إِذَا قَدَرْتَا  
وَلَا تُتَاجِي بَعْضَهُمْ عَنْ بَعْضٍ فَإِنَّهُ مِنْ الْجَفَا وَالْبُغْضِ  
وَصَاحِبُ الْمَنْزِلِ يَخْدُمُنَا<sup>(٣)</sup> وَالْعَكْسُ فَيُكْرَهُنَا  
لَا تَشْرَبَنَّ مِنْ عُرْوَةِ الْكُوزِ وَلَا مِنْ ثُلْمَةٍ فِي قَدَحٍ تَخْلَخَلَا  
فَإِنَّهُ يَقْعُدُ شَيْطَانٌ بِهِ<sup>(٤)</sup> فَيَرِصُدُ الْإِنْسَانَ عِنْدَ شُرْبِهِ  
قَدْ قِيلَ لَوْ سَمَى فَلَا يَنْفَعُهُ لِأَجْلِ هَذَا الْحَالِ لَا يَمْنَعُهُ  
وَلَا تَنْفَسَ فِي الْإِنَّا لَكِنْ أَبِنْ عَنكَ الْإِنَّا وَبَعْدَ ذَا تَنْفَسَنَّ  
وَمَضُّكَ الْمَاءَ فَيَسْتَحَبُّ وَإِنَّمَا يُكْرَهُ فِيهِ الْعَبُّ

(١) قوله: «ضَيَّفَا»، أي: إلا أن يكون الذي ضيِّفه مَلِكًا أو أميرًا ويصح بناؤه على المفعول.

(٢) قوله: «وصاحب المنزل.... الخ»، يعني: أن من حق من كان مستأجرًا في المنزل لخدمة أهل المنزل أو لخدمة الضيفان أن يأكل من بعد أكل الضيف إذا كان مجعولًا للخدمة لا لغيرها.

(٣) قوله: «يَخْدُمُنَا»، يعني: أن صاحب المنزل أحق بخدمة ضيفه وأن خدمة الضيف لصاحب المنزل مما يكره، لأنها ليست من المروءة، ولا من مكارم الرجال، إلا أن يكون الضيف من خواص صاحب المنزل ودونه في الرتبة.

(٤) قوله: «فَإِنَّهُ يَقْعُدُ شَيْطَانٌ بِهِ» قلت: إن هذا ومثله إنما هو كناية عن ارتكاب الأمور المكروهة التي يعد فعلها وارتكابها من طاعة الشيطان، ولا يلزم من ذلك أن يكون المراد حقيقة القعود قال الله تعالى في ضد ذلك: ﴿فَأَيْنَمَا تُولُوْا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٥].

فَعَبُّهُ يُورِثُ ضَيْقَ النَّفْسِ وَالشُّرْبُ قَائِمًا يُكْرَهُنَّ  
 وَالشُّرْبُ مِنْ فَمِ السَّقَا مَكْرُوهٌ فَصَبُّهُ إِنْ شِئْتَ فِي إِنْاءٍ  
 وَالصُّفْرُ وَالزُّجَاجُ وَالنُّحَاسُ لَكِنْ لِأَجْلِ الطَّبِّ يُكْرَهُنَّ  
 وَأَطْيَبُ الشَّرَابِ بَلْ أَهْنَاهُ وَقَدْ نُهِيَ عَنْ ذَلِكَ فِي اللُّجَيْنِ  
 وَذَا مَحْرَمٌ بِلَا خِلَافٍ مَنْ يَشْرَبُنْ فِيهِ يُجْزَرْنَا<sup>(٢)</sup>  
 جَاءَ عَنِ الْمُخْتَارِ هَذَا الْمَعْنَى وَالْأَكْلُ مِثْلُهُ وَفِيهِ خَبْرٌ  
 فَالْأَكْلُ وَالشُّرْبُ عَلَى سَوَاءٍ فَقَوْلُ مَنْ قَالَ بِحِلِّ الْأَكْلِ  
 بَلِ التَّائِي نَفْسُهُ مَمْنُوعٌ وَذَلِكَ مِنْ أَشَقِّ دَاءِ الْأَنْفُسِ  
 جَانِبُهُ إِلَّا لِاضْطِرَارٍ عَنَّا لِحَالَةِ الْإِشْفَاقِ فَاتْرُكُوهُ  
 أَوْ كَفِّكَ الدَّفِيعُ ضِرَّ الدَّاءِ فَلَيْسَ فِي الشُّرْبِ بِهِنَّ بَأْسٌ  
 شُرْبُ النُّحَاسِ فَافْهَمَنَّ الْمَعْنَى فِي الطِّينِ إِنْ أَمْكَنَّا إِنْاءَهُ<sup>(١)</sup>  
 وَالدَّهَبِ الْمَعْرُوفِ بِاسْمِ الْعَيْنِ لِأَنَّهُ مِنْ صِفَةِ الْإِسْرَافِ  
 نَارَ جَهَنَّمَ بِهِ اعْلَمْنَا وَذَلِكَ بِالتَّغْلِيظِ يُشْعِرُنَا  
 أَيْضًا فَلَا يَسُوعُ فِيهِ النَّظَرُ مُحْرَمٌ فِي ذَلِكَ الْإِنْاءِ  
 فِيهِ أَرَاهُ دَاخِلًا فِي الْبُطْلِ لِأَنَّ مَا ذَلِكُمْ تَضْيِعُ

(١) قوله: «إِنْ أَمْكَنَّا»، أي: حضرنا إِنْاء الطين.

(٢) يجرجرنا: أي: يصبن، وهذا عقد حديث عن رسول الله ﷺ: «من أكل أو شرب في إِنْاء من ذهب أو فضة فكأنما يجرجر في جوفه نار جهنم» رواه الربيع وغيره.



إِذْ جَعَلَ اللَّهُ اللَّجِينَ وَالذَّهَبَ  
 نَدْفَعُهُنَّ فِي حَوَائِجِ الدُّنَا  
 وَجَعَلَهُ آيَةً خِلَافَ مَا  
 وَذِي الدُّنَا جَنَّةٌ مَنْ قَدْ جَهَلَا  
 وَاللَّهُ قَدْ أَرَادَ أَنْ يُعَذِّبَا  
 فَلَا تَكُنْ مِمَّنْ إِلَيْهِ عُجِّلَا  
 فَكُلُّ مَا فِيهَا غُرُورٌ بَاطِلٌ  
 وَسِيْلَةٌ لَنَا لِنَقْضِي الْأَرْبَ  
 وَفِي حَوَائِجِ لَنَا بَعْدَ الْفَنَا  
 قَدْ شَرَعَ اللَّهُ وَمَا قَدْ حَكَمَا  
 وَزُخْرُفُ الدُّنْيَا لَهُ قَدْ عُجِّلَا  
 بِهِ<sup>(١)</sup> فَتَى لَمْ يَعْرِفِ الْمُتَقَلِّبَا  
 لَذَاتُهُ وَحُرْمِ الْمُؤَجَّلَا  
 وَهُوَ لَعْمَرِي عَنْ قَرِيبٍ زَائِلٌ

### بَابُ الطَّبِّ

مَنْ أَنْزَلَ الدَّاءَ عَلَى الْأَجْسَامِ  
 وَكُلُّ دَاءٍ فَلَهُ دَوَاءٌ  
 فَإِنَّمَا إِلَهُ قَدْ قَضَاهُ  
 وَيَلْزَمُ الْمَرِيضَ أَنْ يَجْتَنِبَا  
 لَا سِيِّمًا إِنْ خَالَفَ الطَّبِيعَةَ  
 وَأَنَّهُ يَلْزَمُهُ تَحَرِّي  
 وَالْمَرءُ نَاطِرٌ لِنَفْسِهِ فَمَا  
 فَمَعْدَةُ الْإِنْسَانِ بَيْتُ الدَّاءِ  
 قَدْ أَنْزَلَ الدَّوَاءَ لِلْأَنَامِ  
 إِلَّا الْمَمَاتَ وَهُوَ الْفَنَاءُ  
 وَلَا يُرَدُّ إِنْ أَتَى قَضَاهُ  
 مَا خَافَ ضُرَّهُ إِذَا مَا رَكِبَا  
 لِأَنَّ فِي الْأَكْلِ لَهُ تَضْيِيعَهُ  
 صَلاَحِهِ وَقَتَ الشِّتَا وَالْحَرِّ  
 يَرَاهُ ضُرًّا فَعَلَيْهِ حَرْمَا  
 رَأْسُ الدَّوَا التِّزَامُ الْإِحْتِمَاءُ

(١) قوله: «به»، أي: بزخرف الدنيا.



وَمَنْ أَمَاتَ يَا أَخِي شَهْوَتَهُ  
 وَكُلَّ جِسْمٍ فَأَعْطِهِ<sup>(١)</sup> مَا اعْتَادَا  
 قَدْ قِيلَ فِي الْأَمْثَالِ إِنَّ الْعَادَةَ  
 وَالْتُّخْمَاتِ<sup>(٢)</sup> دَاوُّهَا مَوْجُودُ  
 وَالصَّدَقَاتِ لِلْفَتَى دَوَاءُ  
 قَالَ النَّبِيُّ عَالِجُوا مَرْضَاكُمْ  
 وَأَبْرِدُوا<sup>(٣)</sup> حَرَارَةَ الْحُمَى بِمَا  
 وَقِيلَ حُمَى سَاعَةٍ تُكْفَرُ  
 وَقِيلَ تَكْفِيرُ ذُنُوبِ سَنَةٍ  
 وَجَائِزُ إِنْ أَخْبَرَ الْعَلِيلُ  
 إِنْ لَمْ يُرِدْ شِكَايَةَ وَإِنَّمَا  
 وَالْفَضْلُ أَنْ يَسْتُرَهُ إِنْ قَدَرَا  
 وَقِيلَ مَنْ عَادَ مَرِيضًا نَزَلَا  
 وَقَالَ مَوْلَاهُ لَهُ قَدْ طَبَبْنَا  
 فَمَوْتُهَا أَحْيَا بِهِ مُرُوتَهُ  
 فَعَادَةُ الْأَجْسَامِ أَمْرٌ زَادَا  
 طَبِيعَةٌ يَلْقَى بِهَا مُرَادَهُ  
 لَكِنَّمَا دَوَاؤُهَا مَفْقُودُ  
 بِدَفْعِهَا يَنْدَفِعُ الْبَلَاءُ  
 بِالصَّدَقَاتِ هَكَذَا أَوْصَاكُمْ  
 فَإِنَّهَا تَفُوحُ مِنْ جَهَنَّمَ  
 ذُنُوبَ شَهْرٍ ذَاكَ حِينَ يَصْبِرُ  
 حُمَاءُ يَوْمٍ قَدْ أَتَى أَوْ لَيْلَةٍ  
 أَنْ قَدْ عَنَاهُ مَرَضٌ ثَقِيلُ  
 أَرَادَ مَعْنَى جَازٍ أَوْ مَا لَزِمَا  
 إِنْ لَمْ يَخْفَ مِنْ سِتْرِ ذَاكَ ضَرَرَا  
 فِي غُرْفِ الْجَنَّةِ حِينَ انْتَقَلَا  
 وَطَابَ مَمْشَاكَ وَمَا قَصَدْتَا

(١) قوله: «فَاعْطِهِ» بإسقاط حركة ألف الفعل لأجل إقامة الوزن، وهذا جائز في الشعر كما في قوله:

أَلَا ابْلِغْ قَضَاعَةَ إِنْ جِئْتَهُمْ      وَخُصَّ سَرَاةَ بَيْتِي سَاعِدَهُ

(٢) التُّخْمَات: جمع تخمة وهي استئصال الطعام في البطن، وعدم استمرائه، ومن التخممة ينشأ أو هو التخممة. (أبو إسحاق)

(٣) قوله: «وَأَبْرِدُوا» قلت: هذا لا يتفق إلا في البلاد الحارة نحو جزيرة العرب وما مائلها، ولا

يناسب إلا الجسم القوي في غير فصل الشتاء، اللهم إلا إذا كان في امتثال أمر النبي ﷺ خاصة تخالف أو هام غيره من الناس، كما في حديث أمره أن يسقي المبطون العسل.



## بَابُ الرِّزْقِ

وَقِيلَ مِنْ خَالِقِنَا الْمَعُونَةَ  
 وَقَدْ رُوي خَزَائِنُ الْأَرْزَاقِ  
 مَا آدَخَرَ الْإِنْسَانَ مِنْ دُنْيَاهُ  
 وَكُلُّ مَا عَنْهُ تَعَانَا اللَّهُ (١)  
 وَهُوَ مُقَدَّرٌ مِنَ الْوَهَّابِ  
 فَالْإِرْتِ يُأْتِي دُونَ كَسْبِ وَالْهَبَةِ  
 فَمَنْ غَدَا يَظُنُّ إِنْ لَمْ يَعْمَلِ  
 فَإِنَّهُ قَدْ ظَنَّ مَا لَا يَسَعُ  
 وَالرِّزْقُ مَقْسُومٌ عَلَى الْجَمِيعِ  
 كُلُّ يَنَالُ مَالَهُ قَدْ قُدِّرَا  
 وَاعْلَمْ بَأَنَّ الرِّزْقَ بِالتَّقْدِيرِ  
 وَلَمْ يَكُنْ ذَلِكَ بِالْأَسْبَابِ  
 لِقَوْلِهِ وَفِي السَّمَاءِ رِزْقُكُمْ  
 لَا يَسْتَطِيعُ أَحَدٌ أَنْ يَهْرُبَا  
 وَأَنَّهُ يُدْرِكُهُ كَمَا لَمْ يَسْأَلِ  
 نَازِلَةٌ بِقَدْرِ الْمَوْؤُونَةِ  
 مَكْنُونَةٌ فِي سَعَةِ الْأَخْلَاقِ  
 لِدَهْرِهِ سَأَلَهُ إِيَّاهُ  
 لَا شَكَّ يَرْزُقَنَّهُ سِوَاهُ  
 بِالْكَسْبِ أَوْ بِغَيْرِ الْإِكْتِسَابِ  
 كَذَا الْوَصَايَا لَمْ تَكُنْ مُكْتَسَبَةً  
 لَمْ تَأْتِهِ أَرْزَاقُهُ عَنْ كَمَلٍ (\*)  
 وَالْخَلْقُ عَنْ أَرْزَاقِهِمْ لَمْ يُمْنَعُوا  
 مِنْ كَافِرٍ وَمُسْلِمٍ مُطِيعٍ  
 مِنْ رِزْقِهِ سُبْحَانَهُ مَنْ قَدَّرَا  
 مِنَ الْإِلَهِ لَيْسَ بِالتَّدْبِيرِ  
 بَلْ إِنَّهُ أَمْرٌ مِنَ الْوَهَّابِ  
 وَإِنَّهُ حَقٌّ كَمَا لَمْ نُنْطَقِكُمْ  
 مِنْ رِزْقِهِ حِينَ لَهُ قَدْ طَلَبَا  
 يُدْرِكُهُ الْمَوْتُ إِذَا مَا هَجَمَا

(١) قوله: «وكل ما عنه تغاننا... إلخ»، يعني: أن كل ما فضل من رزق الإنسان عن حاجته واستغنى

عنه فهو صائر إلى غيره من الورثة، والله مبتدأ، ويرزقته سواه خبره.

(\*) لغة في كمال. (إسماعيل)

وَاللَّهُ رَبِّي قَسَمَ الْأَرْزَاقَا  
 فَالرِّزْقُ بِالْقِسْمَةِ لَا بِالْجُهْدِ  
 قُلْتُ وَهَذَا نَظْرٌ مِنْهُ إِلَى  
 وَالْكَسْبُ مَأْمُورٌ بِهِ وَهُوَ سَبَبٌ  
 مِنْ هَاهُنَا قَدْ فُرِضَ الْكَسْبُ فَمَنْ  
 فَالرِّزْقُ بِالتَّقْدِيرِ لَكِنْ قُدْرًا  
 فَالْيُسْرُ مِنْهُ قِلَّةُ الْعِيَالِ  
 فَأَحَدُ الْيُسْرَيْنِ ذَاكَ وَالْغِنَى  
 فَكُلُّ بَيْتٍ لَيْسَ فِيهِ تَمْرٌ  
 لِأَنَّهُ يُحْضَرُ لِلْمُحْتَاجِ  
 وَاللَّهُ خَيْرُ الرَّازِقِينَ يُوصَفُ  
 نَعْلَمُ أَنْ لَا رَازِقٌ سِوَاهُ  
 فَلَا يُقَالُ رَازِقُ الْحَرَامِ  
 وَقِيلَ مَنْ كَانَ لَهُ طَعَامٌ  
 إِنْ كَانَ مُهْتَمًّا بِأَنْ لَا يِرْزُقَهُ  
 وَإِنْ يَكُنْ فِي طَلَبِ الْمَعَاشِ  
 كَمِثْلِ مَا قَدْ قَسَمَ الْأَخْلَاقَا  
 قَسَمَهَا الْفَرْدُ الْمُعِيدُ الْمُبْدِي  
 أَضِلَّ الَّذِي قَدْ كَانَ رَبِّي جَعَلَا  
 إِذْ بَعْضُ رِزْقِهِ يَكُونُ مُكْتَسَبٌ  
 لَمْ يَكْتَسِبْ مُضَيِّعٌ مَا يَلْزَمَنْ  
 بَقَاؤُهُ لِلْعَبْدِ أَنْ يُدْبَّرَا  
 إِذِ الْعِيَالُ قِيلَ سُوسُ الْمَالِ  
 ثَانِيهِمَا وَالِاِقْتِصَادُ صَوْنًا<sup>(١)</sup>  
 فِي أَرْضِنَا فَالْجُوعُ فِيهِمْ يَعْرُو  
 حَالًا بِلَا طَبْخٍ وَلَا عِلَاجِ  
 فَبِالْحَرَامِ رِزْقُهُ لَا يُوصَفُ  
 لِكِنَّهَا تَقَدَّسَتْ أَسْمَاهُ  
 لَكِنْ يُقَالُ رَازِقُ الْأَنَامِ  
 يَكْفِيهِ شَهْرًا وَبِهِ اهْتِمَامٌ  
 خَالِقُهُ فَإِنَّهُ مَا أَحْمَقَهُ  
 لَا بَأْسَ إِذْ ذَلِكَ أَمْرٌ فَاشِي

(١) قوله: «صَوْنًا» بالتشديد والبناء للفاعل، وفاعله ضمير يعود إلى الاقتصاد. والمعنى: الاقتصاد  
 صون المال، أي: حفظه من الذهاب بخلاف التبذير فإنه سبب لذهاب المال. اهـ. (المصنف)



مَنْ أَظْهَرَ الْحَاجَةَ أَوْ أَبْدَاهَا  
 فَلَا يَكُونُ سَاحِطًا لِرِزْقِهِ  
 مَنْ أَلْسِ النَّعْمَةَ فَضْلًا يُكْثِرُ  
 وَهَكَذَا قَدْ قِيلَ مَنْ أَهَمَّا  
 وَمَنْ عَلَيْهِ رِزْقُهُ قَدْ أَبْطَأَ  
 وَقِيلَ خَيْرُ الْمُؤْمِنِينَ الْقَانِعُ  
 وَإِنْ أَرَدْتَ أَنْ تَعَزَّ فَاقْنَعِ  
 وَقَدْ يُقَالُ أَفْضَلُ الْبِضَاعَةِ  
 وَمَنْ يَكُنْ أَعْطَاهُ رَبِّي رِزْقًا  
 يَحْفَظُهُ وَلَا يُضَيِّعُنَا  
 فَلَا يَجُوزُ لِفَتَى أَنْ يَتْرُكَهَا<sup>(٤)</sup>  
 عَنْ هَاشِمٍ<sup>(٥)</sup> لَا تُطْعِمِ الْحَمِيرَ  
 إِلَى الْوَرَى لَمْ يَسْتَطِعْ إِخْفَاهَا  
 إِنْ لَمْ تَكُنْ شِكَايَةً لِخَلْقِهِ<sup>(١)</sup>  
 حَمْدًا وَمَنْ بُلِيَ بِفَقْرٍ يَصْبِرُ  
 يَسْتَغْفِرُ الرَّحْمَنَ يُكْفَى الْهَمَّ  
 يُحَوِّقِلَنَّ<sup>(٢)</sup> دَائِمًا فَيُعْطَى  
 وَشَرُّهُمْ فِيمَا يُقَالُ الطَّامِعُ  
 وَإِنْ أَرَدْتَ أَنْ تَذِلَّ فَاطْمَعِ  
 لَا شَكَّ فِيهَا أَنَّهَا الْقِنَاعَةُ  
 عَلَيْهِ أَنْ يُخْرِجَ مِنْهُ الْحَقَّ<sup>(٣)</sup>  
 لِأَنَّهَا التَّضْيِيعُ يَحْرُمُنَا  
 مَالًا لَهُ بَغْلَةٌ قَدْ أَدْرَكَ  
 حُبْرًا بَلْ أَطْعَمَنَّهُ فَقِيرًا

(١) قوله: «لخلقه»، أي: لخلق الله تعالى. والمعنى: أن إظهار الحاجة من غير سَخَطٍ لخلق الله، ولا شكاية من الله فلا بأس به - اهـ. (المصنف)

(٢) قوله: «يُحَوِّقِلَنَّ»، أي: يكثر من قول: لا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

(٣) قوله: «الحقًا»، أي: حق الزكاة والصدقة.

(٤) قوله: «أن يتركها»، أي: لا يجوز لأحد أن يهمل حصاد غلة نخيله وأشجاره ولو استغنى عنها، لأن تركها وإهمالها إضاعة للمال وإضاعته حرام.

(٥) قوله: «عن هاشم» هو الشيخ العالم الجليل هاشم ابن غيلان السَّيْجَانِي نسبة إلى بلد «سيجا» من أعمال سمائل.



وَقِيلَ بَلْ يَجُوزُ حَيْثُ كَانَا  
وَالْغُسْلُ لِلْيَدَيْنِ بِالتَّمْرِ مُنِعَ  
كَذَاكَ جَعَلَهُ لِأَجْلِ ضُرِّ  
وَلَيْسَ ذَا مِنَ الصِّيَاعِ فَادِرٍ  
وَبَذَلَهُ فِي حَقِّهِ سَخَاءً  
وَمَنْعُهُ بِخُلٍّ فَمَنْ قَدْ مَنَعَا  
عَلَى السَّخَا قَدْ حَنَّنَا الرَّسُولُ  
لَمْ يُسْأَلِ الْمُخْتَارُ شَيْئًا أَبَدًا  
وَلَمْ يُعَاتَبْ أَحَدًا قَدْ زَلَا  
فَلَا تَكُنْ مَصَادِقًا بِخِيَالَا  
وَالنَّاسُ خُلَانُ أَخِي الكَرَامَةِ  
أَمَّا البَخِيلُ فَهُوَ الذَّمِيمُ  
مَوْتُ الْفَتَى عَنِ ابْنِهِ أَهْوَنُ مِنْ  
لَمَّا رَأَيْتُ البُخْلَ يُزْرِي بِالرَّجُلِ  
غَيْرَ مُضَيِّعٍ لَهُ عِيَانَا  
لِأَنَّهُ مِنَ الصِّيَاعِ الْمُمْتَنِعِ  
فِي جَسَدٍ يُقَالُ نَوْعُ حِجْرٍ  
لِأَنَّهُ أُرِيدَ دَفْعُ الضَّرِّ  
بِهِ يَحِقُّ لِلْفَتَى الثَّنَاءُ  
يَكُونُ مَذْمُومًا لَدَى مَنْ سَمِعَا  
وَهُوَ بِهِ مُتَّصِفٌ مَأْمُولُ  
فَقَالَ لَا يُرِيدُ أَنْ لَا يَزِيدَا  
عَلَيْهِ رَبُّنَا الكَرِيمُ صَلَّى  
لَوْ مَلَكَ الأشْجَارَ وَالنَّخِيلَا  
وَكُلُّهُمْ يَسْتَمِعُوا كَلَامَهُ  
يُبْغِضُهُ الأَبْعَدُ وَالحَمِيمُ<sup>(١)</sup>  
سُؤَالُهُ البَخِيلَ شَيْئًا فَاحْذَرْنَ  
أَكْرَمْتُ نَفْسِي أَنْ يُقَالَ قَدْ بَخِلُ<sup>(٢)</sup>

وَقِيلَ بَلْ يَجُوزُ حَيْثُ كَانَا  
وَالْغُسْلُ لِلْيَدَيْنِ بِالتَّمْرِ مُنِعَ  
كَذَاكَ جَعَلَهُ لِأَجْلِ ضُرِّ  
وَلَيْسَ ذَا مِنَ الصِّيَاعِ فَادِرٍ  
وَبَذَلَهُ فِي حَقِّهِ سَخَاءً  
وَمَنْعُهُ بِخُلٍّ فَمَنْ قَدْ مَنَعَا  
عَلَى السَّخَا قَدْ حَنَّنَا الرَّسُولُ  
لَمْ يُسْأَلِ الْمُخْتَارُ شَيْئًا أَبَدًا  
وَلَمْ يُعَاتَبْ أَحَدًا قَدْ زَلَا  
فَلَا تَكُنْ مَصَادِقًا بِخِيَالَا  
وَالنَّاسُ خُلَانُ أَخِي الكَرَامَةِ  
أَمَّا البَخِيلُ فَهُوَ الذَّمِيمُ  
مَوْتُ الْفَتَى عَنِ ابْنِهِ أَهْوَنُ مِنْ  
لَمَّا رَأَيْتُ البُخْلَ يُزْرِي بِالرَّجُلِ

(١) الحميم: القريب.

(٢) هذا البيت مأخوذ من قول القائل:

فَأَكْرَمْتُ نَفْسِي أَنْ يُقَالَ بَخِيلُ

وَإِنِّي رَأَيْتُ البُخْلَ يُزْرِي بِأَهْلِهِ



## بَابُ حَقِّ الْوَالِدَيْنِ

لِلْوَالِدَيْنِ يَلْزَمَنَّ حَقُّ  
 فَقَدْ نَهَاكَ عَنْ مَقَالِ أَفٍّ  
 وَهُوَ كِنَايَةٌ تَكُونُ عَنْ أَقْلِ  
 صَاحِبَيْهَا مَا عِشْتَ بِالْمَعْرُوفِ  
 وَقُلْ إِلَهِي (\*) اِرْحَمْهُمَا كَمِثْلِ مَا  
 أَطْعَمَهُمَا مَا لَمْ يَكُنْ فِي كُفْرٍ  
 وَقَدْ مَضَى مَالَهُمَا مِنْ حَقٍّ  
 وَقِيلَ إِنَّ صِفَةَ الْعُقُوقِ  
 وَأَصْلُهُ الشَّقُّ يُقَالُ عَقًّا  
 قُلْتُ وَهَذَا الْأَصْلُ يَقْضِي إِنَّمَا  
 وَهُوَ الْأَذَى أَوْ الْجَفَا فَمَنْ جَفَا  
 وَدَعَا الْوَالِدَ فَاحْذَرُوهَا  
 وَدَعَا الْأُمَّ تَكُونُ أَسْرَعًا  
 وَمَنْ يَكُنْ قَدْ عَقَّ حَتَّى مَاتَا  
 لَكِنَّهُ يَسْتَغْفِرُ الرَّحْمَانَا  
 وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَبْرَّ خَالَتَهُ  
 وَيَحْرُمَنَّ أَذَاهُمَا وَالْعَقُّ  
 رَبُّ الْعَلَى فَسَارِعَنْ لِلْكَفِّ  
 أَذَاهُمَا فَكَيْفَ بِالْأَذَى الْأَجَلِ  
 تَنَلْ بِهِ الْفَضْلَ مِنَ الرَّؤُوفِ  
 قَدْ رَبَّيَانِي وَصَلَنْ وَأَكْرِمَا  
 فَطَاعَةُ الْإِلَهِ أَوْلَى فَادِرٍ  
 فِي مَالٍ مَنْ قَدْ رَبَّيَا بِحَقٍّ  
 مَنْعُهُمَا عَنْ سَائِرِ الْحُقُوقِ  
 ثِيَابُهُ مَتَى لَهَا قَدْ شَقًّا  
 مَعْنَى الْعُقُوقِ فِعْلٌ مَا قَدْ حُرِّمًا  
 فَبِالْعُقُوقِ وَصْفُهُ قَدْ عُرِفَا  
 أَمْضَى مِنَ السَّيْفِ يُقَدَّرُوهَا  
 إِجَابَةً فَحَازِرَنْ وَقَعَ الدُّعَا  
 وَالِدُهُ فَأَمْرُهُ قَدْ فَاتَا  
 وَيَنْدَمَنَّ فِي الَّذِي قَدْ كَانَا  
 وَعَمَّهُ لِيُضْلِحَنَّ حَالَتَهُ

(\*) بحذف الياء في قراءة (إلهي). (إسماعيل)

## بَابُ حَقِّ الرَّحِمِ

وَإِنَّ لِلْأَرْحَامِ حَقًّا وَجَبَا  
 طُوبَى لِمَنْ لَهِ أَدَى الْفَرْضَا  
 وَصِلَةُ الْأَرْحَامِ جَاءَ فِيهَا  
 لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مَنْ قَدْ قَطَعَا  
 وَهُوَ الَّذِي قَدْ يَلْتَقِي فِي النَّسَبِ  
 لِسَبْعَةِ الْأَجْدَادِ أَوْ لِخَمْسَةِ  
 مَا عَلِمُوهُمْ فَهُمْ الْأَرْحَامُ  
 فَالشَّرْكُ قَاطِعٌ حُقُوقِ الرَّحِمِ  
 وَمَا عَلَى مَنْ جَهَلَ الْأَرْحَامَا  
 وَسَامِعٌ وَالِدَهُ يَقُولُ  
 يَلْزَمُهُ أَنْ يَقْبَلَ الْمَقَالَهَ  
 وَهَكَذَا وَصِيَّةُ الْأَقْرَابِ  
 وَتَلْزَمُ النِّسَاءَ<sup>(١)</sup> إِلَّا إِنْ مَنَعَ  
 لِأَنَّ أَمْرَ الزَّوْجِ فَرَضٌ حَاضِرٌ  
 فَإِنْ نَوَى وَصَلَهُمْ بِالْقَلْبِ

(١) قوله: «وتلزم النساء»، أي: صلة الأرحام إلا إذا منعهن أزواجهن.



فَقِيلَ يُجْزِيهِ وَبَعْضُ قَالَ لَا  
يَصِلُهُمْ بِمَالِهِ وَجِسْمِهِ  
يَصِلُهُمْ فِيمَا لَهُمْ أَسْرًا  
فَفِي الْمُصَابِ يَقْصِدَنَّ التَّعْزِيَةَ  
وَصِلَةَ الْأَرْحَامِ بِالْهَدَايَا  
وَإِنَّمَا أَقْلُّهَا السَّلَامُ  
وَصِلَةَ الْمَجْنُونِ دَفْعُ الضَّرْرِ  
وَقَاطِعُ أَرْحَامِهِ إِنْ رَجَعَا  
وَقِيلَ لَا يَلْزِمُهُ أَنْ يَسْتَحِلَّ  
وَالْتُّوبُ كَافٍ فِيهِ دُونَ الْحِلِّ

يُجْزِيهِ إِلَّا إِنْ يَكُنْ قَدْ وَصَلَا  
وَخُلِقَهُ الرَّكَابِيُّ وَصَافِي حَلْمِهِ  
وَفِي الَّذِي كَانَ لَهُمْ أَضْرًا  
وَيَقْصِدَنَّ حَالَ السُّرُورِ التَّهْنِيَةَ  
أَفْضَلَهَا قَدْ قِيلَ وَالْعَطَايَا  
وَمَنْ لَهُ الْعُذْرُ فَلَا يُلَامُ  
فَإِنْ يَفْقُ<sup>(١)</sup> فَمِثْلُ بَاقِي الْبَشَرِ  
فَقِيلَ يَسْتَحِلُّ<sup>(٢)</sup> مَنْ قَدْ قَطَعَا  
إِذْ ذَاكَ حَقٌّ لِلَّيْلَةِ قَدْ نَزَلَ  
وَالْخُلْفُ فِي الْوُجُوبِ لَا فِي النَّفْلِ

### بَابُ حَقِّ الْجَارِ

وَصِلَةَ الْجِيرَانِ كَالْأَرْحَامِ  
وَحَدُّهُ<sup>(٣)</sup> قَدْ قِيلَ أَرْبَعُونَ  
وَحَدُّهُ فِي الْبَدْوِ بِاِقْتِبَاسِ

لَا زِمَةَ لِجُمْلَةِ الْأَنْامِ  
بَيْتًا كَذَا أَشْيَاخُنَا يَرُؤُونَا  
نَارِهِمْ عِنْدَ جَمِيعِ النَّاسِ

(١) قوله: «فإن يفق»، أي: من جنونه صار مثل غيره في حق الرحم.

(٢) قوله: «فقال يستحل»، أي: قيل عليه أن يطلب منه؛ أي: ممن قطعه من أرحامه الحل والرضى، وقيل، بل تجزيه التوبة.

(٣) وفي نسخة: «وحدّها».



وَلَيْسَ حَقُّ الْجَارِ أَنْ تَكْفَأَ  
 بَلْ حَقُّهُ أَنْ تَحْمِلَنُ آدَاهُ  
 وَقِيلَ مَنْ بَجَارِهِ اسْتَعَانَا  
 إِنْ اشْتَرَيْتَ طُرْفًا<sup>(١)</sup> أُسْثَرَهَا  
 وَهَكَذَا إِذَا طَبَخْتَ قِدْرًا<sup>(٢)</sup>  
 وَإِنَّهُ لَا يَسَعُ الْإِنْسَانَا  
 مِنْ نَفْعِ بَيْتِهِ بِغَيْرِ حَقٍّ  
 وَقِيلَ فِيمَنْ يَصِلَنَّ رَحِمَهُ  
 وَهَكَذَا فِيمَنْ أَجَارَ جَارَهُ<sup>(٣)</sup>  
 وَقِيلَ جَارُ السُّوءِ يُفْشِي السِّرَّ  
 إِنَّ رُكُوبَ الْبَحْرِ خَيْرٌ يُوجَدُ  
 وَمَنْ أَدَى فِيمَا يُقَالُ جَارَهُ  
 فَالْتَمِسُوا لِلْجَارِ قَبْلَ الدَّارِ  
 عَنْهُ الْأَذَى وَتَبَسُّطَ الْأَكْمَا  
 وَتَدَفَعْنَ عَنْهُ الَّذِي آدَاهُ  
 فِي جَائِزٍ يَلْزَمُ أَنْ يُعَانَا  
 وَوَجِبَ تُعْطِيهِ إِنْ تَظْهَرَهَا  
 أَنْلَهُ أَوْ فَأَخَفِ ذَاكَ سِرًّا  
 أَنْ يَمْنَعَ الْأَرْحَامَ وَالْجِيرَانَا  
 وَإِنَّمَا الْمَنْعُ لِمُسْتَحَقٍّ  
 وَصَلَّهُ الْبَارِي بِهِ وَرَحِمَهُ  
 أَعَانَهُ الْخَالِقُ أَوْ أَجَارَهُ  
 وَيَهْتِكُ السِّرَّ وَيُيَدِي السِّرَّ  
 مِنْ جَارِ سُوءٍ وَهُوَ مَنْ يُنْكَدُ  
 أَوْرَثَهُ اللَّهُ الْعَظِيمُ دَارَهُ  
 لِتَسْلَمُوا مِنْ عِشْرَةِ الْأَشْرَارِ

(١) قوله: «طُرْفًا» جمع طُرْفَةٍ كغرف في جمع غرفة، والطفرة هو كل ما يستطرف من الفواكه والمآكل.

(٢) قوله: «قِدْرًا»، أي: لحماً أو نحوه، مما له قَتَار، أي: رائحة تصل إلى الجار.

(٣) قوله: «أجار جاره»، أي: أنقذه ممن أراده بسوء وأعانته عليه.



## بَابُ السَّلَامِ وَهُوَ مِنْ حُقُوقِ الْإِسْلَامِ

حَقٌّ عَلَى الْمُسْلِمِ أَنْ يُسَلِّمَ  
 وَهُوَ تَحِيَّةٌ أَتَى الْإِسْلَامُ  
 فَلَيْسَ يُغْنِي عَنْهُ قَدْ مَسَّكَ  
 فَإِنَّهَا مُحَدَّثَةٌ وَالْخَيْرُ فِي  
 وَلَا تَقُلْ لِرَجُلٍ سَلَامٌ  
 إِنْ لَمْ يَكُنْ فِي حُكْمِهِ وَلِيًّا  
 لِأَنَّهُ يَعُمُّ الْمُؤْمِنِينَ  
 وَلَسْتُ أَذْرِي وَجْهَ هَذَا الْمَنْعِ  
 فَإِنَّهُ بِصِيغَةِ الْجَمْعِ قَصْدٌ  
 تَحِيَّةٌ لِذَلِكَ الْمُخَاطَبِ  
 فَهَوَ بِذَا التَّوْجِيهِ لِلْخِطَابِ  
 وَإِنَّمَا أُحِبُّ لَفْظَ الْجَمْعِ مِنْ  
 فَيَقْصِدُ الْمُسْلِمُ التَّسْلِيمًا  
 يُسَلِّمُ الرَّكِبُ فَافْهَمْنَا  
 كَذَلِكَ الْمَاشِي يُسَلِّمْنَا  
 عَلَى أَخِيهِ قَبْلَ أَنْ يُكَلِّمًا  
 بِهَا فَلَا يَخْلِفُهَا كَلَامٌ<sup>(١)</sup>  
 رَبِّي بِخَيْرٍ أَوْ بِنَحْوِ ذَاكَ  
 مَا قَدْ أَتَى عَنِ النَّبِيِّ الرَّئِيفِ  
 عَلَيْكَ يَا هَذَا بِهِ تُلَامٌ  
 لَكِنْ بِمِيمِ الْجَمْعِ كُنْ سَخِيًّا  
 إِنْ كَانَ مِنْهُمْ عَمَّهُ يَقِينَا  
 مَا الْفَرْقُ بَيْنَ مُفْرَدٍ وَجَمْعٍ  
 إِلَى الَّذِي خَاطَبَهُ حِينَ اعْتَقَدَ  
 صَارَتْ لَهُ بِحُكْمِ شَرْعٍ وَاجِبٍ  
 يَدْخُلُ فِي الْمَعْنَى بِلَا ارْتِيَابٍ  
 وَجْهٌ سِوَى هَذَا وَهُوَ مَا يُسْنَنُ  
 عَلَيْهِ مَعَ مَلَائِكٍ تَعْمِيمًا  
 عَلَى الَّذِي لَاقَاهُ يَمْشِينَا  
 عَلَى الَّذِي فِي الْأَرْضِ يَقْعُدْنَا

(١) قوله: «فلا يخلفها كلام»، أي: لا يعوّض عنها شيء من سائر الكلام.

وَالْأَكْثَرُونَ هُمْ يُسَلِّمُونَا  
 وَبِالسَّلَامِ يَنُمُو\* خَيْرُ بَيْتِكَ  
 وَالْعَبْدُ فِي السَّلَامِ مِثْلُ الْحُرِّ  
 إِذِ الْجَمِيعُ مُسَلِّمُونَ وَاسْتَحَبَّ  
 إِنْ أَعْرَضْتَ عَنْكَ فَلَا تَسْتَعْرِضِ  
 فَإِنَّهُ أَبْرَأُ لِلصُّدُورِ  
 وَإِنْ تَكُنْ لَمْ تُعْرِضْ فَسَلِّمَا  
 عَلَى نِسَاءِ الْمُصْطَفَى قَدْ حُجِبَا  
 إِنْ تَسَأَلُوهُنَّ مَتَاعًا فَاسْأَلُوا  
 فَهُوَ يُبِيحُ أَنْ تُكَلِّمَنَا  
 وَإِنَّ مُوسَى سَأَلَ الْبَنَاتَيْنِ  
 وَالْكُلُّ قَدْ أَبَاحَ أَنْ تُكَلِّمَا  
 وَلِلصَّحَابِيَّاتِ فِي الْمُدَاخَلَةِ  
 تَخْرُجُ لِلسُّؤَالِ بَلْ وَتَخْرُجُ

عَلَى الْأَقَلِّ الْبَعْضُ يَعْكِسُونَا<sup>(١)</sup>  
 فَسَلِّمَنْ فِيهِ وَلَوْ لِنَفْسِكََا  
 كَذَا النِّسَاءُ لِأَجْلِ مَعْنَى الْبِرِّ  
 بَعْضُهُمْ عَلَى النِّسَاءِ أَنْ يُجْتَنَّبَ<sup>(٢)</sup>  
 لَهَا وَلَكِنْ عَنْ لِقَائِهَا أَعْرَضِ  
 مِنْ حَالَةِ الْوَسْوَاسِ وَالْأُمُورِ  
 وَرَدَّ مَهْمَا سَلَّمْتَ وَاحْتَرِمَا  
 وَمِنْ وَرَائِهِ الْكَلَامُ انْتَسَبَا  
 ذَلِكَ مِنْ وَرَائِهِ فَاخْتَلَفُوا  
 وَالْعِلْمُ عَنْهُنَّ فَيُنْقَلَنَّا  
 بِنْتِي شُعَيْبِ هَاكَ حُجَّتَيْنِ  
 تِلْكَ النِّسَاءُ فَكَيْفَ أَنْ تُسَلِّمَا\*\*  
 أَيُّ اخْتِلَاطٍ لِأُمُورٍ حَاصِلَهُ  
 عِنْدَ الْقِتَالِ وَهُوَ لَا يُحْرَجُ<sup>(٣)</sup>

(١) قوله: «الْبَعْضُ» بحذف الواو للعلم بها، أي: والبعض يعكسون في ذلك، ويقولون على الأقل أن يسلم على الأكثر.

(\*) بحذف الواو في قراءة (ينمو). (إسماعيل)

(٢) قوله: «أَنْ يُجْتَنَّبَ»، أي: يجتنب عن السلام على المرأة، طلبًا للسلامة.

(\*\*) التقدير فكيف لاتباع أن تسلما. (إسماعيل)

(٣) قوله: «لَا يُحْرَجُ» بالبناء للمفعول، أي: لا يحجر، ويحتمل أن يكون الضمير راجعًا إلى النبي ﷺ، أي والنبي لا يضيق عليهن إذا خرجن للسؤال أو عند القتال.



وَيُسْتَحَبُّ الْمَنْعُ عِنْدَ الرَّيْبِ  
عَلَيْهِ خَوْفَ الْإِشْتِغَالِ فَاعْلَمْ  
حَاجَتِهِ فِي الْبَيْتِ وَالْفَضَاءِ  
عَلَى الَّذِي سَلَّمَ وَالْكَلامَ  
حَالَتَهُ يَرُدُّ ذَاكَ نَاطِقًا  
تُسَلِّمُنْ عَلَيْهِ فَافْهَمْ وَاقْبَلَا  
إِنْ لَمْ يَرِدْ خِلَافَ أَهْلِ الْعِلْمِ  
لَأَنَّه تَمَرُّدٌ لَا يَخْفَى  
حَقًّا فَلَا يَجُوزُ لِلنَّصْرَانِي  
أَصْلًا وَلَا لِكَافِرٍ كَنُودٍ<sup>(١)</sup>  
عَلَيْكَ مَا قُلْتَ وَحَازِرْ غِلَّةَ  
فَلَا يَجُوزُ يُمْنَعُ السَّلَامًا  
حَالَ الْعُكُوفِ فِيهِ وَالْإِقَامَةَ  
فَإِنْ أَبَى فَبِالسَّيَاطِ ضَرْبًا  
وَوَاحِدٌ يَكْفِي عَنِ التَّضْيِيعِ  
يَرُدُّ بَعْضُ الْحَاضِرِينَ يَسْقُطُنْ

وَذَاكَ مَعَ سَلَامَةِ الْقُلُوبِ  
مَنْ كَانَ فِي الصَّلَاةِ لَا تُسَلِّمُ  
وَلَا عَلَى مَنْ كَانَ فِي قَضَاءِ  
وَلَا يَرُدُّ الْبَائِلُ السَّلَامًا  
وَبَعْضُهُمْ قَالَ إِذَا مَا فَارَقَا  
وَهَكَذَا مَنْ كَانَ نَائِمًا فَلَا  
وَمَا عَلَى مُسَلِّمٍ مِنْ إِثْمِ  
وَإِثْمٍ مَهْمَا أَرَادَ الْخُلْفَا  
وَحَيْثُ كَانَ ذَاكَ لِلْإِيمَانِ  
كَذَاكَ لَا يَجُوزُ لِلْيَهُودِي  
وَإِنْ يُسَلِّمِ الْيَهُودِي قُلْ لَهُ  
وَمَنْ يَكُنْ بِمُنْكَرٍ أَقَامَا  
لَأَنَّه لَيْسَ لَهُ كَرَامَةٌ  
بَلْ حَقُّهُ يُرَدُّ عَمَّا رَكِبَا  
وَالرُّدُّ وَاجِبٌ عَلَى الْجَمِيعِ  
لَأَنَّه فَرَضٌ كِفَايَةٌ فَإِنْ

(١) قوله: «كَنُودٍ»، أي: جحود والمراد به هنا عابد الوثن.



وَالْخُلْفُ فِي الصَّبِيِّ <sup>(١)</sup> بَعْضُ قَالَا  
 وَلَيْسَ يَكْفِي أَنْ يَقُولَ أَهْلًا  
 لِأَنَّهُ خِلَافٌ مَا قَدْ سُنَّا  
 وَلَيْسَ يُجْزِي أَنْ يَرُدَّ سِرًّا  
 وَمَا عَلَى الرَّجَالِ وَالنِّسَاءِ  
 وَسَمَّتِ <sup>(٢)</sup> الْعَاطِسَ مَهْمَا حَمِدَا  
 وَذَاكَ حَقٌّ لِأَوْلِيِ الْإِسْلَامِ  
 يُجْزِي وَبَعْضُ قَالٍ فِيهِ لَا لَا  
 فِي رَدِّهِ أَوْ أَنْ يَقُولَ سَهْلًا  
 فَذَاكَ عَنْهُ لَيْسَ يُجْزِيْنَا  
 مِنْ غَيْرِ أَنْ يُسْمِعَ مَنْ قَدْ مَرَّ  
 رُدُّ الصَّبَاحِ بَلْ وَلَا الْمَسَاءِ  
 وَلَا تُسَمِّتُهُ إِذَا لَمْ يَحْمَدَا  
 قَاطِبَةً كَالْحَقِّ فِي السَّلَامِ

### بَابُ الْإِسْتِئْذَانِ

وَذَاكَ شَيْءٌ مِنْ حُقُوقِ الْمَنْزِلِ  
 إِنْ أَذِنُوا وَرُدَّ <sup>(٣)</sup> إِنْ لَمْ يَأْذِنُوا  
 ثَلَاثُ مَرَّاتٍ وَلَا تَزِدْ عَلَى  
 وَقِفْ عَلَى يَمِينِ ذَلِكَ الْبَابِ  
 وَلَا تَقِفْ مُقَابِلًا فَتَسْبِقَا  
 إِنْ كَانَ مَسْكُونًا فَادْخُلْ  
 لِأَنَّ الرَّاْيَ لِمَنْ قَدْ سَكَّنُوا  
 ذَاكَ وَذَا الْحَدُّ حَدِيثًا نُقِلَا  
 أَوْ جِهَةَ الشَّمَالِ لِلْأَدَابِ  
 عَيْنَاكَ فِي الْبَيْتِ الَّذِي قَدْ أُغْلِقَا

(١) قوله: «والخلف في الصبي»، أي: إذا رد السلام عن الجماعة صبي، فهل يجزي رده عنها أم لا؟ قولان، والله أعلم.

(٢) قوله: «وسمَّت»، أي: قل له يرحمك الله، وهو بالسَّين المهملة واختاره ثعلب، وقيل بالشين المعجمة، قال أبو عبيد: الشين أعلى في كلامهم وأكثر.

(٣) قوله: «ورُدَّ»، أي: ارجع.



فَإِنَّ الْإِسْتِئْذَانَ مِنْ أَجْلِ النَّظَرِ  
 هَمَّ النَّبِيِّ يَفْقَأَنَّ عَيْنَ مَنْ  
 وَقَدْ نَفَاهُ وَهُوَ الطَّرِيدُ  
 وَالْخُلْفُ فِي الْإِذْلَالِ<sup>(٢)</sup> قِيلَ تَدْخُلُ  
 وَهُوَ الصَّوَابُ إِنَّ الْإِسْتِئْذَانَ  
 فَهُوَ نَظِيرُ السِّتْرِ لِلْعَوْرَاتِ  
 وَإِنَّمَا إِبَاحَةُ الْإِذْلَالِ  
 إِذْ لَيْسَ بِاللَّيْلِ هُنَا تَعَارَفُ  
 وَدَاخِلٌ بَيْتًا بغيرِ إِذْنِ  
 وَالْمَشْيِ فَوْقَ الْبَيْتِ مِثْلُ دَاخِلِهِ  
 إِدْخَالُهُ مِنْ غَيْرِ إِذْنٍ مُحْتَجِرٌ  
 مِنْ كَوَّةٍ<sup>(١)</sup> الْبَيْتِ إِلَيْهِ يَنْظُرُنْ  
 فَحَظُّهُ عَنِ الْهُدَى بَعِيدٌ  
 بِهِ الْبُيُوتُ وَأَنَاسٌ حَظَلُوا<sup>(٣)</sup>  
 لِلَّهِ قَدْ حَمَى بِهِ الْإِنْسَانَ  
 فَهَلْ يُبَاحُ كَشْفُهَا لِآتِي  
 إِنَّ صَحَّ بِالنَّهَارِ لَا اللَّيَالِي  
 مِنْ تَمَّ يَسْتَأْذِنُ فِيهِ الطَّائِفُ<sup>(٤)</sup>  
 عَزَّرَهُ الْإِمَامُ حَقَّ الْإِذْنِ  
 فَالْإِثْمُ وَالتَّعْزِيرُ حَقُّ فَاعِلِهِ

### بَابُ السَّارِقِ

وَسَارِقٌ قَدْ قِيلَ لِلْأَمْوَالِ  
 لَهُتِكِهِ بِذَلِكَ نَفْسُ الْحُرْمَةِ  
 فِي الْبَيْتِ قَتْلُهُ مِنَ الْحَلَالِ  
 وَالْمُصْطَفَى هَمٌّ بِهِ لِنَظَرَةٍ

(١) يَفْقَأَنَّ الْكَوَّةَ: النافذة في البيت.

(٢) قوله: «وَالْخُلْفُ فِي الْإِذْلَالِ»، أي: إذا كان بينك وبين أحد من إخوانك دلالة ومصافاة فقتل لك أن تدخل عليه في بيته بدون استئذان، وقيل: لا، وهو الأصح لأنما الاستئذان من أجل النظر.

(٣) و«حَظَلُوا»: أي: منعوا.

(٤) «الطَّائِفُ» هو الخادم الذي يطوف بأهل البيت، ويتردد عليهم في قضاء حوائجهم. وفي حديث الهرة: إنها من الطَّوَّافِينَ والطَّوَّافَاتِ عليكم اهـ. (المصنف)



وَمِثْلُهُ بَلْ إِنَّهُ أَشَدُّ  
لِأَنَّهُ لِلْحُرْمَتَيْنِ انْتَهَكَا  
وَنَاقِبُ بَيْتًا فَقَطَّعُ رَاسِهِ  
إِنْ كَانَ مِنْ دَاخِلِ بَيْتِهِ ضَرَبَ  
إِنْ جَامَعَ الزَّوْجَةَ بَلْ يُحَدُّ  
فَدَمُهُ هَدْرٌ إِذَا مَا سُفِكََا  
يَجُوزُ وَهُوَ آمِنٌ مِنْ بَاسِهِ  
وَلَيْسَ يَضْرِبَتْهُ إِذَا انْقَلَبَ

### بَابُ السَّفَرِ

وَالضَّرْبُ فِي الْأَرْضِ حَلَالٌ طَيِّبٌ  
فَيَبْتَغِي فِي الضَّرْبِ فَضْلَ اللَّهِ  
وَكَرِهُوا رُكُوبَ هَذَا الْبَحْرِ  
قُلْتُ وَلَكِنْ فِي امْتِنَانِ الرَّبِّ  
بِأَنَّ ذَاكَ جَائِزٌ فِي الْإِبْتِغَا  
وَالسَّيْرِ فِي الْأَرْضِ لِأَجْلِ الْغَزْوِ  
وَإِنْ قَصَدْتَ يَا أَخِي طَرِيقًا  
وَالْمَرْءُ مَنْهِيٌّ عَنِ الْأَسْفَارِ  
لَوْ يَعْلَمُ النَّاسُ بِمَا فِي الْوَحْدَةِ  
وَإِنَّهُ قَدْ قِيلَ إِنَّ الْمَفْرَدَا  
لِتَاجِرٍ لِأَهْلِهِ يَكْتَسِبُ  
غَيْرَ مَكَاثِرٍ وَلَا مُبَاهٍ<sup>(١)</sup>  
إِنْ كَانَ مَنْ يَزْكِبُهُ لِلتَّجَرِ  
بِالْفُلْكِ فِي ابْتِغَاءِ فَضْلِ يُنْبِي  
لِلْفَضْلِ يَفْهَمَنَّه مَنْ قَدْ صَغَى  
وَالْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ فَضْلًا يَحْوِي  
فَخُذْ لَهُ مُصَاحِبًا رَفِيقًا  
مُنْفَرِدًا فِي اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ  
مَا سَارَ إِنْسَانٌ بَلِيلٍ وَحْدَهُ  
لَا شَكَّ شَيْطَانٌ إِذَا مَا انْفَرَدَا

(١) أي: غير مكاتر بالمال ولا مفاخر للرجال.



كَذَلِكَ الْإِثْنَانِ شَيْطَانَانِ  
ثَلَاثَةُ الْأَنْفُسِ رَكْبٌ إِنْ نَقَصَ  
تَشَبَّهُوا بِفِعْلِهِ فَوَصِفُوا  
وَكُلُّ مَا زَادَ مِنَ الْأَصْحَابِ  
وَيَنْبَغِي لِلْقَوْمِ أَنْ يُؤْمَرُوا  
لِأَنَّهُ بَرَكَةٌ لِكُلِّ  
وَإِلْتِفَادُ قِيلَ وَصَفَ لَوْمٌ  
فَإِنَّمَا الشَّيْطَانُ يَأْكُلُنَا  
وَلَيْسَ لِلنِّسَاءِ تُسَافِرُنَا  
وَإِنْ يَكُنْ زَوْجٌ لَهَا تُسَافِرُ  
وَتُوصِي بِالْحَجِّ إِذَا لَمْ تَجِدَا  
وَذَاكَ مَهْمَا وَجَدْتَ لِلْمَالِ

بَلْ يَنْبَغِي الثَّلَاثَ يَضْحَبَانِ  
بِصِفَةِ الشَّيْطَانِ وَصَفُهُمْ يُخْصُ  
بِوَصْفِهِ إِنْ جَهَلُوا أَوْ عَرَفُوا  
فَذَاكَ فَضْلٌ زَادَ فِي الْأَدَابِ  
مِنْهُمْ أَمِيرًا وَبِهِ يَأْتَمَرُوا  
كَذَاكَ خَلَطُ الزَّادِ نَوْعُ فَضْلٍ  
لَا تَنْفَرِدُ بِالزَّادِ دُونَ الْقَوْمِ  
مُنْفَرِدًا فَلَا تُشَابِهَنَا  
مَعَ غَيْرِ مَحْرَمٍ لَهَا اعْلَمْنَا  
مَعَهُ وَذَاكَ فِي الْجَوَازِ ظَاهِرٌ  
لِمَحْرَمٍ أَوْ زَوْجِهَا الْمُؤَيَّدَا  
وَالْعَجْزُ عَذْرٌ ظَاهِرٌ فِي الْحَالِ

### بَابُ النَّصِيحَةِ

وَفِي رِوَايَةٍ أَتَتْ صَحِيحَهُ  
تَنْصَحُ لَهِ بَأْنَ تُطِيعَهُ  
وَلِأُمَّةِ الْهُدَى أَنْ تَتَّبَعَا  
وَبَاقِي الْمُسْلِمِينَ تَنْصَحْنَا

إِنَّ تَمَامَ دِينِنَا النَّصِيحَةُ  
وَالْمُصْطَفَى بَأْنَ تَكُنْ سَمِيعَهُ  
رُشْدَهُمْ وَتَنْصَحَنْ وَتَسْمَعَا  
فَلَا تَغْشَهُمْ وَتَخْدَعْنَا





فَلأَخِي الدِّينِ تُحِبُّ مَا تُحِبُّ  
وَكُلُّ مَنْ قَدْ أَحْسَنَ النَّصِيحَةَ  
إِنْ دَخَلَ الرَّفْقُ بِشَيْءٍ زَانَهُ  
وَإِنَّهُ قَدْ جَاءَ فِي النَّصِيحَةَ  
فَإِنْ أَرَدْتَ يَا أُخِيَّ نُصْحًا  
إِيَّاكَ أَنْ تَسْمَعَ قَوْلَ الْأَعْدَا  
لَكِنْ أَوْلَيْكَ الرَّجَالُ الصُّلَحَا  
وَيَتْرُكُونَ كُلَّ مَا نَهَاهُمْ  
فَكُنْ بِهِمْ يَا ذَا النَّهْيِ مُقْتَدِيَا

لِلنَّفْسِ هَذَا مُتَّهَى النَّصْحِ حُسْبُ  
نَجَا بِهَا مِنْ تُهْمَةٍ قَبِيحَةٍ  
وَالْحَمَقُ مَا يَدْخُلُ إِلَّا شَانَهُ  
فِي مَالِ النَّاسِ مِنَ الْفَضِيحَةِ  
لِأَحَدٍ فَاجْعَلْ لِذَلِكَ فَسْحًا\*  
فَمَا الْعَدُوُّ قَطُّ نُصْحًا أَبَدًا  
يَأْتُونَ فِي الْأَعْمَالِ مَا قَدْ صَلَحَا  
عَنْ ارْتِكَابِ فِعْلِهِ مَوْلَاهُمْ  
وَبِالْهُدَى مِنْ فِعْلِهِمْ مُهْتَدِيَا

### بَابُ الْإِعْتِدَارِ

وَقِيلَ إِيَّاكَ وَمَا تَعْتَذِرُ  
مَعْنَاهُ مَا اخْتِجَ إِلَى اعْتِدَارِ  
وَإِنْ عَثَرْتَ فِي فَتَى أَوْ عَثْرَا  
فَمَنْ أَقَالَ نَادِمًا أَقَالَهُ  
وَمَنْ يَكُنْ عَوْرَةَ مُسْلِمٍ سَتَرَ  
وَقِيلَ مَنْ لَمْ يَقْبَلِ اعْتِدَارَا

مِنْهُ عَنِ الْمُخْتَارِ هَذَا يُذَكَّرُ  
جَانِبُهُ بِاللَّيْلِ وَبِالنَّهَارِ  
فِيكَ أَقْلُهُ إِنْ أَتَى مُعْتَدِرَا  
إِلَهُهُ فَاغْفِرْ لَهُ فِعَالَهُ  
فَيَسْتُرُ اللَّهُ عَلَيْهِ إِذْ حَشِرُ  
مُعْتَدِرِ فَلَيْسَ مِنَّا صَارَا

(\* بضم الفاء أي مكانا، والمعنى عدم النصح في حضور الناس. (إسماعيل)



فَلَا تَرُدَّ يَا أَحْيَى الْمَعْدِرَةَ      مَمَّنْ أَتَاكَ طَالِبًا أَنْ تَعْذِرَهُ  
فَالسَّيْفُ يَنْبُو وَالْجَوَادُ يَكْبُو      فَكَيْفَ رَأَى الْمَرْءَ لَيْسَ يَنْبُو  
وَالِاعْتِدَارُ صَادِقٌ أَوْ كَاذِبٌ      سَيِّانٍ فِي الْقَبُولِ فَهَوَ وَاجِبُ

### بَابُ الْغَيْبَةِ

إِيَّاكَ وَالْغَيْبَةَ وَالتَّمِيمَةَ      لَا تَأْتِيهَا فَإِنَّهَا ذَمِيمَةٌ  
تَجَسُّسٌ<sup>(١)</sup> وَاللَّمْزُ وَالْأَلْقَابُ      عَنِ الْجَمِيعِ قَدْ نَهَى الْكِتَابُ  
لَا يَقْبَلُ اللَّهُ مِنَ الْإِنْسَانِ      أَعْمَالَهُ مَا دَامَ فِي الْعِضْيَانِ  
إِنَّ الذُّبَابَ يَتْرُكُ الصَّحِيحَا      مِنَ الْجُسُومِ يَقْصِدُ الْقُرُوحَا  
كَذَلِكَ الْأَشْرَارُ يَتْرُكُونَا      مَحَاسِنَ الْمَرْءِ وَيَذْكُرُونَا  
وَيَذْكُرُونَ مِنْهُ سُوءَ الْفِعْلِ      تِلْكَ صِفَاتُ ضَعْفَاءِ الْعَقْلِ  
وَغَيْبَةُ الْمُؤْمِنِ بِاتِّفَاقٍ      بِأَنَّهَا فَاكِهَةٌ الْفُسَّاقِ  
فَإِنْ تَكُنْ قَدْ قُلْتَ فِي الْإِنْسَانِ      مَا لَيْسَ فِيهِ فَمِنَ الْبُهْتَانِ  
وَإِنْ يَكُنْ فِيهِ فَذَلِكَ غَيْبُهُ      فَحَلِّ عَنْكَ مَا يَكُونُ رَيْبُهُ  
وَاعْلَمْ يَقِينًا أَنَّكَ الْمَسْئُولُ      عَنِ كُلِّ مَا أَنْتَ بِهِ تَقُولُ

(١) قوله: «تَجَسُّسٌ» هو البحث عن العيوب والعورات، و«اللَّمْزُ» العيب؛ يقال: لمزه إذا عابه، وأصله الإشارة بالعين ونحوها، ورجل لَمَّازٌ وَلَمَّزَهُ بوزن هَمَّزَةً، أي: عتاب، والألقاب جمع لقب، وهو النبز والمراد النهي عن التسمية بوصف ناقص.

وَمَنْ يَقُلْ فِيْمَنْ يَغِيْبُ قَوْلًا  
 كَرَاهَةً لِدَلِكِ الْمَقَالِ  
 فَعِيْبَةُ الْمُؤْمِنِ مِنْ كِبَائِرِ  
 وَهَكَذَا مَنْ حَالُهُ لَا يُعْرَفُ  
 وَهُوَ عَلَي الْمِيْثَاقِ وَالسَّلَامَةِ  
 بَلِ السُّكُوْتُ فَرْضُنَا فِي حَقِّهِ  
 وَأَطْلَقَ الْقُرْآنُ فِي التَّجَسُّسِ  
 مَنْ طَلَبَ الْعَثْرَاتِ لِلْأَنَامِ  
 وَالْخُلْفُ إِنْ تَابَ مَنْ اسْتَغَابَا  
 وَقِيلَ بَلْ يَلْزَمُهُ أَنْ يَسْتَحِلَّ  
 مَعَ الْحُضُورِ لَمْ يُطَقْ يَقُولًا  
 فَذَاكَ غِيْبَةً بِلَا جِدَالِ  
 ذُنُوبِهِ وَقِيلَ مِنْ صَغَائِرِ  
 إِذْ جَهْلُهُ يَمْنَعُ مَا قَدْ يُوصَفُ  
 فَمَا عَلَيْهِ أَبَدًا مَلَامَةٌ  
 حَتَّى نَرَى مِنْ حَقِّهِ أَوْ فِسْقِهِ<sup>(١)</sup>  
 فَعَنْ جَمِيعِ الْخَلْقِ مَنَعُ الْأَنْفُسِ  
 أَفْسَدَهُمْ<sup>(٢)</sup> وَكَانَ فِي مَلَامِ  
 فَقِيلَ يُجْزِيهِ إِذَا مَا تَابَا  
 صَاحِبُهُ بَلْ يُرْضِهِ حَتَّى يُحِلَّ

(١) قوله: أو فسقه. يريد إن ظهر المجهول الحال فاسقاً استبيحت غيبته، وإباحتها مما اشتهر عند جمهور العلماء ومنعها بعضهم لعموم قوله تعالى: ﴿وَلَا يَغْتَبِ بَعْضُكُم بَعْضًا﴾ [الحجرات: ١٢]. والأحاديث المخصصة لعموم الآية منها: «اذكروا الفاسق بما فيه حتى يعرفه الناس» ومنها: «اترعون عن ذكر الفاجر، إن تذكروه فاذكروه يعرفه الناس» رواه الخطيب ورواه مالك عن أبي هريرة، وقال الذهبي: هذا الحديث موضوع، وتعقب بأن له عاضداً، وهو ما رواه ابن أبي الدنيا في ذم الغيبة والحكيم في نوادر الأصول، والحاكم في الكنى والشيرازي في الألقاب وابن عدي والطبراني في كبيره والبيهقي في سننه، والخطيب عن بهز بن حكيم عن أبيه عن جده عنه ﷺ «أترعون عن ذكر الفاجر متى يعرفه الناس، اذكروا الفاجر بما فيه يحذره الناس» والفاسق الذي لا غيبة له، هو المجاهر بفسقه المنتهك لحرمة الله بدون مبالاة، ما من وقع في معصية واستتر، ولم يعد، فهذا ممن تحرم غيبته على الصحيح، إذ لم يكن له قصد لانتهاك الحرمة العامة، والعامل مأمور بستر ذنوبه؛ لقوله ﷺ: «من أصاب منكم ذنباً فستره ستره الله عليه». (أبو إسحاق):

(٢) قوله: «أفسدهم» يحتمل وجهين: الأول: أن يكون فعلاً ماضياً، أي: أدخل بينهم الإفساد، الثاني: أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف والتقدير هو أفسدهم، أي: هو أشد منهم فساداً.



## بَابُ الْحَسَدِ

دُو الْفَضْلِ فِي زَمَانِهِ مَحْسُودٌ      وَبِالْأَذَى فِي نَفْسِهِ مَقْصُودٌ  
 وَكُلُّ رَبِّ نِعْمَةٍ كَذَاكَ      وَذَلِكَ عُنْوَانٌ لِمَا هُنَاكَ  
 لِأَنَّ الْفَضْلَ لِمَنْ قَدْ يُحْسَدُ<sup>(١)</sup>      فِي مَثَلٍ قَدْ جَاءَ فِيهَا يُوجَدُ  
 إِنَّ الْحَسُودَ لَا يَسُودُ قَوْمًا      لَا شَكَّ فِيهِ لَيْلَةٌ أَوْ يَوْمًا  
 وَكُلُّ مَنْ يَغْرُسُ مِنَّا الْحَسَدَا      فَيَجْتَنِي فِي الْحَالِ مِنْهُ الْكَمَدَا<sup>(٢)</sup>  
 وَقِيلَ لَا رَاحَةَ لِلْحَسُودِ      يَتَعَبُ مِنْ حَسَدِهِ الْمَوْجُودِ  
 فَذَلِكَ فِي نِعْمَتِهِ يَنْقَلِبُ      وَذَا بَغْمِهِ غَدًا يُعَذَّبُ  
 قَدْ وَرَدَ الْأَمْرُ مِنَ الرَّحْمَنِ      لِلْمُصْطَفَى الْمُخْتَارِ فِي الْقُرْآنِ<sup>(٣)</sup>  
 يَأْمُرُهُ أَنْ يَسْتَعِيدَ مِنْهُ      فَاحْذَرُهُ يَا صَاحِبَ وَجَانِبَتِهِ  
 فَإِنَّهُ مِنْ مُهْلِكَاتِ النَّاسِ      وَهُوَ مِنَ الْبَاطِلِ فِي الْأَسَاسِ  
 فَسَيِّدُ النَّاسِ الَّذِي يَجُودُ      بِمَالِهِ لَا الْخَبُّ<sup>(٤)</sup> (\*) وَالْحَسُودُ  
 وَكُلُّ مَنْ كَانَ مِنَ الْعُقَالِ      لَا يَحْسِدَنَّ قَطُّ رَبَّ مَالٍ  
 كُنْ حَاسِدًا كَلْبًا عَلَى مَا أَكَلَا      مِنْ عَظْمِهِ الَّذِي لَدَيْهِ حَصَلَا

(١) قوله: «لَمَنْ قَدْ يُحْسَدُ» بالبناء للمفعول.

(٢) الْكَمَدُ: الحزن.

(٣) قوله: «في القرآن» وهو في سورة الفلق، أمره فيها أن يستعيد من أشياء، آخرها «وَمِنْ شَرِّ

حَاسِدٍ إِذَا حَسَدَ» [الفلق: ٥] اهـ. (المصنف)

(٤) قوله: الْخَبُّ: هو بضم الخاء الرجل اللئيم.

(\*) الذي وجدته أن الْخَبَّ بفتح الخاء وبكسرها. (إسماعيل)



وَيَحْرَمَنَّ حَسَدٌ لِمُسْلِمٍ وَعَيْزُهُ فَلَيْسَ بِالْمُحَرَّمِ  
فَيُقْتَلُ الْكَافِرُ بَلْ وَتُغْنِمُ أَمْوَالُهُ كَيْفَ إِذَا يُحَرَّمُ

### بَابُ الْعُجْبِ وَالْكَبْرِ

وَقِيلَ لَا شَكَّ مِنَ الْأَدَابِ تَرَكَ الْفَتَى لِلْفَخْرِ وَالْإِعْجَابِ  
فَالْعُجْبُ بِالصِّفَاتِ وَالْأَحْوَالِ وَنَحْوِهَا يُحِبُّ لِلْأَعْمَالِ  
وَإِنَّهُ فِيهَا كَمِثْلِ النَّارِ فِي أكلِهَا لِخَشَبِ الْأَشْجَارِ  
سَأَلْتُ رَبَّ الْعَرْشِ أَنْ يَقِينَا ذَاكَ وَأَنْ يَزِيدَنَا يَقِينَا  
وَقَارِيءُ الْقُرْآنِ مَهْمَا أُعْجِبَا بِصَوْتِهِ لِإِثْمِ ذَاكَ اسْتَوْجِبَا  
تَبًّا وَقُبْحًا لِذَوِي الْإِعْجَابِ وَالْكَبْرِ وَالْوَيْلُ مِنَ الْعَذَابِ  
لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مَنْ تَكَبَّرَا عَلَى الْوَرَى كَذَاكَ مَنْ تَجَبَّرَا  
فَالْكَبْرِيَا لِلَّهِ لَا لِلْبَشْرِ فَمُدَّعِيهَا دُونَهُ فِي سَقَرِ  
لَوْ كَانَ كَالذَّرَّةِ فِي الْقَلْبِ مَنَعَ ذَاكَ دُخُولَ جَنَّةٍ إِذَا وَقَعَ  
مَنْ كَانَ أَضْلَهُ<sup>(١)</sup> مِنِّْي قَدِرُ وَجِيْفَةً آخِرُهُ لَا يَفْخَرُ

(١) قوله: «مَنْ كَانَ أَضْلَهُ... إلخ» أصله بالنصب خبر كان، ومني اسمها وقَدِرُ صفة لمني، وهذا إما

للضرورة أو على مذهب بعض النحاة ومن ذلك قوله:

قَفِي قَبْلَ التَّفَرُّقِ يَا ضِبَاعًا وَلَا يَكُ مَوْقِفٌ مِنْكَ الْوَدَاعَا

فجعل موقفاً وهو نكرة اسمها، والوداعا وهو معرفة خبرها، ومن ذلك قول حسان:

كَأَنَّ سَبِيئَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ يَكُونُ مَرَاجَهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ



## بَابُ النَّفَاقِ

ثُمَّ النَّفَاقُ حَالَةٌ مَذْمُومَةٌ      خِسَّتْهَا بَيْنَ الْوَرَى مَعْلُومَةٌ  
 يُظْهِرُ لِلنَّاسِ أُمُورًا يُضْمِرُ      خِلَافَهَا وَهُوَ بِذَلِكَ يَكْفُرُ  
 فَيُخْلِفُ<sup>(١)</sup> الْوَعْدَ يَخُونُ الْعَهْدَا      يَكْذِبُ فِي الْحَدِيثِ حِينَ أَبْدَى  
 إِنْ أَظْهَرَ الْإِسْلَامَ عِنْدَ كُفْرٍ      فُؤَادِهِ فَهُوَ نِفَاقُ السِّرِّ  
 أَوْ كَانَ مُسْلِمًا وَلَكِنْ فَعَلَا      تَعَمَّدًا لِفِعْلِهِ مَا حُظِلَا  
 فَهُوَ نِفَاقٌ عَمَلِيٌّ يُدْعَى      إِذْ فَعَلَهُ خَالَفَ فِيهِ الشَّرْعَا  
 فَذُو اللِّسَانَيْنِ وَذُو الْوَجْهَيْنِ      لَعْنُهُمَا حِلٌّ بِغَيْرِ مَيْنِ  
 كَذَلِكَ الْفِتَانُ وَالْمَنَانُ      إِذْ نَافَقَ الْمَنَانُ وَالْفِتَانُ  
 وَهَكَذَا الْمَلَأُ بِالنَّفَاقِ      يُعْرِفُ فَاحْذَرُ صِفَةَ الْمَلَأِ  
 وَجَائِزٌ أَنْ يَتَمَلَّقَنَا      لِشَيْخِهِ الَّذِي يُعَلِّمَنَا  
 وَهَكَذَا لِلْوَالِدَيْنِ إِذْ بِهِ      طَابَا وَيُنَوِيهِ رِضًا لِرَبِّهِ  
 وَهَكَذَا تَقِيَّةُ اللِّسَانِ      لَيْسَ مِنَ النَّفَاقِ لِلْإِنْسَانِ  
 لِأَنَّهَا<sup>(٢)</sup> أَبَاحَهَا الرَّحْمَنُ      لُطْفًا فَلَا يَنْهَدِمُ الْإِيمَانَ  
 فَجَائِزٌ إِرْضَاءً مَنْ تَخَشَّاهُ      بِمَنْطِقِي فِي قَلْبِهِ يَهْوَاهُ

(١) قوله: «فَيُخْلِفُ الْوَعْدَ» هذا مأخوذ من قول رسول الله ﷺ: «ألا أحدثكم عن آية المنافق» وفي رواية:

«ألا أخبركم» - وفي أخرى -: «آية المنافق ثلاث: إذا وعد أخلف وإذا عاهد فجر وإذا حدث كذب».

(٢) وفي نسخة: «لأنه».

لَتَدْفَعَ الضَّرَّ أَوْ الْهَلَكَاءَ  
 وَنَفْعَهُ إِنْ كَانَ لِلْإِسْلَامِ  
 وَإِنْ يَكُنْ نَفْعًا لِدُنْيَاهُ فَقَطْ  
 وَذَلِكَ فِي تَقِيَّةِ الْأَقْوَالِ  
 إِذْ لَا يَجُوزُ يَقْتُلَنَّ بَشْرًا  
 وَالْخُلْفُ فِي إِتْلَافِ مَالٍ يَعْتَقَدُ  
 فَقِيلَ لَا لِأَنَّ هَذَا فِعْلٌ  
 وَجَائِزٌ يَا شَيْخَنَا لِمَنْ فَجَزَ  
 لِأَنَّ ذَا قَوْلٍ وَمَا فِي الْقَوْلِ  
 وَعَرَّضَنَ إِنْ كَانَ فِي التَّعْرِيفِ  
 وَالْحَرْبُ خِدْعَةٌ فَلَيْسَ الْكَذِبُ  
 وَالصُّلْحُ بَيْنَ اثْنَيْنِ لَا بَأْسَ وَإِنْ  
 كَمِثْلٍ أَنْ يَقُولَ قَدْ سَمِعْتُ  
 وَذَلِكَ لَمْ يَقُلْ سِوَى مَقَالٍ  
 وَرُفِعَ الْخَطَا مَعَ النَّسِيَانِ  
 إِذْ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ مِمَّا يَقْدَرُ  
 وَإِنْ يَكُنْ أَخْطَأَ فِي الْأَمْوَالِ

أَوْ تَجَلِبَنَّ نَفْعَهُ بِذَاكَ  
 فَذَاكَ جَائِزٌ بِلَا مَلَامٍ  
 وَالضَّرُّ لَا يَخْشَاهُ فَالْمَنْعُ أَقْطُ<sup>(١)</sup>  
 وَالْمَنْعُ فِي تَقِيَّةِ الْأَفْعَالِ  
 لِيَدْفَعَنَّ بِذَاكَ عَنْهُ الضَّرْرًا  
 ضَمَانَهُ لِرَبِّهِ إِذَا وُجِدَ  
 وَقَالَ بَعْضُ إِنَّهُ يَجِلُّ  
 أَوْ سَيِّدِي لِيَدْفَعَنَّ عَنْهُ الضَّرْرَ  
 بِأَسْ لِدْفَعِ حَيْفِهِ وَالْمَيْلِ  
 مَنْدُوحَةٌ<sup>(٢)</sup> عَنْ كَذِبِ مَرِيضٍ  
 فِيهِ نِفَاقًا لِلَّذِي يَحْتَسِبُ  
 كَانَ بِقَوْلِ كَاذِبٍ يُقَرَّبَنَّ  
 فِي حَقِّكُمْ قَوْلًا بِهِ سُرِرْتُ  
 مُنْكَدٍ لِحِلَّةِ الْمُوَالِي  
 مَعَ حَدِيثِ النَّفْسِ لِلْإِنْسَانِ  
 عَلَى ذَهَابِهِ فَتَمَّ يُعْذَرُ  
 فَضَامِنٌ كَذَاكَ فِي الْأَحْوَالِ

(١) أي: أقوى وأقطع. اهـ. (المصنف)

(٢) قوله: «مندوحة»، أي: سعة ومخرج. ويروى: إن في المعاريض لمندوحة عن الكذب.



وَإِنَّمَا يُرْفَعُ إِثْمُهُ فَقَطْ      أَمَّا الضَّمَانُ فَبِحَيْدِهِ<sup>(١)</sup> اِرْتَبَطُ  
وَقَدْ مَضَى الْمَقَالُ فِي الْمُخْطَى فِي      قَتْلٍ وَمَا فِيهِ مِنَ التَّخْفِ

### بَابُ آدَابِ التَّلَاوَةِ

وَإِنَّمَا قَدْ ذَكَرَ الْيَسِيرَا      مِنْهَا وَإِنِّي أذْكَرُ الْمَذْكَورَا  
عَلَيْكَ بِالتَّعْلِيمِ لِلْقُرْآنِ      فَإِنَّهُ حِرْزٌ مِنَ الشَّيْطَانِ  
فَخَيْرُكُمْ قَدْ قِيلَ مَنْ تَعَلَّمَ      كِتَابَ رَبِّي أَوْ لَهُ قَدْ عَلَّمَ  
وَإِنَّهُ قَدْ قِيلَ فِي الْقُرْآنِ      رَبِيعٌ مَنْ كَانَ أَخَا إِيْمَانِ  
كَالْغَيْثِ قَدْ كَانَ رَبِيعَ الْأَرْضِ      تَحْيَى بِهِ فِي طَوْلِهَا وَالْعَرْضِ  
وَكُلُّ<sup>(٢)</sup> مَا قَدْ كَانَ فِي الْقُرْآنِ      أَمْرًا فَفَرْضٌ لَازِمٌ الْإِنْسَانِ  
وَهَكَذَا مِنْهُيْهُ كَبِيرَهُ      إِذْ لَيْسَ فِيهِ قِيلَ مِنْ صَغِيرَهُ  
كَذَاكَ قِيلَ وَأَقُولُ فِيهِ      تَأْمُلُ لَا يَنْبَغِي أَخْفِيهِ  
فَالْأَمْرُ فِيهِ جَاءَ ذَا أَنْوَاعِ      وَالنَّهْيُ مِثْلُهُ لِإِلْتِسَاعِ  
لِلْإِمْتِنَانِ كَكُلُّوا<sup>(٣)</sup> مِنْ ثَمَرِهِ      وَنَحْوِهِ فَافْهَمْ مَعَانِي عِبْرِهِ  
وَقِيلَ إِنَّ حَامِلَ الْقُرْآنِ      إِذَا أَتَى شَيْئًا مِنَ الْعِصْيَانِ

(١) قوله: «فَبِحَيْدِهِ» الباء بمعنى في، والجيد: العنق.

(٢) قوله: «وَكُلُّ مَا... إِيْح»، يعني: أن كل أمر ورد في القرآن فهو للوجوب، وكل نهى جاء أيضًا فيه فهو للتحريم، والصحيح ما اختاره المصنف رضوان الله عليه.

(٣) قوله: «كَكُلُّوا»، أي: كقوله تعالى: «كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَآتُوا حَقَّهُ، يَوْمَ حَصَادِهِ» [الأنعام: ١٤١].





يَخْرُجُ عَنْهُ وَيَقُولُ لَمْ تَكُنْ  
وَاقْرَأْهُ فِي طَهَارَةٍ تَعْظِيمًا  
وَإِنَّمَا يَحْرُمُ أَنْ يَفْرَا الْجُنُبُ  
وغيرهم من باقي المُحدِثِينَا  
وَمَنْ قَرَأَهُ فَلَهُ ثَوَابٌ  
وَمَنْ قَرَأَهُ وَعَلَيْهِ ثَوْبٌ  
قَدْ كَرَّهُوا ذَلِكَ لِلتَّنْزِيهِ  
فِي سَكَرَاتِ النَّوْمِ كُفَّ عَنْهُ (١)  
مَنْ قَرَأَ الْقُرْآنَ بِالْبَدَاوَةِ  
إِنْ كَانَ مِنْ عَذْرِ فَلَا يُكَلِّفُ  
وَإِنْ يَكُنْ ذَاكَ بِغَيْرِ عَذْرِ  
وَحَرَّمُوا تِلَاوَةَ الْأَلْحَانِ  
إِنَّ أَبَا أَيُّوبَ (٢) لَمَّا سَمِعَا

حَمَلْتَنِي لِمِثْلِ هَذَا عَنْهُ بِنِ  
وَلَيْسَ نَهْيٌ غَيْرُهُ تَحْرِيمًا  
أَوْ حَائِضٌ أَوْ نَفْسَاءٌ فَاجْتَنِبْ  
لِأَجْلِ تَعْظِيمِ لَهُ يُنْهَوْنَا  
إِذْ لَيْسَ فِي النَّهْيِ بِهِ عِقَابٌ  
بِهِ جَنَابَةٌ فَفِيهِ رَيْبٌ  
وَلَيْسَ فِيهِ حُرْمَةٌ التَّكْرِيهِ  
تَأْدَبًا كَيْلًا تُخَلِّطُنُهُ  
فِي الْقَافِ تَحْرِيفًا عَنِ التَّلَاوَةِ  
فَوْقَ الَّذِي يُطِيقُهُ وَيَعْرِفُ  
فَإِنَّهُ عَلَيْهِ نَوْعٌ حِجْرٍ  
إِذْ لَمْ تَكُنْ مِنْ صِفَةِ الْقُرْآنِ  
ذَاكَ ثِيَابَهُ عَلَيْهِ جَمَعَا

(١) قوله: «كُفَّ»، أي: أحر عن تلاوته مخافة التخليط.

(٢) قوله: «إِنَّ أَبَا أَيُّوبَ» هو وائل بن أيوب من تلاميذ الربيع، وهو من علماء المذهب المشهورين قديمًا وحديثًا ومعنى جمعه لثيابه وضعها على أذنيه لئلا يسمع تلك القراءة المحدثة، وعندني أن قراءة الألحان على وجهين: فما كان منها على وجه المد والتطويل والتطريب كالأغاني فهي حرام، وما كان منها على وجه الترتيل وإعطاء الحروف حقها من مد وإشباع وتفخيم وترقيق وحسن ترتيل وتناسب في الوقف والوصل مع الخشوع والتعظيم فهي مباحة بل مستحبة، وإليها يصرف ما ورد في الأحاديث من التغني بالقرآن، والإذن فيه لمن كان حسن الصوت، والله أعلم.



وَقَالَ لَمْ أَسْمَعْهُمْ يَتْلُونَا  
 وَلَيْسَ مِنْهُ صِفَةُ التَّغْنِي  
 أَعْنِي بِهِ تِلَاوَةٌ مُرْتَلَةٌ  
 فَذَلِكَ التَّغْنِي لَا الْأَلْحَانُ  
 وَقَارِيٌّ بِصَوْتِهِ قَدْ أُعْجِبَا  
 وَالْوَقْفُ فِي الْقُرْآنِ بَعْدَ الْبَسْمَلَةِ  
 مُحَمَّدٌ، قِيَامَةٌ، وَعَبَسُ  
 وَبَلَدٌ، وَلَمْ يَكُنْ، أَلْهَاكُمُ  
 وَسُورَةُ الْأَنْعَامِ يُسْتَحَبُّ أَنْ<sup>(١)</sup>  
 وَمَا سِوَاهَا فَلَهُ مَا شَاءَا  
 وَجَائِزٌ قَدْ قِيلَ قَسَمُ الْآيَةِ  
 مَنْ كَتَبَ الْآيَةَ فِي اللَّوْحِ وَقَدْ  
 قِيلَ يَجُوزُ وَأَقُولُ يُكْرَهُ  
 وَذَلِكَ إِنْ لَمْ يَقْصِدِ التَّحْقِيرَا  
 وَقَارِيٌّ الْقُرْآنَ يَنْوِيهِ لِمَنْ

كَذَاكَ أَيُّ أَصْحَابِنَا يَنْفُونَا  
 فِي خَبَرٍ بَلْ ذَاكَ نَوْعُ حُسْنِ  
 عَلَى وَفَاقِ مَا الْإِلَهِ أَنْزَلَهُ  
 فِيهِ فَعَنْ أَمْثَالِهَا يُصَانُ  
 لِحُسْنِهِ فَائْتَمَّ ذَاكَ اسْتَوْجَبَا  
 فِي تِسْعِ سُورَاتٍ أَتَتْ مُفْصَلَةً  
 وَسُورَةَ التَّطْفِيفِ فِيهَا أَسَّسُوا  
 حُطْمَةً، مَعَ لَهَبٍ، فَهَاكُمُ  
 يُتَمَّمُ الْقَارِي إِذَا مَا يَقْرَأَنَّ  
 يَقْطَعُ أَوْ يُتَمُّهُ سِوَاءَا<sup>(٢)</sup>  
 إِنْ صَحَّ فِيمَا جَاءَ فِي الرَّوَايَةِ  
 أَرَادَ مَحْوَهَا بِرِيْقٍ وَقَصْدُ  
 فَتَرْكُهُ عِنْدِي هُوَ التَّنْزَهُ  
 بِقَصْدِهِ لَهُ غَدَا كَفُورَا  
 مَاتَ عَلَى إِيْمَانِهِ فَيَنْفَعَنَّ

(١) قوله: «يُسْتَحَبُّ أَنْ يُتَمَّمَهَا... إلخ» هذا الاستحباب لم يقيم عليه دليل، وقد أنكره كثير من العلماء

كالإمام النووي وغيره.

(٢) وسواء منصوب على الحال.

وَهَكَذَا أَنْ يَتَصَدَّقَنَا  
 كَذَلِكَ الدُّعَا لَهُ بِالْمَغْفِرَةِ  
 كَذَلِكَ يُعْطَى أَجْرَ نَهْرٍ أَجْرَى  
 وَإِنْ يَكُنْ مَاتَ مُصِرًّا بَطَلًا  
 لِأَنَّمَا الْإِحْبَاطُ بِالْكَبِيرِ  
 بِهِ الْكِتَابُ وَالْحَدِيثُ نَطَقًا  
 عَنْهُ كَذَلِكَ حِينَ يَعْتِقَنَا  
 كَذَلِكَ يُعْطَى أَجْرَ عِلْمٍ أَثَرَهُ  
 وَنَحْوِهِ مِمَّا يُبَيِّلُ الْأَجْرَا  
 جَمِيعُ مَا كَانَ لَهُ قَدْ عُمِلَا  
 أَمْرٌ أَتَى مِنْ غَيْرِ مَا نَكِيرِ  
 فَاللَّهُ يَغْفِرَنَّ مَا قَدْ سَبَقَا

### بَابُ تَفْسِيرِ كَلِمَاتٍ مِنَ الْقُرْآنِ وَغَيْرِهِ

وَحَيْثُ مَا كَانَ الْكِتَابُ عَرَبِي  
 لِأَنَّهَا بَضِدٌ غَيْرُهَا لَهَا  
 يُحْتَاجُ أَنْ يُبَيِّنَنَّ بَعْضُ مَا  
 لِأَنَّهُ بِلُغَةِ الْحِجَازِ  
 وَحَيْثُ كَانَ الْقَصْدُ ذَكَرَ مَا ذَكَرَ<sup>(١)</sup>  
 إِذْ لَمْ يَكُ التَّفْسِيرُ مَقْصُودًا لَنَا  
 فَقِيلَ مَعْنَى أَسْتَعِيدُ أَعْتَصِمُ  
 حَتْمٌ أَكِنَّةٌ غِشَاوَةٌ مَعَا  
 وَاتَّسَعَ التَّعْيِيرُ عِنْدَ الْعَرَبِ  
 مُتَّسَعٌ يُعْرَفُ عِنْدَ أَهْلِهَا  
 كَانَ عَلَى بَعْضِ الْوَرَى مُنْبِهِمَا  
 جَاءَ وَبِالْأَصْلِ وَبِالْمَجَازِ  
 مِنْهَا فَلَا لَوْمَ عَلَى مَنْ اقْتَصَرَ  
 فِي ذَاتِهِ بَلْ نَذَكُرُ الْمُبَيِّنَا  
 بِاللَّهِ مِنْ كُلِّ لَعِينٍ قَدْ رُجِمَ  
 غِلَافَةٌ غَطَّى لِقَلْبِ مَا وَعَى

(١) قوله: «ذَكَرَ مَا ذَكَرَ» بالبناء للفاعل، أي: ذكر ما ذكره صاحب الأصل وهو الشيخ الصائغي.



أَغْطِيَةً تَمْنَعُ مِنْهُ الْبَصَرَ  
 وَالْوَقْرُ قَدْ فَسَّرَهُ بِالصَّمَمِ  
 مَحَلُّهَا أَيُّ فِي ارْتِفَاعٍ قَدْ سَمَا  
 كَذَا وَلِلْوُقُوفِ مَالٌ قَلْبِي  
 مِنْهَا فَإِنَّهَا تَزِيدُ عَرْضًا  
 أَسْفَلَ مَوْضِعٍ عَلَيْهِ يُحْمَلُ  
 مِنْ هَرَمٍ وَلَا بِهِمْ صَغِيرٌ  
 مُنْعَمِينَ وَلَهُمْ طِيبُ النَّوَى  
 فَإِنَّ فِيهِ لِحِيَةً يَرُؤُونَا  
 كَرَامَةً مِنْ رَبِّهِ مَخْضُوصًا  
 بَيْنَهُمَا تَبَايُنٌ وَوَسْعٌ  
 مَلَائِكًا لِأَدَمَ الْمَحْمُودِ  
 فَيَا لَهَا مَنْزَلَةً قَدْ ارْتَقَى  
 أُمَّةٌ أَحْمَدٍ هُمْ الْخِيَارُ  
 وَهُوَ مَقَامٌ فِي الْوَرَى مَحْمُودٌ  
 وَالْحَدُّ بِالْفَرْضِ فَلَا تُمَارِي  
 فَرَائِضُ اللَّهِ بِلَا اشْتِبَاهِ

أَكِنَّةٌ فِي قَلْبٍ مَنْ قَدْ كَفَرَا  
 فَقَلْبُهُ عَنِ الْهُدَى أَضْحَى عَمِي  
 وَجَنَّةٌ لِلْمُؤْمِنِينَ فِي السَّمَاءِ  
 وَهِيَ عَلَى يَمِينِ عَرْشِ رَبِّي  
 وَمَا السَّمَاءُ تَسَعَنَّ الْبَعْضَا  
 وَالنَّارُ فِي الْأَرْضِ وَذَلِكَ يُجْعَلُ  
 أَهْلُ الْجِنَانِ مَا بِهِمْ كَبِيرٌ  
 بَلْ هُمْ عَلَى سِنٍّ يَكُونُونَ سَوَى  
 وَكُلُّهُمْ مُرْدٌ سِوَى هَارُونَا  
 وَهِيَ إِلَى سُرَّتِهِ تَخْصِيصًا  
 وَالْأَرْضُونَ طَبَقَاتٌ سَبْعُ  
 وَأَمَرَ الْإِلَاحُ بِالسُّجُودِ  
 وَكَانَ مِنْ نُورٍ لَهُمْ قَدْ خَلَقَا  
 وَوَسَطُ تَفْسِيرُهُ خِيَارٌ  
 وَهُمْ عَلَى النَّاسِ غَدَا شُهُودٌ  
 وَفُسَّرَ الْمَيْسِرُ بِالْقَمَارِ  
 فَقِيلَ تَفْسِيرٌ حُدُودِ اللَّهِ

وَفُرِضَ الْعَطَا إِذَا مَا حَدًّا  
 فَهِيَ فَرِيضَةٌ لِكُلِّ شَهْرٍ  
 وَأَلْفُ أَلْفٍ قِيلَ فِي الْأَضْعَافِ  
 هِيَ عِبَارَةٌ عَنِ التَّكْثِيرِ  
 وَإِنْ يَكُنْ فِي ذَاكَ يُرْوَى خَبْرٌ  
 فَالْمُصْطَفَى مُبَيَّنٌ مَا نَزَّلَا  
 وَبَسْطَةً طُولًا وَقُوَّةً مَعَا  
 مِنَ الَّذِي مَرَّ عَلَى الْقَرْيَةِ قَدْ  
 كَانَ نَبِيًّا فَمَحَاهُ اللَّهُ  
 إِذْ سَأَلَ الْإِلَهَ عَنِ سِرِّ الْقَدَرِ  
 قُلْتُ وَهَذَا يَسْتَحِيلُ فِي نَبِيٍّ  
 مِنْ كَذِبِ الْيَهُودِ فِيمَا أَحْسَبُ  
 وَبَعْضُ مَنْ فَسَّرَ يَأْخُذُونَا  
 وَرُبَّمَا قَدْ أَخَذُوا ذَلِكَ مِنْ  
 لِكِنَّهُ مَنْ قَبْلَهُ قَدْ كَذَبَا  
 بَلْ كَذَبَ الْيَهُودُ فِي عَزَيْرٍ

حَدًّا لَهُ وَلَمْ يَكُنْ تَعَدَى  
 قَدَّرَهَا لَهُ وَلِيَّ الْأَمْرِ  
 وَلَا أَرَى التَّحْدِيدَ بِالْأَلْفِ  
 فِي الْأَجْرِ لَا الْحِسَابِ وَالتَّقْدِيرِ  
 قَدْ صَحَّ يَسْقُطَنَّ هَذَا النَّظْرُ  
 لَا نَبْتَعِي عَمَّا يَقُولُ مُحْوَلًا\*)  
 ذَاكَ لِطَالُوتَ الْإِلَهَ جَمَعَا  
 قِيلَ عَزَيْرٌ وَلَهُ شَانٌ وَرَدَ  
 إِنْ صَحَّ مَا الْأَصْلُ هُنَا حَكَاهُ  
 قَالَ وَقَدْ نَهَاهُ لِكِنْ مَا اَزْدَجَرَ  
 فَعَلَّ هَذَا كَانَ نَوْعَ كَذِبٍ  
 ذَاكَ فَهَمُّ فِي الْأَنْبِيَاءِ كَذَبُوا  
 عَنْهُمْ لِأَنَّهُمْ يُصَدِّقُونَا  
 مُسْلِمِهِمْ وَلَمْ يَكُنْ لِيَكْذِبَنَّ  
 وَقَدْ رَوَاهُ مَا يَرَاهُ كَذِبًا  
 قَالُوا ابْنُ رَبِّي وَهُوَ أَيُّ جَوْرٍ

(\*) مُحْوَلٌ: مضى عليه حول، والمراد هنا لازمه وهو التبديل، أي لا نبتغي تبديلاً، وقد يقرأ بفتح الواو، فيكون مصدراً ميميماً، وخففت الواو للضرورة. (إسماعيل)



وَقَالَ قَوْمٌ إِنَّهُ نَبِيٌّ  
 وَوَابِلٌ فَهُوَ أَشَدُّ الْمَطَرِ  
 تَرَاهُ بَعْدَ وَابِلٍ يَأْتِيهِ  
 رَبِّي فَقَدْ حُرِّمَ كُلُّ خَيْرٍ  
 يُسَبِّحُ اللَّهَ وَأَنْ يُبَكِّرَا  
 أَوَائِلُ النَّهَارِ بِالْإِبْكَارِ  
 فَذَاكَ مَنْ بَصَرَهُ مَمْسُوحٌ  
 هَذَا فَلِأَعْجَازُ<sup>(٢)</sup> لَهُ قَدْ بَهَرَا  
 يَشْتَرِطُوا وَلِأَدَّةٍ فَتَلْتَزِمُ  
 يَعْقُوبُ شَيْئًا فَلَهُ لَمْ يَطْعَمَا  
 وَكَانَ قَبْلَهُ مِنَ الْمُحَلَّلِ  
 قَوْمٌ تُخَالِفُ الْيَهُودَ فَاعْلَمَنْ  
 فِي غَايَةِ زَادُوهُ بِالتَّغْوِيحِ  
 وَذَلِكَ الضِّيقُ وَسُوءُ الْمَخْرَجِ  
 يُعَمَّرَنَّ أَلْفَ عَامٍ قَدْ وُجِدَ

بَلِ الصَّحِيحُ أَنَّهُ وَلِيٌّ  
 وَذَلِكَ الصَّفْوَانُ صَافِي الْحَجَرِ  
 أَيُنَبِّئِي ذَلِكَ التُّرَابُ فِيهِ  
 وَهُوَ مِثَالُ<sup>(١)</sup> عَامِلٍ لِعَيْرٍ  
 وَزَكَرِيَّا بِالْعَشِيِّ أَمْرًا  
 إِنَّ الْعَشِيَّ آخِرُ النَّهَارِ  
 وَأَكْمَهُ يُبْرُوهُ الْمَسِيحُ  
 يُوَلِّدُ أَعْمَى فَإِذَا مَا أَبْصَرَ  
 وَقَالَ قَوْمٌ إِنَّهُ الْأَعْمَى وَلَمْ  
 مِنْ قَبْلِ تَوْرَةِ الْكَلِيمِ حَرَّمَ  
 وَذَلِكَ فِيمَا قِيلَ لَحْمُ الْإِبْلِ<sup>(٣)</sup>  
 وَشَرَعْنَا أَحَلَّهُ فَتَحَنُّ مِنْ  
 وَكَانَ دِينُهُمْ مِنَ التَّحْرِيجِ  
 وَلَمْ يَكُنْ فِي دِينِنَا مِنْ حَرَجٍ  
 وَمَا الْغُرَابُ غَيْرَ طَائِرٍ عَهْدٍ

(١) قوله: «مِثَالُ» هو مضاف إلى عامل.

(٢) «فَلِأَعْجَازُ»: بكسر اللام وإسقاط حركة الألف لإقامة الوزن.

(٣) قوله: «لَحْمُ الْإِبْلِ»، أي: أن يعقوب عليه السلام حرم لحم الإبل قال الله تعالى: ﴿كُلُّ الطَّعَامِ كَانَ حَلَالًا لِنَبِيِّ إِسْرَائِيلَ إِلَّا مَا حَرَّمَ إِسْرَائِيلُ عَلَى نَفْسِهِ﴾ [آل عمران: ٩٣]، وإسرائيل هو يعقوب.



قَالَ الْعَدُوُّ فِيمَا أَعْوَيْتَنِي  
سَوْءَتُهُ عَوْرَتُهُ وَأَنْزَلَا  
وَالرَّيْشُ قِيلَ الْمَالُ وَالْمَتَاعُ  
وَذَلِكَ الْعَفَافُ وَالْكَفَافُ  
وَلَيْسَ كَالْتَّقْوَى لِبَاسٌ يُذَكَّرُ  
وَهُوَ يِرَاكُم حَيْثُ لَا تَرُونَهُ  
مَعْنَاهُ يَخْتَفِي فَلَا نَرَاهُ  
وَهُمْ جُنُودُهُ مِنَ الْجِنِّ فَلَا  
فَكُلُّ مَنْ قَالَ يَرَى الْجِنَّ فَقَدْ  
بَلَّ قِيلَ يُبْرَأَنَّ مِنْهُ وَوَقَفَ  
وَلَا أَقُولُ يُبْرَأَنَّ مِنْهُ  
لِأَنَّ مَا فِيهَا هُوَ التَّخْيِيرُ  
وَرَصَدُ الْإِنْسِ إِذَا مَا رَصَدُوا  
مُلْكُ سُلَيْمَانَ لَهُمْ يُصَحِّحُ  
وَالْمُصْطَفَى قَدْ أَمْسَكَ الشَّيْطَانَا  
لِيَنْظُرُوهُ ثُمَّ بَعْدَ ذَكَرَا  
وَقَدْ رَأَاهُمْ بَعْضُ أَصْحَابِ النَّبِيِّ

مَعْنَاهُ عَنِ قُرْبِكَ قَدْ حَيَّبْتَنِي  
لَنَا لِبَاسًا بِالثِّيَابِ حَصَلًا  
وَلِلتُّقَى مِنْ سِتْرِهَا أَنْوَاعُ  
وَوَرَعٌ تَمَّتْ بِهِ الْأَوْصَافُ  
لِكُلِّ سَوْأَةٍ تَرَاهَا تَسْتُرُ  
وَيَدْخُلَنَّ حَيْثُ لَا تَدْرُونَهُ  
وَمِثْلُهُ كُلُّ الَّذِي ضَاهَاهُ  
نَرَاهُمْ إِذْ سِتْرُهُمْ قَدْ حَصَلَا  
خَالَفَ ذَا فَقَوْلُهُ حَتْمًا يُرَدُّ  
بَعْضٌ فَلَمْ يَبْرَأَ مِنَ الَّذِي وُصِفَ  
وَالْأَيُّ لَا أَقُولُ تَمْنَعُهُ  
عَنْ حَالِهِمْ وَذَلِكَ التَّحْذِيرُ  
لَسْنَا نَرَاهُ وَيَرَانَا الرَّصَدُ  
رُؤْيَتُهُمْ فَالْمَنْعُ لَيْسَ يَصْلُحُ  
وَهُمْ أَنْ يَرِبَطَهُ عَيْنَانَا  
دُعَا سُلَيْمَانَ وَعَنْهُ أَخْرَا  
وَلَمْ يَكُنْ مُتَّهَمًا بِكَذِبِ



تَصَوَّرَ الْجِنُّ<sup>(١)</sup> أَنْاسٌ أَنْكَرُوا  
 وَفِي دُخُولِهِمْ بِجِسْمِ الْإِنْسِ  
 وَقَوْلُهُمْ مِنَ الْمُحَالِ جِسْمٌ  
 إِذْ قَدْ يَكُونُ الْجِسْمُ ذَا أَجْوَابٍ  
 فَالْمَاءُ وَالطَّعَامُ جِسْمٌ دَخَلَا  
 وَالْكُلُّ جِسْمٌ وَالْمُحَالُ جِسْمٌ

وَقَالَ قَوْمٌ لَهُمْ تَصَوَّرُ  
 خُلْفٌ وَلِلْجَوَازِ مَالَتْ نَفْسِي<sup>(٢)</sup>  
 يَدْخُلُ جِسْمًا لَمْ يَكُنْ يَعُمُّ  
 يَدْخُلُ فِي الْجَوْفِ بِلَا اخْتِلَافٍ  
 فِي جَوْفٍ مَنْ يَمْنَعُ ذَا التَّدْخُلِ  
 يَدْخُلُ جِسْمًا لَيْسَ فِيهِ الْحُكْمُ

(١) قوله: «تَصَوَّرَ الْجِنُّ»، أي: انقلب صورهم على هيئات مختلفة، وهذا ممكن إذا كان من نوع قلب الأعيان كما يقع ذلك من أصحاب القمار، وأما الاقتدار على تبديل الصورة الحقيقية التي خُلِقَ عليها الجنى فهو عندي من المستحيل في حقه، والله أعلم.

(٢) مسألة دخول الجن في جسم الإنسان ليس لها استناد شرعي في الحقيقة، لا من الكتاب ولا من السنة فقد أُلِّفَ فيها كتب خاصة كآكام المرجان؛ وغيره. فأنت إذا جمعت ما يستدل به القائلون بصحة دخول الجنى في جسم الإنسان؛ لا تجد إلا التأويل والتخمين. فالمسألة إذا حللناها من حيث الحقيقة فإننا نجد القول بثبوت ذلك دعوى لا نصيب لها من الصحة. فالجسم الحي لا يدخل في مثله، ولو كان الجنى يستطيع أن يتشكل بحسب لطافته بالحيوان الطفيلي، فلا منفذ له إلى الجسم وامتزاجه به امتزاج الدم؛ كما حملوا عليه حديث: «إن الشيطان ليجري من ابن آدم» إلخ وما استدل به المصنف من دخول الطعام في جوف الإنسان لا ينهض شيئاً إذ الطعام مادة ميتة والجن أجسام حية، والعجب من ميله إلى قبوله مع تحقيقه وتدقيقه. نعم ميله يفيدنا مجرد استرواح منه دون الجزم، ولكن القول بنفيه هو الذي يقبل عند التحقيق، ولو قلنا أن الجوف يبعد أن ينفذ إليه الجنى وكُلُّ شديد اللطافة جداً فتجاويف الهيكل الجسماني التي هي مجاري الدم غير ممكن أن ينفذ فيها جسم ذو روح، وهذا ما ينفيه النافون، والمس الذي ذكره القرآن، والجزي الذي ذكره الحديث كلاهما بمعنى الوسوسة والتخييل، وهذا في استطاعة الجن، وهم أجسام نارية في غاية اللطف، كما في استطاعة الملائكة التحدث إلى الإنسان وإلهامه وهم أجسام نورانية في غاية اللطافة، ولمذاهب الأعراب دخل كبير في المسألة، راجت على الكثير، فاشتبه عليهم الأمر، ولا تنسى ما يبديه الدجالون من استخدام مرده الجن، الذين يوحون إلى أوليائهم ما صرف عن إدراك الحقيقة، والله أعلم بالصواب. (أبو إسحاق)



وَالْجِنُّ قِيلَ يَتَنَاكُحُونَا  
 وَمِنْهُمْ الْكُفَّارُ وَالْأَبْرَارُ  
 وَهُمْ عَلَى مَذَاهِبٍ تَفَرَّقُوا  
 وَالْخُلْفُ فِي تَزْوُجِ الْإِنْسِيِّ  
 مَانِعُهُ يَمْنَعُهُ لِأَجْلِ مَا  
 فَهُمْ يَغِيبُونَ عَنِ الْأَبْصَارِ  
 لَعَلَّ غَيْرَهَا أَتَاهُ وَهُوَ لَا  
 وَمَنْ يُجَوِّزُهُ يُجَوِّزُهُ لِمَا  
 فَهُمْ كَمِثْلِنَا مُكَلَّفُونَا  
 وَمَنْعُهُ هُوَ الصَّحِيحُ عِنْدِي  
 وَتَلَزُمُ الزَّكَاةُ الْإِغْنِيَاءُ  
 كَذَلِكَ الْحَجُّ كَذَا الصَّلَاةُ  
 حَتَّى يَصِحَّ عُدْرُهُمْ مِنْ بَعْضِ  
 وَدَعْوَةُ الرَّسُولِ أَيْضًا فِيهِمْ  
 لِأَنَّهُ لِلثَّقَلَيْنِ أُرْسِلَا  
 وَرَجُلٌ أَرَادَ أَنْ يَسْتَخْدِمَا

كَمِثْلِنَا وَيَتَنَاسَلُونَا  
 وَنُصَحَاءُ الدِّينِ وَالْأَخْيَارُ  
 ففِيهِمْ كَالْإِنْسِ أَيْضًا فِرْقُ  
 جَنِّيَّةً يُذَكِّرُ فِي الْمَحْكِيِّ  
 كَانَ مِنَ الْغَيْبَةِ<sup>(١)</sup> فِيهِمْ عَلِمَا  
 يَكُونُ بِالزَّوْجَةِ غَيْرَ دَارِي  
 يَعْرِفَهَا فَمِنْ هُنَاكَ حُظْلًا  
 كَانَ مِنَ التَّكْلِيفِ فِيهِمْ لَزِمَا  
 حِلًّا وَحُرْمَةً بِمَا يُنْهَوْنَا  
 إِنِّي أَرَى الْفِعْلَ لَهُ تَعَدِّي  
 مِنْهُمْ كَمَا تَلَزَمْنَا سَوَاءً  
 تَلَزَمْتُهُمْ وَالصَّوْمُ وَالصَّلَاتُ<sup>(٢)</sup>  
 مَا قَدْ ذَكَرْنَا مِنْ سُقُوطِ الْفُرْضِ  
 كَمِثْلِنَا بِلَا خِلَافٍ لَهُمْ  
 فَبَلَغَ الْجَمِيعَ مَا قَدْ حُمِّلَا  
 لِلْجِنِّ نَالُوهُ بِمَا قَدْ أَلَمَّا

(١) قوله: «مِنَ الْغَيْبَةِ» بفتح الغين من الغياب.

(٢) قوله: «الصَّلَاتُ» جمع صلاة؛ وهي ما كان مندوبًا إليه من الصدقة والمعروف والتواصل.



فَإِنْ يَكُنْ فِي نَفْسِهِ قَدْ قَدَّرَا  
وَإِنْ يَكُنْ قَدَّرَ عَجْزَهُ ضَمِنَ  
وَمَا ضَمَانُهُ سِوَى الْإِثْمِ فَإِنْ  
وَأُمُّ بَلْقَيْسَ مِنَ الْجِنِّ وَقَدْ  
أَتَدْرِي أَنْتَ مَنْ هُمْ الْأَبَالِسَةُ  
وَالْفَرْدُ إِبْلِيسُ فَهُمْ جَمْعٌ وَمَا  
يَفْنُونَ إِلَّا جَدَّهُمْ إِبْلِيسَا  
وَإِنَّمَا الْأَعْرَافُ حَائِطٌ غَدَا  
وَأَهْلُهُ قَوْمٌ لَهُمْ أَعْمَالٌ  
فِيحْبَسُونَ فِيهِ حَتَّى يُقْضَى  
ثُمَّ إِلَى الْجَنَّةِ يُحْشَرُونَ  
يُسَلَّمُونَ وَيُهَنَّبُونَ  
ثُمَّ يُؤَبَّخُونَ أَهْلَ النَّارِ  
وَقِيلَ إِنَّ أَهْلَهُ مَلَائِكَةٌ  
وَأَوَّلُ الْقَوْلَيْنِ عِنْدِي أَظْهَرُ  
فَيَطْمَعُونَ بِدُخُولِ الْجَنَّةِ

يَقْوَى فَإِنَّهُ بِذَلِكَ عُذْرًا  
لِمَا أَصَابَهُ إِذَا لَمْ يَقْدِرَنَّ  
تَابَ فَرَبُّ الْعَرْشِ عَنْهُ يَعْفِرَنَّ  
قِيلَ كَذَلِكَ أُمَّ دَجَالٍ تُعَدُّ  
هُمُ الشَّيَاطِينُ هُمْ الْأَخَانِسَةُ  
يَكُونُ فِيهِمُ الْمُطِيعُ فَاعْلَمَا  
يَكُونُ فِي تَعْمِيرِهِ مَنْحُوسَا  
مَا بَيْنَ جَنَّةٍ وَنَارٍ مَقْعَدَا  
قَدْ افْتَضَّتْ حَبْسَهُمْ يُقَالُ  
مَا بَيْنَ هَذَا الْخَلْقِ ثُمَّ يُمْضَى  
لِأَنَّهُمْ فِي ذَلِكَ يَطْمَعُونَ  
بِذَلِكَ مِنْ قَبْلِ يَدْخُلُونَا  
عَلَى الَّذِي كَانَ مِنَ الْإِكْفَارِ  
تَشْهَدُ أَحْوَالًا لِقَوْمٍ سَالِكَةٍ  
لِمَا إِلَيْهِ الْأَيُّ قَدْ تَوَشَّرُ<sup>(١)</sup>  
يُرْجَحَنَّه بِأَقْوَى حُجَّةٍ

(١) قوله: «توَشَّرُ»، أي: تشير.



وَقَوْمُهُ أَتَوْهُ يُهْرَعُونَ  
بُرْهَانَ رَبِّهِ أَتَى لِيُوسِفَا  
وَقِيلَ كَفَّ مَا بِهِ ذِرَاعُ  
وَقَالَ بَعْضُ قَدِ رَأَى يَعْقُوبَا  
وَقَالَ بَعْضُ هَاتِفٌ قَدْ هَتَفَا  
وَقَالَ بَعْضُ صَنَمٌ قَدْ كَانَا  
فَقَالَ تَسْتَحِينِ مِنْ جَمَادِ  
كَيْفَ أَنَا لَا أَسْتَحِي مِنْ خَالِقِي  
فَأَمْسَكْتُهُ مِنْ قَمِيصٍ مِنْ وَرَا  
فَانْقَدَ ذَلِكَ الْقَمِيصُ وَانْطَلَقُ  
إِذَا بَزَوْجَهَا هُنَاكَ وَهِيَ فِي  
قَالَتْ فَمَا جَزَاءُ مَنْ أَرَادَا  
فَقَالَ إِنَّهَا هِيَ الْمُرَاوِدَةُ  
مِنْ بَعْدِ أَنْ رَأَوْا بَرَاءَةَ الْفَتَى  
سِيَّاسَةً لِيَقْطَعُوا الْكَلَامَا  
فَكَانَ فِي السَّجْنِ لِأَهْلِ السَّجْنِ  
عَلَّمَهُ إِلَهُهُ التَّعْبِيرَا

لِفُحْشِهِمْ مَعْنَاهُ يُسْرَعُونَ  
عِصْمَةَ رَبِّهِ لَهُ عَلَى الْوَفَا  
بِهِ عَنِ الذُّنُوبِ الْإِمْتِنَاعُ  
عَضَّ عَلَى إِبْهَامِهِ غَضُوبَا  
وَقَالَ لَا تَفْعَلْ كَفِعْلٍ مِنْ هَفَا  
غَطَّتْهُ قَالَتْ أَسْتَحِي يِرَانَا  
خَلَا مِنَ الْإِضْلَاحِ وَالْإِفْسَادِ  
فَبَادَرَ الْبَابَ بِلَا تَعَانِقِ  
لِيَرْجِعَنَّ نَحْوَهَا إِذْ نَفَرَا  
فَبَادَرَ الْبَابَ وَكَانَ قَدْ غَلِقُ  
طِلَابِهِ مِنْ غَيْرِ مَا تَوَقَّفِ  
بِأَهْلِكَ الشُّوْءِ أَوْ الْفَسَادَا  
فَأَنْكَرَتْ أَقَامَ رَبِّي شَاهِدَهُ  
بَدَا لَهُمْ أَنْ يَسْجُنُوهُ فَأَتَى  
وَيَدْفَعُوا مِنَ الْوَرَى الْمَلَامَا  
أَنْسَا مُسَلِّيًا لِكُلِّ حُزْنِ  
فَكَانَ بِالرُّؤْيَا إِذَا خَيْرَا



إِذْ نَالَ بِالتَّغْيِيرِ حُسْنَ الْمَخْرَجِ  
لَمَّا انْقَضَى مِنْ سِجْنِهِ مَا طَالَا  
عِبَادِهِ وَأَحْسَنَ الْمَابَا  
جُزْءٌ مِنَ الْوَحْيِ بِلَا تَمَامٍ  
يَعْنِي إِنَاءً حَسَنًا مُكَلَّلًا  
لِأَنَّهُ مِنْ ذَهَبٍ مُسَبَّكٍ  
مِنْ فِضَّةٍ كَانَ بِهِ يُكَالُ  
وَهُوَ سَرِيرُهُ الَّذِي لَهُ ارْتَفَعَ  
أَتَى بِمَعْنَى الْقَصْرِ فِيمَا قَدْ وَرَدَ  
فِيهِ أُمُورَ الْخَلْقِ مِمَّا قَدْ بَرَى  
لِلْأَرْضِ ثُمَّ نَحْوَهُ يَصِيرُ  
وَهُوَ كِنَايَةٌ لِمَنْ قَدْ ظَهَرَ  
مِنْ غَيْرِ سَيْفٍ وَدَمٍ مُهْرَاقٍ  
بِغَيْرِ سَيْفٍ لِقَتَالِ شَهْرًا  
هُوَ الْقَرِينُ عِنْدَنَا فِي الْقِيلِ  
كُلَّ كِتَابٍ قَدْ أَتَى وَسُمِعَا

فَكَانَ ذَلِكَ سَبَبًا لِلْفَرَجِ  
مَنْزِلَةً عَالِيَةً قَدْ نَالَ  
مَلَكُهُ خَالِقُهُ رِقَابًا  
أَكْثَرَ مَا قَدْ قِيلَ فِي الْأَحْلَامِ<sup>(١)</sup>  
سِقَايَةً فِي رَحْلِهِ قَدْ جَعَلَا  
وَهُوَ الَّذِي يَشْرَبُ فِيهِ الْمَلِكُ  
وَقَالَ بَعْضُ إِنَّهُ مِكْيَالُ  
وَأَبْوَيْهِ فَوْقَ عَرْشِهِ رَفَعُ  
وَعَرْشُ بَلْقَيْسٍ سَرِيرُهَا وَقَدْ  
عَرْشُ الْإِلَهِ أَيُّ سَرِيرٍ دَبَّرَا  
فَمِنْ هُنَاكَ يَنْزِلُ التَّدْبِيرُ  
وَهُوَ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى أَيُّ قَهْرًا  
[قَدْ اسْتَوَى بِشْرُ عَلَى الْعِرَاقِ  
مَعْنَاهُ أَنَّهُ لَهَا قَدْ قَهْرًا  
وَذَلِكَ الصَّنَوَانُ فِي النَّخِيلِ  
أُمُّ الْكِتَابِ اللَّوْحِ حَيْثُ جَمَعَا

(١) الْأَحْلَامُ: جمع حُلْمٍ بضم الحاء واللام، هو ما يراه النائم في نومه من الأمور.



مِنْ خَلْقِهِ وَهُوَ الْعَظِيمُ الصَّمَدُ  
مَا دُونَهُ وَلَيْسَ يُمَحَا اللُّوْحُ  
وَذَاكَ طِينٌ يَابِسٌ فِي الْحَالِ  
أَيُّ حُمْدَةٍ مُنْتَنَةٍ يَزُورُونََا  
ذَلِكَ إِلَّا خَرْفًا قَدْ عَلِمَا  
بِذَلِكَ جَمْعٌ مَالَهُ تَنْقَلَا  
يَدْخُلُ فِي مَنَافِدِ تَسْمُمَا  
مِنْ لَهَبِ النَّارِ كَذَاكَ وَصِفَا  
إِمْكَانَ هَذَا عَقْلُكَ الْمُصَوِّرُ  
لَا تُنْكَرَنَّ مَا كَانَ عَنْهُ جَاءَا  
إِنْ صَحَّ فِيهِ النُّقْلُ حَيْثُ يُنْقَلُ  
مَا الْبُعْثُ مَا الْعَذَابُ مَا النَّعِيمُ  
كَمَبْدِ الْحَالِ بِأُولَى النَّشَاةِ  
أَيُّ صَاغِرُونَ مُتَذَلِّلُونََا  
جَبَابِرٌ مَعْنَاهُ صَاغِرِينَا  
وَقَدْ نُهِينَا فَهُوَ نَوْعُ حُزْمِ  
وَمَا الرُّقَى مَعَ جَهْلِنَا مَا نَنْطِقُ  
لَعَلَّ فِي ذَلِكَ نَوْعٌ كُفْرِ

وَفِيهِ مَا لَمْ يَعْلَمْنَهُ أَحَدُ  
يُثْبِتُ مَا يَشَاءُ بَلْ وَيَمْحُو  
وَخَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ صَلْصَالِ  
وَكَانَ ذَاكَ حَمَاءً مَسْنُونَا  
فَصَارَ كَالْفَخَّارِ يَابِسًا وَمَا  
وَكَانَ قَبْلَهُ تُرَابًا حَصَلَا  
وَالْجِنُّ مِنْ نَارِ السَّمُومِ وَهُوَ مَا  
وَذَلِكَ الْمَارِجُ وَهُوَ مَا صَفَا  
مَا أَبْدَعَ الْأَمْرَيْنِ هَلْ يُصَوِّرُ  
فَاللَّهُ قَادِرٌ عَلَى مَا شَاءَا  
نَقْبَلُ مَا نَعْقِلُهُ أَوْ نَجْهَلُ  
فَمَا عَذَابُ الْقَبْرِ وَالتَّعْصِيمِ  
جَمِيعُ ذَلِكَ مُمَكِّنٌ فِي الْقُدْرَةِ  
وَسُجَّادًا لِلَّهِ دَاخِرُونََا  
وَيَدْخُلُونَ النَّارَ دَاخِرِينَا  
أَنْقَفُ مَا لَيْسَ لَنَا بِعِلْمِ  
فَمَا التَّعَاوِيدُ الَّتِي تُعَلَّقُ  
وَكَيْفَ نَكْتَبَنَّ مَا لَمْ نَدْرِ



تَغْلِيْقُهَا فِيهِ اِخْتِلَافٌ قَدْ ثَبَتَ  
وَإِنِّي أَرْكُنُ مَعَ مَنْ يَمْنَعُ  
حَقِيقَةً وَلَيْسَ بِالْمَجَازِ  
مِنْهَا فَيُقْبَلَنَّ مَا قَدْ رُفِعَا  
وَالْأَصْلُ أَنْ يُمْنَعَ مَا يُبْتَدَعُ  
بِحُجَّةٍ تُؤْذِنُ بِالثَّبَاتِ  
ذَاكَ وَلَا يَحْتَاجُ مَنْ قَدْ حَظَلَا<sup>(١)</sup>  
عَلَى بَهِيمَةٍ وَذَا تَنَزَّهُ  
لِأَنَّهُ لِلضَّرِّ قَدْ يَسْتَقْصِي  
فَقِيلَ أَنَّهُ أَرَادَ الْكُفْرَةَ  
عَمَّ بَلْ خَصَّ لِمَا قَدْ فَهَمَا  
تَنْطَعًا وَالنَّارِ وَالْيَحْمُومِ  
أَكْلُهَا مِنْ كُلِّ مَا يَكُونُ  
جَاءَتْ بِهِ الْأَخْبَارُ عَنْ ثِقَاتٍ  
وَذَاكَ مَخْصُوصٌ لِشَيْءٍ طَلَبَا

وَفِي التَّعَاوِيدِ إِذَا مَا عَلِمْتَ  
أَجَازَهُ قَوْمٌ وَقَوْمٌ مَنَعُوا  
وَالْأَصْلُ قَدْ يَقُولُ بِالْجَوَازِ  
يَقُولُ لَا أَرَى دَلِيلًا مَنَعَا  
قُلْتُ وَلَكِنْ فِعْلُهُ مُبْتَدَعٌ  
لِلْمَانِعِينَ أَنْ يَقُولُوا هَاتِ  
فَمُثِبُ الْأَشْيَاءِ يَحْتَاجُ إِلَى  
مَنْ قَالَ بِالْجَوَازِ قَالُوا يُكْرَهُ  
وَلَا يَجُوزُ حَضْرُ بَوْلِ اللَّصِّ  
وَاللَّعْنُ فِي الْإِسْرَى<sup>(٢)</sup> أَتَى لِلشَّجْرَةِ  
وَبَعْضُهُمْ قَالَ أَبُو جَهْلٍ وَمَا  
لَأَنَّهُ الْمُنْكَرُ لِلرَّقُومِ  
وَقَالَ قَوْمٌ إِنَّمَا الْمَلْعُونُ  
وَالْجَمَلُ الْمَلْعُونُ فِي التَّوْرَةِ  
يُرِيدُ لَعْنَ مَنْ لَهُ قَدْ رَكِبَا

(١) أي: منع.

(٢) قوله: «في الإسرى»، أي: في سورة الإسرى.

تَنْبُتُ لِلْكَفَّارِ فِي الْجَحِيمِ  
 لِأَنَّ مَنْشَاهَا بِأَصْلِ نَقْمَتِهِ  
 أَرَادَ إِلَّا هَالِكًا عَلَى الْعَمَى  
 مَا دَامَ حَيًّا وَإِلَى الْمَمَاتِ  
 إِذْ ظَنَّ فِي عَدُوِّهِ التَّائِيْسَا<sup>(١)</sup>  
 لَهُمْ بِهَا مِنْ بَيْنِهِ تَوَسَّعُ  
 وَقِيلَ عَبْدٌ صَالِحٌ غَيْرُ أَبِي  
 مُؤَاوِرًا فَحَبَّذَا مِنْ وَزْرِ<sup>(\*)</sup>  
 وَهُمْ مِنَ الْإِنْسِ عَلَى مَا بَيْنَنَا  
 مِنْهُمْ فَجَرَّهُمْ إِلَيْنَا التَّرْكُ  
 يَرَوْنَ سَبِيلًا فَأَقَامُوا وَانْحَسَمَ  
 هَلْ تَسْمَعْنَ رِكْزًا لَهُمْ وَقِيْلَا  
 وَصَفْصَفًا لَا نَبْتَ فِيهِ يَسْتَوِي  
 فَذَاكَ أَكَلُ اللَّيْلِ فِيمَا فَسَّرَا  
 فَذَاكَ رَعِي دُونَ مَا تَمَارِي  
 وَهَالِكِينَ قِيلَ مَعْنَى بُورَا

وَقِيلَ بَلْ شَجَرَةُ الرَّقُومِ  
 مَلْعُونَةٌ مُبْعَدَةٌ عَنْ رَحْمَتِهِ  
 وَقَوْلُهُ أَرَاكَ مَثْبُورًا فَمَا  
 وَقِيلَ مَصْرُوفًا عَنِ الْخَيْرَاتِ  
 فَصَدَّقَ الْإِلَهَ ظَنَّ مُوسَى  
 وَفَجْوَةً فِي كَهْفِهِمْ مُتَّسِعُ  
 وَقِيلَ ذُو الْقَرْنَيْنِ إِنَّهُ نَبِيٌّ  
 عَصَّدَهُ إِلَهُهُ بِالْخَضِرِ  
 وَسَدُّ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ بَنَى  
 أَوْلَادٌ يَافِثٌ وَقِيلَ التَّرْكُ  
 كَانُوا غُرَاةً فَبَنَى السَّدَّ فَلَمْ  
 رِكْزًا هُوَ الصَّوْتُ الْخَفِيُّ قِيْلَا  
 يَذْرُهَا قَاعًا مَكَانًا مُسْتَوِي  
 إِذْ نَفَشَتْ فِي الْحَرْثِ أَغْنَامُ الْوَرَى  
 وَأَكْلَهَا إِنْ كَانَ بِالنَّهَارِ  
 وَالْوَيْلُ فَسَّرُوا بِهِ التُّبُورَا

(١) قوله: «التَّائِيْسَا»، أي: الإيَّاس من إيمانه فكان كذلك.

(\*) الْوَزْرُ: النِّصِيرُ. (إِسْمَاعِيلُ).



وَالْهَبَاءُ الْمُنْثُورُ شَيْءٌ يُنْظَرُ  
 وَهُوَ مِثَالُ عَمَلِ الْكُفَّارِ  
 يَلْقَى أَثَامًا أَيَّ جَزَاءِ الْإِثْمِ  
 وَذَلِكَ فِي جَهَنَّمَ وَقِيلَا  
 أَهْوَنُ يَعْنِي هَيْئًا عَلَيْهِ  
 كَأَكْبَرَ يَعْنِي بِهِ كَبِيرًا  
 إِذْ بَابُهُ أَفْعَلَ لَكِنْ صُرِفَا  
 إِذْ كُلُّهُمَا فِي قُدْرَةِ الْمَوْلَى سَوَا  
 وَلَمْ يُشَارِكْهُ تَعَالَى فِي الْعِظْمِ  
 صَلُّوا عَلَيْهِ فَالصَّلَاةُ تَنْفَعُ  
 إِذَا رَأَيْتَ مَا بِهِ تُسَرُّ  
 وَقَدَّرَ الرَّبُّ مَنَازِلَ الْقَمَرِ  
 تَسْيِيرُهُ وَالشَّمْسِ (٢) فِي الْمَنَازِلِ  
 وَذَلِكَ يُدْعَى عِنْدَنَا بِالْفَلَكَ

فِي الشَّمْسِ إِنَّ مِنْ كُوَّةٍ يَنْتَشِرُ  
 يَصِيرُ فِي الْأُخْرَى كَمِثْلِ الذَّارِي (١)  
 وَقِيلَ وَادٍ خَصَّهُ بِالِاسْمِ  
 غَيِّ فَلَا يُؤَوِّقُ السَّبِيلَا  
 مَا شَاءَهُ وَطَائِعَا لَدَيْهِ  
 فَأَفْعَلٌ قَدْ اقْتَضَى التَّفْسِيرَا  
 عَنْ أَصْلِهِ لِأَجْلِ مَعْنَى عُرْفَا  
 فَالْقَهْرُ فِي جَمِيعِهَا قَدْ اسْتَوَى  
 شَيْءٌ فَيَحْتَاجُ إِلَى الْفَضْلِ الْأَعْمِ  
 قِيلَ وَلِلْعَيْنِ خُصُوصًا تَدْفَعُ  
 صَلًّا عَلَى الْمُخْتَارِ يُنْفَى الضَّرُّ  
 بِحِكْمَةٍ بِالْعَةِ وَفُقَ\* الْقَدَرُ  
 بِهِئَةٍ يُعْرَفُ فِي الْأَوَائِلِ  
 ذَاتُ الْبُرُوجِ بَلْ وَذَاتُ الْحُبُكِ (٣)

(١) قوله: «الذَّارِي» وهو ما تدرّبه الريح من التراب، وأصله المَذْرِي، فأطلق اسم الفاعل على

المفعول، وكثر استعماله عندنا فصار حقيقة عرفية اهـ. (المصنف)

(\*) وَفُقَ بفتح الواو الموافقة. (إسماعيل)

(٢) قوله: «وَالشَّمْسِ» مفعول له، أي: مع الشمس، ويجوز أن يكون الواو للعطف؛ ولكنه ضعيف.

(٣) قوله: «ذات الحُبُكِ» هي السماء والحُبُك مسالك الملائكة عليهم السَّلام فيها.



يَعْنِي السَّمَا فِي جَمِيعِ الْآيِ  
 وَإِنَّ فِيهِ لِللَّوَرَى لَعِبْرًا  
 وَإِنَّمَا نَمْنَعُ أَنْ تُرَاعَى  
 فَلَيْسَ لِلصَّحْبِ وَلَا لِلْمُصْطَفَى  
 لِكِنَّهُ أَحْدَثَ بَعْدُ وَانْتَشَرَ  
 وَنَظَرَةُ النُّجُومِ مِنْ خَلِيلِ  
 وَالْإِعْتِدَادُ<sup>(٢)</sup> بِالنُّجُومِ مُنَعَا  
 وَلِلْجَبِينِ تَلَّه<sup>(٣)</sup> أَلْقَاهُ  
 مِنْهُ الذَّبِيحُ؟ قِيلَ إِسْمَاعِيلُ  
 إِذْ أَضْلَهُ قَدْ كَانَ فِي الْمَوْجُودِ  
 وَالْقِطُّ<sup>(٤)</sup> قَدْ فُسِّرَ بِالْكِتَابِ  
 فَقِطْنَا عَجَلَهُ أَيَّ مَا كُتِبَا

حُجَّةٌ مَنْ أَثْبَتَهُ بِالرَّايِ  
 لَا نَمْنَعَنَّ فِي النُّجُومِ النَّظْرَا  
 فِي الْفِعْلِ وَالتَّزْكِ وَأَنْ تُرَاعَا<sup>(١)</sup>  
 بِهَا اعْتِنَاءٌ وَكَذَا مَنْ سَلَفَا  
 وَكَانَ مِنْ عِلْمٍ قَدِيمٍ قَدْ غَبَّرُ  
 إِلَيْنَا حُجَّةٌ هَذَا الْقَبِيلِ  
 فِي شَرْعِنَا فَفَارِقِ الَّذِي ادَّعَى  
 بِشِدَّةٍ لِيُرْضِينَ مَوْلَاهُ  
 وَقِيلَ إِسْحَاقُ وَذَا عَلِيلُ  
 يُحْكِي لَنَا عَنْ حَسَدِ الْيَهُودِ  
 وَهُوَ الَّذِي يَجْمَعُ لِلْحِسَابِ  
 لَنَا فَعَجَلَهُ لَنَا مُقَرَّبَا

(١) قوله: «تراعى» الأولى بمعنى تلاحظ، والثانية من الروع وهو الخوف. اهـ. (المصنف)

(٢) قوله: «والإعتداد»، يعني: أن الاعتداد بالنجوم؛ على معنى التصديق بما يستدل به المنجمون من

سعد أو نحس أو خير أو شر؛ ممنوع في شرع الله بل الخير والشر والنفع والضرر كله من الله.

دَعِ النُّجُومَ لِطُرُقِيَّيْ يَعْيشُ بِهَا  
 إِنَّ النَّبِيَّ وَأَصْحَابَ النَّبِيِّ نُهُوا  
 وَبِالْعَزَائِمِ فَانْهَضْ أَيْهَا الْمَلِكُ  
 عَنِ النُّجُومِ وَقَدْ أَبْصَرْتَ مَا مَلَكُوا

(٣) تله: أي: صرعه.

(٤) قوله: «والقِطُّ»، يعني: الوارد في القرآن في قوله تعالى: «رَبَّنَا مَجِّلْ لَنَا قِطْنَا قَبْلَ يَوْمِ الْحِسَابِ»

[ص: ١٦]، أي: كتاب أعمالنا.



وَذَاكَ مِنْ أَبْلَغِ تَكْذِيبٍ كَمَا  
 إِنَّ الشُّرُوقَ وَكَذَا الْإِشْرَاقُ  
 لَهُ مَقَالِيدُ السَّمَاءِ فَرَبِّي  
 وَسَامِدُونَ قِيلَ شَامِحُونَ  
 يُقَالُ قَدْ بَرِطَمَ حِينَ انْتَفَخَا  
 وَقِيلَ سَاهُونَ وَلَا عِبُونَ  
 وَأَشْرٌ مَعْنَاهُ قِيلَ بَطْرٌ  
 وَالنَّجْمُ أَشْجَارٌ بغيرِ سَاقِ  
 وَمَا لَهُ سَاقٌ فَذَاكَ شَجْرٌ  
 لَا يُنْزَفُونَ بِشَرَابِ الْجَنَّةِ  
 وَذَلِكَ مَعْنَى قَوْلِهِ مَا فِيهَا  
 ظِلُّ الْأَعَادِي فِي غَدٍ يَحْمُومٌ  
 وَالْمُزْنُ قَدْ فُسِّرَ بِالسَّحَابِ  
 وَبَعْضُهُمْ قَدْ خَصَّه بِالْأَبْيَضِ

قَالُوا فَأَسْقِطُ كِسْفًا مِنَ السَّمَاءِ  
 وَقَتُّ الطُّلُوعِ وَبِهِ اتَّفَاقٌ  
 لَهُ مَفَاتِيحُ السَّمَاءِ لِلْقُرْبِ  
 وَبَعْضُهُمْ قَالَ مُبْرَطُمُونَ  
 مِنْ غَضَبٍ وَهُوَ مَقَالٌ رَسَخَا  
 وَكُلُّهَا مَعَانِي سَامِدُونَ  
 فَذَلِكَ الْكَذَّابُ هُوَ الْأَشْرُ  
 وَذَلِكَ مِثْلُ الْبَقْلِ بِاتَّفَاقِ  
 جَمِيعِهَا يَسْجُدُ ثُمَّ يَشْكُرُ  
 لَا تَذْهَبُنْ عَقُولُهُمْ بِسَكْرَةٍ  
 غَوْلٌ<sup>(١)</sup> خِلافَ خَمْرَةٍ يَأْتِيهَا  
 وَهُوَ دُخَانٌ أَسْوَدٌ بِهِمْ  
 يَحْمِلُ لِلْمَاءِ وَلِلشَّرَابِ  
 مِنَ السَّحَابِ وَالْعُمُومُ أَرْتَضِي<sup>(٢)</sup>

(١) الغؤل من الاغتيال، وبه سميت المادة المخدرة في الخمر، لأنها تغتال العقول، والظاهر أن تسمية الكحول بهذا الاسم أخذ من الغؤل صحفت إلى كؤول باللغة الإفرنجية، فعربت ممسوخة - ككثير من العربية الأصل المفرنجة الفرع - إلى كحول فمن تأمل أصل الاشتقاق وقف على صحة هذا، والله أعلم. (أبو إسحاق)

(٢) قوله: «وَالْعُمُومُ أَرْتَضِي»، أي: اختار أن المزن اسم عام للسحاب كله لا يختص بالأبيض منه.



وَالْمَاءُ يَأْتِيهِ مِنَ السَّمَاءِ  
وَقِيلَ فِيهِ يَتَكَوَّنَاتًا  
مَوَاقِعُ النُّجُومِ رَبِّي أَفْسَمَا  
قَدْ جَاءَ جُمَّلَةً لِبَيْتِ الْعِزَّةِ  
نَجْمٌ أَنْجَمًا وَيَعْنِي وَقْتًا  
كَمِثْلِ غَيْثٍ أَعْجَبَ الْكُفَّارَا  
سُمُّوا بِهِ إِذْ يَسْتُرُونَ الْبَدْرَا  
وَحِزْبُ رَبِّي مَنْ أَطَاعَ رَبِّي  
يَجْرُ حِزْبَهُ إِلَى النَّيِّرَانِ  
قَدْ كَبِرَ الْمَقْتُ لِمَنْ قَدْ قَالَ  
فَالْمَقْتُ هُوَ الْبُغْضُ فَالْبُغْيُضُ  
يُنْفَخُ فِي النَّاقُورِ قَرْنُ الصُّورِ  
شَرَابُ أَهْلِ النَّارِ مِنْ غَسَّاقِ  
وَالْقَضْبُ قَتٌّ هَكَذَا قَدْ فُسِّرَا

وَهُوَ لَهُ يَكُونُ كَالْوِعَاءِ<sup>(١)</sup>  
وَقِيلَ فِيهِ غَيْرُ ذَا اعْلَمْنَا  
بِهَا وَذَاكَ الذُّكْرُ يَأْتِي أَنْجَمًا  
وَجَاءَ لِلْمُخْتَارِ غَيْرَ جُمَّلَةٍ  
جُمَّلَةً أَوْقَاتٍ بِهَا لَهُ أَتَى  
يَعْنِي بِهِ الزُّرْعَ لَا يُمَارَى  
وَأَصْلُ مَعْنَى الْكُفْرِ كَانَ السُّتْرَا  
وَالْحِزْبُ لِلشَّيْطَانِ شَرُّ حِزْبِ  
وَإَوَيْلَكُمْ يَا شِيعَةَ الشَّيْطَانِ  
قَوْلًا وَلَمْ يُزَكِّهِ أَفْعَالًا  
عِنْدَ إِلَهِنَا هُوَ الرَّفِيضُ  
إِذْ كَانَ يُدْعَى فِيهِ<sup>(٢)</sup> بِالنَّاقُورِ  
وَهُوَ صَدِيدُهَا بِالِاتِّفَاقِ  
وَالطَّلْحُ مَوْزٌ وَهُوَ قَدْ تَأَخَّرَا

(١) قوله: «وَهُوَ لَهُ يَكُونُ كَالْوِعَاءِ» قد كان هذا في نظر بعض القدماء، وأما الآن فلا يقول به أحد، بعدما أسفر عنه الكشف والبيان، وكون المطر تصعيدياً من البحار والخلجان أعظم آية وأدل على قدرة الله عزَّ وجلَّ من صبه من السماء إلى السحاب.

وَفِي كُلِّ شَيْءٍ لَهٗ آيَةٌ تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ الْوَاحِدُ

(٢) قوله: «فِيهِ»، أي: في القرآن. والمعنى أن الصور يسمى في القرآن بالناقور - اهـ. مصنفه.



مَحَلُّهُ قَدْ كَانَ عِنْدَ الْوَاقِعَةِ  
 هَلْ تُؤَبِّبُ الْكُفَّارُ؟ أَيُّ هَلْ عُوْقِبُوا  
 وَالشَّفْعُ خَلَقَ وَالْإِلَهِ وَتُرُّ  
 وَيُطَلَّقُ الْحِجْرُ عَلَى الْحَرَامِ  
 وَقْتُ الصُّحَى مُنْذُ ارْتِفَاعِ الشَّمْسِ  
 وَمَا آتَى فِي الْوَصْفِ لِلْقُرْآنِ  
 مَعْنَاهُ مَدْعَاةٌ إِلَى الْحَقِّ الْجَلِيِّ  
 قَالَ النَّبِيُّ <sup>(٣)</sup> أُمَّتَهُوْكَوْنَا؟  
 كَمِثْلِ مَا تَهَوَّكَتْ يَهُودُ  
 وَعِثْرَةُ الْإِنْسَانِ أَيُّ قَرَابَتُهُ  
 وَمَنْ يَكُنْ فِي دِينِهِ قَدْ تَبِعَهُ  
 وَالْأَضْلُ <sup>(٤)</sup> قَدْ فَسَّرَ بِالْجَنَانِ  
 وَالْحَنْتَمُ الْخَضْرَاءُ هِيَ الْجِرَارُ  
 وَمَا الشَّرِيدُ غَيْرَ خُبْزٍ أُدِمًا <sup>(٥)</sup>  
 وَهُوَ الَّذِي يُعْرَفُ بِالْمُقَطَّعِ

فَلَمْ أَجِدْهُ لِأَكُونَ رَافِعَهُ  
 وَكَانَ تَوْبِيخٌ لَهُمْ إِذْ عُوْتِبُوا  
 وَالْعَقْلُ فِي التَّفْسِيرِ هُوَ الْحِجْرُ  
 فِي غَيْرِ ذَا الْمَوْضِعِ فِي الْكَلَامِ  
 إِلَى انْتِصَافِهِ بِغَيْرِ لَبْسٍ  
 بِأَنَّهُ مَأْدَبَةُ الرَّحْمَنِ  
 فَدَعْوَةُ الْقُرْآنِ لِلرَّبِّ الْعَلِيِّ  
 أَنْتُمْ فَيَعْنِي مُتَحَيِّرِينَ  
 تَحَيَّرَتْ وَدِينَهَا مَوْجُودُ  
 وَالْأَلُّ أَهْلُ بَيْتِهِ جَمَاعَتُهُ  
 فَذَلِكَ أَيْضًا أَلُّهُ فَاتَّبَعَهُ  
 وَالْفَضْلُ قَدْ فَسَّرَ بِاللِّسَانِ  
 وَهِيَ الَّتِي جَاءَتْ بِهَا الْأَخْبَارُ  
 بِاللَّحْمِ كَيْ يَأْكُلَهُ مَنْ طَعَمًا  
 فِي عُرْفِنَا فَكَّرَبْنُ وَقَطَّعِ

(٣) «قَالَ النَّبِيُّ»: بِإِسْكَانِ يَاءِ النَّبِيِّ لِإِقَامَةِ الْوِزْنِ.

(٤) قوله: «وَالْأَضْلُ»، أي: قولهم أصل فلان وفصله، أي: قلبه ولسانه، وقيل: أصله آباؤه وفصله أولاده.

(٥) قوله: «أُدِمًا»، أي: وضع في الإدام.

دَرَاهِمًا قَدْ زُبِّقَتْ بِزَيْبِقِ  
 فَذَاكَ وَجْهَهُ مَا يُقَالُ عَنْ ثِقَةٍ  
 وَقَدْ وَجَدْنَا الذُّكْرَ لِلْبَوَارِي  
 وَمَا عَسِيبٌ فَهُوَ اسْمُ جَبَلٍ  
 وَالسَّامُ فَهُوَ الْمَوْتُ عِنْدَ الْعَرَبِ  
 وَلَيْتَ شِعْرِي لَيْتَ عِلْمِي فُسْرًا  
 فَإِنَّهُ يُرَادُ مُبْهَمُ الزَّمَنِ  
 وَزَيِّقَتْ فَمِنْ هُنَا لَمْ تَنْفُقِ<sup>(١)</sup>  
 بِأَنَّهَا دَرَاهِمٌ مُرَبَّبَةٌ  
 وَهِيَ السِّمِيمُ\* فِي اسْمِهَا الْمُخْتَارِ  
 بِيَلَدِ الرُّومِ يُقَالُ فَاقْبَلِ  
 وَالسَّامُ أَيْضًا قِيلَ عِرْقُ الذَّهَبِ  
 كَذَاكَ يَوْمًا مَا إِذَا مَا ذُكِرَا  
 بِهِ فَذَاكَ الْوَقْتُ لَمْ يُعَيَّنْ

### بَابُ الضَّوَابِطِ

وَذَكَرَ الْأَصْلُ لِبَعْضِ الْكَلِمِ  
 فَمِتْعَةُ النَّكَاحِ بِالْكَسْرِ وَمَا  
 وَدِرْهَمٌ بِكَسْرِ دَالِهِ وَقَدْ  
 وَالْحَجْرُ بِالْفَتْحِ هُوَ الثُّبَانُ  
 يُقَالُ فِي حَجْرٍ فُلَانٍ قَدْ نَشَأَ  
 وَهُوَ كِنَايَةٌ عَنِ الْحَضَانَةِ  
 وَالْحَجْرُ بِالْكَسْرِ هُوَ الْعَقْلُ فَقَطُ  
 ضَوَابِطًا كَمِتْعَةٍ وَدِرْهَمِ  
 فِي الْحَجِّ مِتْعَةٌ بِضَمٍّ فَأَعْلَمًا  
 يُفْتَحُ وَالْكَسْرُ الْكَثِيرُ الْمُعْتَمَدُ  
 وَكَسْرُهُ جَاءَ بِهِ الْبَيَانُ  
 مَعْنَاهُ فِي ثُبَانِهِ قَدْ انْتَشَأَ  
 وَمَا بِهَا مِنْ لَازِمِ الرَّعَايَةِ  
 وَهُوَ عَلَى الْحَرَامِ أَيْضًا قَدْ سَقَطُ

(١) قوله: «لَمْ تَنْفُقِ»، أي: لم تَرْجُ ولم تَمْشِ فِي الصَّرْفِ.

(\* المراد الحَصِير، ويسمى عندنا سُمَّة، ويجمع على سِيمِيم. (إسماعيل)



وَسَعَةُ الْمَالِ غِنَى بِالْقَصْرِ  
 وَالْمَدُّ أَيْضًا صَوْتُ مَنْ يُغْنِي  
 وَالْغِمْدُ بِالْكَسْرِ غِلَافُ السَّيْفِ  
 فَذَاكَ عُمْدَانٌ لِقَصْرِ مَا بُنِيَ  
 وَهُوَ بِضَنْعَا وَالْمُلُوكُ تَسْكُنُهُ  
 دَعَا عَلَيْهِ الْمُصْطَفَى فَاْنَهَدَمَتْ  
 لَمَّا رَأَتْهُ ابْنَتُهُ يَلُوحُ  
 وَذَاكَ أَنَّهُ بَنَاهُ يَعْرُبُ  
 بَنَاهُ مِنْ أَرْبَعَةٍ مِنْ أَحْمَرَ  
 وَطَبَقَاتُهُ يُقَالُ سَبْعُ  
 فَأَرْبَعُونَ مِنْ ذِرَاعٍ يُوجَدُ  
 وَكُلُّ مَا كَانَ بِهَذَا الْحَالِ  
 لِكِنِّي لَمْ أَجِدَنَّ مَا ذُكِرَ  
 وَعَلَّهُ رَأَهُ فِي كُتُبِ الْقَصَصِ  
 بَلِ الَّذِي وَجَدْتُ فِي عُمْدَانَا

وَكَكَلَامٍ (\*) سُدَّةٌ لِلْفَقْرِ  
 فَهُوَ الْغِنَاءُ حِرْفَةُ الْمُغْنِي  
 وَمِثْلُ عُثْمَانَ لِقَصْرِ سَيْفٍ (١)  
 كَمِثْلِهِ لِحَمِيرٍ فِي الْيَمَنِ  
 وَكُلُّ سَاكِنٍ لَهُ يُحَصِّنُهُ  
 أَرْكَانُهُ بِلَا حَدِيدٍ هُدِّمَتْ  
 مِثْلَ سُهَيْلٍ هَكَذَا مَشْرُوحٌ  
 وَقِيلَ يَشْرُحُ وَهَذَا أَقْرَبُ  
 وَأَبْيَضٍ وَأَصْفَرَ وَأَخْضَرَ  
 صَاعِدَةٌ مَا بَيْنَ كُلِّ ذَرْعٍ  
 عَلُوُّ كُلِّ طَبَقَةٍ تَصَعَّدُ  
 يَلُوحُ كَالنَّجْمِ بِلَا إِشْكَالٍ  
 فِي خَبْرٍ وَلَمْ أَجِدْهُ فِي أَثَرٍ  
 وَظَنَّ حَقَّهُ فَضَمَّهُ وَقَصَّ  
 وَهَدَمِهِ عَلَى يَدَيِ عُثْمَانَ

(١) قوله: «مثل عثمان»، أي: بضم أوله فهو عُمدان؛ قصر لحمير، وآخرهم سيف ابن ذي يزن،

إضافة إليه للوزن والجناس المتمائل بين السيف وسيف. اهـ. مصنفه.

(\*) أي غنَاء - على وزن كلام - ما يُسَدُّ به الفقر وفي الحديث (لا يجد غنَاءً يُغْنِيه). (إسماعيل)

وَإِنْ تَقُلْ فَتَوَى بِفَتْحِهَا فَقَدْ<sup>(١)</sup>  
 بِالْكَسْرِ وَالْفَتْحِ نَرَى انْضِبَاطَهُ  
 مِنْ حِرْفَةٍ عَلَى قِيَاسٍ قَدْ ثَبَتَ  
 يُنَوِّنَنَّ فَاطْلُبَنَّ الْعِلَالَ  
 وَوَزَنَ فِعْلِ الْمَاضِي عِنْدَ الْفَهْمِ  
 يُطْلَقُ فَهُوَ عِلْمُ الْجِنْسِيَّةِ  
 إِنَّ صَحَّ هَذَا الْوَجْهَ فَهُوَ أَوْضَحُ  
 أَوْلَاهِ وَكَسْرِهِ طُرًّا رُقِمَ  
 بِالضَّمِّ وَالرُّسْتَاقُ مِثْلُهَا تُضَمُّ  
 كَذَاكَ (إِبْرَا) هَمْزَهَا قَدْ كَسَرُوا  
 بِفَتْحَتَيْنِ وَالْإِلَالَةُ أَعْلَمُ  
 بِالْفَتْحِ فَالضَّمُّ بِوَزْنِ يَقْتُلُ  
 وَالْفَتْحُ فِي (نَزَوَى) بِلَا مِرَاءِ  
 صَادٍ (صَحَارَ) وَبِهَذَا قَدْ تَتِمَّ

فُتْيَا بِضَمِّ الْفَاءِ وَالْكَسْرِ وَجِدَ  
 زِرَاعَةً وَجَازَةً<sup>(٢)</sup> شِرَاطَهُ  
 وَهَكَذَا كُلُّ فِعَالَةٍ أَتَتْ  
 وَخَتْنُ بِفَتْحَتَيْنِ قِيلَ لَا  
 بَلْ مَنَعُ صَرْفِهِ لِأَجْلِ الْعِلْمِ  
 فَهُوَ عَلَى قَرَابَةٍ لِلزَّوْجَةِ  
 وَرُبَّمَا التَّأْنِيثُ فِيهِ يَرْشَحُ<sup>(٣)</sup>  
 وَاسْمٌ كَقَفْلٍ وَكَحِمْلٍ أَيْ بِضَمِّ  
 (بُهَلَا) بِضَمِّ الْبَاءِ أَيْضًا وَ(كُدْمُ)<sup>(٤)</sup>  
 وَمِثْلُهَا (بُسَيَا) وَ(إِزْكِي) تُكْسَرُ  
 وَالْفَتْحُ فِي (الْحَمْرَا) وَأَمَّا (أَدْمُ)  
 (عِبْرِي) بِكَسْرِ الْعَيْنِ ثُمَّ (يَنْقُلُ)  
 أَمَّا (فِدَى) فَهِيَ بِكَسْرِ الْفَاءِ  
 وَ(مَنْحُ) بِفَتْحَتَيْنِ ثُمَّ ضَمِّ

(١) أي: فقط.

(٢) الْوَجَازَةُ: عند أهل عُمان قطع سعف زور النخلة بالمنجل من فوق الكربة، والشراطة قطعة بالمخلب مع الكربة وتسمى خلابة.

(٣) قوله: «يَرْشَحُ»، أي: يحسن.

(٤) قوله: «بُهَلَا» وما ذكره بعدها من القرى كلها من قرى عُمان المشهورة.



وَفَتْحَهَا مِنْ لُغَبِ الْإِفْرَنْجِ  
 وَهِيَ الَّتِي تَكُونُ لِلتَّدْرِ  
 كَمِثْلِ طَاوُسٍ بِوَاوٍ مُفْرَدٍ  
 يَعْنِي بِوَاوٍ كَتَبُوهُ فَادِرٍ  
 فَلَمْ يَكُنْ كَذَاكَ فِي الْمَوْجُودِ  
 تَمْيِيزُهُ عَنْ عَمَرٍ وَيَتَّضِحُ  
 وَالتَّقْصُصُ فِي أَشْبَاهِ هَذَا فَاشِي  
 أَوْ نُكِّرَتْ فَالْيَاءُ تُحَذَفُ  
 وَلَيْسَ فِيهِ مَا يَقُولُ الْأَضْلُ  
 وَكُلُّ وَاحِدٍ يَحُوزُ مَعْنَى

وَقِيلَ كَسْرُ الشَّيْنِ فِي الشَّطْرَنْجِ  
 وَأَنْتَ الْمَنْسُورَ لَا تُذَكِّرُ  
 وَإِنَّمَا دَاوُدُ عِنْدَ الْأَمْجَدِ  
 فَوَاوُهُ قَدْ أَخَذَتْ لِعَمْرٍو  
 فَحَقُّهَا تُزَادُ فِي دَاوُدِ  
 فَكَتَبُوا عَمْرًا بِوَاوٍ لِيَصِحَّ  
 وَإِنَّمَا السَّوَاقي كَالغَوَاشِي  
 بِالْيَاءِ فِي التَّعْرِيفِ تُكْتَبُنَا  
 وَكُلُّ وَاحِدٍ لَهُ مَحَلُّ  
 وَتُكْتَبَنَّ سَكْنَا وَسُكْنَى

### بَابُ جَامِعِ الْأَدَابِ

يُعْرَفُ بِالْأَدَابِ فِي الْأَحْوَالِ  
 وَحِلْيَةِ النِّسَاءِ لِبَسِّ الذَّهَبِ  
 بِهِ فَكُنْ مِمَّنْ بِخَيْرٍ قَدْ عُرِفَ  
 وَالدِّينِ لَا فِي غَيْرِهِ مِنْ نَسَبِ  
 وَإِنِّي بِحُبِّهِ أَدِينُ

وَمَا زَكَى فِي الْمَرْءِ مِنْ خِصَالِ  
 فَحِلْيَةِ الرِّجَالِ مَعْنَى الْأَدَبِ  
 وَالْمَرْءُ مَعْرُوفٌ بِمَا قَدْ اتَّصَفَ  
 وَالْفَخْرُ فِيمَا بَيْنَنَا فِي الْأَدَبِ  
 أَحَبُّ إِخْوَانِي لِي الْمَدِينُ<sup>(٥)</sup>

(٥) قوله: «المدِين» أي: صاحب الدين وهو المتمسك بأمره، القائم بجميع شروطه.





إِنْ غَبْتُ عَنْهُ غَيْبَةً يَغْذُرُنِي  
حُبُّكَ لِلشَّيْءِ يُغْطِي عَيْبَهُ  
حُبُّكَ يُعْمِي وَيُصِمُّ فَاحْذَرِ  
بَلْ حُبِّ مَا يُحِبُّهُ مَوْلَاكَ  
فَأَنْتَ عَبْدٌ لِلَّذِي تُحِبُّ  
هَآكَ كَلَامًا خِمْ التَّوْرَةَ  
كُلُّ أَمِيرٍ لَا يَكُونُ عَادِلًا  
وَكُلُّ ذِي عِلْمٍ وَلَمَّا يَعْمَلِ  
وَكُلُّ ذِي مَالٍ بِهِ لَمْ يَسْتَرْحِ  
وَكُلُّ ذِي فَقْرٍ أَحْوَّ سُؤَالَ  
وَكُلُّ خَوْدٍ بَيْتَهَا لَمْ تَلْزَمْ  
وَمَنْ يَكُنْ قَدْ طَلَبَ الرِّيَاسَةَ  
وَقِيلَ إِنَّ غَضَبَ الْإِنْسَانِ  
كَمِثْلِ مَا قَدْ يُفْسِدُ الصَّبْرُ<sup>(١)</sup> الْعَسَلُ  
مَا سَادَ مَنْ لَمْ يَعْفُ عَمَّنْ أَذْنَبَا  
إِيَّاكُمْ وَكَثْرَةَ الْمِزَاحِ

وَإِنْ رَدَدْتُ نَحْوَهُ يَقْبَلُنِي  
وَيَسْتُرُنَّ عَيْبَهُ وَرَيْبَهُ  
مِنَ الْهَوَى فَإِنَّهُ لَمْ يَذَرِ  
مِنْ دِينِهِ فَهُوَ الَّذِي هَدَاكَ  
تَجْرِي عَلَى وَفْقِ الَّذِي يُحِبُّ  
بِهِ رَوَاهُ الْقُدْوَةُ الثَّقَاتُ  
فَهُوَ لِفِرْعَوْنَ غَدَا مُمَاثِلًا  
بِهِ فَبَابِلَيْسُ لَهُ فِي الْمَثَلِ  
فَهُوَ سَوَاءٌ وَالْفَقِيرُ قَدْ شَرِحَ  
لِلْأَغْنِيَا كَلْبٌ بِلَا جِدَالِ  
فَهِيَ سَوَاءٌ وَالْإِمَاءُ فَاعْلَمْ  
فَلِيَحْتَمِلَ لِمَضْضِ السِّيَاسَةِ  
لَا شَكَّ فِيهِ مُفْسِدُ الْإِيمَانِ  
وَالْعَفْوُ يُصْلِحُنَّهُ إِذَا حَصَلَ  
لَوْ كَانَ بِالْعَمْدِ لَهُ مُرْتَكِبَا  
فَإِنَّهُ يُفْضِي إِلَى التَّلَاحِي<sup>(٢)</sup>

(١) الصبر: هو المر.

(٢) أي: التخاصم.



فَشَرُّهُ لَا شَكَّ لَا يُحَالُ  
 وَإِنْ مَزَّحْتَ فَاحْذَرَنَّ الزُّورَا  
 فَالْمُضْطَفَى يَمَزُحُ لَكِنْ لَمْ يَقُلْ  
 قَلِيلُهُ يُحَمَدُ وَالكَثِيرُ  
 وَالصَّدْقُ مِنْ شِيْمَةِ أَهْلِ الْكَرَمِ  
 وَالْكَذِبُ فَهُوَ شِيْمَةُ اللُّثَامِ  
 مَنْ أَكْرَمَ الْكَرِيمَ يَمْلِكُنْهُ  
 وَقِيلَ فِي الْأَسْفَارِ تَكْشِفُنَا  
 فَيُظْهَرْنَ مَعَادِنُ الرَّجَالِ  
 إِيَّاكُمْ وَصُحْبَةَ الْأَشْرَارِ  
 فَيُفْسِدُ الْقَرِينَ فِي الْيَوْمِ كَمَا  
 وَالنَّفْسُ مِنْ ذَيْنِ أَشَدُّ فَاحْذَرِ  
 وَإِنَّمَا جَوَاهِرُ الرَّجَالِ  
 وَقِيلَ إِنَّ الصَّدْقَ فِي الْكَلَامِ  
 عَلَيْكَ بِالصَّدْقِ فَإِنَّ الصَّدْقَا  
 وَالْبِرُّ يَهْدِيهِ إِلَى الْإِيمَانِ  
 وَالْكَذِبُ يَهْدِيهِ إِلَى الْفِجَارِ  
 فَإِنْ تَشَا النَّجَاةَ لَا تَكَلِّمْ  
 وَخَيْرُهُ قَدْ قِيلَ لَا يُنَالُ  
 وَاجْتَنِبِ الْبَاطِلَ وَالْفُجُورَا  
 عِنْدَ الْمِزَاحِ غَيْرَ حَقٍّ قَدْ قُبِلَ  
 يُذَمُّ فَلْيُحْذَرِ بِهِ التَّكْثِيرُ  
 قَدْ أَمَرَ اللَّهُ بِهِ ذُو الْعِظَمِ  
 فَلَا يَجُوزُ كَذِبُ الْأَنَامِ  
 مَنْ أَكْرَمَ اللَّئِيمَ يُبْطِرُنْهُ  
 عَنِ خُلُقِ الْفَتَى فَيُعْرِفُنَا  
 وَضِدُّهَا وَكَرَمُ الْفِعَالِ  
 فَإِنَّهَا دَاعِيَةٌ لِلنَّارِ  
 قَدْ يُفْسِدُ اللَّعِينُ فِي الشَّهْرِ اعْلَمَا  
 مَكَايِدَ النَّفْسِ وَسُوءَ الْمَخْبِرِ  
 تُعْرِفُ فِي تَقَلُّبِ الْأَحْوَالِ  
 أَعَزُّ لِلْمَرْءِ مِنَ الْحُسَامِ  
 يَهْدِي إِلَى الْبِرِّ لَهُ يُلْقَى  
 وَذَلِكَ يَهْدِيهِ إِلَى الْجِنَانِ  
 وَذَلِكَ يَهْدِيهِ غَدًّا لِلنَّارِ  
 إِلَّا بِمَا يَعْنِيكَ يَا ذَا تَسْلَمِ

فَشَرُّهُ لَا شَكَّ لَا يُحَالُ  
 وَإِنْ مَزَّحْتَ فَاحْذَرَنَّ الزُّورَا  
 فَالْمُضْطَفَى يَمَزُحُ لَكِنْ لَمْ يَقُلْ  
 قَلِيلُهُ يُحَمَدُ وَالكَثِيرُ  
 وَالصَّدْقُ مِنْ شِيْمَةِ أَهْلِ الْكَرَمِ  
 وَالْكَذِبُ فَهُوَ شِيْمَةُ اللُّثَامِ  
 مَنْ أَكْرَمَ الْكَرِيمَ يَمْلِكُنْهُ  
 وَقِيلَ فِي الْأَسْفَارِ تَكْشِفُنَا  
 فَيُظْهَرْنَ مَعَادِنُ الرَّجَالِ  
 إِيَّاكُمْ وَصُحْبَةَ الْأَشْرَارِ  
 فَيُفْسِدُ الْقَرِينَ فِي الْيَوْمِ كَمَا  
 وَالنَّفْسُ مِنْ ذَيْنِ أَشَدُّ فَاحْذَرِ  
 وَإِنَّمَا جَوَاهِرُ الرَّجَالِ  
 وَقِيلَ إِنَّ الصَّدْقَ فِي الْكَلَامِ  
 عَلَيْكَ بِالصَّدْقِ فَإِنَّ الصَّدْقَا  
 وَالْبِرُّ يَهْدِيهِ إِلَى الْإِيمَانِ  
 وَالْكَذِبُ يَهْدِيهِ إِلَى الْفِجَارِ  
 فَإِنْ تَشَا النَّجَاةَ لَا تَكَلِّمْ

وَلَا تَقُولَنَّ مَقَالًا هُجْرًا<sup>(١)</sup> إِنَّ اللِّسَانَ يَقْطَعُ الْأَجَالَ  
 وَيَحْصُدُ الْإِنْسَانَ مَا قَدْ زَرَعَا إِنَّ الْعَزِيزَ مَنْ يُعِزُّ الْحَقُّ  
 مَنْ حَفِظَ الْأَسْرَارَ حَالَ الْغَضَبِ لَيْسَ الَّذِي إِنْ زَلَّ مِنْ صَافَاهُ  
 وَإِنَّهُ لَا يَقْدِرُ الْإِنْسَانُ وَمَنْ يَهِنُهُ اللَّهُ مَا لَهُ مُعِزُّ  
 وَإِنْ رَضِيتَ بِقَلِيلِ الْقَوَاتِ خَيْرُ الْأُمُورِ يَا فَتَى أَوْسَطُهَا  
 فَكُلْ لَدِيدًا وَالْبَسِ الْجَدِيدَا فَأَكْلُكَ اللَّذِيذَ أَكْلٌ كَانَا  
 وَلِبْسُكَ الْجَدِيدَ لِبْسٌ الثَّوْبِ تَلْقَاهُ كَالْجَدِيدِ حِينَ تَلْبَسُ  
 وَنَمَّ شَهِيدًا طَاهِرًا مِنْ كُلِّ وَهَكَذَا لَا تَفْعَلَنَّ شَرًّا  
 مِثْلُ الْحُسَامِ يَقْطَعُ الْأَوْصَالَ<sup>(٢)</sup> وَإِنَّهُ يُجْزَى بِمَا قَدْ صَنَعَا  
 وَضِدُّهُ الَّذِي يُذِلُّ الْفُسُوقُ فَهَوَ الْكَرِيمُ عِنْدَ أَهْلِ الْأَدَبِ  
 بَثٌّ مِنَ الْأَسْرَارِ مَا أَعْطَاهُ يُهِينُ مَنْ أَكْرَمَهُ الْمَنَانُ  
 فَكُنْ مِنَ التَّقْوَى عَلَى حَالٍ تَعِزُّ أَصْبَحْتَ حُرًّا لَيْسَ بِالْمَمْقُوتِ  
 وَاللَّهُ أَرْزَاقَ الْوَرَى يَبْسُطُهَا وَعِشْ حَمِيدًا ثُمَّ نَمَّ شَهِيدَا  
 مِنْ بَعْدِ جُوعٍ فَافْهَمِ الْبَيَانَ تَغْسِلُهُ عَنْ دَنْسٍ وَرَيْبِ  
 وَلَمْ يُرَدْ جَدِيدٌ مَا قَدْ يُلْبَسُ مُنَجِّسٍ تَظْفَرُ بِنَيْلِ الْفَضْلِ

(١) قوله: «هُجْرًا» بضم الهاء، أي: فُحْشًا وباطلاً.

(٢) قوله: «يَقْطَعُ الْأَجَالَ»، أي: يكون سبباً لموت صاحبه، فينقضي أجله بسببه، وليس المراد ما تزعمه طائفة من المعتزلة أن المقتول يموت قبل أجله، الذي قدر له لو لم يقتل؛ فإن هذه مقالة باطلة - اهـ. مصنفه.



وَعِشْ حَمِيدًا زَاكِيَّ الْخِصَالِ  
 وَوَلَدْ السُّوءِ يَشِينُ السَّلْفَا  
 وَتُكْرَهُ الْعَجَلَةُ فِي الْأُمُورِ  
 قَدْ أَمَرَ الرَّحْمَنُ بِالتَّبَيُّنِ  
 كَيْ لَا نُصِيبَ الْقَوْمَ بِالْجَهَالَةِ  
 وَحَافِرٌ حُفْرَةَ سُوءٍ لِأَخٍ  
 مَنْ شَاءَ خِلًّا لَمْ يَكُنْ مَعْيُوبًا<sup>(١)</sup>  
 وَفَاتَهُ الدَّهْرُ بِلَا أَضْحَابِ  
 إِذِ الْكَمَالُ فِي الْوَرَى عَزِيزُ  
 مَنْ اسْتَعَانَ بِذَوِي الْعُقُولِ  
 مَنْ اسْتَشَارَ لِذَوِي الْأَلْبَابِ  
 مَا خَابَ قَدْ قِيلَ مَنْ اسْتَخَارَا  
 فَهِيَ إِذَا حِصْنٌ مِنَ النَّدَامَةِ  
 مَنْ لَمْ يُشَاوِرْ رَجُلًا رَشِيدًا  
 مَنْ اسْتَشَارَ رَجُلًا قَدْ شَرَّكَهُ  
 مُتَّقِيًا فِي الْقَوْلِ وَالْفِعَالِ  
 وَيَهْدِمَنَّ يَا أُخِيَّ الشَّرْفَا  
 وَفِي التَّائِي الدَّفْعُ لِلْمَحْذُورِ  
 فِي خَبَرِ الْفَاسِقِ لِلتَّيَقُّنِ  
 فَنَنْدَمَنَّ عَلَى ارْتِكَابِ الْحَالَةِ  
 يَسْقُطُ فِيهَا فَافْهَمَنَّ وَأَرِّخِ  
 لَمْ يَلْقَهُ لَوْ رَكِبَ الصَّعُوبَا<sup>(٢)</sup>  
 وَهُوَ صَحِيحٌ لَيْسَ بِارْتِيَابِ  
 وَالْكَامِلُ الْفَرْدُ هُوَ الْعَزِيزُ  
 فَازَ إِذَا بَدَرَكَ الْمَأْمُولِ  
 يَسْلُكُ طَرِيقَ الْحَقِّ وَالصَّوَابِ  
 كَلَّا وَلَمْ يَنْدَمْ مَنْ اسْتَشَارَا  
 وَإِنَّهَا أَمْنٌ مِنَ الْمَلَامَةِ  
 عَنْهُ الصَّوَابُ قَدْ غَدَا بَعِيدَا  
 فِي عَقْلِهِ وَقَدْ أَرَاهُ مَسْلَكَهُ

(١) قوله: «معيوبًا» لغة عُمانية موافقة للغة تميم، والمشهور معيب - اهـ. (المصنف)

(٢) قوله: «الصَّعُوبَا» هي الدابة التي تعصي راكبها، وأكثر ما يعرف بهذا الاسم صعب الإبل يقال:

مطية صعباء وفرس شמוש.

وَإِنْ أَرَدْتَ مِنْ فَتَى مُشَاوَرَةٍ  
 فَإِنْ تَرَى فِيهِ وِدَادًا خَالِصًا  
 وَعَارِفًا حَالِكَ بِالْحَقِيقَةِ  
 وَإِنْ تَكُنْ لَمْ تَجِدِ الْمَذْكُورَا  
 وَمَنْ أَتَى الْأُمُورَ دُونَ فِكْرَةٍ  
 مَعَ قَلَّةِ الْفِكْرَةِ تَكْثُرْنَا  
 وَكُلُّ مَنْ قَدْ قَبِلَ النَّصِيحَةَ  
 زَيْنَ هَذَا الدِّينِ بِالسَّمَّاحِ  
 لَا تَقْطَعَنَّ عَادَةَ الْإِحْسَانِ  
 فَإِنَّ ذَاكَ عِنْدَهُمْ عَادَاتُ  
 مَنْ قَطَعَ الْعَادَةَ عَنْكَ عَادَى  
 أَشَدَّهُ فِي الْأَهْلِ وَالْجِيرَانِ  
 وَيُعْرِفُ الْجَاهِلُ بِالتَّفَاتِهِ  
 فَإِنْ تَرَى مُلْتَمِتًا كَثِيرًا  
 فَإِنَّ ذَا الْعِلْمِ يَغْضُ الْبَصْرَا  
 وَهَكَذَا يَجْتَنِبُ الْفُضُولَا  
 فَانظُرْ إِلَيْهِ قَبْلَ أَنْ تُشَاوَرَهُ  
 ثُمَّ وَفُورَ الْعَقْلِ فِيهِ شَاخِصًا  
 شَاوَرُهُ وَاقْصِدْ سَالِكًا طَرِيقَهُ  
 فِيهِ فَجَانِبُهُ وَخَلِّ الشُّورَى  
 يَكُونُ مَعْرُوفًا بِسُوءِ الْعَثْرَةِ  
 عَثْرَتُهُ إِنْ لَمْ يُفَكِّرْنَا  
 تَصُونُهُ عَنِ فِعْلَةِ الْقَبِيحَةِ  
 وَحُسْنِ أَخْلَاقِ الْوَرَى يَا صَاحِ  
 عَنْ أَحَدٍ مَا دُمْتَ ذَا إِمْكَانِ  
 وَالْمُحْسِنُونَ فِي الْوَرَى سَادَاتُ  
 فِي مَثَلٍ يُضْرَبُ فِينَا عَادَا<sup>(١)</sup>  
 إِذْ لَهُمْ فَضْلٌ مِنَ الْإِحْسَانِ  
 وَيُعْرِفُ الْعَاقِلُ مِنْ سَمَاتِهِ  
 فَقُلْ أَرَاهُ جَاهِلًا كَبِيرًا  
 عَنِ الَّذِي لَمْ يَغْنِهِ وَالنَّظْرَا  
 مِنَ الْكَلَامِ لَا تَكُنْ جَهُولَا

(١) قوله: «عادى» أي عاداك، وعادا الثانية بمعنى صار وبينهما الجناس المتماثل - اهـ. مصنفه.



عَلَى أَحِيهِ بِسَلَامٍ بُدِلَا  
 مَنْ كَانَ عَنْهُ مَانِعًا لِلْإِعْطَا  
 عَنِ الَّذِي يَظْلِمُهُ إِذَا هَفَا  
 يَعْجِزُ لَا تَكُنْ لَهُ مُضِيْعَا  
 صَلَاتَهُ فَهُوَ بِهَا مُنْطَلِقُ  
 دَارِ الثَّوَابِ مُتَعَنَّ جَهْلَا  
 يَدْخُلُهَا فَمُتَمِّنٌ فِي الْمَثَلِ  
 وَلَا يَكُونُ نَاظِرًا إِلَيْهِ  
 مِنْ دِينِهِ ثَلَاثًا قِيلَ انْقَشَعَا  
 إِلَهُهُ فَمِنْ هُنَاكَ خَسِرَا  
 قَوْلٍ وَفِعْلٍ وَهَمَّا قَدْ ذَهَبَا  
 كُفْرًا وَذَا تَفْسِيرُهُ الَّذِي قُصِدَ  
 عِبَارَةً عَنْ هَدْمِ ذَلِكَ الدِّينِ  
 جَمِيعُهُ وَمَا مَضَى هُوَ الْأَتَمُّ  
 زَالَ الْحَيَا إِنْ ذَهَبَ الْعَيْنَانِ  
 فِي مِثْلِ مَاءٍ بَيْنَنَا مَضُونِ  
 فَإِنَّهَا فِي الْحَالِ تُقْضِيْنَا

وَأَبْخَلُ النَّاسِ فَتَى قَدْ بَخِلَا  
 وَأَجْوَدُ النَّاسِ فَتَى قَدْ أَعْطَى  
 وَأَحْلَمُ النَّاسِ فَذَاكَ مَنْ عَفَا  
 وَأَعْجَزُ النَّاسِ فَتَى عَنِ الدُّعَا  
 وَأَسْرَقُ النَّاسِ فَتَى قَدْ يَسْرِقُ  
 مَنْ ظَنَّ أَنْ يُدْخِلَهُ مَا عَمِلَا  
 وَمَنْ يَظُنُّ أَنَّهُ بِلَا عَمَلٍ  
 بَلْ يَنْبَغِي يَعْمَلُ مَا عَلَيْهِ  
 وَقِيلَ مَنْ لِدِي الْغِنَا تَضَعُضَعَا  
 لِأَنَّهُ عَظَمَ مَا قَدْ حَقَّرَا  
 فَالِدَيْنِ مِنْ ثَلَاثَةٍ قَدْ رُكِّبَا  
 وَبَقِيَتْ نِيَّتُهُ إِذْ لَمْ يُرِدِ  
 وَقِيلَ بَلْ أَرَادَ بِالثُّلُثَيْنِ  
 لِأَنَّهُ إِنْ هَدَمَ الْبَعْضَ انْهَدَمَ  
 لَا تَطْلُبِ الْحَاجَةَ لِلْعُمَيَانِ  
 إِنَّ الْحَيَا يُقَالُ فِي الْعُيُونِ  
 وَمِنْ صَبِيحِ الْوَجْهِ تُطْلَبْنَا



فِي الدِّينِ إِنْ لَمْ تَظْهَرِ الخِيَانَةَ  
يُوجَرُ بَلْ يُوْتَمُّ بِالْفَوَاتِ  
يُعْذَرُ مَنْ رَأَهُ ثُمَّ أَهْمَلَا  
تَنْبِيهُهُ مِنْ غَيْرِ مَا إِجَابِ  
يُقَالُ مُبْطِلٌ رِيَاءٌ يُحْسَبَنَّ  
إِلَّا إِذَا الرِّيَا بَدَا يَشَاءُ  
لِسَانُ مَنْ بِالْبُطْلِ يَشْتُمْنَا  
تَحْتَ مَخَوفٍ يُسْرِعُ المَمْرَا  
صَلَّى عَلَيْهِ الوَاحِدُ القَهَّارُ  
أَسْرَعَ عَنْهُ مَاشِيَا وَقَالَ  
قَالَ وَهَذَا مَا بِهِ خِلَافُ  
قِيلَ هُمَا مِنْ أَفْضَلِ المَعْرُوفِ  
فَوْقَ الثَّلَاثِ لَمْ يَكُنْ صَفِيَا  
يَدْخُلُ فِي نَفْسِ الفَتَى لِيُرْحَمَا  
مِنَ السُّرُورِ مَرَّةً وَالكَدْرِ  
لِخَلِّهِ يُعَدُّ خِصْمًا أَكْبَرَا  
خَيْرٌ لَهُ مِنْ مَنْ الرِّجَالِ

وَقِيلَ حُكْمُ البَشْرِ الأَمَانَةُ  
مَنْ نَبَهُ النَّائِمَ لِلصَّلَاةِ  
فَإِنَّهُ لَوْ عَذَرَ النَّائِمَ لَا  
وَجَازَ لِلطَّعَامِ وَالشَّرَابِ  
وَتَارِكٌ لِحَقِّهِ مِنْ خَوْفِ أَنْ  
وَلَا أَقُولُ إِنَّهُ رِيَاءٌ  
إِذْ يُبْذَلُ المَالُ وَتُقَطَّعْنَا  
وَيُسْتَحَبُّ لِلذِّي قَدْ مَرَا  
كَمِثْلِ مَا قَدْ فَعَلَ المُخْتَارُ  
إِذْ مَرَّ تَحْتَ حَائِطٍ قَدْ مَالَا  
مِنَ المَمَاتِ فَجَاءَهُ أَخَافُ  
إِعَانَةُ الضَّعِيفِ وَالمَلْهُوفِ  
وَكُلُّ مَنْ قَدْ هَجَرَ الوَلِيَا  
وَفِي الثَّلَاثِ عُذْرُهُ مِنْ أَجْلِ مَا  
لِأَنَّ مَا رُكِبَ طَبَعُ البَشْرِ  
كُلُّ صَدِيقٍ قَدْ غَدَا مُخْسِرَا  
نَقْلُ الفَتَى لِقَلِّ الجِبَالِ



وَلَيْسَ بَعْدَ الدِّينِ شَيْءٌ أَحْسَنًا  
وَلَيْسَ بَعْدَ الْكُفْرِ بِالْمَنَانِ  
فَالْفَقْرُ كَادَ أَنْ يَكُونَ كُفْرًا  
وَالْمَالُ إِنْ كَانَ مِنَ الْحَلَالِ  
فَالْمَالُ رَائِحٌ بِأَهْلِهِ إِلَى  
يَا رَبِّ يَسِّرْ لِي غِنَى يَكْفِينِي  
وَالْفَقْرُ عِنْدَ النَّاسِ طُرًّا عَارًا  
مَنْ كَانَ ذَا فَقْرٍ فَلَا يَهَابُ  
لِأَنَّ مَا الدُّنْيَا لَدَيْهِمْ تَعْظُمُ  
وَالْفَقْرُ جُنْدُ رَبَّنَا فِي أَرْضِهِ  
وَهَكَذَا قَدْ قِيلَ فِي الْأَمْرَاضِ  
مِنْ خُلُقٍ لِلْمُرْسَلِينَ يُنْقَلُ  
ثُمَّ مِنَ النَّفَاقِ أَنْ تَفِرًّا  
وَقِيلَ مَنْ لَا خَيْرَ فِيهِ وَيَرَى  
لَوْلَا الْهَوَى لَمْ يَهُوَ فِي النَّيْرَانِ

مِنَ الْغِنَى فَلْتَشْكُرُنَّ فَضْلَ الْغِنَى  
شَرًّا مِنَ الْفَقْرِ<sup>(١)</sup> عَلَى الْإِنْسَانِ  
لِأَنَّهُ يُرَكِبُ مَا قَدْ ضَرًّا  
يُعِينُ فِي طَاعَةِ ذِي الْجَلَالِ  
دَارِ الثَّوَابِ حَبْدًا مَنْ رَحَلَا  
يُعِينُ لِلطَّاعَةِ لَا يُطْغِينِي  
لَكِنَّهُ لِيذِي التَّقَى شِعَارُ  
وَلَا تُوقِّرَنَّه الْأَصْحَابُ  
لَا الدِّينُ وَهُوَ<sup>(٢)</sup> لِلْفُؤَادِ مَوْلِمُ  
بِهِ يُذِلُّ مَنْ أَبِي عَنْ فَرْضِهِ  
وَالْمَوْتُ ذُلٌّ لِأُولِي الْإِعْرَاضِ  
حُبُّ أُولِي الْفَقْرِ إِذَا مَا أَقْبَلُوا  
مِنْ صُحْبَةِ الْفَقِيرِ حِينَ مَرًّا  
فِيهِ الْوَرَى الْخَيْرَ فَذَا شَرُّ الْوَرَى  
خَلْقٌ مِنَ الْإِنْسِ وَلَا مِنْ جَانِ

(١) قوله: «شَرًّا مِنَ الْفَقْرِ» منصوب، خبرًا لِلَيْسَ، واسمها محذوف تقديره ليس بعد الكفر شيء من الأمر شَرًّا مِنَ الْفَقْرِ.

(٢) قوله: «وَهُوَ»، أي: هذا التعظيم الذي صاروا يعظمونه الدنيا ومن أعطته مناه.





وَلَا حَلَا عِنْدَ أَوْلِي الْعِصْيَانِ  
لَكِنْ هَوَى النَّفْسِ يَكُونُ مُهْلِكًا  
وَقَدْ أَتَى فِي الْأَثَرِ الْمَنْقُولِ  
وَجَنَّةُ الْمَأْوَى تَكُونُ مَأْوَى  
وَقَلَّ الْكَلَامَ فَالْكَلامُ  
وَكُلُّ مَنْ قَدْ كَثُرَ اسْتِمَاعُهُ  
وَالَّذِينَ يُسِرُّ لَمْ يَكُنْ عَسِيرًا  
وَكُنْ عَلَى دِرَاسَةِ الْأَثَارِ  
وَلَا زَمَنْ لِبَيَانِ الشَّرْعِ  
وَمَالِكٌ لِنَفْسِهِ عِنْدَ الْغَضَبِ  
وَالْجَهْلُ قِيلَ صُحْبَةُ الْجَهُولِ  
فَصَاحِبِنَّ يَا أَحْيِ الْأَخْيَارَا  
وَالْفَضْلُ بِالْعَقْلِ وَبِالْأَدَابِ  
وَقِيلَ فِي الْحِكْمَةِ حُسْنُ الْأَدَبِ  
أَفْضَلُ أَشْيَاءَ تَنَالُ الْعَافِيَهُ

(١) قوله: «فَبَشِّرُوا» وفي سائر النسخ فيسروا بالمهملة أمر بالتيسير على الناس، ولكل من الكلميتين وجه سائح ومعنى محتمل والثاني أحسن.

(٢) قوله: «انْتَجَبَ»: أي: صار نجيبًا.

(٣) قوله: «وَكَثُرَةُ الْفُضُولِ»، أي: فضول الكلام.



وَالدِّينُ حِرْزٌ لِّلْفَتَى وَسُورٌ  
وَالْعِلْمُ لَا شَكَّ حَيَاةَ الرَّجُلِ  
وَلَا ظَهِيرًا أَبَدًا كَالْعِلْمِ  
يَضُمَّهُ الْقَبْرُ فَلَا تَسْتَجْهَلُنَّ<sup>(١)</sup>  
أَظْهَرْتُ أَنَّ الْجَهْلَ فِيَّ غَطَّشَا  
وَالْجَهْلُ بَيْنَهُمْ فَلَمْ يُذَمَّا  
لَا أَسْأَلُنَّ شَيْئًا مِنَ السَّادَاتِ  
هَلْ رَكِبَ الْجُنْدُ أَوْ الْأَمِيرُ  
وَقَعَرَ بَيْتِي عَنْهُمْ لَزِمْتُ  
بَلْ زَالَ بِإِنْفِرَادِي الْمَحْذُورُ  
بِأَنَّهُ لَا شَكَّ سُؤْمُ الدِّينِ  
ذُلٌّ وَبِاللَّيْلِ فَهَمُّ عَارِي  
فِي قَوْلِهِ بِسُرْعَةِ الْجَوَابِ  
بِعَقْلِهِ فِيمَا عَنَا يُفَكِّرُ  
عَنْهُ وَلَا يُفْتِي بِمَا قَدْ جَهَلَا  
لَهُ وَخَيْرُ الْمَالِ مَا قَدْ أَنْفَقَا<sup>(٢)</sup>

إِنَّ الْيَقِينَ لِأَخِيهِ نُورٌ  
فِي الْجَهْلِ مَوْتُ قَبْلَ وَقْتِ الْأَجْلِ  
وَلَا سَمِيرَ لِّلْفَتَى كَالْعِلْمِ  
وَالْجِسْمُ مِنْ ذِي الْجَهْلِ قَبْرٌ قَبْلَ أَنْ  
لَمَّا رَأَيْتُ الْجَهْلَ فِي النَّاسِ فَشَا  
تَجَاهُلًا إِذْ يُنْكِرُونَ الْعِلْمَا  
لَكِنِّي مَا دُمْتُ فِي الْحَيَاةِ  
بَلْ لَا أَقُولُ حِينَمَا يَسِيرُوا  
وَإِنَّمَا بِوَحْدَتِي أَنْسْتُ  
فَدَامَ أُنْسِي وَنَمَا السُّرُورُ  
وَقَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ فِي الدِّينِ  
بَلْ قِيلَ إِنَّ الدِّينَ بِالنَّهَارِ  
يُعْرَفُ ذُو الْجَهْلِ بِلَا ارْتِيَابِ  
لِأَنَّ ذَا الْعِلْمِ لَهُ تَدَبُّرٌ  
حَتَّى يَرَى صَوَابَ مَا قَدْ سُئِلَا  
وَأَفْضَلُ الْأَعْمَالِ مَا قَدْ وُفِّقَا

(١) قوله: «فَلَا تَسْتَجْهَلُنَّ»، أي: لا تكن جاهلاً.

(٢) قوله: «وَخَيْرُ الْمَالِ مَا قَدْ أَنْفَقَا»، أي: في أبواب الخير ووجوه البر.



كُلُّ امْرِئٍ يَخْصُدُ مَا قَدْ زَرَعَا  
وَقِيلَ إِنَّ أَنْفَعَ الْأَمْوَالِ  
فَمَنْ أَطَاعَ اللَّهَ جَلَّ وَارْتَفَعَ  
فَالْعِلْمُ مِنْ تَمَامِهِ اسْتِعْمَالُهُ  
وَكُلُّ مَنْ هَانَ عَلَيْهِ الْمَالُ  
وَكُلُّ مَنْ بِمَالِهِ قَدْ ضَنَّا  
وَأَنَّهُ مَنْ شَحَّ بِالْأَمْوَالِ  
لَكِنَّمَا مَنْ يَعْرِفُ الْجَمِيلَا  
وَمَنْ بِهِ الشَّيْمَةُ وَالْمُرُوءَةُ  
وَالْعِلْمُ قَدْ قِيلَ خَلِيلُ الْمُؤْمِنِ  
وَالْحِلْمُ قَدْ صَارَ لَهُ وَزِيرَا  
وَالرَّفْقُ فِيمَا عِنْدَنَا أَحْوَهُ  
وَالصَّبْرُ مِنْ جُنُودِهِ أَمِيرُ  
وَالْعِلْمُ خَيْرٌ مِنْ كُنُوزِ الْأَرْضِ  
وَجَاءَ فِي الْأَثَارِ مَنْ لَمْ يَعْلَمْ

وَأَنَّهُ يُجْزَى بِمَا قَدْ صَنَعَا  
مَا أَغَقَبَ الْأَجْرَ مَعَ الْمَالِ  
وَمَنْ عَصَاهُ ذَلَّ يَا ذَا وَاتَّضَعُ  
وَمِنْ تَمَامِ الْعَمَلِ اسْتِقْبَالُهُ<sup>(١)</sup>  
تَوَجَّهَتْ فِي نَحْوِهِ الْأَمَالُ  
بِنَفْسِهِ يَجُودُ فاعْلَمْنَا  
عَرَّضَ عِرْضَهُ إِلَى الْأَنْدَالِ  
مِنَ الْوَرَى أَرَاهُمْ قَلِيلَا  
قَدْ قَلَّ وَالْحَافِظُ لِلْأُخُوَّةِ  
عَنِ النَّبِيِّ صَفْوَةَ الْمُهَيَّمِنِ  
مُسَاعِدًا فِي أَمْرِهِ ظَهِيرَا  
وَالْبِرُّ فِيمَا قَدْ رُوي أَبُوهُ  
لَهُ عَلَى أَعْدَائِهِ نَصِيرُ  
وَأَفْضَلُ الْأَعْمَالِ بَعْدَ الْفَرَضِ  
لَا شَكَّ فِيهِ أَنَّهُ لَمْ يَسْلَمْ

(١) قوله: «اسْتِقْبَالُهُ» هكذا في جميع نسخ الكتاب، والموجود في غيره من الكتب، أن من تمام العلم استعماله، أي: الانتفاع به في الأعمال، وبذله لمستحقه من الرجال والنساء، وإن من تمام العمل استقلاله، أي: بأن يعده العامل قليلاً؛ لأن استقلاله يستدعي الزيادة منه، وهذا عندي أولى وأصح، وقد أصلحته بهذه في بعض النسخ فليُنظر فيه.



وَإِنْ تَكُنْ مَنَّعْتَهُ فَأَجْمِلْ  
 مَنْ جَارَ فِي سُلْطَانِهِ قَدْ صَغَّرَهُ  
 أَطَاعَهُ النَّاسُ بِغَيْرِ بَاسٍ  
 يُدْعَى مُبْذَرًّا إِذَا لَمْ يُحْظَلَا<sup>(١)</sup>  
 مَنْ أَنْفَقَ الدَّانِقَ فِيهَا عَاصِي  
 عَلَيْهِ عِلْمُهُ وَبَالًا جَلَبَا  
 بِأَنَّهُ مَسْلَبَةٌ لِلنِّعَمِ  
 لَوْ كَافِرًا فَهِيَ سِهَامٌ تَعْدُو  
 لَا بُدَّ أَنْ تَنْدَمَ مِنْهُ أَبَدًا  
 يَدْعُو عَلَيْكَ مَا هَنَاهُ نَوْمٌ  
 بِمَدَّةِ الدَّوَاةِ أَوْ بَرِي الْقَلَمِ  
 مَعَا عَذَابُهُمْ بِهَا مُهِينٌ  
 فَإِنَّهُ مَجْلَبَةٌ لِلنِّقَمِ  
 كَهَادِمِ الْكَعْبَةِ فِي التَّقْدِيرِ  
 بَابِ الْمَجَازِ فِي الْكَلَامِ يُحْسَبُنِ  
 مُقَرَّبَيْنِ هَكَذَا أَيْضًا حُكِي  
 لِحِكْمَةِ التَّنْفِيرِ وَهِيَ الْبَالِغَةُ

وَإِنْ تَكُنْ أَعْطَيْتَ شَيْئًا أَجْزَلَ  
 مَنْ مَنَّ بِالْإِحْسَانِ يَا ذَا كَدَّرَهُ  
 مَنْ جَمَعَ الْمَالَ لِنَفْعِ النَّاسِ  
 وَمُنْفِقُ الْأَمْوَالِ فِي الْبِرِّ فَلَا  
 وَإِنَّمَا التَّبَذِيرُ فِي الْمَعَاصِي  
 مَنْ عِلْمُهُ لِعَقْلِهِ قَدْ غَلَبَا  
 وَالظُّلْمُ قَالَ فِيهِ أَهْلُ الْحِكْمِ  
 وَدَعْوَةُ الْمَظْلُومِ لَا تُرَدُّ  
 لَا تَظْلِمَنَّ مَا حَيَّيْتَ أَحَدًا  
 تَنَامُ مِنْكَ الْعَيْنُ وَالْمَظْلُومُ  
 وَلَا تُعَاوِنِ ظَالِمًا فِيمَا ظَلَمَ  
 إِذْ يُحْشَرُ الظَّالِمُ وَالْمُعِينُ  
 وَالْبَغْيُ فَاحْذَرْنَهُ فِي الْأُمَمِ  
 وَقِيلَ مَنْ جَارَ عَلَى فَقِيرٍ  
 يَهْدِمُهَا عَشْرَ مِرَارٍ وَهُوَ مِنْ  
 وَمِثْلُ مَنْ يَقْتُلُ أَلْفَ مَلِكٍ  
 وَكُلُّهُ يُعْرَفُ بِالْمُبَالِغَةِ

(١) قوله: «إِذَا لَمْ يُحْظَلَا»، أي: إذا لم ينفقه في الأشياء المحجورة.

وَقِيلَ فِي طَبَعِ الْفَتَى الْمُسْتَضْحَبِ  
 يُرْفَعُ مَنْ آثَرَ لِلتَّوَاضِعِ  
 وَخَيْرُ مَالٍ مَا اسْتَرَقَّ حُرًّا  
 أَنْصُرُ أَخَاكَ ظَالِمًا مَظْلُومًا  
 نَصْرُكَ فِي الظُّلْمِ لَهُ أَنْ تُنْقِذَهُ  
 وَإِنْ تَكُنْ رَأَيْتَهُ مَظْلُومًا  
 مَنْ حَارَبَ الدِّينَ الْقَوِيمَ حُرْبًا  
 وَقَدْ رَأَيْتُ الْعَدْلَ أَقْوَى جَيْشٍ  
 وَأَنَّهُ لَا سَيْفَ مِثْلُ الْحَقِّ  
 مَنْ اسْتَخَفَّ بِالرَّجَالِ ذَلًّا  
 وَمَنْ رَقِيَ فِي دَرَجَاتِ الْهَمِّ  
 وَإِنَّ مِنْ كُفْرَانِهِ لِلنَّعْمِ  
 لَا يَشْكُرُ الرَّحْمَنَ مَنْ لَمْ يَشْكُرِ  
 وَذَا خِلَافٍ مَدْحِهِ الْمَذْمُومِ  
 فَالشُّكْرُ أَنْ يَعْتَرِفَنَّ بِالنِّعْمَةِ  
 وَالْمَدْحُ أَنْ يَقُولَ إِذْ يَقُولُ

أَثْبَتُ مِنْ أَدْبِهِ الْمُسْتَجَلِبِ  
 وَالْكَبْرُ لِلْإِنْسَانِ غَيْرُ رَافِعِ  
 وَخَيْرُ سَعْيٍ مَا اسْتَحَقَّ شُكْرًا  
 عَنِ النَّبِيِّ قَدْ رُوِيَ مَرْسُومًا  
 مِنْهُ وَأَنْ تَمْنَعَهُ أَنْ يُنْفِذَهُ  
 تَعِينُهُ\* وَتَمْنَعُ الظُّلُومًا  
 مَنْ غَالَبَ الْحَقَّ الْمُبِينَ غَلْبًا  
 وَالْأَمْنُ فِي الْبِلَادِ أَهْنَا عَيْشُ  
 وَلَا يَرَى عَوْنٌ كَمِثْلِ الصِّدْقِ  
 وَمَنْ يُفَرِّطْ فِي الْمَقَالِ زَلًّا  
 عَظَّمَ حَقًّا فِي عِيُونِ الْأُمَّمِ  
 يَسْتَوْجِبُ الْمَرْءُ حُلُولَ النَّقْمِ  
 عِبَادَهُ وَمَعْنَى ذَا فِي خَبَرِ  
 فَالشُّكْرُ غَيْرُ الْمَدْحِ فِي الْمَرْسُومِ  
 وَأَنْ يُؤَدِّينَ حَقَّ الْمِنَّةِ  
 وَلَمْ يَكُنْ لِقَوْلِهِ مَحْضُولُ

(\*) على وجه رفع الجزاء وهو جواب الشرط، وجعل بعضهم منه قول الله: ﴿وَمَا عَمِلْتَ مِنْ سُوءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ أَمَدًا بَعِيدًا﴾ [آل عمران: ٣٠] على جعل (ما) شرطية. (إسماعيل)



إِنْ كَانَ لِلْمَدِيحِ قَصْدًا بَيِّنًا  
 فَقَابِلُ الْمَدْحِ عَدَاهُ الرَّبْحُ  
 وَوَصْفُهُ قَدْ جَاءَ فِي الْكِتَابِ  
 وَجَائِزٌ لِحَاجَةٍ أَنْ تَجْهَرَ<sup>(٢)</sup>  
 يَقُومُ عَنْ جَيْشٍ وَذَلِكَ قَدْ عُرِفَ  
 أَوْ ضَرَبَ الْمُسِيءَ ضَرْبًا أَوْجَعًا  
 وَهُوَ لَعَمْرُ اللَّهِ كَانَ أَوْرَعًا  
 فَالطَّبَعُ فِي الْإِنْسَانِ لَمْ يُغَيَّرِ  
 فَطَبَعُهُ فِي نُطْقِهِ التَّخْفِيفُ  
 مَا فَوْقَ طَبَعِهِ فَيَسْمُجَنَّا<sup>(٣)</sup>  
 مَا قَدْ كُنِيَ فَهُوَ إِذَا عَبْدٌ زَكَا  
 رَبُّ السَّمَا فِي السَّرِّ وَالْإِعْلَانِ  
 فِيهِ النَّجَاةُ مِنْ جَمِيعِ الْعَطَبِ  
 يَنْجُو بِهِ الْمَرْءُ مِنَ الْعَنَاءِ

فِي وَجْهِ مِثْلِهِ التَّرَابُ يُحْتَى<sup>(١)</sup>  
 فَالْمَدْحُ لِلْأَنَامِ قِيلَ ذَبْحُ  
 وَالغَضُّ لِلصَّوْتِ مِنَ الْأَدَابِ  
 فَأَنْكَرُ الْأَصْوَاتِ صَوْتُ الْحُمْرِ  
 صَوْتُ أَبِي طَلْحَةَ فِي الْجَيْشِ وَصِفَ  
 وَعَمْرٌ إِنْ قَالَ قَوْلًا أَسْمَعًا  
 وَهُوَ إِذَا مَشَى يُقَالُ أَسْرَعًا  
 وَالنَّاسُ أَطْبَاعٌ فَمِنْهُمْ جَهَوْرِي  
 وَمِنْهُمْ مَنْ صَوْتُهُ لَطِيفٌ  
 لَا يَنْبَغِي أَنْ يَتَكَلَّفَنَّا  
 مِنْ حُسْنِ إِسْلَامِ الْفَتَى أَنْ يَتْرُكََا  
 فَالْمُنْجِيَّاتُ طَاعَةُ الْمَنَانِ  
 وَالْعَدْلُ فِي حَالِ الرِّضَا وَالغَضَبِ  
 وَالْقَصْدُ فِي الْفَقْرِ وَفِي الْغِنَاءِ

(١) قوله: «يُحْتَى»، أي: يُرمى.

(٢) قوله: «أَنْ تَجْهَرَ» بالجزم عملاً بلغة من يجزم الفعل المضارع بأن المصدرية ومن ذلك قوله:

إِذَا مَا غَدُونَا قَالَ وَلِدَانُ أَهْلِنَا

تَعَالَوْا إِلَيَّ أَنْ يَأْتِنَا الصَّيْدُ نَحْطِبِ

فجزم يأتنا بأن.

(٣) قوله: «فَيَسْمُجَنَّا»، أي: يقبح.

وَالْمُهْلِكَاتُ الشُّحُّ وَالْإِعْجَابُ  
 ثُمَّ ثَلَاثٌ مِنْ كُنُوزِ الْجَنَّةِ  
 ثُمَّ ثَلَاثٌ هَزَلُهُنَّ جِدٌّ<sup>(١)</sup>  
 نِكَاحُهُ طَلَاقُهُ عِتَافُهُ  
 قِيلَ وَقَالَ وَضِيَاعُ مَالٍ  
 ثَلَاثَةٌ تُبَاحُ مِنْ جِنْسِ اللَّعِبِ  
 يَلَاعِبُ الْخَيْلَ لِأَجْلِ الرَّكْبَةِ  
 ثَلَاثَةٌ غِيبَتْهُمْ تُبَاحُ  
 وَشَارِبُ الْخَمْرِ لِحَسْوِ الْكَاسِ  
 ثَلَاثَةٌ صَلَاتُهُمْ مَرْدُودَةٌ  
 وَعَبْدُ قَوْمٍ عَنْهُمْ قَدْ هَرَبَا  
 تَمَنَعُهُ مَا يَلْزَمَنَّهَا لَهُ  
 ثَلَاثَةٌ تُبِيحُ قَتْلَ النَّفْسِ  
 وَمَنْ زَنَى مِنْ بَعْدِ إِحْصَانٍ وَمَنْ  
 ثَلَاثَةٌ بِالْمَاءِ لَيْسَ يَنْظَفُوا

كَذَا الرِّيَا وَكُلُّهَا خَرَابٌ  
 كِتْمَانٌ فَقْرٌ مَرَضٌ عَطِيَّةٌ  
 وَجِدُهُنَّ وَهِيَ مَا تُعَدُّ  
 فَكُلُّ ذَا يُوقِعُهُ انْطِلَاقُهُ<sup>(٢)</sup>  
 مَكْرُوهَةٌ وَكَثْرَةُ السُّؤَالِ  
 يَلَاعِبُ الْقَوْسَ لِأَجْلِ أَنْ يُصَبَّ  
 يَلَاعِبُ الْعِرْسَ لِحُسْنِ الْعِشْرَةِ  
 إِمَامٌ جَوْرٌ مَا بِهِ جُنَاحُ  
 وَمُعَلِّنٌ بِنِيسِقِهِ فِي النَّاسِ  
 إِمَامٌ قَوْمٍ كَرِهُوا وَجُودَهُ  
 وَامْرَأَةٌ حَلِيلُهَا قَدْ غَضِبَا  
 وَبَاتَ عَاتِبًا عَلَيْهَا لَيْلُهُ  
 مَنْ قَتَلَ النَّفْسَ بِغَيْرِ نَفْسٍ  
 يَرْتَدُّ عَنِ إِيْمَانِهِ وَيَكْفُرُنَّ  
 فَحَائِضٌ وَمُقْرَنٌ<sup>(٣)</sup> وَأَقْلَفُ

(١) قوله: «جِدٌّ»: بكسر الجيم ضد الهزل.

(٢) قوله: «انْطِلَاقُهُ»، أي: انفلاته، وهو عبارة عن تضييع الحزم - اهـ. (المصنف)

(٣) قوله: «وَمُقْرَنٌ» قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ فِي معارج الآمال لما ذكر الحديث المروي عن النبي ﷺ أَنَّهُ قَالَ:

«أَرْبَعَةٌ لَا يُطَهَّرُهُمُ الْمَاءُ الْمَشْرُوكُ وَالْأَقْلَفُ وَالْحَائِضُ وَالْمُقْرَنُ»؛ وَأَمَّا الْمُقْرَنُ فَهُوَ الَّذِي يَزْحَمُهُ الْغَائِطُ =



ثَلَاثَةٌ تَشَارَكُوا فِيهَا الْمَلَا  
ثَلَاثَةٌ وَلَهُمْ يُقَامُ  
أَرْبَعَةٌ تَلْزَمُ مَنْ قَدْ قَعَدَا  
رَدُّ السَّلَامِ ثُمَّ غَضُّ الْبَصْرِ  
يُدْفَعُهُ عَنِ الضَّعِيفِ إِنْ قُصِدَ  
وَأَرْبَعٌ لَا يَأْنِفُ الْإِنْسَانُ  
قِيَامُهُ إِلَى أَبِيهِ أَوْ لَا  
وَتَالِثٌ أَنْ يَتَعَاهَدَنَا  
وَرَابِعٌ خِدْمَتُهُ لِلْعَالِمِ  
تَقِيَّةٌ وَالسُّؤْبُ وَالْأَحْكَامُ  
وَسِتَّةٌ قَدْ كَرِهَ الْإِلَهُ  
وَرَفَثَ الصَّائِمُ مِنَ الْمُنْفِقِ  
وَالضُّحْكَ مَا بَيْنَ الْقُبُورِ وَكَذَا

الْمَاءُ وَالنَّارُ جَمِيعًا وَالْكَلَا  
وَالِدُهُ الْعَالِمُ<sup>(١)</sup> وَالْإِمَامُ  
عَلَى الطَّرِيقِ أَوْ يُخَلُّ الْمَقْعَدَا  
إِرْشَادٌ مَنْ ضَلَّ وَدَفَعُ الضَّرْرِ  
بِالسُّوءِ فَلْيُعِينُهُ مَنْ قَدْ قَعَدَ  
مِنْهَا وَكُلُّهَا لَهُ إِحْسَانٌ  
وَخِدْمَةٌ الضَّيْفِ إِذَا مَا نَزَلَا  
مَرْكُوبَهُ يَسْقِي وَيَعْلِفْنَا  
لِيَسْتَفِيدَ كُنْ لَهُ كَالْخَادِمِ  
تَعَارُفٌ نَجَا بِهَا الْأَنَامُ  
أَنْ يَعْبَثَ فِي الْفَرْضِ إِنْ صَلَّاهُ  
كَذَا الْأَذَى فَجَانِبْنَاهُ وَاتَّقِ  
أَنْ يَدْخُلَ الْمَسْجِدَ مَنْ بِهِ أَذَى

= والبول جميعاً؛ أو إحداهما، فإنه لا يطهره الماء؛ لأن ذلك النجس يكون بمنزلة النجس المجتمع في قُلْفَةِ الْأَقْلَفِ وبمنزلة الدم المجتمع في رحم الحائض، حتى قال حيان: كأنه مصرور في ثوبه، يعني: أن النجس المزاحم للمقرن؛ كالنجس الذي يكون في ثوبه، وذلك لانحداره عن موضع استقراره إلى موضع لو لم يمنعه لخرج، فلما منعه من الخروج صار كأنه صرّه في ثوبه، وقيل: المقرن الذي يدافع البول والغائط مدافعة تشغله عن حفظ صلاته أو شيء منها. اهـ. وهذا الحديث الذي ذكره رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لم يذكر له سنداً غير أن أصحابنا يروونه، فلعله قد صح عندهم والله أعلم.

(١) قوله: «الْعَالِمُ» بحذف واو العطف، أي: والده والعالم والإمام.





وَمِثْلُهُ الْحَائِضُ فَالْكُلُّ حُظْلٌ  
بُيُوتَ قَوْمٍ لَيْسَ يَأْذُنُونَا  
كَمِثْلِ مَنْ يَدْخُلُ لَا تَطَّلِعُ  
مِنَ الْفُرُوضِ كُلِّ يَوْمٍ كَانَا  
وَذِكْرُهُ بِالْقَلْبِ وَاللِّسَانِ  
ذِي الطَّرْدِ عَنِ خَالِقِهِ إِبْلِيسِ  
عِنْدَ الصَّلَاةِ وَهُوَ فِيهَا نُورٌ  
تَارِكُهَا يَسْتَوْجِبَنَّ الْغَضَبَا  
مِنَ الْحَلَالِ حِينَ مَا يَشَاءُ  
وَحِفْظُهُ الْأَذْيَانِ عَمَّا أَنْكَرَا  
عَنْ كُلِّ مَا يُمْنَعُ عَفْوَ الرَّبِّ  
وَالنُّطْقُ بِالْقَبِيحِ لَيْسَ يُلْفِظُ  
وَالسُّخْرِيَا وَاللَّمَزَ لِلْإِنْسَانِ  
عَنْ عَوْرَةِ النَّاسِ فَلَا تَجَسَّسَا  
عَلَى الْإِلَهِ فَتَوَكَّلْنَا  
وَالصَّبْرُ حِينَ الضَّرِّ قَدْ آتَاهُ  
وَالتَّوْبُ مِنْهُ إِنْ يَكُنْ قَدْ أَدْنَبَا

أَعْنِي بِذَلِكَ جُبًّا لَمْ يَغْتَسِلْ  
وَسَادِسٌ إِذْ خَالَكَ الْعُيُونَا  
لِأَنَّهُ قَدْ جَاءَ فِي الْمُطَّلِعِ  
وَهَاكَ مَا قَدْ يَلْزَمُ الْإِنْسَانَا  
أَوَّلَهَا مَعْرِفَةَ الرَّحْمَنِ  
ثُمَّ مَعَادَاةَ أَخِي التَّلَيْسِ  
وَالسِّتْرَ لِلْعَوْرَةِ وَالطُّهُورُ  
ثُمَّ الصَّلَاةُ وَهِيَ فَرَضٌ وَجَبَا  
وَالصَّدَقُ فِيمَا قَالَ وَالْغَدَاةُ  
وَعِظُّهُ عَنِ الْحَرَامِ النَّظْرَا  
حِفْظُ اللِّسَانِ ثُمَّ حِفْظُ الْقَلْبِ  
فَالْقَلْبُ عَنْ سُوءِ الظُّنُونِ يُحْفَظُ  
كَالشِّتْمِ وَالْغَيْبَةِ وَالْبُهْتَانِ  
وَوَاجِبٌ أَنْ يَتْرَكَ التَّجَسُّسَا  
وَوَاجِبٌ أَنْ يَتَوَكَّلَنَا  
ثُمَّ الرِّضَا بِمَا قَضَا الْإِلَهِ  
وَالشُّكْرُ لِلَّهِ عَلَى مَا وَهَبَا



وَيُخْلِصُ الْأَعْمَالَ لِلَّهِ فَلَا  
وَيَسْتَعِدُّ لِلْمَمَاتِ زَادًا  
وَيَعْمَلُنْ بِحُجَّةِ الْإِلَهِ  
وَيُظْهِرَنَّ لِلْإِلَهِ الْفَقْرًا  
فَرُبُّنَا الْغَنِيُّ لَا سِوَاهُ  
فَهَذِهِ الْخِصَالُ تَجْمَعُنَا  
يَبْنِي بِهَا رِضًا سِوَاهُ مَثَلًا  
وَهُوَ التَّقَى وَيَقْصِدُ الرَّشَادَا  
فِي قَضْدِهِ وَلَا يَكُونُ لَاهِي  
فَمُظْهِرُ الْفَقْرِ لَهُ قَدْ بَرًّا  
وَهُوَ الْكَرِيمُ فَاطْلُبْنِ غِنَاهُ  
كُلَّ صُنُوفِ الْخَيْرِ تَلَزَمْنَا

### بَابُ الْحِكْمِ

وَكُلُّ مَا مَضَى فَإِنَّهُ حِكْمٌ  
تُخَصُّ عِنْدَهُمْ بِإِسْمِ الْحِكْمِ  
فَإِنْ أَرَدْتَ أَنْ تَكُونَ حُرًّا  
إِنَّ الْهَوَى بِهِ يَصِيرُ الْحُرُّ  
وَكُلُّ مَنْ قَدْ زَرَعَ الْعُدْوَانَ  
وَكُلُّ مَنْ ضَاعَتْ بِهِ سِيَاسَتُهُ  
وَأَنْتَ إِنْ أَقَلَّتْ فِي الْمَقَالِ  
إِنْ تَمَّ عَقْلُ الْمَرْءِ يَنْقُصْنَا  
وَقِيلَ فِي الْحِكْمَةِ صَمْتُ الْجَاهِلِ  
وَبَقِيَتْ أَشْيَاءُ هَاهُنَا تُتَمُّ  
لِجَمْعِهَا أَشْيَاءُ ضَمِنَ الْكَلِمِ  
دَعِ الْهَوَى وَكُلُّ مَا قَدْ ضَرًّا  
عَبْدًا فَلَا يَهْوَاهُ قَطُّ حُرُّ  
بَيْنَ الْأَنْامِ حَصْدَ الْخُسْرَانَا  
قَدْ بَطَلَتْ عَنْ قَوْمِهِ رِيَاسَتُهُ  
أَمِنْتَ يَا صَاحِبِ مِنَ الْمَلَالِ  
كَلامُهُ بِذَلِكَ يُعْرِفْنَا  
سِترٌ لَهُ مِنْ جُمْلَةِ الرِّذَائِلِ



أَوْ أَمْسِكُنْ عَنِ الْكَلَامِ تَسْلَمِ  
يُقَالُ إِنَّ الْخَيْرَ فِيهَا أَجْمَعُ  
فِي وَجَنَاتِ الْبَهْكَنَاتِ الْحُورِ  
تَقْلِيلُ أَكْلِهِ وَفِيهِ الْأُمْنِيَّةُ  
فَلَا تَرَى كَالصَّبْرِ فِي الْأَحْوَالِ  
تَقْلِيلُ نَطْقِهِ بِلَا ارْتِيَابِ  
تَرُكُ الذُّنُوبِ وَهِيَ الزَّهَادَةُ  
فِي الْقَلْبِ مِثْلُ الزَّرْعِ عِنْدَ الْمَاءِ  
ثُمَّ اسْتِمَاعُ اللَّهْوِ وَالتَّغْرِيدِ  
وَذَا كَمَنْ قَدْ عَبَدَ الشَّيْطَانَ  
يَجْنِي جَنَّا الْهَيْبَةِ حَيْثُ صَارَا  
جَنَاهُ وَالْجَمِيعُ قَدْ أَحَبَّهُ  
مَنْ غَرَسَ الْجَهْلَ جَنَى الْبَلَاهَةِ  
يَجْنِي سَلَامَةً وَلَمْ يَجِدْ أَسَا  
يَغْرِسُ لَهُ الْأَطْمَاعَ ذَلٌّ وَيَهْنُ  
يَرْضَاهُ حُرٌّ فَإِلَهِي سَلْمًا  
مَنْ كَانَ يَغْرِسُنَّ مِنَّا الْحَسَدَا

إِنْطَقْ بِخَيْرٍ يَا خَلِيلِي تَعْنَمِ  
وَأُمَّهَاتُ الْخَيْرِ هِيَ أَرْبَعُ  
حَقٌّ لَهَا أَنْ تُرْسَمَنَّ بِالنُّورِ  
أَوَّلُهَا أُمَّ جَمِيعِ الْأَدْوِيَةِ  
وَالصَّبْرُ أُمَّ جُمْلَةِ الْأَمَالِ  
وَإِنَّ أُمَّ جُمْلَةِ الْأَدَابِ  
وَإِنَّ أُمَّ جُمْلَةِ الْعِبَادَةِ  
أَرْبَعَةٌ تُنْبِتُ لِلْجَفَاءِ  
سُكُنُ الْبُوَادِي وَاتِّبَاعُ الصَّيْدِ  
رَابِعُهَا أَنْ يَلْزَمَ السُّلْطَانَ  
وَكُلُّ مَنْ قَدْ غَرَسَ الْوَقَارَا  
مَنْ غَرَسَ الْإِحْسَانَ فَالْمَحَبَّةُ  
مَنْ غَرَسَ الْعِلْمَ جَنَى النَّبَاهَةِ  
وَمَنْ مُدَارَاةَ الْوَرَى قَدْ غَرَسَا  
مَنْ غَرَسَ الصَّبْرَ جَنَى الْعِزِّ وَمَنْ  
مَنْ غَرَسَ الْحِرْصَ جَنَى الْخِزْيِ وَمَا  
وَيَجْنِينَ لِلْفُؤَادِ كَمَدَا



وَيَهْدِمَنْ بِشُؤْمِهِ الْجِبَالَ  
 وَلَا تَمَلْ قَطُّ إِلَى سَخِيفٍ<sup>(١)</sup>  
 وَمَا لَهُ فِي الضِّيقِ مِنْ إِخْوَانٍ  
 فَاَنْظُرْ عَوَاقِبَ الْأُمُورِ وَاسْتَبِينَ  
 فَلَا لَهُ دِينَ وَلَا أُخُوَّةَ  
 تَنَاكَحَا هُمَا وَيَنْسِلَانِ  
 وَهِيَ صِفَاتُ نَفْسِكَ اللَّوَامَةِ  
 فَأَنْتَجَا الْحِرْمَانَ حِينَ نَسَلَا  
 لَيْتَ تَمَنَّيْتُ لِأُمُورٍ فُوتَتْ  
 فِيمَا يُقَالُ كَثْرَةَ الْمَنَامِ  
 فَاَنْصَبْ فِي الْأُخْرَى تَرَى اسْتِرَاحَةَ  
 وَزِينَةَ الْمُلُوكِ فَهُوَ الْعَدْلُ  
 تُكْثِرُ مِنَ التَّرْدَادِ تَلْقَى الْمَلَلَا  
 خِطَابُ مَنْ لَا يَفْهَمُنْ رَزِيَّةَ  
 مِنْ صَابِهِ بَلْ ذَا يَكُونُ أَعْظَمًا<sup>(٣)</sup>

وَالْبَغْيُ فَهُوَ يَصْرَعُ الرَّجَالَ  
 لَا تَسْتَهِنِ يَا صَاحِبَ الشَّرِيفِ  
 مَا فِي الرَّخَا لِلْمَرْءِ مِنْ عُدْوَانٍ  
 إِنَّ عَظْمَ الْمَطْلُوبِ قَلَّ مَنْ يُعِينُ  
 وَكُلُّ مَنْ لَيْسَ لَهُ مُرُوَّةٌ  
 وَقِيلَ إِنَّ الْعَجْزَ وَالتَّوَانِي  
 فَكَانَ مِنْ نَسْلِهِمَا النَّدَامَةَ  
 وَنَكَحَ الشُّؤْمُ الْقَبِيحَ الْكَسَلَا  
 وَلَوْ لَكَانَ نَكَحَتْ فَأَنْتَجَتْ  
 وَيُبْغِضُ اللَّهُ مِنَ الْأَنَامِ  
 وَكَثْرَةَ الْأَكْلِ كَذَاكَ الرَّاحَةَ  
 وَآفَةُ الْجِدِّ يُقَالُ الْهَزْلُ  
 وَإِنْ تَزُرْ غَبًّا<sup>(٢)</sup> تَزِدْ حُبًّا فَلَا  
 وَعَدْلُ مَنْ لَا يَرَعَوِي بَلِيَّةَ  
 مَنْ ذَاقَ مِنْ حُلُوِّ الزَّمَانِ طَعَمًا

(١) إلى سخييف، أي: إلى جاهل قليل العقل.

(٢) قوله: «غَبًّا»، أي: طويلاً.

(٣) الصاب: هو المرء - اهـ. (المصنف)

وَلَمْ يَكُنْ سَمَّنَ مَنْ قَدْ سَمَّنَا  
 فِي كُلِّ مَيْتٍ عِظَةٌ بِحَالِهِ  
 وَخَيْرُ أَعْمَالِكَ مَا اسْتَحَقَّا  
 إِنْ شِئْتَ أَنْ تَمْلِكَ حُرًّا أَحْسَنَ  
 وَأَنْتَ إِنْ أَحْسَنْتَ فِي اللَّئَامِ  
 وَلَا يَضُرُّ الْقَوْمَ مَوْتُ الْأَكْرَمِ  
 وَإِنَّمَا يَضُرُّهُمْ إِنْ خَدَّجَا<sup>(٢)</sup>  
 لَا تُكْثِرِ اللَّهُمَّ بِمَا قَدْ قُدِّرَا  
 فَحِيلَةُ الْمُحْتَالِ فِيهِ بَاطِلَةٌ  
 مَا لَا يَكُونُ لَمْ يُنَلْ بِحِيلَةٍ  
 مَا قَدْ قُضِيَ فِي وَقْتِهِ يَكُونُ  
 وَخَيْرُ إِخْوَانِكَ مَنْ وَاسَاكَ  
 وَوَضَعَكَ الْمَعْرُوفَ فِي الرِّجَالِ  
 عُقُودٌ كُلُّ غَادِرٍ مَحْلُولَةٌ

إِلَّا لِقَبْضِهِ فَحَازِرِ الْعَنَا  
 لِمَنْ بَقِيَ<sup>(\*)</sup> وَعِبْرَةٌ فِي مَالِهِ  
 شُكْرًا وَخَيْرُ الْمَالِ مَا اسْتَرَقَّا<sup>(١)</sup>  
 إِلَيْهِ فَالْحُرُّ رَقِيقُ الْمُحْسِنِ  
 تَمَرَّدُوا وَأُبَّتْ بِالْمَلَامِ  
 مِنْهُمْ إِذَا النَّسْلُ نَشَا فِي كَرَمِ  
 نَسْلِهِمْ فَفَضَّلُهُمْ قَدِ ارْتَجَا<sup>(٣)</sup>  
 فَإِنَّهُ يَكُونُ لَوْ قَدْ حُذِرَا  
 وَحَذَرُ الْإِنْسَانِ قَبْلَ النَّازِلَةِ  
 فَحِيلَةُ الْمُحْتَالِ تَرُكُ الْحِيلَةِ  
 لَا زَائِدٌ فِيهِ وَلَا مَمْنُونٌ<sup>(٤)</sup>  
 لَكِنَّ خَيْرًا مِنْهُ مَنْ كَفَاكَ  
 يَعُدُّ مِنْ عَلَامَةِ الْإِقْبَالِ  
 عُهُودُهُ كَذَلِكَ مَدْخُولُهُ

(\*) بَقِيَ بفتح الباء والقاف ضد فَنِيَ، ويجوز قراءتها بكسر القاف. (إسماعيل)

(١) قوله: «اسْتَرَقَّا»، أي: استرقَّ حُرًّا ففيه اكتفاء اهـ. (المصنف)

(٢) قوله: «خَدَّجَا» أصل الخداج ما لا يصلح للأكل من ثمر النخل، وكل صلاة لا يقرأ فيها فاتحة الكتاب فهي خداج، أي: ناقصة وتخدج النسل فساده.

(٣) قوله: «أَرْتَجَا»، أي: أغلق.

(٤) أي: ولا منقوص. (المصنف)



تُورِثُ سُوءَ الظَّنِّ بِالْأَخْيَارِ  
 فِي ذَلِكَ الْقَرِينِ إِنْ لَاقَاهُ  
 وَهُوَ لَهُ مُنَاسِبٌ فَيُوصَفُ  
 تَرَقَّى بِهِ مَدَارِجَ الْكَمَالِ  
 وَلَا تُصَاحِبُ ظَالِمًا فَتُظْلِمًا  
 لِلظَّالِمِينَ بِعَذَابِ الْهُونِ  
 وَهَكَذَا الْأَشْكَالُ لَا تَفْتَرِقُ  
 وَطَاعَةَ الرَّحْمَنِ فَانْتَقُوهَا<sup>(١)</sup>  
 بِنُورِ رَبِّهِ أَلَا أَحْذَرْنَا  
 يَكْتُمُ أُمُورَهُ إِلَى الْغَايَاتِ  
 وَالرَّبُّ لَا شَكَّ هُوَ الْمُعِينُ  
 شَادَى بِهِ وَصَارَ مِثْلَ جَهْرِهِ  
 فغَيْرُهُ أَضْيَقُ فِي إِسْرَارِهِ  
 وَأَنْتَ إِنْ أَبْدَيْتَهُ أَسِيرُ  
 إِنْ قَالَ قَوْلًا إِنَّي أَصَدِّقُ  
 فَالْأَمْرُ غَيْبٌ وَهُوَ قَدْ يُنَافِقُ

وَقِيلَ إِنَّ صُحْبَةَ الْأَشْرَارِ  
 يَظُنُّ فِي الْإِنْسَانِ مَا رَأَهُ  
 إِنَّ الْقَرِينَ بِالْقَرِينِ يُعْرِفُ  
 فَاخْتَرِ قَرِينًا صَالِحَ الْأَعْمَالِ  
 وَلَا تُصَاحِبْ غَاشِمًا فَتَغْشَمَا  
 قَدْ وَعَدَ الْإِلَهُ بِالرُّكُونِ  
 وَإِنَّمَا الْأَضْدَادُ لَا تَتَّفِقُ  
 فِرَاسَةَ الْمُؤْمِنِ فَانْتَقُوهَا  
 فَإِنَّمَا الْمُؤْمِنُ يَنْظُرُنَا  
 وَمَنْ يُرِدْ شَيْئًا مِنَ الْحَاجَاتِ  
 فَإِنَّمَا كِتْمَانُهُ يُعِينُ  
 وَمَنْ أَرَادَ مَوْضِعًا لِسِرِّهِ<sup>(٢)</sup>  
 إِنْ ضَاقَ صَدْرُ الْمَرْءِ عَنْ إِسْرَارِهِ  
 أَنْتَ لِسِرِّ صُنْتَهُ أَمِيرُ  
 وَقُلْ إِذَا شِئْتَ لِمَنْ تُصَدِّقُ  
 وَلَا تَقُلْ بِالْقَطْعِ هَذَا صَادِقُ

(١) أي: اختاروها اهـ. (المصنف)

(٢) قوله: «وَمَنْ أَرَادَ مَوْضِعًا لِسِرِّهِ»، أي: من أراد أن يضع سره موضعًا غير صدره فقد ضيعه، و«شَادَى بِهِ»، أي: أظهره كما بينه في البيت التالي.



وَاعْلَمْ بَأَنَّ الصَّدَقَ فِي الْكَلَامِ  
فَلَا زِمَ الصَّدَقَ فَإِنَّ الصَّدَقَا  
نَمِيمَةٌ الْإِنْسَانَ سَيْفٌ قَاتِلٌ  
فَلَا تَكُنْهُ وَالَّذِي قَدْ سَمِعَا  
فَقِيلَ لَا بَأْسَ بَأَنَّ يُخْبِرَهُ  
قُلْتُ وَذَلِكَ فِي أُمُورٍ تُحْذَرُ  
فَرُبَّمَا قَدْ نَقَلَ النَّاقِلُ مَا  
وَالشَّرْعُ قَدْ أَبَاحَ فِي ذَا الْمَوْضِعِ  
أَبَاحَ أَنْ نَذُكِرَ مَا لَمْ يُقَلِّ  
كَيْفَ لَنَا نَنْقُلُ مَا يُكَدَّرُ  
وَكُلُّ مَنْ قَدْ شَكَرَ النِّعْمَاءَ  
فَبِالْمَزِيدِ وَعَدَّ الْإِلَهَ  
وَالصَّمْتُ فَهُوَ أَفْضَلُ الْمُرَادِ  
وَفِي الْكَلَامِ مَا يُعَدُّ لِيْنَا  
وَإِنَّهُ أَحَدٌ مِنْ حُسَامِ  
لَا تَجْزَعَنَّ إِنْ نَازِلٌ قَدْ نَزَلَ  
وَكُلُّ مَنْ قَدْ كَثَرَ اعْتِبَارُهُ

أَعَزُّ لِلْمَرْءِ مِنَ الْحُسَامِ  
يَهْدِي إِلَى الْبِرِّ مَقَالًا حَقًّا  
وَهُوَ الَّذِي لِمَا يُقَالُ نَاقِلٌ  
مَقَالَ سَوْءٍ فِي أَخِيهِ وَقَعَا  
لِيَعْرِفَ الْعَدُوَّ حَتَّى يَحْذَرَهُ  
وَقُوعَهَا لَا فِي الَّذِي لَا يُحْذَرُ  
يُهِيجُ الْأَضْغَانَ بَيْنَ الْخِصْمَا  
لِأَجْلِ صَلَاحِ الْحَالِ قَوْلًا فَاسْمَعِ  
لِأَجْلِ جَمْعِ الشَّمْلِ وَالتَّجْمُلِ  
وَلَيْسَ ثَمَّ مِنْ أُمُورٍ تُحْذَرُ  
يَسْتَوْجِبُنْ مِنْ رَبِّهِ الْعَطَاءَ  
تَفْضُّلاً مَنْ يَشْكُرُنْ نِعْمَاهُ  
وَإِنَّهُ الْأَنْفَعُ لِلْعِبَادِ  
وَيُحْسَبُنْ عِنْدَ الْمَقَالِ هَيِّنَا  
بَلْ إِنَّهُ أَشَدُّ مِنْ حِمَامِ  
فَالصَّبْرُ بِالْحَرِّ يَكُونُ أَجْمَلَا  
مِنَ الْوَرَى قَلَّ بِهِ عِثَارُهُ



وَمَنْ يَكُنْ بِغَيْرِهِ قَدْ وُعِظَا  
 وَمَنْ بِهِ يَتَّعِظُنْ سِوَاهُ  
 وَأَيُّ عَيْشٍ لِلْفَتَى يَطِيبُ  
 وَكُلُّ مَا قَدْ جَمَعَ الْإِنْسَانُ  
 إِنَّ انْتِهَازَ فُرْصَةِ الْمَالِ بَانَ  
 إِيَّاكَ وَاللَّجَاجَ <sup>(١)</sup> فِي الْحَاجَاتِ  
 كَمْ طَامِعٍ فِي حَاجَةٍ مَا نَالَهَا  
 وَمَنْ تَعَدَّى فِيكَ مَا قَدْ حَدَا  
 وَرُدَّ فِيهِ الْأَمْرَ لِلْخَلَاقِ  
 وَمَنْ عَصَى الْإِلَهَ فِيكَ أَطْعِ  
 وَلَا تُجَازِ مَنْ عَصَى الرَّحْمَانَ  
 بَلْ جَازِهِ بِطَاعَةِ اللَّهِ فَمَنْ  
 وَدُو السَّخَا مِنْ رَبِّهِ قَرِيبُ  
 وَسُودِدَ كَانَ بِغَيْرِ جُودِ  
 وَاعْتَزَلَ الْخَلْقَ فَإِنَّ الْخَلْقَا  
 وَاسْتَعْمَلَنَّ عَنْهُمْ التَّنَكُّرَا  
 فَهُوَ سَعِيدٌ فَلْتَكُنْ مُتَّعِظَا  
 فَهُوَ شَقِيٌّ فَاخْذَرْنَ شَقَاهُ  
 وَلَيْسَ لِلْمَوْتِ لَهُ طِيبُ  
 يُفَرِّقَنَّ لَهُ الزَّمَانُ  
 تَجْعَلَهُ فِي مَوْضِعٍ لَهُ حَسَنُ  
 فَمَا قُضِيَ الْحَاجَاتُ بِاللَّجَاتِ  
 وَآيِسٍ وُفِّقَ أَنْ يِنَالَهَا  
 إِلَهِنَا فَأَنْتَ لَا تَعْدَى  
 وَاصْبِرْ فِي الصَّبْرِ ثَوَابٌ بَاقِ  
 فِيهِ الْإِلَهَ وَالْهُدَى فَاتَّبِعِ  
 بِمِثْلِهِ تَرْتَكِبِ الْعِصْيَانَا  
 بَغَى عَلَيْكَ فَلَهُ فَلْتَدْفَعَنَّ  
 وَهُوَ لِجُمْلَةِ الْوَرَى حَبِيبُ  
 كَمَلِكٍ كَانَ بِلَا جُنُودِ  
 قَدْ يَسْرِقُونَ لِلْعُقُولِ سَرْقَا  
 لِمَنْ عَرَفَتْ وَآخْذَرْنَ أَنْ تُشْهَرَا

(١) اللجاج والإلجاج في الشيء بمعنى الإلحاح والإلظاظ.





وَلَا تَعْرِفْ<sup>(١)</sup> لِلَّذِي لَمْ تَعْرِفِ  
وَذَاكَ مَا تُرْجَى بِهِ السَّلَامَةُ  
إِنَّ هَلَكَ الْمَرْءَ فِي هَوَاهُ  
إِذْ كُلُّ مَنْ يُحِبُّ شَيْئًا كَادَا  
وَاجْتَنِبِ الظَّنَّ فَإِنَّ الظَّنَّ  
وَيُدْخِلُ الْجَنَّةَ حُسْنُ الْخُلُقِ  
وَالْأَجْوَفَانِ يُدْخِلَانِ النَّارَ  
مَنْ لَمْ يَكُنْ لِلْمُسْلِمِينَ يَنْفَعُ  
وَكُلُّ مَنْ قَدْ نَفَعَ الْأَنَامَا  
مَنْ جَاءَهُ الشَّيْبُ وَلَمْ يَتَّعِظِ  
فَإِنَّمَا الشَّيْبُ نَذِيرُ الْمَوْتِ  
وَالْتَرُّكُ لِلذُّنُوبِ لِلْعَبْدِ أَخْفُ  
مَعَهُ لَتَتَجُورَ مِنْهُ لَا تَعْرِفِ  
مِنَ الْوَرَى وَمَا بِهِ نَدَامَةٌ  
مِنْ قَبْلِ الْحُبِّ لِمَا يَهْوَاهُ  
يُهْلِكُهُ فَحَاذِرِ الْفَسَادَا  
إِثْمٌ وَذَاكَ أَنْ تُحَقِّقَنَا  
فَكِنْ بِهِ أُخْيِيَ ذَا تَخْلُقِ  
بَطْنُكَ وَالْفَرْجُ فَخُذْ حِذَارَا  
لَا خَيْرَ فِيهِ وَهُوَ الْمُضِيعُ  
فِي الْمُسْلِمِينَ أَحْسَنَ الْإِسْلَامَا  
فَإِنَّهُ بِهَيْمَةٍ فَاتَّعِظِ  
فَرَاعِهِ قَبْلَ حُلُولِ الْفَوْتِ  
مِنْ طَلَبِ التَّوْبَةِ حِينَ مَا اقْتَرَفِ

(١) قوله: «وَلَا تَعْرِفْ» بفتح التاء والعين؛ أصله تتعرف فحذف إحدى التائين تخفيفاً، ومعناه: أن من لا يعرفك من الناس فلا تتعرف إليه، أي: لا تطلب معرفته لكي تسلم من شره وأذاه، وهذا جار على مذهب من قال:

جَزَى اللَّهُ عَنَّا الْخَيْرَ مَنْ لَيْسَ بَيْنَنَا  
فَمَا سَامَنَا خَسْفًا وَلَا عَمَمًا أَدَى  
وَلَا بَيْنَهُ وُدٌّ وَلَا نَتَعَارَفُ  
مِنَ النَّاسِ إِلَّا مَنْ نَوَدُّ وَنَعْرِفُ

وإني أقول: ليس هذا الكلام على إطلاقه، ولا يصح حمله على جميع الناس، فكم من أناس تنال بمعرفته الآمال فلا يحمل عليهم قول شاعر متبرم من بعض قرابته وإخوانه، ويحتمل أن يكون أغلب الناس على ما قال.



وَإِنْ هَفَا رَأْيِي الْحَلِيمِ لَا عَجَبَ  
فَإِنَّهُ قِيلَ الْجَوَادُ يَكْبُو<sup>(١)</sup>  
مِنْ ذَاكَ لَا غَرَوْ إِذَا مَا قَدْ هَفَا  
وَمَنْ أَرَادَ دَيْئَهُ أَنْ يَطْرَحَا  
لِأَنَّهُ يَأْوِي بِهَا كُلُّ غَوِي  
وَمَا كَتَقَوَى رَبَّنَا مِنْ مَنْصِبِ  
وَإِنْ طَلَبْتَ الْعِزَّ كُنْ بِالطَّاعَةِ  
وَاعْلَمْ أَخِي أَنَّ وُجُودَ النَّعْمِ  
وَصِحَّةُ الْجِسْمِ مَعَ الْمَعَاصِي  
وَاقْرَأْ إِذَا مَا شِئْتَ لَا تُعْجِبْكَ  
فَإِنَّهُ قَدْ ذَكَرَ التَّغْذِيَا  
وَذَاكَ الْإِسْتِدْرَاجُ فَاحْذَرْنَهُ  
وَكُلُّ مَنْ قَالَ بِلَا اخْتِرَامِ  
وَالْعُذْرُ مِنْ هَفْوَتِهِ لَهُ وَجَبَ  
لَا شَكَّ فِيهِ وَالْحَسَامُ يَنْبُو  
رَأْيِي الْحَلِيمِ قَالَهُ مَنْ عَرَفَا  
فَلَيْسَ كُنَّ مَسْكَدًا أَوْ مَطْرَحَا  
فَاحْذَرْ سُكُونَ مَسْكَدٍ ثُمَّ رُوِيَ<sup>(٢)</sup>  
وَلَا كَفَخْرِ الْحَقِّ فَخُرَّ الْحَسَبِ  
طَالِبُهُ يَا صَاحِبِ الْقِنَاعَةِ  
لِلْمُذْنِبِينَ مِنْ أَجْلِ النَّقَمِ  
خَدِيعَةٌ يَهْلِكُ فِيهَا الْعَاصِي  
أَمْوَالُهُمْ تَدْرِي وَلَمْ تَشْكََا  
بِهَا لَهُمْ لَمْ يَذْكَرِ التَّقْرِيَا  
وَالذَّنْبُ إِنْ عَقَلْتَ فَاتْرُكْنَهُ  
أُجِيبَ فِي الْحَالِ بِلَا اخْتِشَامِ

(١) قوله: «يكبو»، أي: يعثر و«ينبو»، أي: يجبن، و«الحسام» السيف، وهو بضم الحاء كغراب.

(٢) قوله: «رُوي» بضم الراء؛ قرية ذات مزارع سقيها من الآبار وهي قريبة من مطرح، لا تبعد عنها أكثر من ميل شرعي، وهذا البيت والذي قبله هما من نظم صاحب الأرجوزة الشيخ الصائغي، التي هي أصل لهذا الجوهر فأثبتهما المصنف كما وجدتهما، وليته لم يثبتهما لما فيهما من التشديد والتنفير، فليس كل غوي من الناس يسكن هذه البلدان الثلاث، وليس كل من فيها غويًا، بل هي كغيرها من البلدان التي تجمع الصالح والطالح.



وَكُلُّ قَوْلٍ فَلَهُ جَوَابٌ  
وَكُلُّ مَنْ فِي خُلُقٍ قَدْ جَازَا  
فَالْفَضْلُ لِلْكَاطِمِ لَا لِلْمُتَّقِمِ  
وَمَنْ عَصَى خَالِقَهُ مَا رَحِمَا  
كَمْ مِنْ بَعِيدٍ مُخْلِصِ الْوِدَادِ  
كَمْ مِنْ صَدِيقٍ قَصَرَ الزِّيَارَةَ  
وَكُلُّ فِعْلٍ فَلَهُ مَابٌ  
يُشْبِهُ فِيهِ ذَلِكَ الْمُجَازَى<sup>(١)</sup>  
وَالْفَضْلُ لِلَّذِي عَفَا عَنْ مُجْتَرِمٍ  
لِنَفْسِهِ أَدْخَلَهَا جَهَنَّمََا  
وَرَحِمِ أَدْنَ بِالْبِعَادِ  
عَنْ خِلِّهِ وَكَمْ عَدُوٌّ زَارَهُ

### بَابُ أَسْبَابِ الْإِثْمِ

وَالْإِثْمُ فِي أَشْيَاءَ فَاخْذَرْنَهَا  
مَنْ كَانَ فِي وَاحِدَةٍ قَدْ ضَيَّعَا  
أَوْ رَكِبَ الْخَصْلَةَ مِنْ حَرَامٍ  
لِأَنَّهُ يَدْخُلُ ذُو الْإِضْرَارِ  
لَيْسَ كَمَا قَالَ أَخُو الْجَهَالَةِ  
قَدْ كَذَبَ الْقُرْآنَ فِي الْوَعِيدِ  
تَمَسُّكَ بِمُجْمَلٍ قَدْ جَاؤُوا  
وَهَا أَنَا أَذْكَرُ بَعْضًا مِنْهَا  
مِنْ وَاجِبَاتٍ إِنَّهُ قَدْ وَقَعَا  
وَلَمْ يَتَّبِ يَبُوءُ بِالْآثَامِ  
بِحَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ فِي النَّارِ  
بِالْعَفْوِ عَمَّنْ رَكِبَ الضَّلَالَهَ  
إِذْ لَمْ يُؤَافِقْ لِلْهَوَى الْبَعِيدِ  
بِهِ كَأَنْ يَغْفِرَ مَا يَشَاءُ

(١) قوله: «وكل من.... إلخ» هو مأخوذ من قول القائل:

إِذَا أَنْتَ جَازَيْتَ الْمُسِيءَ بِفِعْلِهِ فَفِعْلُكَ مِنْ فِعْلِ الْمُسِيءِ قَرِيبٌ



لَا يَغْفِرُ الشِّرْكَ فَنَحْذَرْنَهُ  
 قُلْتُ وَقَدْ أَصَابَ عَيْنَيْكَ الْعَشَا  
 فَاسْمَعْ هُدَيْتَ مَا أَقُولُ وَاَنْظُرْ  
 قَدْ أَخْبَرَ الْإِلَٰهَ فِيمَا حَكَمَا  
 لِلْمُسْلِمِينَ دُونَ ذَا الْكُفُورِ  
 كَبَائِرِ الْمَنْهِيِّ أَيْنَ تَذَهَبُوا  
 مَعَ اجْتِنَابِنَا لِلْمُؤَبَّقَاتِ  
 لِمُشْرِكٍ قَدْ خَانَ يَوْمًا وَاعْتَدَى  
 يَحْوِي الصَّغِيرَ وَالْكَبِيرَ وَالرَّدَى  
 لِأَخْرِ الْآيَةِ فَافْهَمْ هَذَا  
 مِنْ ذَنْبِهِ لِشْرِكِهِ الْخَطِيرِ  
 يُعْفَا لَهُ حَقًّا عَنِ الصَّغَائِرِ  
 يَشَاءُ أَيُّ يَشَاءُ الْإِلَٰهَ يَغْفِرُنْ  
 بِالتَّوْبِ مَا فِي التَّوْبِ مِنْ كَبِيرِ  
 مِنْ ذَنْبِهِمْ وَهُوَ تَعَالَى أَرْحَمُ  
 أَيْقَبُلُ الْإِلَٰهَ مَنْ يُحَادِدُ  
 تَوَعَّدَ الْمُصِرَّ فَاتْرُكِ الْعَمَى

قَالُوا فَقَدْ أَخْبَرْنَا بِأَنَّهُ  
 وَيَغْفِرُنْ مَا دُونَهُ لِمَنْ يَشَاءُ  
 أَعْمَاكَ ذَا الْهَوَى عَنِ التَّبْصُرِ  
 مَا هَذِهِ الْآيَةُ إِلَّا طَبَقُ مَا  
 فَإِنَّهُ يَغْفُو عَنِ الصَّغِيرِ  
 فَاقْرَأْ إِذَا مَا شِئْتَ إِنْ تَجْتَنِبُوا  
 تُنْبِئِكَ عَنِ تَكْفِيرِ السَّيِّئَاتِ  
 وَالْاجْتِنَابِ لَا يَكُونُ أَبَدًا  
 فَمَنْ هُنَا يَلْقَى كِتَابَهُ غَدَا  
 يَقُولُ يَا وَيْلَاهُ مَا لِهَذَا  
 يُؤْخَذُ بِالْكَبِيرِ وَالصَّغِيرِ  
 وَمُسْلِمٍ جَانِبَ لِلْكَبَائِرِ  
 وَهُوَ الْمُرَادُ عِنْدَ قَوْلِهِ لِمَنْ  
 وَاللَّهُ قَدْ يَغْفُو عَنِ الْكَثِيرِ  
 فَعَفْوُهُ لِلتَّائِبِينَ أَعْظَمُ  
 أَمَّا الْمُصِرُّ فَهُوَ الْمُحَادِدُ  
 أَيْقَبَلَنَّ مُدْبِرًا عَنْهُ أَمَّا

وَقَالَ لَا يُبَدِّلُ الْقَوْلُ لَدَيَّ  
 أَتَدْرِي أَنْتَ مَنْ تُكذِّبُنَا  
 صَرَفْتَ مَا قَدْ قَالَهُ تَوْعُدَا  
 وَهُوَ يُرِيدُ غَيْرَ مَا قَدْ قَالََا  
 يُخْبِرُ بِالْأَمْرِ وَأَنْتَ تَزْعُمُ  
 أَقْصِرْ فَقَدْ طَالَ بِكَ الضَّلَالُ  
 وَمَا رَوَيْتُمْ<sup>(١)</sup> مِنْ أَحَادِيثَ بِهَا  
 إِلَّا إِذَا كَانَ هُنَاكَ مُحْتَمِلٌ  
 إِنْ صَحَّ أَنْ ذَاكَ عَنْ عَدْلِ رُوِي  
 كَانَ لَنَا عَضْرُ الْعُلُومِ مُشْرِقًا  
 عَضَّ<sup>(٢)</sup> عَلَى سِيرَةِ أَهْلِ الْحَقِّ  
 وَإِنْ تَشَأْ اتَّبَاعَهُمْ فَاسْتَمِعَا  
 مَعْرِفَةً<sup>(٣)</sup> الْإِلَهِ وَالتَّوْحِيدُ  
 ثُمَّ أَدَاءُ الْفَرَضِ فِي أَوْقَاتِهِ  
 ثُمَّ الْمُوَالَاةُ لِأَهْلِ الطَّاعَةِ  
 وَقُلْتَ بِالتَّبْدِيلِ أَقْصِرْ يَا أَحْيَى  
 كَذَّبْتَ مَنْ أَنْشَاكَ فاعْلَمْنَا  
 وَقُلْتَ قَدْ قَالَ بِهِ تَهْدُدَا  
 مِنْ عَفْوِهِ سُبْحَانَهُ تَعَالَى  
 بِأَنَّهُ سِوَاهُ شَيْئًا يَكْتُمُ  
 وَهَوْنُنْ فَمَا هُنَا جِدَالُ  
 مَا قَدْ زَعَمْتُمْ فَاحْكُمُوا بِكُذْبِهَا  
 لِلْقَيْدِ بِالتَّوْبِ قَبُولُهُ اخْتِمِلْ  
 فَالِدِّينُ لَا نَأْخُذُهُ مِنَ الْعُيُ  
 وَبِأَفْوَلِهِ بَدَا مَنْ فَسَقَا  
 وَلَا تَمِلْ عَنْهَا لِأَهْلِ الْفِسْقِ  
 خَمْسًا بِهَا دِينُ الْإِلَهِ جُمِعَا  
 لَهُ كَذَا التَّقْدِيرُ وَالتَّمْجِيدُ  
 وَتَرْكُهُ الْكَبِيرُ مِنْ زَلَّاتِهِ  
 فَإِنَّهَا مِنْ أَرْبَحِ الْبِضَاعَةِ

(١) رويتم: يصح بناؤه على الفاعل وعلى المفعول.

(٢) قوله: «عَضَّ» بفتح العين أمر من العَضَّ، وهو من عَضَّ يَعْضُ بفتح عين المضارع، قال الله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يَعَضُّ الظَّالِمُ عَلَى يَدَيْهِ﴾ [الفرقان: ٢٧] وقد قرئ بضم العين، ولكن الفتح أكثر وأفصح.

(٣) قوله: «معرفة» خبر لمبتدأ محذوف، أي: هي معرفة الله والتوحيد وما بعده معطوف على معرفة.



إِنَّ تَرَكَ النَّاسُ صَلَاةَ الْعِيدِ  
 فَإِنَّهُمْ قَدْ هَلَكُوا جَمِيعًا  
 لِأَنَّ ذَا فَرَضٍ عَلَى الْكِفَايَةِ  
 وَالْبَعْضُ إِنْ قَامَ بِهِ فَيَكْفِي  
 عَجِبْتُ مِمَّنْ<sup>(١)</sup> كَانَ ذَا اخْتِمَاءٍ  
 فَكَيْفَ لَا يَكْفُ عَنْ أَوْزَارِ  
 وَكُفْرٍ إِبْلِيسَ مِنَ النِّفَاقِ  
 لَكِنَّهُ لَمَّا دَعَا الْعِبَادَا  
 وَهُوَ إِمَامَ الْمُذْنِبِينَ صَارَا  
 وَآدَمَ إِمَامَ التَّائِبِينَ  
 وَاخْتَرِ إِمَامًا مِنْهُمَا لِنَفْسِكَ  
 وَقِيلَ مَنْ مَاتَ بِنَفْخِ الصُّورِ  
 مَعْنَاهُ أَنَّ الْمُؤْمِنِينَ رَحَلُوا  
 وَهُمْ شِرَارُ الْخَلْقِ يُحْشَرُونَ  
 فَهُوَ عَنِ الْحَالِ يُخَبِّرُنَا

وَالْمَيْتِ وَالْجِهَادِ لِلتَّأْيِيدِ  
 إِنْ لَمْ يَتُوبُوا كُلُّهُمْ سَرِيعًا  
 فَتَرْكُهُ الضَّلَالُ وَالْغِوَايَةُ  
 عَمَّنْ سِوَاهُ عِنْدَ أَهْلِ الْعُرْفِ  
 مِنَ الطَّعَامِ عَنْ حُدُوثِ الدَّاءِ  
 مَخَافَةً مِنْ غَضَبِ الْجَبَّارِ  
 أَوْلَاهُ قَدْ قِيلَ بِاتِّفَاقِ  
 لِلشَّرِكِ صَارَ مُشْرِكًا مُعَادَا  
 أَدْخَلَهُ اللَّهُ الْعَظِيمُ النَّارَا  
 فَانْظُرْ لِمَا بَيْنَهُمَا تَمَعِينَا  
 مَنْ جَرَّ لِلثَّوَابِ أَوْ مَنْ أَهْلَكَ  
 فَذَاكَ غَيْرُ سَالِمٍ مِنْ بُورِ  
 حِينَئِذٍ لَمْ يَبْقَ إِلَّا الرُّذُلُ  
 إِلَى الْجَحِيمِ هَكَذَا يَزُوْنَا  
 لَا عَنْ شَقَاوَةٍ تَعْمُ هُنَا<sup>(٢)</sup>

(١) قوله: «عَجِبْتُ مِمَّنْ كَانَ ذَا اخْتِمَاءٍ... إلخ» هو مأخوذ من قول القائل:

مَخَافَةً مِنَ الْمِ طَارِي  
 مِنَ الْمَعَاصِي خَشْيَةَ الْبَارِي

جِسْمَكَ بِالْحَمِيَّةِ عَوْدَتُهُ  
 وَكَانَ أَوْلَى بِكَ أَنْ تَحْتَمِي

(٢) هُنَا بِالتَّشْدِيدِ، أَي: هُنَاكَ. اهـ. (المصنف)



فَلَيْسَ لِاعْتِرَاضِهِ بِمَا عَاهَدَ  
وَلَا يُنَافِيَنَّاهُ لَا تَجْتَمِعُ  
لِأَنَّ مَا الضَّلَالُ لَا يُجْتَمَعُ  
يَفْعَلُ هَذَا مِنْهُ مَا قَدْ يَهْوَى  
مَعْنَى إِذَا صَحَّ الَّذِي فِيهِ وَجِدُ  
أُمَّتُهُ عَلَى الضَّلَالِ فَاسْتَمِعْ  
عَلَيْهِ إِذْ طَرِيقُهُ مُنَوَّعٌ  
وَذَاكَ مَا يَهْوَى فَمَا تَسْوَى<sup>(١)</sup>

### بَابُ التَّوْبَةِ

مِنْ فَضْلِ رَبِّي جَعَلَ الْمَتَابَا  
نَجَاةً مَنْ أَدْنَبَ أَنْ يَتُوبَا  
أَلَيْسَ تَعَجَبَنَّ مِمَّنْ يَهْلِكُ  
لَوْ لَا ثَلَاثُ هَلَكَ الْأَنَامُ  
وَأَنَّه لِكُلِّ شَيْءٍ نُورٌ  
يَسْتَعْفِرُ اللَّهُ بِقَلْبٍ صَادِقٍ  
فَإِنَّهُ لَيْسَ الْهَلَاكُ إِلَّا  
وَقَدْ رُوِيَ فِي ذَلِكَ مِنْ قَوْلِ النَّبِيِّ  
لَوْ أَنَّ فِرْعَوْنَ اللَّعِينِ إِذْ كَفَرَ  
يَمْحُو الذُّنُوبَ لِلَّذِي قَدْ تَابَا  
فَاعْجَبْ لِمَنْ لَمْ يَتْرِكِ الذُّنُوبَا  
وَعِنْدَهُ إِلَى النَّجَاةِ مَسْلَكُ  
تَقِيَّةٌ وَالتَّوْبُ وَالْأَحْكَامُ  
وَنُورٌ مَنْ يُذْنِبُ أَوْ يَجُورُ  
وَنِيَّةٌ وَعَمَلٌ مُوَافِقٌ  
عَلَى الْمُصِرِّ حَيْثُمَا تَوَلَّى  
مَنْ تَابَ مِنْ ذَنْبٍ كَمَنْ لَمْ يَذْنِبْ  
تَابَ إِلَى اللَّهِ مُنِيبًا وَازْدَجَرَ

(١) قوله: «فَمَا تَسْوَى»، أي: فما تساوى هكذا فسره المصنف رحمه الله.



لَكِنَّهُ أَبِي وَمَاتَ كَافِرًا  
 مَا كَانَ نَافِعًا لَهُ اتِّفَاقًا  
 تَابَ فَهَلَّا تَابَ قَبْلَ ذَاكَ  
 إِلَّا كَتَائِبٍ مَعَ الْمَالِ  
 فِي النَّارِ مَا كَانَ لَهُمْ بِتَوْبِ  
 وَإِنَّمَا يُقْبَلُ الْإِخْتِيَارِي  
 قَبْلَ حُضُورِ الْمَوْتِ فِي التَّقْرِيبِ  
 تَوْبَتُهُ إِذْ ذَاكَ لَيْسَ تُقْبَلُ  
 مِنْ غَرْبِهَا أَوْ أَنْ يَرَى الْمَوْتَ سَعَى  
 بِرُوحِهِ فَالتَّوْبُ يُقْبَلُنَا  
 يَعُودُ لِلذَّنْبِ دَوَامَ الْأَبَدِ  
 إِلَى الضُّرُوعِ وَبِذَا يُدَانُ  
 فَإِنَّمَا الرَّحْمَةُ لَمْ تُحَجَّرِ (١)  
 مَا تَابَ لِلرَّحْمَنِ فَاقْبَلَنَّهُ  
 وَبَعْدَهَا فَلَيْسَ مِنْهُ تُقْبَلُ

لَمْ يَجِدِ الرَّحْمَنَ إِلَّا غَافِرًا  
 وَتَوْبُهُ حِينَ رَأَى الْإِغْرَاقَا  
 لِأَنَّهُ حِينَ رَأَى الْهَلَاكََا  
 مَا حَالٌ مَنْ تَابَ بِذَلِكَ الْحَالِ  
 فَالْمُشْرِكُونَ اعْتَرَفُوا بِالذَّنْبِ  
 فَهُوَ مَتَابٌ كَانَ بِاضْطِرَارِ  
 وَهُوَ الَّذِي يَتُوبُ مِنْ قَرِيبِ  
 فَمَنْ رَأَى الْمَوْتَ عَلَيْهِ يَنْزِلُ  
 وَالتَّوْبُ مَقْبُولٌ إِلَى أَنْ تَطْلُعَا  
 وَقِيلَ مَا لَمْ يَتَغَرَّغَرْنَا  
 تَابَ نَصُوحًا إِنْ يَكُنْ لَمْ يَقْصِدِ  
 كَمِثْلِ مَا لَا تَرْجِعُ الْأَلْبَانُ  
 وَإِنْ يَعُدُّ مِنْ بَعْدِ فَلَيْسَتْغَفِرِ  
 وَالْمُسْلِمُونَ يَقْبَلُونَ مِنْهُ  
 وَقَالَ بَعْضُ لثَلَاثٍ يُقْبَلُ

(١) أي: لم تمنع.





لِأَنَّهُ بِعَوْدِهِ مِرَارًا  
وَتَوْبَةُ الْمَرْءِ إِذَا لَمْ تَكُنْ  
مَا أَسْرَعَ الرَّجُوعَ عَنْهَا فَاعْلَمْ  
يَنْكَسِرُ الْقَلْبُ وَيَنْدَمْنَا  
وَبَعْضُهُمْ يَزِيدُ خَوْفَهُ إِلَى  
لِأَنَّهُ قَدْ فَعَلَ الذُّنُوبَا  
قَدْ أَدْرَكَ التَّوْبَةَ غَيْرَ أَنَّ فِي  
وَالذَّنْبُ كَانَ بَيِّقِينَ مِنْهُ  
إِذْ ذَاكَ غَيْبٌ وَالْإِلَهُ وَعَدَا  
هَلْ صَادَفَ النَّصُوحَ أَمْ لَا فَحَصَلَ  
وَلَمْ يَكُنْ فِي وَعْدِ رَبِّي شَكًّا  
مَنْ لَمْ يَكُنْ بِعِلْمِهِ قَدْ عَمِلَا  
كَذَاكَ مَنْ لَمْ يُرْضِ خِصْمَهُ بِمَا  
وَهَكَذَا مَنْ لَمْ يُغَيِّرْ مَطْعَمَا  
وَهَكَذَا مَنْ لَمْ يُغَيِّرْنَا

مُتَّهَمٌ بِمَا إِلَيْهِ صَارَا  
لَهَا عَلَامَةٌ تُرَى فِي الْبَدَنِ  
مَنْ لَمْ يُؤْتِرْ تَوْبَهُ فَاتَّهَمَ  
فِي مَا مَضَى وَالذَّنْبَ يَتْرُكْنَا  
أَنْ يُبْغِضَ الدُّنْيَا بِمَا قَدْ فَعَلَا  
فِيهَا فَلَمْ تَكُنْ لَهُ مَحْبُوبَا  
قَبُولَهَا شَكًّا<sup>(١)</sup> عَلَى تَخُوفِ  
وَمَا قَبُولُ التُّوبِ يَعْلَمْنَهُ  
عَلَى النَّصُوحِ فَهَذَا تَرَدَّدَا  
لَهُ تَرَدَّدٌ بِمَا فِيهِ دَخَلَ  
فَالشَّكُّ فِي الْوَعْدِ يَكُونُ شِرْكََا  
فَلَيْسَ بِالتَّائِبِ عَمَّا فَعَلَا  
لَهُ عَلَيْهِ فِي رِضَا رَبِّ السَّمَا  
أَوْ مَشْرَبًا كَانَ لَهُ مُحَرَّمَا  
لِبَاسُهُ إِنْ كَانَ يُكْرَهُنَا<sup>(٢)</sup>

(١) قوله: «شكًّا» اسم إن وفي نسخة: شكًّا، وهو فعل ماضٍ، أي: غير التائب قد شك في قبول

توبته فلذلك اشتد خوفه وعلى هذا فاسم إن محذوف، أي: أنه إلخ.

(٢) قوله: «إن كان يُكْرَهُنَا»، أي: إن كان اللباس مكروهًا، إذ من علامة التائب تغيير الزي المكروه. اهـ. (المصنف)



وَهَكَذَا مَنْ لَمْ يَقْصِرْ أَمَلَهُ  
 وَلَيْسَ بِالتَّائِبِ مَنْ لَمْ يَزِدْ  
 وَلَيْسَ بِالتَّائِبِ مَنْ لَمْ يَحْفَظِ  
 مَنْ لَمْ يُقَدِّمْ فَضْلَ مَا حَوَاهُ  
 وَإِنَّمَا التَّائِبُ مَنْ كَانَتْ بِهِ  
 ثَلَاثَةٌ لَيْسَ لَهُمْ مَتَابُ  
 وَثَالِثُ مَنْ لِنَبِيِّ قَتَلَا  
 وَمَنْ عَدَاهُمْ فَلَهُ إِنْ تَابَا  
 فَاللَّهُ يَمْحُو ذَنْبَهُ وَيُنْسِي  
 وَيُعْطِي كُلَّ صَالِحٍ قَدْ عَمَلَهُ  
 وَقِيلَ إِنْ تَابَ مِنَ الْفُسُوقِ  
 فَعَامِلُ الْخَيْرَاتِ فِي الشَّرْكِ فَلَا  
 لِكِنَّهُ يُجَدِّدَنَّ الْعَمَلَ  
 وَلَا كَذَلِكَ مُسْلِمٌ قَدْ أَذْنَبَا  
 فَذَنْبُهُ يُغْفَرُ وَالتَّوَابُ  
 فَلَيْسَ بِالتَّائِبِ مِمَّا عَمَلَهُ  
 عِبَادَةٌ فِي كُلِّ يَوْمٍ فَازْدَدِ  
 لِسَانَهُ عَنِ الْفُضُولِ فَاحْفَظِ  
 مِنْ مَالِهِ فَلَمْ يَتُبْ أَرَاهُ  
 هَذَا الْخِصَالُ كُلُّهَا فَانْتَبِهْ  
 إِبْلِيسُ قَائِلٌ بِمَا أَصَابُوا  
 مَا وَاهُمُ النَّارُ فَسَاءَ مَوْئِلًا  
 تُمَحَى الذُّنُوبُ وَيَرَى الثَّوَابَا  
 ذَلِكَ حَافِظِيهِ دُونَ لَبْسِ  
 إِنْ كَانَ رَبُّهُ لَهُ قَدْ قَبِلَهُ  
 يُعْطَى خِلَافَ شَرِكِهِ الْمَضِيقِ<sup>(١)</sup>  
 يُعْطَى ثَوَابَهَا إِذَا مَا انْتَقَلَا  
 لَهُ وَيُعْطَى الْفَضْلَ فِيمَا يُقْبَلُ<sup>(٢)</sup>  
 وَتَابَ لِلرَّحْمَنِ حِينَ انْقَلَبَا  
 لَهُ إِذَا مَا وَقَعَ الْمَتَابُ

(١) أي: الضيق.

(٢) قوله: «يقبل»، أي: يستقبل.

وَقَدْ مَضَى فِي شَرْحِي الْأَنْوَارِ (١) (٢)  
 لِكُلِّ ذَنْبٍ تَوْبَةٌ (٣) تَلْزَمُهُ  
 وَالْجَهْرُ بِالْجَهْرِ فَمَنْ قَدْ ظَهَرَ  
 لِأَنَّهُ تَلْزَمُهُ الْبَرَاءَةُ  
 فَهُوَ عَدُوٌّ لَكَ إِنْ لَمْ يَعْلَمْ  
 وَقِيلَ مَا عَلَيْهِ أَنْ يُخْبَرَ  
 إِذْ مَا عَلَى التَّائِبِ أَنْ يَتُوبَا  
 وَأَوَّلُ الْقَوْلَيْنِ عِنْدِي أَظْهَرُ  
 لِكِنَّهُ يَكْفِيهِ مَهْمَا اشْتَهَرَ  
 فَشُهْرَةُ الْمَتَابِ أَقْوَى خَبْرًا  
 هُنَا كَلَامٌ بِالضِّيَاءِ نَارًا  
 فَالسَّرُّ بِالسَّرِّ كَمَا نَعْلَمُهُ  
 عَلَيْكَ إِنْ تُبِتَ فَقُمْ وَأَخْبِرَا  
 مِنَ الْمُصِرِّ وَكَذَا الْعَدَاوَةُ  
 مِنْكَ الْمَتَابَ فَإِخَاهُ اغْتَنِمِ  
 بِتَوْبِهِ إِذَا بِهِ قَدْ جَهَرَ  
 لِلخَلْقِ مَهْمَا تَرَكَ الذُّنُوبَا  
 وَهُوَ الَّذِي مَضَى عَلَيْهِ الْأَكْثَرُ  
 مَتَابُهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُخْبَرَ  
 مِنْ خَبْرِ اللَّسَانِ مَا بَيْنَ الْوَرَى

(١) قوله: «في «شرح الأنوار»، أي: في شرحه الكبير الذي سماه مشارق الأنوار على أرجوزته العصماء التي سماها أنوار العقول، وهي في أصول الدين وقد انتفع بها وبشرحها المذكور كثير من طلبة العلم وغير الطلبة من رجال العلم والدين بل إن هذه الأرجوزة أصبحت عقيدة يتحفظها طلاب العلم وهي في غاية من السهولة وجزالة المعاني وحسن العبارة وناهيك بشرحها المذكور الذي كشف فيه مخدرات علم الكلام تحقيقاً وتحريراً بما لم يسبق إليه وله عليها شرح متين مختصر لطيف جداً طبع على هامش طلعة الشمس بالقاهرة جزاه الله عنا وعن المسلمين خيراً جزياً في جنة الخلد وملك لا يبلى.

(٢) «الأنوار»: أرجوزته «أنوار العقول» في أصول الدين من أجمل متون التوحيد. للناظم شرحان عليها مختصر ومطول والثاني أجمع وأحفل بمسائل الفن، وله في قوله:

وَفِي مُصِرٍّ قَدْ أَتَى الطَّاعَةَ هَلْ      لَهُ ثَوَابُهَا إِذِ الْغُفْرَانِ حُلٌّ.

(أبو إسحاق)

(٣) قوله: «لِكُلِّ ذَنْبٍ تَوْبَةٌ» هذا موافق لحديث معاذ رضي الله عنه، إذ قال له رسول الله ﷺ: «يا معاذ أحدث لكل ذنب توبة، السر بالسر والعلانية بالعلانية». أو كما قال صلوات الله عليه وسلامه.



وَمَنْ دَعَا النَّاسَ إِلَى مَا ابْتَدَعَا  
عَلَيْهِ أَنْ يُخْرِهْمُ بِاطِلَهُ  
وَأَنَّ دِينَ الْمُسْلِمِينَ دِينُهُ  
فَإِنْ هُمْ قَدْ تَبِعُوهُ أُجْرًا  
وَمُسْتَحِلٌّ<sup>(١)</sup> لِأُمُورٍ شَاءَ  
ثُمَّ يَكُونُ تَوْبُهُ مُفْصَلًا  
لِأَنَّهُ يَغْتَقِدَنَّ حَقَّ مَا  
فَتَوْبُهُ مِنْ كُلِّ ذَنْبٍ يَحْتَمِلُ  
وَإِنْ يَكُنْ مُنْتَهَكًا مَا فَعَلَا  
وَقِيلَ مَنْ عَلَى الصَّغِيرِ قَدْ أَصْرَ  
لَمْ يَكْفِهِ الْإِجْمَالُ بَلْ يُفْصَلُ  
وَمُسْتَحِلٌّ أَتْلَفَ الْأَمْوَالَ  
إِلَّا الَّذِي فِي يَدِهِ مَوْجُودٌ  
وَقِيلَ بَلْ يَغْرَمُ مَا قَدْ أَتْلَفَا

فَصَحَّ مِنْهُمْ عَمَلٌ بِمَا دَعَا  
وَأَنَّهُ التَّائِبُ مِنْ فَعَائِلِهِ  
وَأَنَّهُ التَّارِكُ مَا يَشِينُهُ  
وَإِنْ هُمْ لَمْ يَتَّبِعُوهُ عُذْرًا  
مِنْهَا الْمَتَابُ يَذْكَرُ الْأَشْيَاءَ  
ذَنْبًا فَذَنْبًا لَا يَكُونُ مُجْمَلًا  
نَعِيبُهُ عَلَيْهِ حِينَ كَتَمَا  
بِأَنْ يُرِيدَ غَيْرَ مَا قَدْ يَسْتَحِلُّ  
أَجْزَاهُ فِي التَّوْبِ إِذَا مَا أَجْمَلَا  
مُنْتَهَكًا كَمُسْتَحِلٍّ فِي النَّظَرِ  
بِأَنَّهُ عَنِ ذَنْبِهِ مُنْتَقِلٌ  
فَمَا عَلَيْهِ الْغُرْمُ حِينَ آلا<sup>(٢)</sup>  
فَإِنَّهُ لِأَهْلِهِ مَرْدُودٌ  
وَلَا أَقُولُ يَغْرَمَنَّ فَاعْرِفَا

(١) قوله: «وَمُسْتَحِلٌّ» المستحل هو الذي يرى الشيء المحجور عند المسلمين حلالاً، كالخوارج الذين يستحلون أموال المسلمين ودماءهم بالمعصية فإذا تاب من هذا اعتقاده فلا تجزيه توبته إجمالاً عند المسلمين؛ لأنه يعتقد استحلال دماء المسلمين، وأموالهم بالمعصية طاعة، فهو لا يتوب من الطاعة حتى يتوب من ذلك الاستحلال الذي خالف فيه المسلمين، وقس على ذلك. والمنتك من يأتي الذنب غير مستحل له، ويعلم أنه ارتكبه فإن تاب من ذنوبه دخل في توبته ما ارتكبه من الذنوب التي يعتقد أنها ذنب.

(٢) أي: تاب ورجع.

صَحَابَةُ الرَّسُولِ حِينَ اخْتَلَفُوا  
 فَكَانَ إِجْمَاعًا فَلَيْسَ يُقْبَلُ  
 أُسَامَةُ قَدْ اسْتَحَلَّ قَتَلَ مَنْ  
 وَكَانَ ذَاكَ فِي زَمَانِ الْمُصْطَفَى  
 لَوْ كَانَ فِيهِ دِيَةٌ لَبَيَّنَّا  
 وَأَصْلُ ذَاكَ جَعَلَهُ كَمُشْرِكٍ  
 عَمَاوَةَ الْجَهْلِ تَعْمُّ الْكُلَّا  
 لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ يُضَلُّ  
 وَتَوْبَةُ النَّبَاشِ (٣) أَنْ يَسْتَغْفِرَا  
 وَأَنْ يَرُدَّ قِيمَةَ الْأَكْفَانِ  
 إِنْ عَرَفُوا وَمَنْ يَكُنْ قَدْ جُهِلَا  
 لَمْ يُلْزَمُوا التَّائِبَ مَا قَدْ أَتَلَفُوا  
 مِنْ بَعْدِ ذَا فِيهِ خِلَافٌ يُنْقَلُ  
 وَحَدَّ وَالضَّمَانُ لَمْ يُلْزَمَنَّ (١)(٢)  
 وَهُوَ عَلَى الْقَتْلِ لَهُ قَدْ عَنَّفَا  
 ذَاكَ نَبِينَا وَلَمْ يُبَيِّنَا  
 تَابَ لِجَامِعٍ لَهُمْ مُشْتَرِكٍ  
 تَعْمُّ مُشْرِكًا وَمُسْتَحِلًّا  
 سِوَاهُ إِنْ خَالَفَ مَا يُؤَوَّلُ  
 خَالِقُهُ مِنْ كُلِّ مَا مِنْهُ جَرَى  
 يَرُدُّهَا فِي وُرَثَاءِ الْفَانِي  
 نَصِيبُهُ فِي الْفُقَرَاءِ جُعِلَا

(١) قوله: «أُسَامَةُ» هو ابن زيد بن حارثة مولى النبي ﷺ، صحابي مشهور، والمراد بقتله الموحد يوم  
 [بعثهم سرية إلى حُرْقَةَ وهم بطن من جهينة] للرجل الذي قال لا إله إلا الله، فلما علم بذلك النبي ﷺ  
 قال له: «يا أُسَامَةُ أقتل رجلا قال لا إله إلا الله؟!»، فقال له: إنه لم يقلها إلا تَعَوُّدًا من حز السيف،  
 فقال له النبي ﷺ: «هل شققت عن قلبه؟» وما زاده على ذلك ولم يلزمه ديتة، فدل ذلك - على ما قال  
 المصنف رحمه الله - من أن المستحل ليس عليه ضمان ما أتلّفه باستحلاله من نفس أو مال.

(٢) قوله: «أُسَامَةُ... الخ» يشير إلى ما روي من أن أُسَامَةَ بن زيد ﷺ بعثه رسول الله على سرية  
 إلى بني ضمرة فلقى مرداس بن نهيك؛ وهو رجل منهم، ومعه قطعة غنم وجمل، فلما شاهد  
 السرية فرّ إلى كهف فأدخل غنمه وجملته فيه، فاستقبل الصحابة بكلمة التوحيد، فقتله أُسَامَةُ  
 وأخذ الغنم والجمل، فلما بلغ الخبر إلى رسول الله غضب على أُسَامَةَ، فقال: يا رسول الله  
 مُتَعَوِّذٌ تَعَوِّذُ بِهَا، فقال له عليه الصلاة والسلام: «هلا شققت عن قلبه فنظرت إليه» فنزل قوله  
 تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْفَقَ إِلَيْكُمْ أَلْسَلَمَ لَسْتُمْ مُمُؤْمِنًا﴾ [النساء: ٩٤]. (أبو إسحاق)

(٣) قوله: «النباش»: هو من ينبش قبور الموتى ليأخذ أكفانهم.



فِي كَفْنِ الْفَقِيرِ حِينَ يَحْصَلُ  
يُجْزِيهِ أَنْ يَتُوبَ مَهْمَا نَدِمَا  
بِتَوْبَةِ ذُنُوبِ عَبْدٍ يَكْفُرُ  
مَعَ مَتَابِهِ عَنِ الْمَعَاصِي  
تَوْبَتُهُ ذَمُّهُمْ مُجَاهَرَةً  
إِنْ ذَمَّهُمْ مَعَ الْمَتَابِ غُفْرًا  
بَلْ يُجْزِيهِ أَنْ يَرْجِعَنَّ لِلْأَحَدِ  
لِيُظْهَرَ صِدْقُهُ مِنْ كِذْبِهِ  
ذَلِكَ لَوْ كَانَ عَلَيْهِ قَدْ قُتِلَ  
عَلَى بَقَائِهِ بِهَذَا الْفَانِي (١)  
كَفَّارَةً لَهُ فَتَمَحُّو الْإِثْمَا  
مَتَابَهُ بِمَدْحِهِ إِذْ شَهَرَا  
بِمَدْحِهِ الَّذِي إِلَيْهِ جَرَّهُ  
دَعَى إِلَى بَدْعَتِهِ إِذْ يَرْجِعَنَّ  
وَمِثْلُهُ آبَ إِذَا مَا أَقْلَعَا  
مُسْتَعْفِرًا لِرَبِّهِ الْمُهَيِّمِنِ  
وَفِي الْعَشِيَّاتِ إِذَا مَا تَاتِي

كَذَلِكَ قِيلَ وَأَقُولُ يُجْعَلُ  
وَتَوْبَةُ الَّذِي يَدُمُّ الْمُسْلِمَا  
وَرَبَّنَا الرَّؤُوفُ وَهُوَ يَغْفِرُ  
فَكَيْفَ لَا يَغْفِرُ ذَنْبَ عَاصِي  
وَقِيلَ فِي الْمَادِحِ لِلْجَبَابِرَةِ  
وَإِنْ يَكُنْ قَدْ خَافَ مِنْهُمْ ضَرَرَا  
وَلَا أَرَى الذَّمَّ مَتَابًا لِأَحَدِ  
وَإِنَّمَا قَدْ قَالَ مَنْ قَالَ بِهِ  
فَإِنَّهُ إِنْ كَانَ صَادِقًا فَعَلُ  
يُؤَاثِرُنَ فِيهِ رِضَى الرَّحْمَنِ  
أَوْ أَنََّّهُ أَرَادَ أَنْ الذَّمَّ  
أَوْ أَنََّّهُ أَرَادَ أَنْ يَشْتَهَرَا  
يَسُوؤُهُ كَمِثْلِ مَا قَدْ سَرَّهُ  
أَوْ أَنََّّهُ يَجْعَلُهُ مِنْ بَابِ مَنْ  
وَتَابَ مَعْنَاهُ يُقَالُ رَجَعَا  
وَذَا لِمِ لِنَفْسٍ مَنْ لَمْ يَكُنْ  
فِي الْيَوْمِ مَرَّتَيْنِ فِي الْغَدَاةِ

(١) قوله: «بهذا الفاني»، أي: يختار رضى الله عز وجل على البقاء في هذا العيش الفاني، والمراد بذلك هذه الحياة الدنيا.



أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ مِنَ الْمَعَاصِي فَإِنِّي لَا شَكَّ عَبْدٌ عَاصِي  
وَلَعِبٌ وَكُلُّ شَيْءٍ لَاهِي وَمِنْ جَمِيعِ الْكِذْبِ فِي الْكَلَامِ  
وَتَائِبٌ لِلَّهِ ذِي الْجَلَالِ وَكُلُّ مَا خَالَفتُ فِيهِ الْحَقَّ  
وَشَتَمِ أَعْرَاضِ ذَوِي الْإِيمَانِ أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ مِنَ النَّسِيَانِ  
أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ مِنَ الرِّضَا بِمَا وَتَائِبٌ لِلْوَاحِدِ الْفَرْدِ الصَّمَدِ  
وَكُلُّ مَا ضَيَّعْتُ مِنْ صَلَاةٍ وَتَائِبٌ مِنْ كُلِّ مَا أَفْسَدْتُ  
وَتَائِبٌ لِلَّهِ مِنْ ذُنُوبِي وَتَائِبٌ لِلْوَاحِدِ الْمَنَّانِ  
وَكُلُّ مَنْظُورٍ حَرَمٌ وَكُلُّ مَسْمُوعٍ وَكُلُّ مَا يُشَمُّ

فَإِنِّي لَا شَكَّ عَبْدٌ عَاصِي  
وَلَعِبٌ وَكُلُّ شَيْءٍ لَاهِي  
وَجُمْلَةَ الْأَوْزَارِ وَالْآثَامِ  
مِمَّا بِهِ دِنْتُ مِنَ الضَّلَالِ (١)  
وَلَمْ أَكُنْ فِي فِعْلِهِ مُحِقًّا  
وَمَدْحِ أَهْلِ الْفِسْقِ وَالْكَفْرَانِ  
وَمِنْ زِيَادَاتٍ وَمِنْ نُقْصَانِ  
يُسْخِطُهُ مِنْ كُلِّ مَا قَدْ حَرَمًا  
مِنْ كُلِّ عُجْبٍ وَرِيَاءٍ وَحَسَدٍ  
وَشَرْطِهَا وَالْمَنْعِ لِلزَّكَاةِ  
مِنَ الصِّيَامِ كُلِّ مَا ضَيَّعْتُ (٢)  
صَغِيرَهَا وَمِنْ كَبِيرِ الْحُوبِ (٣)  
مِنْ كُلِّ بَخْسِ الْكَيْلِ وَالْمِيزَانِ  
وَكُلِّ مَسْمُوعٍ وَكُلِّ مَا يُشَمُّ

(١) يريد ما دان به من الخطأ في الاجتهاد بغير علم منه، مع أنه ماجور، أو أراد ما أخطأت فيه من اعتقاد الخطأ صوابًا، إن كان ولم أعلم به، كما ورد في الدعاء: «اللهم إني أعوذ بك أن أشرك بك وأنا أعلم، وأستغفرك مما لا أعلم» (أبو إسحاق)

(٢) قوله: «كُلُّ مَا ضَيَّعْتُ» يجوز كونها بدلًا من الصيام أو تأكيدًا، وأن تكون ما متصلة بكل مصدرية ظرفية، أي: تائب من إفساد الصيام كلما وقع مني إفساده.

(٣) الحوب: الذنب.



غَيْرُ صَحِيحٍ وَالرَّبَّاءُ الْمَمْنُوعِ  
 مِنْهُ وَرَبُّ الْعَالَمِينَ يَغْفِرُ  
 وَكُلُّ هَمَزٍ كَانَ لِلْأَصْحَابِ  
 أَتُوبُ فِي الْجَمِيعِ لِلْعَلَامِ  
 وَكُلُّ فِعْلٍ قَدْ غَدَا مُضِيْعًا  
 أَتُوبُ فِي الْقَوْلِ وَفِي الْأَفْعَالِ  
 بِكُلِّ مَا عَلَيَّ مِنْ ضَمَانِ  
 لِلْوَاحِدِ الْفَرْدِ وَلِلْمَخْلُوقِ  
 فِي كُلِّ مَا كَانَ مِنَ الْأَحْوَالِ  
 تَفْضُلًا يَا خَيْرَ مَنْ تَفْضَلَا

وَكُلُّ مَا كَانَ مِنَ الْبُيُوعِ  
 وَكُلُّ غِشٍّ فَأَنَا أَسْتَغْفِرُ  
 وَكُلُّ لَمَزٍ كَانَ بِالْأَلْقَابِ  
 وَكُلُّ سَعْيٍ كَانَ بِالْأَقْدَامِ  
 وَكُلُّ<sup>(١)</sup> شِرْكٍ وَنِفَاقٍ وَقَعَا  
 وَمِنْ مُوَالَاةِ أَوْلِي الضَّلَالِ  
 وَدَائِنٍ لِلْوَاحِدِ الْمَنَّانِ  
 مُعْتَقِدًا تَأْدِيَةَ الْحُقُوقِ  
 مُفَوِّضًا أَمْرِي لِذِي الْجَلَالِ  
 فَهَذِهِ التَّوْبَةُ رَبِّي فَاقْبَلَا

### بَابُ الزُّهْدِ

أَنْوَاعُهُ ثَلَاثَةٌ تُعَدُّ  
 تَارِكُهُ إِنْ لَمْ يَثْبُ مَعَاقِبُ  
 مِنْ أَخْذِهِ الْبَأْسُ وَلَيْسَ يُحْجَرُ  
 بَأْسٌ وَلَكِنْ زُهْدُهُ لِرَبِّهِ  
 مَنْ كَانَ مِنْ أَشْيَاخِنَا لَهُ صَنْعٌ

وَالْتَرَكُ لِلشَّيْءِ احْتِقَارًا زُهْدٌ  
 زُهْدٌ عَنِ الْحَرَامِ وَهُوَ وَاجِبٌ  
 وَالثَّانِي زُهْدٌ عَنِ مُبَاحٍ يَحْذَرُ  
 وَثَالِثُ الْأَنْوَاعِ زُهْدٌ مَا بِهِ  
 وَذَا هُوَ النَّوْعُ الَّذِي بِهِ ارْتَفَعَ

(١) تقدم تفسيره.





عَلِمَ وَزُهْدًا عَنْ جَمِيعِ الْفَانِي  
وَالْعَارِفُونَ نَحْوَهَا يَطِيرُوا  
بِسَيْرِهِ مَنْ طَارَ مُطْمَئِنًّا  
يَأْكُلُ زُهْدًا لَا لِعُدْمِ النَّسَبِ  
وَذَاكَ فِي حَلِّ السَّرَاجِ أَنْفَقَا  
يَأْكُلُ مَا يَكْفِيهِ وَالْأَثْمَارِ  
يَمْلِكُ كَانَ شَاكِرًا لِلنَّعْمَةِ  
ثِيَابُهُ لَا مِنْ غِنَا زَوْجَتِهِ  
يَعِفُّ عَنْهُ وَهُوَ الْحَالِلُ  
بِاللَّهِ قَبْلَ رَفْضِهِ لِلنَّفْسِ  
عَنْ نَفْسِهِ وَرَفَضَ الْخَلَائِقَا  
مُطَّلِعًا فِيهَا عَلَى الدَّقَائِقِ  
مِنْهَا سَمِينًا قَطُّ مَا أَكَلْتُمْ  
عَسَاكَ تَحْظَى بِنَعِيمِ الْأَبَدِ  
تَوْبَةً بَرٌّ صَادِقٍ فِي الْقِيلِ

وَفَوْقَ ذَاكَ رُتْبَةُ الْعِرْفَانِ  
فَالزَّاهِدُونَ لِلْعُلَا يَسِيرُوا  
فَهَلْ تَرَى السَّائِرَ يُدْرِكُنَا  
أَبُو الْحَوَارِيِّ<sup>(١)</sup> مِنْ حِمَالِ الْأَثْبِ<sup>(٢)</sup>  
وَرُبَّمَا عَلَيْهِ قَدْ تُصَدِّقَا  
وَبَعْضُهُمْ مِنْ وَرَقِ الْأَشْجَارِ  
أَبُو سَعِيدٍ نَخْلَةً وَكَرْمَهُ  
مِنْهَا طَعَامُهُ وَمِنْ كَرْمَتِهِ<sup>(٣)</sup>  
كَانَتْ لَهُ الزَّوْجَاتُ مَعَهَا الْمَالُ  
وَالْعَبْدُ لَا يَذُوقُ حُلْوَ الْأُنْسِ  
وَذَاكَ مَهْمَا قَطَعَ الْعَلَائِقَا  
وَصَارَ غَائِبًا عَلَى الْحَقَائِقِ  
لَوْ تَعَلَّمَ الْأَنْعَامُ مَا عَلِمْتُمْ  
أَوْصِيكَ يَا صَاحِبِ بَتَقْوَى الصَّمَدِ  
ثُبُّ مُخْلِصًا لِلْوَاحِدِ الْجَلِيلِ

(١) هو الشيخ محمد بن الحواري، الضرير المشهور، وقد سبق ذكره.

(٢) قوله: «حِمَالِ الْأَثْبِ» ثمره، والأثب شجر ينبت بنفسه في بلدان الجبل. اهـ. (المصنف)

(٣) و«الكرمة»: شجرة العنب اهـ. (المصنف)



فِي الْقَوْلِ وَالنِّيَّةِ وَالْفِعَالِ  
 لَا تَخْلِطِ الزَّيْنَ بِمَا قَدْ شَانَا  
 لَا تَجْمَعَنَّ بَيْنَ الْقَبِيحَيْنِ مَثَلُ  
 هَذِي الصِّفَاتِ فَافْهَمَنَّ مُسْتَمِعَا  
 فِي الْمَالِ وَالْأَهْلِ وَفِي الْأَبْدَانِ  
 وَحَالِ الْإِشْتِدَادِ حَافِظَ الْإِخَا  
 وَعَامِلًا بِمُقْتَضَى الْوَصَايَا  
 تَخَضَعُ مِنْهُ فَلَهُ الثَّنَاءُ  
 يَكُونُ وَالْأَعْصَا بِهَا الْخُضُوعُ  
 رَجَاءَهُ وَخَوْفَهُ مُتَّزِنَا  
 وَلَيْسَ يَخْشَى اللَّهَ إِلَّا عَارِفُ  
 مِمَّنْ رَجَا وَخَافَهُ يَقِينَا  
 وَإِنَّمَا يَهْدِمُهُ مِنْكَ الطَّمَعُ  
 إِنْ تَعَصِهِمْ تَنْجُ مِنَ النَّيِّرَانِ  
 مِنْ كَيْدِهِمْ وَيَمْلِكُنْ هَوَاهُ  
 يَكُونُ تَزَكَ الْخَيْرِ مَعَ كُلِّ كَسَلٍ  
 لَا شَكَّ أَنَّه يَسُوءُ عَمَلُهُ  
 طَمَعُهُ عَنِ كُلِّ حَقٍّ مَانِعُ

وَاحْمَدُهُ حَمْدَ مُخْلِصِ الْأَعْمَالِ  
 يَا حَسَنَ الْوَجْهِ دَعِ الْعِصْيَانَا  
 وَيَا قَبِيحَ الْوَجْهِ حَسِّنِ الْعَمَلُ  
 فَلَيْسَ مُؤْمِنًا سِوَى مَنْ جَمَعَا  
 مَنْ كَانَ مِنْهُ الْخَلْقُ ذَا أَمَانِ  
 مُلَازِمًا لِلْحَقِّ فِي حَالِ الرَّخَا  
 يَزْجُو وَيَخْشَى خَالِقَ الْبَرَايَا  
 وَقَلْبُهُ يَخْشَعُ وَالْأَعْصَاءُ  
 لِأَنَّهُ بِقَلْبِنَا الْخُشُوعُ  
 وَيَجْعَلَنَّ مَنْ يَكُونُ مُؤْمِنَا  
 وَلَيْسَ يَزْجُو اللَّهَ إِلَّا خَائِفُ  
 سَأَلْتُ رَبَّ الْعَرْشِ أَنْ أَكُونَا  
 إِنَّ مَلَكَ الدِّينِ يَا صَاحِبَ الْوَرَعِ  
 نَفْسِكَ وَالدُّنْيَا مَعَ الشَّيْطَانِ  
 طُوبَى لِمَنْ يَعِصِمُهُ مَوْلَاهُ  
 وَإِنَّه لَا شَكَّ مِنْ طُولِ الْأَمَلِ  
 لِأَنَّ مَنْ يَطُولُ فِيهِ أَمَلُهُ  
 أَمَلُهُ عَنِ كُلِّ خَيْرٍ قَاطِعُ



وَمَنْ رَأَى الْأَجَالَ فِي مَسِيرِهَا<sup>(١)</sup> وَأَشْجَعَ النَّاسَ فَتَى قَدْ جَاهَدَا  
أَرْبَعَةً مِنْ شَأْنِهِمْ قَدْ عَجِبَا  
صَارَ إِلَى النَّارِ لَدَى عُقْبَاهُ  
فِي جَنَّةِ الْخُلْدِ غَدًا مَأْوَاهُ  
وَأَخْرَجَ قَدْ حَازَ لِلدَّارَيْنِ  
وَأَرْبَعُ نَالَ بِهَا الْأَبْدَالُ  
بِالْجُوعِ وَالصَّمْتِ وَبِاعْتِرَالِ  
وَصَابِرٍ عَلَى الْقَضَا أَفْضَلُ مِنْ  
لِأَنَّهُ أَعْظَمُ فِي الْمَشَقَّةِ  
فَهُوَ صَبُورٌ وَشَكُورٌ جَمَعَا  
وَأَفْضَلُ الطَّاعَةِ مَا قَدْ جَبَّرَا  
وَقَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ مَا نَشِطَتْ  
وَقِيلَ أَحْوَالُ النُّفُوسِ تَخْتَلِفُ  
وَكُلُّهَا مُوَصَّلٌ لِلْجَنَّةِ  
وَبَدَلُ الْفَرَضِ يُقَالُ أَفْضَلُ

يُبْغِضُ ذِي الْأَمَالِ<sup>(٢)</sup> فِي غُرُورِهَا  
هَوَاهُ حَتَّى صَارَ فِيهَا زَاهِدًا  
مَنْ بَسِطَتْ دُنْيَاهُ ثُمَّ ذَهَبَا  
وَأَخْرَجَ قَدْ قُبِضَتْ دُنْيَاهُ  
وَوَاحِدٌ يَفُوتُهُ دَارَاهُ  
فَأَسْأَلُ الرَّحْمَنَ خَيْرَ ذَيْنِ  
مَنْزِلَةَ الْأَبْدَالِ فِيمَا قَالُوا  
عَنِ الْوَرَى وَسَهْرِ اللَّيَالِي  
عَبْدٌ عَلَى النِّعْمَاءِ أَمْسَى يَشْكُرُنْ  
وَعِنْدَ ذَاكَ شَاكِرٌ لِلنِّعْمَةِ  
وَضَفِينِ صَارَ بِهِمَا مُرْتَفِعَا  
عَلَيْهِ نَفْسُهُ عَلَيْهَا صَبْرًا  
إِلَيْهِ نَفْسُهُ وَفِيهِ انْبَسَطَتْ  
وَكُلُّ شَخْصٍ فَلَهُ مَا قَدْ أَلْفُ  
إِنْ وَافَقَ الْفِعْلُ طَرِيقَ السُّنَّةِ  
مِنْ نَفْلِهِ إِنْ شَاءَهُ الْمُتَنَفِّلُ

(١) «وَمَنْ رَأَى الْأَجَالَ.... إلخ» هذا عقد حديث مروي عن رسول الله ﷺ: «لو رأيتم الأجل ومسيره لأبغضتم الأمل وغروره».

(٢) الأمال مفعول به بدلاً من اسم الإشارة.



لِأَنَّهُ نَفْلٌ حَوَىٰ اخْتِيَاطًا  
 وَلَسْتُ أَرْضَاهُ وَمَا قَدْ عَلَّلًا  
 الْمُصْطَفَىٰ وَصَحْبُهُ الْأَبْرَارُ  
 حَثَّ عَلَى التَّنْفَلَاتِ الْمُصْطَفَىٰ  
 وَفِي حَدِيثٍ جَاءَ عَنْهُ يُجْبَرُ  
 فَمَا عَنَاهُ مَنْ يُفْضَلُ الْبَدَلُ  
 ثُمَّ قِيَامُ اللَّيْلِ قِيلَ أَفْضَلُ  
 وَالْفَضْلُ فِي الْفَرَضِ هُوَ الْإِبْدَاءُ  
 مِنْ هَاهُنَا الصَّلَاةُ فِي الْجَمَاعَةِ  
 وَالصَّدَقَاتُ مِثْلُ هَذَا الْحَالِ  
 وَنَفْلُهَا الْإِخْفَاءُ فِيهِ أَفْضَلُ  
 فَإِنَّ مَنْ يَكُونُ الْإِقْتِدَاءُ  
 لِأَنَّهُ بِذَا يَكُونُ سَبَابًا  
 وَإِنْ أَتَى الْأَمْرُ مِنَ السَّمَاءِ  
 وَمَا عَلَيْكَ إِنْ فَرَرْتَ مِنْهُ  
 وَلَمْ يَفِرَّ الْمُرْسَلُونَ وَالنَّبِيُّ  
 لَكِنْ خُرُوجُهُ لِمَا قَدْ أَمْرًا  
 لَمْ يُؤْمَرَنَّ بِالْقِتَالِ فَاعْلَمَا

إِنْ كَانَ تَضْيِيعٌ فَهَذَا اخْتِاطًا  
 بِهِ فَذَلِكَ الْوَصْفُ وَصَفٌ أَهْمَلًا  
 تَنَفَّلُوا أَلِدْنِي اخْتَارُوا؟  
 مَا حَثَّنَا لِبَدَلٍ لَمْ يُعْرَفَا  
 فَرَضٌ بِنَفْلِ وَهُوَ فَضْلٌ يُشْكُرُ  
 يَحْصُلُ فِي النَّفْلِ لِمَنْ قَدْ انْتَفَلَ  
 مِنْ كُلِّ نَفْلٍ لَيْسَ عَنْهُ يُعَدَّلُ  
 وَالْفَضْلُ فِي النَّفْلِ هُوَ الْإِخْفَاءُ  
 أَفْضَلُ وَهِيَ أَرْبَحُ الْبِضَاعَةِ  
 فِي فَرَضِهَا الْإِظْهَارُ لِلْأَفْعَالِ  
 إِلَّا لِلْإِقْتِدَاءِ بِمَنْ قَدْ يَفْعَلُ  
 بِهِ فَفَضْلٌ فِعْلِهِ الْإِبْدَاءُ  
 نَجَاتِهِمْ وَالْفَضْلُ فِيهِ وَجَبَا  
 فَلَيْسَ غَيْرُ الصَّبْرِ لِلْقَضَاءِ  
 عَارٌ وَلَا يُطَاقُ تَدْفَعْنَهُ  
 مَا فَرَّ نَحْوَ الْغَارِ خَوْفَ الرَّهْبِ  
 بِهِ مِنَ الْهَجْرَةِ حَيْثُ اتَّمَرَا  
 كَيْفَ يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ انْهَزَمَا



وَبِدْخُولِهَا الْقِتَالَ وَجَبَا  
فِي مَوْقِفٍ كَيْفَ يُقَالُ فَرًّا  
كَبِيرَةً إِذْ لَمْ تَكُنْ مِنْ بَابِهِ  
فِي نِسْبَةِ الْفِرَارِ صَارَ مُقْتَدِي  
وَهُمْ أَبِي مُحَمَّدٍ وَأَنْحَرَفَا  
فَرَا حِلُّ فِيهَا الْوَرَى وَنَازِلُ  
مَا خَيْرُ عَيْشٍ لَمْ يَكُنْ بِدَائِمٍ  
فَلَا تُحَاوِلْهُ وَلَوْ لَمْ يُمْنَعِ  
أَوْ ذَهَبٌ وَكُلُّهُ يَفُوتُ  
وَمَا يَسْرُهُ جَمِيعًا جَاءَا  
وَمَا يَسُوؤُهُ بِهَا جَزِيلُ  
أَتَمُّهُمْ<sup>(١)</sup> فِي عَقْلِهِ وَالْحِسِّ  
عَنِ اتِّبَاعِ دِينِهِ هَوَاهُ  
خَلَقَ مِنَ الْجِنِّ أَوْ الْإِنْسَانِ  
كُفْرًا مِنَ الْفِسْقِ أَوْ الْعِضْيَانِ  
لِكُلِّ مَنْ لِعَقْلِهِ تَمَلَّكَ  
بِأَنَّهُ الْأَفَةُ لِلْعُقُولِ

فَفَرَضُهُ الْخُرُوجُ نَحْوَ يَثْرِبَا  
وَالْمُصْطَفَى لَمْ يَتَأَخَّرْ شِيبًا  
فَنِسْبَةُ الْفِرَارِ فِي جَنَابِهِ  
وَالصَّائِغِيُّ بِأَبِي مُحَمَّدٍ  
وَتِلْكَ غَلْطَةٌ بِهَا قَدْ قَذَفَا  
وَهَذِهِ دُنْيَاكُمْ مَنَازِلُ  
وَإِنَّهَا تُشْبِهُ حُلْمَ النَّائِمِ  
فَكَلَّمَا اسْتَعْنَيْتَ عَنْ شَيْءٍ دَعِ  
وَرُبَّ حَتْفٍ فَوْقَهُ يَأْقُوتُ  
مَنْ عَاشَ فِي الدُّنْيَا رَأَى مَا سَاءَا  
لَكِنَّ مَا يَسْرُهُ قَلِيلُ  
وَأَعْرَفُ الْخَلْقِ بِنَقْصِ النَّفْسِ  
وَأَجْهَلُ الْخَلْقِ فَتَى أَعْمَاهُ  
لَوْلَا الْهَوَى لَمْ يَهْوِ فِي النَّيْرَانِ  
وَلَا حَلَا عِنْدَ أَوْلِي الْكُفْرَانِ  
لَكِنْ هَوَى النَّفْسِ يَكُونُ مُهْلِكَا  
لَقَدْ أَتَى فِي الْأَثَرِ الْمَنْقُولِ

(١) «أَتَمُّهُمْ»، أي: أكملهم.



لِمَنْ نَهَى النَّفْسَ وَطَابَ مَثْوَى  
 فَهِيَ بِهَا مَمْلُوءَةٌ الرَّوَايَا  
 وَكَنَ لَهَا أَحَا اجْتِنَابِ تَعْنَمِ  
 بِمَا بِهَا نَالَ مِنَ السُّرُورِ  
 قُصُورُهُمْ قَدْ تَرَكُوهَا خَالِيَهُ  
 وَمَنْ لَهُ كُلُّ الْوَرَى يَنْقَادُ  
 صِرَاعَةً لِأَهْلِهَا مَكَارَهُ  
 فَحُبُّهَا آفَةٌ كُلِّ مُجْرِمِ  
 وَيَبْقَ وَجْهُ رَبَّنَا الدِّيَانِ  
 كَانَ الرَّسُولُ<sup>(١)</sup> الْمُصْطَفَى مُحَمَّدٌ  
 مَا حَنَّ رَعْدٌ بِالْذَّجَى وَهَمَّهُمَا  
 أَعْطَى الْإِلَهَ مُلْكَهَا مَنْ ظَلَمَا  
 وَجَنَّةً لِلْكَافِرِينَ تَفْنَى  
 لَهُ مِنَ الْأُخْرَى نَصِيبٌ قُسِمَا  
 مُصْرَحًا بِأَنَّهَا خَرَابُ

وَجَنَّةُ الْخُلْدِ تَكُونُ مَأْوَى  
 دُنْيَاكُمْ مَشْحُونَةٌ الرَّزَايَا  
 إِيَّاكَ وَالْدُّنْيَا فَدَعَهَا وَاسْلَمِ  
 كَمْ أَهْلَكَتَ مَنْ كَانَ ذَا غُرُورِ  
 أَنْظُرْ إِلَى تِلْكَ الْقُرُونِ الْمَاضِيَةِ  
 فَأَيْنَ عَادُ وَابْنُهُ شَدَّادُ  
 لَا شَكَّ فِيهَا أَنَّهَا غَدَارَهُ  
 وَحُبُّهَا رَأْسُ الْخَطَايَا فَاعْلَمِ  
 أَيَقْنَتْ أَنْ مَنْ عَلَيْهَا فَانِي  
 لَوْ أَنَّ إِنْسَانًا بِهَا يُخَلَّدُ  
 صَلَّى عَلَيْهِ رَبُّهُ وَسَلَّمَا  
 لَوْ عَدَلَتْ قَلَامَةُ الظُّفْرِ<sup>(٢)</sup> لَمَا  
 بَلْ جُعِلَتْ لِلْمُؤْمِنِينَ سِجْنَا  
 يَا وَيْلَ مَنْ جَنَّتْهُ الدُّنْيَا وَمَا  
 وَجَاءَ فِي الدُّنْيَا لَنَا الْخِطَابُ

(١) قوله: «كَانَ الرَّسُولُ» اسم كان وخبرها محذوف تقديره: كان الرسول محمد ﷺ مخلدًا فيها، لو

كان بها خلود مخلوق.

(٢) القَلَامَةُ: ما يقص من الظفر.

مِنْهَا وَبِالْحَيْبَةِ مِنْهَا انْقَلَبُوا  
 وَمَا بِهَا عَمَّا قَلِيلٍ يَذْهَبُ  
 تَبْقَى وَمَا فِي سَكْنِهَا أَكْدَارُ  
 طَالِبُهُ وَلِلْغِنَى الْقِنَاعَةُ  
 حَالًا وَبِالْإِنْسَانِ طُبْرًا أَجْمَلُ  
 مَهَانَةٌ وَذِلَّةٌ وَعَارًا  
 وَهَكَذَا قَدْ قَالَ فِيكَ غَيْرِي  
 لَسْتَ زَمَانًا أَنْتَ بَلْ زَمَانُهُ<sup>(١)</sup>  
 كَذَاكَ لَا نَفْرَحُ بِالْمَوْلُودِ  
 يَذْكُرُهَا عَنِ النَّبِيِّ الْحَبِّ<sup>(٢)</sup>  
 يَلِينُ مِنْهُ الْقَلْبُ أَوْ يَنْفَتًا<sup>(٤)</sup>  
 مِنْ رَبِّهِ عَنِ الْمَعَاصِي يَنْتَحِي  
 فِيهَا فَإِنَّهَا أَجَلٌ مَطْلَبًا  
 حَتَّى تَخَافَ نَفْسُهُ الْعِقَابَا

وَكُلُّ مَنْ يَعْمُرُهَا فَأَخْرَبُ  
 دَعَّ عَنْكَ دُنْيَا عَنْ قَرِيبٍ تَخْرَبُ  
 وَاعْمَلْ لِأُخْرَى إِنَّهَا لَدَارُ  
 وَإِنْ طَلَبْتَ الْعِزَّ كُنْ بِالطَّاعَةِ  
 إِنَّ الْغِنَا عَنِ الْمُلُوكِ أَفْضَلُ  
 أَيَا زَمَانًا أَلْبَسَ الْأَحْرَارَا  
 فَلَسْتَ عِنْدِي بِزَمَانٍ خَيْرٍ  
 وَقَالَ أَهْلُ الصِّدْقِ وَالْأَمَانَةِ  
 إِنْ دُمْتَ<sup>(٢)</sup> لَا تَبْكِي عَلَى مَفْقُودِ  
 خَمْسَةَ أَشْيَاءَ طَهُورُ الْقَلْبِ  
 أَنْ يَذْكَرَ الْمَوْتَ كَثِيرًا حَتَّى  
 وَيَذْكَرَ الذَّنْبَ إِلَى أَنْ يَسْتَحِي  
 وَيَذْكَرَ الْجَنَّةَ حَتَّى يَرْغَبَا  
 وَيَذْكَرَ النَّيِّرَانَ وَالْعَذَابَا

(١) قوله: «زَمَانُهُ»، أي: هَرَمَ وضعف.

(٢) قوله: «إِنْ دُمْتَ... إلخ» هذا مأخوذ من قول القائل:

فِي قَوْلِ كَعْبٍ وَفِي قَوْلِ ابْنِ مَسْعُودٍ  
 وَالْبَغِيِّ وَالظُّلْمُ فِيهِ غَيْرَ مَرْدُودٍ

هَذَا الزَّمَانُ الَّذِي كُنَّا نَحَاذِرُهُ  
 دَهْرٌ بِهِ الْعَدْلُ مَرْدُودٌ بِأَجْمَعِهِ

(٣) الْحَبِّ: بالكسر هو الحبيب.

(٤) قوله: «أَوْ يَنْفَتًا»، أي: يتصدع ويتفرق.



حَتَّى يَرَى مِنْ نَفْسِهِ التَّقْصِيرَا  
 بِهِ عَدُوَّهُ الَّذِي قَدْ لُعِنَا  
 يَجْرُهُ لِسِيءِ الْأَعْمَالِ  
 أَفْضَلَ مِنْ فِقْهِ كَذَا الْقَوْلُ أَتَى  
 مِنْ أَلْفِ أَلْفِ عَابِدٍ يُعَدُّ  
 لِأَنَّهُ الْعَارِفُ بِالْمَعَانِي  
 وَقُوعَهَا وَيُخْبِرُنْ بِهَا الْوَرَى  
 فَارْقَتْ فِيهِ طَاعَةَ الْمَنَّانِ  
 فِيهِ مَضَى بِاللَّهُوِ وَالضِّيَاعِ  
 وَذَكَرَ مَا فِيهَا مِنَ النَّدَامَةِ  
 فَإِنَّهَا لِمَنْ يَرَى إِحْدَى الْكُبْرَى  
 طَوِيلَةً تَكْسِرُ مِنْكَ الرَّقْبَةَ  
 مَسَافَةً بُعْدَى تَلْمُ الْخَطْرَا  
 فَأَعْمَلَ لَهُ سَفِينَةً تُطِيقُ<sup>(٣)</sup>  
 فَإِنَّمَا نَاقِدَهَا بَصِيرُ

وَيَذْكَرُنْ بَارِئَهُ كَثِيرَا  
 مَنْ يَعِشُ<sup>(١)</sup> عَنْ ذِكْرِ الْإِلَهِ قُرْنَا  
 يَمُدُّهُ فِي الْغَيِّ وَالضَّلَالِ  
 مَا عُبِدَ اللَّهُ بِشَيْءٍ يَا فَتَى  
 وَلَفَقِيَةٍ<sup>(٢)</sup> وَاحِدًا أَشَدُّ  
 أَشَدُّ فِي الْأَمْرِ عَلَى الشَّيْطَانِ  
 يَدْرِي مَصَائِدَ الْعِدَى فَيَحْذَرَا  
 أَبْكَى عَلَى مَا فَاتَ مِنْ زَمَانِي  
 وَلَمْ أَكُنْ بِالْعِلْمِ ذَا انْتِفَاعِ  
 يَا صَارِفًا عَنْ قَلْبِهِ الْقِيَامَةَ  
 لَا تَنْسِينَ نَارَ الْجَحِيمِ وَالْعَبْرَى  
 وَخَفَّفَ الْحِمْلَ فَإِنَّ الْعَقْبَةَ  
 وَأَكْثَرَ الزَّادَ فَإِنَّ السَّفْرَا  
 وَالْبَحْرُ لَا شَكَّ بِهِ عَمِيقُ  
 وَأَخْلَصَ النِّيَّةَ يَا غَرِيرُ

(١) قوله: «مَنْ يَعِشُ»، أي: من يُعْرِضُ وهو مأخوذ من الآية الكريمة: «وَمَنْ يَعِشْ عَنْ ذِكْرِ الرَّحْمَنِ نُقِصَّ لَهُ شَيْطَانًا فَهُوَ لَهُ قَرِينٌ» [الزخرف: ٣٦].

(٢) قوله: «وَلَفَقِيَةٍ... إلخ» قد سبقه إلى هذا من قال:

وَإِنَّ فَقِيَهَا وَاحِدًا مُتَوَرِّعَا      أَشَدُّ عَلَى الشَّيْطَانِ مَنْ أَلْفِ عَابِدِ

(٣) تُطِيقُ، أي: تطيق عبر هذا البحر الزاخر العميق.





وَنَسَأَلُ اللَّهَ لَنَا السَّلَامَةَ  
إِنَّ الدُّنَا<sup>(١)</sup> سَرِيعَةُ الزَّوَالِ  
أَشْرَاطُهَا<sup>(٢)</sup> مِنْذُ زَمَانٍ وُجِدَتْ  
فَإِنَّهَا عَقْلِيَّةٌ تَكُونُ  
أَخْبَرْنَا بِأَنَّهَا قَرِيبٌ  
بَعَثَ مُحَمَّدٌ لَهَا عَلَامَةً  
فَهُوَ خِتَامُ الرُّسُلِ لَا يُوحَى إِلَيَّ  
وَإِنَّمَا الْمَسِيحُ يَحْكُمُنَا  
فَهُوَ كَوَاحِدٍ مِنَ الْأُمَّةِ لَا  
كَذَاكَ مِنْ عَلَامَةِ السَّاعَةِ أَنْ  
وَالْمَكْرُ قَدْ يَكُونُ فِي الْكِبَارِ  
وَيَكْثُرُ التَّسْرِيُّ حَتَّى تَلِدَا  
وَتَشْرَعُ الْأَعْرَابُ فِي الْبِنَاءِ

(١) قوله: «الدنا»، يعني: الدنيا.

(٢) قوله: «أشراطها»، أي: علاماتها.

(٣) وفي نسخة: «دونه».

(٤) قوله: «حَتَّى تَلِدَ رَبَّتَهَا... إلخ» قد قيل في تأويله بوجه، وأحسنها وأقربها إلى الفهم ما قاله بعضهم: من أنه يكثر بيع الإماء فيبيع السيد سريته أم بنته الصغيرة في مكان غير بلده، ثم لا تزال تباع من مكان إلى مكان آخر، ثم بعد طول المدة تجلب إلى بلد ابنتها فتشترىها، وهي لا تعرفها أنها أمها، فتملكها فتكون ربَّتْها وقيل بل هذا إخبار عما يقع في آخر الزمان من كثرة التسري فتلد السَّريَّة من سيدها فتكون ابنتها الحرة منه مع أمها الأمة بمنزلة السيدة والله أعلم.

(٥) قوله: «جَائِي»: هو صفة الأمر.



وَبَقِيَ الدَّجَالُ وَالْمُكَلَّمَةُ<sup>(١)</sup> وَالشَّمْسُ إِنْ تَطَّلَعَ مِنْ مَغْرِبِهَا  
لَأَنَّهَا تُؤْذِنُ بِالتَّدَاعِي أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ مِنَ الذُّنُوبِ  
عَلِمْتُ هَذَا أَوْ أَكُنْ لَمْ أَعْلَمْ لَا فَوْزَ إِلَّا لِلْمُطِيعِ الزَّاهِدِ  
أَوْ رَجُلٍ تَابَ وَلَمْ يُصِرًّا وَاللَّهِ لَا أَرْضَى سِوَى الْإِيمَانِ  
وَقَدْ رَضِيتُ بِمُحَمَّدٍ نَبِيِّ كَذَاكَ بِالْإِسْلَامِ دِينًا أَرْضَى<sup>(٢)</sup>  
يَا رَبِّ وَفَقَّنِي لِمَا فِيهِ رَضَى

وَفَتَحُ يَأْجُوجُ فَلَا تَسْتَبِيهَمَهُ  
يَنْسُدُّ بَابُ التَّوْبِ مِنْ مَطْلَبِهَا  
وَبِخَرَابِ هَذِهِ الْأَنْوَاعِ وَكُلِّ عِصْيَانٍ جَرَى وَحُوبٍ  
مِنْ عَمَلٍ قَدْ كَانَ أَوْ مِنْ كَلِمٍ<sup>(٣)</sup> أَوْ رَجُلٍ عَنِ الْحَرَامِ بَاعِدٍ  
مِنْ بَعْدِ مَا عَصَى وَأَبْدَى الْكُفْرَا دِينًا وَلَا رَبًّا سِوَى الْمَنَّانِ  
وَبِالْقُرْآنِ مُقْتَدًا فِي مَذْهَبِي<sup>(٤)</sup> لَا غَيْرَهُ وَإِنْ عَلَيَّ يُقْضَى<sup>(٥)</sup>  
وَنَجِّنِي اللَّهُمَّ مِنْ حَرِّ لَظِي<sup>(٦)</sup>

(١) قوله: «والمكلمة»: هي الدابة التي ذكرها الله تعالى في آخر سورة النمل «وَإِذَا وَقَعَ الْقَوْلُ عَلَيْهِمْ أَخْرَجْنَا لَهُمْ دَابَّةً مِّنَ الْأَرْضِ تُكَلِّمُهُمْ أَنَّ النَّاسَ كَانُوا بِآيَاتِنَا لَا يُوقِنُونَ»، واختلفوا في التكليم ما هذا، فقول: هو من الكلام، وقيل: هو من التجريح ليكون لهم علامة من أجل ذلك قرأ بعضهم إن بكسر همزة.

(٢) أي من فعل أو قول.

(٣) وفي نسخة: «في المذهب».

(٤) أي: يحكم. والمعنى: وإن أجبرت على غير الإسلام لا أرضى بمفارقة اهـ. (المصنف)

(٥) قوله: «يقضى»، أي: أفتل.

(٦) قوله: «رضى» بالضاد الساقطة و«لظي» بالمشالة، فكان اتحاد الرويين من أجل قصر الكلمتين، ولتعامل لقب الحرفين في اللفظ.



وَاجْعَلْ لِّي يَا رَبِّ مِنَ الْإِيمَانِ  
وَاجْعَلْ إِلَهِي جَنَّةَ الْفِرْدَوْسِ  
وَجِرْنِي يَا رَبِّ مِنَ النَّيِّرَانِ  
وَارْزُقْنِي يَا رَبِّ قَرِينًا عَالِمًا  
حَظًّا وَإِعْصِمْنِي مِنَ الشَّيْطَانِ  
مَأْوَايَ وَاصْرِفْ عَنِّي كُلَّ بُؤْسٍ  
وَوَقِّئِي جَوَامِعَ الْعِضْيَانِ  
أَكُنْ بِهِ مِنَ الذُّنُوبِ سَالِمًا

### بَابُ الدُّعَاءِ

إِنَّ الدُّعَاءَ لَسِلَاحُ الْمُؤْمِنِ  
قَدْ وَعَدَ الْإِلَهُ بِالْإِجَابَةِ  
فَإِنْ دَعَوْتَ لَا تُقَيِّدْنَا  
فَإِنَّهُ لَيْسَ لِرَبِّي مَكْرَهُ  
وَفِي الدُّعَاءِ رَحْمَةٌ قَدْ أُهْدِيَتْ  
وَفِي ثَلَاثَةٍ مِنَ الْأَوْقَاتِ  
عِنْدَ الْقِتَالِ وَنُزُولِ الْمَطْرِ  
تُفْتَحُ أَبْوَابُ السَّمَاءِ وَتُرْفَعُ  
وَإِنْ فَرَعْتَ مِنْ صَلَاةٍ فَانْصَبِ  
وَهَكَذَا فِي الثُّلُثِ الْأَخِيرِ  
فَإِنْ دَعَوْتَ فِيهَا <sup>(١)</sup> فَاسْتَيْقِنِ  
لِمَنْ دَعَا مُمْتَثِلًا خِطَابَهُ  
فَلَا تَقُلْ إِنْ شِئْتَ فَاعْفِرْنَا  
يَفْعَلْ مَا يَشَاءُ وَلَا يُبَبَّهُ  
فَاغْتَنِمِ الرَّحْمَةَ حِينَ مَا أَتَتْ  
إِجَابَةُ الدُّعَاءِ مَعَ الْإِخْبَاتِ <sup>(٢)</sup>  
وَبَعْدَ فَرَضِ الصَّلَوَاتِ فَاشْكُرْ  
أَعْمَالَنَا بِهَا الدُّعَاءُ يُسْمَعُ  
وَادْعُ الْإِلَهَ وَلَهُ فَلْتَرْغَبِ  
مِنْ لَيْلِهِ يُسْمَعُ لِلشُّكُورِ

(١) قوله: «فيها»، أي: بإجابة الدعاء، لأن الله وعد بها، والله لا يخلف الميعاد.

(٢) أي مع التضرع والإخلاص.



وَيَبْطُونَ الْأَيْدِي (١) يُكْرَهُنَا  
لِأَنَّهُ شِعَارُ قَوْمِنَا وَلَا  
قَدْ رَفَعَ الْمُخْتَارُ فِي مَوَاطِنِ  
وَحَاجِبٍ (٢) وَهُوَ أَبُو مَوْدُودٍ  
فِي عَرَفَاتٍ كَانَ ذَاكَ مِنْهُ  
وَقِيلَ بَلْ فِي غَيْرِهَا مَكْرُوهٌ  
وَأَنْتَ تَدْرِي إِنَّ ذَا التَّقْيِيدَا  
لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ شَرْعًا مَثَلًا  
لِأَنَّ فِعْلَهُ بِمَوْضِعٍ فَلَا  
فَكَيْفَ وَهُوَ فِعْلٌ عَالِمٌ فَقَطْ  
مَعَ أَنَّهُ فِي مَشْهَدٍ قَدْ فَعَلَهُ  
يَا رَبِّ أَدْعُوكَ بِمَا دَعَاكَ  
فَنَجِّنِي يَا رَبِّ مِنْ كُلِّ الْبَلَا

مِنْكَ الدُّعَا يُقَالُ فَاتْرَكْنَا  
يُكْرَهُ أَنْ تَرَفَعَ الْأَيْدِي مَثَلًا  
عِنْدَ الدُّعَا بِظَاهِرٍ وَبَاطِنٍ  
يَفْعَلُهُ فِي مَوْقِفٍ مَشْهُودٍ  
فَأَخَذُوا جَوَازَ ذَاكَ عَنْهُ  
وَجَائِزٌ فِيهَا لِمَا رَوَّهَ  
مِنْ فِعْلِ حَاجِبٍ يُرَى بَعِيدًا  
مَا صَحَّ أَنْ يُقَيِّدَنَّ الْمُرْسَلَا (٣)  
يَكُونُ فِي سِوَاهُ مَنَعًا حُظْلًا  
لَا يُؤَمِّنُ مِنَ الْخَطَا أَوْ الْغَلَطِ  
وَلَمْ يَقُلْ فِي غَيْرِ ذَا لَا تَفْعَلَهُ  
ذُو النُّونِ (٤) لَمَّا خَشِيَ الْهَلَاكَ  
كَمَثَلِ مَا نَجَّيْتَهُ إِذْ حَصَلَا

(١) قوله: «ويبطون الأيدي»، أي: يجعل ظهورها في الفخذين ويطونها إلى السماء، قلت: ولكن كونه شعار قومنا لا يدل على الكراهة إذا لم يكن عليها دليل آخر.

(٢) قوله: «وحاجب» هو أبو مودود حاجب بن مؤدود من تلاميذ الشيخ أبي عبيدة، وقد مر ذكره عند قوله في باب الدلالة حاكياً قول أبي عبيدة:

لَكِنِّي وَلَوْ أَشَأْ أَخَذْتُ مِنْ كَيْسِ حَاجِبٍ لَمَّا أزدْتُ.

(٣) المرسل: أي: المطلق. اهـ.

(٤) ذو النون: هو نبي الله يونس بن متى عليه السلام، قال الله تعالى: ﴿وَذَا النُّونِ إِذْ ذَهَبَ مُغْلَبًا فَظَنَّ أَنْ لَنْ نَقْدِرَ عَلَيْهِ﴾ [الأنبياء: ٨٧] الآية، وقد قيل في معنى «فَظَنَّ أَلْسَنَ نَقْدِرَ عَلَيْهِ»، أي: فظن أن لن نصيق عليه، وقيل: «فَظَنَّ أَنْ لَنْ نَقْدِرَ عَلَيْهِ» إلقاءه في البحر، والتقاء الحوت له، والنون هو الحوت فيما قيل.

فَحَسَّنِ اللَّهُمَّ مِنِّي خُلُقِي  
 وَمَنْ هُوَ الْعَالِمُ بِالْغُيُوبِ  
 حَتَّى أَمُوتَ فِي رِضَاكَ رَبِّي  
 إِنَّكَ أَنْتَ عَالِمُ الْأَسْرَارِ  
 بِجَنَّةِ الْمَأْوَى وَعَيْشِ رَعْدِ  
 لَيْسَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ ثَانِي  
 مِنْ نَظْمِهَا فَقَدْ نَظَّمْتُ (جَوْهَرًا)  
 فَهُوَ مِنَ اللَّهِ لِيَذَا الضَّرِيرِ<sup>(١)</sup> (\*)  
 لِكُونِهِ الْأَصْلَ الَّذِي أَدَّكَرُهُ  
 آثَارُهُ لَكِنِّي أُنْفِرُ  
 وَتَارَةً قَدْ أَدَّكَرُ الدَّلِيلَا  
 مُفْصَّلًا لِمَا لَهُ قَدْ أَجْمَلَا  
 مُسْتَضْعَفًا وَإِنْ يَكُنْ رَأَهُ  
 مَا كَانَ رَاجِحًا مِنَ الْأَقْوَالِ  
 أَوْ أَدَّكَرُنْ مَا لَمْ يَكُنْ مَذْكَورًا

وَمِثْلُ مَا حَسَّنْتَ رَبِّي خُلُقِي  
 أَقُولُ يَا مُقَلَّبَ الْقُلُوبِ  
 ثَبَّتْ عَلَيَّ الطَّاعَةَ رَبِّي قَلْبِي  
 وَنَجَّنِي مِنْ دَرَكَاتِ النَّارِ  
 وَارزُقْنِي يَا رَبَّ الْخُلُودِ فِي غَدِ  
 فَأَنْتَ أَهْلُ الْفَضْلِ وَالْإِحْسَانِ  
 وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى مَا يَسَّرَا  
 وَمَا رَأَيْتَهُ مِنَ التَّخْرِيرِ  
 وَعِنْدَ ذَلِكَ فَأَنَا أَشْكُرُهُ  
 قَدْ صَارَ لِي أَصْلًا وَصِرْتُ أَتَّبِعُ  
 وَأَدَّكَرُ الْوَجْهَ أَوْ التَّعْلِيلَا  
 وَأَكْشِفُ اللَّثَامَ عَمَّا أَشْكَلَا  
 مُبَيَّنًا تَضْعِيفَ<sup>(٢)</sup> مَا أَرَاهُ  
 مُرَجِّحًا فِي غَالِبِ الْأَحْوَالِ  
 وَرُبَّمَا أَخَالَفُ الْمَشْهُورَا

(١) الضرير: أي: الأعمى، لأنه كان ﷺ أصابه العمى في صغره؛ بسبب الجدري فيما أحسب.  
 (\*) الجدري أصاب الإمام ﷺ في رحلته إلى الحج وذلك سنة ١٣٢٣ هـ. وفقد البصر كان في الصبا، وقد يكون بسبب ما يعرف الآن بالتراخوما. (إسماعيل)  
 (٢) قوله: «تضعيف» بمعنى ضعف، أي: أبين ما أراه ضعيفًا من الأقوال، وإن رآه صاحب الأصل.



لِأَنَّيَ أَفْقُو الدَّلِيلَ فَاعْلَمَا  
فَالْعُلَمَاءُ اسْتَخْرَجُوا مَا اسْتَخْرَجُوا  
فَهُمْ رِجَالٌ وَسِوَاهُمْ رَجُلٌ  
فَمَوْرِدُ الْكُلِّ هُوَ الدَّلِيلُ  
وَرُبَّمَا تَفَاوَتْ (٣) الْأَفْهَامُ  
فَيَنْشَأُ الْخِلَافُ بَيْنَهُمْ كَمَا  
كَذَلِكَ التَّحْقِيقُ لِلدَّلَائِلِ  
لَمْ يَذْكَرِ الْأَصْلُ سِوَى الْيَسِيرِ  
وَأَحْمَدُ اللَّهُ عَلَى مَا وَهَبَا  
أَلْهَمَنِي رُشْدِي وَأَوْلَى فِكْرِي  
لَسْتُ أُطِيقُ شُكْرَ مَا أَوْلَانِي

لَمْ أَقْتَصِرْ عَلَى مَقَالِ الْعُلَمَاءِ (١)  
مِنَ الدَّلِيلِ وَعَلَيْهِ عَرَّجُوا  
وَالْحَقُّ مِمَّنْ كَانَ حَتْمًا يُقْبَلُ  
يَقْصِدُهُ مَنْ لَهُمُ التَّحْصِيلُ (٢)  
فِيهِ فَيَكْثُرُنْ (٤) بِهِ الزَّحَامُ  
تَرَاهُ فِي الْخِلَافِ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ  
كَذَلِكَ التَّحْرِيرُ لِلْمَسَائِلِ  
لَا يَبْلُغُ الْمِعْشَارَ فِي التَّقْدِيرِ  
بِمَنْهَ مَا لَمْ أَكُنْ مُحْتَسِبًا  
فَهَمَّا وَعِلْمًا قَدْ حَشَى فِي نَحْرِي  
وَعَدَّهُ كَلَّتْ (٥) بِهِ لِسَانِي

(١) يخبرنا المصنف رَحِمَهُ اللهُ في هذه الآيات؛ تحدثاً بنعمة الله أنه يستند على الدليل لا على نقل كلام العلماء ولا على مجرد الترجيح شأن العلماء المجتهدين، الذين نبذوا التقليد وراءهم ظهرياً، واعتمدوا على الاعتداد بالدليل، واستنباط الأحكام منه، وذلك مشاهد في تأليفه، ويشير في كلامه إلى ما روي عن بعض من أهل الصدر الأول، لما سئل فقال: ما جاء عن الله ورسوله فعلى الرأس والعين، وما جاء عن الصحابة فبعضه مقبول وبعضه مردود، وما جاء عن التابعين فهم رجال ونحن رجال. وليس الناظم رَحِمَهُ اللهُ ممن يسودون ويقولون نحن مؤلفون. ولا من الذين يتهوكون ويحتطبون بالليل، ولكنه محقق مدقق. جزاه الله عن الدين والعلم خير جزاء، ونفعنا بتأليفه. (أبو إسحاق)

(٢) أي: حصول المعرفة.

(٣) قوله: «تَفَاوَتْ»، أي: تتفاوت بمعنى تتخالف.

(٤) قوله: «فَيَكْثُرُنْ»، أي: فيشتد بينهم الخلاف.

(٥) قوله: «كَلَّتْ»، أي: عَيِيَتْ وَعَجَزَتْ.



فَاجْعَلْهُ فِي رِضَاكَ رَبِّي وَانْفَعَا  
وَيَرْحَمُ اللَّهُ فَتَى دَعَا لِي  
وَصَلِّ رَبِّي ثُمَّ سَلَّمْنَا  
وَأَعْطِهِ يَا رَبِّ مَا وَعَدْتَهُ  
وَاحْشُرْنَا يَا رَبَّاهُ فِي زُمْرَتِهِ<sup>(١)</sup>  
وَأَبْلِغِ الصَّلَاةَ وَالسَّلَامَا  
وَاعْفِرْ لِأَشْيَاخِي وَلِلْإِخْوَانِ  
وَاخْتِمْ لِي اللَّهُمَّ بِالْغُفْرَانِ  
بِهِ الْعِبَادَ وَاسْتَجِبْ مِنِّي الدُّعَا  
مِنْ قَلْبِهِ فِي ظُلْمِ اللَّيَالِي  
عَلَى النَّبِيِّ بَلَّغْنَاهُ عَنَّا  
مِنْ رُتْبَةٍ بِهَا غَدَا رَفَعْتَهُ  
وَاجْعَلْنَا يَا رَبَّاهُ فِي جِيرَتِهِ  
أَصْحَابَهُ وَالْأَهْلَ الْكِرَامَا  
فِي حَاضِرٍ وَسَائِرِ الزَّمَانِ  
مِنْكَ وَبِالرَّحْمَةِ وَالرِّضْوَانِ

تَمَّتِ الأَرْجُوزَةُ المَسْمُومَةُ بِجَوْهَرِ النِّظَامِ

فِي يَوْمِ إِحْدَى عَشْرٍ مِنْ شَهْرِ رَبِيعِ الآخِرِ سَنَةِ ١٣٢٩ هـ

وَكَانَ تَمَامَ نَقْلِهَا مِنَ المَسُودَةِ يَوْمَ ١٩ مِنْ شَهْرِ جَمَادَى الآخِرَةِ

سَنَةِ ١٣٢٩ هـ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

(١) قوله: «فِي زُمْرَتِهِ»، أَي: فِي جَمَاعَتِهِ وَأَصْحَابِهِ.

## كلمة المصحح

أَحْمَدُكَ يَا اللَّهُ عَلَى تَمَامِ النِّعْمَةِ، فَأَنْتَ الْمَسْتَحَقُّ لِجَمِيعِ الْمُحَامِدِ يَا ذَا الْمِنَّةِ، وَأَصْلِي وَأَسْلَمَ عَلَى نَبِيِّكَ الْعَظِيمِ، وَرَسُولِكَ الْكَرِيمِ الَّذِي أَرْسَلْتَهُ بِشَرَائِعِ الْإِسْلَامِ، وَاصْطَفَيْتَهُ عَلَى جَمِيعِ الْأَنْبَاءِ، الْمَبْعُوثِ بِجَوَاهِرِ النَّظَامِ. سَيِّدِنَا مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الشَّفِيعِ يَوْمَ تَثَبَّتْ فِيهِ أَقْدَامُ وَتَنَزَلَتْ فِيهِ أَقْدَامُ، وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ أَهْلِ الْفَضَائِلِ وَالْإِعْظَامِ. الَّذِينَ بَلَّغُوا عَنِ الْمُصْطَفَى؛ مَا مَلَأَ الْكَوْنَ عِظْمَةً وَجَلَالًا، فَكَانُوا أَهْلَ إِجْلَالٍ وَتَفْخِيمٍ عَلَى مَرُورِ الْأَيَّامِ.

وَبَعْدُ فَقَدْ نَجَزَ - بِحَمْدِ اللَّهِ وَتَسْئِدِيهِ - كِتَابَ «جَوْهَرِ النَّظَامِ». فِي عِلْمِي الْأَذْيَانِ وَالْأَحْكَامِ، وَظَهَرَ فِي ثَوْبِ قَشِيبٍ يَلِيقُ بِهِ، وَقَدْ وَشَى بِتَعْلِيقَاتٍ لِلْمُصَنِّفِ، وَلِلْفَقِيرِ إِلَى اللَّهِ مُصَحِّحِهِ، فِي طَبْعِ مُتَقَنٍ نَقِيٍّ، نَدْرُ أَنْ يَظْهَرَ فِيهِ الْعَلَطُ. فِي جَمَالِ يُبْهِرُ النَّاطِرَ، وَيُبْهِجُ الْخَاطِرَ.

و«جواهر النظام» كتابٌ لا يملك المرء أن يعبر عن كنوزه، وما احتوى عليه من غوالي المسائل، وذخائر العلم، إنك لترى جاذبية عند مطالعته، وروعة تمتلك النفس بتحقيقه، وسهولة نظمه، وحسن تأليفه، يقذف إليك بدون مشقة دُرَرَ مسائله، ويوصلك إلى عويصٍ منها بلا عناء. ويُقَرَّبُ ما صَعِبَ من مرامي الفقه البعيد المدى، وكثيرًا ما يُوَضِّحُ المسألة بعَلَّتِها ومَسَّلَكَ مَأْخِذِها؛ حتى يكونَ القارئ مستجمِعًا لما يَكْتَنِفُها من البرهان، أو يحيطُ بها من التَّبيان. وهو



منظومٌ لا كالنظم، بل مُنضدٌ بديع وسفر جامع، حوى ما لم تحوهِ ضحام المؤلفات، وحرر ما لم يحرزهُ الأصلُ ولغيره فات، وقد ينأى كثير من الناس عن المنظوم وتستثقل النفس الأراجيز في الفنون الشرعية، ولكن المؤلف في هذه الأرجوزة بذل عنايته، وأبدى مهارته، فأفرغها في قالب مقبول سائغ لكل مطالع، كالشراب المعسول.

ثم ميّز أرجوزته بحسن التنبؤ والتّرتيب. وأضاف إليها شيئاً كثيراً مما نعتقد أنه من اجتهاده، ومازها من التعقيد والفتاوى الواهية، وربما دعاه الأصل إلى إيراد مسألة منها، ولكنه يُعقبها بأوجه البطلان.

ومن مزاياها شمولها لكثير من المصطلحات الفقهية، وإضافته إلى فنونها مهمات للعالم بها ملابسة، كباب الضوابط؛ فإنه جاء فيه بضبط ألفاظ، لم نقف على ضبطها في المطوّلات.

ومن مزاياها استعمال كثير من مفردات اللغة العُمانيّة، الخاصة بتلك القبائل ذات الأرومة العربية العريقة، قد أهملها أصحاب المعاجم اللغوية، ولو اعتنى بها وبمدلولاتها بعض أهل العلم لكان فيها تأليف مهمة، تزيد العربية اتساعاً وثروةً، ولعناية المؤلف بإفادة العامة، وما أحوجها إلى تلقينها العلم بكل وسيلة جعل أرجوزته في غاية السهولة، واحتوائها على ألفاظ تفهمها هنالك العامة، بل تناول حتى بعض ألفاظ عامية في ذلك الوسط، على ما يغلب في الظن.

ومن مزاياها أن اختصت بجمع كثير من الآداب الإسلامية وحكم التشريع وألّمت ببعض أسرار اللغة العربية في الاستعمال. فقد استعمل اللغة الشاذة وغير المشهورة، كنصبه ب(لم) تارة، وإهمالها طوراً، وجزمه بها بالسكون المقدر على حرف العلة، وكل ذلك وارد في اللغة، على أنه لغة لقوم من العرب، عند بعض أهل العلم، على ما فيه من القول، ووجوه من الإعراب عند الجمهور من العلماء، وفي النصب ب(لم) شواهد، لكنها مؤوِّلة بما يقرب من



المشهور، فما يقال هنالك يقال هنا، أما ورود الفعل بعد لم مرفوعاً فلغة أثبتها ابن مالك، من شواهدا:

لَوْلَا فَوَارِسُ مَنْ نِعِمَّ وَأَسْرَتْهُمْ      يَوْمَ الصُّلَيْفَاءِ لَمْ يُوفُونَ بِالْبَارِ

ومن شواهد الجزم بالسكون المقدر على حرف العلة قوله:

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي      بَمَا لَأَقْتُ لِبُونُ بَنِي زِيَادِ

وفي هذا المقام تأويلات ليس هذا محلها فلتطلب من كتب العربية. وهل لنا أن نحكم بكون ما استعمله المؤلف من لغات بعض قبائل عُمان، ذلك ما لا يجوز لنا القول فيه. واللغات مما لا يصح الحكم فيه لغير من وقف عليها بملايسة أهلها، واستقر البحث في ربوعها، كما كان أئمة اللغة يفعلون في الصدر الأول.

وبالجملة أن مَرَايا هذه الأرجوزة كثيرة، يقف عليها من تصفحها، وكلما أجاد التأمل في مواضعها انكشف له من مكنونها ما لا يقدر من لباب العلم، ووقف على براعة المؤلف وتبحره في العلم، ودرجة اجتهاده، مع وقوفه على دقائق الحال الحاضرة؛ من حيث السياسة الاستعمارية؛ التي طالما لعبت أدواراً في تلك الأرجاء النائية، ولم تزل كذلك مما هو جدير بأهل العلم أن يحيطوا به علماً قبل غيرهم، بل من الواجب عليهم كي يعطوه حكمه الشرعي، ويعلموا كيف يكون العمل تلقاه وبابتعاد أهل العلم عن تلك المواقف اتخذ العدو المعاول، لهدم ما يعترضه في سبيل مطامعه، ومن سكوتهم وجد حجة يلعب بها على عقول الذين ضعفت نفوسهم، وسذجت أفكارهم، فطَوَّقَهُمْ بِمَكَائِدِهِ وَدِهَائِهِ، حتى أمسوا في الهالكين يَجْرُونَ وراءهم ويلاتٍ ونكباتٍ لِقَوْمِهِمْ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العليّ العظيم، اللَّهُمَّ انصر من نصر الدين وَاخْذُلْ من خَذَلَهُ، وانصرنا على القوم الكافرين والظالمين وصَلَّى اللهُ على سيدنا محمد وآله.



# الفهرس

## الجزء الثالث

٧	كتابُ الإباحة
٧	بابُ التَّعَارُفِ
١٨	بابُ الدلالة
٢١	بابُ ما يباحُ في جانبِ الأيتامِ
٢٦	كتابُ العطايا
٣٢	كتابُ الإقرارِ
٤١	كتابُ الأمانة
٤٧	بابُ اللُّقْطَةِ
٥٣	بابُ الوَقْفِ
٥٧	بابُ الصَّافِيَةِ
٥٩	بابُ أموالِ المَسَاجِدِ
٧١	كتابُ الأَمْوَالِ
٧١	بابُ الإِجَارَةِ
٨٦	بابُ الشَّرِيكِ فِي العَمَلِ
٩٣	بابُ ما تستَحِقُّهُ الأَمْوَالُ من حريمٍ وَغَيْرِهِ
٩٩	بابُ السَّوَاقِي

١٠٥	.....	بابُ الْحَرِيمِ
١٠٨	.....	بابُ الطَّرْقِ
١١٣	.....	بابُ صَرْفِ الْمَضَارِّ
١١٧	.....	بابُ المَوَاتِ وَالْأَوْدِيَةِ
١٢٠	.....	بابُ قَسْمِ الْأَمْوَالِ
١٢٧	.....	كِتَابُ الصُّكُوكِ
١٣٧	.....	كِتَابُ الوَصَايَا
١٣٧	.....	بابُ الإِیْصَاءِ
١٤٦	.....	بابُ الوَصِيِّ
١٥١	.....	بابُ إِنْفَازِ الوَصَايَا
١٧٢	.....	بابُ وَصِيَّةِ الْأَقْرَبِينَ
١٧٦	.....	كِتَابُ المِيرَاثِ
١٧٨	.....	بابُ ذَوِي السَّهَامِ
١٨٢	.....	بابُ الْعَصَبَةِ
١٨٧	.....	بابُ الْأَرْحَامِ
١٩٢	.....	بابُ مَوَانِعِ الْإِرْثِ
١٩٩	.....	كِتَابُ نِظَامِ الْعَالَمِ
٢٠١	.....	بابُ الْإِمَامِ
٢١٣	.....	بابُ الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ
٢٢٣	.....	بابُ الْحُدُودِ
٢٢٤	.....	فَصْلُ حَدِّ الْمَرْتَدِ
٢٢٥	.....	فَصْلُ حَدِّ الْمُحَارِبِ
٢٢٨	.....	فَصْلُ حَدِّ السَّارِقِ
٢٣٤	.....	فَصْلُ حَدِّ الزَّانِي



٢٤١	فصلُ حدِّ القاذِفِ
٢٤٥	فصلُ اللّعانِ
٢٤٧	فصل حد الشارب
٢٥٠	باب الجهاد
٢٦٢	كتابُ القضاءِ
٢٦٢	بابُ صفةِ القاضي وآدابهِ
٢٦٧	بابُ الدعاوي
٢٧٢	بابُ البَيِّنَةِ
٢٨٣	فصلُ تعارضِ البَيِّناتِ
٢٨٦	بابُ اليَمينِ
٢٩١	بابُ القضاءِ في الدماءِ

### الجزء الرابع

٣١٣	السُّننُ والآدابُ
٣١٣	باب العلم
٣٢٣	بابُ العَقْلِ
٣٢٧	بابُ النِّيَّةِ
٣٢٩	بابُ سُنَنِ الفِطْرَةِ
٣٣٦	بابُ سِتْرِ العَوْرَةِ
٣٤١	بابُ اللِّباسِ
٣٤٦	بابُ الأَكْلِ والشُّرْبِ
٣٥١	بابُ الطَّبِّ

٣٥٣	بابُ الرِّزْقِ
٣٥٧	بابُ حَقِّ الوَالِدَيْنِ
٣٥٨	بابُ حَقِّ الرَّجْمِ
٣٥٩	بابُ حَقِّ الجَارِ
٣٦١	بابُ السَّلَامِ وَهُوَ مِنْ حَقَقِ الإِسْلَامِ
٣٦٤	بابُ الاستِئْذَانِ
٣٦٥	بابُ السَّارِقِ
٣٦٦	بابُ السَّفَرِ
٣٦٧	بابُ النَّصِيحَةِ
٣٦٨	بابُ الاعتذارِ
٣٦٩	بابُ الغَيْبَةِ
٣٧١	بابُ الحَسَدِ
٣٧٢	بابُ العُجْبِ وَالكِبْرِ
٣٧٣	بابُ التَّفَاقُحِ
٣٧٥	بابُ آدابِ التَّلَاوَةِ
٣٧٨	بابُ تفسِيرِ كَلِمَاتٍ مِنَ الْقُرْآنِ وَغَيْرِهِ
٣٩٦	بابُ الضَّوَابِطِ
٣٩٩	بابُ جَامِعِ الآدَابِ
٤١٧	بابُ الحِجْمِ
٤٢٦	بابُ أسبابِ الإِثْمِ
٤٣٠	بابُ التَّوْبَةِ
٤٣٩	بابُ الزَّهْدِ
٤٥٠	بابُ الدَّعَاءِ
٤٥٥	كَلِمَةُ المَصْحَحِ

### تنبيه

نبين للقارئ الكريم أن المصحح المذكور تحت التعليق (٢) في صفحة (١٧١) هو غير الشيخ أبو إسحاق اطفيش وكذلك نستدرك على التعليق المذكور أن زيارة الشيخ ماجد للنور السالمي كانت في قرية بني صبح والمحادثة كانت بها ونتيجتها جعل المسألة اجتهادية وأن الشيخ ماجد راجع عن تخطئته فيها. انظر نهضة الأعيان ص ١٣١ - ١٣٣.



